

المجلة الدولية للعالم الاجتماعي

سباق التسلح..
في عالمنا المعاصر

العدد السابع عشر / السنة الخامسة
أكتوبر / ديسمبر ١٩٧٤

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو

ومركز مطبوعات اليونسكو

المجلة الدولية

للعالم الاجتماعية

العدد السابع عشر
السنة الخامسة

١٩ رمضان ١٣٩٤

٥ أكتوبر ١٩٧٤

٥ تشرين الأول ١٩٧٤

محتويات هذا العدد

* ديناميكية التكنولوجيا العسكرية الحديثة

بقلم : ميلتون ليتنيزج

ترجمة : ضياء الدين زهني

* اختيارات استراتيجية : مجال التعامل في

التكنولوجيا

وجهة نظر البلاد النامية

بقلم : قسطنطين فيتسوس

ترجمة : الدكتور صليب بطرس

* الحركة الاستهلاكية والتحول التكنولوجي

بقلم جيرمي ميتشل

ترجمة : حسن عبد المنعم

* سياسة العلم وتقويمه في الاتحاد السوفيتي

بقلم : جينادي - م. دوروف

ترجمة : الدكتور حمدي رضوان عبد العزيز

تصدر من مجلة رسالة اليونسكو

ومركز مطبوعات اليونسكو

١ شارع طلعت حرب

بميدان التحرير بالقاهرة

تليفون : ٢٢٤٠٢

رئيس التحرير : عبد المنعم الصاوي

د. مصطفى كمال طلبه

د. السيد محمود الشنيطي

هيئة التحرير : د. عبد الفتاح اسماعيل

عثمان نوبيه

محمود فؤاد عمران

الإشراف الفني : عبد السلام الشريف

نظرة إلى الإنسان والحياة

تدل دراسات الحضارة على أن أول ما خلفه الإنسان من آثار ، بعد أن أصبح قادرا على أن يخلف الآثار ، هو السلاح . وكان سلاحه الأول من الحجر أو من الخشب أو من أى معدن وصلت إليه يده .

وظاهرة تنوع السلاح بين مختلف المواد والمعادن ترتبط ، بلا شك ، باهتمام الإنسان إلى هذه المواد والمعادن . كما أن ظاهرة الحرص على اقتناء السلاح ترتبط فى الأصل برغبة الإنسان فى الدفاع عن نفسه .

وفى الزمن القديم كان دفاع الإنسان عن نفسه يعكس مخاوفه من المخلوقات الأخرى حوله ، وكان اقتناء الإنسان للسلاح وسيلة من وسائله ليشعر بالأمن .

على أن الإنسان لم يستتبط السلاح ويكتفى بأن يقتنيه كما هو ، ولكنه وجد نفسه مضطرا إلى تطويره وفقا لما يحدث حوله من تطورات تزيد من حجم الخطر الذى يواجهه ، أو ترفع من قدرات العدوان من المخلوقات التى يتوقع منها الخطر على نفسه .

كل تلك ظواهر دلت على أكثر من حقيقة حضارية تكاد ترتبط بطبع الإنسان وبطبيعته .

وأول تلك الحقائق أن حياة الإنسان للسلاح كانت ضرورة حياة ، لأن الحياة بلا أمن تصبح هى والفناء سواء .

وثانى تلك الحقائق أن تطوير الإنسان للسلاح ، كان ضرورة نشوء وإرتقاء ، فليس يكفي للشئ أن ينشأ ، مكثفيا بالنشوء ، ولكن إرتقاء

... وعالمنا المعاصر

مدارج التطور دلالة على أنه جزء لا يتجزأ من حركة واسعة ، تسير أبدا
الى أمام .

استنباط السلاح ، اذن ، من صنع الانسان .
وتطوير السلاح ، كذلك ، من انجازاته .

والتطوير لا يمكن أن يتم الا بالبحث ، والبحث يعنى التفكير ،
والتفكير له أدوات ووسائل لا يستطيع أن يستغنى عنها لينتهى الى
نتائجه .

وفى المجال الذى نحن بصددده علينا أن نسأل أنفسنا سؤالا محددا :
الام أدى بحث الانسان فى تطوير سلاحه ؟

ولعلنا لا نحتاج الى كثير من الاثبات لنصل الى أن الانسان قد
استطاع أن يطور السلاح ، فأغرته قدرته على تطويره بتطوير أهدافه
واستعملاته كذلك .

وهنا لم يعد السلاح للدفاع عن النفس ، ولكنه صار أداة عدوان
وارهاب .

ومع قدرات الانسان على احداث هذا التغيير الأساسى ، فى أهداف
السلاح ، حدث تغيير فى تفسير أهداف هذا التغيير ، بأن الهجوم هو خير
وسائل الدفاع !

هذه كلها مراحل تاريخية مرت بتاريخ الانسان والسلاح ، وعلاقة
كل منهما بالآخر .

بدأ الأمر باستنباط السلاح ، ثم بالحرص على اقتنائه ، ثم بالبحث في تطويره ، ليصبح أقدر على الأداء ، ثم بتغيير وظائفه ليصبح أداة هجوم وردع وإرهاب !

لكل هل كان يخطر بذهن أحد أن يسخر ربع العدد الإجمالي لعلماء العالم ومهندسيه في عمليات البحث والتطوير المستمرة لتطوير أسلحة الدمار ، أو لاستنباط أسلحة جديدة أشد فتكا وأكثر قدرة على الإبادة والتخريب ؟

وهل كان يخطر ببال أحد أن تسخر جميع المعارف الانسانية لاقتلاع الحياة من جذورها ، لتصبح الأرض والسماء والهواء سميرا لا يطاق ؟
هذه القنابل التلفزيونية ، والموجهة بأشعة ليزر ، واستخدام الطائرات بلا طيارين للتصوير الاستطلاعي ، واستعمال أجهزة قياس الحساسية المثبتة على الأرض لرصد حركة الأفراد والمركبات خلف خطوط العدو .

ثم هذا الاستخدام الواسع النطاق للمواد السامة والمواد الكيميائية المبيدة للأعشاب لإبادة المحاصيل والغابات .

كذلك القضاء على الزراعات بالوسائل الميكانيكية ، وإضرار المحاصيل في الغابات .

وأخيرا ، لا أخرا ، حرب الأرصاد الجوية ، واسقاط الأمطار لهذه الأغراض .

كل هذا التطور في علاقة الإنسان بالسلاح ، هل كان في ذهن أحد أنه يصل الى هذا القدر ؟

والبحوث تتقدم مع هذا ، كأنما هذا الذي تحقق لم يصل بعد الى اقتناع الإنسان بما له من قدرات !

ولنتأمل بعض الأرقام .

في عام ١٩٦٥ ، كانت ميزانية التطوير والبحث الفيدرالي في الولايات المتحدة ١٦٠٠٠ مليون دولار ، وجه ١٤ ٪ منها للمعامل

المخصصة للخدمة المدنية ، وقراءة ٢٠ ٪ لمراكز البحث الفيدرالية للأغراض المدنية كذلك . أما ما تبقى من هذه الميزانية فقسم بين الصناعة والجامعات بنسبة ٧٠ ٪ للصناعة و ١٢ ٪ للجامعات . وقد أدخلت الصناعات العسكرية ضمن برنامج البحوث الصناعية .

واحصاء آخر يثبت أن جملة الانفاق العسكري في الولايات المتحدة في الفترة من ١٩٦١ حتى ١٩٧٠ قد بلغ ١٨٧٠ بليون دولار ، منها قراءة ٢٠٠ بليون دولار للتطوير والبحث العسكري .

واحصاء آخر مأخوذ عن ألمانيا الديمقراطية ، فقد زاد الانفاق على تطوير التسليح ، فيما بين الفترة من ١٩٦٢/١٩٦٣ الى ١٩٦٧/١٩٦٨ ، بمقدار ٣٨٣ ٪ لقوارب الدوريات السريعة ، و ٢٢٠ ٪ للطيران ، و ١٤٦ ٪ للدبابات المتوسطة ، و ٦٦ ٪ لحاملات الجنود المدرعة ، و ٦٣ ٪ لوحدة الدفعية الإدارية .

وتشير الدلائل الى أن هذا الارتفاع أو مثيله في نسب الانفاق على بحوث تطوير الأسلحة قد طبق في الاتحاد السوفيتي .



ان الاحصائيات تقرر أن بريطانيا تنفق على بحوث التطوير في السلاح ٦٢ر٢ دولار من كل مئة دولار مخصصة لمجموع الانفاق العسكري . والولايات المتحدة تنفق ٥٤ دولارا من كل مئة دولار وتنفق فرنسا ٥١ دولارا من كل مئة دولار وكندا ٢٠ر٤ دولارا والسويد ١٠ر٨ دولار ، وألمانيا الاتحادية ١٠ر٦ دولار ، وإيطاليا ٨ر٨ دولار والنرويج ٦ر٩ دولار وهولندا ٤ر٤ دولار .



وقد يجد الانسان نفسه أمام هذا الحرص على البحث والعناية به ، ورصد الميزانيات الطائلة لخدمته ، في حالة تناقض واضطراب ، بين احترام روح البحث من حيث هي ، وانكار أهداف البحث المدمرة ، وما تنطوي عليه من روح السيطرة بالردع بمختلف صوره وأشكاله . واستغلال معارف الانسان وانجازاته شيء هائل ، لكن الذي يلمن فيه ويشوهه أنه موجه لتخريب ما بناه الانسان من الحضارة ، وأقامه بفكره وعرقه وكده يديه .

وروح البحث شيء يحمل على الاحترام ، لولا أن وجهته هي تحطيم
البحث ، وتخريب الحياة ، والقضاء على الأحياء ، بما فيها من باحثين
عظام ، ومعامل وأجهزة وأدوات •

وشئ مدهل آخر ، هو أن أربعة أخماس ما ينفقه هذا العالم على
بحوث التسليح في قبضة دول ست ، في حين أن سائر دول العالم
لا تملك الا خمس الاعتمادات المخصصة لبحوث السلاح ، مع أنها أحوج
من الدول الكبرى الى حماية نفسها من العدوان !

هكذا تختل خريطة العالم وتضطرب ، بين الأمن والخطر والخوف من
المجهول !

هل يعنى هذا فى النهاية أن يلقي الخائفون بأنفسهم تحت رحمة
القادرين ، ليصبحوا أتباعا ، بغير ارادة ؟

وهل يجد الخائفون أنفسهم فى النهاية بين خيارين أحدهما أتعس
وأمر : اما أن يقعوا تحت تأثير أيديولوجيات قد تكون غريبة عنهم ،
مفروضة عليهم ، أو يفقدوا الأمن والهدوء والاستقرار ؟

والأشع فى عالمنا المعاصر أن أغلب مصادر الطاقة التى يستغلها
الكبار كائنة فى أرض الضعفاء • وحتى فوائض رؤوس الأموال نابعة أصلا
من مواردهم • ومع هذا فان عليهم أن يقعوا تحت رحمة قوم وصل بهم
العلم ووصلت بهم التكنولوجيا الى حد الارهاب والردع !

ان هذا التطور الهائل فى مجال العلم والتكنولوجيا قد كاد يصبح
هو الصيغة الجديدة للاستعمار •

وعلى الضعفاء أن يسألوا أنفسهم :

الم يحدث هذا التطور كله بالانسان ؟ أو ليس سكان المناطق
الفسحة الواسعة من هذا العالم أناسا ، لهم مثل هذه القدرات •

إذن لماذا لا يهبون يحققون لأنفسهم التفوق بالعلم ؟ لماذا لا يتكاتفون
ليصلوا الى مرحلة الأمان ،..بالقدرة..على السيطرة على التكنولوجيا الحديثة ،
واستعمالها استعمالا ذكيا ومثمرا ؟

ان استقلال الأقوياء لمصادر الطاقة قد وصل الى درجة استنزافهم للعالم النامي ، صاحب الطاقة وسيدها .

واستغلال الأقوياء لفائض رموس الأموال قد وصل الى درجة نهب ثروات هذا العالم ، وتغطية حاجاته الاستهلاكية ، واشباع رغباته ، وربما نزواته ، بفتات .

وتفرض على العالم النامي برامج تنمية مبتورة ، تربطها بالحاجة المستمرة الى العلم والتكنولوجيا من دول احتكار العلم وتكنولوجيا .

ويظل هذا العالم النامي الشاسع الأطراف واقعا تحت سيطرة الأقوياء ، لا لأنهم أقوياء فحسب ، ولكن لأن أصحاب الطاقة والثروة ضعفاء .

ولن يتوقف الأقوياء عن تحقيق قدر أكبر من القوة ، والاندفاع نحو مزيد من التفوق ، لتزداد الهوة بين التقدم والتخلف ، ولتتأكد من خلال هذه الهوة روابط التحكم والسيطرة .

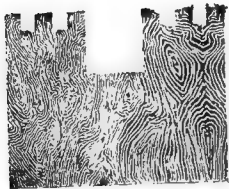
لكن هل يستمر هذا الواقع يفرض نفسه على خريطة عالم مرتبك مـطرب متناقض ؟

لا اظن ، فان حركة التاريخ قد دلتنا بما يشبه القطع على أن تيا النفوق لا يمكن أن يستمر صعودا الى ما لا نهاية ، وانه عندما يصل ا حد معين من الارتفاع فان بداية مرحلة الهبوط تصبح بعد ذلك محققة .

ولكن هل نعتد على هذا وننتظر ؟

ان التاريخ لا يتحرك بغير ارادة انسان طموح ، وقادر .

ديناميكية التكنولوجيا العسكرية الحديثة



مقدمة

أدخلت تحسينات عديدة هامة على التسليح على مر القرون ، اذ بدأت الأسلحة بالحرب والسهم والقوس فالمنجنيق وأسلحة الحصار الأخرى ثم المدافع والسفن التجارية والسفن المصنوعة من الصلب فالقواصة والطائرة . وقد أدى اكتشاف كل من هذه الأسلحة الى ثورة في الحروب وطبيعة الجيوش والعلاقات بين المتحاربين وبين الدول . ولكن يبدو أنه لم يسبق أن تأثرت التنظيمات السياسية والعلاقات بين الدول مثلما نتأثر الآن بالتكنولوجيا العسكرية وأسلحة القتال وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية .

لقد سبق لأرشميدس في سيراكوز وليوناردو دافنشي في إيطاليا أن طلبوا من حكامهم أن يوفر لهم الاعتمادات المالية لمتابعة البحث العلمي وبذلك يستطيعون أن يقدموا لهم في زمن الحرب آلات القتال وتصميم القنوات والتحصينات ووسائل تدمير سفن العدو . الا ان العلاقة بين البحث العلمي كما نفهمه الآن وبين التكنولوجيا تعتبر علاقة محدثة ، وكان العلم حتى فترة قصيرة مضت يتبع التكنولوجيا في أغلب الأحيان . ان العلاقة بينهما معقدة وتأثيرها متبادل . لقد كانت التكنولوجيا العسكرية ابتداء من عام ١٤٠٠ حتى ١٨٠٠ تركز البحث العلمي على مشاكل معينة ، وقد أوضحت إحدى الدراسات أنها كانت تؤثر على نسبة ١٠ ٪ فقط من البحوث التي كانت تقوم بها الجمعية الملكية في انجلترا في القرن السابع عشر . ويعتبر هذا التقدير في الواقع أقل بكثير نظرا لأن ميرتون تجاهل أبحاث الفلك والملاحة التي كانت تعتبر ذات أهمية كبرى للأساطيل البحرية في ذلك الوقت . ويقال أن نسبة الدراسات الماثلة التي

بقلم : ميلتون ليتنبرج

حارس سمسمس جى .جيميا .الجوية • عمل فى مجال التحليل
الاستراتيجى واسهم فى دراسات احدث من الاسلحة ويزع
السلح مند ١٩٦٦ • ومن ١٩٦٨ الى ١٩٧٢ كان ضمن هيئة
ابحاث معهد ابحاث السلام الدولى باستكهلم • وأمضى السنة
الماضية فى المعهد السويدى للشؤون الدولية •

ترجمة : ضياء الدين زهدى

عميد ارمان حرب •

أشرفت عليها الاكاديميات الفرنسية والالمانية كانت أكبر حجما • وفى ذلك الوقت
كانت الأبحاث الأساسية والعلوم البحتة متصلة بالمشاكل العسكرية ، مثال ذلك أن
النظرية التى توصل اليها جاليليو الخاصة بالسقوط الحر للمادة أفادت فى تحديد
خط مرور المقذوفات وسرعتها •

ومنذ الحرب العالمية الثانية برزت العلاقة بين البحث العلمى والتكنولوجيا
العسكرية • فلولا البحث العلمى لما أمكن التوصل الى نظم الأسلحة المتقدمة ولتوقف
تطورها الا فى حدود المعرفة العلمية القائمة •

لقد طرأت تجديدات بارزة على التكنولوجيا العسكرية خلال الحرب العالمية
الثانية ، مثل الطيران وحرب الغازات والدبابات وميلاد الألكترونيات العسكرية بأشكالها
المتعددة • وما كانت ألمانيا لتدخل الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ وما كانت تستمر
كدولة مقاتلة فترة طويلة لو لم تصبح عملية الحصول على النتروجين من الهواء لانتاج
النترات اللازم لصناعة المتفجرات عملية ميسرة ، على الرغم من أن طريقة هابر المطبقة
فى هذا الشأن لم تكن تعتبر فى مبدأ الأمر تكنولوجيا عسكرية • وبالمثل قبل أن تدخل
ألمانيا الحرب العالمية الثانية اضطرت مرة أخرى الى استخدام الكيمياء الهندسية فى
صناعة الوقود السائل من الفحم • ومع ذلك فإن الترتيبات التنظيمية وبالتالى فرص
تقديم المشورة العلمية للمسكريين كانت محدودة جدا فى الحرب العالمية الأولى بالنسبة
لكل الدول التى اشتركت فيها ، كما كانت تختلف اختلافا كبيرا عن الوضع فى الحرب
العالمية الثانية •

وعلى الرغم من السرعة التي يبدو أن التغيرات قد حدثت بها إلا أن فترات الحروب العالمية وفترات ما بين الحروب توفر الدليل على التحفظ الشديد لدى القادة العسكريين فيما يتعلق بالتكنولوجيا . وسوف نعود الى هذه النقطة فيما بعد . كما أن فترات ما بين الحروب شهدت أمثلة قليلة تقبل فيها العسكريون التجديد التكنولوجي بعد قبوله في المجالات المدنية . ويعتبر هذا الوضع مستحيلا اليوم من الناحية العملية نظرا لضخامة المجهود الذي يبذل أساسا لتطوير الأسلحة . مثال ذلك التقدم الذي حدث في العقد الرابع من هذا القرن في تصميمات الطائرات ، كتصنيعها كلها من المعادن وتطور معدات الهبوط وتطور المرواح ووجود كابينة مفلقة للطيار ، وذلك كما حدث في صناعة الطائرات المعدنية الأمريكية . لقد كانت هذه التحسينات تلبى احتياجات الطيرات في هذه الدول ذات الأراضي الشاسعة ، مما أدى الى قفزة هائلة في أداء المقاتلات والقاذفات ، وتم قبولها بسرعة بواسطة الدول الكبرى التي لها أساطيل جوية حربية .

وشاهدت الحرب العالمية الثانية استخدام حاملات الطائرات وتطور الرادار والمحركات النفاثة والطائرات الزمنية وبداية استخدام الترانزستورات والصواريخ وغازات الأعصاب والأسلحة النووية . وأدى تحليل أداء الأسلحة ومتطلباتها الى إجراء تحليل للعمليات أو إعداد بحوث عمليات . وربما لا يقل أهمية عن تطور الأسلحة الفردية وجود العلاقات بين الحكومة والعلم مما أدى الى تطويرها واستمرارها بعد الحرب . وبدأت مفاهيم « الاستعداد التكنولوجي » و « التفوق التكنولوجي » تظهر كنتيجة مباشرة لما اكتسب من خبرة القتال والأسلحة التي تم تطويرها في الحرب وخاصة القنبلة النووية .

ولعل أهم نقطة في هذا الموضوع هي التوصل الى اثنين من أهم اختراعات زمن الحرب وهما الصواريخ عابرة القارات التي استنبطت من الصواريخ « سطح/سطح » الأقل مدى والقنبلة النووية الحاررية أو الهيدروجينية التي تطورت من القنبلة النووية . وأدت المواجهة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الى إبعاد هذه المفاهيم عن العموميات وإدخالها في إطار محدد . لقد أدت القوة التدميرية للأسلحة النووية وسرعة الحصول عليها الى مزيد من تطوير هذه الأسلحة مما أدى الى وجود قوة تدميرية أكبر وتوفر أكبر لهذه الأسلحة ثم بالتالى الى مزيد من التطوير لها . وقد ارتفعت ميزانية البحوث والتطوير العسكري في أمريكا من ٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٤٥ الى ٦٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٥٨ .

وكانت هذه التغيرات سريعة جدا من الناحية التنظيمية . فحتى عام ١٩٣٨ كان أكثر من ٤٠ ٪ من الميزانية الاتحادية الأمريكية المخصصة للبحث تصرفها وزارة الزراعة . ومع اقتراب الحرب رفض الجيش زيادة الاعتمادات المالية المخصصة لها بدعوى أن « الحرب القادمة سوف تدار بالأسلحة الموجودة ولن تتأثر كثيرا بالتكنولوجيا العلمية » . وهذا القرار خاطيء تماما . وقد أدت هذه الواقعة الى أحداث ثورة في

العلاقة بين الحكومة والعلم أدت الحرب العالمية الثانية الى الاسراع بها ، ولكن فيما بين عام ١٩٣٩ وعام ١٩٤٥ كان الجيش الأمريكي والقوات الجوية الأمريكية هما المسئولين عن ٢٥ ٪ على الأقل من ميزانية الحكومة الفيدرالية الخاصة بالبحث والتطوير وأصبحا هما المستثمرين الرئيسيين في اعتمادات البحوث التي صرفت مبالغ كبيرة منها في الأبحاث الالكترونية .

تطور الأسلحة منذ الحرب العالمية الثانية

يعتبر سباق التسلح النووي ، الروس النووية ووسائل نقلها ، أكثر العوامل بروزا فيما يتعلق بالقوى العظمى في سنوات ما بعد الحرب . ومع ذلك حدثت تطورات كبيرة أيضا في الأسلحة غير النووية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وحدثت معظم هذه التطورات في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، وتوصلت المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا الاتحادية والسويد الى أسلحة مشابهة ، مثال ذلك :

١ - شبكة الدفاع الجوي الضخمة التي تتحكم فيها الحاسبات الالكترونية وما يتوفر لها من وسائل انذار مبكر وادارات لرصد الصواريخ الموجهة وشبكات الرادار الامامية للدفاع الجوي . وهناك أيضا الرادارات الميدانية الصغيرة الخفيفة الحركة والصواريخ م/ط التي يبلغ مداها ٧٠ ميلا ارتفاعا وما يشابهها من الأسلحة المحمولة بحرا ، وكذا الصواريخ « جو/أرض » الباحثة عن الهدف .

٢ - الطيران : تؤدي الالكترونيات والحاسبات الالكترونية المحمولة في الطائرات دورا كاملا تقريبا في طائرات القتال الحديثة في الملاحة والاستطلاع والأحوال الجوية الصعبة والاشتباك مع الطائرات المصادية والسيطرة التيرانية وتوجيه النيران والأسلحة . وقد أحرزت الحرب الجوية المضادة للغواصات تقدما هائلا بنسخ الدوريات البعيدة المدى الطويلة المدة والنظم الصوتية العائمة ووسائل القياس العائمة وأجهزة رصد الأصوات المحمولة جوا ووسائل المراقبة تحت الحمراء والمغناطيسية .

٣ - التوسع في قدرات فتح وانتشار القوات باستخدام القدرات المختلفة مثل النقل الجوي والتوسع في القواعد الجوية والتوسع في استخدام الهليكوبتر وادارة أعمال الشؤون الادارية باستخدام الحاسبات الالكترونية .

٤ - تقدم أساليب توجيه الأسلحة باستخدام أشعة الليزر لتوجيه الأسلحة الميدانية وطائرات المعاونة الأرضية وأجهزة تحديد الأهداف ليلا وأجهزة السيطرة التيرانية وكذا أجهزة الرادار الخاصة بالمدفعية والهاونات وتطوير حشد وتوزيع الأسلحة المضادة للأفراد بأنواعها المختلفة .

٥ - استخدام الطاقة النووية في تسيير السفن .

٦ - الحروب البيولوجية : استمرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في تطوير غاز الأعصاب الذي بدأت ألمانيا تطويره في الحرب العالمية الثانية .

٧ - استخدام الفضاء في الأغراض العسكرية : تستخدم الأقمار الصناعية لأغراض المواصلات الحربية والاستطلاع الفوتوغرافي واستخدام الأشعة تحت الحمراء وفوق البنفسجية للاستطلاع الإلكتروني والملاحة والتوجيه . يوجد الآن عدد من البرامج الخاصة بالأقمار المخصصة للأرصاد الجوية والأقمار الخاصة بالمساحة الجيوديسية التي تمدنا بمعلومات توجيه الصواريخ عابرة القارات ، ويخصص جانب كبير من برامج رواد الفضاء للأغراض العسكرية الاستراتيجية . وقد حولت الولايات المتحدة أبحاثها الفضائية نحو برامج جديدة لتعويض النقص الذي ظهر لعدم إنتاج القاذفة المدارية

Dyna Soar وهو البرنامج الذي كانت قد أفضته عام ١٩٦٣ .

٨ - ولقد شهدت المحيطات وما زالت تشهد غزوا متزايدا من جانب أنظمة جديدة في مضمار الدعم العسكري . وقريبا جدا يمكن إقامة أجهزة المراقبة الصوتية المنتجة بالقاع على قمم الجبال البحرية أو على منصات تقام في وسط المحيطات . وتعتبر الأجهزة الأمريكية NR-1 والدلفين أجهزة متطورة للجبل التالي من الغدائف الأمريكية اليابستية والغواصات النووية قانصة الغواصات التي يصل عمقها حسب ما جاء في التقارير من ٦٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ قدم . ويعتبر كل من المشروعين الأمريكيين (مشروع الأجهزة ذات الغاطس العميق ومركبات الانقاذ ذات الغاطس العميق) ضمن البرامج التي أعدت لتطوير مركبات ومعدات الكشف والتركييب والإصلاح ولخدمة أجهزة المراقبة الصوتية وأنظمة التسليح . وتنتشر على سطح المحيط وفي أعماقه أجهزة التنبؤ البيئي المضادة للغواصات بالإضافة إلى أجهزة متعددة لقياس الحساسية وغواصات الإرشاد .

وتخطط الولايات المتحدة في السنوات القادمة لبناء محطة أعماق تصل إلى عمق ١٠٠٠ قدم وأكثر ، ويأمل مشروع روكسايت أن يصل إلى التعديلات التكتيكية الخاصة ببناء الأنفاق الجافة تحت البحر في أعماق كبيرة أسفل الكتلة اليابسة نفسها .

ولقد شهدت فيتنام لأول مرة التطبيق العسكري لبعض هذه التطورات بالإضافة إلى أشياء أخرى عديدة منها :

١ - غاز CS المعبأ في ٣٠ قطعة مختلفة من المعدات الحربية للاستخدام في ميدان القتال .

٢ - أجهزة تجميع الضوء وأجهزة تجميع الحرارة .

٣ - استخدام القنابل المضادة للأفراد ، ووحدات القنابل العنقودية وقنابل البلى والانعام .

٤ - القنابل التلفزيونية والقنابل الموجهة بأشعة الليزر .

٥ - استخدام طائرات بدون طيار لأغراض التصوير الاستطلاعي وللإجراءات الإلكترونية المضادة .

٦ - استخدام أجهزة قياس الحساسية المثبتة على الأرض لرصد حركة الأفراد والمركبات خلف خطوط العدو ، التي اصطلح على تسميتها في بادئ الأمر « خط ماكتمارا » .

ومن البرامج الغريبة التي لم يسبق لها مثيل والتي زادت من حجم المسئولية الشرعية للدولة الاستخدام الواسع النطاق للمواد السامة والمواد الكيميائية المبيدة للأعشاب ضد المحاصيل والغابات ، وذلك ضمن « برامج إبادة المناطق » ، وكذلك برنامج القضاء على النباتات بالوسائل الميكانيكية ، واضرام النيران في الغابات ، وأخيرا استخدام حرب الأرصاد الجوية وإسقاط المطر لهذه الأغراض . أما حرب الغازات فانها لم تستخدم منذ الحرب العالمية الأولى والغزو الإيطالي لاثيوبيا في أواسط العقد الرابع .

وبالرغم من الإنكارات الرسمية ضد استخدام غاز CS في فيتنام فإن الهدف الرامي من وراء استخدامه كان هو زيادة حجم خسائر القتال بالنسبة للعدو .

ولقد حدد هذا القيود الدولية ضد الاستخدام المتزايد للمواد الكيميائية السامة في الحرب ، ولم يوقف ذلك إلا بعد معارضة دبلوماسية دولية شديدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ولقد أجريت من قبل عمليات محدودة استخدمت فيها المبيدات العشبية بواسطة البريطانيين في الملايو والفرنسيين في الجزائر . ولقد ظل استخدام هذه المبيدات خلال هذه الحملات أمرا غامضا ، ولم يكن له غير تأثير ضئيل على القساوان الدولى باعتبارها ضمن أسلحة الحرب الكيميائية والبيولوجية أو باعتبارها موقفا من المواقف العسكرية بصفة عامة .

ويعتبر استخدام المبيدات العشبية على نطاق واسع شيئا جديدا لم يسبق له مثيل من قبل .

وينطبق ذلك أيضا على حرب الأرصاد الجوية ، لكنه غير معروف في هذه الحالة الكمية (أو الحجم الكلى) لاستخدام هذه الأسلحة في الحسرب الدائرة جنوب شرقى آسيا .

أن استخدام الولايات المتحدة لهذه الأنظمة الحربية الجديدة بوصفها أكثر الدول تقدما وأقواها حربيا يؤدى بالتأكيد الى تدهور متزايد لجمعية القيود الدولية الخاصة بأساليب الحرب المختلفة .

المعلومات المؤدية الى صياغة القرارات الخاصة بشأن تطور الأسلحة

كتب السير سولي زكان - كبير المستشارين العلميين لدى الحكومة البريطانية عدة سنوات - يقول : « ان القرارات التى نتخذها اليوم فى مجال العلم والتكنولوجيا سوف تقرر مصير علم التكتيك فى المستقبل ثم الاستراتيجية المقبلة وأخيرا سياسة الغد » .

وليس فى الغد القريب فقط ولكن كذلك لآماد فى المستقبل البعيد . وقلما يمكن ادراك ذلك كما ينبغي أن يكون .

ويصل الآن الاتفاق العسكرى للعالم الى حوالى ٢٠٠.٠٠٠ مليون جنيه استرليني فى السنة . وتحمل الميزانية العسكرية للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى نصف هذا المبلغ مناصفة بينهما . وعلى هذا فان سباق التسليح لا ينشأ فى غياب بواعث سياسية سابقة . وحين ينشأ السباق يكون له غالبا أبلغ الآثار السياسية ، لا على الدولة المحصم فقط بل على النظم السياسية ومفاهيم المتغيرات السياسية للدولة الأخرى كذلك . وفى حالة ازدياد ذلك التسابق يكون من آثاره تقوية وتجسيم تلك المفاهيم التى كان سببا فى انارتها فى البداية . ان الاهتمام العالمى بالعسكرية وبرامج التسليح الفخمة ربما يميل الى المبادرة باتخاذ القرارات السياسية . ان الحلول العسكرية البديلة متوفرة وفى متناول اليد ويمكن التوصية باستخدامها ، وذلك بفرض الإبقاء بمطالب المصلحة القومية بدلا من اتساع دبلوماسية توافقية شاملة مفروضة فى حالة غياب هذه الحلول . وهذه هى أهم المؤثرات للأداة العسكرية . ان ما استطاع المرء ان يعرفه أخيرا فى الولايات المتحدة بشأن سياسة الانتقاء المعمول بها فى مختلف المواقف بالنسبة للحلول البديلة سواء كانت عسكرية أو سياسية هو أن هذه الاختيارات قلما تشملها الاعتبارات الصحيحة الخاصة بالحلول السياسية البديلة . وتعتبر هذه الاختيارات محدودة وضيقة المجال . وكذلك ليس هناك نوع من التقويم التكنولوجى للتكنولوجيا العسكرية . ان الأسئلة الأساسية الموجهة الى صانعى القرارات فى الولايات المتحدة تتلخص فى أنه هل يمكن صنع هذا السلاح ؟ وهل هو مناسب أو وثيق الصلة بمجاله العسكرى أم هو ذو أهمية ثانوية ؟ هل هناك حاجة ماسة لنظام هذا التسليح ؟ وما هى آثاره المرتقبة ؟ وما هو رد الفعل لدى الدول الأخرى المنتظر ازاءه ؟ وحتى هذه الأسئلة الموجهة لا تصاغ غالبا فى الصورة الاصطلاحية العلمية التى يصنع على أساسها شكل القرار المتخذ .

تدعى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى تبريرا لعملية سباق التسليح ، رسميا أو عن طريق حلف شمال الأطلسى وحلف وارسو ، أن هناك تهديدا محتملا من جانب العدو ، وأن كل جانب من الجانبين لن يفوت فرصة استخدام أى مميزات فى نظام التسليح ، وهذا شئ واضح ونتيجة طبيعية .

وتقوم مؤسسات البحث على المدى الطويل بتطوير بعض الأسلحة الجديدة ،

وكذلك أساليب الحرب لفترات هامة تتراوح بين ٥ سنوات و ١٠ سنوات . ويتصاعد الافتراض أو الادعاء الأخير أوتوماتيكيا حتى يصل الى القول بأن من المحتمل أن يكتشف « العدو » أيضا التكتيك الجديد للطرف الآخر . وعلى هذا الأساس فإن أكثر الحلول أمانا هو زيادة الاندفاع للتقدم دون توقف . وفي حالة عدم وجود قيود سياسية تعتبر عملية تطوير السلاح والأبحاث الخاصة بذلك عملية لا يمكن التحكم فيها ، وتوصف بأنها عملية دعائية ذاتية . وهذه العملية لا تحتاج الى حدوث توتر دولي أو حتى وجود عدو حقيقي لتبرر استمرارها على هذا النحو . ان ادعاء أنه مهما استطعنا « نحن » أن نفعل ففي مقدرة الطرف الآخر « هم » أن يفعل مثلما فعلنا ، بالإضافة الى الخوف الناتج يكسب الطرف الآخر « ميزة » اذا ما كان له السبق ليشكل تهديدا حقيقيا .

وفي اطار هذا النظام ينشأ مركب من عدة عوامل تؤدي دورا عرضيا . ولقد أمكن في الغالب في كثير من الأمثلة ترشيد التطور المطلوب على أساس أنه يساهم في خلق حالة من الثبات لعملية سباق التسلح الاستراتيجي ، وبالتالي فإنه يصبح ذا منفعة بالنسبة لمسألة الأمن القومي . وفي العادة تقوم بمثل هذه الجهود وفي هذا المقام لجان الاستشارة العلمية للدفاع ، ويدخل في تشكيلها علماء مدنيون لهم رؤية عملية ، لذلك فقد أوصوا بالشروع في مشروعات رئيسية كالصواريخ ذات القود الجاف ، والقذائف بولاريس الباليستية التي تسليح بها الغواصات والأقمار الصناعية الخاصة بالكشف والاستطلاع ، وكذلك نظم الحرب ضد الغواصات الخ . الا أن مثل هذا التطوير الرئيسي كان له أثر مباشر على دفع سباق الأسلحة الاستراتيجية الى أبعد جديدة . وتعتبر صواريخ الغواصات بولاريس الباليستية وبرامج الأقمار الصناعية للأغراض العسكرية خير مثال للنشاط المبذول في سبيل هذا الترشيح ، وبالتالي لانتشار المشروعات الفرعية اللازمة المصاحبة لهذه العملية ، بالإضافة الى ما يتلو ذلك من ردود فعل معادية ، وفي خلال الاثنى عشر عاما التي انتشر فيها استخدام صواريخ بولاريس من ١٩٦٠ الى ١٩٧٢ أدخل على هذا السلاح ما لا يقل عن ٥٠٠٠ عملية تحسين . أما المرحلة التالية لهذا السلاح المعروفة باسم « بوسيدون » فسوف تشمل صواريخ ميرف MIRV المتعددة الرؤوس النووية التي سترفع من قدرة هذه الصواريخ بمقدار ثمانية أضعاف . وفي الوقت نفسه كانت هناك أيضا دفعة شديدة في قدرات القتال ضد الغواصات المزودة بأجهزة تنطلق من أعماق البحر الى الفضاء ، مع قفزة هائلة في أبحاث علم المحيطات لتعزيز هذه القدرات ، وكلها مسخرة لضعاف مكانة هذه الصواريخ من حيث « الأمن » و « الثبات » على المدى الطويل ، وكذلك نظريات الردع التي بنى عليها هذا السلاح . وبالرغم من أنه من الواضح وجود قدر ضئيل جدا من التقارب بين هذين العنصرين المختلفين فإن هناك حماسة مساوية لكليهما في صفوف القيادة العسكرية المائلة وداخل الخدمة العسكرية لهذين النظامين جعل من الدفع بتطويرهما أمرا واقعا .

إن العلاقة بين الأدوار التي تقوم بها كل من الأسلحة العسكرية المتعددة

واستراتيجيتها وكذلك عملية تطوير السلاح التي يشار اليها بعبارة « التنافس بين الأسلحة » هي في الواقع علاقة ليست بالمعقدة ، وهي أيضا لا تبعث على الحيرة والدهشة كما هو متصور عادة .

ان تطوير هذا الدور يتضمن نظريات الحرب المحدودة ويتطلب القدرة على الحركة والانتقال السريع على نطاق عالمي عن طريق النقل الجوي ، وكذلك متطلبات الحرب (المضاد للبعين والتمرد) وذلك من أجل عمليات حربية أصغر حجما ، وأيضاً لتسليح الهليكوبتر من أجل الحصول على نيران معونة بالإضافة الى استخدامها كحاملات للرجال والمعدات في ساحة المعركة . وهي لهذا تكون ما يسمى « فرسان السماء » .

ولقد كان المظهر الرئيسي الثاني لهذا التطوير هو التركيز على نظرية «الرد المرن» مع الاحتفاظ بجيش مزود بأنواع متعددة من الأسلحة النووية المعقدة والمخصصة للقتال على المسرح الأوربي ، وقد عمل الجيش والطيران على خط تموين جوى مرتجل كحل وسط . كما زاد السلاح الجوي من قدرته على النقل ، الأمر الذي استلزم تصميم مجموعات أكبر فأكبر من الطائرات لتنفيذ هذا الغرض . وكان آخر اختراع في هذا المجال هو الطائرة C-SA ، وبالتالي فقد تخلى الجيش عن العمل في مجال الصواريخ البعيدة المدى مع ابقاء الاشراف على الصواريخ التكتيكية ذات المدى الذي يقل عن ٢٠٠ ميل .

ولما شكلت هذه الشروط الوضع بصفة عامة فإن المعركة التقليدية التي دارت رحاها في قيادة الدفاع للولايات المتحدة منذ سنوات قليلة سابقة للمعركة السالفة الذكر ، التي كانت عناصر الصراع فيها تفضل استخدام جيل جديد متطور من حاملات الطائرات (البحرية) أو استخدام قاذفات قنابل استراتيجية بعيدة المدى (الطيران) ، هذه المعركة دارت مرة أخرى وفي ظروف متشابهة بين النظريات الاستراتيجية ومستلزمات القدرة لأداء المهمة الاستراتيجية المطلوبة . وهنا يتعين فهم العمليات المتعاقبة في تطوير واختيار السلاح ، معاً داخل نطاق المعركة المبسطة لهياكل بيروقراطية كبيرة نرعى الى مشاركة ثابتة ومتزايدة في جهاز الافراد القائم على تنفيذ المهام وفي تخصصاتهم وكذلك في الظروف الاستراتيجية التي ينشأ فيها النقاش . أن الادراك الحقيقي « للتهديد » قد يدخل أيضاً في نطاق الشك . فمثل هذا الادراك قائم بالفعل ، غير أن هناك قدراً عظيماً من الشك في بعض الحالات الخاصة بمدى حقيقة هذا الادراك وكيفية تسخيره في الخدمة الذاتية . وفيما بين عام ١٩٥٩ وعام ١٩٦٦ رأت البحرية في الولايات المتحدة تركية استخدام قوة قوامها ٢٠٠ من الصواريخ العابرة للقارات ، كما خصص للجيش قوة قوامها ٥٠٠ صاروخ عابر للقارات ، وكذلك خصص للطيران قوة تقدر بحوالى ٣٠٠٠ صاروخ من هذا النوع . وهكذا يتضح أن استخدام هذا السلاح كان مقصوراً على السلاح الجوي ، غير أن هذه الأرقام أضيفت على أساس المفاهيم الاستراتيجية المختلفة التي تتفق افتراضاً مع متطلبات « ضربة الردع الثانية » ، ومن ثم تتفق مع تقديرات الصواريخ السوفيتية العابرة للقارات في المستقبل القريب .

أما بالنسبة للطيران فقد تطلب الأمر ضرورة استخدام هذا السلاح لتشكيل قوة قتالية تحقق « الضربة الأولى » .

ومن المهم كذلك إدراك أن أي قرار كقرار استخدام صواريخ المتعددة الرؤوس في الولايات المتحدة قد اتخذ قبل أن يكون هناك إعلان عام من أي نوع عن نظام هذا السلاح ، بل قبل أن يصل إلى علم أعضاء الكونجرس خواص وتطبيقات ذلك السلاح . وجرى النقاش العام حول السلاح بعد اتخاذ الفعل للقرار . أما في الاتحاد السوفيتي وفي فرنسا وبريطانيا خاصة فمثل هذه القرارات تتخذ دون أن يدور حولها نقاش جماهيري على الإطلاق . وينبغي كذلك أن نعي أنه لم تكن القوات المسلحة فقط هي التي أذكت استخدام صواريخ MIRV في الفترة ١٩٦٤/١٩٦٥ ، وإنما أكد ذلك أيضا الخبراء المدنيون للدفاع في الولايات المتحدة . وقد مرت الولايات المتحدة بهذا الموقف فيما يتعلق باستخدام الصواريخ العابرة للقارات في الفترة ١٩٥٣/١٩٥٤ . غير أن التهكم الذي وقع مؤخرا يكمن في تزكية وزير الدفاع لاستخدام صواريخ ذات الرؤوس النووية المتعددة من عدد الرؤوس النووية في قوة الصواريخ العابرة للقارات للولايات المتحدة بمقدار خمسة أضعاف في محاولة لمقاومة الضغط الناشئ من رغبة القوات المسلحة لرفع أعداد الأفراد العاملين في قوة الصواريخ العابرة للقارات وكذلك على سلاح ABM (الصواريخ المضادة للصواريخ) الذي عارضه الوزير على أساس أنه سلاح غير عملي بدوغة كافية .

وقد اعتادت الاستراتيجيات والمتطلبات العسكرية في الحرب العالمية الثانية وما بعدها الالتزام بقدرات السلاح ، ولم تسلك غير ذلك المسلك إلا نادرا ، فمن المستحيل أن تكون هناك استراتيجية عسكرية تعتمد أساسا على قدرات السلاح ولا يمكن أن يكتب لها البقاء . أما وجهة النظر المقابلة لذلك فهي ترى أن تطور الأسلحة يقع بصورة روتينية نتيجة للابقاء لمطلب معين وفي ظروف ملائمة . وتعتبر الأسلحة النووية خير مثال في هذا السياق ، فقرار كل من بريطانيا وفرنسا إنتاج هذه الأسلحة قد اتخذ على نطاق كبير نتيجة لاعتبارات سياسية . وكان لزاما على كلتا الدولتين بناء غطاء واسع من المفاعلات النووية وتجهيزات انشطار المادة بفرض إنتاج المواد القابلة للانشطار وشطرها ، وإنتاج الطائرات والصواريخ والأجهزة الفضائية المساعدة ، وأجهزة القيادة والسيطرة ، والتكنولوجيا الخاصة بالليكترونات والأجهزة الحاسبة والمواد ووقود الصواريخ ، الخ . كما كان لزاما على كلتا الدولتين أيضا تحديد القاعدة الصناعية وقاعدة البحث التي يركز عليها كل ذلك . وعند الفراغ من صنع الأسلحة تحدد الاستراتيجيات التي على أساسها يتم استخدام الأسلحة عسكريا ، وكذلك تتسق الشؤون العسكرية وفقا لهذه الاستراتيجيات .

وإذا ما التزمتم القدرة الصناعية في بلد ما بإنتاج أسلحة متقدمة تبرز مجموعة عناصر إضافية لتأمين استمرار التطوير في إنتاج هذه الأسلحة .

« ويبدو أن حدة التوتر بين الدول الصناعية قد بدأت تتناقص خلال العقد

الآخر من القرن الحالي • الا ان محادثات نزع السلاح لم تحقق الكثير من التقدم ، ولا يزال الانفاق العسكري في تزايد مستمر ..

• وقد أدت هذه الحقائق الى رفض جزئي للتفسيرات المتعلقة بميزان الانفاق العسكري ، وتدور هذه التفسيرات حول النطاق التقليدي لسياسات القوى الدولية • كما طرحت تفسيرات جديدة مبنية على تحليل للقيود الداخلية التي تعمل الحكومات من خلالها • ومن بين هذه القيود بناء صناعات تكنولوجيا متقدمة في الدول الغربية ، وتسيطر هذه الصناعات على السوق العسكرية في الوقت الذي تسيطر فيه السوق عليها •

وغالبا توضع الحاجة الى سلاح معين في الاعتبار على أساس احلال سلاح آخر محله ، على أن يكون السلاح الجديد مستخدما ، ويكون وقت الانتاج مرعيا ، بالإضافة الى التكنولوجيا المنافسة في عملية الاحلال هذه • وفي العادة تكون نظم الاحلال الجديدة أكثر تعقدا من سالفها • لذلك يتعين توافر قدرات هائلة في أجهزة التطوير والتصميم وفي القدرة الانتاجية ، وفي الميكنة والعمل ، وذلك لخلق المتابعة ، كما كان الحال في نظم الاحلال السابقة • وفي مجال التطبيق لا تستطيع الحكومات اقتصاديا اصدار قرارات بالشروع في برامج المتابعة الا اذا تم تطوير سلاح معين ، و انتاجه • وتصبح الطاقة الجديدة معطلة ، بل تؤدي الى ضغط من الناحية الصناعية نحو توسع أكبر في الانفاق العسكري • ويتضاعف ذلك نتيجة للعجز السنوي في النقد لدى الشركات التي تنتج السلاح • وهكذا يشكل التقدم في العمل نسبة كبيرة من الأصول ، مما ينجم عن اعتماد هذه الشركات اعتمادا كبيرا على الاستدانة وعلى السلف الحكومية ، وهي في الوقت الحالي تعتمد أكثر ما تعتمد على الإعانات المالية الحكومية •

ولا يعني ذلك عدم امكان تغيير الصناعات الدفاعية أو إعادة تطبيق قدرات العمل الفنية فيها ، ولكن ما دامت السياسة الرسمية ترى المحافظة على الطاقة الصناعية لبناء أسلحة متطورة فلا يمكن توقع حدوث تغيير جديد •

نفقات التطوير والبحث العسكري

وهناك أسلوب آخر للمحافظة على الطاقة لتسخيرها من خلال الانفاق على البحوث والتطوير المخصص لتطوير النواحي الفنية في تكنولوجيا معينة لا تنفذ في الوقت الحالي بمشروع معين للأسلحة • ففي عام ١٩٦٥ وجه مقدار ١٤ ٪ فقط من ١٦٠٠٠ مليون دولار مخصصة لبرامج التطوير والبحث الفيدرالي في الولايات المتحدة الى البحث في المعامل المخصصة للخدمة المدنية ، وأقل من ٢٠ ٪ الى كل من مراكز البحث الفيدرالية والمعامل التي تستخدم أغراضا مدنية • وما تبقى أنفق حوالي ٧٠ ٪ على الصناعة وحوالي ١٢ ٪ على الجامعات • وكذلك قفزت « النواحي الفنية » للصناعة من خلال الصناعات الدفاعية بقية تحسين مميزاتا في المنافسة ، وكل ذلك عجل بتطوير كبير في السلاح ، وذلك بأحداث تطوير في المواد وفي أساليب الانتاج •

كما ان حوافز المنافسة أدت فى بعض الأحيان الى احداث تطوير فى نظم الأسلحة غير المتعاقد عليها ، وادى ذلك بدوره الى محاولة بيع الأسلحة والوظائف العسكرية الى الهيئات . والمشروعات الملقاة قامت كذلك بمثل هذا الدور ، وفيما بين سنة ١٩٥٤ وسنة ١٩٦٥ أنفقت الولايات المتحدة ما يقرب من ٦٠٠٠ مليون دولار على مشروعات رئيسية لم تصل بعد الى مرحلة الانتاج . واذا ما أدخل الفرد فى حسابه الصواريخ التى أنتشر استخدامها منذ وقت لاحق فقط ارتفعت هذه القيمة الى ١٢٠٠٠ مليون دولار . كما ان بريطانيا أنفقت ١٢٠٠ مليون دولار فى الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٧٠ على مشروعات لم تبلغ ايضا مرحلة الانتاج .

وصلت حصيلة الانفاق على بعض نظم الأسلحة المعقدة التى مرت بمراحل أنجيل عديدة من العناصر الأساسية الى أرقام مذهلة فالولايات المتحدة أنفقت مايقرب من ٥٠٠٠٠ مليون دولار على الدفاع الجوى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وزعت على الطائرات الاعتراضية ، ورادارات التحذير المبكر العبيدة المدى ، والرادارات المحمولة فى طائرات ، والصواريخ المضادة للطائرات أرض/جو ، بالإضافة الى الحاسبات الألكترونية ، الخ . ومن المقدّر أن الاتحاد السوفيتي قد أنفق هذا القدر من النقد عدة مرات لهذا الغرض نفسه وفى الفترة نفسها تقريبا . ويرجع السبب فى ارتفاع الانفاق على الأسلحة الى الارتفاع المتزايد فى نفقات نظم الأجهزة لهذه الأسلحة ، لا للأرقام المتزايدة فى السلاح نفسه . وتوضح المقارنة بين طاقة البحث لكل وحدة والقدرة الانتاجية من العتاد الحربى والمدنى أن طاقة البحث فى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا تتراوح بين ٥٠ دولارا و ٦٠ دولارا لكل ١٠٠ دولار من قيمة الانتاج المسكرى ، فى حين أنه اذا كانت النسبة العامة للقدرة الانتاجية للصناعة ١٠٠ دولار فان تكاليف البحث وصلت من ٥ دولارات الى ٨ دولارات (انظر الجدول رقم ١) .

ان الانفاقات المبذولة على أنظمة الأسلحة المتقدمة تضرب رقما قياسيا فى الزيادات الخطيرة فى الانتاج . ومن المعروف أن الأثمان الواردة فى وقت العروض كانت غير دقيقة ، وتوضح دراسة تم استكمالها عام ١٩٦٢ أن التكاليف النهائية لاثني عشر مشروعا قد تعدت التقديرات الأصلية بحوالى ٣٢ مرة . وهذا الموقف نفسه جرى فى كل من بريطانيا وفرنسا حيث كان هناك تقليل فى التقديرات . ويشير تقرير صادر من مكتب الحسابات العامة للولايات المتحدة حول هذا الموضوع الى أن التكاليف الفعلية ل ٣٨ برنامج أسلحة ، بعضها لم يزل فى دور الاستكمال ، قد تخطت التقديرات الأصلية فى التخطيط بمقدار ٢١٠٠٠ مليون دولار ، أو بحوالى مرة ونصف .

ولم يقتصر الارتفاع فى نفقات تطوير الأسلحة على الدول الغربية فقط ، حيث يشير البريخت فى تقرير له الى ان الزيادة فى نفقات جمهورية ألمانيا الديموقراطية على تطوير التسليح فيما بين ١٩٦٣/١٩٦٣ و ١٩٦٨/١٩٦٧ موزعة على قوارب الدوريات السريعة والطيران والدبابات المتوسطة وحاملات الجنود المدرعة ووحدات المدفعية

الرادارية زادت بمقدار ٣٨٣ ٪ و ٢٢٠ ٪ و ١٤٦ ٪ و ٦٦ ٪ و ٦٣ ٪ على التوالي .
وهناك ما يثبت صحة افتراض هذه النسب بالنسبة للاتحاد السوفيتي .

ويناقش تقرير حديث للسكرتير العام للأمم المتحدة حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة التسليح الميزانية المعتمدة لكل من البحوث والتطوير العسكري، ولقوى البشرية العلمية التي تعمل في هذا المجال على النحو التالي :

• من بين جملة الانفاق العسكري البالغ ١٨٧٠ بليون دولار عن الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٧٠ خصصت نسبة ١٠ ٪ تقريبا ، أى حوالى ٢٠٠ بليون دولار ، للتطوير والبحث العسكري ، وقد حظي هذا العمل باهتمام بالغ في الدول الست التي تنفق الآن أكثر من أربعة أخماس الانفاق العسكري .

• وهناك احتمال أن يكون ١/٤ العدد الاجمالى لعلماء ومهندسي العالم من المشتغلين في البحث والتطوير قد سخروا بالفعل للعمل في المجال العسكري .

جدول رقم (١)

نسبة البحوث والتطوير من الانفاق لكل ١٠٠ دولار

من القدرة الانتاجية

في المجال العسكري وفي الصناعة بوجه عام

الدولة	انفاق البحوث والتطوير على كل ١٠٠ دولار الانفاق العسكري	انفاق البحوث والتطوير على كل ١٠٠ دولار من القدرة الانتاجية الصناعية
المملكة المتحدة (١٩٦٥ - ١٩٦٤)	٦٢ر٢	٤ر٩
الولايات المتحدة (١٩٦٥ - ١٩٦٤)	٥٤ر٠	٧ر٥
فرنسا (١٩٦٣)	٥١ر٠	١ر٩
كندا (١٩٦٣ - ١٩٦٤)	٢٠ر٤	١ر٣
السويد (١٩٦٥ - ١٩٦٤)	١٠ر٨	٣ر٣
ألمانيا الغربية (١٩٦٤)	١٠ر٦	١ر٧
إيطاليا (١٩٦٥)	٨ر٨	١ر٣
النرويج (١٩٦٢)	٦ر٩	١ر٣
هولندا (١٩٦٥)	٤ر٤	١ر٥

» كما أن البحث والتطوير العسكري يستوعب حوالى ٢٥ بليون دولار من جملة

الاتفاق العالمى المقدر لعملية البحث والتطوير الذى يبلغ ٦٠ بليون دولار ،

ومن الواضح أن هذه التقديرات تشتمل على نفقات البحوث والتطوير لبرامج الفضاء وبرامج استغلال الطاقة النووية فى الأغراض السلمية (الجدول رقم ٢) .
ويخصص حوالى ١٨ر٠٠٠ بليون دولار أو ما يقرب من ٣٠٪ من اجمالى الاتفاق على البحث والتطوير فى أكثر البلاد تقدما للبحث العسكرى . وقد تم فى العام الماضى لأول مرة عمل دراسة اشتملت على المخططات المتيسرة للاتفاق الدولى على البحث والتطوير العسكرى منذ الحرب العالمية الثانية ، ومن بين مجموعة الدول الاثنتين والعشرين التى أعطيت عنها معلومات دقيقة أوروبا الغربية (فيما عدا البرتغال) ، وأمريكا الشمالية ، واليابان ، وأستراليا ، والهند . ولم تنشر أى معلومات عن الاتفاق على البحث والتطوير العسكرى سواء فى الاتجاه السوفيتى أو فى الدول الشرقية الأخرى ، ولم يتيسر الحصول على أى قوائم موثوق فيها خاصة بالاتفاق على البحث والتطوير العسكرى سنويا فى أى من هذه الدول . ومع ذلك فإن التقديرات تغطى أغلب الدول التى تبذل جهودا ملحوظة فى مجال البحث والتطوير ، وتشمل هذه التقديرات استثناءات هامة بالنسبة للاتحاد لسوفيتى ، وبدرجة أقل من الأهمية بالنسبة للصين .

« وتغوى اتفاقات الولايات المتحدة وحدها ، التى تقدر بحوالى ٨ر٥ بليون دولار عام ١٩٧٠ ، كل الدول الأخرى التى تشترك معها فى مجموعة واحدة ، وبتحويل مجموع اتفاقات الدول الأخرى على البحث والتطوير العسكرى الى دولارات أمريكية بنسب رسمية تصل الى أقل من ١٧ر٠ بليون دولار . ويذهب ٤٪ هذه النسبة ضمن اتفاقات ثلاث دول فقط هى : بريطانيا وفرنسا وجمهورية ألمانيا الفيدرالية ، فى حين تنفق الدول الأخرى فى مجموعها ، وتشمل أستراليا وكندا وإيطاليا واليابان والسويد ، حوالى ٣ر٠ بليون دولار فقط . وهكذا تشكل الولايات المتحدة بمفردها ما يقرب من ٨٥٪ من الاتفاق الكلى على البحث والتطوير العسكرى للدول الصناعية الغربية ، وتشكل مجتمعة مع بريطانيا وفرنسا وألمانيا ما يقرب من ٩٧٪ .

« ويخصص أكثر من ٥٠٪ من اجمالى الاعتمادات الحكومية للبحث والتطوير لمشروعات البحث والتطوير العسكرى فى الولايات المتحدة ، وذلك مقابل ما تنفقه الدول المعتدلة ، وتصل نسبته الى ١٥٪ ، وإلى ٤٪ بالنسبة لمجموعة الدول ذات الاتفاق المنخفض على هذه النواحي العسكرية » .

جول رقم (٢)

التغير في النسب المئوية لنفقات البحث والتطوير العسكرى
بالنسبة للمجموع الكلى لنفقات البحوث خلال العقد السابع

الدولة	١٩٦٠ - ١٩٦١				١٩٧٠ - ١٩٦٩			
	الدفاع	القضاء	أسلحة نووية	إجمالي	الدفاع	القضاء	أسلحة نووية	إجمالي
أمريكا	٦٨,٧	٩,١	١٠,٧	٨	٤٨,٧	٢٣,٢	٦,٥	٧٨,٤
كندا	٢٣,٢	—	٢١,٢	٤٤,٤	١١,٢	١,٤	١٩,٥	٣٢,١
بلجيكا	٦,٠	—	—	٣٠,٣	٢,٠	١٤,٨	—	٢٢,٨
بريطانيا	٦٤,٥	٠,٥	١٤,٧	٧٩,٧	٤٠,٤	٣,٧	١١,٥	٥٥,٦
النرويج	٨,٦	٠,٤	١٦,٥	٢٥,٥	٧,١	١,٢	٨,٣	١٦,٦
اليان	٥,٦	—	٧,٦	١٣,٢	٢,٢	٠,٧	٧,٤	١٠,٣
السويد	٤٩,٠	٠,١	٢٣,٩	٧٣,٠	٢٨,٣	١,٥	٩,٤	٣٩,٢
هولندا	٥,٠	٠,٢	١١,٧	١٦,٩	٤,٥	٢,٩	١٠,٥	١٧,٩
فرنسا	٤١,٥	—	٢٧,٥	٦٩,٠	٣٠,٧	٦,٧	١٧,٨	٥٥,٢

ويمكن المبرر غالبا وراء الاشكال المتعددة لنفقات البحث والتطوير العسكرى
فيما يمكن تسميته « بالتاثيرات الفرعية » الممكنة ، وينطبق هذا الاصطلاح على
الاكتشافات والتكنولوجيا والابتكارات التى ينالها التطوير أثناء عملية البحث
والتطوير العسكرى ، وفى العادة تكون ذات طابع تطبيقي فى الصناعة والجوانب
الآخري المدنية . ومثل هذه التبريرات كثيرة الحدوث « فى الغرب » وتاخذ اشكالا
متعددة مثل برامج القضاء والأبحاث العامة الخاصة بعلوم الجو والمحيطات وكذلك
أبحاث الحرب الكيميائية والبيولوجية . وفى الحقيقة لا تعتبر « التاثيرات الجانبية »
ذات صلة وثيقة بأساسيات البحث والتطوير الخاصة بالدفاع ، فهى تقع بالصدفة
وبلا قصد . وعلى الرغم من الجهود سواء الكبيرة أو القليلة للانتفاع بها فى كفاءة
فانها تمثل بالتحديد وبصورة واقعية جزءا من القدرة الانتاجية . وهناك تبرير يبدو
مقبولا ظاهريا وهو التركيز على الموارد واعطاؤها الأولوية والاهتمام على أساس الانتفاع
الجانبى لما يقع بصورة عارضة أو هامشية . ومن الملاحظ أن القبول المستمر
« للتاثيرات الجانبية » يأتى من المستفيدين المباشرين والاداريين الحكوميين للموارد

والجهود الأساسية « فى البحث والتطوير العسكرى وبرامج الفضاء » أكثر من اتبانه من القطاعات العلمية الأخرى فى المجتمع ، أو من الجهود العامة أو من الصناعة التى قد تعود بالنفع عليهم .

« وتعمد الشركات فى الولايات المتحدة الى التقليل من نتائج « التأثيرات الجانبية » فى حين تتجه الوكالات الفيدرالية الى القول بعدم امكان المخالفة فى تقدير اهمية هذه التأثيرات الجانبية » .

ويعتبر سياق الفضاء بدوافعه العسكرية واعتبارات المكانة الدولية كتكنولوجيا خاصة بالفضاء أو « تكنولوجيا نشأت أصلا وبصورة مطلقة لخدمة الأغراض العسكرية التى تضعها المؤسسات العسكرية نفسها ، كل ذلك يمثل سوء استخدام للطاقات والمواد ، من الوقت الى الموهبة والى رأس المال . وفى برامج الفضاء انقضت ١٠ سنوات أو أكثر من العمل المركز وأكثر من ٣٠.٠٠٠ بليون دولار أنفقت عليها ، وفشلنا بوضوح فى معالجة المشكلات الأخرى على الأرض التى قد يمكن حلها من خلال الأبحاث، كالبينة الأرضية ، والمواد الطبيعية ، ومشكلات التنمية .

المصدر الذى لا يمكن الاستغناء عنه

لعملية تطوير الأسلحة الحديثة

يبقى موضوع كبير للمناقشة ، وهو اسهام البحث العلمى فى مجال التكنولوجيا العسكرية وعملية تطوير الأسلحة الحديثة . فعلى سبيل المثال يعتبر مركز أبحاث القوات البحرية للولايات المتحدة هو المثال الأساسى للعون النزيه فيما يتعلق بالأبحاث الأساسية عن طريق مصادر الدفاع ولقد أنشئ هذا المركز عام ١٩٦٤ .

« اعترافا بالحاجة الى التخطيط وتشجيع ومساعدة الأبحاث الجوهرية داخل جامعاتنا وداخل معاملنا القومية وإيضا من أجل مساعدة تلك الهيئات الصناعية الخاصة المشتغلة بمجالات العلم والمعرفة التى تبدو أكثر المجالات الوثيقة الصلة بمتطلبات البحرية على المدى الطويل » .

ولقد أنشئت مراكز فرعية فى أكثر من إثنتى عشرة مدينة فى الولايات المتحدة وكذلك فى العواصم الأوربية لتنظيم وضبط الأبحاث التى ترعاها وتتكفل بها وكالات خاصة بالدفاع ووكالات غير خاصة بالدفاع داخل المعامل الصناعية والمعامل الجامعية .

ان الأبحاث الخاصة التى تقوم بها البحرية يطلق عليها عبارة « مهام موجهة » ، كما أن أفرع الطبيعيات والجيولوجيا والكيمياء وعلم النفس والرياضيات بما فى ذلك علم الصوت وجولوجيا البحار ، وعلم الأحياء البحرى وكيمياء المحيطات وفيزياء المحيطات وسفن البحث فى أعماق البحار وكذلك أنظمة المحافظة على الحياة وعمليات الاستشعار عن بعد لسطح البحر والطرق الحديثة لتداول المعلومات وكذلك الأساليب الحديثة للتنبؤ البيئى قد وصفت بأنها بمثابة المعطيات أو البيانات للعمليات التى تقوم بها البحرية . ولقد قدم هارفى بروكس سلسلة من النماذج تبين المكافآت التى حصلت عليها البحرية بسبب ما قدمته من دعم فى عملية الأبحاث الأساسية بفرض الحصول على احتياجاتها العسكرية .

ويعد جيش الولايات المتحدة قوائم بحوالى ٨٩ نظاما علميا مقسما فى هيئة تصل الى ١٢ مجموعة يقوم بتدعيم البحث فيها . ويقوم مركز البحث العلمى التابع للقوات الجوية للولايات المتحدة بأعداد قوائم بحوالى ٦٠ مجالا يسيطر عليها البحث العلمى ، وهذه المجالات هى مجالات يهتم بها المركز ويقدم المون للبحث العلمى فيها فى كل من الولايات المتحدة والخارج .

ولم يعد هناك أى تفريق بين البحث العلمى الأساسى الذى ربما يكون له صلة وثيقة بالمسكينة وبين البحث الذى ليس له صلة بها . ولا يرجع هذا لكون أن العلم قد تغير ، لكنه يرجع الى أن متطلبات العسكرية قد تغيرت بالفعل . وتغطي الأسلحة الآن جميع أنواع البيئة مثل الفضاء وأعماق البحار والغابات ، كما أن أنواعا جديدة من الأسلحة وأنظمة الاتصال وأجهزة الحس ومعدات الدعم التى تشمل أشكالا كثيرة جدا وجديدة من أشكال الطاقة والمادة تحظى باهتمام البحث العلمى وبالتالى فهى ذات أهمية الآن بالنسبة للخواص العسكرية ، ولا يمكننا أن نحصل هنا على اجابة واضحة عن الاستفسارات القائمة بشأن كيفية سلوك الطاقة والمادة فى ظل هذه البيانات الأجود التى استطاعت أن تعمل فى ظلها نظم السلاح الا عن طريق ما هو مسمى بالبحث الأساسى . وليس هناك أى دعم من الدعم العلمى الأساسى المقدم عن طريق وزارات الدفاع الا ويعتبر دعما جوهريا ومقصودا . ان ذلك الدعم دعم هادف ومنطقي ، وليس غرضه الأولى أن يقوم بتدعيم البحث العلمى فقط . بل أن من الواجب عليه أن « ينفذ الأوزة ليحصل على البيضة الذهبية » . ولقد قام كل من مركز أبحاث القوات البحرية للولايات المتحدة ومركز البحث العلمى التابع للقوات الجوية بإصدار سلسلة من النشرات لعدة سنوات بصدد تلك الرسالة الصريحة المحددة . ولا تدعى الوكالات فى تلك النشرات والتقارير أن الاتفاق يتم على مجالات العلم التى لا ترى فيها وجود صلة وثيقة بينها وبين المتطلبات العملية الخاصة بها .

أنهم يرون أن دورهم عكس ذلك ، بل أنهم يقولونها صريحة . ويسود هذا الوضع فى كل من الاتحاد السوفيتى والمملكة المتحدة وفرنسا وكذلك جمهورية ألمانيا الفيدرالية . ان رعاية وكفالة مجموعة من الأفكار أو الآراء وكذلك عملية نشر الأفكار التى بسبيلها الى الانجاز هى نشاط فعال وذو هدف كبير . ولقد استطاعت القوات الجوية للولايات المتحدة بمفردها أن تقوم برعاية حوالى ٢٨ مؤتمرا علميا وكذلك مجموعة من الموضوعات فى مختلف أفرع العلم .

وتوجد عملية مشابهة لذلك داخل حلف شمال الأطلسى عن طريق المجموعة الاستشارية الخاصة بأبحاث الجو والفضاء والتطور . وتنظم الآن هذه المجموعة الاستشارية أربعين اجتماعا فى الدول أعضاء الحلف ، كما أنها عقدت ٢٥٠ اجتماعا فنيا كبيرا فى خلال العشرين سنة الماضية . وهناك أيضا احتمال لوجود مثل هذه العملية داخل حلف وارسو . أما الأبحاث الأساسية المتفق عليها فى الخارج فمن الواضح أنها موجهة بالدرجة الأولى تجاه المتطلبات العسكرية . وتقوم وزارة الدفاع للولايات المتحدة (ادارة احتياجات الأبحاث التى تقام خارج البلاد داخل المعاهد الأجنبية) بتوضيح واعطاء بيان مضبوط عن المعبارات الدقيقة لكل بحث يحتمل أن يتفق عليه خارج البلاد « ليكون ذا دلالة واضحة ويلى الاحتياجات العاجلة للدفاع الخاص بالولايات المتحدة » . وتبذل أقصى الجهود أحيانا للفصل بين البحث الممول المتعلق بالدفاع وبين العملية التطبيقية المخطط لها . ومشروع البحث الخاص بكيمياء طبقات الجو العليا - وهو ممول عن طريق مركز البحث العلمى الخاص بالقوات الجوية للولايات المتحدة فى نيوزيلاندة وموافق عليه من جانب المركز من أجل « معلومات خاصة بالجو والفضاء الخارجى » - يوصف عن طريق ما تنشره جامعة كانتربرى رسميا بأنه « يخصص بعمليات التلوث الناشئة عن استخدام الطائرات المدنية الاسرع من الصوت » . والحقيقة أن التفاعلات الفعلية للتويعات الجزيئية فى طبقات الجو العليا ذات أهمية بالنسبة للعسكريين لكونها ذات تأثير على عمليات اختبار الصواريخ ، وكذلك مشكلات الدخول فى جو الأرض مرة أخرى بعد رحلات الفضاء الخارجى ، وكذلك عمليات الاتصال العسكرية الواقعة فى مجال الغلاف الأيونى ، بالإضافة الى عمليات الاستطلاع بالأقمار الصناعية . وهناك أيضا بحث مشابه جدا يقوم بتنفيذه باحثون جامعيون فى جامعة أوصلو بالنرويج ، ويوصف بأنه « ذو طبيعة علمية بحتة » وأنه « ليس ذا مصلحة عسكرية » . وفى مثال آخر كتب أحد العلماء المعروفين بالذكاء وحسن الاطلاع يقول :

• • • • • لقد كانت المؤسسة الخاصة بأبحاث الأحياء المجهرية فى بورتون بانجلترا فى غاية الكرم اذ قامت بتمويل الأبحاث فى مختلف المعامل الجامعية لهذه البلدة المهمة جيدا لذلك من أجل متابعة ومواصلة الدراسات البيولوجية والدراسات الخاصة بالكيمياء الحيوية • ان هذه الأبحاث لابد من الاعتراف بأهميتها ، فهى تلقى الاهتمام على أى مستوى أكاديمى ، وليس لها علاقة بمشكلات الحرب البيولوجية ، وإذا كانت هناك علاقة فهى طفيفة جدا • وهناك أمثلة يمكن أن تنوه بها ، وهى أيضا تتضمن الأبحاث التى تجرى على الأنزيمات الداخلة فى عملية نقل الأعصاب ، وكذلك الدراسات الخاصة بالبحث فى مصدر العقاقير السامة داخل جسم الانسان ، وكذلك الدراسات التركيبية على الريسين (وهو بروتين أبيض سام) وعلاقته بجسم الانسان العادى • ربما تكون هذه الدراسات « جوهريّة » ، لكن الكاتب لم يستطع - رغما عنه - أن يلتقط لنا أمثلة لها صلة وثيقة أكثر من ذلك بمسائل الحرب البيولوجية ، حتى ولو حاول عكس ذلك •

ويقوم جيش الولايات المتحدة بالاتفاق على حوالى ٤٤ معملا أو منشأة خاصة بالبحث والتطوير • كما تقوم أيضا القوات الجوية بالاتفاق على حوالى ٢٤ معملا ، بالإضافة الى ٢٨ معملا تتبع البحرية أيضا •

ويتبع لوكالة أبحاث الفضاء والجو الأمريكية عدد آخر ضخم من مراكز الأبحاث • ولقد وصلت قيمة رأس المال الموظف من أجل ادارة معمل واحد لأبحاث الملاحة الجوية التابعة للقوات الجوية الى حوالى ٤٦٥ مليون دولار فى عام ١٩٦٩ •

وهناك مصدر آخر ذو قيمة هو المصدر الذى يقوم بتدعيم البحث والتطوير العسكرى ، ويأتى من البرامج التعليمية الخاصة بالتحريجين الجامعيين (٤٠ ، و ٥٠ - ٥٢) • فلقد قام مركز البحث العلمى الخاص بالقوات الجوية بالاتفاق على أكثر من ألف بحث مرشح للدكتوراه فى الولايات المتحدة ، بالإضافة الى عدد كبير جدا من المرشحين لنيل درجة الماجستير • ان هؤلاء الدارسين كانوا يقومون « بتطوير خبرتهم فى مجالات وثيقة الصلة باهتمام مصلحة الدفاع » • ولقد ورد ٦٥ ٪ من نسبة كل الدعم المقدم لأبحاث الهندسة الأكاديمية فى الولايات المتحدة فى أوائل العقد السابع عن طريق ادارة الدفاع ووكالة أبحاث الفضاء والجو الأمريكية ، أما المصادر الأخرى الصناعية فقد قدمت ٦ ٪ فقط • ان أكثر من حوالى ٣٠ ٪ من البحث الأكاديمى فى العلوم الطبيعية ما زال يعتمد على ادارة الدفاع الأمريكية كمصدر ، كما أن نماذج الدعم المتقدمة من هذه المصلحة ما زالت تسبق بكثير الدعم المقدم من الهيئات الحكومية الأخرى • ويمكن القيام بتوجيه البرامج الخاصة بمرحلة الدراسة بعد التخرج الجامعى فى جميع الدول التى تقوم بأبحاث الدفاع ، وذلك للحصول على نتاج طاقة بشرية مبنولة ، ولتطوير الخبرة الموجهة لمتطلبات عملية البحث والتطوير العسكرى

الخاص . ويظهر هذا بوضوح في عدة تقارير كندية في أوائل منتصف العقد السادس قررت أن « العنصر الأساسي المحدد في البحث الكندي عن الحرب البيولوجية يعتمد بصفة جوهرية على المشتغلين بالبيولوجيا الذين لم يكن عددهم كافيا حتى للوفاء بالاحتياجات البشرية المدنية » . كما تطالب هذه التقارير بتخصيص دعم مالى للقيام بتدريب الرجال المشتغلين بالبيولوجيا واستغلال التسهيلات المتوفرة داخل الجامعات الكندية فيما يتعلق بالحرب البيولوجية استغلالا أكثر فاعلية .

ان كل هذا النشاط والتنظيم يعتمد أساسا على موقف فلسفى يبعث على الاهتمام . ان الجرائد الوثيقة الصلة بالجال العسكرى التى تتناول مسألة البحث والتطوير تكثف بنوعين متوازيين من المقالات التحذيرية ، نوع يطالب بصفة مستمرة بالاحتفاظ بالسبق التكنولوجى امام العدو مع مراعاة أن سلاح الغد يعتمد على بحث اليوم ولا يتيسر الا عن هذا الطريق . اما النوع الثانى فيتبنى نظرية فلسفية هى ان العلم لا يمكن وقف عجلته ، وبالتالي لا يمكن وقف التقدم . وأحيانا يصبح هذان الاتجاهان متشابكين لا يمكن الفصل بينهما .

ان اقتران هذين المفهومين القائلين بأنه « لا يمكننا إيقاف التقدم » و « أننا لا نريد أن يتوقف » ليس الا اقترانا تبعيا ولا يمكن أن يكون عرضيا . اما عملية الاستمرار للحصول على أسلوب البحث والتطوير لأسباب سياسية ثم يصبح هذا بعد ذلك هو البرهان المطلوب لمفهوم « أن العلم لا يمكن إيقافه » كما لو كانت هذه العملية شيئا مرسوما بالتأكيد ومقدرا سلفا كمسألة حركة الكواكب ، وأنه لا يمكن للمرء أن يبدل ويغير حتى لو أراد من أمر ما هو قائم بالفعل لتعتبر ان هذه العملية ينظر اليها كجهد منظم تام يتسم بأعلى درجات النجاح فى سبيل بلوغ الهدف .
الموجه اليه .

ويعتبر أحيانا مظهر اقتران تنفيذ البحث الخاص بالمتطلبات العسكرية الأساسية بالبرامج الدولية مظهرا غير ملائم . وينطبق هذا على برنامج السنة الجيوفيزيائية العالمية . وكذلك برنامج The Caribbean Bomex الذى هو جزء من برنامج البحث فى الغلاف الجوى المحيط بالعلم . هذا بالإضافة الى عديد من البرامج الأخرى . وحتى البرنامج العالمى (أو الخطة العالمية) للعمل من أجل تطبيق العلم والتكنولوجيا فى سبيل التطور ينطوى على أخطار جسيمة لثناؤه على عملية تكييف الهواء ولتوصيته بقبول طلبات مدنية للحصول على بعض التفجيرات النووية . ان التفجيرات النووية التى تستخدم فى عمليات الهندسة المدنية هى نوع واحد من التفجيرات ، بل تكاد تكون شيئا واحدا تقريبا ، وهى دائما تعطينا الدليل النظرى على كونها ستبقى كذلك الى الأبد . يجب تحييد الاقتراحات المقدمة التى تتصف بالتسرع وقصر النظر من

أجل تطبيق البرامج المدنية بأقامة شكل من أشكال العلاقات الصريحة التي يمكنها أن تصرح بأن بعض البرامج التي لها علاقة بالانشطار النووى لها علاقة أيضا بمعاهدة حظر التجارب النووية ، وأن قبولها يساعد أيضا على مواصلة سباق التسليح النووى . ولا تستطيع أى وثيقة تدعى أنها تتحدث عن عالم حقيقى أن تغفل عن مراعاة هذه الاعتبارات ، وكذلك الرؤى التي تبعث على الأمل بفوائد متوقعة لكن لم يحن الاعتراف بها رسميا .

أما بالنسبة لمسألة تكييف الطقس فان برامج عسكرية صريحة فى هذا الصدد قد أعلن عنها وبدأت بالفعل من حوالى عشر سنوات . ان انتشار البرامج العسكرية الخاصة بتكييف الطقس ذات خطر جسيم . ان هذا السبق يشير الى أن التطبيق العسكرى لهذه البرامج ربما ينتشر بأسرع مما تنتشر التطبيقات المدنية ، بالرغم من أن البرامج المدنية لتكييف الطقس تعتبر فى حيز الوجود فى عدة بلاد ، ولذلك يجب أن يبذل كل جهد لتضييق نطاق هذه العملية .

لقد القينا النظر فى هذه المقالة على بعض الأشكال لعملية تطوير السلاح منذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن . وأينا بعضا مما تتكلفه الآن . وقد بدأنا بصفة خاصة نبحث مدى الاعتماد المطلق لعملية تطوير الأسلحة الحديثة على البحث العلمى ، وكذلك الأسلوب الذى تدار به وتوجه برامج البحث فى تلك الدول وبتخصيص أعلى المبالغ للانفاق على عملية تطوير الأسلحة لكى تكون حافزا لهذه البرامج على السير بقدر الامكان . ان هذه العملية طرأ عليها تغير نوعى منذ الحرب العالمية الثانية . ولقد تعلم رؤساء البحث العسكرى كيف يوجهون مجالات البحث تجاه المعلومات المطلوبة لكى يدعموا أنظمة السلاح المختلفة بمقدرات متزايدة .

ولم يكن فى وسع هذا المقال أن يناقش الأشكال الأخرى من التقويم الاجتماعى للتكنولوجيا العسكرية ، وهذا بسبب وجود نقص فى المعلومات المتطابقة ، أو بسبب غيابها تماما . ان التكنولوجيا العسكرية هى المجال الذى تسود فيه الأفكار القائلة بأن الاستمرار حتمى وأن « التكنولوجيا لها وجودها الخاص مع أنها ذات طابع ضد المجتمع فانه لا يمكن أن يعترض سبيلها شئ » . وإذا كان هذا الكلام ينطبق على التكنولوجيا ، فهى تعتبر مثالا واضحا للمجال الذى فقد فيه الانسان قدرته على التحكم فى مؤسساته الاجتماعية . ان الفترة التى تحدّد فيها قدرات السلاح قرارات السياسة الخارجية ، وكذلك أولوية اتخاذ القرارات بالنسبة لهذه السياسة ،

تعتبر فترة عظيمة القيمة ، وخصوصا اذا كان صانعو القرارات السياسية مهتمين بتقويم هذه القرارات . ولا يكاد يوجد في الوقت الحالي نظام للمعلومات للمساعدة في تقويم التكنولوجيا العسكرية ودورها ضمن الاطار الداخلى للدول ، مثل تقدير التكاليف التي يتطلبها الاستثمار في حقول البحث العلمى سواء من حيث الاتفاق او من حيث عامل الوقت والخبرة التي تستطيع القوة البشرية العلمية في الدول أن توفرها . ولقد أدركت دول العالم المتقدمة صناعيا أنها طوال كل تلك السنوات لم تكن تهتم ببعض المسائل الرئيسية المتعلقة بصلاحية نظمها الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية ، ويمكن هنا القول بأنها قد فشلت حتى الآن في معالجة هذه المسائل . وبدلا من ذلك تحول جانب كبير من البحث العلمى عن وعى و ارادة الى تطوير الأسلحة المتقدمة .

اختيارات استراتيجية

في مجال التعامل في التكنولوجيا

وجهة نظر الملاحاة العامة

يعالج هذا المقال بعض الآراء الخاصة بالسياسة الناشئة عن الوسائل الحالية لشراء البلاد النامية للتكنولوجيا سواء كان ذلك في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر أو خارجه . ونظرا لتعدد هذا الموضوع واتساع نطاقه فلن نعالج القضايا المتعلقة باختيار التكنولوجيات المناسبة أو بوجود (أو عدم وجود) نشاطات علمية تكنولوجية وطنية كملها تدفقات الخبرة الفنية أو تحمل محلها . وعلاوة على هذا لن نعالج المسائل الأكثر اتساعا المتعلقة بتدعيم العلاقات المتبادلة بين توزيع الدخل وبنیان الاستهلاك واستخدام التكنولوجيا ، وعلى الأصح سنحصر بحثنا في تقويم العملية التي تصبح عن طريقها الخبرة الفنية الخاصة بالانتاج وحدة قابلة للتداول (أو سلعة) يتم التعامل فيها بين المشروعات الأجنبية والبلاد النامية . ومن ثم سنشير الى السوق التي يمكن الاتجار بالتكنولوجيا فيها . وفي الجزء الأخير من المقال سنصل من تجربة البلاد النامية في مجال اتفاقيات امتياز الصناعات الاستخراجية التي عقدت في النصف الأول من هذا القرن الى نتائج موازية لتلك الناشئة عن مفاوضات هذه البلاد في الاتفاقيات الخاصة بالترخيص باستخدام التكنولوجيا في العقد السابع . والأدلة العلمية التي تزودنا بها استمدت من بحث قامت به بلاد ميثاق الأنديز .

بقلم : قسطنطين فيتسوس

اقتصادي من بروكسل وعضو في
Acuerds Cartagena
الذي يتركز عمله في مجال التجارة الخارجية واستيراد
التكنولوجيا في البلاد النامية وخاصة أمريكا اللاتينية .

ترجمة : الدكتور صليب بطرس

دكتوراه في العلوم الاقتصادية من جامعة بروكسل ، وماجستير
في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية بالقاهرة . يعمل مستشارا
فنيا لمؤسسة إختيار اليوم وبعض المؤسسات الصحفية الأخرى ،
وأستاذا زائرا بكلية الاعلام ومعهد التخطيط القومي . له عدة
أبحاث في تخطيط التنمية في البلاد الفقيرة وبخاصة التخطيط
الجمعي . آخر ما أصدره (مايو ١٩٧٤) كتاب عن إدارة الصحف .

سوق التكنولوجيا

خصائصها ومميزاتها

يمكن أن نيمز بين أربع خصائص لها آثار واضحة على سوق التكنولوجيا :

١ - من خلال عملية تحويلها الى سلعة قابلة للتداول تحتوى التكنولوجيا عادة
على : المنتجات الوسيطة ، والآلات والمعدات ، والمهارات ، ونظم الانتاج الكاملة ،
وحتى نظم التوزيع والتسويق (مثل تكنولوجيا التبريد في السفن التي تنقل الغاز
السائل) ، وما شاكل ذلك . ومن ثم فان التكنولوجيا تمثل جزءا من كل أكبر .
ومن أجل هذا فان السوق الخاصة بالأولى ليست مستقلة عن سوق الثانية ولكنها
تكون جزءا منها . وتكامل سوق المدخلات المختلفة لا يخلق ظروفًا تنافسية لكل منها
ما دام يتم التعامل فيها كوحدة واحدة لا تتجزأ .

٢ - من خلال تكوين الطلب على المعلومات ، كما هي الحال في الأسواق الأخرى
يكون المشتري المرتقب في حاجة الى معلومات عن خصائص الصنف الذي يعتزم شراؤه

ليتمكن من اتخاذ القرارات الملائمة . وفي حالة التكنولوجيا أيضا يكون ما يحتاج اليه المرء هو معلومات عن المعلومات التي يمكن ، في حالات كثيرة ، أن تكون على نحو حقيقي ، هي التكنولوجيا نفسها تماما . ومن أجل هذا يجابه من يزعم الشراء بضعف بنياني ذاتي في موقفه كمشتري مع ما يترتب على ذلك من نقائص في عمليات السوق المناظرة .

٣ - ان استخدام شركة أو فرد للمعلومات أو للتكنولوجيا لا يحد بذاته من الامكانية الحالية أو المستقبلية للحصول عليها . وهكذا تكون التكلفة الحدية الناشئة عن استخدام أو بيع التكنولوجيا المتقدمة قريبة من العدم للشخص الذي تكون هذه التكنولوجيا متاحة له . وفي الحالات التي تتطلب تعديلات طفيفة (ناشئة عن الحجم ، والدق ، وتباين الظروف المحلية ، وما شاكلها) يتعرض المصنع لبعض التكاليف التي يمكن تقديرها والتي لا تزيد أرقامها على عشرات الألوف من الدولارات . ومع ذلك فمن وجهة نظر المشتري المرتقب قد تبلغ التكاليف الحدية للكشف عن تكنولوجيا بديلة بإمكاناته الفنية ملايين الدولارات . وفي ظل ما هو متاح في السوق يتحدد السعر بين الصفر أو عشرات الألوف من الدولارات من ناحية وبين ملايين الدولارات من ناحية أخرى بالقدرة على مجرد المساومة وحدها . وكما هي الحال في الاحتكارات الثنائية يكون السعر المقرر في المدى المشار اليه غير محدد سلفا .

٤ - ان التكنولوجيا أو المعرفة ، بصفة عامة ، ليس نقصها متعذرا فحسب بمرور الوقت اذا ما استخدمها مصنع أو فرد ، ولكن امكان اتاحتها لا تنقص أيضا بالنسبة لأولئك الذين يمتلكونها اذا ما استخدمها الآخرون أيضا . وهذا يخلق ما يسميه الاقتصاديون سعة عامة أو ملكية عامة . ومع هذا فتخصيص المعرفة للاستعمال التجاري يتحقق من خلال وسائل مقيدة كالنظم القانونية (البراءات) والتزامات تعاقدية في اتفاقيات الترخيص باستخدام البراءات واكتساب ملكية المصانع وما شاكل ذلك .

وعلى الرغم من تعدد المصادر التكنولوجية المتاحة للبلاد النامية (اذا اخذنا في الاعتبار عهد نشوء التكنولوجيا الباكر) فان الأدلة العملية تشير الى وجود تكتلات كبيرة في سوق الأنواع المختلفة . وتنطوي مثل هذه التكتلات على وجود خصائص احتكارية في سوق التكنولوجيا مع ما يترتب عليها من آثار في الأسعار والدخول وغيرها . وسنستخدم بيانات من بحث أجرى في شيلي لوصف ثلاثة أنواع من التكتلات .

فيوجد أولا تركيز في المدفوعات التي يستغرقها كل قطاع في البلاد التي تتسلم المبالغ المدفوعة . وقد تم تحليل ثلاثئة وتسعة وتسعين عقدا ظهرت منه المبالغ المدفوعة كاتاوات وتحويلات الأرباح وغيرها ، والنسب المئوية للمبالغ التي يدفعها كل قطاع مبوبة حسب البلاد المدفوعة اليها (كما يظهر من الجدول رقم ١) .

وهذا النوع من التركيز الكبير للمدفوعات الخاصة بالقطاعات المختلفة (الذى يعتبر بدوره انعكاسا لتركز مصدر الموارد) يظهر بصورة جوهرية عاملين لهما علاقة سلبية متبادلة . فمن ناحية يظهر هذا التركيز الافتقار الى تنوع أو الى محاولات تنوع مصادر العرض الممكنة من جانب المشتري الذى يفضل غالبا أن يتسلم الموارد وحدة واحدة لا تتجزأ من مصدر واحد نظرا لأن استراتيجية التنوع البديلة تعنى تحمل تكاليف فى سبيل الحصول على المعلومات وتضارب المبادرات وغيرها .

الجدول رقم (١) النسب المئوية للمبالغ التى دفعها اصحاب الرخص الشيليون

مقابل الاتوات ، وتحويل الأرباح ، وغيرها
موزعة حسب القطاعات والبلاد

النسب المئوية للمبالغ التي دفعها القطاع للبلاد الموضحة فى العمود السابق	البلاد	القطاع
٩٦ ٦٦ %	سويسرة والولايات المتحدة	منتجات صناعة الأغذية
١٠٠ %	المملكة المتحدة	والمشروبات
٩٦ ٦٦ %	ألمانيا الاتحادية وسويسرة	الدخان
٩٢ %	الولايات المتحدة وألمانيا	الكيمائيات الصناعية
١٠٠ %	الاتحادية وسويسرة	الكيمائيات الأخرى
	الولايات المتحدة والمملكة المتحدة	النفط ومنتجات الفحم
٩٩ ٩٩ %	الولايات المتحدة	منتجات المطاط
٩٧ %	الولايات المتحدة	منتجات المناجم غير المعدنية
٩٤ %	الولايات المتحدة	المنتجات المعدنية (باستثناء المعدات)
٩٢ %	الولايات المتحدة	الآلات غير الكهربائية
٩٨ ٩٧ %	هولندا والولايات المتحدة	المعدات الكهربائية
٨٩ %	إسبانيا وفرنسا وسويسرة	معدات النقل

ويعزى العامل السببى الثانى الى أن التكتل الخاص بالدول ، كما هو موضح بالجدول السابق ، يشف فى أحوال كثيرة عن تركيز فى الشركات . وفى أحوال كثيرة تشكل التدابير الخاصة بتبادل تراخيص استعمال البراءات بين الشركات الدولية واتفاقات الكارتل وتوزيع الأسواق الضمنى (وبخاصة أسواق البلاد المتنامية التى يساعد حجمها على عقد مثل هذه التدابير) سلوكا عاما أكثر من أن يكون استثناء .

وهناك نوع آخر من التكتل يعتبر انعكاسا لوجود شرط فى عقد التكنولوجيا والاستثمارات الخارجية (المباشرة والقروض على السواء) يلزم المشتري نشراء السلع الوسيطة والرأسمالية . ويظهر الجدول التالى ، على سبيل المثال ، البلاد التى أبرمت معها شيلى أعلى رقم من عقود التكنولوجيا مرتبة حسب أهميتها ، وكذلك الاستثمارات الخارجية المباشرة فى شيلى ، والائتمان المقدم من البيوت الأجنبية التابعة للقطاع الخاص ، والمبالغ الناتجة عن بيع السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية للبيوت الشيلية المرخص لها والتى حصلت منها هذه البيوت كذلك على اتاوات أو مشاركة فى الأرباح .

ويوضح الجدول رقم (٢) الأرقام الحقام الخاصة بما جاء فى الفقرة السابقة . ونظرا لأن البلاد المذكورة تظهر من الناحية العملية البيوت التى تتولى هذه العمليات فإن الجدول المذكور يوضح على نحو آخر قيام تبادل جماعى لعوامل الانتاج والسلع الوسيطة فى وحدة واحدة لا تتجزأ . ويلزم بيع التكنولوجيا من الشركة الأم الى الفروع الاستثمار الخارجى المباشر الذى يزيد منه كذلك الميل الى استخدام التكنولوجيا على نحو تجارى . وبالإضافة الى ذلك يولد بيع التكنولوجيا ورأس المال بيع المنتجات المرتبطة بالاولى والمنتجات التى تشملها ، ويخلق التركيز فى الموارد ، الذى يتم ككل ، ظروفًا احتكارية خاصة نتيجة لعدم وجود قوى تنافسية لكل عنصر من عناصرها التى تم تبادلها كوحدة .

الجدول رقم (٢)

يبين البلاد التى أبرمت معها شيلى أعلى رقم من عقود التكنولوجيا ورقم أكبر من الاستثمارات المباشرة ، والقروض الممنوحة من البيوت الخاصة والمبالغ الناتجة عن بيع السلع الوسيطة ، والرأسمالية الدولية فى شيلى

الدول	عدد الرخص	مجموع الاستثمارات الأجنبية ١٩٦٨ - ١٩٦٤ بالدولارات الأمريكية	جملة القروض الأجنبية الخاصة ١٩٦٨ - ١٩٦٤ بالدولارات الأمريكية	جملة المقبوضات من السلع الوسيطة والرأسمالية والآتاوات والأرباح فى ١٩٦٥ حصل عليها من ٣٩٩ عقدا بالدولارات الأمريكية
الولايات المتحدة	١٧٨	٤٣١٠٣٠٠٠	١٢٠٢٩٩٠٠٠	١٦٨٤٩٠٠٠
ألمانيا الاتحادية	٤٦	١٤٠٥١٧٠٠٠	٢٨١٨١٠٠٠	٤٢٣٢٨٠٠٠
سويسره	٣٥	٢٩٤١٠٠٠	١٨٢٥٠٠٠	٣٩٤٩٠٠٠
المملكة المتحدة	٣٠	٢٢٦٤٠٠٠	٨١٢١٠٠٠	٣٨٩٦٠٠٠
فرنسا	١٧	-	٦٠٥١٠٠٠	٢٦٠٦٠٠٠
إيطاليا	١٢	-	-	-
كندا	-	-	٤٧٤٩٠٠٠	-
هولندا	١٠	٢٥١٨١٠٠٠	-	٢٥٧٥٠٠٠

ويقصد بالشكل الثالث من أشكال التكتل هيكل السوق في البلاد التي تستقبل التكنولوجيا . ويبين من عينة من الفروع التي تملكها شركات أجنبية في شيلي أن خمسين في المئة منها تكون مركزا احتكاريًا أو احتكارًا ثنائيًا في السوق المضيفة ، وأن ٣٦٪ تعمل في سوق احتكار القلة حيث تحتل فيها مراكز قيادية ، و١٣٪ فقط من الفروع الأجنبية في العينة كانت تسيطر على أقل من ٢٥٪ من السوق المحلية . ولوحظت مؤشرات مماثلة للتكتل في كولومبيا . وتبعًا لذلك يستطيع الموردون الأجانب الذين يعملون في ظل حماية جمركية عالية الوصول إلى المستهلك النهائي من خلال السيطرة على الأسواق ومن خلال ربح احتكاري له صلة بالنوعين الآخرين من أنواع التكتل السابق بحثهما .

ومن ثم فإن الأنواع الثلاثة للتكتل تكون متصلة اتصالًا وثيقًا بعضها ببعض الآخر . فتركز السوق والرقابة في البلد المضيف المصحوبة بوجود رسوم جمركية مرتفعة ووسائل الحماية الأخرى تقضي إلى عوائد مرتفعة ذات أثر فعال في مثل هذه الأسواق . وتتحول هذه العوائد بعد ذلك ، من خلال تدابير مشروطة للمدخلات ، إلى الموردين الأجانب الذين يعرضون وحدات مشتركة . وفي أحوال كثيرة يفرض هذا إلى تجنب الضرائب المحلية (تمييزًا له عن التهريب الضريبي) .

وفضلاً عن ذلك يقف التركيز الخاص بالدولة أو بالشركة حجر عثرة في سبيل المنافسة حتى بين بدائل المدخلات التي تقدم كوحدة واحدة . وهكذا فإن سوق الاتجار في التكنولوجيا والاستثمارات الخارجية المباشرة تتطلب سياسة مضادة معينة من ناحية الحكومات المضيفة ، وذلك لحماية المصالح القومية ، كنتيجة للميول الكثيرة المتداخلة بسبب أشكال التكتل المختلفة .

اتفاقيات الامتياز في الصناعات الاستخراجية

وتماريح التصنيع في تجارة التكنولوجيا

تحتوي نماذج اتفاقيات الامتياز ، فيما تحويه عادة ، على الاعتبارات العامة التالية التي تنطبق على الاتفاقيات الأولى التي أبرمت في النصف الأول من هذا القرن :

١ - إن البلاد المضيفة تتفاوض من مركز الضعف ، والتساهل الزائد في الاتفاقيات الأولى .

٢ - عدم معرفة اتفاقيات الامتياز الأخرى .

٣ - كفاءة المتفاوضين من موظفي الحكومة .

٤ - الاحتياط من جانب صاحب الامتياز ضد الضغوط المستقبلية عن طريق أعداد الاتفاقية الأولى طبقاً لمبدأ "تكتيك" المفاوضات المدافع .

يتفاوض البلد المضيف من مركز الضعف ، والتساهل الزائد في الاتفاقيات الأولى :

تمارس البلاد المتنامية المفاوضات الأولى لشراء التكنولوجيا من مركز ضعف شديد . وفي حالات كثيرة يمكن أن تقارن بشق الأنفس ندرة رأس المال القومي أو احتياجات النقد الأجنبي اللازمة لتغطية أي استثمار بندرة المعرفة الفنية القومية . وقد تكون الوسيلة الأساسية التي يمكن عن طريقها أن يصبح مصنع ما قادرا على النمو هي أن يعد تصميمه على أساس عمليات مستوردة من الخارج . وقد تكون الوسيلة القانونية الوحيدة التي يمكن عن سبيلها إنتاج سلعة ما ، من خلال تصاريح التصنيع الخاصة بهذا المنتج أو عملياته والعامل الرئيسي لحيوية المنشأة الناجمة عن التنافس ، هي المعونة الفنية الأجنبية اللازمة .

ونظرا لأن البلاد المتنامية التي تعوزها الخدمات العامة الأساسية التكنولوجية يتعين عليها أن تشتري المعرفة الفنية من بلاد العالم المتقدمة تكنولوجيا . ولكي تسيطر هذه البلاد على التكنولوجيا المقدمة لها أو تصبح قادرة على أن تحاكي طرائق الانتاج الفنية الأجنبية فانها تظل تابعة ، وتظل من ثم في مركز ضعيف غاية الضعف في المفاوضات الابتدائية (فما لم « تتدخل » حكومة البلد المضيف ، في حالة الاستثمار الخارجي المباشر ، فمركزها في المساومة يكون دون الحد الأدنى ، لانه من المسلم به ان يقوم الفرع بخدمة كافة مصالح الشركة الأم) .

ويعلمنا تاريخ اتفاقيات الامتياز أنه خلال الفترات الأولى لها تكون الحكومات - كما عرف عنها - متساهلة على نحو لا يمكن تصديقه ، أو على الأقل لا تدرك المسائل الا مؤخرا . وحتى الحرب العالمية الأولى كان أصحاب الامتياز في أمريكا اللاتينية لا يهتمون لضرائب الدخل غير نسب ضئيلة ، وبعض تنازلات عن رسوم الوارد ، والتزامات تافهة . وعلى الرغم من أن هذه الالتزامات كانت ضئيلة فقد عرف أصحاب الامتياز أنهم كانوا يسامون بعنف لكي يجعلوها أقل . وعند مراجعة عقود بيع وشراء التكنولوجيا التي أبرمت خلال العقد السابع يستوقف المرء التساهل الذي لا يصدق لحكومات البلاد النامية ، ذلك التساهل الذي يشبه تساهلها في هذا المجال في العقد الأول من القرن الحالى .

وأحد المجالات التي تجل فيها هذا التساهل أوضح ما يكون هو بيع المنتجات الوسيطة والسلع الرأسمالية مع التكنولوجيا والاستثمارات المباشرة أو وحدها بعبارة مشروطة . وهذا البيع المشروط له نتائج خطيرة على الدخل ، وفي ميزان المدفوعات عنى النحو الذى سنراه فيما بعد .

وأظهرت دراسة عينة مكونة مما يزيد على مئة وخمسين عقدا من عقود تصاريح التصنيع أخذت من قطاعات مختلفة في بوليفيا وكولومبيا وإكوادور وبيرو أن أكثر من الثلثين طلبوا صراحة شراء السلع الوسيطة أما من مورد التكنولوجيا أو من فروعه .

وحتى في غيبة مثل هذه الشروط الصريحة يمكن ، على نحو تام ، رقابة تحديد مصدر المنتجات الوسيطة من خلال ملكية التكنولوجيا أو المتطلبات التكنولوجية والمواصفات النابعة من طبيعة التكنولوجيا المبيعة . ومن أجل هذا فالفوائد التي تعود على المورد والتكاليف التي يتحملها المشتري ليست مقصورة على المدفوعات النقدية مثل الاتاوات والأرباح ، ولكنها تحتوي على تكاليف ضمنية في هيئة اضافات مختلفة أو في هيئة اشتراط بيع سلع وخدمات أخرى معها أو اتمام هذا البيع في الوقت الذي يبرم فيه العقد .

وهذه النتيجة ذات أهمية خاصة ، لان البلاد المتنامية تصبح خاضعة على نحو متزايد لاستيراد السلع الوسيطة والراسمالية كلما توغلت في التصنيع . ففي كولومبيا مثلا يتضمن ثلثا الواردات الاجمالية لسنة ١٩٦٨ المواد الأولية والآلات والمعدات اللازمة لقطاع الصناعة ، في حين ان الثلث الآخر يشمل منتجات نهائية استهلاكية وسلعا وسيطة للقطاع الزراعي . ومثل هذه التبعية وهذا البنيان ينتظر وجودهما في بلاد مثل شيلي وبيرو والبلاد الأخرى التي تمارس تنمية صناعية مماثلة . ويقدر المبلغ السنوي الذي دفعته أمريكا اللاتينية كلها خلال الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٥ ثمنا للآلات والمعدات المستوردة بحوالى ١٨٧٠ مليوناً من الدولارات الأمريكية . ويعادل هذا المبلغ ٣١ ٪ من جملة واردات القارة ، ويشكل أيضا حوالى ٤٥ ٪ من جملة ما دفعته أمريكا اللاتينية مقابل السلع الراسمالية خلال الفترة نفسها . وكانت هذه النسبة : ٢٨ ٪ للأرجنتين ، و٣٥ ٪ للبرازيل ، و٦١ ٪ لكولومبيا ، و٨٠ ٪ لشيلي . أما فيما يتعلق بالسلع الوسيطة فتظهر العينات المأخوذة من الصناعة الكولومبية ان نسبة المواد المستوردة في سنة ١٩٦٨ تمثل ما بين ٥٢ ٪ و ٨٠ ٪ من جملة المواد التي استخدمتها بعض المصانع الكيماوية ، وبلغت النسبة المقابلة في منتجات الكاوتشوك ٥٧ر٥ ٪ ، وفي صناعة الأدوية ٧٦ر٧ ٪ ، وهبطت نسبة السلع الوسيطة المستوردة الى جملة المواد الى ٢ر٥ ٪ في صناعة المنسوجات دون غيرها . ومن الأرقام المماثلة التي أذيعت عن شيلي بلغت المنتجات الوسيطة ، على سبيل المثال ، أكثر من ٨٠ ٪ من جملة المواد التي استخدمتها الصناعة الدوائية ، وتراوحت بين ٣٥ ٪ و ٥٠ ٪ من جملة مبيعات المصانع المختصة . ولهذا الاعتماد الكبير على واردات السلع الوسيطة والراسمالية آثار مباشرة على البلاد المستوردة اذا أخذنا في الاعتبار أن الأغلبية العظمى من هذه الواردات يتم تبادلها بين الشركات وفروعها أو نتيجة لربطها بعقود شراء التكنولوجيا . فقد تم تبادل حوالى ثلث واردات أمريكا اللاتينية من الآلات والمعدات مثلاً عن طريق شركات تابعة . أما أسعار الواردات التي يتم تبادلها عن طريق الشركات التابعة فتتمشى مع الاستراتيجية الشاملة للمصانع التي يتخطى نشاطها الحدود القومية ، في ضوء سياسات الحكومة المعنية ، أكثر من تقيدها بالأسعار التنافسية أو غير الأسعار التنافسية التي تقوم في أسواق تتميز بقوة علاقاتها بالشركات .

وأظهرت الدراسات التي تولتها بلاد الأنديز في قطاعات مختلفة عن هذه المسائل

الأهمية البالغة المطلوبة لنظام التسعير الذى يتبع فى نقل ملكية عوامل الانتاج كوسيلة لتحفيز البلاد المشتركة لها (التكنولوجيا أو رأس المال) • ولو حددنا المفالة فى التسعير بالمعادلة الآتية

١٠٠ × اسعار الواردات فى بلاد الأنديز (فوب) - الاسعار فى أسواق العالم المختلفة
(فوب) - الاسعار فى أسواق العالم المختلفة

لأظهرت النتائج الخاصة بكل بلد الخصائص الآتية :

بلغ المتوسط الحالى المرجح للمفالة فى الاسعار الخاصة بالمنتجات التى استوردتها الفروع الأجنبية فى الصناعة الدوائية فى كولومبيا ١٥٥ ٪ • فى حين أن النسبة المقابلة فى المصانع الوطنية بلغت ١٩ ٪ • وبلغت الأرقام المجردة للمفالة فى أسعار المصانع الأجنبية موضع الدراسة ستة أمثال الاتاوات وأربعة وعشرين ضعفا للأرباح المعلنة • أما فى حالة المصانع الوطنية فلم تتجاوز الأرقام المجردة خمس الأرباح المعلنة، وكانت العينة موضع البحث تحتوى على ٢٥ ٪ من واردات المصانع الأجنبية التى تهيمن على حوالى نصف أسواق كولومبيا ، ١٥ ٪ من واردات أعظم المصانع الوطنية أهمية •

وفى شيلي بحثت حالة خمسين سلعة من السلع التى أتيح الحصول على أسعارها من الأسواق الدولية ، وتمثل واردات تسعة وثلاثين مصنعا ، وكان الوضع كالاتى :

لم تكن هناك مفالة فى أسعار احدى عشرة سلعة ، وتراوحت المفالة فى أسعار تسع سلع بين ١ ٪ و ٣٠ ٪ ، وفى أربع عشرة حالة كانت المفالة تتراوح بين ٣١ ٪ و ١٠٠ ٪ ، وفى اثنتى عشرة حالة ١٠١ ٪ و ٥٠٠ ٪ ، وفى حالتين زادت المفالة فى الاسعار على ٥٠٠ ٪ •

ومن ناحية ملكية المصانع المستوردة كانت الحالات التى لم تزد فيها نسبة المفالة عن ٣٠ ٪ فى ثلاثة عشر مصنعا وطنيا وفى ستة مصانع أجنبية ، وتراوحت النسبة بين ٣١ ٪ و ١٠٠ ٪ فى خمسة مصانع يملكها وطنيون وثلاثة مصانع مملوكة للأجانب ، وما يزيد على ١٠٠ ٪ فى مصنعين وطنيين وعشرة مصانع أجنبية •

وفى بربو بحثت الواردات الخاصة باثنين وعشرين مصنعا ، وكانت النتائج كما هى واضحة فى الجدول رقم (٣) •

الجدول رقم (٣)
يبين النسبة المئوية للمغالة في تسعير الواردات
الخاصة باثنين وعشرين مصنعا في بيرو

نسبة المغالة	عدد المصانع الوطنية	عدد المصانع الأجنبية	نسبة المغالة	عدد المصانع الوطنية	عدد المصانع الأجنبية
٠ - ٢٠	٤	٣	١٠٠ - ٢٠٠	١	٢
٢٠ - ٥٠	١	٥	٢٠٠ - ٣٠٠	-	٢
٥٠ -	١	٢	ما يزيد على ٣٠٠	-	١

وسجلت الدراسات التي أجريت عن المغالة في تسعير الواردات التي تمت عن طريق فروع شركات أجنبية تابعة ، في البلاد الثلاثة ، أن متوسط المغالة أكثر اتساقا وأكثر ارتفاعا منه في حالة المصانع الوطنية . ومن الواضح أن فروع الشركات الأجنبية قد استخدمت نظام تسعير المنتجات كوسيلة لتحويل الدخل .

ومن ثم تكون الأرباح المعلن عنها أقل بكثير جدا من الأرباح الحقيقية .

وقد أظهر البحث الذي أجرى في كولومبيا على عينات أخذت من مصانع الأليكترونات التي تسيطر على ٩٠ ٪ من السوق أن هناك مغالة في التسعير تتراوح بين ٦ ٪ و ٦٩ ٪ . ومن تقويم تسعة وعشرين منتجا بالنسبة للأسعار المسجلة في كولومبيا ظهر أن : ست عشرة سلعة استوردت بأسعار ماثلة لأسعار كولومبيا ، وسمح سلع وصلت مغالة الأسعار فيها إلى ٧٥ ٪ ، وستا أخرى وصلت فيها إلى ٢٠٠ ٪ .

وظهر من دراسات سابقة في كولومبيا متوسط مرجح قدره ٤٠٠ ٪ للمغالة في أسعار السلع التي استوردتها فروع شركات أجنبية في صناعة المطاط ، في حين أنه لم يكن هناك مغالة في أسعار المصانع الوطنية . ويبين من بحث حالات أقل عددا في صناعة الكيماويات في كولومبيا أن المتوسط المرجح للمغالة في الأسعار يتراوح بين ٢٠ ٪ و ٢٥٠ ٪ .

وفضلا عن ذلك فهناك نقطة هامة تجب اضافتها ، وهي أن الاستقصاءات السالفة ونتائجها قامت على أساس مقارنات بين « المغالة في التسعير » أو « التفرقة في التسعير » . وهذا يعنى إجراء مقارنة بين سعرين مختلفين . ومع هذا فإن تدفقات الدخل تتم على أساس السعر لا على « أساس المغالة في السعر » وحدها . فالأساس الأول ينطوى على مقارنة بين الائمان والتكاليف ، في حين أن الثانى ينطوى على مقارنة بين الأسعار .

إن التساهل البادى في العديد من البلاد المتنامية ازاء مدى هذه القضايا

ومدلولاتها والجهل التام بها ليس مقصورا على الاضرار الخطيرة المتعلقة بالدخل وميزان المدفوعات . ولهذه السياسات السعرية أثر خطير أيضا على نوع الحماية الجمركية وغير الجمركية التي تقدم لا بهدف تغطية عدم الكفاية الانتاجية فحسب بل تتمتعها الى نظام المحاسبة الخاص بتوزيع التكاليف الضمنية . وبالإضافة الى ذلك لو اثيرت تساؤلات حول معدلات التبادل التجاري للبلاد المتنامية فماذا تكون نتيجة استبدال استيراد المنتجات الصناعية التامة بالمستوردات من السلع الوسيطة والراسمالية التي تتسم اسواقها بصيغة احتكارية على نحو اكبر .

وثمة مجال آخر للتساهل في العقود الخاصة بمستوردات التكنولوجيا وهو التساهل في فرص تصدير السلع النهائية التي تدخل هذه التكنولوجيا في انتاجها . واحد الشروط التي توجد غالبا في عقود تداول التكنولوجيا هو شرط حظر التصدير . وهذه الشروط المقيدة تقصر انتاج السلع التي تستخدم تكنولوجيا اجنبية وبيعها على الدولة المضيفة دون غيرها . ومن بين ٤٥١ عقدا بحثت في بلاد ميثاق الاندیز ٤٠٩ عقود تتضمن شروطا عن الصادرات يمكن تبويبها على النحو الموضح في الجدول رقم (٤)

الجدول رقم (٤)

يبين عقود بلاد ميثاق الاندیز المتضمنة شروطا عن الصادرات

الدولة	عدد العقود	عدد العقود التي حظرت التصدير	عدد الحالات التي سمح فيها بالتصدير بمناطق معينة	عدد الحالات التي سمح فيها بالتصدير لباقي بلاد العالم
بوليفيا	٣٥	٢٧	٢	٦
كولومبيا	١١٧	٩٠	٢	٢٥
اكوادور	١٢	٩	—	٣
بيرو	٨٣	٧٤	٨	١
الجملة	٢٤٧	٢٠٠	١٢	٣٥

ومن مئة واثنين وستين عقدا في شيلي نجد مئة وسبعة عشر حظرت كلية أي نوع من أنواع التصدير . أما باقي العقود وقدرها خمسة وأربعون فقصر معظمها الترخيص بالتصدير على بلاد معينة . ولا تمكننا المعلومات المقدمة من شيلي من تقدير العدد الصحيح لباحة التصدير الجزئي . ومع هذا ففي البلاد الأربعة التي أمكن الحصون منها على أرقام دقيقة حوالي ٨١ ٪ من العقود حظرت التصدير تماما ، و ٨٦ ٪

اشتملت على نص يقيد الصادرات ، وأكثر من ٧٢ ٪ من العقود فى شيلي حظرت التصدير تماما .

وفيما يتعلق بالجنسية فى بلاد الأنديز بلغت نسبة عدد الأوضاع المختلفة لحالات تقييد التصدير الى اجمالى عدد العقود الخاصة بالفروع المملوكة بالكامل لمصانع أجنبية ٧٩ ٪ ، وبلغت هذه النسبة فيما يتعلق بالمصانع الوطنية ٩٢ ٪ . وليس للرقم الخاص بالمصانع الأجنبية الا قيمة محدودة ، لأنه يمكن من خلال الملكية املاء فرص التصدير .

ولكن للرقم الآخر الخاص بالمصانع الوطنية أهمية كبيرة . فالعينة التى نببحثها تظهر أن ٩٢ ٪ من العقود الخاصة بمصانع بلاد الأنديز تحظر تصدير السلع التى ساهمت التكنولوجيا الأجنبية فى انتاجها . وقد حدث هذا فى الوقت الذى حاولت فيه بلاد الأنديز ، عن طريق انشاء سوق مشتركة ، ايجاد تكامل فى اقتصادياتها عن طريق اجراءات أخرى من بينها زيادة التجارة بين هذه البلاد . ومن أجل ذلك فالاتفاقيات التى توصلت اليها الحكومات تحكمها الشروط التى اتفقت عليها المصانع الخاصة التى تفاوتت تماما مقدرتها النسبية على المساومة . وبالإضافة الى ذلك فان مفاوضات يونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) والحكومات من أجل تحقيق معاملات تفضيلية لصادرات السلع المصنوعة فى البلاد النامية يتعين أن تبحث فى اطار وجود سوق لا يسمح تكوينها بها نتيجة للشروط المانعة الصريحة . لقد أصبحت التكنولوجيا ، وهى من المشتلات التى لا غنى عنها للتنمية الصناعية ، قيدا أساسيا عليها من خلال الطريقة التى يتم بها تسويق التكنولوجيا .

ويتعين على المرء لكى يدرك فحوى العقد وآثاره أن يقومه ككل . فالشروط التى تحددها احدى مواد العقد يحد منها أو يعدلها غالبا نص آخر . وبالإضافة الى ذلك يستطيع المرء أن يحقق أهدافه بطريق غير مباشرة وبوسيلة قانونية مقبولة دون أن يذكر صراحة ما يتعارض مع القوانين المحلية . فيمكن للمرء ، مثلا ، أن يؤثر بطريقة غير مباشرة فى حجم الانتاج أو يفرض رقابة على مصادر السلع الوسيطة عن طريق النصوص الخاصة بمراقبة الجودة . ومن خلال الرقابة على حجم الانتاج (وهو ما ترخص به بعض التشريعات الخاصة بالبراءات) يمكن للمرء أن يمارس الرقابة على حجم الصادرات (وهو ما لا تجيزه هذه التشريعات) .

وتتنوع النصوص المقيدة التى تحتويها العقود الخاصة بتسويق التكنولوجيا . ففي بوليفيا مثلا نجد أن الشروط الآتية اشتمل عليها خمسة وثلاثون عقدا تم تحليلها (وذلك بالإضافة الى القيود المفروضة على الصادرات وعلى السلع الوسيطة المذكورة فيما سبق) :

أربعة وعشرون عقدا جعلت المساعدة الفنية مشروطة باستخدامها فى البراءات ، والعلامات التجارية ، والعكس بالعكس .

اثنا عشر عقدا جعلت استخدام المزيد من التكنولوجيا مقصورا على العقود الحالية .

ثلاثة عقود حددت أسعار المنتجات النهائية .

وأحد عشر عقدا حظرت إنتاج سلع ماثلة أو يبعها .

وتسعة عشر عقدا اشترطت الاحتفاظ بسرية التكنولوجيا خلال مدة سريان العقد .

وستة عشر أخرى اشترطت المحافظة على هذا السر بعد انقضاء العقد .

وخمسة عقود نصت على أن أى نزاع أو تحكيم يكون من اختصاص محاكم البلد الذى يصدر الترخيص . ومن بين خمسة وثلاثين عقدا ثمان وعشرون حالة كان للمرخص الحق فى مراقبة الجودة - وبالمثل فى شيل يوجد من بين مئة وخمسة وسبعين عقدا ثمانية وتسعون تشتمل على نصوص أعطت المرخص حق مزاوله مراقبة الجودة ، وخمسة وأربعون أعطته حق مراقبة حجم المبيعات ، وسبعة وعشرون حق مراقبة حجم الانتاج . وفى بىرو من بين ثمانية وتسعين عقدا ستة وستون فرضت رقابة على حجم المبيعات . وحظرت بعض النصوص بيع السلع نفسها أو السلع الماثلة بعد انتهاء مدة العقد . وجعلت بعض العقود بيع التكنولوجيا مشروطا بشغل الوظائف الرئيسية بموظفين يختارهم المرخص .

وتثير بعض النصوص التى تشتمل عليها عقود تسويق التكنولوجيا والأثر الذى تحدثه على القرارات الخاصة بالأعمال مسألة السياسات الرئيسية التى ظلت منضوبة تحت رقابة صاحب رأس المال أو الادارة فى المصانع التى تستخدم التكنولوجيا ، فإذا كان حجم ما يبيعه مصنع ما ، وأسواقه ، وأسعاره ونوعه ، وكانت مصادره ، وأسعارها ، ونوع السلع الوسيطة والرأسمالية ، وإذا كان نوع التكنولوجيا المستخدمة والوظائف الرئيسية جميعها تحت سيطرة المصنع المرخص ، فإن القرار الرئيسى الوحيد الذى ترك للمصنع المرخص له باستعمال التكنولوجيا لا يعدو أن يكون هو الاختيار بين أن يبرم عقد شراء التكنولوجيا أو لا يبرمه . لقد أصبحت التكنولوجيا من خلال عملية تسويقها الحالية وسيلة للرقابة على مصانع الدولة المشتري . ومثل هذه الرقابة تحل محل تلك التى كانت مرتبطة بملكية رأس مال المصنع أو تكملها . والقلق السياسى والاقتصادى الذى ظهر فى أمريكا اللاتينية نتيجة للسيطرة الأجنبية على الصناعة يمكن أن يقوم على نحو مناسب ، لا من خلال نموذج الاستثمار الخارجى ، ولكن من خلال وسائل تسويق التكنولوجيا . ومن أجل هذا فإن عبارة « تحويل التكنولوجيا » قد استعملت على نحو غير ملائم لتوضيح الظواهر الخاصة بها ومضامينها .

وهناك مسألة أخرى تجب الإشارة إليها وهى أن النصوص التى تتضمنها عقود

بيع التكنولوجيا تفتت على القوانين الخاصة بمقاومة الاحتكار والتكتلات فى البلد .
البائع . ونظرا لأن مبدأ عدم اقليمية القوانين لا يؤخذ به (ولو من الناحية التطبيقية على الأقل) ، أو هو غير مقبول ، فمما يناسب الدول المشترية للتكنولوجيا أن تسن من التشريعات وتضع من التنظيمات ما من شأنه أن يحى مصالح المصانع المشترية .
وفى نصف القرن الأخير أو حتى قبل ذلك تكفلت حكومات البلاد الصناعية بأن تعدد بطريقة أو بأخرى المدى الذى يستطيع أن يعمل فيه نظام التعاقد فى القطاع الخاص .
والسلطة التى تزاولها دوائر الأعمال فى ظل نظام السوق . أما البلاد المتنامية فلم يزر امامها أن تدرک المفاهيم التى تتضمنها قوانينها التجارية ، وبخاصة تلك التى تنس تطبيق مسائل الملكية الصناعية وغيرها .

وكما هى الحال فى الاتفاقيات الخاصة بالامتيازات نجد أن « التزامات المستثمر الأجنبى شكلية ، ومع هذا فقد عرف عن المرخصين أنهم يساومون بصلاية لكى يخفوا من هذه الالتزامات على نحو أكبر » . ومن المألوف ، كما يظهر من اتفاقيات أمريكا اللاتينية ، ان ترى المرخص يساوم بعنف فى سبيل زيادة المقبوضات من الاتاوة بما يدور حول ٣ ٪ و ٣ ٪ من قيمة المبيعات بعد أن يكون قد ضمن الحصول على عائد غير ظاهر (ولكنه حقيقى) قدره ١٥ ٪ من المبيعات من خلال زيادة أسعار المنتجات الوسيطة . ان خبراء الضرائب والمحاسبة ، بصفة خاصة ، يهرعون الى البلاد المتنامية لكى يساوموا بعنف من أجل زيادة قدرها نصف فى المئة فى الاتاوة حتى ولو كانت تدابير أخرى قد كفلت لهم عائدات كبيرة .

ويظهر أن بانى التكنولوجيا يهدفون الى المساومة بعنف على فروق ضئيلة فى نسب الاتاوة كخيار استراتيجى يفضى الى أن تبقى مسائل أكبر أهمية بكثير خارج نطاق عملية المساومة ، مما يؤدى الى أن يركز مفاوض الحكومة أو الشركة المتفاوضة اهتمامه وما يريد التخلص منه الى عناصر قليلة الأهمية تماما . وعندما يعرف المراء الاتاوات بأنها الثمن الوحيد الذى يدفع مقابل شراء التكنولوجيا . (نظرا لأنها هى العنصر الظاهر) فانه يكون قد أغفل عناصر أخرى غير ظاهرة ولكن ذات أهمية أكبر ، مثل المخالفة فى تسعير الواردات .

علم الوقوف على الاتفاقيات الأخرى

من المسلم به أن ظروف السوق المتنافسة تفترض وجود معلومات كافية ومتاحة بطريقة عادلة . ومع هذا ففى مجال المساومة تعتبر المعلومات أداة يقوم عليها نظام السلطة النسبية ، نظرا لأن المساومة هى ، من بين عناصر أخرى ، التى يمكن الوقوف عليها بدلالة لما يعرفه الطرف الآخر عن طريق المعالم المختلفة للسياسة والمواقف .
وفضلا عن ذلك يتطلب الحصول على المعلومات بعض التكاليف التى يجب تقديرها بالنسبة للفوائد المنتظرة منها . ومن أجل هذا فامكانية الحصول على المعلومات لايمكن افتراض أنها معطيات ، بل يجب اعتبارها واحدا من متغيرات السياسة عندما تواجه الدولة المستثمرين الأجانب .

ان اقتصاديات المعلومات في نموذج الاستثمار الخارجي الذي يعتبر مجالا مجهولا تماما يمكن أن تظهر احتمالات ممارسة ضغوط معينة خاصة بالمساومة وحدودها .

يعلمنا تاريخ اتفاقيات الامتياز أنه كان من المستحيل في المراحل الباكرة لها ، الحصول على نسخ من المستندات الصحيحة لنصوص الامتياز . وكانت بلاد كثيرة تعتبر اتفاقيات الامتياز وثائق سرية ، ومن ثم لا تتاح لأحد سوى المتفاوضين . وفي بلاد أخرى وصفت اتفاقيات الامتيازات بأنها ، من الناحية النظرية على الأقل ، من ممتلكات الدولة ، ولا يستنسخ منها الا عدد صغير . ومن ثم كان العلم بها مقصورا على دائرة ضيقة . فاذا كانت الدول نفسها لا تعمل على جعل المعلومات متاحة للجمهور ومتاحة فيما بينها ، فمن الواضح أن الشركات الأجنبية لن تعمل ضد مصلحتها بنشر نصوص الاتفاقيات . وعلى النقيض من ذلك أن مقدارا كبيرا من العمل الكشفي وحده (وهو يضم المكتبات القانونية للجامعات في البلاد النامية ، والبحث عن أدلة في الصحف التجارية ، والمعلومات الخاصة بالتبادل التجاري مع الحكومات الأخرى وما شاكل ذلك) يمكن أن تنتج عنه معلومات كثيرة . ان حكومات البلاد المنتامية لم تزل في حاجة الى بعض الوقت لتدرك ضرورة تبادل المعلومات كسياسة واضحة . وقد أدى ذلك مع عوامل أخرى الى انشاء منظمات مثل منظمة الدول المصدرة للبترول . (أوبك) التي من بين وظائفها الرئيسية نشر المعلومات لصالح الدول الأعضاء . وقد افضت الامكانية الزائدة للحصول على المعلومات ، بالاضافة الى عوامل السوق والمخاطرة ، الى أن يوقع فيما بعد الحرب اتفاق على نموذج العقود .

واذا فكرنا مليا في عملية تبادل المعلومات الخاصة بتداول التكنولوجيا خلال العقد السابع والاعراض الخاصة بهذه العملية فان المرء يقابل حالات مشابهة او موازية لتلك التي كانت موجودة في عقود الامتياز الأولى . ونتيجة للتحديد الخاطيء لمفاهيم السرية والكتمان ظلت عقود شراء التكنولوجيا سرا دفيئا . وفي البلاد التي لا تتبع نظام الرقابة على النقد فيما يتعلق بالاتفاقيات التعاقدية تكون المعلومات مقصورة على الطرفين المتعاقدين . وفي البلاد التي تتدخل فيها الهيئات الحكومية في عمليات التعاقد بين أطراف ينتمون الى القطاع الخاص تؤدي الإجراءات الادارية غير المناسبة الى الحد من الوقوف على نصوص التعاقد ، ولا توجد بطبيعة الحال أداة واضحة لاجراء المقارنات بين البلاد المختلفة . ان أعضاء لجان الاتاوات يعرفون عادة الاصطلاحات الصناعية بالحس وحده ومن الذاكرة . فالحكومات تحرص بشدة على حفظ الاتفاقيات التي تبرمها البلاد المجاورة لها اعتقادا منها بأنها تحافظ بذلك على مصالحها الوطنية . والواقع أن ما تتضمنه الدول على اتيانه هو الاقلال من شأن ما لديها من معلومات ، ومن قدرتها على المساومة عن طريق تمزيق سوق المعلومات ، وإبراز جهلها في هذا المجال .

ان مجموعة المصالح الحكومية تستطيع ، ولا ريب ، أن تتزود بظروف سوق بيع وشراء التكنولوجيا من كافة أنحاء العالم ، وأن تخطر كل منها الأخرى بها ، وبخصوص

الاتفاقيات الوطنية • والفوائد التي تعود من اتباع مثل هذه السياسة يمكن ولا ريب أن تفوق التكاليف الحقيقية أو المتصورة لمحافظة الدول على سرية العقود المبرمة مع موردى التكنولوجيا الأجانب •

وبالإضافة الى ذلك فى مقدور هذه البلاد أن تدخل شرط الدولة الأولى بالرعاية (وهو مبدأ يستخدم فى نظم التجارة الدولية مثل الجات وأخيرا فى مجال الامتيازات) • ويستطيع عدد من البلاد أن يحصى مصالحه اذا تضمنت عقود احداها الشروط الأفضل التي توجد فى عقود الأخرى الخاصة بالتكنولوجيا المائلة • ان ادخال هذا الشرط بصورة واضحة يمكن أن يفتح الطريق لعادة التفاوض فى العقود بطريقة هادئة مع تفردى الخلافات التي تنشأ فى حالات التفاوض تحت ظروف غير ملائمة • ان شرط الدولة الأولى بالرعاية يمكن حقيقة أن يكون وسيلة غير مباشرة لتحقيق جبهة مشتركة لشراء التكنولوجيا فى بيئة تتباين فيها المفاوضات اما عمدا واما نتيجة لطبيعتها •

كفاية المفاوضين من موظفى الحكومة والاقتدار الى بيان تنظيمى للخدمات الأساسية

كان أحد العوامل التي ساهمت فى ضعف مركز موظفى الحكومة بصورة نسبية فى مفاوضاتهم فى اتفاقيات الامتياز الأولى هو مجرد فهمهم فهما غير واف لتواعد المحاسبة المالية المعقدة التي تتبعها الشركات الكبيرة ذات الجنسيات المتعددة • ويظهر من تحليل اتفاقيات الامتياز أن السلطات الضريبية غير مستعدة تماما لأن تعالج القضايا الناشئة عن نظم التسعير الخاصة بالتحويلات بين الشركة الأم والفروع كوسيلة من وسائل ترجيل الأرباح غير الخاضعة للضريبة من بلد الى آخر • ان الشروط الواردة فى اتفاقيات الضريبة على الدخل فى بعض البلاد قد تبدو غريبة للغاية فى نظر أولئك الذين اعتادوا نظم الضرائب المعقدة • وفى بعض الأحيان قبل موظفو الحكومة خصم أقساط الاستهلاك ، وأقساط احتياطي التجديدات للأصل نفسه ، كما قبلوا أن يكون تحديد الالتزامات الضريبية بواسطة بيوت المحاسبة الأجانب الذين يطبقون مبادئ المحاسبة التي وضعتها بلاد المساهمين دون المبادئ التي وضعتها السلطات الضريبية ، وخصم مقابل مخصص الفائدة التي تمكن من اجراء تحويل الأرباح خالصة من الضريبة خارج البلد المضيف ، وما شاكل ذلك • ويلاقي المفاوضون الحكوميون شروطا لم يفهموها أو شروطا خاصة بالأتعاب (قد تكون فى هيئة قروض على الأسهم ، أو مراكز فى مجلس الادارة ، تدر دخلا كبيرا) هم على ثقة من أن رؤسائهم أو المعارضين السياسيين لا يفهمونها •

لقد ذكرت ها الاقتباس لأنه لو استبدلت عبارة « تصاريح الخبرة الفنية الصناعية » بعبارة « اتفاقية الامتياز » لكان ذلك وصفا لحقيقة الحال فى العقد السابع فيما يختص ببيع وشراء التكنولوجيا • والتعقيد الخاص بتقويم التكنولوجيا الحديثة يفضى غالبا الى تفاقم النقص الموجود فى التحليل المالى الذى يحول المعاملات الفنية الى وحدات اقتصادية للقياس • وفى حالة نظم تحويل ثمن المنتجات الوسيطة (التي

الكفاية تؤهلهم لمعالجة هذه المسألة أم لا ، وهل يوجد بنيان تنظيمي في مكنته محاولة نقد أسعار التحويل . وكما أشرنا من قبل فإن فروع الشركات المملوكة للأجانب بالكامل تحول الخبرة الفنية إلى رأس مال لأسباب لا تمت للرقابة بصلة . وتدفع الشركات الاتاوات وتحسب أقساط استهلاك على الأصول غير الملموسة (*) وتخفيض أساس ضريبة الأرباح الاستثنائية من خلال تحويل الخبرة الفنية إلى رأس مال .

خلال عملية تقويم وانجاز شراء التكنولوجيا الأجنبية يطلب من موظفي الحكومة القيام بواجب مزدوج : أولا أنهم يحاولون تدقيق النظر في عملية تبادل التكنولوجيا أو يجب أن يدققوا النظر فيها في إطار من الموارد الأخرى المعقدة التي تباع معها مثل المنتجات الوسيطة والآلات (وإذا استخدمنا وسائل أكثر تقصيرا لتحديد تكلفة الاختيار فإن على هؤلاء الموظفين أن يقوموا ، بالإضافة إلى ذلك ، تعقيدات أخرى تتعلق بالموارد أو المدخلات الأخرى التي تنازلنا عن استخدامها أو التي حلت محلها عناصر أخرى في حالات كثيرة) ، وبالإضافة إلى ذلك قد يكون الحصول على تكنولوجيا معينة مشروطا بتحويل رأسمالي ، أو المسائل الخاصة بالسوق (مثل تقييد الصادرات) ، أو القدرة على استخدام أنواع أخرى من تكنولوجيا مكملة أو بديلة أو عدم القدرة على ذلك . وأكثر من هذا أن الاتجار في التكنولوجيا مشدود إلى نظام الضرائب الذي ينظم توزيع الأرباح الصافية كما أنه مرتبط بالسياسة الجمركية التي تحدد درجة الحماية الفعالة وما إليهما . ومن ثم ففي تقويم عملية شراء تكنولوجيا معينة يتعين القيام بمحاولة فحص كافة الآثار المتبادلة لعناصر المدخلات ككل ، وكذلك السياسات ومضامينها ، أكثر من قصرها على عناصر معينة كالاتاوات ، والآثار المباشرة على التشغيل ، وعلى ميزان المدفوعات ، وما على شاكلتها . وجريا وراء الحصول على توصيات سريعة يندفع العلماء الاجتماعيون وراء الافتراض في استخدام الفرض القائل « ببقاء الأشياء » الأخرى على ما هي عليه . ومن المحتمل أن يؤدي هذا إلى توجيه الاهتمام توجيهها خاطئا إلى قواعد للتقويم تكون قليلة الأهمية جدا . أما ما نحن في حاجة إليه فليس تحليليا يقوم على وجود هذا الفرض ، ولكن تجريد للمسألة كلها لتحديد العناصر غير الثابتة .

وثانيا أن التكنولوجيا « أو عملية الاتجار فيها » تبدو أقل عوامل الانتاج تحديدا وفهما . فتبادلها يقع في أكثر حالات الغموض الذهني ، وعلى الأقل بالنسبة للمشتريين استنبطت الدول تعاريف محددة ونظما متقنة (ما زال المجال أمامها متسما لتحسين كبير) لتصنيف وسائل تحويل الموارد الأخرى وتقويمها . وأن المرء ليدرك بسرعة النظم المتطورة الموجودة في البنك المركزي أو مصلحة الجمارك ، الخاصة بتسجيل وتبويب عمليات التحويلات النقدية الرأسمالية والسلع بين البلاد . وعلى الجملة فإن الخبرة الفنية ما زال تداولها يتم في ظل معنى واسع ومبهم ، وفي نواح

(*) مثل . براءات الاختراع ، والعلامات التجارية ، وشهرة المحل (الترجم) .

كثيرة خاطئ. من ناحية الفهم الاقتصادى للكلمة « تكنولوجيا » ، ونحن نعرف استيراد التكنولوجيا كتعريفنا للخبرة الفنية على نحو لا يزيددها وضوحا) . ولكن السؤال الذى يثور يتعلق بنوع التكنولوجيا الذى تستورده أية دولة لصناعة أو عملية أو منتج بعينه ولو من الناحية العملية .

وقد كانت اللجنة الكولومبية لحقوق الملكية Colombiana Comité de Regalias فى سنة ١٩٧٠ هى البادئة بمحاولة للتمييز بين العناصر المختلفة التى تشملها كلمة التكنولوجيا بقصد استخدامها فى المفاوضات . وقد أضفى عليها القرار رقم (٢٤) الخاص بميثاق بلاد الأنديز صيغة رسمية . وقد اشتمل هذا القرار على تفصيل لعناصر الملكية الصناعية (مثل البراءات والعلامات التجارية) والمكونات التكنولوجية الدقيقة للمعقود . أما فيما يتعلق بالميثاق فكلما كان ممكنا بذلت محاولات للتمييز بين الدليل الذى يشرح طريقة الإنتاج الذى يقدم مرة واحدة فى بداية الاتفاقية والمعونة الفنية المستمرة ، والتكنولوجيا التى تتضمنها السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية وغيرها . ونظرا لأن التكنولوجيا تعوزها وحدات القياس فبدلا من الاتفاق على دفعات لهذه العناصر المتفرقة تقابل الخبرة الفنية كنسبة من المبيعات فان القرار رقم (٢٤) حتم أن يكون ذلك على أساس ما تسهم به التكنولوجيا الخارجية فى ربحية المصانع التى نتسلّمها . فعلى سبيل المثال يتم الاتفاق على أن يكون تحديد نصيب التكنولوجيا التى توفر التكاليف على أساس آثارها فى زيادة الأرباح الصافية أكثر من أن يكون كنسبة من المبيعات الاجمالية . وتحدد الآثار على ربحية المصنع ، وعلى القيمة المضافة فى البلد المضيف ، القيمة المقدرة للتكنولوجيا بأسعار السوق . وهذا بدوره يحدد الحد الأقصى للثمن المسموح بدفعه مقابل الحصول على التكنولوجيا . وبالإضافة الى هذه القيمة المقدرة لتبادل الخبرة الفنية يكون المرء فى حاجة الى تحديد الثمن المعادل لأنواع التكنولوجيا المناظرة فى أسواق العالم المختلفة . ومن المألوف أن نجد أن السلعة نفسها يمكن أن يتم إنتاجها بأكثر من طريقة . وفضلا عن ذلك فتوجد مصادر عديدة ومختلفة تقدم نوعا معينا من التكنولوجيا يسد الحاجات الصناعية للبلاد النامية .

هذا اعتبار على جانب من الأهمية لهذه البلاد . وآية ذلك أن تكلفة الاختيار فيما يتعلق بالتكنولوجيا وفى مجال الاتجار فيها (لا فى مجال تحديد القيمة المقدرة) لا يمكن تحديدها الا من خلال الوقوف على البدائل المتاحة لمصادر العرض وأثمان كل منها . وقد تضمن القرار رقم (٢٤) من ميثاق بلاد الأنديز نصوصا لمثل هذا التصرف عن طريق ضرورة البحث الصريح فى الأسواق الدولية .

المفاوضات الدفاعية وعنصر الوقت فى المساومة المتقدمة فى الفترات المختلفة

يبين من تاريخ اتفاقيات الامتياز أن أولى طلبات صاحب الامتياز وصفت بأنها تقوم على « التأكيد المبالغ فيه لجداً المفاوض المدافع » . وما أن توقع الاتفاقية ويستثمر رأس المال حتى تتلاشى قوة المساومة لصاحب الامتياز الأجنبي على نحو واضح . ومن

هنا فانه يحاول استخدام حقه فى المساومة عند البداية عندما يكون فى أوج قوته . وبالإضافة الى ذلك فما يتمشى مع تكتيك المفاوض المدافع أن تتوقع أن تكون الشروط الأولى أعلى من المألوف خلال مدة تنفيذ العقد . ان صاحب الامتياز يتوقع أن تخفض الشروط التى يقدمها فى البداية .

ان التكنولوجيا المشتراة خلال فترة معينة من الزمن والاستثمارات المنفقة فعلا هما ، من ناحية المبدأ ، مفهومان متشابهان تماما اذا تم تقييما على امتداد فترة طويلة من الوقت . فكلهما لا يمكن استرجاعهما ان عاجلا أو آجلا . واستخدام المعلومات خلال فترة واحدة لا يعنى ، بلا ريب ، الاقلال من اتاحة الحصول عليها فى المستقبل . وعلى العكس من ذلك « فكون هذه المعلومات فى المتناول » يزداد كلما فهمت فهما كاملا ، واذا تم ذلك فلا يمكن أن تفقد . وهكذا فان إعادة الحصول على معلومات معينة فى فترة مستقبلية لا يتطلب بطبيعته نفقات اضافية ما دامت هذه المعلومات قد تضمنتها الآلات والعمليات والمهارات التى سبق أن استخدمت .

ويتربى على خاصية التكاليف المقدرة المتناقصة مصالح متضاربة ودرجات متباينة من التبعية بين المورد ومستلم المعلومات ما دامت قيمتها تتوقف كلية على الوقت الذى تقوم فيه . فاذا أعاد التاريخ نفسه فمن المرجح أن يقوم المرخص شروطه الأولى على أساس « التأكيد المبالم فيه للمفاوض المهاجم » ، ثم يتوقع أن تخفض هذه الشروط ولكن دون القيام بمساومة قاسية . وقد آزرت هذه النتيجة المفاوضات التى قامت بها اللجنة الكولومبية لحقوق الملكية والآراء التى تضمنتها محاضر جلسات هذه اللجنة .

ان ادخال عنصر الوقت بصورة أكثر وضوحا فى استراتيجية من يقوم بالتفاوض من قبل الحكومة والشركة فى البلاد النامية له نتائج محددة على سلوكه المنتظر . فعلى المفاوض أولا أن يحدد بوضوح هدف مفاوضاته خلال فترة مناسبة ، حيث يؤخذ فى الاعتبار عند إعادة التفاوض القدرة المستمرة على ترحيل العبء أو علاقة التبعية . أما ما يتعين تعظيم أثره فهو ليس استعمال القدرة على التفاوض عند القيام بالمفاوضات الأولى ، بل انه هو القدرة المتغيرة على التفاوض وعلى مدى الزمن . وعلى المفاوض فى البلاد النامية ثانيا أن يخطط سلفا الوسائل التنظيمية التى يمكن أن تقضى الى إعادة المفاوضات من جديد على نحو يؤدى الى تجنب نفور المستثمرين المرتقبين أو موردى التكنولوجيا ، وهو النفور الذى يحدث نتيجة للآثار السلبية لاعادة المفاوضات قسرا . ويجب أن تتضمن العقود الأولى نصوصا من شأنها أن تمهد الطريق لاعادة فتح باب المفاوضات . وقد سبق أن ضربنا مثلا « بشرط الدولة الأولى بالرعاية » .

وبالإضافة الى ذلك يجب على المفاوض ، فيما يتعلق بمشتريات التكنولوجيا ، أن يربط بعناية شديدة بين ما يدفعه وبين الفوائد المحققة من الخبرة الفنية المبيعة . وكما سبق أن بحثنا سلفا تضى عقود التكنولوجيا غالبا دون تفرقة بين المصنوعات

الخاصة ببراءات الاختراع والمعنونات الفنية وتصميمات المصانع وغيرها • وكما سبق أن اقترحنا يضيف كل عنصر من هذه العناصر الى أرباح المشتري في فترات مختلفة • ففي صناعة الأدوية • لا تكون المعونة الفنية محصورة غالبا في تقديم كتيب عن الانتاج يمكن تعلمه بسرعة كبيرة ، في حين أن أساس اعتماد المشتري على تكنولوجيا البائع تتمثل في براءة الاختراع التي تغمر المنتج وعملية انتاجه • وعن طريق التمييز بين أنواع الخبرة الفنية التي يتلقاها البلد المشتري ، وتخصيص المدفوعات لكل واحد منها على حدة ، وتحديد فترات زمنية مختلفة لكل منها ، لا يستطيع المفاوض أن يعمل على ترشيد إجراءاته الخاصة بشراء التكنولوجيا فحسب ، بل انه يمهّد الطريق لاعادة المفاوضات في فترات مختلفة •

الحركة الاستهلاكية



التحول التكنولوجي

سنة خمس وعشرين مضت كانت الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي يمكنها أن تزعم أن بها حركة استهلاكية متماسكة . والآن أصبح لدى معظم الدول الصناعية الغربية منظمة استهلاكية أو أكثر تمارس عملها في امداد المستهلك بالمعلومات ، وتقوم بتمثيل مصالحه . فما الذي أدى الى هذا التحول الأساسي ؟ وما الدور الذي تؤديه الحركة الاستهلاكية بالنسبة للتزايد المعقد في السلع والخدمات المتاحة ، وبالنسبة للتحول التكنولوجي الذي طرأ على هذه السلع والخدمات ؟

كشف الحركة الاستهلاكية

الحركة الاستهلاكية ، في صورتها الحالية ، تمثل صدى لفكرة ليست جديدة . ففي سنة ١٩٢٨ كانت بياتريس ويب تنادي بفرق جوهرى بين نوعين من التنظيم تمثله جمعيات المنتجين من ناحية ، وجمعيات المستهلكين من ناحية أخرى ، هو ...

بقلم : جيرى ميتشل

للمراسل الصحفى لهذه الدورية فى لندن • سكوتير مجلس
البحوث العلمية الاجتماعية فى انجلترا ، وكان سابقا نائب
مدير البحوث فى رابطة المستهلكين بلندن • وتشمّل كتيبه
بحوثا علمية اجتماعية وبحوثا فى الصناعة (مع آخرين)
والمراحة •

ترجمة : حسن عبد المنعم

رئيس هيئة الفنون والوكيل الأول لوزارة الثقافة •

• وربما يكون التقسيم الذى أوردته من أكثر التقسيمات أهمية وفائدة فى تاريخ
علم الاجتماع ، « ويب ١٩٢٨ » • كنموذج لجمعية مستهلكين اختارت السيدة
بياتريس ويب الحركة التعاونية فى بريطانيا ، التى يرجع منشأها الى سنة ١٨٤٤ ،
وتعتبر رائدة للحركات التعاونية الاستهلاكية فى العالم كله •

ومهما يكن من أمر فإن الحركة التعاونية لم تكن فى الحقيقة جمعية مستهلكين
على الإطلاق • إنما كانت متأثرة تأثرا شديدا يمثل النقابيين عن الادارة الذاتية
للمصنع • وكان هدفها الأول هو الادارة الذاتية الصناعية • أما فكرة أن يصبح
رأس المال المشترك ملكا للمستهلكين عملاء الجمعيات التعاونية ، وأن يعود الربح
اليهم ، فجاءت ضمنا بالمصادفة •

ودعوى بعض الرواد أنه اذا تدعم التعاون باخلاص وانتشر بصفة مستمرة فانه سيحل كل المشكلات الاجتماعية ، وسوف يقهر الفقر ، ويمحو الجريمة ، ويوفر أعظم قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس (مقتبسة من كتاب ويب ١٩٢٨) تبدو الآن جوفاء وغير ذات موضوع . فكون المستهلك فى جمعية تعاونية هو المالك الشرعى لوسائل التوزيع هو أمر يبدو ذا معنى ضئيل طبقا للمعايير العملية . وقياسا على ذلك يمكن مقارنة ذلك بملكية المستهلك الشرعية لوسائل الانتاج فى صناعة مؤمنة ، أو ملكية المساهمين الشرعيين لأصول شركة ذات أسهم . وقد عرفنا من « دراكر » وكثيرين غيره وجوب فصل الرقابة عن الملكية فى المشروعات ذات المستوى الكبير ، وكما يبدو أن هذا حقيقى بالنسبة للتعاونيات الاستهلاكية فانه حقيقى بالنسبة للمشروعات التى يمتلك فيها المساهمون رأس المال باتفاقات تعاقدية مختلفة .

ومع ذلك فلا يعتبر نقدا للحركة التعاونية الاستهلاكية قولنا أنه رغم قوتها وحجم مبيعاتها بالتجزئة فان اهدافها ووسائلها لا تؤهلها للاستجابة لأنواع جديدة من حاجات المستهلكين التى بدأت فى الظهور منذ الربع الثالث من القرن العشرين (أقدم من ذلك نوعا ما فى الولايات المتحدة) .

السوق المتغيرة

ما هو الشكل الذى تأخذه الاحتياجات الجديدة للمستهلك ؟ وما الذى حدث خلال الربع الثالث من القرن العشرين ليضفى عليها مثل هذا التعقيد ؟ أولا هناك عوامل نشأت عن التغيرات فى طبيعة وبناء سوق السلع الاستهلاكية والخدمات . فمع المنتجات الكثيرة كان الاسراف فى المنتجات المصنوعة محليا والمستوردة تحت أسماء تجارية كثيرة التنوع ومواصفات وأسعار مختلفة . وعلى سبيل المثال جاء فى النسخة الصادرة من مجلة « ماذا Which » فى ديسمبر سنة ١٩٧٢ ، وهى التى تصدر عن جمعية المستهلكين ، نتائج بحث مقارن عن شرائح الفسانوس السحري وأثبت البحث أنه توجد مئات الأنواع من هذه الشرائح فى المجال التجارى يتراوح ثمنها بين أقل من عشرة جنيهات استرلينية ومئة جنيه استرليني . فكيف يختار المستهلك اختيارا معقولا فى مثل هذا الموقف ؟

وثمة عامل آخر من عوامل السوق ، هو الزيادة الحقيقية فى القوة الشرائية المتاحة للمستهلك ، التى جلبت معها مشكلات مرتبطة بالاختيار • ولأول مرة نرى أن نسبة كبيرة من المستهلكين لم تعد تشغلها مشاكل المعيشة ، ولكنها وجدت أن الرخاء النسبى جلب معه تساؤلات صعبة بشأن توزيع الدخل •

والعامل الثالث بالنسبة للسوق يرتبط بالعبوب المختلفة فى الأسواق التى يبدو أنها تضع المستهلك فى موضع غير ملائم بالنسبة للمنتج والموزع • وقد أشار جلبرت الى نظرية سيادة المستهلك ، التى بمقتضاها يستجيب المنتجون الى تعليمات المستهلك عن أشكال السلع والخدمات التى يرتاح اليها والأسعار التى يمكنه أن يدفعها ، الا انه يبدو أن هذه النظرية لم تعد مطبقة •

فإن اتحاد الشركات والمؤسسات الكبيرة لديه وسائل ميسرة للتحكم فى السعر الذى يبيع به وكذلك فى السعر الذى يشتري به • وبالمثل لديه وسائل يدبر بها ما يشتريه المستهلك بالسعر الذى يتحكم فيه الاتحاد • ومخططات المؤسسات تتطلب هذا التحكم والتدبير • وهذه المخططات تسير نحو التقدم نتيجة لاستخدام التكنولوجيا ورأس المال ، واستغلال الوقت الذى يحتاجان اليه ، وتأثير حاجة السوق المتناقصة للمهارات الفنية المتخصصة (جالبرث ١٩٦٧) •

واعداد المعلومات عن السلع والخدمات هو مظهر هام لمطلب محدد تطلبه اتحادات الشركات ، فبينما نجد دولا كثيرة لها أنظمة قانونية أو اختيارية للرقابة على الاعلان نجد هناك حرية عمل كبيرة بالنسبة لاتحاد قوى للشركات دون قيود يمكن أن تفرض عليه • فالأمر يرجع للمعلن ليقرر ما يقال عن انتاجه ، وهو الذى يقرر أى المميزات يصير التركيز عليها ، وأياها تفعل ، وهو الذى يمكنه أن يعبئ ويستخدم مهارات وظائف العلاقات العامة والاعلان • والآن أصبح توصيل المعلومات عن السلع الاستهلاكية والخدمات صناعة مستقرة ولها تكنولوجيا خاصة بها (أنظر على سبيل المثال ماير ١٩٥٨ وبيرسون وتيرنر ١٩٦٥) •

العوامل التكنولوجية

توجد مجموعة من العوامل التى لها صيغة تكنولوجية ، رغم أن النظرية الاقتصادية أهملت آثارها فى هذه الناحية حتى الآن • وفى كتابة كيندى ونيرلوف

١٩٧٢ عن التقدم الفنى تناولا آخر هذا التقدم الفنى على النحو الاقتصادى الكبير - المحاولات الكثيرة التى أجريت لمعرفة معدل التقدم الفنى كعامل حاسم فى زيادة الانتاج - مع عملية التحول التكنولوجى التى تؤثر على عملية الانتاج فى الصناعات والبيوت الصناعية المختلفة • وسلوك المستهلك استجابة للتحول التكنولوجى يلقى عىم الاهتمام أو قليلا منه كأنه غير موجود •

والاغفال التقليدى للتكنولوجية والاستهلاك فى الدراسات الاقتصادية يفسرها ••

ان حقيقة ظهور سلع جديدة والتغيرات فى مميزات هذه السلع أصبحت هامة بالنسبة للسلع الاستهلاكية منذ عشرات السنوات الأخيرة • وقبل هذا كانت دراسة التجديد والتحول التكنولوجى تقوم بها وسائل الانتاج أكثر مما تقوم بها وسائل الاستهلاك • وكان المخترعون والمجددون يهتمون بأن يجعلوا السلع الموجودة أكثر كفاية ، أكثر من اهتمامهم بصنع كثير من السلع الجديدة ذات الكفاية (ايرنو نجير ١٩٧٢) •

وقام ايرنوجر بوضع جدول زمنى عن استخدام السلع الجديدة فى انجلترا • ومما يجدر ملاحظته فى هذا الجدول الزمنى الاسراع فى الخطى عند نهاية القرن التاسع عشر (على سبيل المثال الترام والأدوات الكهربائية والتلفونات والدراجات التجارية والمأكولات المحفوظة والمعلبة) ونتائج هذا الاسراع المتزايد وفى العقد السادس من هذا القرن كانت الأمثلة تشمل التلفزيون والخيوط الصناعية والمنظفات والمأكولات المجمدة والدراجات التجارية الصغيرة (سكوتر) والاسطوانات الطويلة المدى والأفلام الملونة وأشرطة التسجيل المغنطة والأفلام الجافة ذات الطرف الكروى والبوليتين •

الحاجة للإعلام :

ومن بين هذه السلع الجديدة كان أداء بعضها ينافس الى حد كبير أو قليل أداء السلع التقليدية • فالمنسوجات المصنوعة من الألياف الصناعية تنافس المنسوجات المصنوعة من الألياف الطبيعية • أما السلع الأخرى مثل التلفزيون فهى جديدة تماما ولا يمكن أن يقال انها تنافس سلعة موجودة بأى شكل من الأشكال • والعامل المهم

بالنسبة للمستهلك أنه في الحالتين تكون حصيلته المتوفرة من الاعلام غير مستوفاة .
فما يعرفه عن الصوف والظن والكتان ليس له علاقة بمميزات واستخدامات النيلون .
ف عندما يواجه رغبة شراء تلفزيون لأول مرة يجد أنه ليس عنده معلومات عن التلفزيون
يمكنه استخدامها .

والنتيجة النهائية للتغيرات في السلع الاستهلاكية والخدمات الناشئة عن
استخدام التكنولوجيا هي النتائج الناشئة عن التغيرات في عوامل السوق والمستهلك
يشعر بقصور في الاعلام ، لو توافر له لأمكنه أن يتخذ قرارات معقولة ، سواء بالشراء
أو بعدم الشراء ، أو يشتري سلعة من انتاج مصنع « أ » أفضل من شرائها من انتاج
مصنع « ب » مثلا . وهذا هو أهم احتياج يحتاج اليه المستهلك في المجتمعات الغربية
المتقدمة في الوقت الحاضر ، وهو الاحتياج الذي دفع تطور الحركة الاستهلاكية الى
وضعها الراهن .

تطور منظمات اختيار السلع الاستهلاكية

نكي نجد تاريخا واحدا لبدا الحركة الاستهلاكية يجب أن نرجع الى سنة ١٩٢٨ ،
عندما نشر ستيوارت تشيز وفوج شلنك كتابهما في الولايات المتحدة « ما تساويه
نقودك » . وقد وصف إيرلز روبرتس (١٩٦٦) هدف المؤلفين بأنه استخدام العمل
الذي يقوم به المكتب الوطنى للمواصفات القياسية وغيره من الأجهزة العامة لسلحة
دافع الضرائب الذي كان هو المسئول الوحيد عن تمويل اعمالهم . وكان المكتب الوطنى
للمواصفات مشغولا بتنفيذ برنامج مطول لاختيار السلع والخدمات المقدمة للمصالح
والادارات الحكومية بالولايات المتحدة وكان من نتائج هذه الاختيارات أن وفرت
لحكومة الولايات المتحدة ١٠٠ مليون دولار في السنة . فلماذا لا يؤدون العمل نفسه
للمواطن العادى ؟

وقد أنشأ أحد المؤلفين ، وهو شلنك ، ناديا له أعضاء مسجلون ، ثم تحول
النادى الى جمعية باسم « البحوث الاستهلاكية » ، وكانت تقوم باختبارات ماثلة على
السلع الاستهلاكية ، واجتذبت بعض الأعمال التي كانت تقوم بها الجمعية الأمريكية
للمواصفات القياسية .

وفى سنة ١٩٣٥ أنشئت منظمة أمريكية ثانية باسم « اتحاد المستهلكين » من
أعضاء انفصلوا من جمعية « البحوث الاستهلاكية » ، وعلى المدى الطويل أصبحت هذه

الجمعية انجح جمعية ، وهى الآن أكبر منظمة استهلاكية فى العالم ، ويبلغ عدد الأعضاء المشتركين فى مجلتها أكثر من مليون شخص .

وقد نشأت الحركة الاستهلاكية الأمريكية فى وقت الإنكماش الاقتصادى ، لأنه من المتوقع أن يؤدى الإنكماش الاقتصادى الى تنشيط نمو المنظمات الاستهلاكية ، فعندما تقل النقود توجد رغبة شديدة فى انفاقها بكفاية بقدر الامكان . ولم يكن هذا من شأن المنظمات الاستهلاكية . ففى الولايات المتحدة كانت الزيادة فى عضوية « اتحاد المستهلكين » فى سنوات الرخاء التى جاءت بعد سنة ١٩٦٤ . وفى المملكة المتحدة ولدت جمعيات المستهلكين فى ١٩٥٧ على قبة موجة توسعية فى السلع الاستهلاكية والخدمات ، وبلغ عدد أعضائها ٦٠٠.٠٠٠ عضو . وفى كلتا الدولتين كان تطور منظمات المستهلكين مرتبطا بعوامل السوق التى سبق ذكرها ، وهى : صناعة سلع متنوعة وأسماء تجارية ، وزيادة القوة الشرائية زيادة حقيقية ، مما أدى الى خلق سوق جملة لسلع وخدمات فوق مستوى المعيشة العادى .

والغرض الأول من كل من اتحاد المستهلكين (الولايات المتحدة) وجمعيات المستهلكين (المملكة المتحدة) هو توصيل المعلومات الى الأعضاء والمشاركين . وهذه المعلومات مبنية أساسا ، وليس على الإطلاق ، على نتائج تجارب قياسية . وحديثا امتدت قاعدة المعلومات لتشمل تقريرا مدروسا لتجربة الأعضاء بالنسبة لقوة احتمال السلعة ودرجة الاعتماد عليها ومدة خدمة السيارات وغيرها من السلع الهامة المعمرة . ويمكن أن يطلق على مثل هذه المنظمات اسم تعاونيات للأعلام ، فهى تزود الأعضاء بمعلومات لا يمكن الحصول عليها من أى مكان آخر ، وليس الأمر مجرد نشر المعلومات عن السلع التى قامت بفحصها الأجهزة الحكومية (كما كان تشيز وشلتك يأملان) أو المعلومات التى ينشرها المنتجون ، فغالبا تقوم منظمات اختبار السلع الاستهلاكية بنشر معلومات جديدة عن السلع الاستهلاكية والخدمات . فعندما ينشر تقرير مقارن ، عن غسالات أو ثلاجات كهربائية مثلا ، فإن كثيرا من المعلومات التى تتعلق بأداء السلع المعمرة قد تكون غير مألوفة للمنتجين والمستهلكين على السواء .

واتحاد المستهلكين (الولايات المتحدة) وجمعية المستهلكين (المملكة المتحدة) يعتبران نموذجين للمنظمات التى توفر حاجة المستهلكين للمعلومات عن طريق اعداد نتائج الاختبارات القياسية ونشرها . وهما من أكبر وأقدم منظمات الاختبار للسلع الاستهلاكية ، وإن كان يوجد الآن مثيل لهما فى عدد من الدول الأخرى ، وعلى الأخص

فى شمال غرب أوربا بما فى ذلك هولندة (جمعية المستهلكين الهولندية) وبلجيكا (جمعية المستهلكين) والسويد والنرويج . وجمعيات اختبار السلع الاستهلاكية فى الدول الأصغر تواجه صعوبات خاصة ، لأنه يجب توافر مستوى أدنى لا يمكن التجاوز عنه بالنسبة للمضوية لانشاء منظمة اختبار يمكنها أن تبقى على قيد الحياة . والاشترك بين عدة دول فى مشروعات اختبار السلع الاستهلاكية قد يساعد على التغلب على بعض هذه الصعوبات .

وهناك وسائل تجعل الاختبارات القياسية غير قادرة على سد حاجة المستهلك للمعلومات ، فمثلا انتاج سلعة معينة بأشكال مختلفة وتحت علامات تجارية مختلفة ، كما سبق ذكره ، قد يعنى فى بعض الأحوال ، عند التطبيق العملى ، استحالة تغطية جميع السلع على امتداد السوق ، وكذلك لا يمكن تجنب البطء فى التزويد بالمعلومات عن المنتجات الجديدة أو التى تغيرت عندما تعرض فى السوق .

وهناك ضعف آخر ، على قدر من الأهمية ، يتمثل فى تزويد المستهلك بالمعلومات التى تقدم عادة (على سبيل المثال) على شكل صحف دورية ، ربما تكون غير صالحة للاستعمال وقت الحاجة إليها ، أى عندما تكون صفقة شراء على وشك الاتمام . وبالنسبة للسلع الهامة المعروفة ، حيث تتم الصفقة بعد تخطيط سابق ، فإن هذا الضعف يمكن التغلب عليه ، ولكنه يبقى خطيرا بالنسبة للمشتريات السريعة التداول .

وفى الأغلب لا يمكن أن تغطي المعلومات عن الفحص المدى الواسع للسلع الاستهلاكية والخدمات التى ليس لها علامات تجارية أو مواصفات قياسية كالمأكولات الطازجة مثلا ، والمنسوجات بالقطعة ، والزجاج والخزفيات ، وخدمات الإصلاح ، والكثير غيرها مما لا يمكن أن تكون قابلة لبدء معلومات عنها أساسها اختبارات قياسية .

بطاقات المعلومات

وقد تطور نوعان آخران من منظمات المستهلكين ، التى يعتبر دورها فى امداد المستهلك بالمعلومات كمكلا لدور منظمات الاختبار القياسية . وأولها يتعلق بتزويد السلعة ببطاقة معلومات ، وذلك بالاتفاق مع منظمة المستهلكين المعنية والمنتجين على ارفاق بطاقة بمنتجاتهم تحوى معلومات بشكل موحد عن تركيب وأداء وصيانة السلعة . وهنا يصبح لدى المستهلك معلومات متاحة عندما يكون فى أشد الحاجة إليها ، أى فى لحظة الشراء . ومن ناحية أخرى ليس كل نوع من أنواع السلع والخدمات يصلح لارفاق بطاقة معلومات به . وقد أظهر نظام البطاقات تقدما كبيرا فى السويد ، أما فى المملكة المتحدة فقد كانت هناك خطة أعلنها المجلس الاستهلاكي الذى كانت

تشرف عليه حكومة المملكة المتحدة قبل أن يلغى المجلس بقرار من الحكومة في سنة ١٩٧٠ .

شهادة الجودة

والشكل الثاني للتطور المكمل لمنظمة المستهلكين هو تزويد السلع بشهادات جودة . ومرة ثانية يسمح للمنتجين بالاتفاق مع المنظمة بارتفاق شهادة جودة تدل على أن السلعة المعنية تحوى الحد الأدنى من المركبات أو الأداء الذى وضعت واختبرته منظمة المستهلكين . وحجم المعلومات الفعلية المتاحة للمستهلك هو بالضرورة قليل وغير قياسى ، ولكن مثل بطاقة المعلومات تصبح ذات فائدة عندما يكون المشتري فى أشد الحاجة إليها . وتعتبر شهادة الجودة الفرنسية مثلا لأحسن منظمة أنشئت لاصدار شهادة الجودة .

وهذه الثلاثة الأنواع لمنظمة المستهلكين، وهى: الاختبارات القياسية ، والبطاقات الاعلامية وشهادات الجودة ، أصبح لها وجود فعلى لسد احتياجات المستهلك للمعلومات بطرق مختلفة . وهى تشترك فى ناحية واحدة تتعلق بالمستهلكين الأكثر تعقدا (وهم على سبيل المثال : الطبقة الاجتماعية العليا ، وأصحاب الدخل العالية ، والذين فى المراحل النهائية من التعليم) الذين يكونون أكثر إدراكا لقصورهم فى المعلومات والامكانيات التى يمكنهم من التعويض عن ذلك . والمنظمات الاستهلاكية هى : بصفة مميزة ، تعاونيات اعلامية يديرها المتعلمون من الطبقة الوسطى خاصة لمصلحة المتعلمين من الطبقة الوسطى . وعلى سبيل المثال أجرى فى سنة ١٩٧١ احصاء على عينات من جمعية المستهلكين، فى المملكة المتحدة ، واتضح أن ٣٥ ٪ من الأعضاء بلغوا مراحل نهائية فى التعليم فى سن ١٩ سنة ، مقارنة بنسبتهم التى تبلغ ٦ ٪ بالنسبة لجملة السكان (طبقا لمكاتبة شخصية من جمعية المستهلكين) . ولأسباب لا يمكن تجنبها يبدأون بصعوبة لمس مشاكل المستهلكين من القطاعات الأكثر فقرا فى المجتمع ، الذين ليس لديهم الادراك بحاجتهم للاعلام ، كما لا تؤهلهم درجة تعليمهم للتعامل مع مثل هذه المعلومات التى تصدرها المنظمات الاستهلاكية .

المستهلكون المحدودو الدخل

نشر ديفيد كابوتز فى كتابه « الفقراء يدفعون أكثر » تحليلا ضافيا عن مشاكل المستهلكين المحدودى الدخل . وكانت هذه الدراسات قائمة على مسح شمل ٤٦٤ أسرة فى مشروعات الاسكان الشعبى لمحدودى الدخل فى شرق هارلم بالحي الشرقى لمدينة نيويورك . وكانت إحدى المعلومات الأكثر غرابة أن محدودى الدخل يهتمون بشراء الأجهزة المعمرة مثل أكثر المواطنين ثراء .

« ان الدوافع الثقافية لشراء أجهزة كبيرة معمرة امتدت الى الأسر المحدودة الدخل مثلما امتدت الى الأسر المتوسطة الدخل . وفى بعض الأحيان يكون للاستهلاك

مفزى اكبر بالنسبة للأسر المحدودة الدخل منه بالنسبة للأسر المنتمية للطبقة الأعلى ، اذ أن لدى كثير منهم أملا ضئيلا فى تحسن كبير لمركزهم الاجتماعى المنخفض ، عن طريق تدرجهم الوطنى ، ولذلك يميلون للتحويل الى الاستهلاك ، كمجال وحيد يمكنهم فيه تحقيق بعض التقدم نحو الحلم الأمريكى بالنجاح . وإذا كان « فيلبن » لاحظ أن الطبقة العليا تهتم بالاستهلاك الواضح الأثر ليرمزوا الى طبقتهم الاجتماعية العالية فانه يمكن أن يقال أن الطبقات الأدنى تميل هذه الأيام الى الاستهلاك التعويضى ، وعلى ذلك تصبح الأجهزة الكهربائية والسيارات وأحلام بيت من صنعهم تعويضا عن وضعهم الاجتماعى المقل (كابلوتز ١٩٦٣) .

وبسبب هذا الاستهلاك التعويضى جاء التعليق بأن الفقراء يدفعون ثمننا أقدح . وقلة الأحوال الحاضرة المتوفرة لديهم ، فضلا عن ضعف معدلات الائتمانات المصرفية بالنسبة لهم ، عرضتهم لمواقف متنوعة تجعلنا نعتبرهم مستهلكين « بالمخاطرة » . والسلع التى تباع لهم منخفضة الجودة ، ولكنها تحقق نسبة عالية من الربح فى بيع التجزئة . ويتعرضون للغش أو التضليل فى تجربتهم فى الشراء والأجهزة الجديدة التى تباع لهم ، وربما تكون فى الحقيقة قديمة أو مستصلحة .

وعلى العموم فإن هؤلاء المستهلكين المحدودى الدخل وعيهم ضئيل بالخدمات الاعلامية للمستهلك ، ويلجأون لطلب مساعدة المحترفين أو أشباه المحترفين عندما يجدون أنفسهم فى مواقف حرجة . وحتى لو أمكنهم الحصول على المعلومات فقلما يترجمون هذا العلم الى عمل . ورغم أن أكثر من ثلث العينة موضع البحث أمكنها ذكر مصدر للمساعدة (على سبيل المثال : مكاتب العمل ، وجمعية المساعدات القانونية ، والمحكمة الجزئية ، والهامى) فلم يلجأ منهم عند وجود صعوبة فى شراء سلع استهلاكية الى مصدر من هذه المصادر للنصيحة أو المساعدة غير ٩ ٪ فقط .

وقد أيدت دراسات أخرى الدراسة التى قام بها كابلوتز عن المستهلك الذى يضار فى الولايات المتحدة . ونشر المستر ديفانت أنه « فى حى واتس ، وهى حى الزنوج فى جنوب وسط مدينة لوس انجلوس ، الذى كان بؤرة للشغب العنيف فى سنة ١٩٦٥ ، قد يتوقع المستهلكون أن يدفعوا نسبة تتراوح بين ٧ ٪ و ٢١ ٪ لصندوق يحوى ٣٠ سلعة إذا أرادوا شراء أنواع بقالة من المحال الصغيرة المجاورة زيادة على سعرها لو اشتروها من السوق الشاملة الموجودة فى حى بيفرلى هيلز حى الأثرياء (ستر ديفانت ١٩٦٨) .

وعدم توافر دراسات ماثلة عن المستهلكين المحدودى الدخل فى الدول الأخرى يجعلنا نتحرز فى التعميم بناء على هذه الأمثلة المأخوذة من الولايات المتحدة . ومع ذلك فانها توغز اليها بأن سلسلة منظمات المستهلكين القائمة فعلا ، والتى ساعدت بفاعلية على رجحان ميزان المعلومات لصالح المستهلكين من الطبقة الوسطى المتعلمة ، غير قادرة فيما يبدو على القيام بهذا الدور نحو المستهلكين المحدودى الدخل . وقد

يحتاج الأمر الى تطوير سلسلة من المنشآت الاجتماعية الجديدة ، ولا شك أنه يعنى الكثير أن جمعية المستهلكين فى المملكة المتحدة أقنعت عددا من السلطات المحلية بتمويل مراكز للاستشارة فى التسويق . وتعتبر هذه المراكز « محال للمعلومات » ، يكون موقعها فى الشارع الرئيسى لمراكز التسويق ، وتوجه خدماتها أولا (وليس اطلاقا) الى المستهلك المحدود الدخل .

تأثير منظمات المستهلكين

قد تكون منظمات المستهلكين قد سدت ثغرة عدم توافر المعلومات بالنسبة للمتعلمين من الطبقة الوسطى ، ولكن ما هو تأثيرها على موقف السوق أو التقدم التكنولوجى للسلع الاستهلاكية والخدمات ؟ هناك قصور خطير فى كل شيء عدا الاعلام الذى سبق ذكره . ويقول «ستركلنج» أنه وجد أن أغلب أصحاب المصانع فى الولايات المتحدة الأجهزة المنزلية المعمرة تحتقر شأن اتحاد المستهلكين ولا تعتبر أن له نفوذا يعمل حسابه .

« ولا يوجد بين منتجى الأجهزة الكبيرة من يقيم وزنا أو يجعل سياسته الأساسية اتباع ارشادات اتحاد المستهلكين ، وإن كان بعضهم يقول أنه يدخل فى حسابه اتحاد المستهلكين عند تصميم المنتجات (ستركلنج ١٩٦٥) » .

ومن ناحية أخرى وجد أحد المنتجين أن تسويق جهاز معين ارتفع من ٦ ٪ فى السنة السابقة الى ١٣٫٧ ٪ فى السنة التى تقرر فيها أعلى سعر للجهاز . وشهد عدد من تجار التجزئة على أهمية تقويم اتحاد المستهلكين فى التأثير على اختيار المستهلك . ويبدو ، بما لا يقبل الجدل ، التأثير القوى لمنظمات المستهلكين فى تحديد اختيار المستهلك داخل السوق الموجودة والحالة الموجودة (والمتطورة) للتكنولوجيا . وفى مجال الاعلام ، خاصة ، فإنها عملت كقوة مضادة للاعلام الموجه من المنتجين والموزعين . وإذا كان على منظمات المستهلكين أن تصبح ذات أثر فعال على النظام الذى تعمل فيه فإنها بالتأكيد تصبح ذات صبغة سياسية غالية . وفعلا يوجد عدد من المنظمات لها علاقات ايجابية متبادلة مع الحكومة ، بمعنى أن المنظمات اما أن تتلقى عوناً من الحكومة أو تمثل فيها ، أو تتمتع بالأميين معا . وحتى الآن ليس لاحدى هذه المنظمات نوع من التأثير على الحكومة كالتى يمكن أن تمارسه منظمات المنتجين والاتحادات التجارية واتحادات العمال . وربما تكون بعيدين عن اليوم الذى يكون فيه وزن مصالح المستهلكين عند الحكومة مثل الوزن الذى تكيل به للمنتجين .

ورغم هذا الافتقار الى التأثير السياسى فهناك دلالات على أنه تم احراز بعض التقدم . ويوجد مثل قريب ، هو قضية اتحاد المستهلكين بالولايات المتحدة ضد اتحاد صناعة الصلب ، التى رفضت ضد وزير الخارجية وشركات الصلب الأجنبية على أساس أن المستهلكين فى الولايات المتحدة يدفعون أسعارا أعلى للصلب تنفيذا لاتفاقية بين حكومة الولايات المتحدة وشركات الصلب الأجنبية التى تقضى بأن تكون مبيعات هذه

الشركة في الولايات المتحدة مقيدة اختياريًا • ونعم ، أن المحكمة قررت أنه لا يمكن إصدار أى حكم ضد المنتجين الأجانب لأنهم تصرفوا بحسن نية ، ولكن اتحاد المستهلكين كسب نصرا هاما ، حيث تقرر أن الحكومة لم يكن لديها سلطة تمكنها من أن تؤكد أن التشريع المناهض لاتحادات الشركات لم ينتهك •

وهذه القضية غير عادية ، لأنها اجراء قانونى اتخذته المنظمة ضد الحكومة الوطنية • وهذا الشكل الخاص للتأثير على الحكومات قد يبقى غير معمول به الا نادرا خارج الولايات المتحدة ، ولكن فكرة أن منظمات المستهلكين يجب أن تؤدي دورا أكثر فاعلية في تحديد الأنظمة الاقتصادية والتكنولوجية قد يؤخذ بها تماما بشكل اوسع •

وهناك مثال أكثر انتشارا في الولايات المتحدة ، وهو النجاح غير العادى الذى حققه رالف نادر ، اذ تحدى كلا من الحكومة والمنتجين في عدد من النشرات ، وخاصة في مجال أمن السيارات ومئاتها (نادر ١٩٧٢) • والصورة المميزة لحملات نادر هي أنها ليست مطلقة من أى قاعدة أعداها بيت من البيوت الصناعية ، ولم تكن تسانده أى منظمة مستهلكين لا للعامة ولا للخاصة ، ولم تكن هناك قائمة طويلة بأسماء الأعضاء والمكتسبين تجعل حقه في الكلام نيابة عن المستهلكين شرعيا • وفي مجتمع تتزايد فيه عقدة الجماعات ، حيث تقوم المنظمات بالدفاع عن مصالح الجماعات المختلفة وتنميتها ، أوضح نادر أنه يمكن لفرد واحد أن يتحدى ، على قدم المساواة ، أعظم قوة للمنشآت الصناعية • ولم يحن الوقت بعد لنقول أن مثال نادر سيبقى مثالا فريدا • وربما يكون امتزاج الحرفية الفنية القانونية والاعلامية اللذين استخدمهما نتاجا ثقافيا ، مما قد يجعله لا يلقى هذه النتائج اذا صدر الى الدول الأخرى • ومع ذلك ، وحتى لو كان من الثابت أن هذا حقيقى ، فانه لا يوجد شك في أن نادر وسع آفاق حركة المستهلكين، بمعنى أنه أوضح الامكانيات والفرص المتاحة للتأثير في السياسات الوطنية •

وربما لا يكون « أثر هذه المظاهرة » أكثر ملائمة ، اذ يجيء في وقت تكون فيه مناقشة الحاجة الى تقويم تكنولوجى موضوعا للمناقشة العامة • وحتى الآن فان منظمات المستهلكين مارست عملها أساسا داخل اطار التكنولوجيا القائمة فعلا ، ووظيفتها الأولى مساعدة المستهلك ليمكن من اختيار معقول يتمشى مع تيار التكنولوجيا والأسواق والأسعار • فالى أى مدى تصل قدرتها على التطور لكي يمكنها أن تؤدي دورا في العملية التى تقوم بها المبادرات المحتملة والأرباح من التكنولوجيا الحديثة ؟ والجواب يتوقف على نتيجة المناقشات الحالية في كل من اجراء تقويم التكنولوجيا ، والهيكل اللازمة لاعطاء الاجراء كيانا سياسيا •

وفيما يتعلق بالاجراء فانه من الممكن اعتبار التقويم التكنولوجى شكلا من التجربة العلمية • ويمكن أن نرى فيه دراسة موضوعية تحليلية للنتائج الممكنة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا للتطور التكنولوجى أو التغيرات في التكنولوجيا القائمة • والحقائق نفسها يجب أن تكون حيادية • والقرارات بشأن ما هو الوزن الذى يجب أن يعطى

للحقائق لاتخاذ قرارات بشأن التطور التكنولوجى هى قرارات سياسية فى صيغتها ،
وخارج عملية التقويم التكنولوجى .

وهذه النظرية الموضوعية للتقويم التكنولوجى يمكن الاعتراض عليها بالرأى
القائل بأن العملية عملية سياسية . ويقول هارفى بروكس فى كتابه « تقويم
التكنولوجيا » (١٩٦٩) : « والاختيار بين التكنولوجيا المتفيرة وأثارها هو اختيار
سياسى أصلا ، بمعنى أنه ينطوى على اختيار بين المصالح المتنافسة والمتعارضة وبين
تحديد القيمة ، وعلى ذلك يمكن اختيارها كجزء من الاجراءات السياسية » .

والرأى القائل بأن التقويم التكنولوجى جزء مكمل للعملية السياسية له
مضامين هامة بالنسبة للهيكل المطلوبة .

« والخبرة الفنية والحكم المبني على التخصص لهما أهمية فى التكهن بالنتائج
الاجتماعية والبيئية للطرق المختلفة المتفيرة للعمل ، أو على الأقل الاشارة الى الامكانات
والاحتمالات ، ولكن العملية النهائية للاختيار هى واحدة من بين النتائج التى يمكن
التكهن بها بدرجة معينة محدودة الاحتمال . أن وزن الأشياء المعنوية هو وظيفة الحوار
السياسى ، ومن الأمور الهامة أن يتطور الحوار السياسى ليشمل أوسع ما يمكن من
جموع المصالح والقيم والدفاع عنها » .

والحوار يتطلب وجوب نشر تقويم التكنولوجيا خلال المجتمع كله ، متضمنا
تنوعا واسعا للمصالح الاجتماعية والاقتصادية ، وهذا خير من أن يهد به الى حكومة
مركزية . فضلا عن أن الحوار يكتسب مؤيدين له . وحقيقة أن « مكتب التقويم
التكنولوجى » فى الولايات المتحدة الذى خلقه المشروع مستقلا تماما عن الجهاز
التنفيذى ، فى مجتمع متعدد الجماعات كثيرا ، يعنى أن المعركة من أجل اجراء مركزى
لتقويم التكنولوجيا خاسرة فعلا .

ومن هذا النمط المطول لتقويم التكنولوجيا ، الذى تؤدى فيه المصالح المختلفة
دورها ، وهو ما تتبعه الدول الأخرى ، يوجد ايعاز غير مباشر للدور الذى يمكن لمنظمات
المستهلكين أن تؤديه أولا . انه يجب على منظمات المستهلكين أن تركز اهتمامها على
نتائج التحول التكنولوجى من أجل المستهلكين ، ولنفرض على سبيل المثال أن التحول
تضمن تطوير مصدر جديد للطاقة ، بحيث يمكن استخدامها فى التدفئة المنزلية ، فإن
المسئولية تقع على منظمة المستهلكين لتقويم التحول (أو التحول المحتمل) حسب
نتائجه الاقتصادية والنتائج الأخرى لتقديره للمستهلكين . ما هى تكلفتها بالمقارنة
لأنواع الوقود الموجودة ؟ وما درجة كفاءتها وعلامتها مقارنة بالوسائل القديمة ؟ وهل
يعنى ذلك تحوير أو استبدال الأجهزة المنزلية الموجودة ؟ وما هى الآثار بالنسبة
لتنظيم الاجتماعى للأسرة ؟

إذا جعلت منظمة المستهلكين مميزاتها واضحة هل يجوز أن تقم نفسها مثلا

في تقويم آثار التحول على المنتجين لأنواع أخرى من القود بقدر يؤثر على المستهلكين .
والتغيرات الطارئة على الأسعار ، أو إمكانية الحصول على أنواع أخرى من القود ،
يكون من المناسب ذكرها ، ولكن لا ينبغي ذكر إغلاق مصنع أو تزايد البطالة بين القوة
العاملة فان مسئولية تقويم آثار من هذا النوع هي مسئولية المنتج صاحب المصلحة .
والحكومة أيضا لها دورها الذي تقوم به ، كتقديم النتائج لميزان المدفوعات أو النمو
الاقتصادي .

وقد يبدو مثيرا نوعا ما أن نوجب على منظمات المستهلكين أن تتجاهل كثيرا
بعض الأمور مثل البطالة أو ميزان المدفوعات اذا أرادت تقويم التكنولوجيا . ولكن
هذا غريزي في نظام الجماعات تشترك فيه المجموعات ذات المصالح المختلفة عن طريق
المنافشات العامة ، وتعتبر ذلك كجزء من اجراء سياسى .

(والمضمون) الثاني غير المباشر يكمن في الدور الذي يمكن أن يقوموا به في
التعرف على حاجات المستهلك التكنولوجية التي لا يمكن اشباعها . ففكرة أن التطور
التكنولوجى مستقل ذاتى التغير استغرقت وقتا طويلا لتموت ، ولكنها الآن دفنت
نهائيا . فالتكنولوجيا في مفهومها الآن تخضع لرقابة اجتماعية متزايدة ، وهي على
أية حال تستجيب للحاجات الاجتماعية . فما هي التغيرات التكنولوجية الحديثة ،
التي تساعد على تحسين كل من مستوى المعيشة ، حسب الاصطلاح الاقتصادي ،
وطبيعة حياة المستهلكين ؟ ونوع هذا السؤال أكثر صعوبة في الإجابة عليه من الأسئلة
التي وضعتها منظمات المستهلكين عامة ، ولكنه هو السؤال الذي سيفرض نفسه
بسرعة متزايدة ، اذا كان على منظمات المستهلكين أن تتلاءم مع حاجات الربع الأخير من
القرن العشرين .

سياسة العلم وتقويمه في الاتحاد السوفيتي

- ١ -

تفسر زيادة الدور الذي يقوم به العلم جزءا كبيرا من حركة العالم الحديث . ان امكانية احلال مادة محل أخرى ، وكفاية مصدر من مصادر الطاقة ، ومزايا الرقابة الآلية للنظم المعقدة ، والمشاكل المتشابهة الناجمة عن التقدم العلمي ، يمكن حلها عن طريق « التقويم التكنولوجي » . وتتطلب المصادر والأماكن الاجتماعية لحل مثل هذه المشاكل وكذلك العديد والمتنوع من النتائج ذات الأثر الاجتماعي للعلم تقويما اجتماعيا .

لقد كان التقويم الاجتماعي دائما جزءا من الأبحاث التطبيقية ، وفي الوقت الحالي يتم التقويم التكنولوجي بدرجة كبيرة في قروع متخصصة من البحث تحمل هذا الاسم على أساس التداخل بين علوم الأبحاث وتحليل النظم للمشكلة ذات الأركان الأربعة : البيئة ، والإنتاج ، والتكنولوجيا ، والعلم .

لقد كان التقويم الاجتماعي يكون دائما جزءا من البحث في مشاكل التقدم العلمي والتكنولوجي . وقد أدى التداخل خلال العقود القليلة الماضية بين علوم البحث وتحليل النظم في هذا المجال الى ظهور مادة علمية متخصصة تعرف باسم « دراسات السياسة العلمية » .

لقد أدى وضع وتنفيذ سياسة فعلية للدولة في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي الى ظهور حاجة ملحة لتكامل التقويم التكنولوجي والتقويم الاجتماعي للتقدم العلمي

بقلم : جينادى م. دوبروف

ترجمة : الدكتور حمدى رضوان عبد العزيز

فى نظام واحد لعلم الادارة . ومما له اهمية قصوى فى الدول الاشتراكية تنقيح مثل تلك النظريات الرئيسية التى على اساسها يمكن بناء سياسة علمية موحدة للدولة فى ضوء التخطيط ومركزية الرقابة المتبعة فى تلك البلاد على العلوم والتكنولوجيا وكذلك التقدم الاقتصادى والاجتماعى .

ان الخبرة المتجمعة فى كثير من الدول وعلى وجه الخصوص خلال العقود القليلة الماضية تجعل من الممكن ان نكون على دقة كافية فى تفسير المعنى المقصود من سياسة العلم كنوع متكامل للتقدير النوعى والكمى للأساسيات والمبادئ الموجودة فى هيكل اجتماعى ، وتعريف اتجاه المجتمع نحو العلم والدور الاجتماعى الموكل له ، والنظام الاجتماعى الموجود الذى بمقتضاه يتم تنظيم العلم وادارة الأنشطة العلمية المتعلقة باستخدام كل أجهزة النظم التكنولوجية ، والوسائل الاجتماعية للوصول لاهداف ادارة التقدم العلمى . وبمعنى آخر فان التعريف العام هو أن سياسة العلم تعنى الأساسيات ، والأجهزة والأنشطة العملية التى بمقتضاها يمكن ضمان الوصول للأهداف الاجتماعية للتقدم العلمى .

ان مقومات التقدير الاجتماعى لسياسة العلم هى فى بعض الأحيان الفلسفة الاستراتيجية للعلم .

وتقوم هذه المقالة بفحص فكرة سياسة العلم ، وتوضح هيكل المادة العلمية التى تسمى لوضع الفكرة النظرية . وفى روسيا تسمى المادة العلمية «نوكفيدنى» ، وهو اصطلاح أعم من دراسات سياسة العلم . وهدفه هو وضع نتائج هامة نظرية من

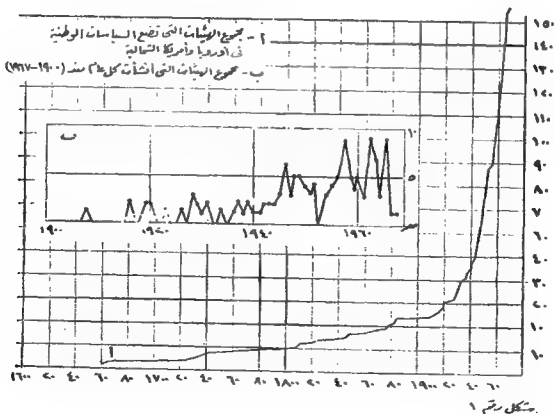
التجارب التي امكن الحصول عليها من التقدم العلمى والفنى ليتمكن مراقبة هذه العملية بطريقة اكثر فاعلية عن طريق وسائل اجتماعية .

- ٢ -

ان اولى مكونات التقدير الاجتماعى لسياسة العلم هي في بعض الاحيان الفلسفة الاستراتيجية للعلم . ان كل دولة متحضرة عاجلا او آجلا تنمى الاتجاه نحو التقدم العلمى والوسائل المعترف بها للوصول لهذا التقدم ، وكذلك مبادئ الادارة العلمية . وهذا الاتجاه يعبر عنه بوضوح في الوثائق السياسية للأحزاب السياسية الحاكمة او بيانات الزعماء الوطنيين ، او يمكن استخلاصه عن طريق الاهداف العلمية التي امكن الوصول اليها .

ودور الدولة الارشادى في التقدم العلمى المبني على مبادئ وتقديرات سياسية طويلة الامد انما هو من خصائص البرامج الاجتماعية في كثير من الدول .

لقد بدأت سياسة الدولة للعلم في الاتحاد السوفيتى تأخذ شكلا معيناً خلال نصف قرن مضى . وعند هذه النقطة في تاريخ السياسة العلمية لم يكن لدى الدولة اية خبرة (لتقدير التقدم الفنى والعلمى . انظر شكل ١) .



في العقد الثالث من هذا القرن كانت المؤسسات التي وجدت في عدد من الدول اوضع سياسة علمية وطنية أكاديمية بحثية في هيكلها ، ولم تهتم الا قليلا بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الملحة لدولها . كان الاتحاد السوفيتي من أوائل الدول التي تبحث في طرق جديدة يمكن بواسطتها للدولة ان تدعم وتقدم التقدم العلمى . ولقد كان هذا متمشيا مع الرغبات الأساسية للدولة السوفيتية الناهضة والاحتياجات الماسة للعلم فيها .

كتب « فيرنسكى » الصلامة الروسى مؤسس الأكاديمية العلمية في اوكرانيا .
والذى قام باضافات جديدة في النظرية والتطبيق للمنظمات العلمية في سنة ١٩١٦ :

« لم يكن هناك حوار في دولتنا بخصوص تنظيم البحث والمجهود العلمى أو في انتاج الأبحاث التي تقوم بها مؤسسات الدولة للأبحاث . وهذه المشكلة لم تكن من اختصاص الدولة . على ان هذه الوسائل للتنظيم انما هى ضرورية على وجه خاص اذا كان من المرغوب فيه الوصول الى احسن النتائج بسرعة وبأقل تكلفة ممكنة » .

ان الاهداف الملحة المطلوبة قد تم تحليلها في اطار نظرى عام ، وتم وضعها في شكل اداة هامة للدولة بواسطة مؤسس الاشتراكية السوفيتية ف لينين . ولقد كانت هذه الاهداف خلال الأعوام الأولى من عمرها سياسات محكمة بسيطة تم وضعها لتنظيم تطور العلم ودفعه ، بانشاء مؤسسات حكومية لإدارة العلم ، وتهئية الشروط المادية والعلمية التي هى في أشد الحاجة اليها في ذلك الوقت لحفظ ودعم امكانيات الدولة العلمية .

وطبقا للتوجيهات الأولية لسياسة العلم للدولة السوفيتية فقد وضع مشروع وطنى للأعمال الفنية والعلمية للتنقيب والبحث عن الموارد الطبيعية ، وبدأ تنفيذه ، كما بدأ تطوير الوسائل الحديثة للاتصال والإذاعة ، وإعادة التطوير الفنى للمواصلات ، وإيجاد الحلول للمبادئ العلمية الأساسية اللازمة لزيادة خصوبة التربة ، وكذلك انشاء نظام حكومى للإرشاد العلمى والفنى .

ان النجاح في تنفيذ مشروع كهربية روسيا الذى تم توجيهه بواسطة لينين شخصيا وعرف في تاريخ العلم باسم خطة « جيلرو » كان له أهمية خاصة للمستقبل العلمى والتكنولوجى في الاتحاد السوفيتى .

ولقد كانت الخطة من وجهة نظر التقدير التكنولوجى في الاتحاد السوفيتى أقل تجسيدا لمبادئ تجديد الأساس التكنولوجى لكل فروع الإنتاج ، استجابة لآخر ما وصل اليه الطلب الفعلى المستمر للمستوى والمعدل العالى من التكنولوجيا . بيد ان التقدير الاجتماعى يوضح ان الخطة كانت محاطة بسياج من التغيرات الجهرية في الهيكل الاجتماعى للسكان العاملين ، فان ايجاد شروط جديدة قد يؤدي الى تقدم في ثقافة البشر وتعليمهم ، بالإضافة الى أنه يؤدي الى أن يصبح سكان الدولة أكثر فاعلية اجتماعيا .

لقد شهدت هذه الفترة ظهور ما أصبح يعرف بعد ذلك باسم المبادئ المتفق عليها لسياسة العلم للاتحاد السوفيتي ، والتي وفقا لها لا بد للتقدم الفني من وجهة نظر التقدير الاجتماعي أن يستوفى معايير معينة .

إن العلم الروسي إنما هو علم الشعب ، يقوم بخدمة رغبات المجتمع ككل ويعتمد قوته من أوسع أجزاء السكان .

إن وحدة النظرية والتطبيق ، والطبيعة التخطيطية للتقدم العلمي التي تركز مجهوداتها في المشاكل الرئيسية للتقدم العلمي والتكنولوجي ، والاتجاه الجماعي في العمل العلمي ، والتعاون والفوائد المتبادلة للخبرات بين الأجيال المختلفة ، هي التي تدفع التقدم العلمي والتكنولوجي إلى الأمام .

إن تدويل وإنسانية العلم بطريقة منهجية يؤدي إلى تعاون دولي ناجح تجانس سياسة الدولة نحو العلم والتكنولوجيا بدءا من رغبات المجتمع التي توحد كل طبقات الشعب . إن حجر الأساس بالنسبة لسياسة الدولة للعلم والتكنولوجيا في روسيا هو رغبتها في الوصول إلى التنفيذ المحكم لرغبات المجتمع ككل في حدود الامكانيات المتاحة . ومن المبادئ الطبيعية الجوهرية للتقدم العلمي الحديث تحول العلم بدرجة كبيرة في مدى واسع من المواد العلمية ليكون قوة مباشرة منتجة واجتماعية .

إن مدى الموضوعات التي يغطيها العلم السوفيتي الحديث يتراوح بين مواد علمية بحثية وموضوعات علمية ملحة . إن ملايين من ذوى الوهبة يقومون بأعمال ذات صبغة علمية * وهذا يعني اتفاق مبالغ عامة طائلة ، والنتائج التي يمكن الحصول عليها لها القدرة السريعة على تحويل الصناعة وكل ما يمس الحياة الاجتماعية الاقتصادية والثقافية . إن رقم أولئك المشتغلين بالعلوم في الاتحاد السوفيتي قد جاوز المليون ، في حين أن أولئك الذين يعملون في العلوم والأنشطة المساعدة للعلوم قد بلغ ٤ ملايين . وتبلغ جملة المبالغ المخصصة بواسطة الدولة للأبحاث العلمية (بما في ذلك الاتفاقات الاستثمارية) حوالي ٢٠ ألف مليون من الروبلات في سنة ١٩٧٣ . ولقد قدر أن مالا يقل عن ثلاثة أرباع الزيادة في الناتج الذي تم الوصول إليه خلال السنوات الأخيرة إنما يعزى لزيادة الكفاية وفوق كل شيء لاستيعاب النتائج العملية للأبحاث .

إن التجربة العملية التي تم الحصول عليها بواسطة الدولة خلال الثورة العلمية الحديثة وكذلك ثورة التكنولوجيا قد أكدت صلاحية المبادئ القائمة لسياسة العلم وأضافت الجديد إليها . وعلى وجه الخصوص التحول في التركيز في السياسة الوطنية للعلم من التوجيه الكمي إلى التوجيه النوعي .

لقد تحسن العلم في كل الدول المتقدمة في خلال العقود الماضية من ناحية الأداء نتيجة للزيادة في عدد العلماء وحجم الميزانية وكمية المعدات وكذلك حجم فرق الأبحاث .

وهناك خاصية أخرى للاتجاه الكمي ، ذلك أنها في بعض الأحيان قد أدت إلى

اختلال هيكلي ، ومن أمثلة ذلك نسبة دكتوراة العلم بين العلماء ككل أو مستوى القليس وآلات تجهيز البيانات على وجه الخصوص في الوحدات التجريبية الكبرى .
ان استجابة سياسة العلم لهذا النوع من التقدير التكنولوجي والتقدير الاجتماعي يجب أن يكون بوضوح حتى نتأكد من معدل النمو في الأداء للعلم الذي يسبق المعدل المطلق للنمو للموارد والمؤشرات التنظيمية للنظام العلمي .

ان النتائج العامة المترتبة على تلك العناصر الجديدة في الاستراتيجية العلمية الروسية عبر عنها في قرار اتخذ في المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي الذي عبر عن الأغراض كالاتي :

الوصول الى زيادة حاسمة في فاعلية مؤسسات الأبحاث حتى يمكن التأكد من ان الجهود العلمية والموارد المادية والمالية مركزة مبدئيا على الخطوط الرئيسية لتطور العلم وكذلك على المشاكل ذات الأهمية من الدرجة الأولى في العلوم والتكنولوجيا التي يراد حلها . وحتى نتأكد من تقوية التجارب البحثية وامكانيات الأبحاث التجريبية والانتاجية واستخدام طرق التمويل الذاتي في تنظيم الأبحاث العلمية .

تحسين تخطيط الأبحاث والأعمال المتطورة مع مراعاة جميع مراحل ذلك الانتاج حتى الخطوات النهائية من حيث تطبيق النتائج في الصناعة وكذلك القيام بمتابعة تنفيذ الخطة عن كثب .

تقوية الارتباط بين العلم والصناعة .

انشاء نظام تنظيمي اقتصادي لادخال تنظيمات تكنولوجية جديدة ، وكذلك تطبيق الاختراعات والاكتشافات وقت حدوثها .

زيادة الدافع الوجود عن طريق منح براءات الاختراعات وكذلك المعلومات الخاصة بها .

- ٣ -

العنصر الثاني لسياسة العلم هو التقدير الكمي والنوعي لحجم المجتمع العلمي وانخاصية الاجتماعية للتنظيمات والادارة للعلم السوفيتي والجدول رقم (١) والجدول رقم (٢) يعطيان بيانات خاصة بمعدل الزيادة في عدد المؤسسات في المجالات المختلفة للأشخاص العلميين على ان الظاهرة العامة التي تلفت الاظار هي زيادة عدد العلماء السوفيت خلال العشرين عاما الماضية .

ولقد كان هذا عاملا اضافيا في زيادة التعقيد وكذلك في أهمية ادارة العمل في المؤسسات العلمية .

ان الهيكل العام للمؤسسات العلمية في الاتحاد السوفيتي موضح في الجدول رقم (٣) الذي يبين تفاصيل المؤسسات العلمية طبقا للتخصصات والدور الخاص الذي تقوم به .

جدول رقم (١)

عدد المؤسسات المشتغلة بالأبحاث العلمية في جمهورية الاتحاد السوفيتي
في نهاية السنة موضوع البحث (١) .

١٩٧١ (٢)	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٥	١٩٦٠	١٩٥٠	١٩٤٠	
١٥٤	٥٣٠٧	٥١٨٢	٤٨٦٧	٤١٩٦	٣٤٤٧	٢٣٥٩	المجموع بما في ذلك مؤسسات التعليم العالي التي منها معاهد الأبحاث العلمية، فروعها وأقسامها
٢٢٩	٢٦٤٨	٢٥٢٥	٢١٤٦	١٧٢٨	١١٥٧	٧٨٦	

ولكى نفهم الهيكل الاجتماعي للعلوم السوفيتية يجب أن نتذكر أن أعمال الاتحاد السوفيتي الخلاقة في كل من العلوم والتكنولوجيا لم تكن من نتاج علماء متخصصين كل الوقت ومهندسين وأخصائيين يعملون في منظمات الأبحاث الحكومية المختلفة وحسب ، وإنما كانت أيضا نتيجة العديد من العمال المؤهلين في الصناعة والثقافة والإدارة الاجتماعية .

وعلى ذلك فإن كثيرا من الأعمال في الدولة لديها مكاتب متطوعين تكنولوجية واقتصادية تطبيقية ، ومعامل أبحاث تطوعية ، ومجموعات تتجمع عادة تحت اسم «ماهد الأبحاث التطوعية وهذه المكاتب تنظم وتوجه مجهودات المهندسين والفنيين والعمال وتجدر طرقا جديدة لحل المشاكل الجارية للتقدم الفني بالاشتراك مع العلماء المخترعين ، والنقطة الأساسية هي أن أولئك المشتغلين في القطاع التطوعي للعلوم السوفيتية تدفعهم لذلك عوامل معنوية ناجمة عن الحب للعمل الخلاق في العلوم والتكنولوجيا .

جدول (٢) عدد الأشخاص العلميين

في الاتحاد السوفيتي

في نهاية السنة محل البحث

(مقدارا بالآلاف (٣))

١٩٨١ (٢)	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٥	١٩٦٠	١٩٥٠	١٩٤٠	
٦١٧	١٠٠٠٢٩	٩٢٧٧	٦٦٤٩٦	٣٥٤٩٢	١٦٢٥٥	٩٨٣	المجموع وهو مكو
٣١٤	٢٦١	٢٢٦	١٤٨	١٠٩	٨٢	—	دكتوراه العلوم
٥٤٨	٢٤٩٩٢	٢٢٤٥٥	١٢٤٩٤	٩٨٣	٥٤٥٥	—	الماجستير في العلم
٤٧٢	٣٣٧٤	٣٢٣٨	٢٦٢٥	١٧٦٣	٧١٤	٣٦٢	مجموع المشتغلين في مجالات العلوم وخدمات العلوم

(١) في ١٩١٣ كان يوجد ٢٩٨ مؤسسة علمية .

(٢) كسبة مئوية عام ١٩٥٠ .

(٣) في ١٩١٣ بلغ عدد الأشخاص العلميين ١١٦٠٠ .

(٤) كسبة عام ١٩٥٠ .

- ١ - معاهد أبحاث - معاهد دولة تعمل
أساسا في أبحاث في مجالات محددة
من العلوم
١أ - معاهد أبحاث ذات صبغة أكاديمية
٢أ - إدارات وفروع ووحدات مستقلة
أخرى لمعاهد أبحاث أكاديمية
١أ - معاهد أبحاث قطاعية (تخدم فروع
مختلفة من الاقتصاد)
١أ - إدارات وفروع ووحدات مستقلة
أخرى لمعاهد أبحاث قطاعية
٢ - معاهد تشغل بالبحث تصميمات
تجريبية وأعمال تكنولوجية
٢أ - معاهد أبحاث وتصميم
٢أ - معاهد أبحاث وتصميم وتكنولوجيا
٢أ - معاهد تجارب وأبحاث
٢أ - تصميمات تجريبية ومعاهد أبحاث
ريادية
٢ - معاهد أبحاث مرتبطة تنظيميا
ووظيفيا بالصناعة
٢أ - معاهد أبحاث مكونة جزوا من أبحاث
تجمع ما بين اتحادات البحث والإنتاج
٢أ - معاهد الأبحاث التي تكون جزوا من
المشروعات الصناعية والاتحادات
المنتجة بما في ذلك تلك التي تجمع
الاتحادات المنتجة والفنية
٤ - معاهد الأبحاث المرتبطة تنظيميا
ووظيفيا بتدريب المتخصصين في
معاهد الدراسات العليا .
٤أ - المعاهد الدراسية العليا عامة

جدول رقم (٤)
المتقنون المليون في الاتحاد السوفيتي
(طبقا لتوزيع العلم المختلفة في نهاية ١٩٧١)

نوع العلم	جميع المعلمين		دكتوراه العلم		درجة الكاتيديات في العلم		طلاب الدراسات العليا	
	المعلمين	%	المعلمين	%	المعلمين	%	المعلمين	%
المجموع	١٠٠.٠٠٠	١٠٠	٣٦٦	١٠	٢٤٤٠٢	١٠٠	٩٩٨٣	١٠٠
١ - العلوم والرياضيات	١٠.٣٨٧	١٠.٣٨٧	٣	١١	٢٥٨٧	١٠.٦٢	١١٢٩	١٢
٢ - الكيمياء	٤٧٩١	٤.٧٩١	٤١	٥.٥	١٤٨٧	٥.٩١	١٥١	١.٥١
٣ - الاحياء	٣٩٦١	٣.٩٦١	٢١	٥.٩	١٨٦١	٧.٥١	١٥١	١.٥١
٤ - الفيزياء وعلم التعدين	٢٦١٢	٢.٦١٢	١١	٤.١	٨٥١	٣.٤١	٢٤١	٢.٤١
٥ - التكنولوجيا	٤٥٠٠٢	٤٥.٠٠٢	٥٤	٢٠.٩٧	٧٢٩١	٢٩.٩١	٢٩٨٩	٣٠.٠٢
٦ - الزراعة وعلم الطب البيطري	٣٧٧٣	٣.٧٧٣	٤١	٤.١	١٥٨٧	٦.٥١	١٥١	١.٥١
٧ - التاريخ والفلسفة	٣٩١٢	٣.٩١٢	٤١	٤.١	١٦١٢	٦.٥١	١٥١	١.٥١
٨ - الاقتصاد	٦٥٢١	٦.٥٢١	١١	٤.١	١٦١٢	٦.٥١	١٥١	١.٥١
٩ - علم النبات	٤٩٨٧	٤.٩٨٧	١١	٤.١	١٦١٢	٦.٥١	١٥١	١.٥١
١٠ - الجغرافيا	٧٧٢	٠.٧٧٢	١١	٤.١	١٦١٢	٦.٥١	١٥١	١.٥١
١١ - القانون	١٥١	٠.١٥١	١١	٤.١	١٦١٢	٦.٥١	١٥١	١.٥١
١٢ - التعليم والتربية	٣٢٤١	٣.٢٤١	١١	٤.١	١٦١٢	٦.٥١	١٥١	١.٥١
١٣ - الطب والصيدلة	٥٢٨٨	٥.٢٨٨	١١	٤.١	١٦١٢	٦.٥١	١٥١	١.٥١
١٤ - الفنون	١٢٦١	١.٢٦١	١١	٤.١	١٦١٢	٦.٥١	١٥١	١.٥١
١٥ - الهندسة المعمارية	١٢٦١	١.٢٦١	١١	٤.١	١٦١٢	٦.٥١	١٥١	١.٥١
١٦ - علم نفس	١٢٦١	١.٢٦١	١١	٤.١	١٦١٢	٦.٥١	١٥١	١.٥١
١٧ - علوم أخرى	٢٢٨٨	٢.٢٨٨	١١	٤.١	١٦١٢	٦.٥١	١٥١	١.٥١

الاتفاق على العلم في الاتحاد السوفيتي من ميزانية الدولة وكذلك من المصادر الأخرى (في نهاية السنة موضوع البحث بألاف الملايين من الروبل)

	١٩٤٠	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧١	(١) ١٩٧١
من ميزانية دولة الاتحاد السوفيتي بألاف الملايين الروبلات	٣-١	١-١	٣-٩	٨-٩	١١-٧	١٣	(٢) ١٣٠٠
نسبة ميزانية الدولة	٦-١	٥-١	٣-٣	٤-٣	٦-٦	٧-٣	(٣) ١٤٠٠
	٦-١	٣-١	٣-٢	٤-٣	٤-٢	٤-٣	٣٣١

ان نسبة الأشكال المختلفة للمؤسسات العلمية بعضها لبعض يمكن بيانها تقريبا كالآتي : أكاديمي ١ : لها علاقة بالمؤسسات التعليمية العالية ٢ ، قطاعية (بالنسبة لفروع الصناعة) ٦ ، لها علاقة بالصناعة (انظر التنوع طبقا للمفردات ٣ ا ٢ ، ٣ ا ٢) القطاع التطوعي ١٠ .

ان توزيع القوة العلمية للاتحاد السوفيتي ما بين الـ ١٧ قسما الرئيسية للعلوم هو مبين في شكل جدول (٤) . وهذه البيانات بطريقة غير مباشرة ما هي الا تقدير اجتماعي الهيكل المتغير للنشاط البحثي : ان رقم الحاصلين على درجة الدكتوراه في العلوم في المواد المختلفة يعكس النموذج الأساسي لنشاط الأبحاث في القرن الماضي ، أما مع أولئك الحاصلين على درجة الكانديدات « الماجستير » في العلوم فإنه يعكس الاتجاه نحو النشاط البحثي للخمس السنوات أو السبع السنوات المقبلة ، أما الأرقام الخاصة بطلبة الدراسات العليا فإنها تعطي فكرة عادلة بما يمكن أن يكون عليه هيكل دراسات الكانديدات (٥) للعلوم في القريب العاجل (٧ - ١٠ سنوات) وبالتالي من ٨ - ١٢ سنة بالنسبة لدراسي درجة دكتوراه العلم أما بالنسبة لتوزيع الجهود بين الأبحاث الجوهرية والبحثية (ف) والأبحاث التطبيقية (أ) والتطوير (د) والأعمال التي تسبق التجديدات (ي) فإن التقدير الآتي ربما يمكن اعتباره مرشدا للاتجاه في سياسة العلم السوفيتي .

$$\begin{array}{ccccccc} \text{ف} & : & \text{أ} & : & \text{د} & : & \text{ي} \\ ٥٢ & : & ٢٢ & : & ٤٢ & : & ٨٢ \\ ١ & : & ٤ & : & ١٦ & = & ٢٥٠ \end{array}$$

(١) كنبية ١٩٥٠ .

(٢) بخلاف الاتفاق الاستثنائي على المعامل ومسكن العامة العلماء .

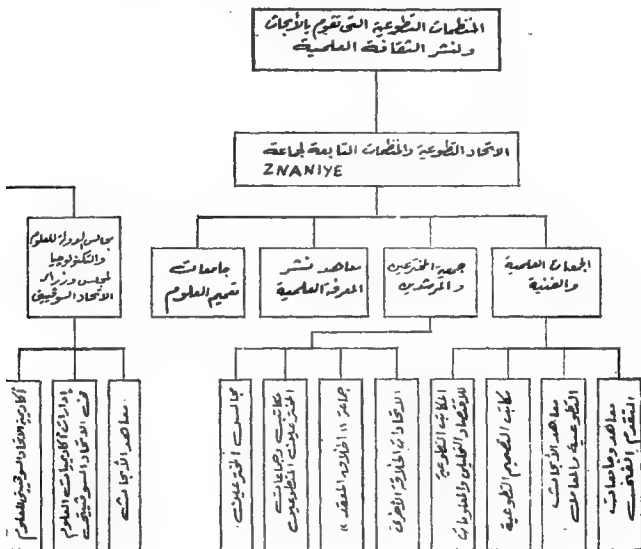
(٤) ١٤ مرة .

(٣) ١٣ مرة .

(٥) درجة الكانديدات في العلوم لقب علمي يسبق درجة دكتوراه الفلسفة ، وتتطلب عادة ٣

سنوات من الدراسة على مستوى الدراسات العليا ويمنح بعد اكمال سلسلة من الامتحانات ورسالة الطالب التي يمدلدرجة يطلق عليه .

الهيكل التنظيمي لإدارة العام في الاتحاد السوفيتي



الاتحاد الطوعية والمنظمات التابعة لجامعة
ZNANIYE

بھاس پورہ کے لکھنؤ
والٹکنولوجیا
لجسٹری و زرا
الاتحاد السوفیہ

جامعات
تفہیم العلوم

معاهد نشر
المعرفة العالمية

جمهورية المشرعين
والمرشدين

الجماعات العرقية
والعرقية

أكاديمية الامتداد الاجتماعي للمعلمين

فہمہ السورۃ فیہمہ

معاصر الاحداث

—

مجالس الخیر عینے

مکاتیب و جماعتوں سے

« 1911 »

陳子昂

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

2011

مهاجر الأحياء

مصادر و مراجعات

100

منظمات حكومية ذات رقابة عامة العلم

مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي

مجالس التخطيط الحكومية
لمجلس وزراء
الاتحاد السوفيتي

وزارة التعليم العالي
(المسؤول عن تطوير التعليم
في الاتحاد السوفيتي)

المعاهد العلمية
(مركز الأبحاث)

مؤسسات التعليم العالي
مجالس أبحاث
معاهد التصميم والتطوير
معاهد الأبحاث
مؤسسات التعليم العالي
مؤسسات التعليم والدراسة
مؤسسات الأبحاث
أكاديمية هندسة الطيران

الهيئات التشريعية
العلمية
للإتحاد السوفيتي

مجلس السوفييت
الوطنية

الهيئات
الدائمة للتعليم
والثقافة والتعليم

المجموعات العلمية
في مجال التعليم
والسياسة العلمية

ان خاصية التغير في تقديرات التكاليف في المراحل المتتابعة للبحث تعكس الزيادة في تكاليف الأبحاث وهذه صورة متماثلة في معظم فروع العلوم (عدد الأشخاص المشتركين - الفترة المدة العلمية ، المواد والعناصر الأخرى) وهذا الشق للمجهود العلمى الوطنى هو شيء هام ذو أهمية خاصة لأولئك المشتغلين بإدارة العلوم .

ان الهيكل العام لإدارة العلم فى الاتحاد السوفيتى (انظر شكل رقم ٢) يعزى الى الخواص الاجتماعية وكذلك لهيكل المجتمع العلمى وبين الشكل السالف المنطقه الخاصة من خلال جهاز اجتماعى وحيد لإدارة العلوم فى الاتحاد السوفيتى : مجال السلطة التشريعية مجال سلطة هيئة الإدارة العليا على المستوى الوطنى - مجال أنشطة التنظيمات التطوعية التى توجه أنواعا خاصة من البحث وكذلك استيعاب الخبرات والمعرفة الفنية .

- ٤ -

ان وضع الأهداف فى إدارة العلوم واستخدام كل الوسائل المتاحة لتنظيم وحث وتوجيه نشاط الافراد والمنظمات التى تكون جزءا من النظام العلمى هو جزء مكمل للسياسة العلمية .

ان الهدف العام لإدارة العلم فى الاتحاد السوفيتى يمكن تلخيصه فى الآتى :
الاستخدام الفعال للموارد والإنجازات العلمية المتاحة وبناء طاقة علمية كاملة على مدى يتفق مع الاحتياجات المستقبلية للمجتمع وطبقا لتقديرات علمية استراتيجية للأنشطة العلمية .

والوصول لهذا الهدف الغويل يعتمد على حلول ٣ مشاكل رئيسية يعتمد بعضها على البعض لإدارة العلم (انظر الشكل رقم ٣) .

١ - تشكيل نظام أهداف للأبحاث والتجارب ذات الأعمال التصميمية طبقا لأهداف خاصة لسياسة الدولة فى العلوم (هدف عرض العلم) - (١ -)

٢ - ضمان نمو الطاقة العلمية الوطنية الكامنة وكذلك المدى والحجم والهيكل والنوع الواجب توافره حتى تفى باحتياجات المجتمع كما تنعكس فى نظام الأهداف القصيرة المدى والطويلة المدى للعلوم (الطاقة العلمية الكامنة - ٢)

٣ - التطوير والتنفيذ العلمى لمجموعة من المقاييس حتى يمكن زيادة فاعلية العلوم بالنسبة لاستخدام الموارد المتاحة وعلى وجه خاص بفرض تعجيل وتعميم النتائج العلمية (فاعلية العلوم - ٣)

وكل من هذه المشاكل الهيكلية الرئيسية ما هى الا مكونات لنظام الأهداف للسياسة العلمية وطبيعى أنه من الممكن تجزئة هذه المشاكل الى أهداف مساعدة وأهداف إدارية فورية . وعلى أية حال فإن أى قرار محكم أو مقاييس تتخذ ربما توجه لحل واحد أو كل من الأهداف المساعدة الستة للإدارة (انظر شكل رقم ٣) .
ان الوسائل التى تحت تصرف إدارة العلم وكذلك الوسائل الواجب اتخاذها

حتى يمكن التأثير على النظام متنوعة للدرجة كبيرة وعلى وجه المثال : قد تقوم السلطات المسؤولة بنية الوصول لهدف معين بطريقة متكررة بتغيير الهيكل التنظيمي للوكالات ، تميد تخصص الموارد المالية وتستخدم طرق أبحاث مختلفة وذلك بفرض خلق ارتباطات مع المجموعات الجديدة المتعاونة في الأبحاث وكذلك بفرض ادخال وتقديم أنظمة للحوافز والمزايا الفردية .

ورغم تعدد الوسائل المتاحة لإدارة العلم على أى مستوى فإنه يمكن تجميعها تحت ٤ أقسام رئيسية :

١ - وسائل تنظيمية وإدارية : وهذه تختلف تبعا للشكل العام للقوانين الموجودة واللوائح والحقوق المكتوبة والمستويات .. الخ .

٢ - أشكال اقتصادية وضوابط للرقابة : ويتحدد أنواع ومدى هذا النوع بالعلاقات الاقتصادية ومستوى تقدم الاقتصاد في الدولة .

٣ - الوسائل الاعلامية والتكنولوجية : والاستخدام الذى له تأثير مباشر على النواحي التكنولوجية والفنية للإنتاج العلمى .

٤ - الأشكال الاجتماعية النفسية للتدخل : وهذه تختلف طبقا للأوضاع الاجتماعية ، والقواعد الأخلاقية المتفق عليها في العلم ، والطبيعة المحددة للعمل الخلاق الثقافي في مجال العلوم .

إن أكثر من نصف قرن من الخبرات في وضع سياسة العلم في الاتحاد السوفيتي والأخذ بها يبين :

أنه لا يمكن أن تكون ناجحين على طول الخط في إدارة العلم إذا كنا نتابع جزءا واحدا من نظام الأهداف ، والنتيجة الحتمية لذلك هي أن وسائل تنظيم وتكثيف عملية الأبحاث لابد أن تتضمن كل العلاقات التي سبقت الإشارة إليها بين العلماء والفئات والتنظيمات .

وعلى هذا مثلا فإن الاعتبارات الاقتصادية في حالات متكررة تحدد هل يجب استخدام أداة خاصة من أدوات إدارة العلم وكذلك كيفية ذلك ولكن في التقدير الاجتماعي ليست هذه العوامل هي العامل الوحيد الذى يجب أن يؤخذ في الحسبان وهذا ينطبق أيضا على أهداف الإدارة . فإن محتواها الاقتصادي من المكونات الجوهرية تكون في أغلب الأحيان أهم عامل في الوضع المحكم لأى من الأهداف المساعدة الستة لأهداف الإدارة ولكن التقدير الاجتماعي كما هو متفاد في الاتحاد السوفيتي لا يأخذ بالمعايير الاقتصادية سواء بالنسبة لنظام هدف ووسائل سياسة العلم ككل أو بالنسبة لكل عنصر من عناصرها منفردا وهذا ينطبق كذلك بالنسبة لكل العناصر الأخرى في النظام .

إن إحدى القواعد الجوهرية التي تحكم إدارة التقدم العلمى في الاتحاد السوفيتي إنما هي تكامل الأهداف والوسائل في مرحلة تنمية العلم وإدارة هذه العملية ، والوصول بمجموعة من الأهداف الكلية إلى سياسة العلم للدولة يجب

أن يقوم على أساس استخدام مجموعة من الوسائل والمعايير التي توجه وتحت
تقدم العلم .

ومعنى آخر فإن التقدير الاجتماعى لنوعية ادارة العلم يعنى من الناحية
النظرية عدم وجود مكان فارغ في قائمة الاهداف (١١١ ، ١٢١ ، ١٣١ ، ١٤١ ،
١٥١ ، ١٦١) .

وهذا يعنى تنظيمات اقتصادية واعلامية وتكنولوجية واجتماعية ونفسية
(انظر شكل ٢) .

على أن الوعى بهذا العنصر الهام ، انما ينبع من خاصية النظام والطبيعة
الخاصة للعلم كمادة للإدارة . وهذا يساعد على تجنب الاضطرابات في الأفكار وكذلك
العديد من الأخطاء العملية في تنفيذ سياسة العلم ويجب ملاحظة أنه في ظل ظروف
عملية خاصة من الضروري في كثير من الأحيان أن نقدر العناصر الفردية للعلم بمعزل
عن غيرها بصورة متكررة .

وهناك خصائص مختلفة في التقدير تعتمد على مستوى الإدارة وبأخذ الشكل
رقم (٤) هذه العوامل في الحسبان وبينها في شكل (٣) وثلاثة أبعاد للمشاكل
الجوهرية ، التي هي من موضوع دراسات سياسات العلم الحديثة التي تفحص
بنية اكتشاف القواعد النظرية لحل هذه المشاكل .
التشثيل ذو الثلاثة الأبعاد لمشاكل سياسة العلم .

الوسائل

- ١ - تنظيمية
- ٢ - اقتصادية
- ٣ - اعلامية وتكنولوجية
- ٤ - اجتماعية نفسية

الاستراتيجيات

- ١ - وضع نظام الامدادات
- ٢ - تدريب القوى البشرية العلمية
- ٣ - وضع قواعد الاولويات لتقسيم الجهود
- ٤ - توفير المواد والقاعدة الفنية
- ٥ - ترشيد الاستخدامات للموارد والامكانيات
- ٦ - سرعة تنفيذ العلم على نطاق واسع

مستويات الانارة

- ١ - على المستوى الداخلي للحكومة
- ٢ - على مستوى الدولة
- ٣ - قطاعي (فروع الاقتصاد)
- ٤ - مستوى المعهد
- ٥ - الهيئات التمهيلية
- ٦ - المستوى الفردي

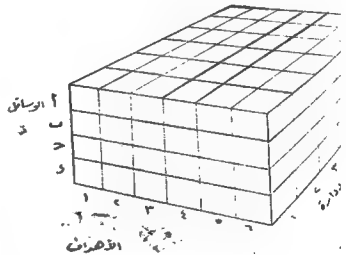


FIG. 4.

ان ادخال هذه الاعتبارات الهيكلية يجعل من الضروري ان نأخذ سياسة العلم على أنها واحدة وليست شيئا مقسما بغية التقدير الاجتماعى .

ولقد أدى هذا للاعتراف بدور ومكانة دراسات سياسة العلم فى نظام الاتحاد السوفيتى العلمى ولقد عبر الأكادى سيليوتشيكوف نائب رئيس اتحاد الجمهوريات السوفيتية عن ذلك فى العبارة التالية :

« كما أنه يوجد لدينا علم المجتمع وعلم الطبيعة فإنه من المحتم أن يوجد علم العلم . وهذا العلم إنما يدرس موضوعاته بغية اعطاء توصيات نحو الوسائل المثلى للتقدم « تقدم العلم » .

واليك كلمات جوتسنيانى العضو المرائل لأكاديمية الاتحاد السوفيتى للعلوم ونائب رئيس اللجنة الحكومية للعلوم والتكنولوجيا لمجلس الوزراء .

« ان دراسة سياسة العلم تختص بالقوانين العامة لتقدم العلم ، والتكنولوجيا والتفاضل بين العناصر الاقتصادية والنفسية والتاريخية والاجتماعية والمنطقية والمتأخر الهيكلية والتنظيمية لتقدم العلم ، والتكنولوجيا . والفرض من تلك الدراسة ليس الوصول فقط لقواعد نظرية على أساسها تنظم وتخطط العلوم والتكنولوجيا ولكن الوصول الى نظام لوسائل تطبيقية تنبع من منطق تطور العلم والتكنولوجيا . وذلك بفرض الوصول للمعدل الأمثل للتقدم الفنى والتكنولوجيا وكذلك النهوض بفاعلية الأبحاث العلمية والتطوير حتى تصعب قواعد نظرية على أساسها توضع القواعد الجوهرية لإدارة العلم .

- ٥ -

لا ترغب الدولة ومنظماتها المسئولة وكذلك المؤسسات الادارية والمديرون الفرديون فى تقديرات دورية ملحة ومتناقضة وتوجيهات من وجهة نظر اقتصادية منزلة أو من وجهة نظر علوم اعلامية أو نفسية .

دعنا نلق نظرة مدققة على الروابط التى تربط بين دراسات سياسة العلم والعلوم المعقدة التى تتداخل فيها .

لقد كانت الإحتياجات الادارية النظرية والعملية للمجتمع والعلوم هى التى دعت الى دراسات سياسة العلم وهذه الدراسات ذات ارتباط وثيق بعلوم السرئطقا وعلوم الإعلام وبحوث العمليات وكذلك الرياضيات والعلوم الأخرى المرتبطة بالرياضيات على أننا لا نكون مباغين اذا ذكرنا أنه بدون تلك المكونات ليس هناك معنى فى أن نتكلم عن دراسة سياسة العلم كمادة عملية تختص بتحليل النظم والتشخيص والتنبؤ فى مجال العلوم وهذه المشكلة لها أهمية كبرى حتى أن نوما خاصا من دراسة سياسة العلم قد ظهر فى الوجود وهو العلم القياسى .

ووضعت النماذج الرياضية للمشاكل التنظيمية للعلم . ان دراسات السياسة العلمية ذات ارتباط وثيق بمنطق وتاريخ العلم وتؤدي الأبحاث في التاريخ والمنطق وطريقة التفكير في العلم الى المساهمة في الأفكار من ناحية طريقة الابتكار وكذلك من ناحية المبادئ النظرية الجديدة الخاصة بالجانب النظرى لسياسة العلم ، وعلى وجه الخصوص في وضع فكرة عامة تختص بتطوير النظام العلمى . ومهما يكن فانه مما له أهمية جوهرية أن يبين ان دراسات سياسة العلم ومنطق العلم انما تبحث وتقوم بطرق مختلفة هيكلين مرتبطين مباشرة يختلفان في طبيعتهما الداخلية وهما الهيكل الاجتماعى للعلم والهيكل المنطقى لمعرفة العلم .

على أن عدم فهم هذه الحقيقة هو مصدر الادعاء بدون وجه حق ان دراسات سياسة العلم عدوانية ومن المهم في وضع الاسس النظرية لدراسات سياسة العلم ان ننمى ونزيد من الروابط بين دراسات سياسة العلم الموجودة ومنطق العلم وكذلك تاريخ العلوم الطبيعية والتكنولوجيا .

ان مجالات دراسات العلم وعلوم الاجتماع تتداخل فيما بينها بدرجة كبيرة على أن علوم الاجتماع انما تعتبر ان العلم مؤسسات اجتماعية خلقت لكي تحصل على قدر جديد من المعرفة وكذلك تحديد الاستخدامات الواجب وضعها للمجتمع . ان علم الاجتماع يقوم على دراسة ظاهرتين للعلم .

(أ) التفاعل بين العلم والمجتمع .

(ب) العلاقات الاجتماعية من خلال العمليات العلمية .

ولقد أصبح مجال الدراسة يعرف باسم اجتماعية العلم ، على أن النتائج التى تم الوصول اليها من هذا الفرع من دراسات سياسة العلم كانت ذات أهمية في وضع السياسة الاستراتيجية للعلم وكذلك أساسا لسياسة العلم وفي النهوض بالطرق لإدارة أعمال الأشخاص العلميين .

على انه من المهم أن نلاحظ أن دراسات سياسة العلم تقوم باستخدام الطرق المحكمة للأبحاث الاجتماعية التى تمت بنجاح ونمت بواسطة علم الاجتماع .

على أن الأسباب الرئيسية التى تكمن في ظهور « علم العلم » ترجع الى أن العلم أصبح قوة مباشرة منتجة . وهذا يفسر الأهمية الكبرى المعطاة للعناصر الاقتصادية للأبحاث لتقدير الخبرات العلمية .

اننا مقتنعون بأن دراسات سياسة العلم سوف ترقى اذا زاد وقوى الارتباط بين هذه المادة العلمية وبين المواد العلمية للاقتصاد أن هذا الارتباط يزيد من غزارة دراسة سياسة العلم بالخبرات القادرة على مجابهة المشاكل المعقدة المتعلقة بالنمو الاقتصادى ، ويزيد من فاعلية هذه الطرق ويعطى ترجيحاً أكثر للاقتراحات والنوصيات .

حقاً أن المشاكل الاقتصادية للعلم هي من اختصاص أحد فروع دراسات سياسة العلم واقتصاديات العلم والبحث . ومن جهة أخرى فإن دراسات سياسة العلم بنتائجها وبطرقها التي تستعملها في خوض الموضوعات تساعد على نشر وتوسيع أثر الاقتصاد لمجالات الإنتاج غير الموضوعي والعلمي الثقافي وأهمية هذه المجالات وكذلك الاهتمام الاقتصادي بهما قد تطور بانتظام خلال الثورة العلمية والتكنولوجية الحديثة .

أن العديد من المشاكل التي تقع في مجال دراسات سياسة العلم تقع مباشرة في المجالات التقليدية للدراسات الاقتصادية وهذه حقيقة تؤدي إلى خلق فرصة مواتية تشجع الباحثين على توسيع مجهوداتهم وخبراتهم .

أن كلا من الاقتصاد ودراسات سياسة العلم على سبيل المثال تشترك في مجموعات المشاكل الآتية :

(١) دراسة الطاقات الاقتصادية الوطنية الكامنة وتحليل الإمكانات العلمية الكامنة .

(ب) تحليل مشاكل المادة والقواعد التكنولوجية للمجتمع ، دراسة معدل ومستوى التقدم العلمي .

(ج) تحليل هيكل مصادر القوى البشرية وتدريب المتخصصين ، ودراسة هيكل واحتياجات الطاقة البشرية العلمية .

(د) تقدير الفاعلية الاقتصادية لوسائل الإنتاج وتقدير أداء العلماء وفاعلية العلم .

(هـ) دراسة المراحل الإعدادية للإنتاج ودراسة الخبرات مع التنفيذ العملي لنتائج العلم .

(و) التخطيط الاقتصادي والتنبؤ ، والتنبؤ العلمي والتكنولوجي .

(ز) توطن الصناعة ، والتوزيع الجغرافي للعلم وتوطن المراكز العلمية .

(ح) تاريخ للاقتصاد ، ووضع خاتمة وخلاصة من التجارب التاريخية لتنظيم العلم ، ووضع القواعد النظرية لإدارة العلم .

على أن دراسات سياسة العلم تستفيد استفادة مباشرة من الخبرات التي اكتسبت ومن الحلول التي اقترحت لعدد من المشاكل الاقتصادية ، مشاكل الإحصاءات الاقتصادية ، واقتصاديات السيرنطيقا ، والأبحاث في المنظمات العلمية ، للعمل وتطور الحوافز المادية وغير ذلك .

على أننا يجب أن ننوه بصورة منفصلة بمجالين علميين وهما علم النفس والقانون . أن التعاون بينهما وبين دراسات سياسة العلم قد بدأ يأخذ شكلاً .

ومن المنتظر أن يؤدي ذلك الى فوائد . وعلى ذلك فان دراسات سياسة العلم ستخدمه نتائج علم النفس الحديث على مشاكل ذات عمل علمى خلاق قد يكون لها القدرة على وضع قواعد لتقدير نوعية القوى البشرية العلمية المتخصصة وادخال طرق تشخيص الميول الفردية لبعض اشكال الأنشطة الخلاقة . وتعتمد ادارة العلم على علماء النفس للمساعدة في تحديد مكونات المجموعات العلمية مع اعتبار عنصر شخصية الافراد وغير ذلك .

ولقد وجه القانون الآن اهتمامه لمشاكل العلم على أساس انه نظام تنظيمى واجتماعى ومن المتوقع أن يؤدي هذا الى اضافات مفيدة . لتنقيح العلاقة بين المجموعات العلمية والافراد في تلك المجموعات ووضعها في شكل اصطلاحات موضوعية على أن اهم عمل يجب الوصول اليه من خلال التداخل بين دراسات سياسة العلم والقانون هو تنقيح نظم القانون الأساسى للدولة فيما يختص بالعلم

وهناك مجالات علمية أخرى يكون فيها من المرجح فيه التعاون بينهما وبين دراسات سياسة العلم هي : (التعليم - الموضوعات الصحية للعمل الثقافى . الخ) .

ولكن يجب أن نؤكد عند هذه النقطة أن استخدام نتائج تم الوصول اليها في علوم أخرى أو التعاون معها لحل مشاكل محكمة ستخصص العلم ككل تعنى أن هذه الطرق والمبادئ لهذه العلوم يجب استخدامها بواسطة دراسات سياسة العلم ، علر. أن ما تأخذه وتطوره دراسات سياسة العلم من أفكار علمية يتجدد باعتبارها متزايدة منها الحاجة لدراسة العلم كنظام قابل للرقابة ومحاولة التنقيب العميق في العلاقات المتبادلة للموضوعات المختلفة لهذا النظام بغية زيادة الكفاية التى يعمل بها .

أن كل علوم الإدارة تلمب دورا خاصا دورا تنظيميا في عالم المعرفة . وهذه هي مصدر قوتها أن وظيفتها هي استخدام طرق منهجية لموضوعيتها تعتمد على خبرات العلوم المختلفة العديدة .

ومن ثم تظهر الصعوبات الخاصة الأولية والى اليوم مازال الخلاف قائما حول السيرنطيقا هل هي مجموعة من الموضوعات العلمية (نظرية عامة للضغط الهندسى - سيرنطيقا عضوية - سيرنطيقا اقتصادية - هندسة تنظيمية . الخ) انها علم معقد وسؤال مشابه : هل الإدارة الصناعية تعتبر من علم الاجتماع أم من علم الاقتصاد أن وجود مثل تلك العلوم قد اصبح حقيقة معترفا بها ، ولكن هل كل منها مثل دراسات سياسة العلم ينتمى الى عائلة واحدة للعلوم تختص بادارة انظمة « الإنسان - الآلة » المعقدة ؟

ومن المحتمل أن لا يوجد عمل جدى لادارة العلم يمكن تقديره على الساس اعتبارات نظرية أو على أقل تقدير يحل عمليا من وجهة نظر العلم القياسى فقط أو بطرق علم الاجتماع منفردة أو بادوات الأبحاث الاقتصادية وحدها . وهذه أكثر انطباقا فيما يتعلق بالمشكلات الرئيسية لادارة العلم زيادة فعالية النظم العلمية

والوصول للزيادة المثلى للطاقت العلمية الكامنة والتعريف على أساس مبادئ لا تقبل الجدل الى هدف سليم للبحث والتطوير .

ان فكرتنا عن الهيكل الداخلى لدراسات سياسة العلم موضحة في الشكل رقم (5)

العلاقات المتداخلة بين المشاكل الرئيسية لدراسات سياسة العلم



ففى هذا الشكل وطبقا لما هو مستخدم حديثا يمثل كل سهم العمل الذى ينحول من حالة (العمل) الى اخرى النتيجة والنقطة عند تقاطع السهمين تمثل ذلك الجزء من النتائج لخط العمل الذى تحول للاخر وباستخدام نموذج هيكل دراسات سياسة العلم التى سبق ذكرها يكون من الممكن حل مشاكل خاصة بتنظيمات هيكلية خاصة بالمؤسسات التى تقوم بتنفيذ أبحاث سياسة العلم وتنظيم مجهودات باحثى سياسة العلم . على أن العمل المخطط فعلا يختلف بدرجة كبيرة طبقا لمكانة الهيئة فى سلم إدارة العلم وحقيقة ليست كل أنواع العمل المبينة هنا تتقاطع وهذا تمثيل بياني للتعقيدات الحالية لبحث وتقدير وظيفة العلم .

أن فاعلية الطرق الحالية والمستقبلية تعتمد قبل كل شيء على وضع القواعد النظرية للإدارة المثلى للنظم العلمية والعنصر الحيوى فى هذه النظرية سوف يكون من الواضح فى التحول من مجموعة مكونة لنماذج العلم الى نموذج للعلم كنظام قابل للرقابة الاجتماعية وسوف توجه دراسات سياسة العلم انتباهها خلال السنوات القادمة الى مشروعات معقدة تقدر بشمول أهم عناصر إدارة العلم . وخاصة أن قدرا كبيرا من العمل لابد من القيام به حتى يمكن خلق الطرق الفكرية للبحث والظروف الإعلامية والرياضية وشروط البرمجة التى تضمن حل مشاكل إدارة العلم مستخدمة الموارد التكنولوجية للنظام الحديث لإدارة الانظمة الاجتماعية المعقدة .

ان التقدير الاجتماعى للعلم سوف يصبح فى القريب العاجل جزءا هاما غير منفصل للإدارة العلمية للتنمية الاجتماعية للمجتمع .

ملاحظات :

١ - J.D. Bernal كان أول من درس هذه المشكلة فى « الوظيفة الاجتماعية للعلم » لندن ١٩٣٩ .

٢ - هناك جمعية دولية لتقدير التكنولوجيا . وفى عام ١٩٧٢ صدرت نشرات مجلة دولية باسم « مجلة التقدير التكنولوجى » ، و التنبؤات العلمية والتكنولوجية كمكونات للتقدير التكنولوجى تمت الكتابة فيها بافاضة .

٣ - ان الاتحاد الدولى لتاريخ وفلسفة العلم له لجنة للدراسات سياسة العلم من بين الدوريات الدولية فى هذا المجال . « سياسة البحث » التى صدرت منذ ما يقرب من عامين ، وهى ذات أثر يمتد به .

٤ - D.J. Solla Price سولا بريس العلم - العلم الكبير ، خطة جامعة كولومبيا، ١٩٦٣ .

٥ - أنظمة « وحدات سياسة الأبحاث والتدريس » باريس .

المؤتمرات الدولية القادمة

٣٠ أكتوبر - ٢ نوفمبر جمعية علم الشيفونة - اجتماع سنوي
بورتلاند

أوريغون

E. Kaskowitz, Executive Director, 1 Dupont Circle, Washington, D.C. 20036 (United States).

من ٣ - ٩ نوفمبر الاتحاد الفدرالي الدولي لجمعيات الانصاف : المؤتمر العالمي الثامن *
Buenos Aires IFFS Vicente Lopez 971. Martinez-FCNM (Argentina).

٨ نوفمبر اليوم العالمي لتخطيط المدن *

Buenos Aires Buenos Aires العبد السنوي الخامس والمشرون
Secretary, WIPD, Umbu 2905 (Argentina).
١٩٧٥

هونغ كونج المجلس الدولي للرعاية الاجتماعية : حلقة دراسية إقليمية عن آسيا وغرب المحيط الهادي
Miss Shirley, Hong Kong Committee ICSW, Ann Black Red Cross Building Harcourt
Road, P.O.Box 474 (Hong Kong).

١٨ - ٣٠ أغسطس الاتحاد العلمي لاقليم المحيط الهادي :

فانكوفر المؤتمر الثالث عشر لاقليم المحيط الهادي

(الموضوع : مستقبل الانسان في اقليم المحيط الهادي)

Thirteenth Pacific Science, University of British Columbia, Vancouver 8 (Canada).

٢٥ - ٢٨ أغسطس الاتحاد الأمريكي لعلم الاجتماع : اجتماع سنوي

ASA 1001 Connecticut Avenue, N.W., Washington D.C. 20036 (United States).

سان فرانسيسكو

ديسمبر

جمعية الاقتصاد القياسي : مؤتمر

P.O.Box 1264, Yale Station, New Haven
Conn. 06520 (United States).

الولايات المتحدة

فرنسا : الاتحاد الدولي لعلم النفس : المؤتمر الدولي الحادي والعشرون *

Professor E. Jacobson, Secretary General, Department of Psychology, Michigan State
University, East-Lansing, Michigan, (United States).

الولايات المتحدة : جمعية الاقتصاد القياسي : مؤتمر

P.O.Box 1264 Yale Station, New Haven,
Conn. 06520 (United States).

ومطبوعات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

السكان والصحة والطعام والبيئة

السكان :

Levels, patterns and implications of fertility in Africa
(UN/E/CN./IL/POP. 73)

كتيب يضم مجموعة من البيانات والملاحظات الإحصائية المتعلقة بتأثير التوالد على التنمية في أفريقيا ، أكتوبر سنة ١٩٧٢ •

الصحة :

أعمال منظمة الصحة العالمية

Planning and programming for nursing services 1973
(Public Health Papers, 44) (WHO)

مبادئ التخطيط الصحي والاتجاهات والتدريب على التخطيط الصحي وعملية التخطيط :
ما قبل التخطيط أو تثبيت الأحوال قبل التخطيط، وتحليل الموقف الراهن ، وتثبيت وضع الأولوية
واختيار حقوق الاختيار المستطاعة ، واختيار خطة للتنفيذ والتغويم •

Aspects of medical education in developing countries
(Public Health Papers, 47) 1972.

اختيار المواد المقدمة لمنظمة الصحة العالمية في مؤتمرها الثاني عن التعليم الطبي في شرق البحر
المتوسط ، والمناهج والأغراض ، وتقويم التعليم من وجهة نظر التلاميذ الطب الاجتماعي : التعليم والبحث
والتدريب المهني للدرسي الطب •

Statistical principles in public health field studies.
Geneva, 1972, Technical reports series, 510) (WHO)

خطط البحث للدراسات الميدانية تقويم اختيارات البيانات وقياس التقنيات • طريقة تجريبية في
الدراسات الميدانية • الدراسات غير التجريبية فيما يتعلق بعلم أسباب الأمراض •
Control and prevention of occupational cancer. International Labour Conference (58th
session. Geneva 1973).

تحليل وتطبيق التشريع الخاص بموضوع السرطان الناشئ عن المهنة والميطرة عليه ومنه في
مختلف الدول مع إجابات وأردت من حكومات ٦٥ دولة •
Youth and drugs (1973). (Technical reports series, 516). (WHO).

مدى مشكلة الشباب ، والمخدرات وطبيعتها مع المقارنة بالكبار • السمات الشخصية والموائل البيئية

اللازمة لاستعمال المخدرات ، اتجاهات المجتمع • تعزيز فهم أفضل للظاهرة وتعليل حدوثها •
The United Nations and the fight against drug abuse.
(UN/E/72/E. 72.I.19).

ثالثة ومضار المخدرات • الوسيلة والهدف من الاشراف الدول • تنمية جهاز الاشراف الدول • انواع
المخدرات الخاضعة للاشراف الدول • علاج المرضى وإعادة تأهيلهم اجتماعيا •
World health statistics report (WHO).

المجلد ٢٥ • الكراستان ١١ و ١٢ لسنة ١٩٧٢ • والكراستان ١ لسنة ١٩٧٢ • والكراستان ١٠ لسنة ١٩٧٢ •
تقرير احصائي لمنظمة الصحة العالمية ، صدر في ملازم من مجموعة دائمة من الاحصاءات المتعلقة بانتشار
امراض مختلفة ، وهي تشمل كل العالم ، وتحتوي كل كراستان على دراسات خاصة ، بالإضافة الى الجداول
الأساسية المتواترة بانتظام • ويهذا الصدد تضم الكراستان ١١ و ١٢ لسنة ١٩٧٢ بيانات من هيئة
الأطباء بالمستشفيات ، ومعدلات الوفيات في كل ١٠٠.٠٠٠ من السكان ، في حين أن الكراستان رقم ١
لسنة ١٩٧٢ تحتوي على دراسة لاصحاء الطب النفسى ، وتضم الكراستان رقم ٢ (١٩٧٢) تحليل
لوضوع الدلتريا بين عامي ١٩٦١ - ١٩٧١ •

الطعام :

Production of fish-protein concentrate, 1972.
(UN/60. Vol. 11).

محاضر اجتماع مجموعة الخبراء المشتركة من منظمة (UNIDO) ومنظمة (FAO) المنعقد في الرباط
من ٨ الى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٩ ، عن انتاج السمك المكثف وتوزيعه على أكثر شعوب العالم حاجة اليه ،
وتطوير المشروعات التجارية في هذا القطاع •

Pesticide residues in food, 1972 (FAO/WHO).

تقرير عن الاجتماع المشترك لمنطقتي الطعام والزراعة ، والصحة العالمية ، المنعقد في عام ١٩٧١ •
الموقف المرحن ، والقيود المقترحة المقبولة على بعض فضلات المبيدات • التوصيات •
Evaluation of certain food additives, 1972 (FAO/WHO).

تقويم لاضافات غذائية معينة قامت بها منطقتا الطعام والزراعة ، والصحة العالمية •

البيئة :

Development of environmental health criteria for urban planning, 1972 (Technical report series, 511) (WHO).

العوامل البيئية الصحية ذات الأهمية الكبرى في تخطيط المدن والأقاليم ، ومدى ما يمكن تطبيقه من
المقاييس الصحية البيئية الرامنة في تخطيط المدن ، والجلالات التي تتطلب بالحاح تطبيق هذه المقاييس
الجديدة •

الاقتصاديات :

Technical guide, Vol. I, Consumer prices.

الاحصاءات والطرق الاحصائية •

وصف للمجموعات المنشورة بجملة الاحصاءات العالمية لسنة ١٩٧٢ • يقدم هذا الدليل معلومات
اولى لتكملة الشرح الموجز الوارد في الجداول التي تضمها هذه المجلة والكتاب السنوي لاحصاءات العمل
ما يغطي كل المجال • التعريف وطرق الحساب المستعملة •

Foreign Trade Statistics for Africa.
(UN/E/CN.14/STAT./Ser. A/18).

الواردات والصادرات في ثمان وعشرين دولة أفريقية ، بالدولارات .
Household economic surveys in Africa.
(UN/E/CN.14/NAC/53).

تاريخ عمليات المسح التي أجريت على الاستهلاك والاتفاق المنزلي بأفريقيا منذ بداية العقد السادس ،
والوقت الراهن ، مع دراسة لعمليات مسح حديثه معينة أجريت في الثماني عشرة دولة التي يضمها
الاقليم : محتويات الاستفتاءات ، وتنظيم العمل في الميدان ، وتنظيمات أخذ العينات .
Availability of household sector statistics in Africa.
(UN/E/CN.14/NAC/54) (1973).

توزيع المشل والاتفاق على الاستهلاك ، الاتفاق المنزلي الأساسي .
The ECE region in figures (1950-1952, 1958-1960, 1967-1969).
(UN/E/ECE/832). (Mimeo).

عوامل للاقليم عن : كثافة السكان ، الإنتاج المنزلي الكبير ، نصيب الزراعة في سوق العمل ،
عوامل للريف تتعلق بالمياه واستهلاكها ، وجدول احصائية عن السكان والعمالة والربح القومي والتجارة
الدولية ، وميزان المدفوعات ، والزراعة والخشب ، والطاقة والصناعة والسكان ، والنقل والبيئة ،
وفهارس لمستوى المعيشة .

Annual bulletin of gas statistics for Europe, Vol. XVI, 1970-1972.
(UN/E/F/R.71. I.E.4). (Mimeo).

تقديم حديث للإنتاج والتبادل والاستهلاك في جميع أنحاء أوروبا والولايات المتحدة . نشرته المجلة
السوية لاصصاءات الغاز .

Annual bulletin of electric energy statistics for Europe, Vol. XVI, 1970-1972.
(UN/E/F/R.71. II. E. 9). (Mimeo).

مائدة للوثائق السابقة .
Annual bulletin of transport statistics for Europe, Vol. XXII, 1970-1972.
(UN/E/F/R.71. II. E. 10). (Mimeo).

مائدة للوثائق السابقة .
Annual bulletin of housing and building statistics for Europe, Vol. XV, 1971-1972.
(UN/E/F/R.72.11.E.4). (Mimeo).

الصحيفة السوية لاصصاءات الاسكان والمباني في أوروبا .

التخطيط :

Notes on the unified approach to development analysis and planning.
(UN/E/CN.14/CAP. 4/11).

مذكرات عن الطريقة الموحدة لتطوير التحليل والتخطيط ، أعدتها معهد البحث للتنمية الاجتماعية
النسابع للأمم المتحدة ، وقدمها الى مؤتمر المخططين الأفريقيين (في الدورة الرابعة ١٩٧٢ . دلالة الطريقة
الموحدة ، والتكامل للطاى ، والتكامل الخاص ، والملاقة بين الوسائل والغايات .

Guide lines for project evaluation, 1972.
(UN/ID/Scr. H/2).

أهداف مبيات التقييم والتخطيط . تبادل المعلومات بين خبراء تقييم الاقتصاد الاجتماعي
للمشروعات .

التنمية الاقتصادية (وتشمل التنمية عامة) ، والتصنيع .
Industrial location and regional development, 1972.
(UN/ID/50. Vol. 11).

التنمية الإقليمية والتصنيع : محاضر الحلقة الدراسية الإقليمية المشتركة في د منسك ، من ١٤ - ٢٦ أغسطس سنة ١٩٦٨ • دراسات لحالات من أرمينيا وجورجيا وأزبكستان وروسيا البيضاء .
Industrial development survey, Vol. IV, 1972.
(UN/ID/83).

التقدم الحديث في صناعات السلع ، وبخاصة في الدول المتقدمة • نمو الإنتاج ، وزيادة الإنتاج فيما يتعلق بالأهداف • النمو السكاني ، ونمو قطاعات الاقتصاد غير الصناعية • تجارة السلع ، الحصنة وتصنيفها من التجارة الصالية • العمالة في صناعات السلع إبان المقيدين الأول والثاني للتنمية • مشكلة توظيف الأموال ، الصلابة بين التحول المصري في الزراعة والتنمية الصناعية •
Manual on the use of consultants in developing countries, 1972.
(UN/ID/13/Rev. 1).

كتيب عن فائدة الخبراء في عملية التنمية في كل من الدول الصناعية والمتقدمة • الهيئات الأساسية التي تتألف تجنيد الخبراء والخبراء المستقلين • النقاط الضرورية التي يجب إدماجها في الاتفاقات التي تعقد بين ملاه والخير • نفقات التي يتطلبها استخدام الخير •

الأدوة :

The use of computers for management in industry, 1973.
(ILO).

تقرير لمنظمة العمل الدولية عن جماعة عاملة توريين من ١٦ الى ٢١ يولية ١٩٧١
The development of management consultancy in Latin America, 1972.
(UN/ID/89).

محاضر الحلقة الدراسية المتقدمة في سسنتياجو (شيل) من ٥ الى ٩ يولية ١٩٧١ من الوقف الراهن، وتدريب الاخصائين ، ونقل المهارات ، ودور اليابان في التنظيمات الاستثمارية ، الاستشارة في أوروبا وشيل وكولمبيا وأورجواي •
المركز الاقتصادي •

Survey of economic conditions in Africa, 1971. (Part I)
(UN/E/CN. 14/560 (Part I) (Mimeo).

الموضوعات التي يعالجها هذا المجلد هي العلم والتكنولوجيا والموارد الهيدروليكية وسياسة الأمن الاجتماعي والإدارة الشعبية •

Survey of economic conditions in Africa, 1972, Part II.
(UN/E/CN. 14/520 Part II) (Mimeo).

الحاسبة الأهلية في أفريقيا • بيانات عليها تملقات تفسيرية عن الدخل القومي للدول الأفريقية إبان العقد السابع • الطبيعة وأهمية الحسابات الأهلية والمشكلات النظرية والفنية الخاصة بالحسابات الأهلية في الدول المتقدمة •

Economic survey of Asia and the Far East, 1970.
(UN/E/CM/11/1047).

دراسات خاصة عن التفاوت الاجتماعي والعمالة ، وتوزيع الدخل ، وتحليل التوزيع في ٢٦ دولة ، والتنمية الاقتصادية ، والسياسات ، والمركز المالي الدولي وتأثيره على الإقليم •

Economic survey of Europe in 1971, Part II.
(UN/E/ECE/814/4/A Add. 1).

التقرير الحديث للمركز الاقتصادي لجنوب غربي وشرق أوروبا • ويشمل جمهوريات الاتحاد السوفيتي • الإنتاج والطلب والعمالة والتجارة الخارجية والأجور والأسعار وتكاليف العمل • التوقعات والسياسات • مستويات المعيشة •

الموارد الطبيعية والمواد الخام والطاقة
Copper production in developing countries, 1972.
(UN/ID/80).

الآلات • الاشراف على الانتاج : الجوانب التجارية للإدارة • المعايير المقلية لاختيار مختلف الأنواع من أدوات الآلات •

The motor vehicle industry, 1972.
(UN/ID/78).

مشكلة إقامة صناعة السيارات في الدول النامية، ومالها وما عليها من الحجج • تكهنات عن الطلب والانتاج بالدول النامية حتى سنة ١٩٩٠ • تحليل ناقد لتقويم الصناعة منذ سنة ١٩٥٠ • برنامج العمل في صناعة السيارات بالدول النامية •

Regional seminar on machine tools in developing countries of Europe and the Middle East, 1972.
(UN/ID/188).

— الندوة الإقليمية عن أدوات الآلات في الدول النامية في أوروبا والشرق الأوسط •

الأحوال السابقة لمباشرة انتاج أدوات الآلات • تصميم وإدارة المصانع • التدريبات الفنية والمهنية المطلوبة • البحث التسوقي • التعاون بين الدول الصناعية والدول النامية • تلخيص للتقارير المقدمة من بلغاريا ومصر والمجر وإيران والعراق وشرق الأردن والكويت وبولنفة ورومانيا والسعودية واليمن ويوغسلافيا •

A fancy leather goods factory for developing countries.
(UN/ID/9a).

— مصنع للمصنع الزيتية للدول النامية

قائمة مثل هذا النوع من الانتاج • مطالب الشركة والقوى البشرية والتجهيزات • اجراءات إقامة مصنع نموذجي • النفقات والسعر •

Report of the Conference for Establishment of the Union of African Railways, Addis Ababa.
(UN/E/CN.14/573).

تقرير عن مؤتمر اتحاد السكك الحديدية الأفريقية المنعقد في أديس أبابا من ١٨ - ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٧٢ •

المجتمع • أحوال المعيشة والعمل والمعاملة والسياسة الاجتماعية المجلس الاقتصادي والاجتماعي •

Index to proceedings of Economics and Social Council, 1971.
(UN/ST/LIB/Ser. B/E.42) (Mimeo).

قائمة بالاجتماعات • جدول الأعمال • فهرس بموضوعات البحث والوثائق المقدمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في جلسته العادية والخمسين لسنة ١٩٧١

Index to proceedings of Economics and Social Council, 1972.
(UN/ST/LIB/Ser. B/E. 43) (Mimeo).

فهرس باجراءات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الثانية والخمسين •

الخدمات الاجتماعية

Fourth Regional Conference of the International Social Security Association, Libreville.
(African Social Security series. Reports and documents, 11), (ILO).

عقدت منظمة العمل الدولية المؤتمر الإقليمي الرابع التابع للاتحاد الدولي الضمان الاجتماعي في ليبرفيل من ٢ الى ١٢ فبراير ١٩٧٢ • والضممان الاجتماعي أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول الأفريقية • تخطيط الضمان الاجتماعي • والتخطيط على المستوى التزمي بالدول النامية • تدريب الموظفين لكاتب الضمان الاجتماعي الأفريقية • اللجان الإقليمية الأفريقية : الطب الاجتماعي والإداري والتأمين. والمخصصات العائلية •

ظروف العمل

Paid educational leave. Fifty-eighth session of the International Labour Conference, Geneva, 1973.

تحليل للتشريع والممارسة الخاصين بهذا الموضوع في مختلف الدول • اجابات من حكومات ٦١ دولة من الاعضاء فيما يتعلق بالتنظيمات الدولية الجديدة •
Safety and health in building and civil engineering work, 1973 (ILO).

— الأمن والصحة في البناء والهندسة المدنية

مسح للاختلافات في البناء وتطبيق الهندسة المدنية بين الدول النامية والدول الصناعية •
Second Tripartite Technical Meeting on the Timber Industry, (Forests), Geneva, 1973.
General report: Recent developments and progress in the timber industry, 1973 (ILO).

الاجتماع الفني الثلاثي الثاني ، التابع لمنظمة العمل الدولية ، عن صناعة الأخشاب (الغابات) ،
للمعقد في جنيف سنة ١٩٧٣ : التطورات الحديثة والتقدم في صناعة الخشب • وقد خصص الفصل
الأول من هذا التقرير العام ، للمركز العام لصناعة الأخشاب : قائمة بموارد الغابات ، تقدم الانتاج •
الاستهلاك والتجارة العالمية ، الخ • ويمالج الفصل الثاني العلاقات بين أصحاب العمل والعمال ، والأشكال
المختلفة التي تتخذها هذه العلاقات ، والطريقة التي يمكن أن تتطور بها •
Conditions of work and life in the timber industry, 1973 (ILO).

التطورات الحديثة في ظروف العمل والحياة في صناعة الخشب • نتائج هذه الظروف الشروط
القانونية والتماقيدية التي اتخذت لحماية العمال •
Petroleum Committee, Eighth session (Geneva 1971). General report: Recent events and
developments in the petroleum industry.

تقرير عام عن تجارة البترول العالمية : التقدم الفني في تجارة البترول : الانتاج والتكرير والنقل •
أصداؤه على مستوى العمالة وتركيب القوى البشرية • علاقات العمل وظروفه في صناعة البترول •
United Nations Juridical Yearbook, 1970.
(UN/ST/LEG/Ser. C.8).

المسائل القانونية والسياسية وحقوق الانسان :

القانون الدول :

Repertory of practice of United Nations organs.
(UN/E. 72. V.3).

— الكتاب القضائي السنوي للأمم المتحدة

الوضع القانوني للأمم المتحدة ومنظمات الحكومات لمتحدة • الانشطة القانونية لهذه الهيئات ، والقرارات
القضائية المتعلقة بها •

الملحق رقم ٣ ، المجلد الثالث : المواد من ٧٢ الى ٩١ من الدستور الذي نشره مكتب الأمم المتحدة
للأعمال القانونية • وتهمتم المواد الواردة بالمناطق التي تمت الوصاية •

• السلام والاستقلال

Report of the special committee on the situation with regard to the implementation of
the Declaration on the Granting of Independence to Colonial Countries and Peoples.
September, 1972.
(UN/A/8723 + Annexes).

تقرير اللجنة الخاصة عن الموقف ، فيما يتعلق بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلاد والشعوب.
المستعمرة • التطور في مناطق الاستثمار • حركات التحرير • نشاط المؤسسات الدولية •

Implementation of the declaration on the promotion among Youth of Ideals of Peace, Mutual Respect and Understanding between peoples.
(UN/A/8782).

كتاب صدر في اكتوبر سنة ١٩٧٢ ، يتضمن تعليقات ٢٩ من الحكومات على تنفيذ الاعلان الخاص بتشجيع الشباب على الأخذ بالمثل العليا للسلام ، والاحترام اسياد والتفاهم بين الشعوب •
Report of the United Nations Council for Namibia, Vol. I, 1972.
(UN/A/8724).

المجلد الأول من تقرير الأمم المتحدة عن ناميبيا : الأحداث السياسية والمركز الاقتصادي ، وأنشطة المصالح الاقتصادية الأجنبية والمسائل القانونية ، وأنشطة المنظمات الدولية المتملفة بناميبيا •
حقوق الإنسان

Yearbook on human rights for 1969.
(UN/E. 72. XIV. 1).

تقويم المعايير الدستورية وتشريعية والقضائية فيما يتعلق بحقوق الإنسان في ٩٢ دولة • تطورات متشابهة في مناطق اثنائية معينة •

Respect for human rights in armed conflicts.
(UN/A/8781), September 1972.

— احترام حقوق الإنسان في الصراعات المسلحة
محاضر دورة الانقصاد الثانية لمؤتمر الخبراء الحكوميين التي دعت اليها جمعية الصليب الأحمر الدولية • فحص مشروع البروتوكول الإضافي الخاص بالمنازعات الدولية المسلحة غير الدولية •
Question of the realization of the economic, social and cultural rights contained in the Universal Declaration of Human Rights and in International Convent on Economic Social and Cultural Rights, and the study of special problems relating to human rights in developing countries, April, 1972.
(UN/E/CN.4/1023/Add. 5).

ينقل هذا الملحق معلومات من حكومات الأرجنتين وبلجيكا والدانمرك وتركيا ، عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يتضمنها اعلان حقوق الإنسان والميثاق الدولي ، مع دراسة للمشكلات الخاصة المتملفة بحقوق الإنسان في الدول النامية •

Capital punishment, September, 1972.
(UN/ST/SOA/118).

معلومات عن عقوبة الإعدام من حكومات ٧٩ دولة فيما يتعلق بحق الاستئناف وتأجيل التنفيذ انتظاراً لاتمام الاستئناف أو ارجاء الاجراءات وحتى تخصيص مساعدة قانونية ، وبخاصة في حالات المجز المال •
الرفاهية الاجتماعية ، الجنوح •

Crime prevention and control. October, 1972.
(UN/A/8844).

مشكلة الاجرام في الوقت الحاضر ، خطط المتح الحالية ، دور الأمم المتحدة •
التعليم ، المعلم

التعليم :
Higher education. A comparative study of educational system and degrees, 1973 (UNESCO).
Studies on international equivalences of degrees.

كتاب يتضمن تحليلاً للمشكلات التي اثارها تقويم المستويات والدرجات الأكاديمية حين يواصل التلميذ تدريبه في دولة مختلفة • مقالات تصنف التعليم الحالي في ١٣٠ دولة ، وسرد لأنواع الدرجات

الأساسية التي تمنح في كل منها ، وجدول يوضح طول الدراسة في النظم المختلفة . ويقصد به خاصة مديرو مؤسسات التعليم الثانوي والجامعات والتلاميذ والمدرسون وللتخصصون في التعليم المقارن .
الاتجاهات الأساسية في الوقت الحاضر في حركة الطلاب الدولية .

World problems in the classroom. A teacher's guide to some United Nations tasks, by Herbert J. Abraham (UNESCO), 1973.

هدف هذا الكتاب تيسير التدريس ازاء بعض المشكلات الكبرى التي تواجه العالم ، وازاء ما يعمل من خلال جهاز الأمم المتحدة لمعالجتها ، ويقصد الافادة في التعليم الثانوي وكليات تدريب المعلمين وتعليم الكبار . الأمم المتحدة ، تاريخها وطرق عملها . مشكلة منع النزاع المسلح . حقوق الانسان ، مقاومة الاستثمار . التنمية الاقتصادية والاجتماعية . الانفجار السكاني . الجوع ، البيئة ، الصحة . التعليم . علاقات العمل ، وقضية جميع ما ذكر . ويشمل : وصفا موجزا للمشكلات ، وأغراض الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها ، وأمثلة من استخدامات الأمم المتحدة ، اقتراحات بالدروس وليحوت .

Population growth and costs of education in developing countries. By Ta Nagoo Cau, with contributions by Françoise Caillods, Jacques Hallock and Claude Tibi (UNESCO) : International Institute for Educational Planning).

تزايد الانفجار السكاني بسرعة في مجموعات الأعمار الصغيرة بالدول النامية ، ويضاعف هذا العامل عبء نفقات التعليم في هذه الدول ، ولكن هذا ليس العامل الوحيد . ويحاول هذا المسح عزل النتائج النوعية من الأسباب الرئيسية لارتفاع نفقات التعليم في أوضاع مطابقة لتلك التي تواجهها الدول النامية . دراسة لحالات ميلان وكولمبيا وتنزانيا وتونس ، بالإضافة الى نموذج رياضي مناسب لهذا التحليل الرياضي .

The contribution of the ILO to workers education, 1919-1970, (ILO).

— اسهام منظمة العمل الدولية في تعليم العمال
تعليم حقيقي . وقت الفراغ — آفاق جديدة

علم الخرائط

Report on cartographic activity in Ghana, 1966-1972. September 1972.
(UN/E/CN. 14/CART/283).

تقرير عن نشاط علم الخرائط في غانا
Surveying and mapping of African countries by United Kingdom Government Agencies.
(UN/E/CN. 14/CART/287).

عملية مسح وعمل خرائط لدول أفريقية . قامت بها وكالات حكومة المملكة المتحدة .
Participation by France in the cartographic activities of Africa, 1972.
(UN/E/CN. 14/CART/294).

عمل قام بتنفيذه المعهد الأممي للجغرافيا (فرنسا) بين أول يناير ١٩٦٦ و ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧١ في ممتلكات ومقاطعات ما وراء البحار التابعة لجمهورية فرنسا في الدول الأفريقية .

Cartographic activities in Ethiopia, 1966-1972.
(UN/E/CN. 14/CART/300).

تقرير مقدم من الحكومة الأثيوبية . نشاط أثيوبيا في علم الخرائط . اعدادات اطلس أثيوبيا الوطني .

المعلومات الاجتماعية

Archives for the social sciences : purposes, operations, and problems. By David Nasatir, Director, International Data Library and Reference Service, Survey Research Centre University of California (Berkeley) 1973. (UNESCO).

المشكلات والحلول المتعلقة باستخدام المكثف للخدمات التي تقدمها السجلات الدولية لبيانات علم الاجتماع الملائمة لآلة أو لتحليل الحاسبة الالكترونية - تطوير بيانات السجلات والتحليلات الثانوية . صعوبات استخدام عمليا . دراسة مفصلة لفاعلية الخدمات المتخصصة . السجلات والتوقعات الجديدة ، وبخاصة في مجال التنسيق الدولي . قائمة بسجلات البيانات الموجودة في نحو عشر دول مختلفة . أمثلة لمجموعات من المكونات .

يقدم مجموعة من المجلات الدولية بأفلام كمنابر
متخصصة وأمانة وأرسلت .
ويقوم باختيارها ونقلها إلى العربية فحينئذ متخصصة
من الامانة العربية ، تصبح إضافة إلى المكتبة العربية
تأهم في إثراء الفكر العربي ، وتحتوي من ملاحق
البحث في قضايا العصر .

تصدر شهرياً

{ يناير / أبريل / يوليو / أكتوبر

{ فبراير / مايو / أغسطس / نوفمبر

مايو / يونيو / سبتمبر / ديسمبر

مجموعة من المجلات تصدرها هيئة اليونسكو بلغة
الدولية ، وتصدر بلغة العربية بالاتفاق مع اللجنة القومية
للونسكو ، ومحافظة الشعب القومية العربية ، ووزارة
الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية .

الشن ١٠ قروش

المجلة الدولية

للعالم الاجتماعي

الطب النفسي

بين مؤيديه
ومعارضيه

العدد الثامن عشر / السنة الخامسة

يناير / مارس ١٩٧٥

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو

ومركز مطبوعات اليونسكو

العدد الثامن عشر
السنة الخامسة
٢٢ ذى الحجة ١٣٩٤
٥ يناير ١٩٧٥
٥ كانون الثاني ١٩٧٥

المجلة الدولية

للعالم الاجتماعية

محتويات العدد

علم النفس والدول النامية

هل يحتاج أحدهما للآخر ؟

بقلم : جوستاف جاهدو

ترجمة : الدكتور ابراهيم عصمت مطاوع

علاج الانتحار

أوهام لحركة مهنية

بقلم : دونالد . و . لايت الصغير

ترجمة : الدكتور بدر الدين علي

الأيدولوجية والجنون

بقلم : توماس . تراتز

ترجمة : محمد كامل النحاس

حركات مطاردة الطب النفسي

بقلم : اوكتاف مانوني

ترجمة : الدكتور عباس محمود عويس

نهر اطار ذهني للتحليل المقارن للحركات الطلابية

بقلم : البرتو مارتيل ، واليساندرو كافلي

ترجمة : الدكتور عبد العزيز حمودة

الحكومة المحلية والتنمية القومية في جنوب شرقي آسيا

بقلم : س.س. هسويه

ترجمة : ابراهيم البرلسي

تصدر من مجلة رسالة اليونسكو

ومركز مطبوعات اليونسكو

١ شارع طلعت حرب

بميدان التحرير بالقاهرة

تليفون : ٢٢٤٠٧

رئيس التحرير : عبد المنعم الصاوي

د. مصطفى كمال طلبه

د. السيد محمود الشنيطي

ميشة التحرير : د. عبد الفتاح اسماعيل

عثمان نوييه

محمود فؤاد عمران

الإشراف الفني : عبد السلام الشريف

قبل أن تصبح

الدفاع عن النفس غريزة ، نشأت مع الانسان ، منذ وجد نفسه على سطح الأرض ، تحيطه الطبيعة بكل ما فيها من قسوة • الجبال عالية ، كالأسوار ، لا يدري ماذا يكمن وراءها من أسرار • والبحار صاخبة ، تثيرها العواصف • والمطر ينهمل كالسيل ، وقد يتحول الى جليد لا يدري سره • ومظاهر كثيرة لم يستطع الانسان أن يفسرها وهو في مراحله الأولى ، فاكتمى بأن خافها •

ولكى يدفع شرها عنه ، بدأ يفكر فى اساليب الوقاية منها ، حرصا على وجوده ، وسعيا وراء أمنه ، ودفاعا عن نفسه •

ومع تطور الانسان تأكدت هذه الغريزة فى نفسه ، واخذت صورا مختلفة •

لقد تولد عن هذه الغريزة مثلا الشعور بضرورة تكوين المجتمع ، ليحمى الانسان نفسه ، بروح الجماعة ، وبالتعاون مع غيره من الأفراد •

وتولد عنها كذلك المحافظة على النوع ، فكان الزواج ، وتكونت

الحياة إناء أجوف!!

الأسرة ، لتكفل للنوع البقاء والاستمرار والانتظام فى مجموعات انسانية ،
قادرة على ان تقاوم غوائل الطبيعة من حولها . ولقد أخذ الانسان يرتقى
خطوة خطوة ، لكن الخوف من الانقراض ظل يوجه طاقاته وملكاته ، ليقوى
نفسه ، بمجتمع قادر .

اخترع المسكن . اخترع الملابس . اخترع اللغة . اخترع الأدب .
اخترع الفن . وما كان ذلك كله الا تعبيرا عن رغبته فى البقاء والتكاثر .
ليتغلب فى النهاية على مخاوفه وهواجسه ، وليصبح أقدر بدنيا ونوعيا
ونفسيا وأخلاقيا ، على التصدى للعوامل المحيطة به ، والتي شعر منذ
بدا أنها تهدد وجوده .

بل لقد اخترع الطب والدواء ، ليعالج نفسه ، وليتغلب على ضعفه ،
حرصا على أن تمتد حياته على سطح الأرض ، أطول مدة يستطيع .

ولما دخل الانسان مرحلة العلم واستطاع أن يفسر ظواهر الكون
ويتصدى لها ، بل ويتغلب عليها ، ظلت هذه الفريزة تسيطر عليه وتحرك
قدراته .

لقد تغلب على المسافات بوسائل اتصال متطورة وسريعة .

وتغلب على الزمن بالآداب والفنون .

وتغلب على تقلبات الطبيعة باختراع أدوات الرفاهية ، ليتحكم في الجو والهواء وتقلبات الطبيعة . ليعيش الربيع ، وهو في هجير الصحراء ،
أو في زمهرير القطب . ليحول الليل الى نهار ، أو ظلام الليالي الى نور ساطع .

كل ذلك ليكمل حياته ، ويجعلها مليئة بالبهجة والأمل . كل ذلك حرصا على الحياة ودفاعا عنها ضد الفناء .

بل أن الانسان قد اخترع الأساطير ، لتكون وسيلة من وسائله ضد ما قد يساوره من مخاوف الموت ، وما بعد الموت من أسرار .

ان عقيدة المصريين القدامى وإيمانهم بالخلود ، قد بدأت أسطورة ، خففت من وقع الموت على نفوسهم . ثم اذا الأسطورة تصبح عقيدة . ثم اذا العقيدة تسرى في الوجدان العام ، عبر الأجيال ، لتوجه تصرفاتهم في الدنيا ، احتياطا لما بعد الموت . وهكذا صار الموت عند المصري القديم ، مجرد انتقال من حياة قصيرة ومحدودة ، الى حياة أخرى أطول وأغنى . ان الحياة الآخرة عندهم كانت هي الخلود الذي لا يتعرض لفناء . ولهذا فقد تفننوا في اقامة القبور وتضخمت القبور حتى صارت اهرامات ، وكذلك تفننوا في تزيين القبور وتسجيل الأحداث على جدرانها وحوائطها . ووضع تماثيل الأحبة والزوجات والأصدقاء والخدم ، لتدب فيها جميعا الحياة بعد الموت ، ولتعيش الميت مثلما كانت تعيشه في الحياة الأولى ، ولتضفي على حياته الحالدة متاعا ما بعده متاع .

ما معنى هذا كله ؟

معناه أن الانسان بطبعه حريص على الحياة ، شغوف بها ، شديد الحنين إليها ، كثير الشوق لها .

فاذا تجاوز هذا كله ، وبدأ يحطم كل هذا التاريخ ، وكل هذا المفهوم ، فان المسألة اذن تحتاج الى وقفة تأمل .

ان ظهور ميول انتحارية ، هو نوع من الاستثناء ، والاستثناء بطبيعته يؤكد القاعدة ولا ينفيها .

أما حين يصبح الاستثناء تيارا اجتماعيا ملحوظا ، وحين تغدو الميول الانتحارية ظاهرة من ظواهر المجتمع ، فإن الأمر اذن يحتاج الى وقفة ، لمراجعة الظروف التي تدفع الى هذا التغير في علاقة الانسان بالحياة .

ان احصاءات مكتب الاحصاء الأمريكي عن عام ١٩٦٨ نقول ان :
« الانتحار قد أصبح سابع أسباب الموت في الولايات المتحدة الأمريكية » .
وعلماء الاجتماع يقولون ان الأرقام الحقيقية ترتفع عن هذه الأرقام بمقدار الربع أو الثلث ، لأن ظروف الانتحار تكون عادة ظروفًا شاذة . تدفع على اخفائها .

لهذا فإن أرقام مكتب الاحصاء تقرر أن ٢١٣٧٨ حالة وفاة عام ١٩٦٦ ، قد حدثت نتيجة الانتحار ، بينما يقرر العلماء أن هذا الرقم يرتفع الى ٢٧٠٠٠ حالة أو ٣٠٠٠٠ حالة في الواقع .

من هنا فانه توجد حالة انتحار تفضي الى الموت ، بين كل سبع حوادث للسيارات تفضي بدورها الى الموت .

والغريب أن يكون الانتحار أكثر شيوعا بين صغار السن ، ابتداء من سنة ١٩٦٤ ، فقد سجلت الاحصاءات انه في الأعمار بين ٢٠ سنة و ٣٠ سنة ، فإن حالات الانتحار تضاعفت ثلاث مرات عما كانت عليه قبل سنة ١٩٦٤ .

وبهذا يصبح الانتحار السبب الثالث للوفاة في ربيع الحياة .
هذا عن الانتحار بالفعل .

اما الانتحار بالشروع ، فانه يمثل ثمانية أو عشرة امثال الانتحار الفعلي .

وعلى أساس هذا التقدير ، فإن خمسة ملايين من الأمريكيين يشعرون كل عام في الانتحار .

هذا الى جوار كثيرين يفكرون في الانتحار دون أن يشرعوا فيه أو
ينفذوه فعلا .

ولقد ذهب الأستاذ أدوين شنيديمان مؤسس علم الانتحار الى الاعتقاد
بان ادمان المخدرات والخمر والبدانة المفرطة والاكتثار من التدخين ، صور
للانتحار ، وتدمير النفس .

وعلى أساس هذا الاعتقاد ، فانه يرى أن أربعة اضعاف العدد الذى
يشرع في الانتحار أو ينفذه ، لديهم ميول انتحارية ، وبهذا يرتفع عدد
الأمريكيين ذوى الميول الانتحارية الى عشرين مليوناً من الأشخاص . وهذا
العدد يمثل ١٠ ٪ من السكان .

من أجل هذا نشأت عدة تنظيمات لانقاذ الحياة ، والدفاع ضد
الموت .

ولم تكن هذه التنظيمات مقصورة على الولايات المتحدة الأمريكية ،
ولكنها قامت في بريطانيا وفي النمسا ، وفي عدد من دول أوروبا .

بدأها رجال طبيون متدينون ، تطوعوا لهذا العمل ، بالنصح
والتوجيه ، وصحبة ذوى الميول الانتحارية حتى لا يشرعوا فى الانتحار .

واعتبر الأطباء هذا النوع من الخدمة الاجتماعية أول الأمر عبثاً ،
ثم ما لبثت الظاهرة أن تطورت وفرضت وجودها على المجتمع ، فاهتمت
الجامعات بها . خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، حتى لقد ظهر علم
الانتحار بين العلوم المعترف بها فى الجامعات ، واقرنت الدراسة النظرية
بمراكز تطبيقية تعنى بدراسة هذه الظاهرة علمياً ، وتحاول أن تجد لها
حلولاً عملية .

وبصرف النظر عن نجاح هذه المراكز ، والدراسات أو فشلها ، فان
قيامها فى ذاتها والاعتراف بها كعلم مستقل له دراساته ونظرياته وأساتذته،
شيء كبير الدلالة فى المجتمع بالقياس الى غريزة الانسان الكامنة فيه ، بل
وبالقياس الى شدة تعلق الانسان بالحياة .

ولقد ظهر تفسير جديد للنزعات الانتحارية ، يقول ان سبب هذه النزعات تشوق أفراد الى قتل أفراد آخرين ، فإذا لم يستطيعوا ذلك قتلوا أنفسهم ، أو شرعوا فى الانتحار .

وأيا كان التفسير ، فهذه ظاهرة اجتماعية تحتاج الى تأمل .

والسؤال الذى يجب أن يراود الحاطر أمام هذه الظاهرة ، هو : ماذا يدفع الناس الى الانتحار .

ان تمسك الانسان بحياته لا يمكن أن يتقلب عليه الا شيء أهم من الحياة .

والذين يدرسون الظاهرة على النطاق الفردى قد يكونون مصيبين ، لكن الأصوب أن يدرسوها فى اطار التطورات الاجتماعية .

ان تمعد الحياة وتشابكها ، والضوضاء ، وتلوث المياه والهواء ، وقلة الأوكسجين فى طبقات الجو ، والاقتصاد المعقد ، وخضوع الناس لنظام القروض المرهقة لتوفير الكماليات ثم أخلاقيات المجتمع ، والأسرة الممزقة ، والأولاد المارقين ، وصرامة القوانين ، وكشف الحياة المحسوسة بالوسائل العلمية . كل ذلك وسواه ، قد جعل الحياة عبثا مرهقا على الأحياء ، بدأ يدفعهم الى التخلص منها ، لا التمسك بها .

وأظن أن الأمر ليس بهين .

كما أظن أن واجب المجتمع الانسانى كله أن يعيد النظر فى الصيغة التى يتعامل بها الناس ، حتى يصل الى علاج كثير من العيوب ، قبل أن نواجه عالما من المنتحرين ، أو الشارعين فى الانتحار ، أو ذوى الميول الانتحارية ، وكلهم ناس بلا أمل .

وعندما تصبح الحياة خالية من الأمل ، فهى اذن اناء أجوف ، اذا لم تحطه بيديك فان الصدا كقيل بأن يحطمه لك .

عيد المنعم الصاوى



هل يحتاج أحدهما للآخر؟

يحتفل أن يجد أغلب علماء النفس أن هذا سؤال غريب نوعا ، فهم يعرفون أن علم النفس قد أدى دورا هاما في مدى قرن من الزمان من ناحية ، وهم من الناحية الأخرى يسلمون بأن علم النفس يحتوى الكثير مما يمكن أن يقدمه الى الأمم النامية ، وقد تكون هاتان العقيدتان المفهومتان ضمنا كافيتين الى حد ما ، كما قد تكونان عرضة للارتباك . ولا شك أن علم النفس يزخر بالنظريات والأحكام العامة تصاغ في عبارات تشير الى أنه يتصل بسلوك جميع الكائنات البشرية في كل مكان ، ولكن لا ينتظر وجود الدليل القاطع الذى يحتمل تحقيق هذين المطلبين المفهومين ضمنا ، وهذه السمة التى تميز أصالة البشر قد ترجع جزئيا الى الاحتشاد الشامل لعلماء النفس الذين يزاولون نشاطهم الآن فى الأقطار الصناعية المتقدمة ، وقد قدر أن نصفهم على الأقل يوجد فى الولايات المتحدة ، وهناك عامل آخر وهو اجتذاب فكرة العالم الحقيقى لكثير من علماء النفس . انهم يتوقون الى أن يصبحوا متصفين بالعلوم البيولوجية أكثر من اتصافهم بالعلوم الاجتماعية ، وبذلك تكون النتيجة هى وجود اتجاه نحو تعريف الهدف من الدراسة بأنه مجرد سلوك الانسان ، وليس هذا فقط ، بل يفترض أنه يمكن اعتبار كل البشر متساوين من وجهة النظر هذه .

لم يهتم علم النفس كثيرا - باعتباره مهنة - بمشاكل البلاد النامية . وقد برز

يقام : جوستاف جاهودا

استاذ علم النفس بجامعة ستراسبكلايد في جلاسجو . وهو مهتم بوجه خاص بالأبحاث الثقافية النفسية في آسيا ، وأفريقيا . وله مقالات عديدة في هذا الموضوع .

ترجمة : الدكتور ابراهيم عصمت مطاوع

عميد كلية التربية بجامعة طنطا .

هذا في ندوة عقدت في نهاية المؤتمر العالمى التاسع عشر عن مستقبل علم النفس ، وفى هذه الندوة تحدث عدد من الشخصيات البارزة عن تصورهم للنواحي التى يمكن أن يسهم فيها علم النفس فى مجالات الصالح العام ، ومع ذلك لم يرد ذكر موضوع الدول النامية . ويبدو أن موضوع الدول النامية ومشاكلها لا تشكل ملامح واضحة فى تدريس علم النفس فى أمريكا وأوربا ، بل قلما يوجد كتاب يمس هذا الموضوع كجزء يدخل فى فهرسه . فى حين نجد على النقيض اهتمامات أكيدة بنواح دراسية أخرى ، فقد اهتم علم الاقتصاد خاصة بدراسة تجريبية ونظرية لمشاكل البلاد النامية وجعل منها مجالا ناجحا للتخصص اجتذب عددا من أقدر رجال الاقتصاد ، كما شمل أدبا رفيعا ضم الصحافة أيضا . وهكذا فليس مدهشا أن نجد اشارة خفيفة الى أن الدول النامية تعتبر علماء النفس مفيدين مثل رجال الاقتصاد ، وهؤلاء يقومون بالدور الأكبر ، ويلجأ اليهم باستمرار ، ويندر أن يقصد علماء النفس لطلب مساعدة ، حتى أنه فى حالة انشاء جامعة جديدة نجد اتجاهها نحو اعطاء مادة علم النفس اسبقية ضمنية .

انى أعتشم أن تكون هذه الملاحظات الأولية قد أوضحت أن السؤال المذكور فى بداية هذا الموضوع له معنى وله أهمية . وفيما يلى سوف نجرى محاولة لمناقشة

موضوع علم النفس كعلم مقترح يهتف الى قوانين عامة ويمكن أن يكافح ليؤدى دورا فعالا عن طريق دراسات ملائمة فى الأقطار النامية ، بل يمكن أن يشك فى أن كثيرا من الدعاوى التى تكون قوانين عامة يمكن التحقق منها فى حالة عدم توافر هذا العمل . ومن الواضح أن هذا يؤدى الى قضايا أساسية لا يمكن تحديدها بدقة ، وعلى هذا فسيكون هناك اعتبار للطاقت الكامنة وحدود لاسهام علم النفس فى الأقطار النامية .

لقد نشأ علم النفس فى قارة أوربا فى القرن التاسع عشر كعلم قائم بذاته ، ثم انتقل مركز نشاطه الى الولايات المتحدة ، وهو اليوم أوربى أمريكى تماما ، وتجرى أهم الأبحاث فى الولايات المتحدة ، كما تنشر الكتب الأمريكية لتستخدم فى أماكن كثيرة فى العالم . ومع ذلك فإن القاعدة التى يركز عليها هذا البناء الضخم ضيقة جدا وخاصة فى مجال الدراسات التجريبية التى تعتبر الطريقة الوحيدة نحو نتائج سببية واضحة . وقد انفعل أحد علماء النفس البارزين منذ أكثر من ٢٥ سنة فذكر أن العلم القائم عن سلوك الانسان هو علم سلوك طالب السنة الثانية الجامعية . وبالرغم من هذا وبرغم قيود وانتقادات متشابهة أخرى لا يوجد ما يشير الى أن هذه الأشياء قد تغيرت . وفى مقالة لشولتز (١٩٦٩) عنوانها « موضوع البشر فى مجال بحث علم النفس » يتضح أنه أثناء العقد السابع قرر حوالى أربعة أخماس الأبحاث المنشورة فى عدد من الصحف الكبرى أجريت مع طلبة الكليات الذين كانوا يمثلون نسبة ٢٪ تقريبا من مجموع سكان الولايات المتحدة .

ينشأ شعور بالشمول والصحة فى حالة انتشار ممارسة معينة بين أعضاء حرفة معينة لتصبح مهنية ، ومن هنا فلا يشعر الا القليل بالحاجة الى الدفاع عنها أو تحقيقها ، وإذا كان الموضوع الذى يبحث على مستوى الممارسة النفسية فيمكن أن ندرك افتراض أن أى كائن بشرى يمكن أن يكون أداة للتجربة ، وذلك رغم أنه قد لا يكون صحيحا دائما ، وعلى مستوى السلوك الاجتماعى فإن مثل هذه الفكرة تصبح مشكوكا فيها ، وتجرى محاولات متكررة للتحقق والتأكد ، وفيما يلى تجربة حديثة قام بها جرارد وكونولى سنة ١٩٧٢ ، وكانت واضحة وصریحة تماما ، وهى جديرة بأن نذكر منها الفقرة التالية :

« هناك سؤال يتردد على لسان عالم النفس الاجتماعى التجريبي هو « كيف يمكن التعميم من سلوك طلبة الثانية الجامعية ؟ » . الجامعة كيف تعرف حل يمكن أن يتجاوب عامل المصنع أو الموظف التجارى مثل طالب الجامعة ؟ ونحن مع الأسف عرضة لهذا النوع من الهجوم الناقد يقوم به أفراد غير موجهين من داخل نظامنا (مجتمعا) وهم يطالبون بإجراء تجارب على فئات مختلفة من السكان لا فى مستوانا الثقافى فقط بل فى ثقافات متعددة أيضا .

« ان لدينا الايمان الثابت بأن الكائنات البشرية ما هي الا كائنات بشرية ، وأن نظريات التأثير الاجتماعية التي تحدث في أى مكان وفي أى وقت يمكن تفسيرها من خلال هذا الاطار الفكرى الأساسى . لقد أوجد الجنس وسائل جيدة ومتنوعة من أجل استيفاء الاحتياجات الاجتماعية والبيولوجية التي يجب أن يعرف بها طالب علم النفس الاجتماعى كل شيء عن موضوع سكانى معين قبل أن يفكر فى تجربة عملية تشغل شخصا منتما الى الوسط الثقافى بالطريقة المرجوة ليختبر النظرية التي توجد قيد البحث »

« ومن حسن الحظ أن هناك رأيا موجزا لكل هذا ، فإن عالم النفس الاجتماعى يمكن أن يعمل فى موضوع سكانى يعرف شيئا عنه ويكون فى متناوله - وهو الطلبة فى حجرة الدراسة - وذلك اذا توفر لديه الايمان الثابت فى الأساسيات البشرية » .

يجب أن نسلم بأن الدراسات الثقافية المتشعبة مجهزة للغاية ، وتمثل صعوبات من كل نوع ، ولكن ليس هناك سبب كاف لكى ننكر الحاجة الماسة اليها . وتعتمد هذه الحالة على الايمان بالأسس العامة للبشرية . وهذا يفترض مقدما أن يكون لدينا العلم بكيان هذه الأسس العامة ، دون اعتبار لعدم ملائمة هذا الايمان لما يوهم بأنه نظام علمى . ومن سوء الحظ أن تظل معلوماتنا فى هذا المجال محدودة للغاية ، لأن الجهد المخصص للدراسات الثقافية المتشعبة ظل حتى العشر السنوات الأخيرة ضئيلا نسبيا بمقارنتها بأنواع أخرى من البحث ، بل ان هناك بيانات كافية تشير الى وجود تغييرات فى النواحي الاجتماعية للسلوك مثل القيم والمبادئ ، بل فى نواح أساسية أخرى مثل تنمية الإدراك الحسى والذاكرة والمعرفة ، وفى الوقت نفسه تظل طبيعة كثير من التغييرات غير مفهومة تماما . فنجد مثل احدى الظواهر المذكورة فى الكتب كتعميم ثابت هى عملية تجميع فى تنظيم مطلق تنتج منه الموضوعات الى تكوين مجموعات لفظية مشابهة عند إعادة استخراجها ، ومع ذلك فإن كول ١٠ ١٠ آل وجد فى سنة ١٩٧١ أن موضوعات كيبيل فى ليبيريا فشلت فى عرض مثل هذا التجميع . وكما يشير المؤلفون ليس من الواضح كثيرا فى مثل هذه الحالات هل هذا يرجع الى عدم توافر عمليات معينة غير ظاهرة أو أن عوامل تجريبية أو ذات مواقف خاصة منعت هذه العمليات من أن تتضح بنفسها . ومن الطبيعى أن هناك حاجة الى قدر أكبر من هذا النوع من البحث ، ويجب أن نكون حريصين ازاء تفقد المشكلة فى المطالبة بتعميم الظواهر النفسية على أساس العمل الأوروبى الأمريكى وحده .

لهذا فإن الاعتراض لا يمكن أن يقتصر على الاعتماد المتزايد على الموضوعات الطلابية ، بل يمتد الى موضوعات أكثر توسعا تمثل السكان فى البيئات الصناعية المدنية ، وكل هذا يسهم فى ملامح عامة معينة فى طريقة الانتاج وفى البيئة الاجتماعية التي يعيشون فيها ، ولا يمكن أن تكون صفة ملازمة للبشرية بوجه عام . ولهذا فإن ما توصلنا اليه من نتائج مشتقة من هذه الجماعات من السكان لا يجوز بالضرورة

أن يكون صحيحا تماما . وهنا تشابه مع حالة حيوانات التجارب بالمعمل وهي تعيش في بيئة معينة تتكسب جزءا من الذخيرة السلوكية التي يتميز بها النوع كله . وهكذا كان علماء النفس الذين كانوا يدرسون الفيران يقولون أنها تعرض سلوكا اجتماعيا بسيطا ، إلا أن بارت (١٩٦٧) تمكن من أن يوضح أن هذه فكرة خاطئة تنبع من الظروف الخاصة التي تحتجز فيها هذه الفيران الأليفة مما منعها من أن تكون في مجال يتيح لها الاتصال الاجتماعي . ولا يصح التغالي في هذا القياس إذ المقصود هو مجرد القاء الضوء على الموضوع الذي يهدف علم النفس من ورائه الى تعميم شامل، بل يجب محاولة فحص تغييرات البيئة البشرية في أوسع درجاتها .

وليس معنى هذا بالطبع أن كل الدراسات تهدف الى التعميم الذي لن يكون عمليا أو مرغوبا فيه . ومع ذلك قد يطالب أحد الناس بإجراء محاولات لتحديد مدى فاعلية أى تعميم ، قد يؤدي هذا - بطريقة عملية وفي نطاق الأنواع التي اقترحها ترياندرس سنة ١٩٧٢ وهو الذي ربطها من الناحية الفعلية بعلم النفس الاجتماعي - الى اعطاء بعض التحديدات التي يمكن أن تكون مناسبة لعلم النفس بشكل عام ، وهي :

- ١ - تعميمات مناسبة لجميع الثقافات وعلوم البيئة والانسان .
- ٢ - تعميمات لا تناسب غير أنواع خاصة من الثقافات وعلوم الانسان والبيئة أو أيهما .
- ٣ - تعميمات تعتمد على أنماط معينة من الخبرة السابقة (مثل تعليم القراءة والكتابة) .
- ٤ - تعميمات محدودة بمجموعات فرعية داخل ثقافة معينة أو مواقف بيئية خاصة (مثل الطلبة الأمريكيان في اوضاع معينة) . ويمكن أن يكون كثير من التعميمات في تلك التي تعتمد على نتائج موضوعات طلابية ، ولذلك فهي ضمن المجموعة رقم ٤ سوف يتضح أنها تنتمي للمجموعة رقم ١ . ومع ذلك فإن اختبار الثقافة المتنوعة يجب أن يكون مطلباً أساسياً لكي نعد لمثل هذه الترقية ، وهذا نادر الحدوث الآن ، ذلك لأن المجموعة التي تستحق أن ينتمى إليها أى تعميم لا يمكن أن يقررها مجرد « فحص » محتوياتها . وغالبا يتضح أن عبارة معينة يمكن أن تكون غير عامة ، فإن نظرية « المثير - القيمة - الدور » على سبيل المثال عن الاختيار في الزواج يمكن أن تكون مناسبة للثقافات التي يتاح فيها للزوجين أن يختار كل منهما الأخرى بحرية تامة ، كما جاء في بحث أجراه مورشتين سنة ١٩٧٢ ، ومن الناحية الأخرى ظن علماء النفس أن التجميع هو عنصر شامل لتنظيم مطلق ، الى أن جاء كول ١٠ - آل سنة ١٩٧١ فأوجد دليلا على العكس .

وحيث ان البحث المتشعب الثقافات عسير ويتكلف الكثير من المصادر المالية فليس من الصحيح اقتراح وجوب مضاعفة البحث كله او جزء بسيط منه ، ولا شك أن الاختيار ضرورى ، وتمثل المقاييس التى تحكمه أهمية الموضوع وتركيزه وملاءمته الكامنة للمشكلات العملية للأقطار النامية ، ويمكن القول بأن الآراء تتنوع بالنسبة لكلا المعيارين اللذين يعكسان عدم كفاية المعلومات الحالية على الأقل .

واذا صحت هذه المناقشات التى تحت على الاختيار المتنوع الثقافات للنظريات والتعميمات ترتب على هذا أن علم النفس يحتاج الى البلاد النامية حيث بها وحدها توجد الثقافة المتنوعة والظروف الأخرى . وهذه الأفكار التى صدرت عن كامبل وناارول سنة ١٩٧٢ عن الدليل الانسانى يمكن أن تطبق على العمل الثقافى المتنوع بمثل ذلك القدر على الأقل . وهما يذكران أنه يمكن أن تتخذ كاختيار قاس يوضع امامه اختبار للنظريات النفسية الأكثر دقة ، وبذلك يتمكن الشخص من نشرها واختيار أى المتناقضات بالطرق التى لا يمكن أن تحققها التجارب العملية والدراسات المترابطة داخل ثقافتنا القائمة .

لا شك أن هذا العمل عاجل جدا ، وذلك لأنه - بناء على ما أوضحه ليفي شتراوس - « يمكن لأى شخص أن يذكر سلفا (يتنبأ) أنه فى القرن الحادى والعشرين لن يكون هناك سوى ثقافة (حضارة) واحدة ومجموعة بشرية واحدة » . ويحتمل أن يكون فى هذا مبالغة الى حد ما ، وهذا لحسن الحظ ، ولكن سرعة التغير الاجتماعى تضاهى سرعة اختفاء عناصر معينة من الثقافة التقليدية ، فقد أصبح من الصعب الآن وجود عينات من صفار الأميين الذكور فى افريقية ، ولا شك أن هذا جد مرغوب فيه اجتماعيا ، وسوف يتعين على علماء النفس أن يضجوا بالشكوى من هذه الحالة ، ومعنى هذا أن الفرصة تضيق ، ولدينا الدليل على أن التعليم الرسمى يحدث اختلافا كبيرا فى برنامج تطور المعرفة ، ولكننا لا نفهم تماما تلك العملية التى تنبعث منها ، وإذا تيسر لنا أن نفهمها فهناك احتمال أن يتمد المفهوم الضمنى من الأقطار النامية الى التريبة فى كل مكان .

وقد يكون الألوان قد فات فعلا لسبب آخر ، فهناك علامات على أن أبواب الأقطار النامية قد تغلق فى وجه علماء النفس ، فيواجه الباحثون الأجانب صعوبات أكبر من أجل الحصول على تصاريح لتنفيذ المشروعات ، وتكون الفرص مرهونة بالوضع الذى يسمح هذا الاتجاه باستمراره ، ولن يكون لهذا العمل أهمية ما دام حجم العمل الذى يقوم به علماء النفس فى الأقطار النامية متزايدا ، الا أن هذا ليس هو الوضع على كل حال . وأسباب هذه الحالة متعددة ، وهى بلا شك تختلف فى الأقطار المختلفة ، ويحتمل أن بعضها لا علاقة له بعلم النفس . ومع ذلك فإن هذا هو أحد العناصر الهامة التى يبدو أنها سائدة . ويمكن أن يفسر غزو الباحثين الأجانب بأنه شكل مكرر للاستغلال . ومعنى هذا أن يظل علم النفس متهما بالحصول على مزايا من البلاد

النامية دون أن يعطى فوائد ملموسة في مقابلها ، ولا شك أن أولئك العلماء الذين قاموا بدراسات متنوعة الثقافة في الماضي وكانوا أمنا مع أنفسهم لا يستطيعون انكار وجود أساس في هذا الاتهام ، فان الدراسات التي تهتم في البداية بقضايا نظرية يجوز أن تنتج في النهاية فوائد عملية ، ولن يتضح هذا فورا لشعوب الأقطار النامية وهم الذين يتصورون أنهم يستخدمون كحيوانات تجارب ملامة . وهذا أمر يدعو الى التساؤل كيف يتاح النجاح للأبحاث المقصود بها مباشرة أن تكون لها فائدة فعلية متحقق أغراضها ، وهذه الاجراءات سوف تفحص بدقة أكثر بدءا بوجهة نظر أوسع عن علم النفس عامة .

ان أى شخص يتفحص علم النفس اليوم يمكن أن يكسب الكثير بمقارنة المشاعر عن حالته معتمدا على المكان الذى ينظر فيه . والكتب مليئة بالتفاؤل الاجبارى الذى ينحدر أحيانا الى درجة السخف ، كما يتبين فى القطعة المختارة التالية :

• بينما نجد أن العلماء والسلوكيين لم يتوصلوا بعد الى حلول حاسمة للمشكلات الملحة القائمة حدثت انجازات كبيرة (فيرتيمير سنة ١٩٧٠) . وهناك آخرون يمثلون سجلا هادئا للمنتجزات الأكثر واقعية ودقة ، وهم يتوقعون نواحي تقديمية أكثر على الاسس نفسها . ومع ذلك اذا فحصت صفحات الجرائد - حيث يواجه أعضاء المهنة بعضهم بعضا بدلا من مواجهة تلاميذهم أو مواجهة الجمهور - فلن تكون الصورة مشرقة . هناك أبحاث جادة فى الاتجاه الذى يسير فيه علم النفس ، وخاصة الحكمة فى متابعة نموذج العلم الطبيعى عن قرب . وتوجد شكاوى من أنه لا توجد ملامة بين النظرية والممارسة فى علم النفس مع المشكلات الاجتماعية التى نواجهها دائما ، بل ان هناك من يتحدث عن أزمة متوقعة فى علم النفس .

هل يزيد هذا عن كونه نوعا من النقاش الذى يحدث عادة من وراء الستار فى أنظمة متنوعة ؟ انى اعتقد أنه شيء أكثر من هذا ، وأن هذا القلق يبرز من قيود متأصلة فى علم النفس . ان التطبيقات الناجحة المذكورة فى الكتب تتصل بعلم النفس الصناعى والتربوى والعلاجى ، وهذا يعتبر اسهاما نحو أداء أكثر كفاءة للمؤسسات المستقرة نسبيا فى المجتمعات الراقية . واذا نظرنا الآن الى نطاق المشاكل العاجلة التى يقال ان علم النفس يهملها اتضح أن هذه مصاحبات أونتائج لتغيير اجتماعى سريع ، مثل علاقات الأجتناس ، والعنف ، والتلوث البيئى ، وكل هذا يتصل بالسلوك البشرى . ومن هنا يقال انه يجب أن يقوم علماء النفس بدور أكبر فى هذه النواحي . ويفشل النقاد من جيلنا عادة فى توضيح الكيفية التى يجب ان يؤدى بها هذا العمل . وليس هذا مدعشا لأن علم النفس الآن ليس معدا لمعالجة هذا النوع من المشاكل بالوسائل المتاحة له . وقد أعدت هذه الوسائل لتكون أساسا لدراسة الفرد وغالبا لدراسة نواح جزئية بسيطة من سلوكه ، وقد اعتبر الكيان الاجتماعى الاقتصادى الكامل مستمرا ، وهو الكيان الذى شمله هذا السلوك ، ومنه أمكن

التحكم فيه الى حد كبير ، ولهذا أهمل بدون نتائج خطيرة . ومن هنا لم يظهر سبب واضح يدعو للاهتمام بالعوامل المقررة للسلوك البشرى أو لكيفية تعديلها . ولم يعد لهذه الظروف وجود لأن سرعه التغيير الاجتماعى فى الاقطار النامية قد زادت الى حد أن الاطار الشامل لم يعد يسلم به . وهناك سبب آخر هو أن علم النفس يواجه تحديا فى مجابهة المشكلات الحديثة التى أصبحت لا تحدث فى المناخ الحالى من الرأى . هذه الاعتبارات ملائمة تماما لدور علم النفس فى الاقطار النامية لأن أكثرية الصعوبات التى تواجهها تميل الى أن تكون على صلة وثيقة بالتغيير الاجتماعى السريع ، ولهذا فإن علم النفس فى محاولته مساعدتها يواجه معوقات مزدوجة ، أولها - كما سبق مناقشته - أنه ليس واضحا تماما أى المبادئ النفسية يمكن أن تظل متماسكة فى ثقافات مختلفة تماما ومنتشرة ، وتكون بالتالى مفيدة فى العمل التطبيقي . أما الثانى فهو أن علم النفس يستطيع مواجهة آثار التغيير الاجتماعى فى الاقطار النامية ، وهو لا يزال يؤثر على برنامجه تأثيرا أقل الى حد كبير نوعا ، ومع ذلك فهذا بالتحديد هو ما تبحث عنه الدول النامية .

هل نحن مجبرون اذن على أن نصل الى النتيجة القائلة بأن علم النفس ليس لديه ما يعطيه للدول النامية ؟ ليست النظرة العامة كثيرة الى هذا الحد قطعا ، رغم أنه يجب أن نكون حذرين وأن نبتعد عن المطالب الزائدة عن اللزوم ، ونستطيع أن نذكر عنصرا ايجابيا واحدا هو أن الاقطار النامية كلها تقريبا لديها قطاع مستحدث يقرب بدرجات متفاوتة من ظروف الاقطار التى تحولت الى التصنيع ، ومن خلال هذا القطاع المستحدث يمكن لعلماء النفس أن يعملوا بايجابية - وهم غالبا يعملون فعلا - وبذلك يمكنهم تقديم مساعدات قيمة بتطبيق تكنولوجيا علم النفس . ويعتبر الاختيار التربوى والمهنى مثالين للخدمات التى يقدمها علم النفس على نطاق واسع ولها قدرها فى الاقطار النامية . ومن المهم ملاحظة أن هذا النوع من الخدمات يتجه الى أن يثبت ويسير فى انسجام تام مع العمل فى دواوين الحكومة المهتمة بالتربية أو الصناعة .

ويختلف الوضع بالنسبة للقطاعات التقليدية أو الانتقالية فى الاقطار النامية ، وهى التى تشمل الأغلبية العظمى للسكان ، والغاية المنشودة هى الوصول الى التقدم الاجتماعى والاقتصادى والتكنولوجى ، وهذا يشمل أيضا التغييرات فى السلوك وفى النظرة اللذين يجاريان العصر الحديث ، وليس معنى هذا أن هذه الاقطار ترغب فى أن يعاد تشكيل شعوبها فى صورة اوروبية أمريكية ، وكما أوضح بطل الحركة الزنجية (١٩٧٢) فى حالة افريقية أن الهدف هو حفظ القيم التقليدية الافريقية بقدر المستطاع ، فى حين يقدم الارشاد التكنولوجى التجريبي المعقول اللازم لتحقيق التقدم الاقتصادى ، ويحتل أن معظم الاقطار سوف تبحث عن حل وسط من هذا النوع ، حيث أن هناك عديدا من الأغراض المتنوعة المحددة والمعينة للتغير فى السلوك والموقف - خلاف هذه الأهداف الشائعة - وهذه الأغراض تخص مجالات معينة مثل تطبيق

اساليب الزراعة المتقدمة أو تنظيم النسل أو زيادة الولاء من المجموعات القبلية أو الاقليمية الى الولاء للقطر بشكل عام .

واذا وجهنا اهتمامنا الآن نحو بحث نفسى له علاقة بمثل هذه المشاكل وجدنا أن « Sinha » قد قام به سنة ١٩٧٣ بشكل يدعو الى الاعجاب فعلا ، فانه بالرغم من أنه وصف العلاج على أنه اختياري الا أنه كان يمثل جميع أنواع البحث المنفذ ، ويشمل أغلبية الدراسات البارزة وخاصة فى الهند ، فقد شكل مجموعات من النحوص فى نطاقات المشكلات ، وهذه توصلنا الى صورة قiche للمسائل النفسية الهامة المذكورة فى القائمة التالية :

فهناك مشكلات التحديث والدوافع والتنمية الاقتصادية ، كما أن هناك عمليات الاشتراكية والشخصية القومية . وهناك الاعلام ونشر الابتكارات ، وكذلك القيادة والتربية والاختراع ، فضلا عن تغيرات الكيان الاجتماعى والنظام الطبقي ومشكلات التحيز والتوحد القومى ، ثم نواحي قلق الشباب وشخصيتهم ، وفى النهاية تطبيق تكنولوجيا علم النفس .

لن يفيدنا كثيرا أن نلخص العرض المركز الذى قدمه « سنهنا » ، ولكن مع دراسات أخرى فانه يشكل الأساس لمحاولة تصنيف أنواع البحث المتعددة التى تتصل بالتنمية . وهناك ثلاث مجموعات رئيسية مقترحة بصفة تجريبية ، وهى وصفية وارتباطية وتجريبية . أما الوصفية فتشير الى صفات مباشرة لمجموعات من الخصائص النفسية مثل القيم والمواقف والمهارات الادراكية أو غيرها وكذلك الممارسات الاجتماعية وهكذا . وتختص المجموعة الارتباطية بدراسات العلاقات بين الخصائص النفسية أو السلوك من أنواع مختلفة أو بين هذه ومظاهر البيئة الاحصائية أو الحيوية أو غيرها . أما المجموعة التجريبية فانها تؤكد الوسائل التى بها يمكن التوصل الى استنتاجات عن حدود التغيير وآثاره .

الى أى حد وبأى الطرق يمكن لهذه الدراسات أن تكون مفيدة للحكومات والمصالح فى الاقطار النامية ؟ اذا بدأنا بالمعلومات الوصفية كما جاء فى كلمات كلنجلهوفر سنة ١٩٦٨ فان هذا يهى علامة مميزة يمكن أن تقوم امامها تلك التغييرات التى تحدث بمثل هذه السرعة ، كما يمكن أن تقوم بها نتائج التخطيط الاجتماعى مثلا .

ربما يكون هذا وضعا أقوى من اللازم لحقائق وصفية مجردة ، الا أن وظيفة العلامة المميزة يمكن أن تكون مفيدة فعلا ، وخاصة اذا أتيج للدراسة أن تتكرر بعد عدد من السنين . ويجب أن يكون هناك حذر فيما يختص بالاستنتاجات التى يتوصل اليها من مثل هذه التغييرات ، كما حدث فعلا . وهنا تعطي الدراسات المقارنة صورة عن موقف أى قطر من الآخر . أما المجموعة الأخرى من البحث المقارن فتنتج حولا أكثر

للأمور ذات النتيجة السلبية . وعلى أى حال تشير العناصر التى تتجه الى التنوع معها الى مجال العمل الذى يرجى منه فائدة أكثر ، وهكذا اقترح فى الدراسة الأثيوبية المذكورة أنه من الأفضل أن يوجه اهتمام الى العوامل غير الأكاديمية من أجل تحسين الأداء .

ويمكن التوصل الى استنتاجات حاسمة جدا من الدراسات التجريبية ، وهى قليلة جدا بسبب ضخامة المصادر المالية المطلوبة وتعذرها . ولا شك أن عمل «سنيها» يعتبر استثناء يشير الى ما يمكن أدائه بوسائل محددة . وقد أوضح أنه باتباع برنامج تطوير مجتمع كعلاج فإن التجديدات المؤدية الى نمو اقتصادى مدعم لم تكن مرتبطة بمدى التطور الاقتصادى الشامل . وهكذا فانه بالرغم من النسبة الضئيلة من البحث النفسى المخصص لمشاكل التنمية الذى انتقد بشدة قبل ذلك فانه يوجد قدر ضئيل من المادة المفيدة ذاتيا فى تناول رجل التخطيط فى مجال التنمية . والسؤال الحاسم هنا هو : « هل هناك فائدة من هذا ؟ » .

لا شك أنه توجد شواهد تشير الى أن الاجابة على هذا السؤال يجب أن تكون بالنفى ، فلنعتبر أولا أن معظم هذه الدراسات تصاغ فى لغة فنية وتنشر فى صحف يقرأها علماء النفس من الزملاء ، وتقتصر الاستثناءات الرئيسية بالبحث الذى تكلف به وكالات حكومية فى البلاد النامية ، ومن المحتمل أن تكون هذه الاستثناءات كثيرة . وإذا فرض أن الباحثين عليهم أن يعدوا تراجم مكثفة لنتائج أعمالهم ويرسلوها الى السلطات القائمة بالتخطيط والمسئولين عن رسم السياسة فى البلاد التى قاموا فيها بإجراء فحوصهم فماذا يكون مصير مثل هذه الوثائق ؟ انها فى الغالب تؤول الى سلة المهملات . وإذا تصور أحد نفسه فى دور المخطط فمن السهل أن يرى سبب ذلك ، وبدرك أن ليس لأفكاره علاقة مباشرة بالأمور الجارية والسائدة والملحة . وهذه النظرة المتشائمة للأوضاع القائمة يدعمها الدليل الحدود المذكور ، ويتفق هذا مع ماتوصل اليه نشيونز سنة ١٩٦٩ . وهو عالم من علماء النفس قام بجولة موسعة لدراسة استخدام العلوم الاجتماعية فى عديد من الدول النامية ، وقد قابل بعض صناع السياسة والاداريين الذين عرضوا شكوكا كثيرة ، وقد جاء فى تعليق لأحد رجال الاجتماع البارزين أنه يجب أن تكون المبادرة فى يد علماء النفس أو علماء الاجتماع لكى يوضحوا كيف يمكن أن يكون عملهم ملائما .

لهذا فان العبء الأكبر يقع على كاهل علم النفس لكى يبين بأى الطرق يمكن أن يؤدي مساعدة حقيقية ، ولم تبذل حتى الآن سوى محاولات بسيطة لأداء هذا . وحسب معلوماتى فان ترياندىس هو عالم النفس الوحيد الذى قام بمجهود يشكل مشروعا أعد خصيصا لهذه المساعدة ، فقد أصر على « التجديد » كهدف تسهم فيه أغلبية الأقطار النامية . وهو يصور المشكلة كما يلى :

« يبدو لي أن هناك أسئلة أساسية جدا هي : « هل هناك بعض السمات النفسية المميزة ترتبط بالصرية أم لا ؟ هل يمكن أن نصف أعراض الصفات المميزة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية أو التجديد أو التصنيع ، وهي التي تفوق حملة الثقافة وتميز البشر في كل مكان ؟ ما هي بعض السابقات لهذه الأعراض ؟ وما هي بعض النتائج ؟ هل الفروق الفردية والفروق الثقافية أو أيتها تحسين العلاقات بين سابقات التجديد ونتائج ؟ هذه فيما يبدو لي أسئلة أساسية يجب أن نتفحصها في النصف التالي من القرن الحالي . إذا كان علينا أن نحقق تقدما لإيجاد حلول لمشكلات البلاد النامية » .

في ورقة عمل تالية توسع تريانديس سنة ١٩٧١ في إطار عمل نظري مصقول للبحث في مجال التجديد وهو يعرض مخططا لبعض دراسات فعلية يمكن تنفيذها لاستنباط علاقات سببية تؤدي الى عمل صحيح . وهذا المشروع الذي قدمه تريانديس يسترعى الإعجاب لدقة نظريته وتصوره الفكري الصحيح . ويبدو لي أنه يقاسي من نقطتي ضعف خطيرتين : أولاها افتراض أن علم النفس مع أنظمة أخرى يمكن أن يحل عددا كبيرا من العلاقات السببية في مواقف حيوية زائدة التعقد . وقد ورد سلفا أن هذا بالتجديد هو ما لا يستطيع علم النفس أدائه ، ومن هنا تكون الصعوبات في مجابهة التغيير الاجتماعي ، فعلى سبيل المثل وبعد مرور عدد من السنين وبعد دراسات عديدة نجد سؤالا ليس له اجابة مقنعة ، وهو : هل العنف التلفزيوني له علاقة سببية بالسلوك العدواني أم لا ؟ وبذكر الصعوبات التي يواجهها هذا النوع البسيط من المشكلات تكون الفرص لحل المشاكل الأكثر تعقدا تافهة في المستقبل القريب . وهذا يقود الى الخطأ الثاني الهام ، وهو المقياس الزمني غير الواقعي عن نصف القرن الذي اقترحه تريانديس . ففي المقام الأول يحتمل أن تحدث تغييرات موسعة في هذه الفترة الطويلة ، ولهذا فإن التعميمات التي يتوصل اليها على أساس العوامل السائدة في البداية قد تبطل صحتها في مرحلة تالية ، وخلاف هذه الاعتبارات النظرية فإن الأقطار النامية لا تحتمل أن تنتظر نصف قرن ، لهذا يجب التفكير في نتائج يمكن الحصول عليها خلال سنين قليلة إذا كان المفروض أن نحوز اهتماما كبيرا .

إن المشروع المثير الذي يقدمه تريانديس يساعد كذلك في إثارة قضية عامة تختص باستراتيجية البحث الدقيق التي تتبع لمساعدة الأقطار النامية ، فهو يؤيد اجراء مبادرة على قضية نظرية هامة على أمل أنها في النهاية سوف تقدم للتطبيق ، إلا أن سجلات الماضي لا تعطى سوى تأييد ضعيف لمثل هذا الرأي ، بل تشير الى وجود هوة كبيرة بين المحصلات النظرية والتطبيقات العملية . وهذه الفجوة يصعب اجتيازها . إذن ماذا يمكن أن تكون عليه الاستراتيجية المضادة الممكنة ؟ يبدو أنه من المفيد الاهتمام فورا بالمشاكل المحدودة نسبيا والمطلقة نوعيا في واحد أو أكثر من الأقطار النامية ، معتبرين التشويش الذهني المترتب على هذا العمل مجرد اضافة ذات قيمة . وهناك طريقتان رئيسيان لمباشرة هذا ، والخطوة المنطقية الأولى هي تلك

التي صرح بها تشيرونز سنة ١٩٦٨ ، فقد قال انه يوجد فعلا قدر كبير من البحث الذاتي الملائم ، وسيكون من المهم أيضا أن يستخدم هذا تماما لمباشرة محاولات جديدة . ويحتمل أن تكون هذه العبارة أكثر صدقا من البحث الأوربي الأمريكي عن البحث المتعدد الثقافات ، وعلى كل حال فهناك أكثر من الكفاية اللازمة لاجراء مبادرة على هذا الطريق ، وسوف يرسم مثال توضيحي لهذا فيما بعد .

أن على علماء النفس المبادرة في توضيح المفاهيم الضمنية العملية لأبحاثهم السابقة ، وعليهم اعطاء الدليل على أنهم قادرون على الاسهام في حل مشاكل الحياة الحقيقية .

وهناك ، بعد أن يتم هذا ، خطوة أخرى منتظرة تستلزم الدخول في مناقشات مع الاداريين والمخططين في البلاد النامية بقصد توصيف مجالات جديدة يقوم فيها علماء النفس بدور مفيد للمساعدة (مع علماء علم الانسان وعلماء الاقتصاد عندما يقتضى الأمر ذلك) . وبعض هذه المساعدات تتخذ دائما شكل تدريب الباحثين المحليين على الأعمال التي يتسع فيها المجال لذلك في الوقت المناسب . إن التعاون المباشر مع رجال التخطيط وصناع السياسة هو هدف بعيد المدى يتضمن التقلب على العقبات التي وصفها تشيرونز سنة ١٩٧٠ وصفا جيدا ، وأكثر من هذا يندر أن يتبع هذه الاستراتيجية باحثون فرادي ، فأنها تستلزم ترتيبا جماعيا قد يكون تحت رعاية هيئة معينة مثل الاتحاد الدولي لعلم النفس العلمي .

وأعود الآن الى استخدام البحث القائم ، مقترحا مثلا لما يمكن أن يعمل ، فقد كان من مجالات الدراسة المتنوعة الثقافة في السنوات الأخيرة تطور الادراك الحسى والمعرفى ، وقد بدا الادراك المعرفى يثير اهتمام علماء علم الانسان وعلماء النفس أيضا . وليس من شك في أن قدرا كبيرا من هذا العمل به ضمنييات كبيرة من أجل التربية في الدول النامية . ويمكن القول بأن ترياندس نفسه كان قد وصف التربية بأنها « إحدى سابقات التجديد » . ومن الطبيعى أن التربية في البلاد النامية تتأثر بعلم النفس ، إلا أن هذا التأثير بعيد وغير مباشر ، ولا يهتم كثيرا باحتياجاتها الخاصة . ويبدو أنه لم يتم اتخاذ اجراء لفحص النتائج الحديثة للبحث في التطور الإدراكي الحسى والمعرفى ، لما تتضمنه هذه النتائج من أجل التعليم في حجرة الدراسة . ومن المعقول أن نخمن أن محتويات المناهج وتجاوب السن لتقديم أنواع مختلفة من المواد وكذلك شكل الكتب الدراسية يمكن تحسينها جميعا إذا ترجمت هذه الاستنتاجات النظرية الى برامج عمل فعلية .

ويحتمل أن يكون السبب في أن هذا كله لم يحدث أو حدث جزئيا هو أن عملية الترجمة هذه لا تتم بسهولة . انها تشتمل على مراحل عديدة . ففى البداية

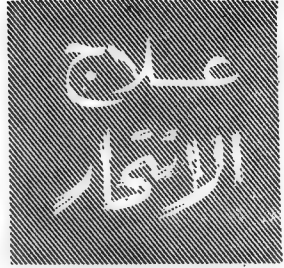
يتحتم على علماء النفس (وربما علماء علم الانسان) مع علماء التربية أن يفحصوا البيانات ، وأن يتوصلوا الى استنتاجات عن التغيرات فى الوسائل التعليمية التى تفرض نفسها . وهذه التغيرات ينبغى أن تقدم على أساس تجربى مع عينات من الأطفال . وإذا كانت النتائج مرضية فانه يبرز حينئذ السؤال عن كيفية ادخال التجديد فى النظام التربوى . ومن الطرق الواضحة تدريب المدرسين ، لكن معنى هذا تباطؤ زمنى كبير قبل أن تنفذ الى المدارس . وهناك بديل لهذا هو تدريب قوة ميدانية على مثال خدمة التوسع الزراعى تطوف بالقرى لعرض الوسائل الجديدة على المدرسين . ومن المفضل أن تكون هناك متابعة ميدانية لتنظيم أثر التغيرات على مدى فترة طويلة من الوقت . ومن الواضح أن الموارد المالية المطلوبة لمثل هذا العمل ضخمة . ويمكن أن يقوم الخبراء الزائرون بالمساعدة فى تقديم مثل هذا المشروع ، ولكن نقل العبء يجب أن يسانه علماء النفس والتربويون .

هذه قضية لها أهميتها الظاهرة ، لدرجة أن تعليقات اضافية قليلة تعتبر لازمة . ويجب أن يتوافر لآى بحث يهدف الى مساعدة الاقطار النامية تدريب لهيئة الأفراد فيه كفرض من أغراضه الهامة . وفى الوقت نفسه يجب أن يكون هناك عدد وفير من الحريجين المتخصصين فى موضوع التدريب المتاح اذا كان هذا معقولا . وليست الحالة بهذا الوضع الآن فى غير الهند ومكان آخر أو مكانين ، اذ لا يزال هناك عدد قليل جدا من علماء النفس . ان هذه المهنة لا تعتبر مفيدة من وجهة نظر الحكومات حتى تسمح لها بالتوسع ، ومع ذلك فانه اذا لم يتوافر علماء النفس فسيكون من الصعب جدا توضيح فائدتها . وهذا يمثل حلقة مفرغة يجب تحطيمها بكل وسيلة . ومما يمكن أن يخدم هذه الغاية تغيير طبيعة البرامج التى تنتج الى اتباع النموذج الأوروبى الأمريكى عن قرب . ولهذا فهي عموما غير صحيحة . ان كيان الحياة القائم وظروف العمل لا تؤدى الكثير لتشجيع البحث من أى نوع ، فحيثما يتم بحث ما فان عالم النفس يتجه الى أن ينظر ناحية الغرب ويهتم بالتعرف على عمله من طريق علماء الغرب أكثر من اهتمامه بحاجة بلاده الملحة له .

ويحتمل أن يقل ظهور هذا النوع من الصعوبات اذا توفر مجال للتخصص فى علم النفس المهتم بمشكلات البلاد النامية . وحيث أن تغيير « التنمية » قد ادخل فى علم النفس من قبل فمن الأفضل أن يطلق عليه اسم آخر يحسن أن يكون « الثقافات التطبيقية المتعددة » . وهناك عدد من الناس فى الاقطار النامية يحتمل أن يؤيدوا هذا لانهم يعرفون أن التغيير الاجتماعى الاقتصادى هو مسألة تغيرات فى القيم والتوقعات ونماذج السلوك . وقال الدكتور راو سنة ١٩٦٦ (الذى أصبح فيما بعد وزيرا للتربية) ان أصل التطور الاقتصادى فى الهند ليس فى علم الاقتصاد ولكن فى علم النفس الشعبى . وقد نادى علماء النفس بهذه النقطة ، ومنهم بوناردل الذى لاحظ سنة ١٩٦٣ أن مشروعات المساعدة الفنية التى تكلف كثيرا قد أخفقت فى هذا ، ويقول :

« من المؤسف أن علماء النفس لم يتج لهم كثيرا أن يتعهدوا دراسات كهذه بشكل أكثر تكرارا ، ولهذا توجد فجوة ضخمة بين الدور الذي يقوم به علماء النفس في الأقاليم الصناعية المكثفة وفي أقاليم وأقطار أخرى حيث تكون أبحاثهم وممارساتهم أكثر فائدة كما تشير بذلك بعض الدراسات النادرة » .

منذ كتبت هذه العبارة انقضى عشر سنوات بدون أن تصبح الدعوات حقيقية ، ويجب أن يكون واضحاً الآن أن مجرد الجلوس مع المطالبة بالقيمة الكامنة للموضوع مع كل قصد طيب ليس كافياً ، المطلوب هو مجهود منظم من جانب علماء النفس في كل البلاد المتقدمة والنامية لاقتناع صانعي السياسة ورجال التخطيط بأن علم النفس جدير بأن تتاح له الفرصة لايضاح النواحي التي يمكن بها تقديم المساعدة الفعلية .
وقد تكون البداية متواضعة ، ولكن يجب أن يكون الهدف هو خلق علم نفس متعدد الثقافات مطبق ، ليكون ذا فائدة حقيقية للدول النامية ، ولكي يكون اسهاما في تقدم علم النفس كمحاولة علمية .



أوهام لحركة مهنية

أن علاج الأشخاص ذوي الميول الانتحارية يهم العديد من المهنيين ومنهم الأطباء وخبراء علم النفس العلاجي والأطباء النفسيين والموجهون الدينيون والمساعدون الاجتماعيون والممرضون وأعضاء هيئات مراكز مكافحة الانتحار . كما أن المشكلات المحيطة بالانتحار هي مشكلات متعلقة بعملية الموت ، إذ أن كل شخص لديه ميول انتحارية يجد أن الحياة غير محتملة بسبب ألم جسدي أو عقلي . ويتناول هذا المقال فحص الحقائق والأوهام السائدة المعنية بالأشخاص ذوي الميول الانتحارية ، ويعني بصفة خاصة بما طرأ حديثاً من تطور وتقدم في هذا المجال في الطب النفسي وعلم النفس العلاجي ومهنة الصحة العقلية .

ويعتبر الانتحار أحد الأسباب الرئيسية للموت ، فهو سابع هذه الأسباب في الولايات المتحدة (مكتب التعداد الأمريكي ، ١٩٦٨) . غير أن عدد المنتحرين في تقدير الباحثين يزيد بمقدار الربع أو الثلث على عدد المنتحرين المسجلين بالبيانات الرسمية ، مما يرفع الرقم في الولايات المتحدة من ٢١٣٧٨ حالة وفاة عام ١٩٦٦ إلى ٢٧٠٠٠ أو ٣٠٠٠٠ في السنة (كورون ، ١٩٧١) . أضف إلى ذلك أن دراستين حديثتين دلّتا على أن هناك على وجه التقريب حالة انتحار بين كل سبع من حوادث

بقلم : دونالد و. لايت الصغير

محاضر في مواد علم الاجتماع التربوي والمهني بجامعة
برنستون ، وكتب عن التدريب لمهنة الطب النفسي وعن بناء
هذه المهنة ومناهجها ، كما بدأ دراسة كبرى لخدمات الصحة
العقلية في دول صناعية عديدة .

ترجمة : الدكتور بدر الدين علي

أستاذ علم الاجتماع وعلم الاجرام بجامعة لويز فيل . خريج
جامعتي مينسوتا وولاية أوهايو بالولايات المتحدة . عمل
مدرسا لعلم الاجتماع بجامعة عين شمس ، وخبيرا بالمركز
القومي للبحوث الاجتماعية والجناحية ، وأستاذا مساعدا
بجامعة ترينيداد . له بحوث ومؤلفات عديدة عن المشكلات
الاجتماعية وخاصة عن السلوك الإجرامي وعلاج المتحرقين .

السيارات (رنزيجر ، ١٩٧٢) . وقد أصبح الانتحار في الفترة الأخيرة ظاهرة أكثر
انتشارا بين صغار السن ، فمُنذ عام ١٩٦٤ ازداد معدل الانتحار بين المواطنين
الأمريكيين في أعمار تتراوح بين عشرين وثلاثين سنة فصار ثلاثة أضعاف معدل
السابق (كورون ، ١٩٧١ ، ص ٥٣) ، مما يجعل حوادث الانتحار المعروفة رسميا
هي السبب الثالث للموت الأكثر شيوعا بين الناس في ربيع حياتهم .

إن هذه الأرقام ليست ذات أهمية كبيرة ، لأنها تشير الى عدد الأشخاص الذين
نجحوا في قتل أنفسهم فحسب ، ولأن الاهتمام في هذا المقال لا ينصب على من لا قوا
حتفهم . كما هو الحال في معظم المواضيع التي كتبت عن الانتحار ، ولكنه على التقيض
يتركز هنا على من هم في طريق الموت بشروعهم في الانتحار وما يتلقونه من رعاية .
وتعداد هذه الفئة أكبر كثيرا من تعداد الفئة الأخرى . وطبقا لأفضل دراستين يقدر
عدد من يشروعون في الانتحار بعدد يتراوح بين ثمانية أمثال وعشرة أمثال أولئك الذين
يتم انتحارهم فعلا (شتيدمان وفاربرو ، ١٩٦١ ، ص ١٩ - ٤٨ ، باركين وستنجل ،
١٩٦٥) . أن كلتا الدراستين تؤكدان انخفاض تقديراتها عن الواقع . ولو أخذ بهذا
التقدير المنخفض وهو « ١ : ١٠ » ، لكان معنى ذلك أن ٥ ملايين من الناس في الولايات

المتحدة قد شرعوا فى الانتحار (مينتز ، ١٩٧٠) . وقد يضاف الى هؤلاء أيضا عديد من الأشخاص الذين يفكرون جديا فى الانتحار دون الاقدام عليه . أن أدوين شنيدمان ، مؤسس علم الانتحار فى الولايات المتحدة ، يعتبر كلا من ادمان المخدرات والحمر وحتى البدانة المفرطة والاكثار من التدخين صورا للانتحار وتدمير النفس (١٩٥٩ ، ص٢٤) . والتقدير المتحفظ الذى يشير الى أن هناك أربعة أشخاص يفكرون جديا فى الانتحار مقابل كل شخص يشرع فيه يعنى وجود ٢٠ مليون أمريكى (١٠ فى المئة من السكان) من الأشخاص ذوى الميول الانتحارية .

المجهود الأولى للرعاية المعاصرة بظاهرة الانتحار

تعتبر المجهود المنظمة لمساعدة ذوى الميول الانتحارية جهودا جديدة فى العالم الغربى . ولقد بدأ أول برنامج من هذا النوع فى الولايات المتحدة عام ١٩٠٦ . وقد أطلق عليه مؤسسه القسيس البابتيست هارى م . وارن اسم « الرابطة القومية لانقاذ الحياة » . ولقد كان لهذه الرابطة سمات عديدة مشابهة لسمات الجماعات السابقة لها ، من حيث كونها جماعات دينية (مسيحية) تعتمد فى تمويلها على التبرعات وتستخدم الموجهين غير المتخصصين وتقوم بالزيارات المنزلية . وكان المهنيون فى ذلك الوقت (وخاصة الأطباء) لا يرون أى نفع أو جدوى من هذه الخدمات ، فالأشخاص ذوو الميول الانتحارية كانوا يعتبرون فى نظرهم اما مجانين مكانهم الطبيعى فى مؤسسة خاصة أو أن مصيرهم المحتوم هو الانتحار الذى لا مفر منه بحكم الوراثة ، الأمر الذى يجعل انقاذهم مستحيلا (كورون ، ١٩٧١ ، ص٧٩) . أما اليوم فيطلق على هذا النوع من البرامج اسم « برنامج الوقاية من الانتحار » ، وهو تعبير مضلل ، لأن الشخص لا يعالج طبقا لمثل هذه البرامج الا بعد أن تظهر عليه أعراض ميوله الانتحارية أو أى أعراض مزعجة أخرى . وعلى ذلك فان اصطلاح « التدخل » يعتبر اصطلاحا أكثر دقة للخدمات المقدمة .

وقبل ذلك بعام أنشأ جيش الخلاص فى انجلترا « مكتب لندن لمكافحة الانتحار » الذى كان له الكثير من سمات مثيله الأمريكى . وقد حاول المكتب أن يخلق جوا من الصداقة وأن يؤمن السرية ، لأن الانتحار أو الشروع فيه كان يعتبر جريمة . كما أن المتطوعين بالمكتب أوجسوا برنامج علاج على ثلاث مراحل أصبح نموذجا يؤخذ به بالمراكز المماثلة التى أنشئت فيما بعد . فعندما يتعامل الموجه مع شخص له ميول انتحارية فانه يعمل على تصور وتحديد المشكلة الواقعية ويحاول تأكيد وتنمية موارد التقويم المتاحة فى بيئة المريض كما يحاول احياء الأمل لديه (دابن وبانزل ، ١٩٣٣ ، ليفاين وكاي ، ١٩٧١) .

ولقد ساهم البريطانيون فى جانبين هامين آخرين لمساعدة الأشخاص ذوى الميول الانتحارية عندما أنشأ الأسقف شادا فارا جماعة « السماريتانز » عام ١٩٥٣ (فارا ،

١٩٦٥) . وكانت هذه أول خدمة تعتمد على استخدام التلفون للاتصال بالأشخاص اليائسين من الحياة ، وكانت جماعة السماريتانز من أوائل من استخدم البرامج غير الطبية التي لم تقتصر على دين معين . وأخيرا فإن أسلوب السماريتانز كان اسهاما قيما رغم تضمينه في البرامج المبكرة .

ونتيجة للاعتقاد بأن الأشخاص ذوى الميول الانتحارية يعانون من الوحدة أنشأ الأسقف فارا منظمة سماها « منظمة المصادقة » . ولقد عكس اسم هذه المنظمة جهدا بذل لتفادى أسماء مثل «جمعية الوقاية من الانتحار» . وقد حاولت جماعة السماريتانز أن تشعر كل من يتصل بها بأن هناك شخصا يهتم بأمره ، كما كانوا يرسلون أحد متطوعهم كلما دعت الحاجة الى ذلك . وهكذا كان من الواضح لهذا الاتجاه الانساني أن ينال النجاح . ويدير السماريتانز الآن ما يزيد على خمسين مركزا في المملكة المتحدة وبعض أجزاء الامبراطورية البريطانية السابقة . والسبب الآخر لنجاح هذا البرنامج هو أن نسبة كبيرة من المتطوعين كانوا أصلا في محنة . وقد وصف الحبير لويز دابلن السماريتانز بأنها أكبر محاولات الوقاية من الانتحار وأكثرها نجاحا في العالم (نلسون ، ١٩٦٨ ، ص ٧٦٦) . ولأسباب ما زالت خافية فإن حركة السماريتانز لم تقم لها قائمة في الولايات المتحدة لو أن هناك خدمات تطوعية تعمل على نمط مماثل كجماعة الأصدقاء في اقليم ديد بولاية فلوريدا (دابلن ، ١٩٦٣ ، ص ١٨٤) .

ولم ينهك الأطباء النفسيون في تنظيم الخدمات الخاصة بالانتحار الا بعد عشرين عاما من قيام الجهود التطوعية الأولى . ولقد كانت مدينة فيينا بطبيعة الحال مركزا لأنشطة الطب النفسي التي بدأت عام ١٩١٠ باجتماعات للتحليل النفسي مخصصة للانتحار . وكانت تلك الاجتماعات غير عادية اذ كان يرأسها أدلر وليس فرويد ولأنها تناولت أسئلة جديدة هي : ما هو دور الانسان في تقرير مصيره ؟ لماذا يقتل بعض الناس أنفسهم ؟ ولقد قدم ويلهم ستيكل للمجتمعين اجابته بأن التلهف والتشوق الى قتل النفس يعكس الرغبة في قتل شخص آخر (شنييدمان ، ١٩٥٩) . وأصبح هذا الرأي من اسهامات التحليل النفسي الرئيسية في تفهم ظاهرة الانتحار . ويصف النفسي أدوين شنييدمان هذه الاجتماعات بأنها « نقطة البداية للوقاية من الانتحار » (١٩٥٩ ، ص ١٤) . ويقل شأن هذا الرأي من وجهة الدقة التاريخية عنه بالنسبة لأذعان علماء النفس والموجهين لتفسير الطب النفسي في المسائل المتعلقة بظاهرة الانتحار .

ولم يقم أى طبيب نفسي بتنظيم خدمة للأشخاص ذوى الميول الانتحارية حتى عام ١٩٢٧ عندما أسس رودولف درايكروز (وهو من أتباع أدلر وليس فرويد) « وكالة الجمعية الأخلاقية للأشخاص الزاهدين في الحياة » . وكانت ادارة الشرطة بفيينا تتعامل قبل ذلك مع الشارعين في الانتحار باستدعائهم واحالتهم الى ادارة الرعاية الاجتماعية . ويبدو أن هذه الادارة قد قدمت المساعدة لهؤلاء الأشخاص على نطاق

واسع لتجعل حياتهم محتملة مرة أخرى . ولقد كانت هذه المساعدة مساعدة عملية جدا نلتخص في تدبير عمل لهم واعطائهم نقودا وحل مشكلات أسكانهم (فاربرو وشنييدمان ، ١٩٦١ ، ص ١٣٧) .

وقد قامت وكالة رودولف درايكروز بتنسيق جهود الموجهين المتطوعين لمساعدة العملاء المتقدمين تلقائيا . وكان حوالي ١٠ في المئة من هؤلاء العملاء يعتبرون من الأشخاص ذوي الميول الانتحارية . وعلى ذلك يبدو أن الوكالة قد سدت احتياجا في ذلك الوقت لعيادة طب نفسية تطوعية لدى قصير . وفي عام ١٩٢٨ افتتحت في فيينا عيادة مشابهة لمكافحة ظاهرة الانتحار بين الشباب أطلق عليها اسم « الخدمة التوجيهية للشباب » ، عن طريق تنظيم جهود ثلاثين متطوعا من الأطباء والمحامين والمدرسين والاختصاصيين الاجتماعيين لمساعدة المتقدمين للعيادة من صغار السن (فاربرو وشنييدمان ، ١٩٦١ ، ص ١٣٩) . ولكن أساليب العلاج التي اتبعت في هاتين العيادتين لم تكن ممتازة لدرجة تدفع الكتاب الأمريكيين المهتمين بالعناية بالانتحار الى الإشارة اليها . ولقد أغلقت كلتا العيادتين عندما احتل النازيون مدينة فيينا .

الوقاية من الانتحار : حركة مهنية

لم يسهم اختصاصيو الصحة العقلية حتى عام ١٩٥٨ الا قليلا في تنظيم الجهود لمساعدة الأشخاص ذوي الميول الانتحارية ، ولكنهم ولدوا خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة قدرا غير عادي من النشاط . ففي خلال هذه الفترة القصيرة ازدادت في الولايات المتحدة مراكز الوقاية من الانتحار من أربعة مراكز الى حوالي ٣٠٠ مركز في الوقت الحالي ، كما خلق ميدان أكاديمي جديد هو علم الانتحار ، وأنشئت مجلات علمية جديدة ، وقام عديد من مشروعات البحث ، كما أوجدت حكومة الولايات المتحدة مركزا قوميا للوقاية من الانتحار . ولقد كان انسان من علماء النفس العلاجي هما أدوين شنييدمان ونورمان فاربرو وطبيب امراض عقلية ونفسية هو روبرت ليتمان هم القادة البارزين لهذه الحركة . ولقد تبهم في حماسة قطاع مثل للحركة العامة للصحة العقلية التي ازدهرت في العقد السابع . وقد لاقى الانتحار كمشكلة عقلية جاذبية خاصة باعتباره حربا في معركة ضد الموت ، علاوة على امكان مشاهدة نتائج تلك الجهود .

ومع أن معظم مراكز الوقاية من الانتحار تعتمد اعتمادا كبيرا على المتطوعين غير المتخصصين فان هذه الحركة تعتبر في مجموعها حركة مهنية أكثر من حركة السماريتانز وغيرها من جماعات مماثلة ، اذ أنها تشتمل على مقومات المهنة الحديثة من البحث والمصطلحات الجديدة وبرامج التدريب الإدارة مهنية والمراكز الجامعية المستقرة . ومن المين المعاونة نجد أن علم النفس العلاجي هو الذي نظم الحركة وقادها ، في حين

أرسي لها الطب النفسي قواعد المعرفة • ورغم توجس أطباء النفس من خدمة تعتمد اعتمادا كبيرا على المتطوعين غير المتخصصين فإن علماء النفس وغيرهم كانوا يرون في الأطباء النفسيين الخبراء العلاجيين لظاهرة الانتحار •

ولقد حصل شنيديمان وفاربرو وليتمان عام ١٩٥٨ على أولى المنح من المعهد القومي للصحة العقلية لبيدأوا « مركز الوقاية من الانتحار بلوس أنجلوس » ، الذي سرعان ما أصبح نموذجا للمركز المتالي للوقاية من الانتحار • وعلى مر السنين تسلم هذا المركز وحده ما يزيد على مليون وربع مليون دولار من المنح الفيدرالية • وقد ميز هذا المجهود الفيدرالي نفسه عن المحاولات الأخرى لمساعدة الأشخاص ذوي الميول الانتحارية باستخدام الأشخاص المتخصصين مهنيًا دون غيرهم وبتمويل البحوث للتوصل الى الوسائل التي يمكن بها تغيير السلوك الانتحاري (فاربرو وشنيديمان ، ١٩٦١ ، ص ٦) • وقد تلقى المركز الجديد في عامه الأول خمسين حالة خطيرة عولجت بمعرفة هيئته المهنية المتواضعة (فاربرو ، ١٩٧٠ ، ص ٧) • وتتلخص أهداف المركز في انقاذ حياة العملاء ، والقيام بدور حيوي داخل شبكة خدمات الصحة العقلية في مدينة لوس أنجلوس ، وفي زيادة التدريب والتربية في مجال الوقاية من الانتحار ، واجراء البحوث عن تلك الظاهرة • وعلى ذلك نجد أن هذا المركز الشامل يتضمن عمله مجالات أربعة هي : المجال العلاجي ، والتدريب والتربية ، والتنسيق والتعاون ، والبحث العلمي • ولكن هدفه الأساسي كان ينصب على انقاذ الحياة مستخدما في أغلب الحالات أساليب جماعة السماريتانز (شنيديمان ، ١٩٥٩ ، ص ٢٠) •

وتظهر في منتصف العقد السابع أحداث اضافية للانهاك المهني في العناية بالانتحار ، فقد أنشأ المعهد القومي للصحة العقلية عام ١٩٦٦ مركزا قوميا لدراسات الرقابة من الانتحار ، يديره الدكتور شنيديمان ، ويصدر نشرة دورية رسمية تسمى « نشرة علم الانتحار » • وفي عام ١٩٥٨ أسس جماعة من علماء النفس وغيرهم من المهنيين « الرابطة الأمريكية لعلم الانتحار » • وبدأوا ينشرون مجلة ذات تسمية عريضة هي « مجلة السلوك المهدد للحياة » وقد طار الدكتور شنيديمان بحكم كونه مديرا للمركز القومي متنقلا داخل الولايات المتحدة لتعزيز وتقوية حركة الوقاية من الانتحار • ولقد قال شنيديمان أن هدف الحركة هو « الوصول الى تخفيض معدل الانتحار في الولايات المتحدة » (شنيديمان ، ١٩٦٧ ، ص ٢) • وقد أعطى المركز منحا سخية لانشاء خمسة من « المراكز ذات الميادين العلمية المتعددة » بالجامعات التي نظمت برامج تدريبية في علم الانتحار لبعض طلابها المتقدمين ، وأجرت بحوثا وأقامت حلقات دراسية اقليمية عن علم الانتحار • وبصفة اجمالية قدم المعهد القومي للصحة العقلية والمركز القومي المتفرع منه منحا تفوق عشرة ملايين من الدولارات للعمل المهني في مجال الوقاية من الانتحار •

تقويم خبرات الطب النفسى فى معالجة الانتحار

ان الحماسة التفاضلية للدكتور شنيدمان وأنصاره فى تنظيم العناية بظاهرة الانتحار بالولايات المتحدة قد لا يكون لها نظير فى أية دولة أخرى . وتتميز الولايات المتحدة بهذا النوع من النشاط ، اذ بمجرد تعريف القادة الأمريكيين لشيء بأنه مشكلة، سواء كان ذلك هتلر أو الفقر أو شلل الأطفال أو فيتنام ، فانهم يعملون على حشد أفضل وأذكى من يمكنهم حل المشكلة (هالبرستام ، ١٩٧٢) . وهذا ما حدث فيما يتعلق بالرقابة من الانتحار . ولقد اعتمد هذا التفاؤل على المهارات المهنية الميسرة المستمدة من الطب النفسى التى يمكن علماء الانتحار استخدامها لتحسين الجهود السابقة لغير المتخصصين من الهواة فى العناية بالانتحار . أما بالنسبة لمدى اختلاف هذه المهارات أو تحسينها فمسألة قد تتعمد الأغلبية تجنبها .

وتتضمن هذه المسألة تصويرا اجتماعيا للمهن طالما افترضته الدراسات المتعلقة بالعمل المهني . وقد ضمن علماء الاجتماع بصورة عامة (وكل الآخرين) فى تعريفهم للمهنة خصائص منها السيطرة على معارف ومهارات معقدة ، والموضوعية ، والعلاج الفعال ، والخدمة الحيرية للعمالء . وعلى كل حال فان هذه الخصائص هى التى تميز وترفع من شأن المهن التخصصية على غيرها من أعمال . ومع ذلك ، فان فى استطاعة أى من المهنيين أن يروى قصصا عن القصور فى السيطرة على المعارف والمهارات والأخطاء الموضوعية والزملاء الذين لا يرعون فى عملهم الا منفعتهم الخاصة . وعلى ذلك فان هذه الخصائص والصفات لا يصح افتراض وجودها ، بل يجب أن تفحص وتختبر تجريبيا (فريد سون ١٩٧٠) .

خبرات ومهارات مهنية معقدة

ان الشخص ذا الميل الانتحارية ، كعميل يعرض نفسه على أى اخصائى مهني (او الوجه الذى يحيله) ، يتوقع أن يكون لدى الطبيب النفسى الذى يعرض عليه خبرة خاصة عن مشكلته . ولكن ظنه سيخيب لأن الأطباء النفسيين لا يعرفون عن ظاهرة الانتحار الا القليل نسبيا . ولا يقصد بذلك الانتقاص من خبراتهم العلاجية بالنسبة لذوى الاضطرابات العقلية ، او معرفتهم بالمشكلات النفسية ، او علمهم بتأثير العقاقير النفسية التى يحتكرونها . الا أنه يبدو مع ذلك أن معلومات ومهارات الأطباء النفسيين فيما يتعلق بالانتحار وعلاجه لا تعدو ما كان يعرفه الأسقف وارين أو الأسقف فارا منذ زمن مضى .

ومع أن النتيجة التى انتهى اليها من حيث قصور خبرة الطب النفسى فيما يتعلق

بظاهرة الانتحار تعتبر صفة. في وجه ادعاءات تلك المهنة الجديدة « علم الانتحار »
 فانها نتيجة قائمة على اساس من البحث والدراسة المستفيضة . فنجد أولا أن
 الأشخاص ذوى الميول الانتحارية يقعون في نطاق مجال واسع للتشخيصات
 النفسية (مينتز ١٩٧١) . وهذا يعنى أن نظرية الطب النفسى للاضطرابات
 العقلية لا تصلح كتفسير للنزعات الانتحارية . وهناك دليل آخر يكمن فى الحقيقة
 التى تنفى وجود فئة نفسية معينة تسمى بفئة ذوى الميول الانتحارية (زيلبورج ،
 ١٩٣٦ ، مس وهاملتون ، ١٩٥٦ ، كين ، ١٩٦٨) . وتوحى هذه النتائج بدورها بأن
 « العلاج الفعال قد يتطلب تنوعا مشابها فى الاتجاهات والأساليب العلاجية »
 (مينتز ، ١٩٧١ ، ص ٥٧) . وهذا التنوع لا وجود له فى مؤلفات الطب النفسى ،
 الأمر الذى يوحى علاوة على ذلك بتأخر المهارات والخبرات النفسية فى هذا المجال .
 ولقد انتهى الدكتور مرتون كين - أحد الثقات فى علاج الانتحار - الى أن « اختصاصى
 العلاج النفسى الذين ظهروا حديثا على المسرح لا يمتازون فى هذا المضمار (سواء فى
 التشخيص أو العلاج) عن أقل المساعدين تعلما ، وذلك رغم الفوائد الثقيفية للتحليل
 أو العلاج النفسى وما تتيحه من فرص تربوية واسعة » .

التدريب غير صالح وغير ملائم

وعلاوة على آراء الخبراء ، كراى الدكتور كين ، فان من العسير تقويم الأساليب
 العلاجية الحديثة لاحباط الرغبة فى الانتحار نتيجة لندرة البحوث التى أجريت عليها .
 وهذا يكذب الادعاءات المهنية بالمعرفة العلمية . وكل ما يمكن قوله هو وجود فطنة
 وبصيرة شعبية لعلاج الأشخاص ذوى الميول الانتحارية ماثلة لفطنة مكتب لندن
 أو فطنة الأسقف فارا التى سبقت أساليب الطب النفسى (مينتز ، ١٩٧١ ،
 رزنيك ، ١٩٦٨ ، ستون وشاين ، ١٩٦٨) . وما دامت مهن الصحة العقلية تسلم
 بفاعلية هذه المجموعة للفطنة الشعبية وأساليبها فان المرء يتوقع أن يكون أعضاء هذه
 المهن على دراية بها وباستخدامها . ولم تهتم أيضا أية مهنة بفحص هذا الافتراض
 بطريقة منسقة . وأفضل ما كتب يوجه الاهتمام الى التدريب والممارسة المهنية للأطباء
 النفسين . وإذا افترضنا أن هؤلاء لا يقلون فى تدريبهم أو مهارتهم عن علماء النفس
 العلاجى أو الاختصاصيين الاجتماعيين النفسيين أو الوجهين الدينيين وغيرهم .
 أمكننا توجيه تلك الأسئلة المتعلقة بالتدريب والممارسة خلال المادة المتعلقة بالأطباء
 النفسين .

ويبدو من دراسات عديدة وغير منسقة للأطباء النفسين التى تصف عمل
 زملائهم أن عددا قليلا نسبيا منهم يستخدم الفطنة الجماعية لمهنتهم . وبالرغم من عدم
 وجود مسح علمى لهذا الموضوع يرى الباحثون الذين فحصوا معاملة أطباء النفس
 لمرتكبي الانتحار وقت العلاج أو بعده بقليل أن الأطباء النفسين يقرفون عددا من

الأخطاء التي يمكن تجنبها (بلوم ، ١٩٦٧ ، تابا كنريك ، ١٩٦١ ، ١٩٦١ ب ، ستون ، ١٩٧١ ، مارجوليز ، ماير و لوى ، ١٩٦٥ ، لس ، ١٩٦٥ ، ويت ، ١٩٦٠ : روتوف ، ١٩٧٠) . ويبدو تمشياً مع مجموعة تلك الفحوص أن أكثرية البرامج التدريبية في الطب النفسي وربما أغلبيتها لا تشتمل على تثقيف وتعليم منظم عن الرعاية في الانتحار . وقد دلت تحقيقاتي الشخصية عن هذه المسألة على أن مراكز الأطباء المقيمين بمختلف أنواعها لا توفر مثل هذا التدريب . وعندما يدعى الأطباء النفسيون أنهم يتمتعون بمهارات وخبرة خاصة في هذا المجال يكون هذا فيما يبدو دليلاً على افتقارهم إلى المسؤولية المهنية . أضف إلى ذلك أن أفضل وسائل العلاج (التدخل الإيجابي والمساندة) يتباين بحدة مع التدريب في العلاج النفسي « الاستماع السلبي وسبر الغور » ، حتى أن طبيباً مقيماً غير مدرب على أساليب العناية والرعاية في الانتحار من المحتمل أن يعالج مريضه وفق أسلوب خاطئ تماماً ، إذ قد ينهار شخص يشرف على الموت تحت ضغط استكشاف المشاكل الأساسية لشخصيته . ولقد تعرضت الدراسات الخاصة بالانتحار إلى وجود مثل هذه الحالات (ستون ، ١٩٧١ ، بلوم ، ١٩٦٧) . ولا تنطبق هذه النتائج على المهنيين القلائل الذين يعرفون طرق وأساليب العناية بالانتحار والذين يتمتعون بقدر وافر من الخبرة .

نبذ الرفض والتقلب المهني

إن أغلب الأنماط انتشاراً الواردة في الدراسات السابقة ذكرها كانت نبذ الخصائبي العلاج للمرضى ذوي الميول الانتحارية الذين ارتكبوا الانتحار كنتيجة لهذا الرفض . وباستعراض جميع حوادث الانتحار المعروفة في إحدى العيادات خلال عشرة أعوام وجد بلوم « أن كل حالة منها قد سبقها سلوك نبذي من جانب اختصاصي العلاج » (١٩٦٧ ، ص ٩١٨) . كما وجد روتوف (١٩٧٠) وتابا كنريك (١٩٦١ ، ١٩٦١ ب) وستون (١٩٧١) هذا النمط نفسه . وعلاوة على تلك الأدلة المباشرة المستمدة من المقابلات الشخصية ووثائق العلاج يمكن إضافة دلائل الرفض غير المباشرة . إذ أن الكثير من أطباء النفس يخفقون في التحقق من مدى الخطورة الانتحارية (مينتز ، ١٩٧١ ، ص ٦٠) . فهم يشخصون عادة محاولات الانتحار البسيطة بأنها « حركات تلاعبية » ، وهو تعبير يوحي بحدوث إثارة واستفزاز لدى اختصاصي العلاج . وهذا الفارق بين الحركات الهزلية والمحاولات الجادة للانتحار لا يجد دعماً من البحوث (مارجوليس ، ماير ولوى ، ١٩٦٥ ، مينتز ، ١٩٧١ ، ليس ، ١٩٦٥) ، إذ أنها تتحدث بإفاضة عن الطريقة التي يواجه بها اختصاصيو الانتحار الضغوط الناجمة عن عملهم أكثر مما تتحدث عن الأشخاص ذوي الميول الانتحارية أنفسهم .

ومن الشواهد الأخرى غير المباشرة وصف كميات مهلكة من العقاقير . وقد اتضح من دراسة لأكثر من ٢٠٠ حالة انتحار بواسطة المسكنات أنه قد سبق لثلثيهم

الشروع في الانتحار (دافيز ، ١٩٧٠) • كما ظهر من دراسة جميع الحالات الانتحار في مدينة سان فرانسيسكو أن ثلث هذه الحالات قد استخدمت فيه عقاقير وصفت لها (موتو وجرين ، ١٩٥٨) • وينتهي مبحث الى القول « ان من الجائز للشخص أن يتأمل حقا في طبيعة الرسالة غير اللفظية التي يشعر بها الشخص ذو الميول الانتحارية عندما تسلم اليه وصفة تتضمن كمية من العقاقير الهلكنة » (١٩٧١ ص ٦٣) •

ولقد ظهر من دراسات ممارسة العلاج النفسي مع الأشخاص ذوي الميول الانتحارية عدد من أنماط النبذ والرفض المتعلقة بها • فاختصائو العلاج يبدون تشاؤمهم من سير العلاج (ويت ، ١٩٦٠) ، ويتناسون اعطاء المرضى اليائسين أرقام تلفوناتهم (بلوم ، ١٩٦٧) ، ويخفزون عدد مرات العلاج تخفيفا خطيرا دون مناقشة (بلوم ، ١٩٦٧) ، كما يجردون المرضى من تلك الأوهام والتخيلات التي تساندته وتبقى على حياته دون تزويده بدعائم جديدة بديلة لها (بير ، ١٩٦٨ ، ستون ، ١٩٧١) • غير أن أكثر الأنماط شيوعا تتضمن رفضا لاحتمال « طفولية » الشخص ذي الميول الانتحارية ومطالبه المتغيرة (ستون ، ١٩٧١ ، بلوم ، ١٩٦٧ ، روتوف ، ١٩٦٠ ، تاباكينيك ، ١٩٦١ أ ؛ ١٩٦١ ب ، كارتر ، ١٩٧١ ، ويلسون ، ١٩٦٨) • واختصائي العلاج على وجه التحديد يساند المريض ويهيمن على حياته في البداية • وعندما يستعيد المريض الأمل ويتحسن بشكل ملحوظ ، ولكن بطريقة فيها اعتماد كبير على اختصاصي العلاج • وفي بعض الأحيان يحقق اختصاصي العلاج في التعرف على مدى شدة اعتماد المريض عليه • ويتراجع اختصاصي العلاج ويؤكد ويضخم الطبيعة المثيرة والطفولية لاعتماد المريض عليه فينبذه • وهكذا يشعر المريض شعور التائه الذي غور به فيقدم على الانتحار • وهذا النمط من أنماط النبذ وغيره من الأنماط بحتمل أن يكون شائعا بين اختصاصي الصحة العقلية الآخرين شيوعه بين أطباء النفس •

ونمط النبذ هذا عجيب جدا ، ويبدو أنه مدمر ، الأمر الذي يتطلب منا مزيدا من التعمق في فهمه • ويظهر أنه جزء من ارتباط أساسي بين طريقتي التدخل المستثول والاستقصاء المرحص به ، وهما طريقتان يتميز بهما منهج التوجه النفسي • ومن أمثلة ذلك : (أ) ابلاغ المريض ذي الميول الانتحارية أنه مسئول عن تصرفاته ، ومع ذلك نتحكم في سلوكه بواسطة العقاقير أو بإيداعه المستشفى ، (ب) اعتبار التعبيريات الانتحارية صحيحات لطلب المساعدة ، في حين نفهم المريض أن عليه أن يساعد نفسه بنفسه ، (ج) اعتقاد أن الانتحار هو في النهاية عمل اندفاعي متسرع وبعيد النال ، والتصرف على أساس هذا الاعتقاد ، (د) عدم وجود جهاز لتشخيص الانتحار مع محاولة تشخيصه كتعبير للتخصص المهني على الرغم من ذلك ، (هـ) اعتقاد أن المريض إذا أراد الانتحار لا يمكن منعه ومع ذلك فإن ما يتخذ من تصرف يوحى بإمكان منعه (لايت ، ١٩٧٢) •

وهناك سبب أساسي وراء ذلك الارتباك وتلك الأنماط الخاصة بالنبذ . هو الوصفة إزاء الانتحار بين المهن التي يفترض فيها أن تساعد الأشخاص ذوي الميول

الانتحارية • فنجد أن رد الفعل بالنسبة للانتحار لدى أطباء النفس مثلا هو اعتباره علامة سوداء في السجل المهني لكل منهم (لايت ، ١٩٧٢ ، كيتون وفريد ، ١٩٦٧ ، ليتمان ، ١٩٦٥ ، كين ، ١٩٦٨) • ويصبح أطباء النفس في غاية القلق والخوف من أن تعوق هذه الوصمة صفاء التفكير وقاعية العلاج (موتو وجرين ، ١٩٥٨ ، باسكو ، ١٩٦٥) • ومن المحتمل أن يشارك الى حد ما في هذه الوصمة كافة المساعدين المهنيين المتخصصين مع جواز استثناء رجال الدين الذين يمنحهم علم اللاهوت تصورا مختلفا • وعلى كل حال فإن حدة القلق تزداد في الطب النفسي عندما يكون هناك تقلب في المعتقدات الخاصة بالمسؤولية المهنية (لايت ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ ، سيرلز ، ١٩٦٦ ، شرف ولفينسون ، ١٩٦٤ ، مارمر ، ١٩٥٣) • ويثير السلوك الانتحاري التساؤل بالنسبة لكل من أخطاء العمل وقصور المعرفة المهنية • ومع ذلك فإنه لا يمكن لأية مهنة أن تقدم خدمة فعالة ما دامت تصمم عملها الذي تقوم به •

كما يوجد سبب ثان ، هو ما يعانيه أخصائى العلاج من انفعالات العدا ، والقلق أو الخوف التي لم تحل (التحويل المضاد) والتي تطفو تحت ضغط علاج شخص ذي ميول انتحارية (بلوم ، ١٩٦٧ ، بير ، ١٩٦٨) • وعلى ذلك فإن من الأهمية أن نجد تصريفا لهذه الانفعالات قبل محاولة مساعدة الآخرين •

أوهام الوقاية من الانتحار

لحبرة الطب النفسي وعلاج الانتحار وضع تفتقر فيه الافتراضات المهنية (المهيمنة على المعرفة المعقدة والمهارات والموضوعية والعلاج الفعال والخدمة الغيرية للصميل) الى التبرير • ويكشف هذا التقويم - الذى يعتمد على بحوث أطباء النفس المنشورة فى المجالات الطب نفسية - عن العيوب التنظيمية والمهنية التى تحد من فاعلية الطب النفسى كما قد تحد من فاعلية المساعدين المهنيين الآخرين • وأهم من كل شيء أن الأوهام خلف ممارسة العناية بالانتحار تدل بوضوح على أن هذه الحركة المهنية فى طريقها الى الزوال •

ومهزلة الوقاية من الانتحار هى أنها لم تمنع حوادثه • وعندما غادر الدكتور شنيدمان مركز لوس أنجلوس للوقاية عام ١٩٦٦ ليدير مركز دراسات الوقاية من الانتحار كانت هيئة المركز على علم سابق بأن معدل الانتحار فى لوس أنجلوس لم ينخفض خلال تلك التجربة • ومع ذلك كتب الدكتور شنيدمان فى العدد الأول من نشرة « علم الانتحار » (١٩٦٧ ، ص ٣) يقول : « وحتى فى المرحلة الراهنة من المعرفة فإن لدينا من العلم ما يكفي للشعور بالثقة بأن فى إمكاننا تطبيق الحقائق والمبادئ المعروفة مع توقع معقول فى انخفاض معدل الانتحار » •

وهناك تقريران بذلت فيهما محاولة لقياس أثر مركز لوس أنجلوس على معدل الانتحار • بين التقرير الأول أن معدل الانتحار • لاقليم أنجلوس قد ارتفع من ١٤ر٨ لكل

١٠٠٠-١٠٠٠ عند افتتاح هذا المركز عام ١٩٦١ الى ١٧٦٦ عام ١٩٦٥. (ليتمان وفايرو ، ١٩٦٩) . وفي دراسة أخرى أجريت بعناية أكثر قارن الدكتور أ . ويليام واينر معدلات الانتحار في إقليم لوس أنجلوس بعدة أقاليم أخرى ليرى هل هناك انخفاض في حوادث الانتحار منذ مولد المركز ، ليقرر هل توجد علاقة عكسية بين معدل الانتحار وعدد الاتصالات بالمركز . ولقد وجد أن الدليل الموضوعي الذي يدعم افتراضه فاعلية خدمات مركز لوس أنجلوس الحالية والأساليب التي يتبعها هو دليل ضعيف إذا أخذ معدن الانتحار معيارا لتلك الفاعلية (١٩٦٩ ج٢ ص ٣٥٩) . والمشكلة أن معظم الناس الذين يقدمون على الانتحار لا يتصلون بالمركز لعدم كفاية حجمه . وإذا فحصنا بدلا من ذلك الأشخاص الذين عالجوا فعلا فإن النتائج تبدو أفضل . وإن الحقيقة ليست كذلك .

فحركة الوقاية من الانتحار ، مثلها مثل أغلب الحركات الاجتماعية بما في ذلك الحركات المهنية ، كانت متفائلة للغاية لدرجة صرفتها عن تقويم دعواها الرئيسية . فالمعهد القومي للصحة العقلية لم يقيم بأي تقويم للأساليب القائمة المستخدمة في الوقاية من الانتحار قبل أن يبدأ المركز القومي دراسات الوقاية من الانتحار عمله . ولقد بدا بمشروعات قليلة للتقويم ، وافتقرت معظم البحوث الى مجموعات ضابطة سليمة ، اذ لم يترك الباحثون المختصون بالعلاج المجموعة الضابطة دون مساعدة ، وعندما بولى الدكتور شنيدمان ادارة مركز الدراسات كتب يقول : « مرة أخرى ينبغي على الجهود التي تقوم فاعلية الأنشطة الخاصة بالوقاية من الانتحار ، من وجهتي النظر العلمية والأخلاقية معا ، أن تكون منذ بدايتها جزءا من برنامج شامل لمكافحة الانتحار » (١٩٦٧ ، ص ٧) . ولكن الحطة اختلفت عن الواقع ، فلم تقم أية مشروعات للتقويم خلال السنوات العديدة الأولى .

ويبدو أيضا أنه لا يوجد أى استطلاع جاد لما يجب أن يكون عليه تنظيم مراكز الوقاية من الانتحار . فالاتجاه الحالي يسير على منهج مكتب مكافحة الانتحار والساماريثانز ، وهو نهج انساني ، ولكنه غير عقلي .

ويقترح هويرت هيندين قائلا : « اذا كان ٦٠ في المئة من حوادث الانتحار الفعلي لها تاريخ سابق في الشروع فيه فانه من الضروري أن ينصب الاهتمام في اختيار حالات العلاج على الحالات الخطيرة من حالات الشروع في الانتحار . ومن المؤسف أن معظم تلك الحالات المتوقعة انتحارها تعاد ثانية الى المجتمع بعد قضاء فترة قصيرة بالمستشفى دون توفير ما تتطلبه من علاج لاحق (١٩٦٧ ، ص ١١٧٨) . على ذلك فإن أى اتجاه مهني يجب أن يهتم على الأقل بتلك المجموعة البالغة الخطورة وتوفير ما تحتاج اليه من رعاية وعناية لاحقة وفيرة » .

ويبرز الطابع الحقيقي لحركة الوقاية من الانتحار في تقرير للدكتور فاربرو يستعرض فيه انجازات السنوات العشر الأولى (١٩٧٠) . وتتضمن هذه الانجازات

صياغة مصطلح « علم الانتحار » ، وإصدار مجلة جديدة مخصصة لعلم الانتحار ، واستنباط مقولات كثيرة جدا عن هذا الموضوع بدرجة الاضطراب الى اضافته كفة جديدة الى الفهرست الطبى ، وخلق الجمعية الأمريكية لعلم الانتحار ، وترويج أنشطة دولية جديدة . وعلى ذلك فالحركة مثال طيب للالتزام المهنى .

وبحلول عام ١٩٧٠ اكتسبت أوهام العقد الأول اعترافا كافيا بغيره تغيير فى الاتجاه . فاتجه مركز دراسات الوقاية من الانتحار من داخله نحو « التدخل فى الكارثة » بعد أن اتضح عدم فاعلية الوقاية من الانتحار وأن الانتحار لم يمنع . وقد قرر المدير الجديد لمركز الدراسات « أنه من النادر أن تمثل المشكلات الانتحارية أكثر من ١٥ فى المئة من كل الاتصالات التى تتضمن فى معظمها مناقشة ذات طابع «كارثى» نعى طلب المساعدة أو النصيحة (رزينك ، ١٩٦٩) ، انظر أيضا ، هوتون ، ١٩٦٨) . ويبدو أن الجميع يوافقونه على أن المراكز فى نطاق هذا المجال الأكثر غموضا تسد حاجة اجتماعية أصيلة . كما قام الدكتور رزينك مدير المركز بتمويل مشروعات التكوين ومنح التدريب الجديدة المخصصة لتعليم أشباه المهنيين . غير أن هذه السمات الجديدة للواقعية قد جاءت متأخرة جدا ، إذ أن المسئولين الحكوميين قد بدأوا سحب مساندتهم لأوجه النشاط المتعلقة بظاهرة الانتحار . وهكذا يمضى عقد حافل بالنشاط دون كسب جديد يذكر حول التنظيم السليم للعناية بالانتحار وأساليب العلاج .

الجلود الاجتماعية للتوسع المهنى

كيف يتسنى للمرء أن يفهم الظاهرة المعقدة ، لمهنة أو لمجموعة من المهن تتحرك بجسارة فى ميدان تندد فيه الخبرة ؟ ولماذا ينقل علماء النفس والطب النفسى على نفسيهما مجال العناية بالانتحار ؟ فعملهما مربح بدونه ، كما أن الأشخاص ذوى الميول الانتحارية مرضى متعبون والمهنة حائرة أمامهم . لماذا ابتكر ولماذا بدأ علماء النفس العلاجى حركة الوقاية من الانتحار ؟ ان الفضل فى ذلك يرجع الى كل من الدكتور فابرو والدكتور شنيدمان باعتبارهما القوة المحركة لها . بمعنى أن من الجائز أن تعزى هذه الحركة الى طموح والتزام قلة من الرجال . وتؤكد أهمية هؤلاء الرجال عند ايضاح الوقت المحدد الذى بدأت فيه الحركة . غير أن استجابة المهنة وأصدقائها لمجهود أولئك الرجال وللتحركات المماثلة لعلم النفس والطب النفسى داخل التخصصات الأخرى توحى بوجود النظر فى طبيعة المهنة .

وكما اشرت من قبل ليست هذه الأيديولوجية الا شراكا قديما فى الصيد المهنية تقوم وتعتمد على الاقناع لأنها لا تفتقر قوى العقاب التى تتمتع بها السلطة البيروقراطية . وهكذا نجد أن السلطة المهنية - على تقيض الرأى الشائع - سلطة مرتجة وغير ثابتة ومعقدة . والمهن كمجموعة تستجيب فى عملها لتلك المشكلة عن طريق تأسيس سلطتها على نحو قانونى ، وبذلك تلتصق خبرتها بعقاب منظم . وإذا

صدق هذا التحليل فانه من المتوقع أن تواظب المهن على تورطها فى الحركات المهنية من أجل التنظيم والتماسك . فهذه الأنشطة تدعم السلطة وتقوى الاستقلال المهني الذاتي .

وتتضاعف مشكلة السلطة فى صعوبتها عند حدود أى مهنة . والمهنة بما لها من القوى الحركية الطبيعية (السابق ذكرها) التى تدفعها الى تأسيس سيطرتها تعتمد على الأرجح الى حل مشاكل هذه الحدود عن طريق الاندماج بدلا من الابتعاد . كما أن الفائدة والمكانة تشكلان جزءا من هذه القوة الدافعة . باعتبارهما مقاييس غير مباشرة للسيطرة المهنية . وعلى ذلك يمكن التنبؤ بأن المهنة سوف تستجيب لمشكلة الحدود كمشكلة السلوك الانتحاري بالوسائل الآتية : (أ) بادماج ووضع أسس علاجها ، (ب) بحل نواحي الإبهام فى الحيرة بالتأكيدات المتفائلة عن العلاج الفعّال ، (ج) بتنظيم أنشطتها حول القوة والمكانة المهنية على نحو أفضل من تنظيمها حول العناية الأجدى بالمرضى ، (د) بإهمال التقويم الداخلى الى أن تتطلبه القوى الخارجية . تلك هى الخصائص الرئيسية لحركة الوقاية من الانتحار التى يحتمل تواجدها فى الحركات المهنية الأخرى .

ومن بين الموضوعات التى يدرسها علم الاجتماع جميعها نجد أن القليل منها ينتمى الى هذا العلم بصفة مطلقة ، وأن للقليل من هذه الموضوعات أهمية قصوى فى مجتمع فنى معقد كموضوع المهن . وسوف تنمو دراسة المهن فى الأعوام القادمة وتحظى بالمكانة العلمية التى يهيئها لها التحليل الاجتماعى . والآراء الأربعة الواردة فى الفقرة السابقة عن كيفية استجابة المهن لمشكلات الحدود تسوقنا الى ميادين غير مرئاة نسبيا ذات أهمية نظرية وعملية ، فمثلا ما الذى مكن الطب النفسى من التوسع فى حدوده والقيام باقتحام حدود « القانون » دون مقاومة تذكر من جانب المهنة القانونية ؟ أو ما هى القوى المهنية من وراء حركة الصحة العقلية فى المجتمع المحلى ؟ وكذلك فإن القرار البسيط الذى يقرر تغيير مبادئ مهنة يسلم بها أعضاؤها والعامه جدلا الى فروض تخضع للفحص إنما يسفر عن بحوث أكثر عمقا ونفاذا من ذي قبل . وهذا يتضمن نشاطا مستمرا وهاما يطالب كل مهنة فى كل موقع بما يمكنها اتقان عمله فعلا .

الأيديولوجية

والجنوة

- ١ -

من بين الآراء الحرقاء الكثيرة التي نادى بها روسو ، رأى هو من أكثرها حماقة ، ومن أكثرها شهرة وهو : « خلق الانسان حرا ، وبالرغم من ذلك فانه مكبل بالقيود فى كل مكان » . ان هذا الرأى الشهير يخفى طبيعة الحرية . اذ أنه اذا كانت الحرية هى القدرة على القيام باختيارات دون ما اجبار فان الانسان يولد مكبلا بالقيود . ويكون تحدى الحياة هو التحرر .

ان مقدرة الانسان على القيام بالاختيارات دون اجبار تتوقف على ظروفه الداخلية والخارجية . ان ظروفه الداخلية ، أى خلقه ، أو شخصيته أو « عقله » - متضمنا أمانيه ورغباته وكذلك مكارمه وضبطه لذاته - تدفعه الى القيام بأفعال مختلفة ، وتمنعه من القيام بأفعال أخرى . وظروفه الخارجية ، أى تكوينه البيولوجى ، ومحيطه الطبيعى والاجتماعى - متضمنا امكانياته البدنية ، والمناخ ، والثقافة ، والقوانين وتكنولوجيا مجتمعه - تحفزه لأن يعمل فى بعض الاتجاهات ، وتمنعه من العمل فى اتجاهات

بقلم : توماس.س.توانتر

استاذ الطب النفسى بجامعة نيويورك الحكومية بالمركز الطبى
للولاية الشمالية فى سيراكوز ، ورئيس مجلس ادارة الجمعية
الامريكية لالقاء العلاج القسرى بمستشفيات الامراض
العقلية . وقد نشر عدة مقالات وكتب ورسائل منها أسطورة
المرض العقل (١٩٦٦) ، واخلاقيات اطباء الامراض العقلية
(١٩٦٥) .

ترجمة : محمد كامل النحاس

وكيل وزارة التدريب والتعليم سابقا . تول عمادة كلية
الطبيب بالقاهرة ومعهد التربية . وكان رئيسا لخبراء
اليونسكو بالعراق . له عدة بحوث ومؤلفات علمية اهتمت
بها المحافل الدولية .

أخرى . وهذه الظروف تشكل وتحدد مدى اختيارات الشخص ونوعيتها . وبوجه عام
كلما اكتسب الانسان قوة ضبط أكبر لظروفه الداخلية والخارجية كان أكثر تحررا ،
واذا فشل فى أن يكتسب مثل هذه القوة الضابطة فإنه يبقى عبدا أسيرا ، أو اذا كان
قد اكتسبها ثم ضيعها فإنه يصبح عبدا أسيرا أيضا .

ومع ذلك فهناك تحديد هام لحرية الانسان هو حرية الأشخاص الآخرين . ان
الظروف الخارجية التي ينشدها للضبط تتضمن الأشخاص الآخرين ، والمؤسسات
الاجتماعية . التي تكون شبكة من تفاعلات وتوافقات متبادلة . ويستطيع الانسان فى
الغالب ، أن يوسع من مدى اختياراته الحرة ، على حساب تحديد مدى اختيارات الغير .
ويصدق هذا حتى اذا نشد الانسان ضبطه الذاتى فقط ، وترك الغير فى سلام : ان
ضبطه الذاتى سيجعل من الصعب على الآخرين ان لم يكن من المستحيل ، أن يضبطوه
هو ، ويتحكموا فيه ، ويسيطروا عليه . وأسوأ من هذا أنه اذا نشد الانسان أن
يضبط غيره فإن حريته تستلزم استعبادهم . وواضح أنه من المستحيل أن نطلق
للجميع فرض الاختيار الحر دون حدود . ومن ثم فإن الحرية الفردية كانت دائما ثمرة
من الصعب جنيها ، ومن المرجح أن تظل كذلك ، وهي تتطلب توازنا دقيقا بين تأكيدات

الذات بالقدر الذى يؤمن الاستقلال الذاتى وبين ضبط النفس بالقدر الذى يحافظ على الاستقلال الذاتى للآخرين .

ان الانسان ليولد مكبلا بالحديد ، ضحية عاجزة بريثة لشهوات داخلية وضوابط خارجية ، تعمل كلها على تشكيله واحتوائه . والتطور الشخصى هو اذن عملية تحرير للفرد ، يحل فيها ضبط النفس وتوجيه الذات محل التحكم الداخلى ، والكبح الخارجى . ومن ثم فان متطلبات الحرية الفردية ليست فقط تحررا من التحكم السياسى والذاتى المستبد ، وسيادة للتمقيدات التقنية للمنتجات المداعة ، وتأكيدا للذات والثقة بالنفس بما يكفى لتطوير الطاقات الخلاقة للانسان واستعراضها ، ولكن زيادة على ذلك وبدرجة أكبر أهمية تتضمن هذه المتطلبات ضبط النفس أيضا .

ان التفاعل الجدى للاتجاهات أو المناهج المتعارضة ، للحرية والعبودية ، والتحرير والظفان ، والكفاية والعجز ، والمسئولية والتسبب ، والنظام والفوضى ، الذى هو أمر أساسى للنمو ، ولحياة الفرد وفنائه ، يتحول فى الطب النفسى والميادين ذات الصلة الى الاتجاهات أو المناهج المتعارضة « للنضج وعدم النضج » ، و « الاستقلال » و « التواكل » و « الصحة النفسية » و « المرض النفسى » ، و « سلامة العقل والجنون » . اننى أعتقد أن كل هذه المصطلحات الطبية النفسية قاصرة وغير مرضية ، اذ أن كلا منها يهمل ، أو يصرف الانتباه عن الميزة الخلقية والسياسية للتطور البشرى ، والوجود الاجتماعى . ومن ثم فإن لغة الطب النفسى تضعف من العلاقات الانسانية والسلوك الشخصى سياسيا وخلقيا . ولقد حاولت فى الكثير من بحوثى أن أعالج ذلك بارجاع الخلق والسياسة الى مواضعها الصحيحة فى الأمور التى تسمى بالصحة النفسية والمرض العقلى . ومجمل القول أننى حاولت أن أعيد صيغ لغة الطب النفسى بالأخلاق والسياسة .

ان مدخلى للطب النفسى ، الذى هو أساسا عمل خلقى وسياسى ، ساقنى الى أن أعيد تقويم مواقف عديدة ، كانت تبدو فيها هذه الرؤية مباشرة الى أقصى حد باستبصارات جديدة ، مثل التريبة ، والقانون ، وضبط النسل ، وضبط سوء استخدام المخدرات ، والسياسة ، وبطبيعة الحال الطب النفسى بصفة خاصة ، وقد حاولت أن أبين فى كل من هذه الأمثلة أن الانسان فى سعيه للتخفيف من ثقل مسؤولياته الخلقية يصنبح مشكلاته فى الحياة بالحيرة والألغاز والتقنية ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان الحاجة « للمعونة » التى تتولد عندئذ تواجه الآن بتكنولوجية سلوكية متأهبة وراغبة فى تحرير الانسان من أحواله الخلقية عن طريق معاملته كشخص مريض . ان هذه الحاجة الانسانية ، والاستجابة التقنية لها ، تكون حلقة متصلة قائمة بذاتها تشبه ما يسميه عالم الطبيعة النووية بالمفاعل الذرى ، ومتى بدأت العملية ووصلت الى مرحلة « حرجة » فانها تنفذ على ذاتها ، محولة عددا يتزايد ويتزايد من المشكلات والمواقف

البشرية الى « مشكلات » تقنية متخصصة يقوم على « حلها » أولئك الذين يطلق عليهم اسم المتخصصين في الصحة النفسية .

وهذه العملية ، التي بدأت في القرن السابع عشر ، وتقدمت بخطوات سريعة في القرن الثامن عشر ، أصبحت « حرجة » - ثم متفجرة - في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . ومنذ ذلك الحين والطب النفسي (مع نظامين شقيقين هما التحليل النفسي وعلم النفس) يدعى حق الحوض في مجالات متزايدة الحجم من السلوك الشخصي والعلاقات الاجتماعية .

- ٢ -

لقد بدأ غزو المتهنئين للصحة النفسية للوجود الانساني او لعملية الحياة بالتعرف على ما يعرف بالأمراض النفسية وتبويبها ، ثم انتهت في أيامنا هذه بادعاء أن الحياة كلها « مشكلة طبية نفسية » من واجب علم السلوك أن « يحلها » . وتبعاً لاشهر من يمثلون الطب النفسي فقد أصبحت هذه العملية مكتملة في الوقت الحاضر . فمثلاً نجد هوارد ب . روم المستشار الأول في الطب النفسي بمستشفى مايو والرئيس السابق لجمعية الطب النفسي الأمريكية يؤكد بكل ثقة « أن العالم كله عبارة عن مستودع للطب النفسي الحالي ، وما ينبغي أن يجزع الطب النفسي من حجم هذا الواجب » .

ومثل جميع الغزوات بدأ غزو الطب النفسي لمسيرة الانسان في الحياة عند حدود وجوده ، ثم أخذ يتسع بالتدريج الى الداخل . وكان أول ما استسلم لهذا الغزو تلك الحالات التي أصبحنا نعدّها حالات « واضحة » أو « حالات شديدة من المرض النفسي والعقلى » - مثل ما يسمى الآن بالهستيريا التحولية والذهان - التي بالرغم من أنها الآن تعد ولا شك أمراضاً نفسية وعقلية فإنها كانت تنتمي من قبل للادب والأسطورة والدين .

وقد حظى سلطان الطب النفسي بتأييد ونفوذ من منطق العلم وتصوره وبلاغته ، وخصوصاً علم الطب . وعلى ذلك فمن ذا الذي يستطيع أن يعترض على دعوى أن الشخص الذي يتصرف كما لو كان مريضاً ، وهو في الحقيقة ليس كذلك ، يجب أن يسمى شخصاً « هستيرياً » ، ويجب أن يكون جديراً بخدمة أطباء الأعصاب النفسيين ورعايتهم ؟ ألم يكن هذا ببساطة تقدماً في علم الطب ، يشبه تقدمه في مجال الجرائم أو الجراحة ؟ وبالمثل فمن ذا الذي يستطيع الاعتراض اذا ما ادعت الصحة النفسية أن أشخاصاً آخرين مضطربين ومهزوزين هم مرضى بالسكيزوفرنيا (الانفصام) والبارانيا (جنون الاضطهاد) والمثل في ذلك أولئك الذين ينسحبون من مواجهة الواقع الى حياة خيالية ينسحبونها بأنفسهم ، أو الذين يظهرون بشخصيات زائفة لأنهم غير راضين عن شخصياتهم الحقيقية .

ويمضى القرن التاسع عشر ، وخصوصا عقب كل من الحربين العالميتين ، اتسع نطاق الطب النفسى بسرعة زائدة • ونتيجة لذلك تعد اليوم مشكلات الحياة ومصاعبها ، وخصوصا فى الغرب المترف ، أمراضا نفسية ، ويعتبر كل انسان (باستثناء أولئك الذين يقومون بالتشخيص) مريض العقل • بل لا مبالغة فى القول بأن الحياة نفسها ترى الآن مرضا يبدأ بالحمل وينتهى بالوفاة ، وتتطلب فى كل خطوة على الطريق معونة فائقة من الأطباء ، وخصوصا من المتخصصين فى الصحة النفسية •

وقد يكشف القارىء الفاحص عن درجة قليلة من الألفة والمعرفة هنا • ان الأيديولوجية الحديثة للصحة النفسية هى - فى عصر العلم - تكيف الأيديولوجية التقليدية للفقه المسيحى • فبدلا من أن يولد الانسان يولد فى الخطيئة ، يولد فى المرض • وبدلا من أن تكون الحياة بحرا من الدموع تكون بحرا من الأمراض • وكما أن القسيس هو الذى كان من قبل يرشد الانسان فى رحلته من المهد الى اللحد فان مرشده الآن هو الطبيب • ومجمل القول أنه بينما كانت الأيديولوجية فى عصر الايمان مسيحية ، والتكنولوجيا اكليروسية ، والخبرة قساوسة ، فان الأيديولوجية فى عصر الجنون طبية ، والتكنولوجيا تمريضية ، والخبرة صحة نفسية •

والواقع أن عملية التطبيب والتطبيب النفسى هذه - وبوجه أعم عملية التقنين (١) للشؤون الشخصية والاجتماعية والسياسية - هى كما لوحظت غالبا سمة شاملة لعصر البيروقراطية الحديثة • ان ما حاولت أن أوضحه هنا فى كلمات قليلة ليس الا صورة واحدة ، على الرغم من أنها صورة هامة ، لهذه الأيديولوجية العلمية التكنولوجية الحديثة ، ألا وهى أيديولوجية سلامة العقل والجنون ، وأيديولوجية الصحة النفسية والمرض العقلى •

وكما أشرت من قبل ليست هذه الأيديولوجية الا شراكا قديما فى الصيد الحديث • لقد كان الحكام ولا يزالون يتآمرون ضد رعاياهم ويحاولون الاحتفاظ بولانهم، وهم يعتمدون دائما على البطش والزيف لتحقيق مآربهم • حقا عندما تكون البلاغة والفصاحة والبيان التى يلجأ اليها الطاغية لتبرير سلوكه ، ويخفى بها مآربه ووسائله الحقيقية ويقنعها ، ذات أثر شديد الفاعلية - كما كان الحال من قبل فى الظلم الذى يلجأ الى الدين فى تبريره • وكما هو الحال الآن فى الظلم الذى يلجأ الى العلاج فى تبريره - فان الطاغية ينجح ، لا فى اخضاع فريسته والتحكم فيها فقط ، بل ايضا فى أن يسلبها الكلمات التى يمكن أن تعبر بها عن وقوعها فريسة له ، وبذلك يجعل منها أسيرا محروما من كل وسائل الخلاص •

لقد حققت أيديولوجية الجنون هذه النتيجة تماما فى الوقت الحاضر • لقد نجحت فى سلب أعداد هائلة من الناس - بل تبدو فى بعض الأحيان كأنها سلبت كل انسان

تقريبا - الكلمات الخاصة بهم التي يمكن أن يعبروا بها عن مآزقهم ، دون اعتبار لوجهة نظر الصحة النفسية التي تحط من قيمة الانسان كشخص ، وتجور عليه كموطن .

- ٣ -

ومثل جميع الأيديولوجيات فإن أيديولوجية الجنون - التي يعتبر عنها بالألفاظ العلمية المبهمة للصحة النفسية في التشخيصات ، « والتنبؤات » ، « والعلاجات » ، والمجسدة في النظام البيروقراطي لمؤسسات الصحة النفسية ، ومعسكرات الاعتقال الخاصة بها ، التي يطلق عليها اسم « المستشفيات العقلية » - تجد التعبير الطامى لها فيما تعارضه : الالتزام بصورة ممنوعة رسميا ، أو بتعريف « للحقيقة » . ان أولئك الذين نصفهم « بالجنون » اتخذوا مواقفهم في الأمور الهامة حقا للحياة اليومية . سواء كان ذلك لحسن حظهم أو لسوء ظالمهم . وبعلمهم هذا يكونون صائبين أو مخطئين ، عقلاء أو أغبياء ، منزهين أو آثمين ، ولكنهم ليسوا على الأقل محايدين . ان المجنون لا يتذمر في خور من أنه لا يعرف من هو ، كما قد يفعل العصبي ، انه بدلا من ذلك يؤكد بكل ثقة أنه المخلص أو المكتشف لصيغة السلام العالمي . وبالمثل فإن المجنونة لا تقبل باستسلام الهوية التافهة للخدام ، كما يمكن أن تفعل زميلتها « السوية » ، انها بدلا من ذلك تزعم بكل كبرياء انها مريم العذراء ، أو أنها الضحية لمؤامرة دينية يحكيها لها زوجها .

كيف يواجه الطبيب النفسى من يسمى بمرضى العقل ، أو الذين يدانون بأنهم مرضى عقليا ؟ كيف يستجيب لادعاءاتهم ، وادعاءات أولئك الذين لما بينهم وبين المريض من صلة يظهر الاهتمام بحالته ؟ . ان الطبيب النفسى يسلك في الظاهر سلوك عالم الطب ، الذي يدعى أنه هو - وذلك بأن يبقى « خاليا من الشعور » ، و « محايدا » تجاه الأمراض العقلية التي « يشخصها » ، ويحاول علاجها . ولكن ماذا لو أن هذه « الأمراض » كانت - كما أرى - صراعات انسانية في الغالب ، ونتاجا لهذه الصراعات؟ كيف يمكن الحخير أن يساعد مواطنا في صراع ، ويظل غير مكترث بالصراع ؟ والجواب على ذلك أنه لا يستطيع . ومن ثم فينبغي يسلك الأطباء النفسيون في الظاهر سلوك العلماء المحايدين فانهم في الواقع يكونون متحيزين في مؤازرة أحد طرفي الصراع ، ومعارضة الطرف الآخر . وعند مواجهة الطبيب النفسى لصراعات خلقية واجتماعية بسيطة ، مثل « المرضى العصبيين » ، وهي كثيرا ماتوجد فانه في الواقع يساند احتمالات المريض التي يحددها ذاتيا (ويقف ضد احتمالات أولئك الذين يقف المريض موقف الصراع معهم) ، وعندما يواجه الطبيب النفسى الصراعات الخلقية والاجتماعية الكبيرة ، مثل « المرضى الذهانيين » ، وهي كثيرا ما توجد ، فانه في واقع الأمر يقف ضد احتمالات المريض التي يحددها بنفسه (ويساند احتمالات أولئك الذين يصارعهم المريض) . ومع ذلك - وهذه هي المسألة التي أود أن أؤكد لها هنا - فإن الأطباء

النفسيين في كلتا الحالتين يخفون بحكم العادة تحزبهم ، وراء ستار من الحياد العلاجي ، ولا يقرون بأنهم حلفاء للمريض أو لأعدائه • ويزعم الطبيب النفسي أنه طبيب وعالم ، بدلا من أن يكون حليفا أو عدوا • وبدلا من أن يحدد موقفه مساعدا للمريض أو مؤذيا له ، ومحررا إياه أو ضاعطا له ، فإن الطبيب النفسي يلج على تحديد موقفه بأنه « تشخيص » و « علاج للمرض العقلي » • وأرى أنه هنا يقبع القشل المعنوي للطبيب النفسي المعاصر وقصوره الفنى •

ان الأقوال الآتية لأطباء نفسيين معاصرين ، وقد اختير أغلبها خبط عشواء ، نفسر الانسداد والتصنيع المقصود للمشكلات الخلقية ، مبررين بذلك « ادارتهم » لشؤون الصحة النفسية •

يقول ادوارد ج • ساشار الأستاذ المشارك للصحة النفسية بكلية طب البرت اينشتين في مدينة نيويورك :

بما أن الطبيب النفسي ، من وجهة نظر علمية ، يجب أن يعتبر جميع أنواع السلوك الاجرامى منه والمتمشى مع القانون ، والسليم والمريض - أمرا قدريا ، فانه يرى أن الادانة الخلقية للفرد أمر غير صحيح • كما أن وظائف الجسم المريض والجسم السليم تسير وفق قوانين علم وظائف الاعضاء ، فان العقول المريضة والسليمة تعمل أيضا وفق قوانين علم النفس • ان اكتشاف أن هناك شخصا ما مسئول من الناحية الاجرامية يعنى للطبيب النفسي ان المجرم يجب أن يغير من سلوكه قبل أن يسترد مركزه في المجتمع • ان هذا أمر لا تفرضه الأخلاقيات ، ولكن تفرضه الحقيقة الواقعة •

وبالمثل ، فان التجارب التى أجريت في سجن كلينتون في دانيمورا بنيويورك تحت اشراف ارنست ج • بوذر ، وهو أستاذ مشارك في قسم علم النفس والصحة النفسية بجامعة ماكجيل منتريال ، والممولة بمنحة من لجنة المحافظة روكفلر لدراسة المذنبين الاجراميين ، هذه التجارب توصف بأنها تبشر بمساعدتنا على الوصول يوما ما الى مرحلة يمكن أن يكون حكمنا فيها على وضع الشخص المذنب وراء القضبان يقوم على أساس احتمالات ارتكابه جريمة أخرى ، لا على أساس جرمه أو براءته •

ولقد نشر كارل مينيجر عميد الأطباء النفسيين الامريكان هذه التعاليم على مدى فترة من الزمن تبلغ أربعين سنة • وكتب في آخر مؤلف له بعنوان « جريمة العقاب » ما يأتى :

ان العلماء يضيقون بكلمة « العدالة » • ولا يتوقع أى جراح أن يسأل هل عملية استئصال السرطان عادلة أم لا • ويعتبر علماء السلوك انه من السخف بالمثل ، أن نثار مسألة العدالة عند الانتهاء الى رأى فى ماذا نفعل بامرأة لا تستطيع أن تقاوم دافعا يدفعها لسرقة الحوانيت ، أو ماذا نفعل برجل لا يستطيع أن يكبح شهوة لديه للعذوان على الغير •

وهكذا لا تصبح الجريمة مشكلة للقانون أو الاخلاق ، بل تصبح ، عوضا عن ذلك ، مشكلة للطب والعلاج . أن تحويل الأخلاق الى التقنيات ، والجريمة الى المرض ، والقانون الى الطب ، والبحث في العقوبات الى الصحة النفسية ، والعقوبة الى العلاج ، أمر يعتنقه الكثير من الأطباء وعلماء الاجتماع ، ورجل الشارع . فمثلا في نقد للجريمة والعقاب في نيويورك تايمز يقول روجر جلينيك : « ان المجرمين ، كما يؤكد الدكتور منيجنر بقوة ، هم بكل تأكيد مرضى وليسوا أشرارا » .

« المجرمون هم بكل تأكيد مرضى ... » .

هكذا يقول علماء السلوك وحواريهم . ويضيف منيجنر أن المجرمين هم الذين يوقعون العقاب . وهكذا يطلب منا أن نفتقد أن الأعمال المنافية للقانون التي يقوم بها المجرمون هي أعراض لمرض عقلي ، وأن الأعمال القانونية التي يقوم بها المنفذون للقانون هي جرائم . وإذا كان الأمر كذلك فالذين يوقعون العقوبات هم المجرمون ، ومن ثم فإنهم أيضا مرضى وليسوا أشرارا . وهنا نمسك بتلابيب أيديولوجي الجنون في نشاطه المفضل ، وهو صنع الجنون . « حقا ان المجرمين مرضى ... » تصور هذا ! وتذكر أن أي انسان يدان بالخروج على القانون مجرم وفق التعريف . وليس القاتل الذي يؤجر على القتل فقط هو المجرم ، ولكن أيضا الطبيب الذي يقوم بعملية اجهاض غير قانونية ، وليس اللص المسلح فقط هو المجرم ، ولكن أيضا رجل الأعمال الذي يفش في ضريبة الدخل ، وليس الذي يرتكب الحريق العمد والسارق فقط هو المجرم ، ولكن أيضا المقامر وصانع المخدرات المحرمة (الكحول أثناء فترة التحريم ، والماريجوانا الآن) وبانمها ، ومتعاطيها في أغلب الأحيان . جميع هؤلاء مجرمون ، وليسوا أشرارا ؛ وبكل تأكيد ليسوا صالحين هم مرضى العقول فقط ، كل منهم دون استثناء . ولكن تذكر أنه دائما يجب أن يكونوا هم لا « نحن » .

ومجمل القول اذن أنه بينما الذي يسمى مجنونا هو شخص طابعه أن يدين نفسه فان الطبيب النفسي شخص طابعه أن يظل غير مدان ، ثم بادعائه الحياد المزيف تجاه النتائج الحاضرة فانه ينحى المجنون وادعاءاته المتعبة عن المجتمع . ومن الطريف أن الاجراء الذي تتم به هذه التنحية يسمى أيضا « ادانة » .

وبسبب أن الأطباء النفسيين يتجنبون اتخاذ موقف مستقيم ومسئول ازاء المشكلات التي يتعاملون معها فان المآزق العقلية والحلقية الكبرى للصحة العقلية تبقى غير معروفة ولا مدروسة . ويمكن أن نذكر باختصار على شكل أسئلة تثير مناقشة الاختيارات الأساسية عن طبيعة الطب النفسي ، ومدها ، وطرائقه ، وقيمه .

١ - هل مجال الطب النفسي يمتد الى دراسة ومعالجة الحالات الطبية أو دراسة الأداء الاجتماعي والتأثير فيه ؟ وبمعنى آخر هل يبحث الطب النفسي في الأمراض أو الأدوار ، وفي الأحداث أو الأفعال ؟

٢ - هل يهدف الطب النفسى الى دراسة السلوك البشرى أو ضبط « سوء » السلوك البشرى ؟ وبمعنى آخر هل هدف الطب النفسى هو تقدم العلم ، أو تنظيم « سوء » السلوك ؟

٣ - هل طريقة الطب النفسى هى تبادل الاتصالات ، أو تطبيق الاختبارات التشخيصية ، والعلاجات الشافية ؟ وبمعنى آخر مم يتكون عمل الطب النفسى فعلا الاصفاء ، والتحدث أو وصف الدواء ، وإجراء العمليات الجراحية فى المخ ، والزج بالأشخاص الذين يدمغون بأنهم « مرضى عقليا » فى السجون ؟

٤ - وأخيرا ، هل القيمة الموجهة للطب النفسى قيمة فردية أم جماعية ؟ وبمعنى آخر هل يرنو الطب النفسى لخدمة الفرد أو الدولة ؟

ويتميز الطب النفسى أو المعاصر بأنه يحيط بكل هذه الأسئلة بشكل منتظم .
ان أى مقال صحفى أو أى مؤلف يكتبه أخصائى معترف به فى الطب النفسى يؤيد فى الغالب هذا الرأى . ويمكن الاكتفاء هنا بمثالين :

فى المقال المشار اليه سابقا يرفض ساشار بشكل واضح الرأى القائل بأن الطبيب النفسى يتحزب لأى صراع ، ويقول : لصالح من يحاول الطب النفسى أن يغير المجرم ؟ لصالح المجرم نفسه ، أم من أجل المجتمع ؟ ثم يجادل بأن الطبيب النفسى يعمل للآخرين معا ، مثله فى ذلك مثل الطبيب الذى يواجه حالة جدرى ، فانه يفكر مباشرة فى أن ينجى المريض ، وأن يقي المجتمع أيضا .

وفى رسالة خصصها روى ر . جرينكر الكبير معهد البحوث والتدريب فى الطب النفسى والسوماتى بمستشفى مايكيل ريس والمركز الطبى فى شيكاغو ، للدفاع عن فكرة أن « المرض العقل » مرض يقول :

ان النموذج الطبى الحق هو ذلك الذى يكون العلاج النفسى فيه جزءا فقط .
ان الميدان الكلى بالنسبة للعلاج يشمل : اختيار البيئة العلاجية ، مثل المنزل ، أو العيادة ، أو المستشفى ؛ واختيار العلاج مثل العقاقير ، والصددمات والعلاج النفسى ...

ويتحدث جرينكر عن « الاختيار » ، ولكنه يلوذ بالصمت فى حلق ومهارة تجاه الأسئلة التى سردتها من قبل . انه لا يفصح عن يختار « البيئة العلاجية » أو « العلاج » هل هو المريض ، أو أقارب المريض ، أو الطبيب النفسى ، أو القاضى ، أو المشرع . كما أنه لا يذكر ماذا يحدث لو أن « المريض » اختار أن لا يكون مريضا بالمرّة ، أو لو أن الطبيب النفسى أوصى بأن يوضع المريض فى مستشفى للأمراض العقلية ثم رفض المريض العمل بهذه التوصية .

ان هذا الاغفال ليس من قبيل المصادفة • انه ، على العكس ، يكون جوهر الطب النفسى « العلمى » فى الوقت الحاضر • ان وصية الطبيب النفسى المعاصر – أى الطبيب النفسى « الحيوى » الموالى للمهنة أو التقدمى – هى تماما اخفاء معضلات الحياة الخلقية ، بل انكارها ، وتحويلها الى مشكلات طبية أو تقنية قابلة للحلول « مهنية » .

وموجز القول أنى أقر بأن ادعاءات وممارسات الطب النفسى الحديث هى محو الصفات الانسانية من الفرد بانكار وجود المسئولية الشخصية ، أو حتى احتمال وجودها ، على أساس من التدليل العلمى المضلل • ولكن مفهوم المسئولية الشخصية هو مركز لمفهوم الانسان كعامل أخلاقى • وبدونها فإن الحرية الفردية ، وهى أعلى قيمة لدى الرجل الغربى ، تصبح « انكارا للحقيقة » ، وإيهاما عصابيا بحق ، باضفاء عظمة على الانسان ، لا يملكها فى واقع الأمر • ومن الواضح اذن أن الطب النفسى ليس مجرد فن طبى شاف ، وهو التعبير الذى تقبّع وراهه رغبة الكثيرين من الممارسين الحاليين له فى ممارساتهم الفعلية ، فى تواضع كاذب ، انه بدلا من ذلك أيديولوجية وتكنولوجية لإعادة صياغة الانسان بشكل جذرى •

حركات معارضة الطب النفسى

قد يتساءل البعض لماذا أصبح الطب النفسى المعارض موضوعا ذا أهمية عامة • فقد اضطرت احدى الصحف الفرنسية الواسعة الانتشار الى طبع عدد من الموضوعات ذات الوثائق البالغة الجودة عن الموضوع كتبه أحد الأطباء ، وذلك ارضاء لقرائها • ومهما كان الأمر فان عامة الناس تختار الآراء المشوهة والمثالية والخيالية من مثل هذه المواضيع المستعصية نسبيا ، ومثل هذه الآراء من الواضح أنها تكون غير وافية بالفرض من وجهة نظر الاختصاصيين •

ومع ذلك فان اهتمام عامة الناس بهذه الحركات صادق وله مبرره • وكما يميلون عادة وبدرجات مختلفة الى تحدى استثنائ الاختصاصى بالقوة والمعرفة فى شكلها التقليدى ، وبما أنهم يدركون حتى المرضى ذى المعلومات الجيدة ، وان كانت ضئيلة، لديهم أقوال خاصة بهم يدلون بها عن طبيعة جنونهم • (١) وعن التصرفات الادارية واتجاه المجتمع حيال هذا ، فلا محالة اذا من أن يناقش هذا الموضوع خارج الدائرة المغلقة للمختصين كما يناقش فى داخلها •

(١) كلمة Insanity (الجنون) تعنى فى الطب الشرعى النحان و Psycho sis والضعف العقل الشديد Feeble mindedness (الترجم) •

بقلم : أوكتاف مانوي

محلل نفس بمدرسة فرويد بباريس • ومن كتبه «ميكولوجية
الاستثمار» (١٩٥٠) ، فرويد (١٩٦٨) بالفرنسية ،
وبالانجليزية (١٩٧١) •

ترجمة : الدكتور عباس محمود عوض

مدرس الصحة النفسية ، بكلية التربية ، جامعة طنطا •
حاصل على للدكتوراه في علم النفس • له أبحاث ومؤلفات
عديدة • ومن الكتب التي أصدرها « حوادث العمل في
ضوء علم النفس » •

ومن الواضح أن المناقشة تدار عادة داخل هذه الدوائر وأن المعارضين للأطباء
النفسيين ليسوا من عامة الناس عادة بل انهم غالبا من الأطباء النفسيين أنفسهم •
والخط الفاصل في ذلك ليس بين مجوعات الناس بقدر ما هو اختلاف بين مفهوم كل
منهم عن طبيعة الجنون ، وعن الطرق الفنية والاجتماعية والسياسية المتبعة في محاولة
معالجتها • ولكننا لا يجب أن نحدد المناقشة عن الجنون الى حد مناقشة الاجراءات الادارية
أو العلاجية أو الفنية كذلك التي يحتمل اتخاذها للقضاء على الملايا أو الأوبئة الأخرى
على سبيل المثال فالمشاكل المحتواة مختلفة تماما • أما أولئك الراغبون في الخوض في
هذه المشاكل بلا احجام ، سواء كانوا من الأطباء النفسيين أو غيرهم هم في كثيرٍ أو
قليل ، يتبنون وجهة النظر المعارضة للأطباء النفسيين دون أن يشعروا بذلك •

إن الانشغال بهذه المشاكل هو بلا شك ظاهرة حديثة • فإن جزءا من الأدب
التقليدي الذي ينتمي الى ايرازموس وديدرو وبلزاك وآخرين وهو الأدب الذي جدد
وجوده جماعة من السرياليين في العقد الثالث وما تلاه • فمذ عشر سنوات نشر
الفيلسوف ميشيل فوكولت تاريخا عن الجنون يمكن اعتباره دستورا أو على الأقل مقدمة
لا غنى عنها لتصورات معارضة الطب النفسي ، ولكن هذه المقدمات والنزعات بالرغم من

أنها توضح السبب الذى من أجله أثار الجدل عن الطب النفسى اهتماما عالميا سريعا ،
لأنها لا توضح لماذا سببت هذه النزعات خلال سنوات قريبة نوعا من النضالية
ونبهت الى مشروعات تجريبية كانت غالبا جريئة وخيالية دائما .

ولم يكن فى مقدور التأمل الفلسفى أو المعارضة العقلية أن يحدثا مثل هذا
التأثير . فقد كانت هذه أزمة خاصة بالطب النفسى ذاته ، الذى أصبح عاجزا عن
التغيير لأسباب عدة : ثقل الإجراءات السياسية الإدارية والضرورات الاقتصادية ،
والنمط التقليدى للبرامج التعليمية بالجامعة والتنظيم الوظيفى بالمستشفى والتسلط
الأيدىولوجى الطويل لأطباء الأعصاب . فقد وضحت هذه الأزمة فى المقام الأول أن
مراكز العلاج عجزت عن مسايرة تطور المجتمع أو عن أن تفى بحاجاته المستحدثة بأن
هذه الأزمة اتخذت شكلين : زيادة عجز المجتمع عن احتمال الجنون ونبذ العدد المتزايد
من المجانين ، ومن ناحية أخرى فإن الأطباء النفسى الشباب قد حاولوا اتخاذ اجراء حل
المشكلة دون أن تكون لديهم الامكانيات . ولقد زاد اقتناعهم بعدم توقع أى اصلاح
ادارى أو تقدم فنى كاف أو حتى الأمل فى ذلك ، ولذلك غانه منذ بداية حركة معارضته
الطب النفسى وحتى يومنا هذا هناك شعور بعدم الرضا المهين . هذا الشعور له مظاهر
خاصة به فنية وأخلاقية واجتماعية وسياسية .

ان دافيد كوبر فى انجلترا وفرانكو بازاجليا فى إيطاليا وتوماس سراتس فى
أمريكا وكثيرا غيرهم كانوا يقومون بتجارب فى نفس الاتجاهات ، كل على حدة ، فى
الستينات من هذا القرن . والاثنان الأولان كانا من الأطباء النفسىين أما الثالث فهو
أستاذ الطب النفسى بجامعة سيراكوزا بنيويورك وتدرىس الطب النفسى التقليدى يمكن
أن يكون مصدرا لعدم الرضا بنفس مقدار مزاويلته . وبالرغم من تباين الأسس
العقائدية لهذه الحركات التى جاءت الى الوجود وكل منها مستقلة عن الأخرى ، وفى بلاد
مختلفة فقد كانت تطبيقاتهم العملية متماثلة الى حد بعيد . وفى الحقيقة أعطاهم هذا
اتحادا غير متوقع ، والبعض كجريجورى باتسون يسير على نمط نظرية « أساليب
الاتصال » التى تشكلت عن طريق جماعة (بالو التو وآخرين أمثال رونالد لاينج
ودافيد كوبر يعتقدون أفكار سارتر . أما توماس سراتس فانه يرجع الى مذهب فرويد
الأصيل ، ومود مانوفنى ينتمى الى التحليل النفسى عند لاكان . وبجانب هؤلاء يوجد
آخرون يصعب تقسيمهم وهم الليبراليون أساسا أو فوضويون أيدىولوجيون . وفى
أسلوب مغاير تماما ، قد اتخذ الأطباء النفسانيون فى شانجهاى الأيدىولوجية السياسية
كأساس لعقيدتهم ، وعلى هذا الأساس نفذوا اصلاحات مطابقة الى حد كبير مع تلك
التي اتبعها بازاجليا فى جوريزيا أو كتلك التى اتبعها كوبر فى « فيلا ٢١ » ، والتى
كانوا لا يعلمون عنها شيئا كلية .

وهذا التقارب الملحوظ يوعز بان تشابه هذه الحركات كان مجرد انعكاس للقصور
العالمى للطب النفسى التقليدى . وهذه الملحوظة لدافيد كوبر تؤيد ذلك . وإذا كان

الطب النفسى سيكون له قوة مؤثرة فى يوم من الأيام فسيرجع الفضل فى ذلك الى التحول الذى سيكسبه له لفترة على الأقل اسم المعارضة للطب النفسى ، *

من الصعب اليوم أن نجد طبيبا نفسيا واحدا مستعدا للدفاع عن الطب النفسى التقليدى القديم . وبدلا من وجود مبدأ واضح ومحدد كان له بناء من المعرفة التجريبية غير المنسقة تتراكم بضى القرون . وكان تشخيصه يقوم على أساس وصف للاعراض يبدو الآن مشوها . وعلى ضوء التجارب الحديثة بالعقاقير التى هى على أى حال ، لم تزودنا ببديل ، وباعتراف الجميع ، فإن الطب النفسى قد حاول أن يستعير من التحليل النفسى ولكن الجو والروح اللذين استعار فى ظلهما حوله أكثر مما ينبغي الى مجرد اجراء روتينى آخر . وكلل أخير ، فقد بحثوا عن العزاء فى الاكتشافات الطبية المتوقعة فى المستقبل ، والتى ستعطى الطب النفسى القوة التى يفتقر إليها حاليا . ومن الصحيح أنه كان هناك عدد معين من الاصطلاحات المفيدة التى تدعو الى التفاؤل الكبير ، ولكن من الواضح أنها تعرضت لقيود فرضتها تكوينات ادارية قائمة .

ومناقشات الراى العام التى أثرت منذ وقت قريب أضحت غير موثوق بها ، وربما أن رجال الشرطة ما زالوا يقولون انها حقيقة واقعة أن المجانين موجودون وعلى ذلك فيجب أن يعتنى بهم ، ولكن الأطباء النفسيين يعرفون أن الأسئلة الحقيقية التى ينبغى أن تطرح هى : ماذا نعنى بهم ، ولكن الأطباء النفسيين يعرفون أن الأسئلة الحقيقية التى ينبغى أن تطرح هى : ماذا نعنى بكلمة المجانين ؟ وإى نوع من العناية يجب أن تتوافر لهم ؟ وهم يدركون أن الناس يرسلون اليهم كمجانين (بواسطة أى شخص وفى أى ظروف) قبل أن يشخص الأطباء النفسيون حالاتهم ، ثم يطلب منهم بعد ذلك أن يشخصوا حالاتهم على أنهم « خطرون » أو يلجم بما يفيد ذلك ، وبهذا يجعلون كلمة « تشخيص » وهى مصطلح طبى كلمة غير ملائمة . وأكثر من ذلك فإن هيئة الصحة العالمية لم تعد الى حد بعيد تقرر بمصطلح مرض عقلى ، ومع ذلك فإن لم يستأصل تماما من الفكر الطبى . وفى النهاية يأتى الجنون كوسيلة لالتماس العذر عن أن يكون نوعا زائفا من الأمراض . وحيث أن أحدا لا يعرف ماذا يفعل بالانسان المجنون أو ماذا يقول عنه ، فقد وجد حل ادارى لهذه المشكلة بافتراض انهم «مرضى» ويعطى الطبيب النفسى المنوب الشهادة المطلوبة لأغراض ادارية . وليس فى هذا الاجراء شىء من سوف التصرف أو عدم النظام ولكن ذلك فقط يبين كيف أن الجنون يعامل بطريقة ادارية . وقد أدرك الأطباء النفسيون أنهم ضحايا هذا الأسلوب مثل الأفراد الآخرين وأنهم لا يوافقون على هذا النوع من الأعمال ولكنهم يدعون له . ان هذا اساما هو الأسلوب المجرد الذى يهاجمه المعارضون للأطباء النفسيين .

ولكن المعارضين للطب النفسى أكثر من مجرد معارضين لهذا الأسلوب ، أو هم ضد تقاليده القديمة السائدة . وكما ان فكرة « معارضة القصة » أو « معارضة البطل » فى الأدب تنتج قصصا جديدة وأبطالا جدد ، فمعارضة الطب النفسى تحتاج الى

مضمون ايجابي واسس مذهبية ، وينبغي أن يكون ذلك محددا أكثر من أن يفهم ضمنا .

وفحص الآراء التي جعلت حركة المعارضة هذه يبين أن الفضل يرجع أولا الى تأثير فرويد وليس من السهل أن نقول بالضغط ما يحتويه هذا التأثير لأن هناك جانبا جديرا بالاعتبار لدى المعارضين للأطباء النفسيين متعارض بشدة مع التحليل النفسي ، ومع ذلك فمنهم متأثرون بذلك بطريق مباشر أو غير مباشر .

في حين أن الطب النفسي قد انتفع أقل مما يعتقد المشايعون له من الآراء الفرويدية التي تبناها وحولوها الى تكنيك جديد ، فإن التحليل النفسي قد عانى من جانبه من بعض من يرون مساواته بالطب النفسي فيما عدا القليل من المحللين النفسيين الذين يتخذون لأنفسهم مهنة رسمية ويدعون على أساس معرفتهم النظرية أنهم أرقى أطباء النفس . وهناك آخرون اذا ما كانوا قد تلقوا تدريبات طبية لا يرفضون دائما شخصية الطبيب التي تؤكد الى حد ما اختلافهم عن المريض ، كما أنهم لم يتمكنوا من التغلب على شغفهم بصورة الاستاذ .

هناك اذا عدد من الأساليب الوجيهة تدعو معارضي الطب النفسي الى أن ينظروا الى التحليل النفسي بشيء من الشك ، وفي بعض الحالات يرفضون ولكن هناك أيضا اسباب للاعتقاد بأن حركة معارضي الطب النفسي سيكون لها تأثير لتحرير التحليل النفسي ذاته . ولقد وضع توماس سيزاس هذه المشكلة بقدر ما يعنيه موقف التحليل النفسي في الولايات المتحدة الأمريكية .

ومما لا شك فيه أن فرويد كان لديه نفور للذهائين وبالرغم من ذلك فقد أفسح الطريق ليس فقط للأمراض النفسية بل أيضا للأمراض العقلية كي تكون مفهومة . واكتشافاته عن الأمراض النفسية مسئولة تماما عن ازالة الحاجز الذي كان المرضى يعزلون خلفه . ومن الصعب اليوم أن نتصور الفزع أو الرعب الذي كان يثيره مريض الهستيريا لدى الطبيب قبل أن يوضح فرويد طبيعة الهستيريا وكيفية علاجها . والمحللون مثل كارل ابراهام وميلاني كلاين حاولوا استخدام انجازات فرويد على أساس أكثر اتساعا ، ولتحليل بعض الحالات الذهانية . ولفترة طويلة اتبع أغلب المحللين خطوات فرويد وتخلوا ببساطة عن الذهائين لأطباء النفس التقليديين . ولتد أدت محاولات ابراهام وميلاني كلاين الى مجرد توسع محدود في الميدان التحليلي ، أما عطاؤهم الحقيقي للطب النفسي فكان معرفة نظرية جديدة . وآملوا أنه في وقت قريب أو بعيد سوف يكون قادرا على استخدامها ، ولكن كان تطبيق هذه المعرفة مستحيلا في نطاق الطب النفسي في ذلك الوقت دون ذكر أسباب أخرى . ولم يفكر الأطباء النفسيون في تلك الأيام في اتخاذ أية خطوة عملية لتغيير هذه الحدود .

وقد سيطر على المحللين أنفسهم نوع من التحفظ الشخصي وانشغال تام بالنواحي

النظرية البعثة المرتبطة بأفكار العصر والتي جعلت من المستحيل عليهم أن يتبنوا اتجاهها كان في درجته الدنيا نوعا من النضال .

وكما تعلم فإن السرياليين هم الذين اشتقوا بشجاعة من نظريات فرويد وجهة نظر جعلت الى حد ما توقع وجود معارضة للطب النفسى . ولأسباب غامضة فقد كان فرويد لا يستطيع احتمالهم وبالتالي وضعهم فى مستوى المجانين ، وقد يقول قائل أن وجهة نظرهم كانت رمزا لمعارضة الطب النفسى ترجع الى ظروف متعددة متضمنة حقيقة أنه كانت هناك مناقشات مختلفة عنيفة دارت حول موضوع العلاج الطبى النفسى مطبقا على الموهوبين من الذكور . والأطباء النفسيون الذين قاموا بهذا العلاج باخلاص وضعوا فى صفوف المدعى عليهم ، ولكن لم يكن هناك نقد فنى للعلاج نفسه ، اما لأن الوسائل لم تكن ميسرة أو أنه لم يكن هناك شعور بأهميتهم . ولقد ترك هذا بصماته على الأدب ، فعلى سبيل المثال فإن الأعمال الأدبية الأساسية للكاتبه مارجريت دوراس يمكن اعتبارها كمعارضة للطب النفسى . فلقد كتبت فى احدى قصصها الأولى « يجب أن ينصت الى الجنون دون الانشغال الكامل بالسبب » . وبذلك يصبح الجنون مفسرا نفسه بنفسه ، ويمكن فهمه . وأمثلة أخرى كثيرة من بلدان مختلفة يمكن الاستشهاد بها ، ولقد أشير الى العمل الهام لميشيل فوكولت والذي أوضح فيه كيف أن قيم الجنون فى النهاية كنتيجة للاجراءات السياسية ونشاط الشرطة قد حطمت المفهوم الخاطى للمرض العقلى ، كما اشترك ميشيل فوكولت أيضا فى اداة التحليل النفسى ، ولكنه فى ادائه هذه قد أدى الى التحول الذى حدث فى اعداد الأطباء والرأى العام كما أدى الى فهمه الى حد بعيد .

والمحللون فى معظم الأحيان من الأطباء النفسيين وهم فيما يخصهم كانت لهم وسائل للحكم أكثر دقة من مجرد كونها أوصافا للأعراض المرضية . وقد لاحظوا أن الحالات الذهنية قد بدأت وانتشرت انتشارا واسعا وأن الذهان ما كان ينبغي أن يعتبر بذاته كارثة كما كان يعتقد . ولقد لاحظوا أثناء علاج المرضى النفسيين وجود أحداث عرضية عصابية أحيانا ما تكون مثيرة أو درامية . ثم تزول من تلقاء نفسها بشرط ألا تقاوم . وكانت الاضطرابات النفسية على أية حال أكثر اصرارا ، وكان كافيا وأن لم يكن سهلا محاولة حماية الأمراض الذهانية ضد من كانوا حريصين على مقاومتها .

ويبدو أن وينيكوت العظيم كان أول من جازف باستنباط نتائج معينة من بعض الملاحظات ونشرها بالفعل فى كتابه « من خلال أمراض الأطفال الى التحليل النفسى سنة ١٩٥٨) . لقد ذكر أن الذهان أكثر اتصالا بالصحة السوية من المرض النفسى ، ففي الذهان توجد حالات لا حصر لها من القصور الناشئ عن أسباب تتصل بالبيئة على الرغم من تيجدها قد شفيت بطرق علاجية مألوفة فى الحياة : كالصدقة والتمريض الجسمى وبالشعر . ولقد لاحظ أن الذهان يشفى من تلقاء نفسه بهذه الطريقة بينما حالات العصاب النفسى (المرض النفسى) ليس لها تلك الميزة بل تتطلب وجود محلل نفسى ، وأى محلل نفسى يقظ يمكنه استنباط ذلك لنفسه دون جهد . وإذا شئنا البحث

عن الأصول العميقة لتلك الأفكار فانه يجدر بالاهتمام أن نسترجع أن وينيكوت كان مشرفا على لينج ، وعندما يريد معارضو الأطباء النفسيين ادانة التحليل النفسي - كما فعل لينج - فانهم يدينونه كما فعل المحلل النفسي وينيكوت من قبل ، باعتبار أنه لا فائدة منه أو أنه مؤذ في حالات الذهان .

وليس يبسير على أى حال التحرك على سلم الافكار التاريخية غير الثابتة فسرعان ما نكشف أنه في أحوال كثيرة تكون وظيفة النظريات أمورا كمالية ضرورية أكثر من أن تكون جزءا من البناء الأساسى كما لو كانت كسقالات البناء التى لا غنى عنها في بناء صروح التاريخ . وحتى إذا ما انتهت الحاجة إليها وأضحت غير ذات فائدة تظل الصروح قائمة مثلها كمثل حوائط المصحات التى يمتد بقاؤها لتعيش بعد فناء النظريات العلمية التى ابتكرها الأطباء . ولا شك أن ذلك يفسر أيضا السبب فى أن الحركات المضادة للطب النفسى كانت لها أسس نظرية مختلفة نبذت بعد ذلك ، كما يوضح أن مثل تلك الحركات يكمل ويؤازر بعضها البعض . وقد احتاج الأطباء النفسيين الذين قاموا فى شنغهاى دون علم سابق منهم بنفس التجارب التى أجراها « كوبر » فى انجلترا وبازاجليا فى إيطاليا الى عقيدة استخلصوها من كتابهم عن « لينج » وهو القائل « انه يتعين على الدول الشيوعية أن تتبنى نفس العلم السائد فى الدول الرأسمالية اذ لا وجود لبديل آخر » . ومن ماوتسى تونج وهو القائل « ليس فى وسع القادة تلقى المعرفة الا ممن يقدرون » . وهكذا فقد تبنا علم الطب النفسى التقليدى الغربى بمفهومه الاحتمالى ، ولكنهم قاموا بموازنة هذا الاقتباس بزعمهم ان فى مقدور هؤلاء المقودين فقط (المجانين) المخابيل أن يعلموهم الطريقة الواجب اتباعها فى هذا الصدد . ومن الواضح أن هذا السلوك كان مرتبطا بسياسة للمعرفة القصد منها تجنب خلق طبقات من النظريين والفنيين . وكان كوبر فى ذات الفترة هو الذى لم يرفض استخدام العقاقير وكان بعضها مجموعات صغيرة ، وكان يقول لمرضاه « انى أعطيكم هذه الأشياء حتى يمكننا أن نناقش أمورا هامة ومستعجلة » بدلا من أن يقول لهم « هذا الدواء سيسفيكم » أو أسوأ من هذا « انى أعطيكم هذا العقار لتهديتكم » . وليس هذا تماما الفارق البسيط فى أسلوب تقديم العلاج ، فان تقديم العقار ليس الا حيلة لا قيمة لها اذا كان ما يهم فى الواقع هو تأثير فاما كولوجية العقار التى لا تعتمد على أى فرد . ان طريقة معالجة كوبر للأمور تشير الى أن الشيء الوحيد الذى يفيد هو أن ما يقال للمريض على لسان الطبيب المعالج ، فالعلاج ما هو الا وسيلة لتسهيل التفاهم بين الطبيب المعالج والمريض . وهكذا فقد تمكن الصينيون أيضا من استعمال نفس العقاقير أسوة بالغرب ، وكان ذلك حتى يرشداهم المرضى المخابيل الى أن يكشفوا لهم عن الطبيعة الحقيقية لجنونهم ويتهيأون بدورهم للتعلم منهم .

وقد قام بازاجليا بالعمل بطريقة ماثلة ولكنه اصطدم بصعوبات خارج المستشفى فقد رفضت العائلات والمجتمع بصفة عامة أن تكون لهم أى صلة بذويهم من المرضى المخابيل حتى بعد شفائهم . أما كوبر فقد لقي مصاعب كبيرة مع هيئة التمريض التى

لم تنطق فخذان مكانتها المرموقة في عيون المرضى المخابيل . أما في الصين فإن عدم وجود مثل هذه العقبات مرده أن الكيان الاجتماعي في تلك البلد كان لا يزال قائما على المجتمع ذا التنظيم الواحد . ولكنه ليس من اليسير الالتجاء الى الوسائل الصناعية لاعادة تكوين مجتمعات مشبعة بالشعور التقدمي .

وفي فرنسا أشار أول كتاب الى وجهة نظر مضادة للطب النفسي دون معرفة مؤلفه وكان اسم الكتاب « الطفل المتخلف وأمه » بقلم « ماود مانوني » . وكان هذا الكتاب سببا لعقد مؤتمر في باريس في صيف ١٩٦٧ . ولم يستطع « وينيكون » قبول الدعوة لحضور هذا المؤتمر بل أناب عنه (لاينج) وكوبر ، ولم يكن ذلك دون سبب أو ربما بخبث كمثلثيه . وكانت هذه أول مرة تشاهد فيها فرنسا هذا التضال المضاد للطب النفسي . فقد سبب ذلك اضطرابا ليس فقط بين الأطباء النفسيين بل وبين المحللين النفسيين الذين كانوا يعتقدون أنهم أكثر تحررا . وكان أكثر هؤلاء احتمالا هما (لاينج) و (كوبر) بسبب سلطة (لاكان) الذي اغتتم الفرصة ليذكر المؤتمر بمشكلات العلاقة بين حرية الانسان وجنونه . وواضح أن هذه المشكلات تشغل نقطة مركزية بالنسبة للسؤال الأساسي للطب النفسي والحرية المضادة له . ولقد كان لانج وكوبر أول من أعطوا صياغة عامة لهذه المشاكل في إنجلترا .

وبعد انقضاء بضعة أشهر حدثت اضطرابات مايو سنة ١٩٦٨ التي كانت بمثابة دفعة لانتشار هذه الآراء ، ولم يكن كل ذلك مسألة حظ إذ كان من الممكن أن يشعر الناس كما قيل في ذلك الوقت أن التعليم والطب النفسي ومسائل عديدة أخرى تعتبر كلها جزءا من « نفس الحركة » .

أما في إنجلترا فكانت هذه الحركة قد بدأت رسميا في ابريل سنة ١٩٦٥ مع تأسيس جمعية فيلادلفيا . وكان لاينج وكوبر أهم مؤسسيها . وإن لم تكن آراؤهما متطابقة تماما لبعضها . فقد كان كوبر يرى أن العلاج المفروض من المجتمع دون قصد في مستشفيات الطب النفسي نوع من القسوة ليس لها ما يبررها . فقد برهن فضلا على ذلك كيف أن تشخيص الفصام غير علمي وهو يقول في استنتاجاته المتناقضة « حين يعزل المجنون لا يمكن التأكيد من أنه المجنون الحقيقي فقد يكون شخصا آخر يتصل به ، يرقب الموقف ليستفيد منه » . وهذه الاستنتاجات أثارت الشكوك في جدوى أطباء النفس التقليديين .

ولقد توصل لاينج الى نتائج ايجابية بخصوص علاج الذهانيين من ملاحظات وينيكوت الكلينيكية . ولقد أطلق لاينج على طريقة علاجه اسم ميتانوبا ، بمعنى تغيير الاتجاه الذهني ، ولم تكن المسألة هي مجرد ادخال فرض جديد في ميدان قائم بالفعل للبحث والعلاج ، بل يسير عمدا فيما وراء هذا الميدان . ويظل البيان الرسمي لجمعية فلادلفيا المرشد الأكثر دقة للحركة المضادة للطب النفسي ، أما في فرنسا فإن حركة أخرى تقوم على أساس البحث النظري لفرويد وفوكولت وعلى أبحاث الطب النفسي

المتقدم بالإضافة الى أنشطة أخرى مختلفة فى هذا المجال منها الأبحاث الخاصة بجمعية فيلادلفيا التى كانت ذات طبيعة عملية ذات تأثير قاطع فى هذا الصدد .

وبعد مضى شهرين من تاريخ انشاء هذه الجمعية فى يونيو سنة ١٩٦٥ اتخذت مقرا لها فى لندن لانشاء « منزل خاص للمرضى » كما عقدت النية على عقد اجتماعات علمية فى حضورهم وبمشاركتهم وسمى هذا المبنى بكنجسلى هول . ولقد عاش غاندى فى هذا المبنى فى وقت من الأوقات . ولم تكن مؤسسة أو معهد ولا طائفة أو جالية بل كانت مكانا يأتيه الناس فى جو من الحرية المطلقة يعملون ما يشاؤون وما لا يشاؤون . وأهم ما فى الأمر أن المرضى الفصامين كانوا يتمتعون بحرية الانصات وضمان الاستماع اليهم دون استبعاد أو رفض أو تأويل ما يقولون وأخيرا فقد كانت هذه الطريقة ذات معنى .

وكان نزلاء هذه الدار يحتملونها الى حد كبير بالرغم من الأحجار التى كانت تلقى عليها من بعض الصبية . أما اليوم فقد استردها أصحابها كما أنشئت أماكن أخرى اتخذت هذه الدار كنموذج لها أو هى تحاول تقليدها . ولقد كان احتمال حدوث حالة ميتانويا ممكنا فى هذه الدار . وأفضل مثال على ذلك هى حالة حدثت فى- كنجسلى هول وتعتبر حالة ناجحة كما كانت هناك حالات أخرى أيضا أقل الفاتا للنظر ، وكانت هذه الحالة هى حالة ماري بارنيس التى كانت مصابة بذهان حاد ، وكانت تعمل معظم حياتها فى المستشفيات كرئيسة ممرضات . ولما جاءت الى كنجسلى هول أصيبت بنكوص (*) نتيجة لرؤيتها أحد المشاهد فقد تخلت عنها حيلتها للدفاع وشعورها بالمسؤولية بوصفها تشغل هذا المنصب الحساس وقد بدأت تلتطخ حوائط المستشفى ببرازها ، وقد حاول بقية نزلاء الدار الحد من نشاطها دون جدوى . ولم يكن الغرض من منعها وأنها عما تفعل من أجل الرجوع الى الصواب والامتنال الاجتماعى وأن كان هذا من واجب الطبيب النفسى . ولكنه كان لمنع الرائحة الكريهة التى كانت تضايقهم .

وقد أيقن لاينج ان كل ما يلزمها هو بعض الألوان لتقوم بتلوين بعض الأفاريز الحقيقية . واليوم فان « ماري بارنيس » رسامة مشهورة تعرض لوحاتها فى لندن ونيويورك وقد نشرت مذكراتها ولم يكن الطريق الذى سلكته ليتاح لها فى أى معهد ولا حتى فى جمعية . أما فى كنجسلى هول فلم تمنح حتى ما يشبه العلاج . ان نكوصها كان خطيرا وكانت مصابة بفقدان الشهية للطعام لفترة طويلة وتسبب الكرب للمحيطين بها . وقد رفضوا مجرد احتمال موتها . وقد كان عجزها عن فهم الصداقة أفضل عندهم من موتها أو انتحارها . ولكن لماذا كان من الضروري تقديم ضحية قربانية ؟ عندما أثير هذا السؤال بدأت ماري بارنيس الحديث عن أخيها وكان مرضا حقيقيا بالفصام ، فقد كانت فكرة انقاذه هى هدفها الوحيد من القيام بهذه الرحلة . أما العنصر الجديد الذى أدخل هنا فى التجربة كما يحدث فى مواقف التحليل النفسى ولكن دون

(١) النكوص هو سلوك طلق أو ان يعود الفرد الراشد الى السلوك بطريقة طفلية لاتتفق مع سنه .

حضور المحلل فهو الاستعانة بعائلة المرضى الذهانيين كان جنونها مقبولا لدى كنجسلى هول وكان في امكانها اعطاؤه تعبيراً خلقاً .

فقد اشرت سالفاً الى حقيقة هذا الأسلوب الذى يتوازن مع أسلوب آخر غير متوافر ناجح أساساً مع من يسمون بالفصامين ربما كان ذلك لعدم شفاء أنواع أخرى من هذا المرض العقلى (الذهان) الذى يظل سببه حبيساً غير معروف وتكون النتيجة فشل العلاج . وهنا يجدر بنا الرجوع الى تصنيف الأمراض الذى قام به الطب النفسى لمعرفة كينونة مرض الفصام بعد استبعاد اللفظ المشنوم وهو جنون الشباب الذى كان يعرف بهذا الاسم حتى وقت بلوير واسمه الجديد الفصام . ولقد ظل هذا المرض يستعصى على العلاج وحتى عهد قريب كان الشفاء التلقائى من هذا المرض يعزى الى خطأ تشخيص الأطباء النفسيين شهدت محللة نفسية سويسرية شفاء سيدة من الفصام فقد أعطت هذه المحللة تقاحة للمريضة أثناء العلاج ، يالها من معجزة خارقة فى فن العلاج . أما اليوم فمن المقبول أن هؤلاء الفصامين يشفون من تلقاء أنفسهم اذا لم يتدخل أحد أثناء العلاج . ومعنى ذلك أنه لا يوجد اليوم أحد يعرف بالضبط ما هو الفصام . انه لموقف غريب أن يشفى مريض الفصام فى محيط معارض للطب النفسى . والأطباء النفسيون يقولون هذا شيء يمكن فهمه ، فهناك ما يسمى بالشفاء (التلقائى) . ويقال أيضاً أن بعض الأطباء النفسيين المعارضين ينكرون وجود (الجنون) . وهذا ليس صحيحاً تماماً : انهم لا ينكرون وجود الاضطرابات النفسية ، ولكن ما ينكرونه حقاً هو أن الجنون (الفصام بصفة خاصة) يتعلق اما بالمفهوم العلمى المنسوب للأطباء النفسيين أو بالأعراض المصاحبة للولادة .

اذا تأملنا طويلاً فى الأمر فسنجد أن وهم الجنون ينظر اليه على أنه كارثة . وفى وقت سابق لم يؤخذ على أنه مجرد اضطراب عقلى بل على أنه مس شيطاني . وفى حاجة الانتجاع الى التعاويذ فإن وهم وجود عفريت كان مسيطراً على أذهان الناس فى ذلك الوقت ، أما اليوم فإن نفس الاضطرابات العقلية أسباب غير كافية للنظر الى الفرد على أنه مجنون بل ان وجود وهم كارثة الذهان يعتبر شرطاً أساسياً للمرض .

والطبيب النفسى يشارك مريضه فى هذا الوهم بل وان كلاهما يصدق على وهم الآخرين . ولابد من مضاعفة الاهتمام بعلم الدراسات الخاصة بالطب النفسى للسلاسل البشرية الذى يشير الى أنه بالرغم من أن الاضطرابات العقلية عامة فإن الأشكال الظاهرية التى تبدو عليها والأسلوب الذى نشاهده انما هي محددة ثقافياً . فان الرفض العلمى لهذا المظهر الثقافى هو نفسه بلا شك ظاهرة ثقافية .

أما الدرس المستفاد من تجربة كنجسلى هول كما هو الحال فى أى تجربة أخرى انها تجربة مزدوجة . ولقد اوضحت كنجسلى هول قيمة بعض الاتجاهات المضادة للطب النفسى . وهناك أشياء يمكن تعلمها باخضاع هذه الاتجاهات للنقد .

ان التجربة في كنجسلى حول التلى كان غاندى اءء نزلانها كان لها بلا شك معان اءضاففة ءبنة على المرضى وبلا شك على المعارضن للأطباء النفسفن . وأكءر من ذلك فقد كانت كنجسلى حول متنفسا معءرفا به للمشاكل العالفة فى الماضى كما ءلت على ضءافا كانت بمءابة قراففن من عائلات الءهانفن أنفسهم ولم فءم شفاء عنءما كان هؤلاء المرضى فستبعءون وفتبءون من الآفرفن . وأءرا فعلى الرغم من أن لافنء وزملاءه رغبوا فى ءءرفء أنفسهم من كل الوظائف والمهام الاءءماعفة الا أن شءصفاءهم كانت لها بعض الآثار . فعنء أنشاء أمءال هءه الءار فى أماكن أخرى كان فنفقصها مءل هؤلاء المصلءفن ، وبالفالف كانت نءائفها أقل نءافا من كنجسلى حول فلم ءءرس هءه الموضوعاء بالاءءضاففة الءى ءسمء بها نظرفة الءللل النفسى . ان الموضوعاء السوسفولوجفة لا ءناقش بءقة . كانت كنجسلى حول صوءرة لمستعمراء الءاففن فى أواخر العصور الوسطفف بفء أن كان لها ءافبى ءفالف ، بمعنى أن نظرفءها للأشفاء نظرفة مءالفة وسوف نموء الى هءه النقطة ففما بعء .

والفوم فان لافنء وكوبر قء انفصلا . وقء ظل كوبر مءلصا لآراءه الثورفة فقد كانت له مشاكل نفسفة ءاول أن فستءمرها لفزفء من قفمة ءءرفءة . أما لافنء فقد ظل فى الهند مءة طوئلة مما ءعل الناس فظنون انه رفر عقفءءه وعاء بعءها ءاملا مشارف ءءفءة وفى نفاءه فءء مراكز أخرى معارضة للطف النفسى .

أما فى اءطالفاف فقد اءءءء ءركة معارضة للطف النفسى لأنفسها أسلوباف مءءلفا . فقد كان هناك اءءاه بفن الأطباء النفسفن الاءطالففن وهفاء الءمرفص والمءلللن النفسفن الى الءءلى كلفة عن نظام المؤسساء . وقء بءأ هءه الءءربة بما أءراء فرانكو بازاءلفا فى ءورفزفا فقد أشفر الى الءشابه بفن ءءرفبى كوبر وبازاءلفا . فقد كان من الممكن لهذا الآخر أن فءابع هءه الءءربة باءءباراه رءفسا لأطباء المسءشفى . فقد الفى ءمفع المءوقات وأءءل أسلوباف ءءفءاف ءاصا بالأطباء . وقء ءعاون معه فى ذلك هءفئة الءمرفص والمرضى ، كما كان ممكنا لأى شءص اءءاه رأفه للءقلب على المصاعب الءافئفة والوصول الى نءافء باهرة . الا أن المءافز كانت لا ءزال ءعفط بالمسءشفى فلم فءءمل المءءمء المءافزى عوءة المءافزن الءفن ءم شفاءؤهم . وقء زاءء هءه النقطة من أنساءؤلات الهامة . وقء ءءءل بفءافب ذلك كله شىء من المءوف والمءل والآناففة والءءصب . ووافء أن اسءءعاء المءافزن فلعب ءورا اءءماعفا هاما لم فءرس بعء الءراءة الكاففة للوصول ففه الى ءفسفر أوضء . وءعنا نقول ان اسءءعاءهم له ءور شءبه ءءءفم ضءافا بشرفة فى العصور القءفمة . وما كان هءه المؤسسة أن ءسلم ضءافاها لبعض الأوساط او الفئات الاءءماعفة على الأقل .

وبعء انقضاء عامفن من ءرك بازاءلفا مءفنة ءورفزفا ارءكب أءء المرضى ءرمة قءل بعء أن أطلق ءلفاؤه سراحه ، وهءء بازاءلفا باءءاف اءراءاف قانونفة ضءه بسبب ما قفل من أن المءرمة قء لانكبء نءفءة لأفكاره . وفقم بازاءلفا الفوم فى أمريكا .

وكانت تجربته لفترة طويلة موضعاً لاختلاف الآراء . وعلى أى حال فقد كانت بداية لقيام حركات أخرى مماثلة . والنظريات التى نجمت عن هذه الجريمة تختلف تماماً عن تلك التى اشتقت من التجارب الانجليزية . والمشكلة التى تثير هذه النظريات هى رفض المجتمع نفسه للعلاقة بين الجنون والحرية ولكن كما تبين فيما سبق فإن جميع التجارب المعارضة للطب النفسى يكمل بعضها البعض .

وليس من اليسير اعطاء احصائية عن الحركة المعارضة للطب النفسى فى الولايات المتحدة الأمريكية . فمن ناحية يوجد علماء نظريون وأطباء نفسيون واجتماعيون أمثال : توماس سراتس ، ج . بتسون ، بول جودمان ، توماس تشيف ، ماكسويل جونز كانت لهم سمعة عالمية . ومن ناحية أخرى فقد انتشرت العيادات النفسية والمؤسسات العلاجية الأهلية التى قد تختلف بعضها عن بعض أكثر مما تعتمد على آراء جديدة وهى لا تقوم على أية نظرية . والاضطرابات العقلية والعقاقير واحتجاج المجتمع تشترك جميعاً فى هذا البلد بطريقة ما قد تؤدى الى تطورات جديدة لانه لا يمكن انكار هذه المظاهرة المشتركة . وعلاوة على ذلك فقد أصبحت الحركة المعارضة للطب النفسى نقطة خلاف من افراد الجيل الجديد ، ويبدو هنا أكثر من أى مكان آخر أنها ترتبط بحركة شاملة جديدة بالدراسة .

وكذلك فى فرنسا فقد رأت السنوات القريبة الماضية فى ظروف مختلفة ظهور مراكز لاستقبال أنواع مختلفة من المنحرفين فى جو يسوده الحرية فيه نسبة معينة من القشل الذى هيا مادة ليست ذات قيمة للتأمل النظرى الناقد . وربما كان الموضوع الأساسى للنقد هو هذه الأماكن التى يعلن ضمناً أنها أماكن مثالية للعيش فيها . وربما كان هذا غير مفهوم ان التوترات والصراعات لا يجب أن تنمو هناك كما هو الحال فى جماعة ليس فيها ترو أو تفكير فقد قام وضع جديد لاعادة الجو العائلى اليهم . ان الصراعات والتوترات العائلية تسحق بتقديس العائلة فيما يختص بالطفل الصغير على الأقل . وهؤلاء الذين يدعون أن هناك تناقضاً بين هذه الجماعات والعائلة يخطئون فى ملاحظة أنهم متشابهون الى درجة كبيرة كما تدعى هذه الجماعات بأنها مثالية وتطمح فى الاستمرار .

وفى قرية من قرى معارضة الطب النفسى (فى مدرسة بونيل سبرمارن التجريبية) حاولت مود مانونى أن تأخذ فى اعتبارها هذه الصعوبات . ولابد أنها استوعبت هذه من كتجسلى هول ، وأيضاً من انتقادات هذه التجربة الانجليزية التى قامت على ضوء نظرية التحليل النفسى . فالأطفال المقبولون فى مدرسة بونيل ربما يصابون من تفكير اجترارى أو من الاضطرابات الذهانية أو ربما يكونون أطفال أسوياء ولكنهم يستعصون على التعليم . والنجاح الذى تحقق ولو عن طريق المشاهدة لا يبرهن فى الواقع فى حد ذاته على تأثير الاتجاهات المتبعة . والدليل على ذلك انه لا يوجد طفل استمر على حالته الأصلية أو أصبح حالة مزمنة . وقد اكتشف هؤلاء الأطفال إمكان طلب شئ لأنفسهم

وهذا الشيء لا يمكن أن يتعلموه . ويمكن أن يكون هذا أهم وجه من وجوه هذه التجربة والتي لا يزال الوقت مبكرا لاستخراج استنتاجات نهائية منها ، وهي أنه لا يوحى لهم بأن هذا المكان بأى معنى مكان مثالى . فالأطفال أحرار فى تكوين أفكارهم عنها أو ازدرائهم لها وبمفارقة منطقية كبيرة فإن هذا يجعلهم جميعا سعداء بالبقاء هناك .

فليس هناك علاج أو إعادة تعليم أو تعليمات . فهؤلاء الأطفال الذين يصلون الى مرحلة الرغبة فى التعليم يقيدون أسماعهم للتعليم بالمراسلة . وبعض الأطفال الذين اعتبروا غير عاقلين للتعليم عند وصولهم قد تركوا هذه المدرسة للعودة الى التعليم التقليدى . ومن المدهش حقا أنهم لم يتخلفوا بدرجة ملموسة بالنسبة للوقت الذى أمضوه بدون تعليم . (وآخرون ممن أمضوا وقتهم يعملون فى مطعم قد طلبوا أن يتعلموا كيف يحسبون نسبة ال ١٢ ٪ خدمة . لقد أصبح التعليم ذا معنى بالنسبة لهم حينما اندمجوا فى الحياة الحقيقية) . أما الحرس فانهم قد بدأوا يتعلمون فى لحظة لا يمكن التنبؤ بها بصفة عامة بعد تغيير الصحبة . ولقد بحثوا ليعيشوا فى منازل الفلاحين ورتب هذا الانفصال عن قصد . كذلك فقد قضوا بعض الوقت مع الحرفيين المهرة والمزارعين ، وبذلت عناية خاصة لتجنب تكوين جماعة أو مجتمع صغير . وبعض الحرس بدأوا الكلام بنفس الطريقة التى يبدأ بها الأطفال الطبيعيون الكلام والذين لم يضطروا عليهم للكلام مبكرا . ولقد بدأوا بنوع من جمل الراشدين .

والاتجاهات المتبعة فى بونويل ليست قائمة على افتراضات عما يجب أن يعمل ولكن على النقد التحليلى لما يجب أن لا يعمل . والتدريب الذى يعطى فى هذه المدرسة مبنى على تجربة فى النقد ولا تتضمن أى تدريب تكتيكى .

ان حركة معارضة الطب النفسى التى قامت فى جمهورية ألمانيا الاتحادية كما فى دول أخرى كنتيجة لعدم الرضا المهنى قد أصبحت أكثر تطرفا منها فى أى مكان آخر . وقد أصبحت تحت ضغط السلطات الجامعية فى المقام الأول ثم تحت ضغط السلطة التنفيذية ثم تحت ضغط سياسى وبوليسى . والنتيجة فى النهاية أنه بدلا من المنافسة مع المستشفى والبناء الاجتماعى والعائلى كما هو حادث فى الدول الأخرى فقد وجد المعارضون أنفسهم يعارضون السلطات السياسية متخذين لأنفسهم موقفا ثوريا . وأحسن مثل لهذا خارج ألمانيا هو مركز جماعة مرضى جامعة هيدلبرج الذى أغلق الآن بأمر المحكمة . وفى هذه الحالة أيضا فإن الأشكال المختلفة التى اتخذتها الحركة المضادة للطب النفسى أصبحت متكاملة وكل منهم يلقى ضوءا على ناحية واحدة من مسألة واحدة . كما فشلت محاولات محددة لادخال اصلاحات ، بمعنى آخر حقيقة انه لا توجد مقاييس تنفيذية أو تقدم تكتيكى أو نظرية سيكولوجية أو اجتماعية تستطيع حل المشاكل الموجودة - مما يضطر الانسان الى الاعتراف بأن الحركات المعارضة للطب النفسى ليس لها الخيار بل أنها تقض فى اعتبارها الأيديولوجية الكاملة وليس فقط العلاج بالمستشفى . وعلى أى حال فإن عدد مؤيدى هذه الحركات آخذون فى الانخفاض .

لذلك فان الأزمة الحالية ليست مجرد شيء يحدث داخل المصحات ولكنها تخص ايضا الأيديولوجيات والافتراضات الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية والفلسفية عن طبيعة الانسان وحرية . ومن المسلم به أن الطريق طويل بين الأطباء النفسيين المعارضين في ألمانيا الذين اختاروا الأفكار الثورية والمتطرفة وبين بول جودمان الأمريكي الذي لم يتردد في تأييد حق الفرد في الجنون . ومن الناحية الأخرى فان هناك بعض التشابه بين أهدافهم وان اختلفت وجهات نظرهم من حيث المطالبة بالحرية .

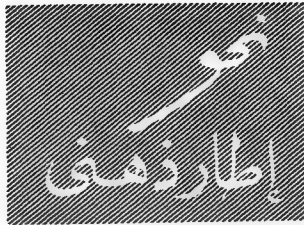
وهناك تفسير غير كاف للأزمة الحالية يدعى ان فشل هذه المؤسسات في اصلاحها يرجع الى أسباب ادارية واجتماعية والقصور الاقتصادي والاهتمامات اليومية . وهذه الأزمة سلطت الاضواء على تعقد المشكلات الأساسية التي بقيت دون إيجاد حل مناسب لها على الاطلاق . وهذا يفسر السبب في أن الطب النفسي قد وصل الى مرحلة من الضعف يقع الناس تحت عيئها . وأساسا فان المخرج الحقيقي لهذه المشكلة أقل اتصلا بالطب النفسي منه بالأمور الخارجة عن الكفاءة كما كان معترفا بطريقة تقليدية (في اطار العلوم الطبية) .

وبالإضافة الى ذلك فان المجهودات التي بذلت في مختلف أنحاء العالم لمعارضة أو تقديم بديل للمؤسسات . لم تكن جميعها تطالب بجهود معارضة للطب النفسي ، فهي على أي حال ادعاءات هامشية وليس لها وزن سياسى أو سوسيولوجى حقيقى ، انها أمثلة نحتاج الى تأكيد . وكما قال « كوبر » ان الذى يتغير على المدى الطويل هي الطريقة التي بها تكون الحقائق مفهومة .

وهكذا فان الفضل الذى يعود على الطب النفسي المعارض ليس لانه قام بالكثير لانقاذ « المجنون » أو المخبول اذ كان ممكنا أن يكون أكثر نجاحا مما كان للمؤسسات التقليدية ، ولكن الأشياء نسبية .

وبعبارات صريحة فلم تكن نسبة النجاح كبيرة والفضل في ذلك يكمن في انه يتناولها بصراحة مشكلة عاجلها المسئولون طويلا في اطار لا يخرج عن التكنيكات البحتة .

ان التصدى (للطب النفسي المعارض) اليوم لا يأتي من ذوى المكانة المتدهورة ، والذين يدافعون عن المحاولات التقليدية في التطبيق . ونظرة الجميع الى المريض عقليا سواء بوضوح أو بغموض هو انه صورة انتقادية متطرفة للانسان تحت الوصاية ، وذو مكانة تنخفض الى درجة مؤسفة . والمعارضون للطب النفسي المعارض سواء كانوا من المحافظين أو التقدميين أو الثوريين منهم هم الذين لا يزالون يعتمدون اعتمادا كليا على المؤسسات المنظمة لحل مشاكل حياتنا المعاصرة .



للتحليل المقارن للحركات الطلابية

لقد أمدتنا التطورات الضخمة للتحليل الاجتماعي للحركات الطلابية في السنوات القليلة الماضية • بشروة لا بأس بها من المعلومات وولدت الحاجة الى اطرارات ذهنية لتنظيمها •

وفي رأينا أن التطلعات المعاصرة نحو فهم نظري للحركات الطلابية تشترك في عيب شائع بين كثير من الأبحاث الاجتماعية ، انها جميعا تركز على المتغيرات التي تحدث في نطاق المؤسسات التعليمية متفاضية عن كل ما يتعلق بما يحدث خارج هذه المؤسسات والسياق التاريخي • ونتيجة لذلك فان هناك اتجاها لتفسير عودة الحركات الطلابية في العقد السابع الى الظهور على أساس ثورة عالمية في المنظمات التعليمية تكشف عن نفسها بطرق مختلفة في الأقطار المتعددة • وهذا الاتجاه لا يعطينا الاجابة على سبب ظهور هذه الأزمة ، بل أنه أيضا يهمل الطبيعة السياسية الأساسية للحركات الطلابية •

واننا نؤمن بأن التحليل يجب أن يحاول أن يكون ذا طبيعة بنائية وجدلية ، اذ يجب أن يركز اهتمامه على العلاقات المتداخلة بين المكونات الأساسية لمجتمع معين وموضعه في الأنظمة العالمية • ونحن لا نود هنا الخوض في مناقشة عقيمة حول الحتمية

بقلم : البرتومارتنيلي و اليساندرو كاشلي

الأول يقوم بتدريس علم الاجتماع الاقتصادي في جامعة ميلان.
ونشر عام ١٩٦٨ كتابا عن هذا العلم . وله مقالات في مجلات
عديدة . وهو رئيس تحرير الطبعة الإيطالية من مجلة الاقتصاد
والمجتمع «ت» - باريسونز . ون . ج . سميلدر .

والثاني يقوم بتدريس علم الاجتماع في جامعة بافيا . وقد
قام بتأليف كتاب « أسس الطريقة العلمية الاجتماعية عند
ماكس ديبير وويبر سومبارت . ١٩٦٩ » . ويرأس تحرير
الطبعة الإيطالية من مجلة الرأسمالية الحديثة ، ومجلة ذي
غيتو . وهو نائب رئيس تحرير مجلة الزواج والأسرة .

ترجمة : الدكتور عبد العزيز حمودة

استاذ بكلية الآداب ، بجامعة القاهرة ، قسم اللغة
الانجليزية .

الثقافية والبنائية ، بل نود أن نؤكد الحاجة الى معالجة جدلية حقبة . وفي هذا المقال
سنحاول التوصل الى اطار ذهني عام .

ان مفهوم الحتمية الثقافية الذي طوره كل من هوروفتز وفريد لاند يجعلهما
يقصران « مدى التفسيرات الاجتماعية البنائية » على التغيرات في بناء وتنظيم الجامعة
وحدها ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يدفعهما الى تفسير التغيرات في ثقافة
الطالب على ضوء حادثين تاريخيين (حرب فيتنام والثورة السوداء) لا يستطيعان
تفسيرهما لأنهما لا يستخدمان ولا يستطيعان استخدام امكانيات التحليل البنائي .
لهذا نود أن نؤكد الحاجة الى معالجة جدلية حقيقية . وسوف نحاول في هذا المقال أن
نقدم اطارا عاما جدا للتحليل المقارن للحركات الطلابية مع عناية خاصة بالروابط
بين أنماط السيطرة الاقتصادية وتوزيع السلطة في العلاقات الدولية والأنظمة
الاجتماعية في الدول المتقدمة والنامية وأنظمة التعليم العالي . وفي هذا المجال
نستخدم منهج التجريد ذا الحتمية التاريخية حيث يرتبط التحليل التاريخي
والاجتماعي ارتباطا وثيقا .

اننا لا ننكر أن هناك أزمة في الهيئات التعليمية في كل مكان تقريبا ، سواء

فى الدول الغربية أو الشرقية ، فى المناطق المتخلفة أو المتقدمة ، ولا ننكر أيضا أن هذا عنصر هام فى ظهور الحركات الطلابية ، ولكننا نعتبر هذه الأزمة عنصرا ضروريا لا يكفى بمفرده بل يحتاج الى قوى خارجية للظهور . وفى رأينا أن الاحتجاج داخل الحرم الجامعى هو انعكاس لظروف أساسية توجد خارج الجامعة .

قطعا هناك أساسية بين ظهور الاحتجاج الطلابى (خاصة من نوع الاحتجاج الخارج على النظام والسائد فى المجتمعات الغربية المتقدمة) وبين التحول فى العلاقات الدولية للسلطة الذى تبع نهاية فترة الحرب الباردة . لقد كانت للحرب الباردة تأثيرات بنائية هامة فى الأنظمة السياسية وديالكتيك المعارضة داخل كل من القوتين الكبيرتين ، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ، والدول المتعاملة مع كل منهما . وقد أدى التقسيم العنيت الى كتل وما يقابل ذلك من اختلافات أيديولوجية بين الديمقراطية والشيوعية الى إبراز القوى السياسية والاجتماعية وتوجيهها الى معسكر أو آخر دون أن تترك مجالا يذكر للتعبير السياسى عن الاهتمامات أو الأفكار التى لم تجد لها مكانا فى هذا النمط الثابت .

وقد وفر العداء للشيوعية فى الغرب الشرعية الأيديولوجية لنظام السلطة الموجود لمدة عقدين على الأقل . وفى الدول الغربية (مثل فرنسا وإيطاليا) التى قامت فيها أحزاب شبه شرعية للمعارضة (مثال ذلك أحزاب داخل النظام السياسى ولكنها خارج الحكم) كان الولاء المطلق لهذه الأحزاب وللالاتحاد السوفيتى عن طريقها يبدو ليساريين أنه الطريقة الوحيدة للانشقاق السياسى . لقد كان ذلك نظاما اجتماعيا وسياسيا بالغ البساطة قلت فيه فرص الاختيار . وكان بمقدور أى انسان أن يعرف فى أى جانب يقف . لكن مع نهاية الحرب الباردة وبداية ما يسمى بفترة التعايش السلمى والصراع من أجل التحرر الوطنى تغير الموقف أساسا ، فمن ناحية لم يعد باستطاعة الطبقة الحاكمة أن تقيم سلطتها على الفرق الواضح بين الشيوعية والديمقراطية ، ومن ناحية أخرى لم يعد باستطاعة المعارضة الشرعية أن تجمع كل القوى المتصارعة فى منظمة واحدة قوية .

وقد أدى ذلك الى ظهور ما يمكن تسميته بأزمة شرعية فى النظام السياسى والاجتماعى ، وخلق مجالا لتطوير قوى جديدة تتجه نحو التغيير الجذرى . ومن المحتمل أن الحركة الطلابية فى العقد السابع كانت أوضح هذه التشكيلات الجديدة ، لكنها قطعا لم تكن الوحيدة . ومن الأمثلة الأخرى العنت المتزايد لبعض قطاعات الطبقة العاملة ، وابتعادها المتزايد عن الاتحادات التقليدية ، ثم ابتعاد هذه الاتحادات المتزايدة عن الأحزاب اليسارية التقليدية .

ان حادثة هذه الظاهرة وعدم القدرة على التنبؤ بها فى عصر يناقش فيه علماء

الاجتماع • نهاية الأيديولوجية ، والصراعات الاجتماعية تفسر جزئيا الفموض الذى حاولت الطبقة الحاكمة أن تواجهه ، ينقصها فى ذلك التعضيد الأيديولوجى اللازم لكل من التسامح والكبت والأدوات الفكرية التى تمكنها من فهم طبيعة ما يحدث •

ويمكن ارجاع فشل علماء الاجتماع فى توقع وتفسير الحركة الطلابية لا الى ولانهم الظاهر أو الخفى للأيديولوجيات الغالبة فى عصرهم فقط ، ولكن أيضا الى عدم قدرتهم على ضم عوامل ذات طبيعة تاريخية الى اطارهم الذهنى ، وهى عوامل تحدد بداية ونهاية فترة تاريخية وتفسر التغيرات التى تطرأ على السياق السياسى العام • ولهذه العوامل ، مثل نهىاية الحرب الباردة ، آثار عميقة وهى - وهذا هو أهم آثارها - اعطأزنا الاطار الذى يتم فيه تدريب الجيل الجديد سياسيا •

ونحن نعتقد ، دون الدخول فى المشاكل النظرية المعقدة التى يثيرها مفهوم « الجيل » ، أن هذا المفهوم ضرورى اذا كان اعتبار الزمن التاريخى كعامل أساسى سيدخل فى التحليل الاجتماعى • ويمكن تعريف الجيل بأنه تجمع أفراد اشتركوا فى أحداث تاريخية واحدة أثناء فترة مراهقتهم •

وينطبق هذا التعريف على وجه الخصوص على جيل الطلاب الذين اثاروا موجة الاحتجاج الطلابى فى العقد السابع • وهؤلاء الطلاب ليست لديهم أية تجربة شخصية بالأزمة الاقتصادية التى حدثت فى العقد الرابع ، ولا بالحرب العالمية الثانية وآثارها المدمرة ولم يعيشوا الحاجة أو الحرمان ، وأصبحوا يحسون الآن بالحاجة الى شرعية النظام السياسى ، بانهايار الأيديولوجيات القديمة وبانفجار الصراعات الاجتماعية والدولية الجديدة • وإذا كان جيل ما بعد الحرب قد درب سياسيا فى اطار التوترات بين الشرق والغرب فان جيل العقد السابع قد بلغوا الرشد وهم يحسون أساسا بحركات التحرر فى العالم الثالث ويظهر الدول الجديدة والقوى الدولية التى لا يتفق منطقها مع نمط الحرب الباردة •

وفى رأينا أن هذا هو العامل الأساسى الذى يعطل الانتقال من الأنماط المتعددة للاهتمامات السياسية الشرعية الى الأنماط المختلفة من الحركات الطلابية العنيفة •

ومن مجموعات العوامل الأساسية الأخرى التى يجب دراستها تلك التى ترتبط بنوع التطور الاقتصادى الذى يمر به كل بلد • وسوف نحاول التمييز بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، مؤكدين وحدة الاقتصاد الدولى ، وهى عملية تساعد على تطوير الدول المسيطرة وتخلف الدول التابعة فى الوقت نفسه •

ان اعتماد الدول المتخلفة على الدول المتقدمة اقتصاديا يؤثر فى أنظمة التعليم

العالمى فى هذه الدول بطريقة أساسية واحدة . فمن ناحية أخرى نجد أن اعتمادها ، الذى يمتد الى المجالات السياسية والثقافية ، يفرض نوعا من البرامج على التطور الذى يؤكد دور التعليم كأداة قوية لتغيير الجوانب التى تعتبر معوقات فى طريق الأخذ بالحديث فيما يسمى بالمجتمع التقليدى . ومن ناحية أخرى فإن هذا الاعتماد يشل أى شكل من أشكال التطور العضوى ، أو بعبارة أخرى لا يسمح إلا بأنماط التطور التى تخدم الاحتياجات السياسية والاقتصادية للدولة المسيطرة . ونظام التعليم العالمى لا يهرب من هذا المنطق فيساهم فى تفكك الثقافة المحلية أو فى تبيينها الجزئى باسم الكفاءة التكنولوجية ، ويتم الانجاز لفرض واحد وهو ازالة العوائق من طريق الحديث مع وجود غرض خفى هو تسهيل عملية الاستعمار الجديد . ونتيجة لذلك تنشأ فجوة واسعة بين تشجيع المواهب والمهارات المتخصصة والتوقعات التى يتطلبها التصنيع وبين توفر الفرص الاقتصادية واتجاهات التحرك الاجتماعى .

وبصورة خاصة فإن هدم النظام التقليدى الذى بدأ بأول تأثير للعالم الغربى والذى لا يزال مستمرا حتى اليوم ، ثم تطوير مجتمع لم يعد تقليديا ولم يصبح عصريا تماما (ونقص المعنى الذى تستخدم فيه اللفظة كمرادف للتطور) أوجد توقعات متزايدة فى القطاع المتعلم من الدول المتخلفة يحتل الى حد كبير أن لا تتحقق لثلاثة أسباب . أولا أن أبواب التحرك الاجتماعى ما زالت مغلقة الى حد كبير بسبب جمود التركيبات الطبقية . وهو جمود تشجعه الدول المسيطرة لأنه يعنى استقرارا سياسيا واجتماعيا . ثانيا أن الأدوار الجديدة التى يعد الطلبة لأدائها قليلة ونادرة ، وفى بعض الأحيان لا وجود لها ، لأنها تعنى ضمنا درجة ولونا من التطور يستحيل تحقيقه فى ظل ظروف الاعتماد الراضية . وثالثا أنه حينما يكون هناك اتفاق بين العرض والطلب بالنسبة للمهارات الخاصة فإن الطلبة يدرّبون على الأدوار الثانوية ، لأنهم فى الغالب الأعم يجب أن يصبحوا القوة العاملة المدربة للاستثمارات الأجنبية أو المستعمرين الجدد .

ت

إن الفجوة بين التطلعات أو الآمال التى يفيدها نظام التعليم الجامعى الذى يهدف لتحسين التعليم والتقدم الفنى وبين البطالة المتوقعة الناتجة عن نقص الفرص الاقتصادية تعتبر تجربة تقدمية لكثيرين من الطلاب . أضف الى ذلك أن ظروف الطلبة فى الدول النامية التى تجعلهم يتمتعون بما يشبه الامتيازات الخاصة (مثال ذلك : أن الطلبة أفضل حالا من سواد الشعب ، ومع ذلك فإنهم يعانون من الظروف المعيشية السيئة ويستخدمون مرافق مزدحمة) تساهم فى جعلهم أكثر الجماعات عنفا .

الى جانب هذا فإن الطلبة ، بسبب ثقافتهم ، يحسون بصورة أكثر حدة عنف التناقض بين ثقافتهم المحلية والثقافة المستوردة المسيطرة ، ومن ثم يتبنون سلوكا مزدوجا تجاه الأخذ بما هو حديث . إن الثقافة الفرعونية للطلاب بصفة عامة ، واهتمامه

بالسياسة بصفة خاصة يزيدان من حدة شعوره بانقطاع الصلة فجأة بين القيم التقليدية للأسرة والاتجاهات الحديثة (الغربية) السائدة في هيئات أخرى مثل الجامعة . وفي بعض الحالات فإن ثقافة الطالب الفرعية تجمع ، عن طريق توفير قاعدة للذات الاجتماعية والتماسك الجماعي . بين بعض قيم الأسرة التقليدية (الألفة ، العلاقات المتشابهة ، الاقتراب من الناس ، الخ) وبين بعض القيم الحديثة (الاتزان ، التخصص الوظيفي، الحياء الناضج ، الخ) .

وفي معظم الأحيان تطور الحركات الطلابية السياسية مجموعة بديلة من القيم تدفعهم إما الى إعادة تقويم القيم التقليدية للوصول الى أيديولوجية وطنية أو الى اعتناق الماركسية كأقوى سلاح ضد الامبريالية الغربية . وتزداد معارضتهم الايديولوجية وحدة احتجاجهم قوة كلما زاد ادراكهم أن العقبات التي تقف في طريق التطور ليست عقبات داخلية بقدر ما هي خارجية وأن الأولى (مثل ألوان الحكم المطلق) ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالثانية (الاستغلال الأجنبي) . وفي مثل هذه المواقف يحول وضوح السيطرة الأجنبية الفشل الفردي الى وعي سياسي وإلى مطلب بالتغيير الاجتماعي الجذري .

وحيثما نطبق المبدأ النظري نفسه على الدول المتقدمة لا نستطيع أن نقصر تحليلنا على الفجوة بين زيادة المهارات والطموحات وبين ندرة الفرص المالية ، فنظام التعليم العالي هنا يتداخل وظيفياً بالجهاز الاقتصادي والبيروقراطي ، وهو يؤدي بنجاح مجموعة كاملة من الوظائف . ويصبح قادراً على أداء تغييرات بنائية لمواجهة الاحتياجات الجديدة للنظام الاجتماعي حتى حينما تكرر ظاهرة البطالة بين المتعلمين .

وفي هذه البلدان (وخاصة في الولايات المتحدة) فإن معظم الطلبة لا يتمردون لأنهم يخافون البطالة أو قلة الوظائف في المستقبل ، بل لأنهم يعتبرون الفرص المتاحة لهم لا صلة لها بهم ، ويرفضون أدوار البالغين المتاحة أمامهم . وبعبارة أخرى ، فإن ما يثور ضده هؤلاء الطلاب هو قيم تقوم على التملك والمنافسة .

ويؤكد بعض الدارسين أن كثيرين من المحرضين ينحدرون من الطبقة الراقية والطبقة العليا المتوسطة ذات الخلفية الليبرالية ، ويفسرون رفض أنماط الوظائف بذلك الاختلاف الحاد بين ثقافتهم الأسرية (التي تشجع الاهتمامات الجمالية والفكرية والاستقلال الذاتي والسلوك المعادي للسلطة المطلقة) وبين القيم السائدة في مجتمعهم الأكبر . ومع ذلك فإن هذا التفسير لا يعلل لماذا لم يظهر هذا العداء الثقافي في الأجيال السابقة أو احتجاج الطلبة المنحدرين من خلفيات اجتماعية وسياسية أخرى كما هي الحال لا في الولايات المتحدة فقط بل في الدول المتقدمة الأخرى أيضاً .

وهنا أيضا يجب أن ننظر بعين الاعتبار الى طبيعة العلاقات الدولية بين الشعوب المتقدمة والشعوب النامية ، فبسبب سيطرة الدول المتقدمة يرى الطلبة فيها دورهم باعتباره مشاركة منهم في الحفاظ على نظام الاستقلال الدولى ، ونتيجة لذلك ينكرون شرعية حكومتهم . أضف الى ذلك أن زيادة تورط القوة المسيطرة في نشاطات معادية للثورة للحفاظ على مكانتها المسيطرة يجعل امتصاص الشقاق الداخلى عملية بالغة الصعوبة .

وهكذا فان الطلاب لا يتورون ضد ضياع ناشئ عن عدم تحقق مطامع متزايدة ، بل انهم على العكس من ذلك يتحدون العلاقات العضوية بين الادوار التقليدية التي أعدوا من أجلها والوظائف التي يجب عليهم تأديتها ، وهو بدوره راجع الى أن هذا الجيل قد جرب الرخاء والقدرة على التحرك الاجتماعى (بالمقارنة بأبائهم) ، ومن ثم فهم أقل تأثرا بنفخة الحكم الأمريكى . والتشابه مع الدول المتخلفة هنا يكمن فى أن أمامنا أيضا موقفا يؤدى الى ضعف الحافز نحو الحركة الصاعدة ، لا على أساس الفرص المخلقة ، بل على أساس الأمان المادى العظيم الذى يحرر الناس من القلق المرتبط عادة بالمركز أو الذعر بسبب هيبة ويفتح الباب أمام المطالبة بتطابق أكبر بين الحقائق والقيم .

ومع ذلك فان ثورة ذوى الامتيازات هذه لا تنطبق على تلك القطاعات من الطلبة الذين ينحدرون من طبقات أدنى (مثل الأقليات الشعبية فى الولايات المتحدة ، والطبقة العاملة والبرجوازية المنحلة فى إيطاليا وفرنسا وأماكن أخرى) . ومعظم هؤلاء الطلاب وأسرهم مازالوا ينظرون الى التعليم العالى باعتباره الطريق الأساسى للتحرك الاجتماعى . والاحتجاج بالنسبة لهم يكتسب صفة البحث عن حق المواطن الكامل وينبع من ادراكهم الفجوة بين سياسة الفرص المتكافئة وواقع التفرقة . ويميل هؤلاء الطلاب الى تحديد مطالب بعينها (مثل وضع نسب مئوية لأعضاء الجماعات المضغوطة فيما يتعلق بالقبول فى الكليات والجامعات) . وهم غالبا يهدفون الى الاسراع فى عملية الحصول على درجة علمية (تسهيل المناهج ، تخفيض المتطلبات الأكاديمية ، الخ) . وفى هذه الحالة فان عدم التأكد من التوظيف فى المستقبل وعدم التأكد من فرص الصعود يؤثر فى طبيعة الاحتجاج الذى يميل الى الانسواء فى ظل هذا النظام ويحبد الاصلاحات والتعديلات الطفيفة . وفى البلدان (مثل إيطاليا وفرنسا) التى توجد فيها العقبات التقليدية فى طريق تكييف نظام التعليم مع البنيان الاجتماعى والاقتصادى الحديث فان هذا النوع من الاحتجاج الذى يشبه احتجاجات النقابات العمالية يقوم بوظيفة غير محسوسة وهى الدعوة نحو واقعية النظام عن طريق الدعوة للتعليم العالى بالنسبة للجماهير وارغام بعض الكليات المترددة على التخلي عن بعض امتيازاتها القطاعية . وهذا لا يعنى بالضرورة أن تلك الوظيفة الحفوية لاحتجاج

الطلابية ، وهي ما يمكن أن نسميه بمتغيرات النظام السياسي . وسوف نقصر اهتمامنا الطلبة تحقق أية تغيرات جوهرية . والواقع ، كما هي الحال في إيطاليا ، أن الاهتمامات المحلية أقوى من أن تسمح بكثير من الواقعية في البنيان الأكاديمي .

ورغم ذلك فإن احتجاج الطلبة المنحدرين من الطبقة الدنيا يمكن أن يكون له أيضا مغزى مختلف على أساس اعتماده على تناقض أساسي في الجامعة الشعبية في الدول النامية ، وهو التناقض بين الطلب المتزايد على التعليم - إلى جانب سياسة الأبواب المفتوحة وأيديولوجية الفرص المتكافئة - وبين استمرار عدد قليل من الأدوار والوظائف التي توفر سلطة قوية ودخلا ومكانة . وتميل الهيئات الأكاديمية لمعالجة هذه المشكلة عن طريق الفروق الداخلية في النظام ، ورغم ذلك فإن أقلية من الطلاب يتزايد عندهم الاحساس بأن التعليم عملة غير رائجة أو مخفضة ، وأن الشهادة العليا لا تعنى وظيفة أفضل ، بل مجرد متطلبات أعلى لنفس الأدوار الثانوية ، ومن ثم فإن احتجاجهم يعيل إلى اكتساب صبغة سياسية عامة وإلى تحدى البناء الطبقي الراهن للمجتمع .

ونعود الآن إلى تحليل مجموعة أخرى من المتغيرات المرتبطة بدراسة الحركات على أنماط المعارضة ، إذ يبدو أنها المتغير الأكثر ارتباطا بالقدرة على التنبؤ باحتجاج الطلاب . وفي هذا المجال يمكن تعريف أربعة مواقف نمطية مرتبطة بصورة عامة على أساس تدرجي ابتداء بالمعارضة الضعيفة وانتهاء بالمعارضة القوية : (أ) أن أية معارضة حقيقية لا وجود لها في داخل النظام السياسي ، فكل القوى الأساسية المرتبطة بالسلطة ، وجدلية التحالف ، تنتصر على جدلية المعارضة (مثال ذلك حكومة المانيا الاتحادية نحت ما يسمى بالتحالف الكبير) ، (ب) المعارضة بين حزبين كبيرين تتداخل قاعدتهما إلى حد بعيد ويتنافسان على الأصوات دون أن يقدم أحدهما بديلا سياسيا حقيقيا للآخر (نظام الحزبين في الولايات المتحدة) ، (ج) المعارضة بين حزبين يقومان على أساس طبقي (نظام الحزبين في المملكة المتحدة) ، (د) ما يشبه المعارضة المنظمة داخل نظام يعتمد على الأحزاب المتعددة التي تنتج عنها حكومات تحالف . وفي مثل هذه المواقف لا تستطيع المعارضة أن تصبح الحزب الحاكم دون أن تسبب أزمة في الحكم أو تدخل القوى الأجنبية (مثال ذلك ، إيطاليا ، فرنسا ، اليونان) .

إن هذه الأنماط توحى بوضوح بأن أشكال الاحتجاج الطلابي العنيف تظهر أولا حيث لا توجد معارضة داخل النظام السياسي (كما في داخل جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل الانتخابات الأخيرة وكما في الولايات المتحدة) . وفي هذه الحالة تسيطر على حركة الاحتجاج لبعض الوقت على الأقل منظمة كبيرة مفككة (مثل الطلبة المطالبين بمجتمع ديمقراطي في كل من جمهورية ألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة) كبديل وظيفي لحزب

المعارضة • وهذه المعارضة تظهر عددا كبيرا من الانشقاقات الداخلية والاتجاهات التي قد تؤدي الى ظهور وحدات أصغر يحارب بعضها البعض الآخر •

وسوف تنتشر عملية الاحتجاج الطلابي فيما بعد (عن طريق عملية الاتصال والمحاكاة جزئيا) حيث توجد معارضة داخلية • ويحتمل في هذه الحالة أن تأخذ العملية شكل الانتقال من اهتمامات سياسية منظمة (أساسا اتحادات الطلبة الوطنية) الى حركات طلابية عنيفة • وفي بعض الأحيان فسوف تستمر الاهتمامات القديمة للطلاب عن طريق عملية التكيف (مثال ذلك الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا unurt في فرنسا) الى جانب العمل الجماهيري • وفي حالات أخرى فإن المنظمات الطلابية القديمة (اقليميا ووطنيا) سوف تختفي دون أن تحاول مواجهة الموقف الجديد (مثال ذلك Unurt في إيطاليا) •

وغرب المعارضة القوى ، مثل الحزب الشيوعي في إيطاليا ، أو ، بدرجة أقل ، في فرنسا ، أهمية بالغة بالنسبة للحركات الطلابية المتوقع ظهورها ، فسوف تحاول هذه الحركات أن تظهر بصورة معارضة لموقف اليسار المعترف به مما يحتمل أن يكسب الصراع ظللا أيديولوجية قوية •

وقد اتسم اليسار الجديد في أمريكا لفترة طويلة بموقفه المهادي للأيديولوجية ، لا لأنه لم يحس بحاجة الى أيديولوجية أو بسبب افلاس الأيديولوجيات اليسارية القديمة ، بل لأنه لم يضطر لتحديد ذاته على أساس من اختلافها مع تقاليد يسارية قديمة • وعلى عكس ذلك ، لقد كانت مشكلته أن يجرب صحة القيم الليبرالية السائدة ، بينما كانت مشكلة حركة الطلاب في أوروبا هي تحدى ، لا الأيديولوجية السائدة فقط ، بل التفسير السائد للأيديولوجية على يد المعارضة لثلاثة • وقد بدأت كل من حركات الحقوق المدنية ومعاداة الحرب في الولايات المتحدة كجزء من الثقافة السياسية السائدة ثم طورت بعدا تقديميا كرد فعل لعجز أو قصور السلطة القائمة عن أحداث تغييرات بنائية •

ولهذا السبب نجد أن نقطتي الليبرالية والراдикаلية لتلقيان الضوء على الحركة الطلابية في أمريكا أكثر مما تفعالن في أى مكان آخر • أما في أوروبا من الناحية الأخرى فإن ظهور اليسار الجديد فتح الباب من جديد أمام التفسيرات المقبولة الصحيحة للماركسية • وقد رفضت طليعة الطلبة الأحزاب الشيوعية القائمة بسبب خروجها عن مبادئها الرسمية وهي الماركسية اللينينية • وهذا يفسر أيضا ، جزئيا على الأقل لماذا فشلت الحركة الطلابية في أوروبا بعد فترة قصيرة من التعبئة الجماهيرية عام ١٩٦٨ ، فشلت في ارساء أساسى لمنظمة سياسية جديدة تضم كل القوى اليسارية الموجودة

خارج البرلمان وانقسمت الى مجموعة كبيرة من الهيئات الصغيرة تتحارب فيما بينها حول شئون الاستراتيجية والأيدولوجية •

وهناك اثر آخر لغياب المعارضة المنظمة على أساس طبقي وهو اتجاه الطلبة نحو منظمات اجتماعية أخرى • ان الطبقة المؤقتة لوضع الطالب ، وما يتبع ذلك من سرعة تخرج جامعي طلابية يخلق درجة عالية من عدم الاستقرار في الحركات التي تقوم كلية على الطلبة • فطالما فشلت الحركات الطلابية في التحول الى منظمات بيروقراطية (محلية أو وطنية) تمثل القطاعات العريضة لاهتمامات الطلاب . كما كان الحال في كل الدول الغربية قبل السنوات الأخيرة من الستينات) فانها تواجه المشكلة الدائمة وهي البحث عن حلفاء بين مجموعات اجتماعية أخرى حتى تحطم عزلتها وتؤسس قوة سياسية جديدة •

وبسبب غياب حزب قوى للطبقة العاملة فان الحركة الطلابية في الولايات المتحدة وجهت اهتمامها أساسا نحو المجموعات المضغوطة كالفقراء والسود ، نحو جماعات المثقفين المنشقة وذوى الحرف ونحو تلك العناصر الموجودة في البناء التقدمي والتي رفضت سياسة أمريكا الخارجية أساسيا • وبينما نجد الطبقة العاملة منظمة سياسيا فان الطلبة يتحالفون مع صراع العمال الذين يشعرون بأن مصالحهم لم تعد تمثل تمثيلا فعلا في الاتحادات وعلى مستوى الأحزاب • وفي مثل هذه الحالات يصبح صوت الطلبة أكثر الأصوات معاداة لما يسمى بأحزاب الإصلاح والاتحادات البرجوازية • أضف الى ذلك أن الطلبة في الدول المتقدمة التي توجد فيها أو لا توجد معارضة قوية قد يصبحون عاملا هاما في التوجيه السياسي للجماعات الحرفية الجديدة الناتجة عن التحول التكنولوجي في عملية الانتاج (ما يسمى بالطبقة العاملة الجديدة) والناتجة أيضا عن انتشار قطاع الخدمات . ما يسمى بالحرفيين الجدد ، أي المصلحون الاجتماعيون ، أطباء النفس والمدرسون ، الخ) •

آخر مجموعة من المتغيرات التي نناقشها هنا تتعلق ببناء نظام التعليم العالي وقد سبق أن أشرنا إلى أن أنماط الحركة الطلابية تتباين حسب الدرجة التي توفر فيها الجامعة التعليم للجامعي وحسب التنوعات الداخلية للنظام • وقد رأينا بالذات أن الجامعة الشعبية تتوقف عن كونها طريقا للتحرك الاجتماعي وأن توسيع التعليم لقطاعات أكبر من الناس يؤدي ، وتلك مفارقة ، إلى عدم تحقيق الطموحات • ولكن للجامعة الشعبية أيضا آثارا أخرى • وهي آثار أدى تأثيرها الذي لا ينكره أحد على الحركات الطلابية إلى زيادة المبالغة في قيمتها : عدم شخصية الحياة الجامعية ، قاعات المحاضرات الكبيرة ، انعدام الصلة بين المدرس والطالب ، بيروقراطية الإجراءات الإدارية ، تركيز عدد كبير من الطلبة في الجامعات الكبيرة حيث تصبح المجموعة الصغيرة

جماعة لا يستهان بها ، الخ . وإذا كانت كل هذه العوامل تسهم فى تفسير حالات معينة لتمرّد الطلاب الا أنها لا تفسر الظاهرة بصفة عامة .

لهذا يجب علينا أن ندرس الجوانب البنائية للأنظمة الأكاديمية لأنها تحدد الى درجة كبيرة طبيعة أنماط الاهتمامات السياسية للطلاب . فمثلا ، ان درجة المركزية ، الحد الذى تعتمد فيه المؤسسات التعليمية على التمويل العام أو الخاص ، اختيار وتكوين مجالس ادارات الهيئات التعليمية ، الخ . كلها عوامل يجب وضعها فى الاعتبار عند دراسة الحركات الطلابية والأنظمة الأكاديمية المركزية كذلك التى توجد فى إيطاليا وفرنسا حيث يجب أن يتخذ كل قرار على مستوى وزارة التعليم وحيث تعتمد الجامعات اعتمادا شبه كلى على التمويل العام تنتج عنها أنماط للاهتمامات السياسية الطلابية على غرار اتحادات وطنية للطلبة . ومن المؤكد أن هذه الاتحادات تكتسب صفة سياسية وتصبح مركزا للتدريب بالنسبة للزعماء السياسيين الجدد .

ومن ناحية أخرى ، حينما يكون النمط اللامركزى سائدا فان حكومات محلية للطلاب تظهر الى الوجود يكون اهتمامها بالسياسة أقل وتتطلب مهارات ادارية أكثر منها سياسية . وكل من الاتحادات الوطنية للطلاب وحكومات الطلبة صور للاهتمام المنظم بالسياسة من جانب الطلاب . لكن حركات الطلاب العنيفة تتأثر أيضا بالظاهر البنائية التى عدناها . ففي الأنظمة المركزية مثلا نجد أن المواجهة المباشرة داخل الجامعة سرعان ما تنتشر خارج الحرم الجامعى لأن الطلبة يحاولون نقل الصراع الى الشوارع والمجتمع الكبير . وحينما يتواجد نظام لامركزى فى جامعة تعتمد على مصادر مالية متنوعة فان الأمر يحتاج الى تحليل أكثر دقة لتحديد الروابط بين ادارى الجامعة والطبقة المثقفة . وفى مثل هذه الحالات فان الحركات الطلابية العنيفة سوف تواجه مشاكل مختلفة فى اثبات اختلافها عن الاهتمامات السياسية التقليدية للطلاب ، وفى الحالة الأولى عليهم أن يهاجموا الكيان الحزبى الذى ينعكس داخل الاتحاد الوطنى العام ، وفى الحالة الثانية فان عليهم أن ينتقدوا حكومات الطلبة لعدم اهتمامها بالسياسة .

ملخص العوامل التي نوقشت في هذا المقال

النظام السياسي الدولي : (أ) الدول المسيطرة ، (ب) الدول التابعة •

النظام الاقتصادي الدولي : (أ) الدول المتقدمة أو المتطورة ، (ب) الدول المتخلفة أو النامية •

النظام السياسي الدولي : (أ) لا معارضة حقيقية (التحالف الكبير) ، (ب) المنافسة الانتخابية بين حزبين كبيرين (نظام الحزبين ، الولايات المتحدة) ، (ج) المعارضة الدستورية على أساس طبقي (نظام الحزبين ، المملكة المتحدة) ، (د) المعارضة شبه الدستورية (الأحزاب الشيوعية في إيطاليا وفرنسا) •

نظام التعليم العالي : (أ) جامعة شعبية ، جامعة لطبقة خاصة ، (ب) مركزي ، لامركزي ، (ج) اعتماد على تمويل عام ، اعتماد على تمويل خاص •

الحركة الطلابية : (أ) النمط العام (اهتمامات سياسية منظمة ، احتجاجات طلابية عنيفة) ، (ب) الأيديولوجية (موجهة تجاه أيديولوجية عالية التطور ، موجهة لغرض معين ، نفعية) ، (ج) التنظيم (جماعات صغيرة تحارب بعضها ، تنظيم متحالف مفكك) ، (د) التوجيه نحو هدف (مطالب محلية ، الاتحادات والنقابات الطلابية ، الأهداف السياسية) ، (هـ) توجيه طبقي أو نحو مجموعة الطبقة العاملة . نحو مجموعات هامشية مهضومة ، نحو المثقفين ، المحترفين ، الطبقة المتوسطة الجديدة والطبقة العاملة الجديدة ، نحو الكيان التقدمي) •

الحكومة المحلية و التنمية القومية

في جنوب شرقي آسيا

بينما تتحمل الحكومة المركزية في الدول النامية المسئولية الأساسية عن التنمية القومية فإن الحكومة المحلية تشارك فيها بنصيب ، فالتنمية القومية لا يقدر لها النجاح في واقع الأمر دون مشاركة مخصصة بينهما . ويكشف تحليل الموقف الحالي للحكم المحلي فقط ضعف أساسية تبين الحاجة الى التطوير حتى يمكن الارتفاع بفاعلية الادارة والسير في التنمية . كما ثبت أيضا أن تنمية المجتمع وسيلة فعالة للتشجيع على المساعدة الذاتية وتدعيم التنمية القومية من خلال الحكم المحلي .

وقد يكون من المفيد قبل تحديد دور الحكم المحلي في التنمية القومية في جنوب شرقي آسيا أن نتحدث باختصار عن علاقة الحكومة بالتنمية بصفة عامة . وفي هذا المجال يحسن التمييز بين ما يسمى بالدول « المتقدمة » والدول « النامية » .

وتدل التجربة على أن جزءا كبيرا مما حققته الدول الصناعية من تنمية اقتصادية يرجع الى المبادأة ورأس المال وأسلوب الادارة الشائع في القطاع الخاص . على أن هذا لا يعني أن الحكومة في مثل هذه الدول كانت غير مهتمة كلية بالتنمية الاقتصادية . بل على العكس من ذلك كانت الحكومات شديدة الاهتمام بالتنمية لأنها هيأت الظروف

مقام : س.س.س. هسويه

استاذ بالجامعة الصينية في هونغ كونج • ألف ونشر أربعة كتب • وله عديد من المقالات • شغل وظيفة مساعد السكرتير العام بمنظمة الاقليم الشرقي للإدارة العامة • ومازال عضواً في ليجنتها التنفيذية •

ترجمة : إبراهيم البرلسي

مدير معهد الإدارة العامة • له بحوث عديدة في الإدارة في المجلات العلمية العربية والأجنبية • قام بترجمة خمسة من عيون كتب الإدارة •

البيئية المناسبة لتشجيعها وفوقت ما يسمى في المصطلحات الحديثة التشكيل الأساسي • ولكن الحكومة نفسها ليست منشأة اقتصادية ، كما أنها لا تدخل حتماً بصورة مباشرة في التخطيط الفعلي الطويل الأجل أو في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية •

ومن الطبيعي أن تتحمل الحكومة في البلاد النامية المسئولية عن الإدارة بصفة عامة مثلها مثل حكومات الدول المتقدمة • هذا بالإضافة إلى أن الحكومة في البلاد النامية تنهض بوظيفة اقتصادية هامة في التنمية القومية ، فللدول النامية قطاع خاص ولكنها بسبب رأس المال المحدود والموارد المبعثرة لا تقوى على تحمل المسئولية الأساسية عن التنمية الاقتصادية القومية •

وتؤكد التنمية الاقتصادية تكون مرادفة للتصنيع ، في حين أن الدول النامية في جنوب شرقي آسيا ما زالت بلاداً زراعية • ومع أنه بذلت جهود ضخمة في سبيل التصنيع فإن الافتقار إلى رأس المال والعمال المهرة والآلات وغير ذلك من الموارد يجعل التصنيع عملية بطيئة وصعبة • يضاف إلى ذلك أن التصنيع لا يتم بين يوم

وليلة أو في جيل . والواضح أن الحكومات في الدول النامية لا تقتصر على النهوض
بوظيفة المحافظة على القانون والنظام ولكن عليها أيضا تتحمل المسئولية عن ادارة
التنمية القومية ، ومن ثم ظهر مفهوم « ادارة التنمية » .

المفهوم المتغير للحكومة المحلية

إذا تحدثنا من الناحية التاريخية فإن الحكومة المحلية أنشئت لتسهيل أعمال
الادارة . فالمعتاد أن تقوم الحكومة المركزية في عاصمة الدولة ، وتوصف السلطات
المحلية في أجزاء الدول الأخرى بأنها الحكومة المحلية . وقد تختلف مسميات الامتداد
الاقليمي التي تعمل فيه هذه السلطات ، فقد تعرف باسم مديريات أو بلفظ معادل ،
أو ولايات في البلاد ذات النظام الفيدرالى . وتسمى المستويات الأدنى بصفة عامة
بلديات ومناطق وقرى ، أو وحدات أخرى في المستويات المختلفة . ومعظم وحدات
الادارة المحلية ذات نشأة تاريخية ، والقليل منها هو ما نشأ بسبب الحجم وعدد
السكان ومصادر الثروة الطبيعية وغير ذلك من العوامل ، وبعبارة أخرى فإنه لا يوجد
أساس علمي واضح لتقسيم الوحدات المحلية أو للحكومات المحلية .

وقد أخذ مفهوم الحكومة المحلية يتغير بتدرج وثبات خلال السنوات الأخيرة .
وبصرف النظر عن الدلالات الادارية والتاريخية فإنه قد أضيف الى هذا المفهوم بعدان
جديان على الأقل . وتابع التغيير في جنوب شرقي آسيا عقب الحرب العالمية الثانية
حركة الاستقلال والديموقراطية ، وتطابق مع الآمال المتصاعدة التي تدعو للتنمية
الاقتصادية والاجتماعية .

وعندما أصبحت الانتخابات تعبيرا شعبيا عن الديمقراطية شاركت أعداد
أكبر من الشعب على المستوى المحلى فيها ، وخاصة من خلال استخدام حقهم في
التصويت ومع أن الألوان مازال سابقا لتقرير أن الجمهور في المناطق المحلية قد وعى
معنى الديمقراطية ، وأنه يشترك مشاركة واعية في الحكومة ، فإن الممارسة
الديموقراطية ، مهما كانت محدودها ، تؤدي دورا نفسيا هاما . ثم انه مع توفر
وسائل أكثر فاعلية للاتصالات ، وفرص تعليمية أفضل ، ودرجة أكبر من الادارة
السياسي ، فالمنتظر أن يؤدي جمهور الادارة المحلية دورا أكثر نشاطا في الديمقراطية
خلال السنوات القادمة . وبذلك يكون لمفهوم الحكومة المحلية بعد سياسي ينبىء
بدرجة أكبر من الاستقلال في ادارة الشؤون المحلية .

والبعد الجديد الآخر اقتصادي في طبيعته . فإنه لما كانت التنمية هي مفتاح
التقدم ، بل ربما كانت سبيل الحياة أمام بلاد المنطقة ، فمن الواضح أن يهتم بها
الكبر من القادة السياسيين . ومع أن الحكومة المركزية ما زالت هي التي تنهض

بأنشطة التنمية فالملاحظ أن الحكومة المحلية تشارك بدور هام فيها . على أن كلا من الحكومة المركزية والحكومة المحلية تدرك أهمية هذه المشاركة . إلا أن السلطات المحلية في جنوب شرقي آسيا لم تستطع جميعها حتى الآن أن تقوم بدورها الصحيح نظرا لافتقارها للسلطة السياسية والموارد الاقتصادية والقوة العاملة الفنية ، ولكن من الواضح أنه بصرف النظر عن هذه العيوب الأساسية فإنه لا توجد في الحقيقة دولة تستطيع أن تنمو دون مشاركة ملائمة من حكومتها المحلية .

العلاقة بين الحكومة المركزية والمحلية

كانت العلاقات التقليدية بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية مرنة وغير رسمية في بعض الأحيان . ولكن الحكومة المحلية لم تكن من الناحية النظرية أكثر من فرع للحكومة المركزية ، في حين أنها كانت تتمتع من الناحية العملية بقدر من الحرية والاستقلال في إدارة الشؤون المحلية ، ويرجع هذا إلى حد كبير للتشكيل الإداري غير المحكم للحكومة المحلية وعدم فاعلية الاتصال بين الحكومة المركزية والمحلية ، مما ترك الحكومة المحلية في واقع الأمر لشأنها . وكانت العقدة في هذا الوضع هي أنه بينما تتمتع الوحدات المحلية ببعض الحريات فقد استغل بعض الموظفين والقادة المحليين وخاصة ملاك الأرض الموقف لصالحهم الخاص .

ولم يكن للاستعمار الغربي لجميع دول جنوب شرق آسيا إلا أثر ضئيل على نظام الحكم المحلي فيها . والواقع أن الحكام الغربيين ، وهم لا يتكلمون اللغات القومية أو لهجات الشعوب المستعمرة ، أخذوا يمارسون الرقابة من المركز ، وبذلك زادوا من المركزية السياسية ، كما مارست الحكومة المركزية مزيدا من الرقابة على مستوى البلدية والمحافظات ، ولكن الأثر كان ضعيفا في المناطق القروية . وبينما كانت السلطة السياسية أكثر تركيزا دون شك خلال الاستعمار منها خلال الفترة السابقة فإن الحكم الغربي بصعوبة عامة لم يؤثر تأثيرا أساسيا في العلاقة بين الحكومة المركزية والمحلية في جنوب شرقي آسيا ، فيما عدا ما يحتمل من أثر في المناطق الحضرية .

وقد أحدث استقلال معظم دول جنوب شرقي آسيا بعد الحرب العالمية الثانية تغيرات أساسية في نمط العلاقة بين الحكومة المركزية والمحلية . وبمدلول الفلسفة السياسية فإن حركة الاستقلال قامت على مفهومين متصلين : القومية ، والديمقراطية . فالقادة السياسيون في هذه الدول وخاصة في السنوات التي تلت الاستقلال مباشرة كانوا ميالين إلى تفسير القومية بأنها تعني المركزية السياسية باعتبارها تعبيرا عن الوحدة القومية . وأدت الدعوة للمحافظة على هذه الصورة القومية استنادا لأسباب

داخلية وخارجية الى رقابة سياسية أكثر صرامة وبالتالي رقابة ادارية على الحكومة المحلية . واذ ساعدت التكنولوجيا الحديثة على أن تجعل المحليات أقرب الى المركز سواء من حيث الاتصالات أو من حيث الاشراف فقد كانت النتيجة أن الحكومة المحلية أصبحت أكثر خضوعا للحكومة المركزية بعد الاستقلال .

وعناك سبب سياسى آخر يعمل على تأثير الحكومة المركزية فى خلق علاقة أوثق مع الحكومة المحلية . فان الاستقلال كما ذكر من قبل أوجد الديمقراطية ، بمعنى أن القادة السياسيين فى جنوب شرقى آسيا كانوا قد ارتبطوا بالأخذ بالشكل الديمقراطي للحكم . وقد ورثت بعض الدول نظاما ديمقراطيا من الحكام المستعمرين ، فى حين أخذ غيرهم بنظام ديمقراطى مختلط ، وطنى فى جزء منه وغربى فى جزء آخر . ومهما كان الشكل الفعلى للحكم فان الشعب من خلال حكوماته المحلية قد أتاحت له فرص أكبر لممارسة الحقوق السياسية من خلال التصويت سواء على المستوى القومى أو على المستوى المحلى . وحيث ان القادة السياسيين الوطنيين ما زالوا يرون فى الحكومة المركزية أداة للحصول على السلطة والاستقرار ، والحكومة المركزية ما زالت هى السلطة العليا بالنسبة للحكومة المحلية ، فانه من الواضح أن تركز فيها جميع أشكال الأنشطة الهامة سواء السياسية أو المالية أو الثقافية وغيرها . وما دام الزعماء السياسيون يعولون على المركز والحكومة المركزية ولا يستشعرون الطمأنينة فى تفويض بعض وظائفهم السياسية للحكومة المحلية فسوف يظل دور الأخيرة بالنسبة للأولى دورا سلبيا وتابعا .

الحكومة المحلية : أهى شريك مهم فى التنمية القومية ؟

ان الصيغة العامة من أجل التنمية تقضى الى علاقة أوثق بين الحكومتين المركزية والمحلية ، ولكن بينما ينبغى أن تكونا شريكتين طبيعتين فى التنمية فانهما لا تقفان على قدم المساواة .

والتنمية القومية فى جنوب شرقى آسيا هى فى الحقيقة مسئولة سياسية . والسلطة تقليديا تنحصر فى يد الحكومة المركزية . وربما توضح الأسباب التالية ذلك ، فان الحكومة المركزية أولا تميل الى أن تتحكم فى السلطات المحلية لأنها تشعر بالحاجة الى تدعيم الوحدة القومية من خلال تركيز أغلب الأنشطة فى يدها ، وقد تخشى تانيا أن تؤدى اللامركزية الاقتصادية الى اللامركزية السياسية ، ومن ثم تضعف السلطة المركزية . وقد لا تشعر ثالثا بأن الحكومة المحلية توفر لها النضج الكافى من الناحية السياسية ولا المقدرة الادارية لتحمل المسئولية عن التنمية القومية . وأخيرا فان الحكومة المركزية قد تعتبر أن التنمية القومية بما تتطلبه من تنسيق فعال فى التخطيط وتخصيص الموارد هى بطبيعتها الحال وظيفتها الادارية والاقتصادية .

ولكن ربما لم يكن هناك ادراك كاف أن التنمية القومية هي أيضا مسئولية محلية . فانه دون المشاركة النشيطة والكاملة من الحكومة المحلية ليس من المحتمل أن تنجح هذه التنمية .

والحكومة المحلية في الدول النامية تحددها قيود في هذا المجال لا تقتصر على التصنيع . وقد يكون من غير الواقعي ، اذا أخذنا في اعتبارنا الخلفية الاقتصادية العامة للدول النامية ، أن نفكر بمدلول التنمية الصناعية الكبيرة والسريعة ، نظرا لأن هذه الدول دول زراعية بتقاليدها وتفتقر الى المكونات اللازمة للتصنيع مثل رأس المال والعمالة الماهرة والماكينات وغيرها من الموارد الصناعية . ولابد أن يوجه الاهتمام والرعاية الى التنمية الزراعية وما يتصل بها من مجالات مثل الصناعات اليدوية . ولما كانت المصاعب الاقتصادية في المناطق الريفية مفهومة جيدا فسوف يكون دور الحكومة المحلية في التنمية القومية مقصورا على قطاع الزراعة .

وهناك قيد أساسي يتمثل في التمويل . فإن السلطات المحلية فقيرة عادة ، وهي لا تكاد تجد من التمويل ما يكفي للنهوض بالأعمال اليومية ، ومن ثم لا تتوفر لها موارد للاستثمار . والأمر يدعو الى تدبير اعتمادات أكبر حتى يمكن النهوض بدور يذكر ولو على المستوى المحلي . ولكي يتحقق ذلك لابد من سلطة سياسية تفرض الضرائب المحلية وتجبي أنواعا عامة أخرى من الإيرادات المحلية . وكذلك هناك حاجة الى المعونة من الحكومة المركزية وإلى المساعدة أو القروض من المصادر الأجنبية أو الهيئات الدولية .

ولا يمكن تحقيق أى تنمية دون توفر القوى العاملة على مستوى الخبرة الفنية اللازمة وكذلك العمالة الماهرة . وكلاهما مطلب عزيز وخاصة في المناطق الريفية . وإذا كان ذوو الطموح من الأفراد يتجهون للهجرة الى المدن حيث يجدون تسهيلات أوفى للتدريب والعمل وكذلك متعا أكبر ، إذ المعتاد أن توجد المعاهد التعليمية والفنية في المناطق الحضرية ، فإن الصعوبة الرئيسية التي تواجه الدول النامية في هذا المجال هي أن الثغرة بين المناطق الحضرية والريفية في ظروف الحياة شاسعة جدا ، مع ما ينتج عن ذلك من أن أصحاب المواهب يتدفقون على المدن مخلفين وراءهم الفقر الأبدى خارج المدينة . والمسألة تتحول إذن الى الاختيار بين التمتع بالتلفزيون في المدن وبين الحرمان من الضوء الكهربائي وأشياء الجارية في الريف ، والاختيار بين هذا وذاك واضح . وتضييق الشقة بين الحياة الحضرية والريفية أسهل في القول منه في العمل ، فلذلك يتطلب اتفاق الأموال على الاسكان والتعليم والرعاية الطبية وغير ذلك . وما لم تتخذ العدة لذلك ، ولو بالأسلوب المتدرج ، فسوف يستمر الاستنزاف الذي لا يتوقف للكفاءات من القرى ، ولن تستطيع القرية أبدا أن تجتذب العقول من المدن للمساعدة في التنمية المحلية .

ومن الناحية النفسية أصبحت السلطات المحلية فى اعتمادها على الحكومة المركزية سلبية فى علاقاتها ، كما أنها تفتقر الى المبادرة . ولكى ينصلح شأن هذا الاتجاه التقليدى لابد من نوع من التغيير النفسى يساعد على أن يجعل السلطات المحلية أكثر احساسا بدورها فى المسئولية عن كل من الشئون المحلية والقومية . وهذا يتفق تماما مع روح الديمقراطية وأن احتاج الى التعبئة الاجتماعية من خلال التعليم السياسى لخلق الاحساس بالاجابية فى الحكومة المحلية . وبينما يتزايد ادراك القادة القوميين وجمهور سكان المدن بأهمية التنمية فإن جمهور الريف لم يقدر أهميتها بعد . إذ أن التنمية تعنى التغيير ، وسكان الريف محافظون بتقاليدهم ، لذا فانهم يحجمون بصفة عامة عن التغيير . ويتطلب الأمر توفير نوع من الحوافز لاعداد الريفيين نفسيا لكى يدركوا ويتقبلوا مسئوليتهم عن التطوير . وهذا الجانب النفسى يقتصر على حكومة واحدة ، بل ربما كانت حاجة الحكومة المركزية اليه أقوى ، فانه بدون التفويض الصحيح للسلطة تكون السلطات المحلية غير قادرة على النهوض بما ينتظر منها أن تقوم به . وينبغى على موظفى الحكومة المركزية الذين يجب أن تتغير نظرتهم التقليدية الى الحكومة المحلية أن يفوضوا سلطات أكبر الى الحكومة المحلية بما فى ذلك المسئولية عن التنمية القومية ، وبعبارة أخرى فإن التنمية القومية هى مسئولية مشتركة وسوف لا تنجح حتى تقوم مشاركة خالصة بين الحكومة المركزية والمحلية .

تطوير الحكم المحلى من أجل التنمية

بينما أدخلت اصلاحات ادارية كبرى أو بذلت محاولات لادخالها فى أغلب دول جنوب شرق آسيا بهدف مقابلة احتياجات التنمية القومية الا أن الاهتمام كان أساسا بالحكومة المركزية . فقد أنشئت الوزارات والهيئات التى اقتصت بالتنمية أو أدخلت تعديلات على القائم منها لتحقيق هذا الهدف ، مثل هيئات التخطيط والمجالس الاقتصادية القومية . الا أن مثل هذا الاصلاح الأساسى لم يصل بعد الى المستوى المحلى . ومن الطبيعى أن تسلك الحكومة المحلية طرقا متعددة فى الاهتمام بالتنمية القومية ، الا أنه نظرا لأسباب سياسية أو فنية لم تجر عمليات إعادة تنظيم ملائمة فى هيكلها ، مع أن هذا النقص يؤثر بدوره على نجاح جهود التنمية المركزية نجاحا كاملا . وتعنى الحكومة المركزية أساسا بالتخطيط والتوجيه والإشراف والتنسيق والتمويل ولكن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لابد أن تنفذ كذلك وفى نهاية المطاف على المستوى المحلى .

ولا غنى عن اللامركزية الادارية فى التنفيذ الفعال لخطط التنمية . ولكن النظام الحالى للحكم الذى لا يزال يعتمد الى حد كبير على النمط التقليدى ، لا يرتفع الى مستوى القدرة على النهوض بمثل هذه الواجبات . ومن الواضح أنه اذا ما حدثت

تغيرات فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية فلا بد أن تستجيب السياسة الحكومية لهذه التغيرات وتعكسها كذلك .

ومن ثم فانه من الضرورى أن تسير مجهودات تطوير الحكومة المحلية فى نفس الاتجاه الذى تسير فيه الإصلاحات فى الحكومة المركزية .

وموضوع اللامركزية السياسية واعتبارها مطلباً يسبق اللامركزية الادارية موضوع يثير الجدل . فانه مع تزايد التعقيد والتوسع فى الادارة لم تعد الحكومة المركزية قادرة على النهوض أو الاشراف على أغلب الوظائف الحكومية . ومن المنتظر اذا لم يتم التحول السليم الى اللامركزية أن يحدث تضخم ادارى فى المركز وتبالغ الحكومة المحلية فى اعتمادها على الحكومة المركزية فى الشئون المحلية مما يؤدى الى عدم الفاعلية . وكما قد أشير من قبل فقد نفذت بعض الإصلاحات فى الحكومة المركزية ودرست آثارها على الحكومة المحلية أحيانا ولم تدرس فى مرات أخرى . ولكن مثل هذا الإصلاح لم يتغلغل فى القاعدة المحلية الا الى بعض مستويات المقاطعات والبلديات . كما أن هناك حاجة واضحة الى التجديد فى الحكومة المحلية من أجل الارتفاع بالكفاءة والمهارة فى معالجة شئون التنمية . وقد أضافت الدعوة الى التنمية القومية بعدا جديدا الى الادارة بصفة عامة والادارة المحلية بصفة خاصة ، إذ وجه التجديد فى الحكومة المحلية الذى يهدف الى التنمية الى تحقيق مزيد من السلطة السياسية والفاعلية الادارية والموارد المالية والقوى العاملة الفنية . وتعنى السلطة السياسية القدرة على التشريع فيما يتعلق بخطط التنمية المحلية فى اطار القوانين والسياسات القومية . وهذا يتضمن بالضرورة درجة معينة من اللامركزية السياسية . والفاعلية الادارية مطلب يلزم توفره للحكومة الناجحة ، ولكن لما كانت الحكومة المحلية مثقلة عادة بظروف عمل سيئة فان حاجتها أقوى الى تجديد تنظيمها . ولما كانت التنمية تستغنى عن التمويل ، والادارة المحلية تفتقر الى العادة الى الاعتمادات الكافية حتى تلك التى تتطلبها مشروعات التنمية المحلية ، فهى غير قادرة على تقديم المساعدات المالية للتنمية القومية . وعلى ذلك فانه يتحتم على السلطات المحلية أن تبحث أساليب تجميع الإيرادات عن طريق فرض ضرائب واقعية وغير ذلك من الطرق . ومع ذلك فانه ينبغي على الحكومة المركزية أن تقدم أقصى ما يمكن من المعونة المالية للمساعدة فى بناء الهياكل الأساسية لإقامة الانتاج ، بحيث تصبح السلطات المحلية فى مركز مالى أفضل . وتحتاج التنمية الى قوة عاملة فنية مدربة . وتختلف المتطلبات بالضرورة من منطقة الى أخرى . كما يقصد بالتجديد أيضا تزويد جهاز الحكومة المحلية باداريين يتصفون بالخبرة والكفاءة والاستجابة لمتطلبات التنمية .

والواجب العاجل هو تجديد نظم الحكومة ، والعمل على إيجاد المشاركة الفعالة بين الحكومة المركزية والمحلية . ولما كانت التنمية لا يمكن تنفيذها على الفور فى جميع

أنحاء البلاد فلا بد من تحديد أولويات استنادا الى ما هو متاح من قوى عاملة . وفى هذا ينبغي الموازنة بين الأولويات والمناطق التى تتوفر لها موارد أحسن نسبيا ، بحيث اذا أتاحت لها فرصة التنمية تمكنت من مساعدة ما يجاورها من مناطق أفقر . ومن ثم يمكن تقسيم الدولة الى عدد من المناطق لأغراض التنمية على أساس الموارد المتاحة . وربما يكون التقسيم الى مناطق بالنسبة لبلاد جنوب شرقى آسيا لأغراض التنمية حلا عمليا يمكن أن يساعد على التخفيف من العبء الإدارى الزائد على المركز ، ثم ان هذا التقسيم يمنع المغالاة فى اللامركزية قبل أن تصبح الحكومة المحلية مستعدة لها . والخلاصة أن التنمية تحتاج الى أن تدفع خلال الزمان والمكان ، والا أصبحت الموارد المحدودة ضئيلة جدا اذا وزعت بانتظام ، ومن ثم لا يمكن تحقيق أى تقدم حقيقى .

تدريب المدربين المحليين على التنمية

يعتبر التدريب فى الإدارة العامة ، أثناء العمل ، ظاهرة بارزة فى الدول النامية . وفى كل من دول شرقى آسيا معهد على الأقل للإدارة العامة أو جهاز مماثل . وبعض هذه المعاهد ملحق بمكتب الرئيس التنفيذى الأعلى ، والبعض الآخر بإحدى المؤسسات القائمة ، مثل الجامعة . وأغلب هذه المعاهد تقوم بتدريب الموظفين المدنيين ، كما تقوم فى بعض الحالات بأعداد طلبة الجامعات للعمل فى الخدمة المدنية . وتقع هذه المعاهد جميعها فى العواصف ، ولها فروع فى مدن أخرى أحيانا . وقد كان التركيز فى التدريب على الحكومة المركزية ، اذ أن أغلب المتدربين من موظفى هذه الحكومة ، ولذا فإن التدريب مركزى كذلك .

والتدريب فى الحكومة المحلية نشاط حديث نسبيا ، رغم أن الحاجة اليه ربما كانت أشد إلحاحا ، وخاصة لأغراض التنمية القومية . وموظفو الحكومة المركزية أحسن تعليما بصفة عامة من زملائهم فى المستوى المحلى . ولم يصبح التدريب أثناء العمل مبدأ مقبولا الا منذ فترة قريبة ، وما زال من بين القادة السياسيين فى بلاد معينة من يحتاجون الى الاقتناع بفائدته . أما تدريب موظفى الإدارة المحلية فما زال متفرقا ، ولم تتح فرصة التدريب فى معاهد قومية الا لعدد قليل منهم ، فى حين يقوم فريق متخصص من بين هيئات المعاهد القومية أحيانا بتنفيذ برامج تدريب فى النطاق المحلى .

ومن الواضح أنه يستحيل على أغلب موظفى الإدارة المحلية أن ينالوا تدريبا دوريا فى مركز للتدريب . كما أنه من غير الميسور أن تقوم مجموعة من مدربي معاهد التدريب القومية بزيارة معظم أجزاء البلاد لتقديم البرامج التدريبية فى جميع المجالات المتصلة بالتنمية القومية . والطريقة التى استحدثت خلال السنوات الأخيرة هى تدريب مدربين يختارون من المناطق المحلية ثم يمدون إليها لينهضوا بالتدريب .

ومن ثم فانه بمرور الزمن قد تتوسع هذه العملية وتنتقل الى مناطق ريفية أخرى على أساس أكثر انتظاما من أجل فائدة موظفي الحكومة المحلية .

ولكن التدريب وسيلة وليس غاية . والمهم هو محتواه . ومشكلته في المستوى المحلي عاجلة ، لأن مستوى التعليم العام لموظفي الحكومة المحلية منخفض نسبيا ، والأغلبية منهم لم تتعرض للتدريب على أى صورة . وقد يكون من اللازم ، حتى لو توفر لهم الوقت ، اقناعهم بملامة التدريب لعملهم . وهم في هذا يحتاجون الى التشجيع .

واحتياجات الموظف المدني الآن أكثر منها في الماضي نظرا للحاجة الى التنمية القومية . ولما كان الموظفون المحليون أكثر محافظة من المركزيين فانهم يحتاجون الى جهد أكبر ليدركوا أهمية التنمية ودورها فيها . ثم أن التنمية أيضا عملية معقدة تحتاج الى العموميين وإلى الاختصاصيين في جميع المجالات بما في ذلك التخطيط والهندسة الخ . ومن ثم فإن العمل العاجل لمعاهد الادارة العامة القومية ، بالنسبة للمحليين ، هو تدريب عدد أكبر من المدربين ذوي المهارة ثم إفادهم الى المناطق المحلية لتنفيذ برامج تدريبية بدورهم . ورغم بروز الاتجاه المؤيد للتدريب على المستوى المحلي فإن قلة الموارد المتاحة تحول دون تنفيذ برامج تدريبية محلية على نطاق واسع في المستقبل القريب .

وينبغي أن ينظر الى التدريب على المستوى المحلي نظرة واسعة ، لأنه لا يوجه الى موظفي الحكومة المحلية فحسب ، ولكن الى الجمهور المحلي أيضا ، حيث يبذل الجهد في كسب تعاونه الفعال . وأكثر نواحي التدريب صعوبة هي ضرورة تطويره في الاتجاه السليم نحو الحكومة المحلية في علاقتها بالتنمية وخلق الوعي بمتطلبات التنمية . وهذا يدعو للمتعبئة الاجتماعية من أجل اعداد الاطار العقلي الصحيح ، بحيث يدرك الجمهور أن له دورا في التنمية ، وأن عليه أن يتعاون مع الحكومة المحلية في متابعة الأهداف العامة .

الحكومة المحلية وتنمية المجتمع

ظهر مصطلح « تنمية المجتمع » في الاستخدام الدولي ، كما توضح وثائق الأمم المتحدة ، ليشير الى العمليات التي توجه بها جهود الأفراد والسلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات ، وإيجاد التكامل بين هذه المجتمعات وحياة الأمة ، وتمكينها من المساهمة مساهمة كاملة في نجاحها (١) . ويتضمن المفهوم عنصرين أساسيين :

(١) اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى : حلقة دراسية عن دور القيادة المحلية في تنمية المجتمع .

بانكوك ، ١٨ أكتوبر ١٩٥٦ .

الأول : أن يبادر الأفراد بتخفيف مستوى حياتهم

الثاني : أن تهنيء الحكومة البيئة اللازمة التى يمكن فى إطارها تشجيع المبادرة الخاصة ، وكذلك تقديم المساعدة فى شكل خدمات تيسر الوصول الى الأهداف .

وفكرة مساعدة الذات المتضمنة فى مفهوم تنمية المجتمع ، ليست جديدة ، إذ أنها تشكل جزءا من الثقافات التقليدية فى كثير من الدول فى جنوب شرقى آسيا ، كما هو الحال أيضا فى أجزاء أخرى من العالم . وقد تكون مستندة الى القرابة أو الارتباط المهنى أو اعتبارات أخرى . وتعنى مساعدة الذات ، بالكلمات التقليدية أيضا ، المساعدة المتبادلة بين من تجمعهم مصالح مشتركة ولا يتوفر لديهم مفهوم واضح عن معنى التعاون أو المساهمة مع الحكومة كشريك ، ذلك أن العلاقات فى المجتمع التقليدى بين السلطات الحكومية والجمهور لم تكن بالتحديد الواضح الذى تظهر به اليوم .

وعلى ذلك فإن تنمية المجتمع لها جاذبية خاصة بالنسبة للدول النامية حيث أنها تمثل نوعا من استراتيجية التنمية وعنصرا من الديوقراطية كذلك . وقد نظر إليها على أنها عمل وطنى متضمن فى الثقافات التقليدية ، وركزت عليها الأمم المتحدة واهتمت بها ، واتبعت ذلك بمساعدة مادية أدت الى تقبل الشعوب لها .

ولما كان تطوير المجتمع يهتم أساسا بالمشكلات المحلية فإن علاقته بالحكم المحلى واضحة . ولكن هذا لا يحجب الدور الذى تقوم به الحكومة المركزية . والواقع أن الحكومة المركزية استمرت تلعب دورا هاما فى تطوير المجتمع فى جنوب شرق آسيا ، وبصفة خاصة فى تقديم الفكرة وفى توفير المساعدات المادية وغيرها ، من خلال الحكومة المحلية أساسا ، لاعطاء الصيغة التنفيذية للبرامج .

وقد اقتصر فى نشاط تطوير المجتمع حتى الآن ، على عدد قليل من المشروعات الفردية أو غير الحكمة التنسيق ، والتي تكاد تقع جميعها فى الحدود المحلية . مع أن هذه المشروعات لم ترتفع بعد الى مستوى المساعدات الهامة المنظمة التى تؤثر فى التنمية الشاملة للأمم ، بسبب ضعف الموارد ، إلا أنها ساعدت الحكومة المحلية على أن تبنى هيكلها الأساسى بما يساعد على التطوير المحلى ، وبذلك تساعد بطريقة غير مباشرة على التنمية القومية . ولا يتيح نقص الموارد الفرصة للمواطنين المحليين للأقدام على مشروعات ضخمة لتنمية المجتمع ، كما أن الحكومة المحلية ليست فى مركز تستطيع منه مساعدتهم على تنفيذ مثل هذه البرامج . ومن ثم يقتصر تطوير المجتمع فى مرحلته الأولى على نطاق صغير وغير منسق ، إلا أن الحكومة تقدم بصفة عامة الحافز . ولا يمكن دون هذا التأييد والمساعدة المادية أن تظهر أية مشروعات ذات مغزى فى تطوير المجتمع .

وترجع أهمية تطوير المجتمع التي اعتنقتها أغلب الحكومات في جنوب شرق آسيا ، على أنها هدف قومي ، الى أنه يتيح فرصا عملية للجمهور لظهور الروح الديمقراطية ، ولتعلم أسلوب ادارة شئونه ، واكتساب الاحساس بالاعتماد على النفس ، وتقدير قيمة التعاون المتبادل . ولا شك أنه اذا أحسن تنظيم هذا النشاط فإنه يمكن أن يؤدي الى مزيد من الوعي لدى الجماهير بدورهم في ظل الديمقراطية .

ولا يمكن بسهولة التوصل الى الدلالة الاقتصادية لتنمية المجتمع لأن النجاح في هذه التنمية يعتمد على عدد من العوامل المتغيرة . على أن أثره بصفة عامة محدود في الوقت الحالي على الأقل . فاذا ما استمر هذا النشاط وتزايد فسوف يتحول بمرور الوقت الى قاعدة قيمة للتطور .

انه شكل من اشكال التعبئة الاجتماعية يعمل على تمهيد الطريق المتناسك الذي لا غنى عنه في التنمية الاقتصادية والسياسية .

المؤتمرات الدولية القادمة

- هنج كنج

المجلس الدولي للرفاهية الاجتماعية : المؤتمر الاقليمي لآسيا وغرب المحيط الهادى

M. Shirley Lian, Hong-Kong Committee (ICSW, Anne Black Red Cross Building Harcourt Rd., P.O. Box, Hong Kong.

فانكوفر

اوائل ١٩٧٥

مؤتمر عن المستوطنات البشرية : الأمم المتحدة

United Nations, New York, N.Y. 10017 (United States).

كمبرا

يناير

اتحاد استراليا وزيلندة الجديدة لتقديم العلم المؤتمر السادس والأربعون *

ANZAAS, Executive Secretary.

كيوتو

فبراير/مارس

الاتحاد الدول للجمعيات ، منظمة السياحة الوطنية اليابانية : المؤتمر الأول عن تنظيم المؤتمر في

آسيا وجنوب المحيط الهادى *

Département Congrès de l'UAI, 1, Rue aux Laines, 1000, Bruxelles, (Belgique).

وليامز برج

٩ - ١٣ مارس

جمعية علم السموم : الاجتماع العلمى السنوى *

Dr. R.A. Scale, SOT, c/o Med. Res. Div. ESSO R. and E. Co., Linden, N.J. 07036 (United States).

ليما

١٢ - ٢٦ مارس

منظمة التقدم الصناعى التابعة للأمم المتحدة : المؤتمر العالم الثانى *

UNIDO, Lerchenfeldstr 1, A-1070 Vienna (Austria).

مبيل

١٦ - ١٩ ابريل

اتحاد سكان أمريكا : الاجتماع السنوي

PAA, P. O. Box 14182, 14182, Benjamin Franklin Station, Washington, D.C. 20044
(United States).

جاكرتا

من ٢٠ يولييه

الى ١٠ أغسطس

المجلس العالمي للكنائس : الانعقاد الخامس

World Council of Churches : 150, Route de Ferney, 1211, Geneva 20 (Switzerland).

فانكوفر

١٨ - ٣٠ أغسطس

الاتحاد العلمي لدول المحيط الهادى : المؤتمر العلمى الثالث عشر (الموضوع : مستقبل الانسان فى

دول المحيط الهادى)

PSA 13th Pacific Science Congress, University of British Columbia, Vancouver 8 (Canada).

سان فرانسيسكو

٢٥ - ٢٨ أغسطس

الاتحاد الأمريكى لعلم الاجتماع : اجتماع سنوى

ASA, 1001 Connecticut Ave. N.W., Washington D.C. 20036 (United States).

الولايات المتحدة

ديسمبر

جمعية الاقتصاد القياسى : مؤتمر

P. O. Box 1264, Yale Station, New Haven Connecticut 06520 (United States).

١٩٧٦

فرنسا

الاتحاد الدولى لعلم النفس : المؤتمر الدولى الحادى عشر

Mrs. H. Gratiot-Alphdery, Laboratoire de Psychologie, Université de Paris, 28, Rue Serpente, 75 Paris-6e (France).

الولايات المتحدة

ديسمبر

جمعية الاقتصاد القياسى : مؤتمر

P. O. Box 1264, Yale Station, New Haven Connecticut 06520 (United States).

ومطبوعات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

السكان ، الصحة ، الطعام ، البيئة :

السكان :

Participation of Latin America in the World Population Conference and World Population Year (UN/E/CN.12/1950), 1973.

- مذكرة سكرتارية الأمم المتحدة من السكان وتقدم الأنشطة ، وملاحظات وتوصياتها الخاصة بمختلف سياسات السكان المكتنة والمرغوب فيها .

The rising tide : The ILO Looks at the Population Problems. Geneva, September 1973 (ILO).

- تعريف بالمشكلات التي أثارها الاتجاهات المالية لواء السكان من وجهة نظر ظروف المعيشة والعمل ، مع نظرات لمنظمة العمل الدولية عن مشكلة السكان .

الصحة :

World Health Statistic Report, 1973 (WHO).

- كتيبان أصدرتهما منظمة العمل الدولية من المجموعة الدائمة للإحصاءات الخاصة بمختلف الأمراض في كل العالم . ويضم الأول (رقم ٩) الأمراض المعدية في أوروبا من ١٩٥٣ - ١٩٧٢ ، ويضم الآخر (رقم ١٠) دراسة مشابهة للإنتهايات الكبدة من ١٩٥٩ - ١٩٧٢ .

Commission on Narcotic Drugs, 1973 (UN/E/5248).

- تقرير الدورة الخامسة والمشرين (٢٢ يناير - ٩ فبراير) عن تنفيذ المساعدات الخاصة بالمخدرات المخدرة . ومعلومات عن البحث العلمي الحديث ، وتقويم للتجارة المحرمة .

Summary of reports on illicit transactions and seizures of narcotic drugs and psychotropic substances. 30 March 1973. (UN/E/NS.1973/Summary 4).

- ملخص التقارير الخاصة بالإجراءات المطلوبة والاستيلاء على المخدرات ، مع تقارير الحكومات عن تنفيذ الاستيلاء في الأعوام ١٩٧٠ و ١٩٧١ و ١٩٧٢ ، بالإضافة إلى الملاحظات .

البيئة :

Control of air pollution in the U.S.S.R., by N.F. Ismerov, 1973 (Public Health Papers, 54) (WHO).

الاقتصاديات :

Economic Development (including development in general), Industrialization
(ST/LIB/SER.H/2) 1973.

كتيب عن التنمية الاقتصادية (والتنمية بوجه عام) . والتصنيع . مع قائمة بقرارات الأمم المتحدة
عن التجارة والتنمية ، ومجلس ادارتهما من ١٩٦٤ - ١٩٧٢

World plan of action for the application of science and technology to development.
African plan of action. October 1972.
(UN/E/AC.52/L.140).

خطة عمل عالمية لتطبيق العلم والتكنولوجيا في التنمية ، وأساس هذه الخطة ، والموقف الراهن ،
وتقوم للموارد الطبيعية ، والتصنيع ، والصحة والتعليم . وخطة عمل افريقية .

World plan of action for the application of science and technology to development. Latin
American plan of action. October 1972.
(UN/E/AC.52/L.142).

الاساس والاهداف والقطاعات ذات الأولوية . نظرة شاملة على الموقف الاقتصادي والاجتماعي وأمريكا
اللاتينية . وأولوية كثافة العمل ، والتقنيات ذات تدروس الأموال الضعيفة نسبيا .

The International Development Strategy. First Overall Review and Appraisal of Issue
and Policies.
(UN/E/5268) 1973.

تفريات في أولويات خطة التنمية . نظرة شاملة وتقوم للتأجيل والسياسات . وبخاصة في العلاقات
التجارية وعلاقات المونته .

Biennial programme and budget of the United Nations Industrial Development Organ-
ization for 1974-1975.
(ID/B/119).

خطط عمل لمنظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة ، والأغراض ذات الأولوية .

United Nations Development Programme : Report on action taken by the Administrator,
between the 15th and 16th sessions of the Governing Council concerning projects.
Vol. III. Asia and the Far East.
(UN/DP/L.274).

تقرير عن الاجراء الذي اتخذته المدير بين جلستي المجلس المشرف على المشروعات لخاصة بآسيا والشرق
الاقصى (١٩٧١) . وتوجد تقارير عن اقاليم أخرى من العالم .

الموقف الاقتصادي :

Economic Survey of Latin America, 1972. Preliminary versions. 15 March 1973.
(UN/E/CN.12).

مسح اقتصادي لأمريكا اللاتينية

الاتجاهات العامة ، واتجاهات الدولة (اربعة عشرة دولة) في مختلف القطاعات

التبادل :

United Nations export promotion and development efforts, 1973.
(UN/E/5254/Add. 1).

لمزيد الأمم المتحدة لجهود التصدير والتنمية .

Latin America and the forthcoming multilateral trade negotiations. 7 March 1973.
(UN/E/CN.12/1955).

تحليل للمفاوضات الخاصة بالعاصمة العامة للترفية والتجارة ، وموقف أمريكا اللاتينية . بيانات
ومسائل خطيرة . التوقعات .

المقالة :

Electric power in Asia and the Far East, 1970-1972.
(UN/E/CN.11/1045).

الاتجاهات الحديثة في تنمية القوة الكهربائية في إقليم آسيا والشرق الأقصى ، مع بيانات احصائية
مفصلة عن دول مختلفة .

المجتمع ، ظروف المعيشة والعمل ، الوظيفة والسياسة الاجتماعية .

الوظيفة وظروف العمل :

Population and labour 1973 (ILO).

تأثير سرعة تزايد السكان على التدريب والوظيفة ورفاهية العمال . مشكلات نظرية عامة وحقائق خاصة
بأقاليم العالم .

Some growing employment problems in Europe. Second European Regional Conference.
Geneva, January 1964. Second item of the Agenda (ILO).

التكيف وفقا للتغيرات التركيبية من خلال النماذج الجديدة للحياة العاملة . الهجرات وهي موضوعات
البند الثاني من ورقة العمل ، في المؤتمر الاقليمي الأوروبي .

العلاقات الصناعية ، الضمان الاجتماعي

Conciliation in international disputes. A practical guide (ILO).

التصالح في المنازعات الدولية

دليل عمل في أنواع النزاع ، وتقنيات التوفيق ، الاخفاق التام ، والتصالح الوقائي .

Complementary pensions institutes or complementary pensions schemes, 1973.
(ILO/ISSA).

بحوث أحييت الى خبراء التأمين والاحصائيين بالمؤتمر الدولي الخاص للضمان الاجتماعي ، بشأن
ماشآت التقاعد ، وصرف ماشآت تكميلية أو وضع خطط للماشآت .

مسائل شرعية وسياسية . حقوق الانسان .

التنمية العامة في الأقاليم مختلفة تحت الوصاية

Report of the United Nations Visiting Mission to the Trust Territory of the Pacific
Islands, 1973.
(UN/T/1741).

تقرير البعثة الزائرة المتتدية من الأمم المتحدة جزر المحيط الهادى الخاضعة للوصاية ، عن التنمية
الاقتصادية والنظريات السياسية والتقدم الاجتماعي والتعليمي ، ووضعها في المستقبل .

Bermuda Working papers prepared by the Secretariat, 11 April 1973.
(UN/A/AC.109/L.853).

الخطوات التي اتخذتها الأمم المتحدة حتى الآن في مسألة برمودا • معلومات اقتصادية واجتماعية وسياسية عن الأقاليم الخاضعة للوصاية • التطورات الحديثة وتوقعات المستقبل •

Territories under Portuguese Administration, Portugal and its colonial policy. Working paper prepared by the Secretariat. 9 May 1973. (A./AC.109/L.865).

الأراضي التي مازالت تحت إدارة البرتغال

التغيرات الأخيرة في سياسات البرتغال • الممارسة الدولية والمقاومة في المستعمرات •
British Virgin Islands. Working paper prepared by the Secretariat. 18 April 1973. (UN/A/AC.109/L.856).

تقرير على غرار التقرير السابق

التعليم ، العلم

الكتب :

The book hunger. Edited by Ronald E. Barker and Robert Escarpit, 1973 (UNESCO).

- وظيفة الكتب في المجتمعات الصناعية والمجتمعات النامية • زيادة الإنتاج للعالمى
- مناطق المجزؤة والوفرة • مشكلات في مختلف مراحل التقدم ، من التأليف الى التوزيع
- حق التأليف والنشر في الوقت الحاضر • القارىء وتصرفه في ما يتعلق بالكتب •

التعليم :

The present situation and trends of research in the field of sepcial education, 1973. (UNESCO).

- دراسة في اتجاهات البحوث في أربعة أنماط السويد ودول اسكنديناوية أخرى ، والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية وأورجواى ، مع تمهيد عام وعناينة بقلم الأستاذ جون مكينا (جمهورية ايرلندا) •
- أنماط من المجزؤة التي يكالها التعليم الخاص ، تنظيم البحث ووظائفه •

أمثلة من البحوث :

شبت

- | المقال وكاتبه | العنوان والكاتب في الأصل
الأفريقي | العدد وتاريخه |
|---|---|--------------------------------|
| ♦ علم النفس والدول النامية
هل يحتاج أحدهما للآخر ؟
بقلم : جوستاف جاهودا | Psychology and the
developing countries :
Do they need each
other ?
by
Gustav Jahoda | مجلد : ٢٥
العدد الرابع ١٩٧٣ |
| ♦ علاج الانتحار
أوهام طرقة مهنية
بقلم : دونالد . و . لايت
الصغير | Treating suicide :
The illusions of a
professional movement
by
Donald W. Light Jr. | مجلد : ٢٥
العدد الرابع ١٩٧٣ |
| ♦ الأيديولوجية والجنون
بقلم : توماس . س . تراتز | Ideology and insanity
by
Thomas S. Szasz | مجلد : ٢٥
العدد الرابع ١٩٧٣ |
| ♦ حركات معارضة الطب النفسي
بقلم : أوكتاف مانوني | The anti-psychiatric
movements
by
Octave Mannoni | مجلد : ٢٥
العدد الرابع ١٩٧٣ |
| ♦ نحو إطار ذهني للتحليل
المقارن للحركات الطلابية
بقلم : البرتو مارتنلي
اليساندرو كافلي | Towards a conceptual
framework of the
comparative analysis of
student movements
by
Alberto Martinelli
and
Alessandro Cavalli | مجلد : ٢٤
العدد الثاني ١٩٧٢ |
| ♦ الحكومة المحلية والتنمية
القومية في جنوب شرقي
آسيا
بقلم : س . س . هسويه | Local government
and national development
in South-East Asia
by
S. S. Hsueh | مجلد : ٢١
العدد الأول ١٩٦٩ |

مطابع الهيئة العربية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٦٧٥/٤٧٣

مركز مطبوعات اليونسكو ومجلة رسالة اليونسكو

يقدم مجموعة من المجلات الدولية بأفلام كتاب
مخصصة وأبحاث ودراسات.
ويقوم باختيارها وتغطيتها العربية فحة متخصصة
من الأبحاث العربية، تصح إضافة إلى المكتبة العربية
تأهم في إثراء الفكر العربي، وتمكينه من ملامحة
البحث في قضايا العصر.

تصدر شهرياً	مجلة رسالة اليونسكو
يناير / أبريل / يوليو / أكتوبر	المجلة الدولية للعلوم مستقبل البشرية
فبراير / مايو / أغسطس / نوفمبر	مجلة اليونسكو للكتاب مجلة أديوجيتا
مارس / يونيو / سبتمبر / ديسمبر	المسرح والمجتمع

بمجموعة من المجلات تصدرها هيئة اليونسكو بلغات
الدولية، وتصدرها بلغات العربية بالاتفاق مع اللجنة القومية
للونسكو، وبمبادرة الشعب القومية العربية، ووزارة
الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.

الشن ١٠ قروش

المجلة الدولية للعالم الاجتماعي



المناهج المختلفة في
مواجهة التزايد السكاني

العدد التاسع عشر - السنة الخامسة

أيلول / سبتمبر ١٩٧٨

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو

ومركز مطبوعات اليونسكو

العدد التاسع عشر

السنة الخامسة

٢٣ ربيع الأول ١٣٩٥

٥ نيسان ١٩٧٥

٥ أبريل ١٩٧٥

المجلة الدولية

للعالم الاجتماعي

محتويات العدد

* نظرات في الاجهاض الصناعي

ملاحظات مستقاة من الدراسات الهندية الحديثة

بقلم : الدكتور سريجت كور

ترجمة الدكتور عبد الفنى وشاحى

* تنظيم الاسرة فى عالم غير منظم

بقلم : وجيه الدين احمد

ترجمة : الدكتور عباس محمود عوض

* تناقص نمو السكان

والسياسة السكانية

بقلم : هـ. جـ. هيرين

ترجمة : الدكتور راشد البراوى

* تنسيق البيانات الخاصة بعادات البشرية

بقلم : جان كوزينبير

ترجمة : الدكتور محمد جمال الدين الفندى

* عوامل بناء الامم فى البلقان

وبين الشعوب السلافية الجنوبية

بقلم : ناييدان باسيك

ترجمة : الدكتور احمد رشيد

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو

ومركز مطبوعات اليونسكو

١ - شارع طلعت حرب

تلغراف ٢٢٤٠٢

ميدان التحرير بالقاهرة

رئيس التحرير : محمد المنعم الصاوى

د. مصطفى كمال طلبه

د. السيد محمود الشاذلى

د. عبد الفتاح اسماعيل

عثمان نوييه

محمود فؤاد عمران

الإشراف الفنى : عبد السلام الشريف

.. من أجل حلّ

إذا كان صحيحا أننا نعيش على كوكب ، محدود القدرة على استيعاب البشر ، وأنه كذلك محدود القدرة على توفير احتياجات الأعداد المتزايدة والمتدفقة اليه في كل ثانية من ثواني النهار أو الليل .

إذا كان هذا هو الحال ، كما تثبته الدراسات والاحصائيات ، فقد وجب إذن أن ننظر الى المستقبل نظرة أخرى أكثر جدية ، من نظرنا الحالية اليه .

ولكى يقترب الموقف من كل الناس ، فإن علينا أن نتصور ساحة مخصصة لتجمع جماهير الناس ، فتحت الأبواب والتوافد لكل وافد ، دون ضابط أو قانون ماذا يحدث لهذه الساحة ؟

أما أن يتجمع فيها الناس ، الى حد مقبول ، وحينئذ ، يمكن أن يتوفر لكل منهم مكان ، أو يقل العدد عن الطاقة التي صممت هذه الساحة لاستيعابها ، لتظل هناك دائما أماكن خالية ، تتسع للحركة واستبدال الأماكن والانتقال بينها ، وأما أن يتدفق الناس اليها ، ليصبح الزحام فيها شيئاً لا يطلق ، لا يسمح حتى بنسمة هواء ، فإذا تزحزح جالس ، فلكي يطرد جارا أقل قدرة أو أضعف بنية ، أو أكثر حياء !

لمشكلات كوكبنا

ويصبح على مصممي هذه الساحة والمستولين عنها أن يوسعوها ،
بإضافة أماكن جديدة ، أو مساحات جديدة ، تستوعب أعدادا أخرى لم
تكن في الحسبان ، وقت تخطيطها •

هذه هي الاحتمالات الأربعة ولا خامس •

ومساحتنا التي نقصدها هنا ، هي كوكبنا كله ، وقد بلغ تعداده قرابة
أربعة بلايين من البشر ، يتزاحمون عليه ، في غير نظام ولا تنسيق •

في مكان منه كثافة سكانية ، تقطع على الناس الأنفاس ، وتهدد
الصحة والرزق والمأكل والسكن جميعا •

وفي مكان آخر منه ، خلخلت سكانية ، تجعل هذا المكان خاليا أو شبه
خال من البشر ، مما يهدد العمران والأمن والاستقرار ، ويفتح أوسع
الأبواب لتهديد واعد ، من مناطق الكثافة في أشكال مختلفة ، تستمد
اختلافها من طبيعة كل عصر من العصور •

وفي مكان ثالث من هذا الكوكب نجد ثباتا سكانية ، اكتفى بحجمه
لا ينقص ولا يزيد • ضبط نفسه بمقياس الساحة التي يحتلها ، وأدرك
أن عليه أن يحافظ على مستواه ، عن طريق المحافظة على حدود نموه ،
فلا تهبط تحت تأثير الزحام •

وتتفرق على أماكن الكرة الأرضية ، صوّر شتى للمشكلة مختلفة ومتباينة بل ومتناقضة .

حيث يقل السكان ، تتوفر الثروة !

وحيث يزيد السكان ، تتوفر الحاجة .

وحيث يثبت السكان على وضع ، تتاح فرص التقدم العلمى والتكنولوجى .

وحيث تتوالد أعداد وفيرة من السكان ، تضمحل الخدمات ، ويكون الحرمان من التعليم والعلاج وسائر الخدمات .

وتنشأ عن اختلافات الأوضاع اختلافات فى ردود الأفعال ، أمام مشكلة السكان وعندئذ نجد أن ردود الأفعال هذه تترجم عن نفسها فى أحيان بوسائل مشروعة ، لتخفف من أزمته ، وفى أحيان أخرى تترجم عن نفسها بوسائل محظورة أو ممنوعة ، أو فى القليل ضارة .

فعلى مستوى الأفراد ، تنتشر أنواع من السلوك ، كانت من قبل فى أضيق الحدود ، وكانت تعتبر فى المقياس الأخلاقى نوعا من الإثم ، يسبب العار لمن يرتكبه .

إن أدمان الخمر والمخدرات على سبيل المثال ، واحد من السلوك الذى انتشر ولم يعد يثير الحجل بين الناس . بل ربما صار جيل الشباب يباهى به ، وينظم تناوله تناولا جماعيا .

ثم هذا الاتجاه نحو الجنس ونحو العنف ، ماذا يعكس ؟

هل يعكس ظاهرة راحة وتفاؤل وانسجام مع المجتمع ؟ أو هو يعكس الضيق بالواقع والهرب منه الى واقع آخر خفى ، والتسلى عن الملل بسلوك شائن ؟

كذلك يمكن أن نفسر ظاهرة انتشار الاجهاض ، حتى فى المجتمعات المحافظة وبصورها الحفية . ماذا تعنى ؟ ماذا يعنى ارتكاب فعل ، ثم التخلص من آثاره بمختلف الأشكال ؟ الا يعنى هذا أن مثل هذا الفعل لا يزال فى الوجدان العام فعلا رديئا ، يحسن إخفاء آثاره أو التخلص منها ؟

وعلى مستوى الجماعات ، بدأنا نسمع كلمات جديدة فى القاموس الاجتماعى . جماعات الرفض ، رفض أى شىء ، وكل شىء ، بلا منطق !

وبينما الرفض على أشده ، يكون القبول والرضى على أشده أيضا !
ان هذه الجماعات تتعصب لأي شيء ، ولكل شيء ، من صنعها ، أو من صنع
وحداتها أو أجزائها المتفرقة هنا وهناك ، حتى لو اختلفت الألوان أو
الأديان أو الأجناس •

ثم ألم تعد أغلبية سكان الأرض ، من أجيال شابة لا تزال من
أجيال ، ان لم تكن أجيال رفض ، فهي على كل حال أقرب الى أجيال
الرفض هذه ؟

معنى هذا اننا صرنا نواجه مجتمعا عالميا يعيش على أطراف قدمية •
أنفاسه معلقة بين الثقة والشك • وجدانه صاحب كموسيقاه • عيشه
مخطوف كأوقاته • همته مخدرة كراسه !

هذا العالم يواجه خطرا متصلا ، قد يهدد أمنه في أى وقت •
وما لم يستعد هذا العالم توازنه •
وما لم يستعد ارتباطاته بالبيئة ، وبالقيم •

ما لم يشعر بأن راحته ليست دائما في طائفة نفاثة ، لكنها قد تكون
تحت شجرة توت أو صفصاف ، على حافة جدول •
ما لم تترابط الأسر في حنان •

ما لم يتغلب على الزحام بالعلم والتعاون الدولي ، ليوسع كل لأخيه
ما يفيض عن حاجته •

ما لم تعد الثقافة تعتمد على القراءة الهادئة القادرة على استيعاب
المعلومات والافادة منها ، بدلا من الاكتفاء بصور متتالية سريعة كالومض ،
وأصوات صاخبة تؤرق ليالى المرضى •

وفي اختصار :

ما لم يعد الانسان الى نفسه ، فلن يكون أمامه بديل ، الا أن يدمر
نفسه •

ولا أظن ان هذا هدف لأي منا ، حتى لأجيال الرفض •

كل ما نريده هذه الأجيال أن تعرف أى مصير ينتظر الانسانية فان
المعرفة فضيلة •

عبد المنعم الصاوي

ملاحظات
مستقاة من الدراسات
الهندية الحديثة

نظرات في الإجهاض الصناعي

ثبت أن عملية الإجهاض التي يقصد بها إنهاء الحمل كانت تمارس من بدء التاريخ تحقيقاً لظروف اجتماعية أو سيكولوجية ، ثم ظهرت في بعض البلاد لمعالجة مشكلات جنسية وعمليات الإجهاض والاتجاهات الخاصة بها من المسائل الهامة التي يجب دراستها خصوصاً في البلاد المكتظة التي تعاني من الانفجار السكاني الذي قد يؤثر في الرقي والتقدم الحضاري للأقليم .

ويقصد بالإجهاض الصناعي إخراج الجنين وانتهاء الحمل قبل أن يمر عليه ثمانية وعشرون أسبوعاً ، أي قبل أن تدب الحياة في الجنين . وبهذه الطريقة يسمى الجنين سقطاً . أما بعد هذا التاريخ فيولد جنين حي ولكنه ناقص التكوين . والإجهاض إما أن يكون طارئاً أو صناعياً والصناعي إما أن يكون مشروطاً أو غير قانوني . وتتراوح حالات الإجهاض الطارئة بين ١٠ ٪ أو ٢٠ ٪ من حالات الحمل عامة في جميع الأقطار وتزداد نسبة الإجهاض إذا كانت الحامل متقدمة في السن ، وتقدير النسبة الحقيقية للإجهاض أمر غير يسير ، فقد يحدث الإجهاض في وقت مبكر فلا يسترعى انتباه الأم ولا تفتن إليه كثير من الأمهات ولا يبلغ عن حالة الإجهاض التي تنتابهن ، كما أن الكثير من حالات الإجهاض الصناعي تبلغ على أنها حالات إجهاض طارئة .

وحالات الإجهاض الصناعية المشروعة يقوم بها الأطباء في المستشفيات أو المصحات

بقلم : الدكتورة سيرجت كور

الباحثة بيجلس التنمية الاجتماعية في دلهي والمستشارة
لوزارة الصحة وتنظيم الأسرة الهندية ، ولها أبحاث كثيرة
عن النواحي الاجتماعية والنفسية والتربوية لتنظيم الأسرة
والبيانات التي تضمنها هذا المقال مستقاة من مسح اشمل
أخرى على سكان منطقة دلهي الصناعية .

ترجمة : الدكتور عبد الغنى وشاحى

رئيس قسم الاطفال بكلية الطب بجامعة عين شمس، ورئيس
جمعية طب الاطفال سابقا له بحوث عديدة في طب الاطفال
فى المجالات العلمية المالية وله أبحاث فى تحسين السهل
وتوفير الاغذية البروتينية والالبان النباتية واللحوم
الصناعية .

الخاصة المجهزة تجهيزا كاملا . أما حالات الاجهاض المخالفة للقوانين فيقوم بها أطباء
أو ممرضات أو قابلات أو مجموعة مختلفة من الاشخاص الممارسين لها ، وقد تلجأ
اليها الحامل نفسها سواء كانت مدركة للطريقة أو جاهلة بها .

ونظرة المثقفين فى كثير من الأحيان الى الاجهاض هي انه عمل غير أخلاقى بل ان
ذكر اللفظ بغضب فى كثير من البلاد ، لذلك أطلق عليه فى الهند انهاء للحمل ، كما
يسمى الاجهاض المبكر باسم « انزال للحيض » وذلك بقرار من المحكمة العليا فى
يناير ١٩٧٣ .

ويمارس الاجهاض الصناعى فى جميع أقطار العالم ، وتختلف نسبة المعروف منه
تبعا للقيد القانونية المفروضة عليه ونظرة المثقفين اليه وحجم أفراد العائلة المقبول
والموافق عليه منهم ودرجة الرخاء الاقتصادى ومستوى المعيشة . ويبلغ عدد حالات
الاجهاض حوالى ٣٠ مليوناً وهذا رقم منخفض اذ ان جميع المحاولات التى عملت لاحصاء
العدد الحقيقى قد صادفها كثير من العقبات . ففى الكثير من البلدان تعتبر عملية الاجهاض
جريمة يعاقب فاعلوها والنساء المضطرات الى اجرائها يتعرضن لأخطار كثيرة . وقد
دلت الاحصاءات التى عملت فى شينى واليابان على أن نسبة الاجهاض التى توصل

اليها الأطباء تختلف عن النسبة التي تبلغ للمولودات ، وهي كذلك تختلف عما تتوصلن اليه الاحصائيات الاجتماعية .

ولقد لوحظ في المجر ، وهي بلد يسمح فيه بعمل الاجهاض طبقا لرغبة الام وبغير قيود أن الرقم الناتج من بحث احصائي عن عدد حالات الاجهاض بين الامهات المتزوجات في المدينة يساوى نصف الرقم الرسمي للدولة (كليمان ١٩٧٣ صفحة ١٣) .

وقد كان الاجهاض مباحا في الهند الى وقت قريب للحفاظ على حياة الأم فقط . وبالرغم من القيود القانونية التي كانت مفروضة على هذه العملية فإن نسبة الاجهاض كانت آخذة في الزيادة ، حتى أن الحكومة في سنة ١٩٦٤ كونت لجنة لدراسة موضوع الاجهاض من كل نواحيه لتتمكن من صياغة قانون الاجهاض الجديد .

وقد لاحظت اللجنة أنه في مجتمع بلغ عدد سكانه ٥٠٠ مليون نسمة عند اجراء البحث كان عدد حالات الاجهاض ٦٥ مليون ، منها ٢٦ مليون حالات اجهاض مفاجيء ، ٣٩ مليون حالة اجهاض صناعي . وكانت معظم حالات الاجهاض الصناعي غير قانونية ولذلك فإن نسبة ضئيلة منها تمت في عيادات الأطباء الخاصة والمجهزة تجهيزا كاملا للأمهات القادرات على دفع مبالغ باهظة للأطباء الماهرين أو القائمين بهذه العملية . أما حالات الاجهاض غير المشروعة والتي تتم مخالفة للقانون فتعمل بأيد غير خيرة في ظروف صحية رديئة تؤدي الى وفاة كثير من الأمهات واصابة الملايين منهن من النساء الفقيرات الجاهلات بمضاعفات طبية خطيرة لانه لم يكن امهات الا أن يعرضن حياتهن للخطر نتيجة لرغبتهم في التخلص من أطفال غير مرغوب فيهم .

ولقد ظهر قانون جديد لانهاء الحمل ووفق عليه في عام ١٩٦٩ ، الا أن البرلمان وافق عليه في ابريل ١٩٧٢ . وفي هذا القانون تنسب ممارسة عملية الاجهاض واجراؤها بصفة قانونية اذا كان لها مبررات خاصة بالحفاظ على صحة الأم المتزوجة وحالتها العقلية والنفسية على أن تتم حالات انهاء الحمل بواسطة الأطباء المسجلين وفي ظل القانون اذا كانت مدة الحمل لا تتجاوز اثنى عشر أسبوعا ، أما اذا كانت مدة الحمل بين ١٢ أسبوعا و ٢٠ أسبوعا فلا تتم العملية الا باقرار طبيين مسجلين كما يصرح بانهاء الحمل اذا كان الحمل قد تم رغم ممارسة الزوجة أو الزوج جحدي طرق منع الحمل بتنظيم النسل . وفي هذه الحالة يعتبر الاجهاض قانونيا اذا طلبه الزوجان .

وبذلك أصبح من المأثور في الهند كما في الصين واليابان وهنغاريا وروسيا وتقريبا نصف الولايات المتحدة انهاء الحمل في ظل القانون ، أما في بريطانيا والبلاد الاسكندنافية وكثير من بلدان أوروبا الغربية فلا يصرح بانهاء الحمل الا في الايام الاولى من الحمل بشرط أن يكون ذلك للحفاظ على صحة الأم ورخاء المجتمع .

وقد لوحظ أن الإباحة القانونية للاجهاض ذات أثر ضئيل حين يرفض الأطباء اجراءها لاعتقادهم أن ممارستها انها يزهق روحا بريئة في حين أن عمله ووظيفته هي

انقاذ حياة المرضى لا إلحاق النفوس ، وأن من واجبهم تخصيص جهدهم لعلاج ومتابعة
أحوال مرضاهم الذين هم في مسيس الحاجة الى جهدهم الطبى . وعلى ذلك كان
للتسهيلات القانونية أثر ضئيل . وبينما يرحب الأطباء فى الهند بمعالجة المضاعفات
الناتجة عن إجهاض قامت به الأم أو غيرها انقادا لها فانهم يرفضون اجراء عملية
الاجهاض بأنفسهم .

وقد ثبت الآن من دراسة القانون البريطانى للاجهاض أن نظرة الناس الى عملية
الاجهاض الصناعية لم تتأثر بالإباحة القانونية احتراماً منهم لظروف البيئة والظروف
الاقتصادية والدينية والثقافية العامة للمواطنين .

وقد دل التعمق فى البحث على أن ما نشر من الأفكار والعقائد ونظرة الناس الى
عملية الاجهاض بين المواطنين الهنود كان ضئيلاً .

ولذلك فقد أجرى هذا البحث لاستطلاع آراء المتزوجين من الرجال والنساء
ومعرفة رأيهم واعتقادهم فى هل الاجهاض الصناعى يفيد كطريقة لتحديد أفراد الأسرة
وما هى الضوابط التى يوافقون على توفرها لاجراء هذه العملية وما هى الظروف التى
يجب أن يمتنع فيها الطبيب عن اجراء هذه العملية ومع اخبارهم بالتسهيلات القانونية
الجديدة التى استخدمت والموافقة على اجراء هذه العملية فى مراكز رعاية الأسرة تحت
الإشراف الطبى بالإضافة الى استعمال الوسائل الأخرى لتنظيم الأسرة .

وتناول البحث علاقة الاجهاض الصناعى بالحالة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة ،
وعدد مرات الولادة للأم ، واستعمال وسائل منع الحمل ، والرغبة فى اختصار حجم
العائلة ومعرفة مدى ما وصل الى علم الناس كما تناول ما وصل الى علم الناس من
معلومات عن تنظيم الأسرة وتناول البحث كذلك دراسة موضوع الاجهاض الذى لا يبيحه
القانون فى البلاد الأخرى وآثار التسهيلات الجديدة التى احتوى عليها القانون
الهندى الجديد .

طريقة البحث :

درست انطباعات الناس بصدد موضوع الاجهاض الصناعى ضمن بحث إحصائى
كبير خاص بتنظيم الأسرة وذلك فى مصنعين على بعد ٢٠ ميلاً من مدينة دلهى .

وقد طلب من المشتركين فى البحث ابداء الرأى فيما يلى : - موافقتهم أو عدم
موافقتهم على عمل الاجهاض الصناعى . فى اثنتى عشرة حالة ، منها : -

١ - اجهاض الزوجة لتنظيم الأسرة .

٢ - اجهاض الزوجة لأسباب يقرها الطبيب .

٣ - الاجهاض الصناعى اذا ما نشأ الحمل عن هتك عرض .

٤ - الاجهاض الصناعى بعد أن يسرت الدولة طرقة وأقرت اجراءه فى مستشفيات
ومصحات الحكومة .

وقد وجهت الأسئلة لأشخاص متمرنين ، وقام باستجواب الرجال باحثون من الرجال باذن من ادارة المصنع فى أثناء اوقات العمل الرسمية او فى منازلهم .
وكان المستجوبون للسيدات سيدات مثلهن يزرنهن فى منازلهن .

عينة البحث :

من بين ١٠٠٠ شخص ٥٠٠ ذكر ، ٥٠٠ أنثى يشتغلون فى مصنعين بجوار دلهى اختيرت طائفة منهم لاجراء البحث واستجوب الآخرون للمقارنة ، لأن أحد المصنعين به وحدة لتنظيم الاسرة والمصنع الثانى الذى اختير للمقارنة ليس به وحدة لتنظيم النسل .

وبلغ عدد المتزوجين فى كل مصنع ١٥٠٠ . أخذ من كل مصنع عينة عشوائية نحو ٥٠٠ شخص كل منهم عامل متزوج من عاملة تشتغل كذلك بالمصنع ويقيمون فى المدينة السكنية الخاصة بالمصنع التى تقع بجوار مدينة دلهى ، وكانت سن الزوجة تتراوح بين ١٥ و ٤٥ سنة . قسم عدد أفراد البحث الى خمسة أقسام حسب الوظيفة . واختير من كل قسم الزوج أو الزوجة لبدء الرأى وبلغ عدد الذكور ٢٢٢ وعدد الاناث ١١٩ فى مصنع التجربة ، ٢١٨ من الذكور و ١٩٦ أنثى فى المصنع الثانى للمقارنة . استغرق استجوابهم خمسة اشهر .

الظروف الاقتصادية والبيئية :

على الرغم من أن الهدف هو اختيار مجموعتين متناسقتين للمقارنة فقد ظهر بعد الاستجواب أن عمال المصنع الثانى أكبر فى أعمارهم من عمال المصنع الأول اذ يزيد مستوى الأعمار فيه بمقدار أربعة أعوام ، ولهم عدد أكبر من الأولاد ، ويقيمون فى حى المصانع ضعف المدة التى قضاها عمال المصنع الأول . كما ظهر أن درجة الثقافة والتعليم والمهنة والحياة الأسرية وسن الزواج متشابهة بينهما .

نتائج البحث :

وافق كثير من الرجال والنساء فى المصنعين على اعتبار أن الاجهاض الصناعى وسيلة لتنظيم الاسرة وكان عدد الموافقين من الرجال أكبر فى الاحوال الآتية :

- ١ - اذا كان الحمل يضر صحة الأم .
- ٢ - اذا كان عدد الأطفال أكبر من طاقة احتمال الوالدين .
- ٣ - اذا طلب كل من الزوج والزوجة اجراء العملية .
- ٤ - امتدح كثير منهم اهتمام الحكومة واصدار القانون الجديد للاجهاض واباحته واجراء العملية بالمصححات الحكومية فى ظل القانون الجديد .

٥ - رفض كثير من السيدات قبول فكرة اجراء الاجهاض وقلن أنه عملية مشينة ولا أخلاقية ويجب ألا تمارس لأنها ضارة بالصحة .

٦ - ٦٦ ٪ من الرجال ، ٨١ ٪ من النساء في المصنع الأول ، ٨٧ ٪ من سكان دلهي وافقوا على اجراء العملية للتخلص من طفل مشوه .

٧ - ٣٢ ٪ من الرجال من المصنع الثاني و ٢٨ ٪ من الرجال من المصنع الأول و ٥٥ ٪ من نساء دلهي حبذوا العملية اذا كان أحد الأبوين مصاباً بمرض عقلي .

٨ - ٧٥ ٪ من المستجوبين وافقوا على الاجهاض للتخلص من الجنين في حالات هتك العرض أو اذا ما حملت فتاة غير متزوجة .

٩ - ظهرت موافقة عامة على اجراء العملية اذا كانت حياة الأم مهددة أو الحالة الاقتصادية للأسرة سيئة مع الثناء على عمل الحكومة بإباحة اجراء العملية في المصحات الحكومية وفي ظل القانون .

وكانت موافقة الأزواج على اجراء عملية الاجهاض في الأحوال الآتية بالترتيب الآتي : -

١ - اذا كان الحمل خطراً على صحة الأم .

٢ - اذا كان دخل الأسرة ضئيلاً لا يكفي إعاشة عدد كبير من الأطفال في مستوى مقبول .

٣ - اذا نتج الحمل من جريمة خلقية .

٤ - اذا كان سيؤدي إلى ولادة طفل مشوه .

٥ - اذا حملت فتاة بغير زواج شرعي .

أما الزوجات فكانت اجابتهن بالترتيب الآتي من حيث الإباحة : -

١ - الحمل من هتك عرض .

٢ - طفل مشوه .

٣ - حفظ صحة الأم .

وقد رفض الموافقة على اجرائه لأسباب اقتصادية أو في حالة الفتيات غير المتزوجات ٦٠ ٪ و ٧٠ من السيدات المشتركات في البحث و ٤٠ ٪ و ٥١ ٪ من الرجال لم يوافقوا على اجراء العملية ويعتبرونها عملاً منسياً غير أخلاقي وضارة بصحة الأم . وسبب ذلك هو الاعتقادات الراسخة في الأذهان عن هذه العملية سواء في الهند أو في البلاد والمجتمعات المتقدمة ، فقد ذكر العالم تايلور في سنة ١٩٧٠ أنه من بين ٣٧٤ حالة

اجهاض دخلت مستشفى جرادى التذكارى باتلانتا بولاية جورجيا كانت ٢٧٪ فقط من حالات الاجهاض صناعية .

وبمراجعة البحوث الميدانية والطبية التى عملت قديما بالهند ظهر أن حالات الاجهاض المبلغ عنها تتراوح بين ٣ ٪ ، ٣٩.٥ ٪ من حالات الحمل . وقد جمعت هذه البيانات من السيدات أنفسهن ، ولكن هذه الأرقام منخفضة بدليل أن الإبلاغ عن حالات الاجهاض الصناعية يقل عن ١ ٪ (ويذكر العالم أناندر ١٩٧١ ، أن ٣٠ ٪ من الأسرة فى اقسام أمراض النساء والولادة تشغلها سيدات مصابات بمضاعفات بسبب اجراء عمليات الاجهاض فى بيئة ملوثة أو قامت باجرائها السيدات أنفسهن أو تمت على أيدي قابلات غير متمرنات أو تحت ظروف صحية وبيئية رديئة .

وبعد مضى عام من تطبيق قانون الاجهاض الجديد فى الهند وإباحته فى العيادات بالمدن والأقاليم زادت نسبة الاجهاض القانونية ولكن بنسبة ضئيلة فى الأقاليم . فى حين زادت النسبة فى مستشفيات بمباى ودلهى كما ذكر باسايا فى عام ١٩٧٣ .

ويرجع السبب فى فشل القانون فى زيادة الاقبال على عملية الاجهاض فى الريف الى أن ٨١٪ من نساء الريف جاهلات بالقانون الجديد وكثيرا ممن علمن بالقانون يستنكفن اجراء العملية بطريقة مكشوفة فى المستشفيات العامة لاستنكار الرأى العام لها ولوقوف الاطباء فى المصحات الحكومية الذين يستنكرون عملها مما أدى الى أن تستعين السيدات بالتخلص من الحمل غير المرغوب فيه بالطرق السرية المتبعة من قبل ظهور القانون .

وقد ظهر من بحث أجرى فى سنة ١٩٦٩ ان نساء المدن أكثر وعيا فى تقدير عملية الاجهاض الصناعى وأكثر معرفة بالأماكن والأشخاص والخبرات التى تمارس هذه العملية فى حين أن سيدات الأرياف أظهرن عدم درايتهن وامتنع الكثيرون منهن عن الادلاء بمعلوماتهن بهذا الخصوص .

واعتبرت سيدات المدن أن اجراء عملية الاجهاض مسألة خاصة بهن تجب مناقشتها وعمل الضوابط لها - ورفض نساء الأرياف التحدث فيها والموافقة عليها ، وعلى ذلك فالحاجة الى ترتيبات وتسهيلات الحكومة فى اجراء هذه العملية ستزيد فى المدن ولا ينتظر الاقبال عليها فى الأرياف فى المستقبل .

أكثر الناس ترجيحاً بالاجهاض الصناعى :

ظهر ان ارتفاع مستوى التعليم وزيادة دخل الزوج هما أكثر العوامل المساعدة فى قبول فكرة الاجهاض ولا تؤثر السن ونوع العائلة وعدد الأطفال على قبول الفكرة . فقد ظهر أن نسبة ٨٣٪ من السيدات من خريجي الكليات و ٤٠٪ ممن هن أقل ثقافة من اللاتي قبلن الفكرة . ونسبة المعارضات فى الطبقات القليلة العلم أربعة أمثال

التملمات (كار ١٩٧٠) وقد وصل الى هذه النتيجة كل من درس العلاقة بين الظروف الاجتماعية والثقافة العلمية وقبول فكرة الاجهاض وامتحاح القانون الجديد (ياردا واج ، موليك ١٩٧٣)

القانون الجديد الانهاء الطبى للحمل

رغم وجود القانون ظهر أن ٥٠ ٪ من العاملين هم الذين يعلمون بوجود ذلك التشريع الجديد ، وقد كان عدد العملات اللائى عرفن بالقانون اقل من ذلك .

كما ظهر أن قلة من أهالى الريف والمدن حتى العائلات المتعلمة والتي تمارس اجراء عملية تنظيم النسل سواء المتعلمة أو ذات الدخل المرتفع أو التي تفضل أسرة صغيرة لم يكن لها دراية بالقانون الجديد (٥٠ ٪ فقط) . وقد ظهر أن نشر الوعي بهذا القانون فى المصنعين قد قوبل بالارتياح والتقدير . وقد ظهر أن الدعاية لتنظيم الأسرة فى الراديو والأفلام كان لها تأثير على قبول فكرة تنظيم النسل ، وسيكون لها تأثير فعلا فى قبول فكرة عملية الاجهاض ولكن كثرة النسل أو ارتفاع نسبة وفيات الأطفال لم يكن لها تأثير على قبول الفكرة .

وقد تبين أن الفئات التي تقبل القانون هي من الرجال والنساء فى المدن الذين هم على ثقافة عالية ، والذين يعيشون على مستوى اقتصادى واجتماعى مرتفع . وهم مقتنعون بالحد من عدد أفراد الأسرة وهم الذين اذا لم يجدوا سبل تنظيم الأسرة متيسرة وبدون ضرر على الأم فانهم يتطلعون الى الاجهاض كبديل خصوصا بين الطبقة المتوسطة وفى الأحوال التي تفشل فيها عقاير تنظيم الأسرة .

وقد دلت البحوث على أنه وان ظهرت موافقة كبيرة على اإباحة عملية الاجهاض اذا ما تعرضت حياة الأم للخطر لأسباب صحية أو اقتصادية أو اجتماعية فقد قوبلت بتحفظ شديد . وقد دل عدم الموافقة على تخليص الفتاة العائبة أو السيدة غير المتزوجة بواسطة الاجهاض على تمسك الناس حتى المتعلمين بنظرتهم الى الاجهاض على أنه عمل مشين مخالف للقانون والأخلاق .

موقف الأطباء :

بالرغم من الاتجاه الاجتماعى وتحسنه فى قبول انهاء الحمل وإجراء العملية تحت الرعاية الطبية وفى ظل القانون فإن نظرة الاطباء ومواقفتهم على القيام بهذه العملية للتخلص من الاجنة غير المرغوب فيها بالإضافة الى أعمالهم الأخرى أمر فى غاية الأهمية لنجاح أو فشل القانون .

أن اللجنة التي عينتها وزارة الصحة الهندية سنة ١٩٦٤ برئاسة شانتلال شاه لدراسة وإباحة الاجهاض الصناعى ناقشت آراء المسؤولين ووجهت اليهم أسئلة محددة قانونية طبية اجتماعية ثقافية أخلاقية عن وضع الاجهاض .

كان عدد الأسئلة ٦٠٠ ، نصفها أسئلة طبية ، و ٩٠ ٪ من الاجابات كانت بها موافقة على الاجراء اذا ما تعرضت صحة الأم للخطر ، ٣٠ ٪ موافقة فى حالة حمل السفاح . وقد اختلفت الآراء بالنسبة للظروف الاجتماعية (٥٠ ٪ فقط موافقة ، ٥٦ ٪ قبلوه كحل للسيدات اللاتي لديهن أكثر من ثلاثة أطفال واللاتي يرغبن فى عمل عملية تقيم) . أما إباحتها للسيدة غير المتزوجة التى حملت فقد قوبل هذا العمل باستنكار .

وبعد اللجنة برئاسة شانتلال شاه لم يثر الموضوع بين الأطباء الا فى حالات متفرقة بين الأطباء الميدين فى المصحات الحكومية بقصد تيسير هذه العملية . وقد ظهر منهم أنهم تسماء باختيارهم لهذا العمل الذى يعتقدون أن فيه ازهاقا لأرواح بريئة ، رغم أن أساس مهنتهم المحافظة ومداواة تلك النفوس . انهم يستنكرون التفكير فى الاجهاض لآى سبب الا فى حالة انقاذ حياة الأم من خطر أو فى حالات قليلة جدا كهتك العرض ولا يقبلون اجراء هذه العملية لسيدة حملت سفاحا أو لزوجة ترغب فى اجرائه لظروف اجتماعية أو اقتصادية .

ويعتقد الأطباء والمرضات رغم إباحة القانون أنها عملية مشينة .

وأفادت الدراسة التى أجريت فى الولايات المتحدة عن أثر الإباحة لقانون الاجهاض (وستوف ١٩٧١) أن القوانين الجديدة لم تحقق أهدافها ولم تحل مشاكل السيدات فى تلك الولايات لأن الأطباء لم يتغيروا ولم يغيروا آراءهم فى تلك الفترة الوجيزة ، ويقول الأطباء أن هذه العملية عملية مشينة ويجب على السيدة التى تفرط فى نفسها وتلوه أن تدفع الثمن . وفى الولايات التى أجاز القانون فيها هذه العملية لم يقبل الا فئة قليلة من الأطباء اجراءها وفى بعض الولايات كان القانون عديم الفائدة والأثر .

أما فى مستشفى نوروزجى واديا فى بمباى فقد كان المستشفى الوحيد الذى ظهر فيه جليا أثر القانون الجديد . فقد نشر يورانداز سنة ١٩٧٣ أن ٢٥٠٠ سيدة طلبن اجراء هذه العملية كما ذكر عدم وجود أى مضاعفات وأضاف أنه لولا الإباحة القانونيه للجا هؤلاء السيدات الى المستشفى بمضاعفات كثيرة نتيجة اجراء العملية تحت ظروف سيئة ولشغلن الجزء الاكبر من المستشفيات رغم الامكانيات البسيطة المتاحة للعلاج وانتهى تخدم الآن المرضى الآخرين .

ما يدور في البلاد الأخرى : -

لاحظ العالم تيتز (١٩٧٣) أن قانون إبادة الاجهاض في ولاية نيويورك بأمريكا سبب نقص عدد المواليد ٢٣ ٪ وكان قد صدر في سنة ١٩٧٠ ، ويقو أن نصف هذا النقص هو اثر مباشر لانتشار القانون وقد ظهر أن سبع عشرة ولاية من خمسين ولاية هي التي أباحت مشروعية الاجهاض . وذكر بون وبرانش (١٩٧١) أن القانون لا دخل له اذ انه في ولايتي كاليفورنيا وبنسلفانيا يتضاعف عدد حالات الاجهاض رغم عدم وجود القانون وفي نظرهم ان اقتناع الجمهور وتيسير سبل اجراء العملية أهم من القانون ، كما أن موافقة الأطباء على اجراء العملية لانهاء حياة الأطفال غير المرغوب فيهم أهم في نظرهم من الاباحة القانونية او عكسها .

والاباحة القانونية للاجهاض في أوروبا الشرقية أدت الى قلة المواليد وزيادة عمليات الاجهاض ولم يلاحظ ارتباط بين عملية الاجهاض والقانون . والاجهاض مباح في البلاد الاسكندنافية ، ولكن أثر القانون ضئيل . وفي أمريكا اللاتينية رغم الحظر القانوني فان كثيرا من البلدان قد قللت عدد المواليد باجراء العملية سرا . وفي شيلي رغم اعتبار هذه العملية عملا غير قانوني ورغم التعاليم الدينية المشددة ارتفع عدد حالات الاجهاض الى ١٥٠.٠٠٠ وعدد المواليد ٣٠٠.٠٠٠ (حوالى ١٩٧٢) .

وفي الولايات الغربية الاسيوية (مثل تركيا ، ايران ، العراق ، لبنان ، الأردن) ومصر في افريقيا والمكسيك في أمريكا الشمالية ظهر أن عمليات الاجهاض تزداد في تلك البلدان الاسلامية كما في المكسيك الكاثوليكية رغم استتكار القانون والاديان للعملية .

والاجتماع الذى عقد في بيروت في سنة ١٩٧١ لمعرفة حالة الاجهاض في البلاد الاسلامية أظهر انه منتشر في هذه المناطق خصوصا بين العائلات التي تفضل عددا قليلا من الأطفال . كما ظهر عدد يتراوح بين ٢٥٠٠٠ و ٣٠٠٠٠ حالة اجهاض تتم في ايران كل عام أى بمعدل اجهاض لكل ٥ ولادات أو ثلاث .

وفي اليابان تقول الدراسة الحديثة ان ٧٠ ٪ من حالات نقص المواليد ناتجة من اباحة الاجهاض ، ٣٠ ٪ من وسائل منع الحمل بالإضافة الى تأخير سن الزواج . ولقد كان الاتجاه في السنين القليلة الماضية هو منع الحمل والاقبال من الاجهاض . وكان المقصود في الهند أن الاباحة تؤتى ثمارها كما في اليابان الا ان نجاح القانون في اليابان ارتبط برغبة الأهالي في اختصار عدد أفراد العائلة والظروف الاجتماعية والنفسية والدينية والتسهيلات الطبية أما في الهند فان المناخ الاجتماعى والتسهيلات الطبية مختلفة . وبالاختصار فان الاجهاض الصناعى في الهند وبقية البلاد رغم عدم وجود احصاءات دقيقة يعتمد بها أخذ في الانتشار رغم القوانين والظروف الاجتماعية والدينية ويلاحظ الإقبال عليه في البلاد التي اقتنعت بتقليل نسبة المواليد عن طريق الدعاية لتنظيم الأسرة .

علاقة العملية بالأخلاق والدين :

ان أهم الأسباب التي كانت تدعو الى حظر عملية الاجهاض هو عدم تشجيع الفساد الأخلاقي وسوء سلوك صغار الفتيات والسيدات ، ولكن ثبت ان هناك بلادا كثيرة وزيادة كبيرة في أطفال السفاح وان الاجهاض لا يخضع للقانون بالدرجة التي تأثر بها ، وارتبط الاجهاض بالسلوك الاجتماعي والثقافي في البلاد . وقد قال العالم جاريت انه يرتبط أكثر بالحرص على البكارة اذ قد ظهر ان الفتيات العابثات المتعודات على ذلك لا يحملن ، ولكن الطبيبات غير المجربات هي اللاتي يقعن في المحذور . ولقد ظهرت حالات حمل بين طالبات الكليات في نيودلهي ولكنها حالات قليلة رغم انها في تزايد ، اذ ان المجتمع الهندي لا يوافق على الاتصال الجنسي قبل الزواج للعذارى ولا الثيبات واذا ما حصل الحمل فانهن يتخلصن منه غالبا بطريقة سرية في عيادات أطباء خصوصيين ، كما أن الموافقة على اجراء عملية الاجهاض تتوقف على الطبيب المنفذ وكثير من الأطباء يعتقدون اعتقادا راسخا أن الحياة تبدأ من تلقيح البويضة وفي الأشهر الثلاثة الأولى من الحمل ، وعلى ذلك فهم لا يقدمون على هذه العملية الا اذا عرضت حياة الأم للخطر . ولكن كثيرا من الأطباء الأمريكيين يعتقد ان الحياة تدب قبل الأسبوع العشرين من الحمل، الأمر المعترف به أمام القانون . وبمناقشة كثير من الأطباء الأمريكيان وجد ان الكثير منهم لا يعترف بالتسمية القانونية ولكنه يلتزم بأمر الدين والتعاليم التي حفظوها من طفولتهم وانهم متمسكون بالقيم الدينية . وقد ثبت انه لا السن ولا الوظيفة ولا الزوجية ولا التعاليم التي تنشر لتنظيم النسل أمكنها أن تغير من الاعتقاد والحكم على شرعية الاجهاض .

الدين والاجهاض :

ان جميع الأديان الموجودة بالهند كالهندوسية والبوذية والاسلام والمسيحية واليهودية تحرم انهاء الحمل ولكن رغما من التعاليم الدينية فان العملية تمارس عبر الدهور . وبالرغم من استنكار المجتمع فان كثيرا من الأمهات يتخلصن من الحمل رغما من خطورته على صحتهم وتعرض حياتهن للخطر . وقد ناشد الأستاذ سانوبادايا وزير الصحة السابق ورئيس هيئة تنظيم النسل الأطباء قائلا : ليس من الواجب انقاذ الأم التي تريد التخلص من حملها بواسطة الأطباء بدلا من وقوعها في أيد جاهلة قد تودي بحياتها أو تسبب لها أمراضا غير قابلة للشفاء ، اذ ظهر ان ثلث الأسر المخصصة لعلاج السيدات مشغولة بعلاج مضاعفات الاجهاض التي تتم تحت ظروف غير صحية وبواسطة أناس غير متخصصين يسببون للأمهات أضرارا بليغة بعضها غير قابل للشفاء فضلا عن تعرض حياتهن للخطر .

ويدعى الأستاذ مالكولم روتس انه ما من دين قد منع جميع أصناف الاجهاض

بدون تحفظ ، ويقول انه من المتفق عليه في العالم المتحضر اذا كانت حالة الأم في خطر
فالتضحية بحياة الطفل أهون وأقل ضررا عن التضحية بحياة الأم ولكن نوع الخطر
وأسباب الإباحة هي موضوع المناقشة بين الأطباء والمشرعين والمحامين وعلماء الدين .
وما زال الاجهاض موضوعا شائكا في نظر الأطباء المتدينين . والمؤيدون للاجهاض من
الأطباء يتعللون بحالة الأم النفسية والعقلية ويردون على مناهضى الاجهاض الذين
يخشون ازهاق الجنين بأن وجود الجنين يجب أن لا يكون هو الهدف الوحيد ، ولكن نوع
الحياة التي سيعيشها والظروف التي ستوفر له هو في نظرهم أهم ، وأن وجود أطفال
غير مرغوب فيهم سيؤدى الى تعاستهم واضطراب أحوال باقى أطفال الأسرة .

تنظيم الأسرة

في عالم غير منظم

كان لحملة تنظيم الأسرة أهداف شتى . فعند بدء ظهورها تركزت هذه الأهداف في المطالبة بحق اعتبرته من حقوق الإنسان الرئيسية ، هو حق معرفة وسائل تنظيم النسل وطرق منع الحمل بدون حرج أو خوف من العقاب . ثم تحولت الى عمل انساني يسمى لمساواة النساء المعوزات على التخفيف من أعباء الأمومة المتكررة . أما الآن فان هذه الحملة يؤازرها الاعتقاد السائد بأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية في اغلب المجتمعات لا يمكن ان ترتقى دون ان تسبقها عملية تنظيم للنسل .

وبالرغم من ان أهداف هذه الحملة أهداف اجتماعية فانها تؤيد حق الفرد في اتباع ما يراه بنفسه في هذا الصدد ، آملة أن تستطيع اقناع أفراد المجتمع بأن ينظموا نسلهم لما يعود عليهم من نفع ، وبذلك يكونون أيضا قد أسهموا في تحقيق صالح مجتمعهم ، بل الإنسانية بأسرها .

ان المطالبة بحق من حقوق الإنسان أو تقديم خدمة اجتماعية أمر لا يتطلب تفسيراً ما دام هذا الحق ضرورياً وما دامت هذه الخدمة مرغوباً فيها . ولكي تكون الحملة المخططة لتنظيم الأسرة أداة لتحديد النسل يجب أن توضح للناس كيف أن تنظيم النسل يؤدي الى رفع مستوى المعيشة لمعظم أفراد المجتمع ، ولهذا نرى اهتمام رجال الاقتصاد بفكرة تنظيم النسل بعد أن كانوا معرضين عنها .

بقلم : وجيه الدين أحمد

عالم نفس اجتماعي اتصل عمله اتصالاً وثيقاً بالتنمية الريفية لموظف باكستاني مدني مدة تزيد على عشرين عاماً . ومن ١٩٦٩ الى ١٩٧٢ أشرف على تنفيذ برنامج وطني باكستاني لتنظيم العائلة . وهو الآن يعمل مستشاراً لاتحاد الأيوه المخططة الدول في لندن ، ومن مؤلفاته دراسات في الهياكل الميدانية في تنظيم الأسرة وضبط الخصوبة في البلاد الإسلامية .

ترجمة : الدكتور عباس محمود عوض

مدرس الصحة النفسية بكلية التربية بجامعة طنطا ، حاصل على الدكتوراه في علم النفس الصناعي والقياس العقلي . من مؤلفاته : حوادث العمل في ضوء علم النفس .

ورجل الاقتصاد اذا طلب منه أن يخاطب رجل الشارع بلغته البسيطة ، بدلا من استخدام المصطلحات العلمية المعقدة وثقة الرياضيات في حديثه ، فإنه سيوضح له أن تنظيم النسل سيحدد من الاستهلاك ، وبالتالي يمكن من الادخار والاستثمار ، وهذا سيحقق له حياة افضل ، لا لأسرته وحدها ، بل للامة جمعاء . ولكن هذا أسلوب يعتمد على المنطق لا على التجربة ، فحتى الآن لم يستطع أى اقتصادى أن يثبت لنا علميا وعمليا في ضوء الحقائق المعروفة وجود أى علاقة واضحة وثابتة بين كثرة الانجاب والاستهلاك والادخار والاستثمارات والانتاج من ناحية ، وبين التوزيع الاجتماعى العادل للسلع الاستهلاكية والخدمات من ناحية أخرى . وتأثير أحدهما لا يستتبع تأثير الآخر ، وليس من الضروري أن تكون هذه المتغيرات شرطا للأخرى .

وقد يتساءل القروى الذكى أسئلة مليئة بالشك متحديا الأسلوب الاقتصادى هذا : كيف لك أن تعلم أن هؤلاء الذين ينظمون نسلهم يوفرون أموالا بدلا من صرفها على المآكل والملبس واشباع الشهوات . وبالإضافة الى ذلك ليس كل المدخرين مستثمرين أو مستثمرين حكما . وإذا كانت الحكومة تأخذ الفائض فإنها تستغله في الحروب أو في تشييد أحد مشاريعها التى تخدم الترف والبلذخ ولا تخدم الفقير المحتاج . كما أن البنوك قد تقرض مدخراتها لأغنياء ليستغلوها في صنع سيارات لأغنياء مثلهم ، بدلا من أن يقرضوها لعمالنا الحرفيين وغير الحرفيين ليسدوا بها

حاجاتهم من أدوات ومواد لازمة لأعمالهم . وحتى اذا ما اقتنعنا بأن مدخراتنا كلها تستغل في إنتاج القطن والدخان مثلا فمن أين لنا ان نضمن انها ستعود علينا بالربح من المشنري الأجنبي . ولا شك أنك تعلم أن انجلترا نفسها تحاول أن تزور حصتها من الطباق ، ومنتهجى الألياف الصناعية بها يحاولون أن يفزوا بمنجاتهم هذه أسواقنا في كل مكان . حينئذ سوف يفقد رجل الاقتصاد قوة حجته في عالم غير مخطط بدرجة الاتقان التي خطط بها نموذجة النظرى .

وقد يستطيع رجل الاقتصاد أن يؤكد للقروى أن السلطات المسؤولة تهتم فعلا بكل الأمور التي تعمل لصالحه وسلامته ، وأن عليه أن يساهم من جانبه بتعديده في هذا الجهد العام . ولكن هذا بالتأكيد لا يعطى دائما الثقة ، وليس من السهل أن يحصل على تأييد شامل لتغيير جذرى في السياسة السكانية عندما تكون باقى السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، قومية كانت أو دولية ، غير متكافئة جذريا .

ومن الجدير بالذكر أن أحد الاقتصاديين السكانيين ، وهو جونار ميردال ، قد فطن الى الشوايب الموجودة بالنظرية الاقتصادية القائلة « كلما خف الحمل المنوط بالاقتصاد أدى الى ارتفاع في معدل انمو الاقتصادى » . وهو يعترف بأن المحصلة الاقتصادية المحددة والمباشرة والمؤكدة لانخفاض معدل الانجاب هى زيادة مستوى الاستهلاك الذى يكون استثمارا انسانيا غير محسوس . وفي البلاد التى يكون مستوى الاستهلاك فيها منخفضا جدا قد تمنى زيادة الاستهلاك غذاء أفضل وصحة أحسن ومقدرة أكبر على تحمل العمل الطويل الأكثر مشقة ، وتوسيعا لفرص اكتساب المهارات ، وهذه كلها عناصر ضرورية للنمو الاقتصادى .

ورأى ميردال هذا قد ينطبق على مستويات منخفضة جدا للاستهلاك ، هذا المستوى الذى يحول دون استثمار المنتج لكل طاقاته ، أو اكتساب المهارات الضرورية . والسؤال الذى ينبغى أن يجاب عليه هو : هل تنظيم النسل هو الوسيلة الوحيدة أو الأسهل والأسرع للارتفاع عن هذا المستوى المنخفض جدا ؟ ألم تتجاوز بلاد كثيرة حدود هذا المستوى المنخفض جدا بمجرد اجراء تغييرات في النظم والمؤسسات الاجتماعية واحداث تحسينات فنية بسيطة ؟ وإذا كان ينبغى علينا أن ننظر حتى تنخفض معدلات المواليد قبل توقع معالجة سوء التغذية والمرض والكسل أفلئس من الأجدر أن ننسحب من كل الأنشطة الأخرى التى تستهدف تحقيق النمو الاجتماعى ؟

وعندما يواجه صاحب النظرية السكانية هذا السؤال لا يساعده طرح خطله السياسية التى تحول دون أى تغيير في النظم ، وبالرغم من الفشل والأحباط والازدراء الذى يواجه محاولات حركة تنظيم النسل ، فهم يقدمونها كبدايل للتغيرات الأصعب المزعومة .

والكثيرون يتفقون مع داذلى كيرك في رايه القائل ان برامج تنظيم النسل قد تكون في التنفيذ أسهل من احداث تطوير شامل في مجالات التعليم أو الاقتصاد ،

مما يتطلب تغيرات هيكلية وتنظيمية في المجتمع ككل . والقرار سواء كان تغيرات هيكلية أو تنظيمية اجتماعية يكون ممكنا أو غير ممكن ، انما يرجع الى هؤلاء الذين يتحملون مسؤولية القرار ويتأثرون بعواقبه ، دون الخبراء .

واصلح ما يخدم عملية تنظيم النسل هو الحديث عن رفع ضغط الاحتياجات البشرية عن الموارد المحدودة ، وخلق مقاومة أقوى لهذه المصادر ، وهذا بين كيفية تحليل مارجريت سبانجر (١٨٢٠) عندما ربطت بين زيادة عدد السكان وبين الحرب ، وانشرت بأنه اذا لم تبادر ألمانيا واليابان بتنظيم نسلهما فسوف يدمران بلادهما بانفجار سكاني . وهذا الاتجاه في التفكير سوف يعطى قدرا اكبر من الشهور أو الاحساس بهذا اذا كانت الموارد غير متفاوتة التقسيم بين الجماعات البشرية . وهؤلاء الذين يملكون قدرا اوفر من الموارد يعملون الى الاسراع والافراط في استهلاكها ، والطبقة الفقيرة تزيد من الضغط على الموارد بزيادة عدد الأفراد الذين يحتاجون اليها . انها عملية مرهونة بالحدود الطبيعية للحياة البشرية . والأغنياء يزيدون الضغط على الموارد بمضاعفة مطالبهم ومقدورهم الزائدة على الاستهلاك ، وهذه عملية لا تخضع لأي ضابط . وبجانب ذلك يستعمل الأغنياء موارد لا بديل لها مثل البترول . أما الفقراء فهم يعيشون على المحاصيل الزراعية ومنتجات المراعى ، وهذه على الأقل لا تحول الى دخان ، والوسيلة لتخفيف الضغط على الموارد هي أن تكون تصاونا بين هؤلاء الذين ينبغي عليهم أن ينقصوا معدلات ومستويات الاستهلاك وبين أولئك الذين ينبغي عليهم أن يحددوا لهؤلاء مصادر استهلاكهم . وان كانت بشائر هذا التعاون لم تبد بعد ، فاهتمام واشنطن بازدياد التعداد لا يقابله اهتمام مثله في دلهي أو أكرا ، وذلك لسبب بسيط هو أن واشنطن غير مستعدة أن تتحمل من جانبها المسؤولية الخاصة فيما يتعلق بما يملكه فرد لمعيشه ولتقدمه .

والعدد الأصغر للأفراد داخل المدينة أو المجتمع أو الأمة يؤدي بلا شك الى رفع مستوى معيشتهم ، إذ أن ذلك يتيح نصيبا اوفر للأفراد مما يمتلكون وما ينتجون . وعلى أي حال فإن قواعد المشاركة الجماعية تقوم أساسا على عوامل أخرى غير عدد الأفراد والمشاركة تؤدي الى فروق بسيطة فيما يحصل عليه كل فرد على أن تقليل أعداد الأفراد غير ذي قيمة اذا كان عدم التكافؤ في التوزيع أمرا راسخا ميثوسا من تغييره .

ومن الوجهة النظرية تتمتع العائلة الصغيرة بمستوى معيشة أعلى من العائلة الكبيرة اذا ما تساوت الاثنتان في الدخل . وتحديد حجم الأسرة قد يحمي مستوى المعيشة الذي وصلت اليه . ولكن من ذا الذي يلمس هذا الأمن اذا وجد نفسه دون حماية من عدد لا حصر له من أنواع الأخطار ؟

والذين يحاولون أن يصلحوا عيبا أو شرخا في سقف يجب أن يتأكدوا أولا من أن هذا السقف لن يسقط ، وتحديد النسل وحده لا يضمن أن السقف لن

يسقط كما انه لن يعطى اجابة للقلق المتغلغل والبطالة المتفشية والمحاصيل التى تنافس والغائض الذى لا يجد سوقا فيفسد .

وتكافؤ فرص المنافسة ، كما تنادى معظم الأنظمة الاجتماعية الحديثة ، قد يخلق عدم البعالة بحجم الأسرة . ويبدو معقولا للرجل المتوسط الدخل أن يفضل الأسرة الصغيرة التى يتيم برعاية أفضل عن الأسرة الكبيرة التى لا تتمتع بمثل هذه الرعاية . ولكن لا أحد يصدق أنه شخص عادى ، ذلك أن مجتمعه يوحى اليه على الدوام أن هناك مكانا على القمة . والناس لا يحصون فرصهم فى الحياة بطريقة احصائية عندما يوجدون فى الجو التنافسى المشحون بالرغبة والفوضى . ولكي تؤمن بأنك شخص عادى ينبغي أن تتحقق من أنه لن يسمح لك أبدا بأن ترتفع كثيرا فوق هذه المستويات العادية مهما أوتيت من فطنة أو خبث ، وما دامت ظروف المجموعة كلها لا تتحسن .

وإذا خاطبت رب أسرة ممن يدخلون فى سباق مع الدنيا على كل خيراتها قائلا له انه لن يستطيع أن يقدم تعليما جيدا وثروة كافية لأكثر من طفلين ، فسجيك قائلا : « انا لا املك حتى ما أود أن أقدمه لطفلين . وسوف أشق طريقى لأبحث عن منفذ أجد فيه حظى المفقود ، وأجاهد لأتفوق على زملائي بالحيلة تارة وبالمداخ تارة أخرى ، وإذا دعا الأمر أسرق أو أغش أو أبيع شرفي كما يفعل الآخرون ، وإذا لم أصل الى هدفي بذلك كله فان الحياة سوف تكون شاقة حتى لطفلين اثنين . أما اذا حالقني الحظ فسيكون هناك ما يكفي لأكثر من طفلين » .

والحقائق التى تبين أن هذا غير معقول بالنسبة للجماعة أن الزيادة فى الحجم قد لا تعنى شيئا بئانا للفرد الذى يعتقد المبدأ القائل « أن يدى ضد كل فرد ، كما أن يد كل فرد هى ضدى » .

ومن غير المعقول أن نتوقع من الجماعات أن تؤثر على القرارات الشخصية فى انجاب الأطفال اذا لم يشترك الأفراد فى تحمل مسؤولية هؤلاء الأطفال ، وزيادة الأطفال تخلق المشاكل لأولياء أمورهم أو للمخططين فى مختلف الوزارات . وواجب الاعاشة لا يمكن أن يكون موضع اهتمام جماعى . والسياسة السكانية لا تصبح حقيقة اجتماعية إلا إذا كانت مسؤولية الصغير مشتركة داخل الوحدات الاجتماعية الصغيرة المتعايشة معا ، حيث يتأثر الناس بعضهم بخصوبة بعض بوضوح ، ويعيشون متقاربين بدرجة تسمح بأن يؤثر بعضهم فى سلوك البعض الآخر .

وكثرا ما يتحدث علماء الاجتماع عن نفوذ الجماعة على الأفراد ، وعن حقيقة أن قرارات تحديد النسل لا تكون قرارات فردية ، وكما ساهمين فى حركة الأسرة المنظمة يقترحون الاستفادة من ديناميكات الجماعة ، وأنماط القيادة ، والشبكات الاجتماعية ، ووسائل الانتشار فى تعليم الناس أهمية تنظيم النسل . وكثرا ما ننسى أن هذه الوسائل تخص الجماعات ، ولا ينبغي أن يستخدمها أفراد دخلاء عليها . وإذا حاول دخیل أن يستعين بها فهو تكفى عن أن تؤدي دورها المؤثر فى حياة

الجماعة . ولا شك أن كل جماعة تتبع أسلوبا تعليميا للتأثير على أفرادها فى نواح معينة . وعلى أى حال فإن المبادرة تأتى من الداخل ، وهى تعتمد أساسا على الإجماع فى أن هذا النوع من النشاط إنما هو نافع ويخدم أغراض الجماعة ، وليس هناك جماعة تعلم أفرادها تنظيم النسل ما لم يؤد حجبها الى فروق فى طريقة حصولهم على حاجاتهم المشتركة . والمعلومات عن وسائل منع الحمل قد تتداول حقا اذا كان بعض أفراد الجماعة معرضين لها ، مثل المعلومات الخاصة بأحدى وسائل علاج الآلام الأسنان التى قد تنتشر فيستفيد منها هؤلاء الذين يحتاجون إليها . على أن معرفة الوسائل ليس أمرا كافيا لحدوث تغيير سلوكى واسع المدى .

ومعظم البلاد النامية تستطيع أن تقدم أسلوب تنظيم النسل كوسيلة تخدم الأهداف الاجتماعية أو الفردية ، فالنظم الاجتماعية لا تسمح بتكاثر الفرص . ومن ثم فمن غير المتوقع أن نقص عدد السكان يؤثر على المستوى التباين الذى يعيش فيه الأفراد ، بذلك تصبح الأيوة المخططة غير ذات موضوع لإباء لا يملكون تخطيط حياتهم الخاصة أو حياة أبنائهم . ولقد يبلغ تنظيم النسل الحد الذى يعتبره الأفراد حدا معقولا ، تبعا لظروفهم الشخصية ولطريقة معيشتهم وليولهم . ولقد تجد بعض السيدات أن الحمل المتكرر يعوقهن عن العمل الذى ينبغي أن يحتفظن به . أن بعض الطبقات الاجتماعية ، ذات المستوى الثقافى والتربوى المرتفع ، يعنى الأطفال عندهم زيادة فى النفقات والجهود . وقد تكون احتياجات الإباء وطموحهم الخاص مفضلة عندهم فى بعض الأحيان عن المطالب المرتبة للأطفال ، كما أن الزيجات غير المنقذة قد تؤخر عملية بناء الأسرة . والمجتمعات التى تسمح بالعلاقات الجنسية قبل الزواج ولكنها تستنكر نتائجها قد تفد الأفراد بالدافع الى تنظيم النسل ، والتدرب عليه .

وقد يحدث نقص فى معدل الإنجاب غير متعمد ، نتيجة لزواج متأخر ، أو بسبب انتقال الأزواج سعيا وراء العمل الى المدينة تاركين زوجاتهم بالقرى ، أو لمرض يحول دون الإنجاب ، أو لعدم انتظام العملية الجنسية نتيجة للضغوط الاجتماعية ، أو لعدم الاستقرار الاجتماعى .

فكل هذه العوامل النفسية والبيولوجية الاجتماعية (*) تظهر كنتيجة للتغير الاجتماعى ، ومن الصعب أن نخلق مثل هذه العوامل ، والبحث العلمى قد بين لنا كيف تعمل هذه العوامل ، ولكنه لن يساعدنا على أن نجعلها تعمل .

والتحول السكانى فى الغرب جاء نتيجة للتغير الاجتماعى ، فعدد كبير من الناس قد اتبع أسلوبا فى الحياة لا يسمح لهم ولا يمكنهم من تكوين الأسر الكبيرة . ومع ذلك فلا نستطيع أن نتكهن أو نعمم على أساس خبرة المجتمع الغربى ، وكل

ما نعلمه هو أن معدل الانجاب قد تضاعف في المجتمعات التي تشترك في كثير من خصائص النمو الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الغربي في مرحلة من المراحل في حقبة من الزمن وبعض الوسائل المتعمدة أو غير المتعمدة . ولكن هذا القدر الضئيل من المعلومات لا يعيدنا بأى انخفاض موقوت في معدل الانجاب معادل في بقية انحاء العالم .

وفي الامكان بالطبع أن نتجاهل السؤال الخاص بالتغير الاجتماعي ، ونعتمد على الدوافع المصطنعة ادارية أو قانونية . واستعمال الثواب والعقاب تبعا لحجم الأسرة امر مقترح تطبيقه ، واستخدام اساليب الضغط على السلوك المتداول (العادات السلوكية) ، فرغ الضريبة المفروضة على الويسكى الاسكتلندي بدرجة اكبر من تلك المفروضة على الويسكى البريوني يؤدي الى تفضيله ، كما أن العقود الحكومية يمكن أن تجذب استثمارات أكثر بتقديم نسب أعلى للربح . وعلى أية حال فإن عملية التحكم في ملايين من الناس عن طريق المكافآت والعقوبات ، وكأنهم كائنات رقيقة مهذبة ، ليست بالأمر السهل تنفيذه ، فممارسة نظام معين بكفاءة وإخلاص يتطلب قدرا كبيرا من المساندة الشعبية والمشاركة الجماعية والاطمئنان الى أن هذا النظام عادل وذو فائدة اجتماعية . وإذا توافرت هذه الشروط فإن هذا النظام غير ضروري على الإطلاق . والدولة التي تستطيع أن تسير هذا النظام تستطيع أيضا أن تسير نظاما آخرى لتغيير السلوك الانساني . وفي هذه الحالة لن تكون فقيرة بدرجة تشعرها بعجزها حيال نموها السكاني .

وحيثما يفشل علماء الاجتماع كمهندسين لتنظيم النسل أو كداعيين له فإن مؤيدي تنظيم النسل مضطرون الى ابتداع وسائل للاقناع ، على أن النجاح المبكر لأسلوب الاقناع يمكن أن يكون أمرا خادعا . ففي معظم البرامج تسير الترتيبات الشاملة لتقديم الخدمات جنبا الى جنب مع محاولات الحث على طلب تلك الخدمات . والمبادرة بقبول هذه الخدمات بنسبة عالية لا تعنى الوصول الى مجهودات مثمرة ، بل قد تعنى وجود الحاجة الى مثل هذه الخدمات من قبل ، ولكنها لم تكن قد تحققت . وفي معظم البرامج لا تثبت أن تصل نسبة قبول المساعدات والخدمات التي يقدمها الى مستوى معين ، ولا يرجع هذا الى تباطؤ في الجهود أو التخطيط الاجتماعي ، من الممكن أن نعطي تفسيراً آخر فكثر من الناس يرون أن استعمال وسائل منع الحمل لا يخدم انجابههم لعدد أقل من الأطفال . وهذا قد يكون نوعا من التفكير المزعج لهؤلاء الذين يؤمنون بأن تنظيم النسل كسلوك حكيم يجب أن يتبعه الجميع . على أن مفهوم تنظيم النسل انما هو تصور غربي متشدد للطبقة المتوسطة .

ففي العائلة الغربية المتوسطة أو العائلة المتفرجة يشجع الإنشاء عاطفيا ، ويكلفون ماديا ، ولكنهم لا يضيفون شيئا الى قوة العائلة والحنين العاطفي يمكن اشباعه بعدد قليل من الأطفال ، وليكن اثنين ، وأى افراط في المطالب العاطفية يعتبر تعبثا على الموارد المحدودة .

وأطفال القرويين يشعرون حاجات أبوية أخرى ، الى جانب الحاجات العاطفية ، فهم دعائم المستقبل في الوحدات الإنتاجية والدفاعية ، يدعمون الموارد الأسرية كما يحمونها من الطغاة ، وهذه الأدوار لم تتلاش كما يظن البعض ، فالإنجازات القائمة في النمو الاجتماعي والاقتصادي مازالت تؤكد أهميتهم .

والتغير التكنولوجي في الزراعة لا يبدأ بالآلات الزراعية الاقتصادية كالجرارات وآلات الحصاد ، ولكنه يبدأ بأقل الطاقات تكلفة حتى يحصل منها على عمل أكثر ، كالتحكم في الري والتسميد ، وتوفير التقاوى السريعة النمو أو البكتيرة الإنتاج . وهذه تمكن الفلاحين من أن يزرعوا الأرض مرتين أو ثلاثا على مدار السنة بدلا من مرة واحدة . وهذا يتطلب عملا أكثر للتخلص من الأعشاب والتسميد وري الحقل . والمحصول المسد يجب آفات وحشرات عديدة ، لذا فهو يحتاج لعناية أكثر . والمحصول الوفير يضئ عملا أكثر في الجمع والدرس والغريلة والطحن والتخزين . والحيوانات التي نستعين بها تحتاج الى عناية فائقة ، والعمل العائلي يواجه الأيدي العاملة الإضافية ، وهذه الأيدي بجانب أنها أرخص ثمنًا من الأيدي الأجنبية هي أسهل ضبطا وإدارة .

وتعمل العائلة الريفية كوحدة للإدخار لتوفير رأس المال ، وهي تقوم به لغياب مؤسسة التسليف . وهي تؤدي دورها هذا بنجاح كبير . وهؤلاء الذين يكسبون أكثر من غيرهم لا يسمح لهم بزيادة استهلاكهم ، كما أن مدخراتهم يجب أن توجه للمزرعة العائلية لتحسينها وتوسيعها . والعائلة كجماعة إدخار واستثمار يجب أن تعمل على زيادة عدد مدخراتها ، كما يعمل البنك على زيادة إيداعاته .

ويرد لنا مامداني واقعة حية عن كيفية رفض الفلاحين من السبخ في البنجاب بالهند فكرة تنظيم النسل ، بالرغم من برامج التوعية المكثفة التي استمرت عدة سنوات . أنهم جماعة مقتصدة جادة في العمل ومبتكرة ، وليست خاملة اجتماعيا . ولقد قرروا أن يكون لهم أكبر عدد ممكن من الأطفال لأسباب عملية بحتة ، فالأيدى الصغيرة الرقيقة أضافت أكثر مما أكلت أفواههم الصغيرة ، دون أن تفوتهم الدراسة .

وتخلق التنمية مؤثرات جديدة ، فالوسائل التقليدية لحفظ السلام لا تلبث أن تصبح غير فعالة قبل أن تأخذ الطرق الحديثة مكانها . والنزاع حول الأنصبة في مياه التزعة لا يمكن أن يحال الى شيوخ القرية الذين تموزهم السيطرة على انظمة الري الحديثة ولا يعرفون شيئا عن طريقة عملها . الا ينبغي في هذه الحالة أن يعتمد الرجل المظلوم في هذا النزاع على عضلات أبنائه مادام المسئولون بعيدين لا يستطيعون حماية حقوقه ؟

وفي مجتمعات كثيرة تنقسم الجماعات التي تسعى لحفظ النظام السياسي

والاقتصادي أو الإخلال به تبعاً لعنصرهم ولدانائهم ولغاتهم أو لكان أقامهم .
وهذه الصفات تمنح لهم دون اختيار ، والقيام باستفتاء في مثل هذه الأمور لا يحل
الاختلاف في الرأي ، بل أنه يهدد بتغيير في قوة الجماعات التي تربطها بعضها ببعض
صلة القرابة ، وقد تتخذ المشكلة أهمية قومية .

ويرى لينان أنه ليس من الفطنة أن يجرى تعداداً سكانياً ، وسرى لانكا
لا تستطيع أن تتحاشى إثارة المخاوف الدينية عندما تعلن التأييد الرسمي لتنظيم
النسل .

وبالرغم من عدم وجود أية معارضة لتحديد النسل فما زالت هناك مشكلة
توافر الدافع الإيجابي ، فحكمة الطبقة المتوسطة لا يمكن أن يحق بها مجتمع
ناكمه . ومع ذلك فمن الممكن أن يحدث تغيير شامل وسريع في الطريقة التي ينتمى
بها الفرد إلى جماعته ، وهذا التغيير يمكنها من إدراج أهمية السيطرة على الأعضاء ،
وهذا يعني أن العائلة تحرم استقلالها الذاتي كمستهلك ، فالجماعة هي التي يتجنم
عليها أن تسيطر على الاستهلاك لتضمن أن كل مستويات المعيشة في حدود المتوسط
وعملية الناسل التي يقوم بها الأفراد كيفما اتفق ، سوف تثير اهتمام الجماعة ،
اذ أنها ستزيد من أعبائها . كما أن الانجاب الكلي للجماعة سيكون ذا أهمية للفرد ،
اذ أنه سيؤثر على نصيبه من السلع والخدمات .

لهذا فان الإجابة تكون بخلق تكافل جديد ، يكون متساوياً في التكوين ،
ويقوم على الوظائف الاجتماعية ، لا على الصفات الخلقية التي يتوارثها الأبناء عن
الآباء . والسيطرة الاجتماعية على الاستهلاك سوف تؤدي إلى أن العائلة الكبيرة
سند مشقة في تحقيق مستوى عال منه . والعائلة الصغيرة سوف تضمن إلى قدر
حقول أن تحصل عليه لصفرها . وحينئذ تكون الجماعة في الوضع الذي يمكنها
من أن تطالب أفرادها التنازل لها عن حريتهم في الانجاب نظير تحررهم من الظلم
والاحتياج . والنظام الاجتماعي الذي لا يعد الفرد بشيء لا يستطيع أن يفرض عليه
الأساليب التربوية الصالحة .

ويبدو أن الصين استطاعت أن تخلق الأساس الاجتماعي لتنظيم النسل
بدون أن تخضع لأيدولوجيته . فالعائلة الريفية لا تكون أكثر من كونها وحدة
اقتصادية أو وسيلة للبقاء أو مصدراً للقوة السياسية . وفي الوقت نفسه تمتد
ساديء المشاركة المتكافئة والعناية المتبادلة والولاء العام التي تربط العائلة القروية
لتشمل المجتمع بأسره .

وحتى الآن لا نعرف بقدر كاف الوطأة السكانية الكاملة للتجربة الصينية ،
ولكننا نعلم جيداً أن الصينيين قد نجحوا في تغيير اتجاهات القرويين . والدوافع
في الصين تنشأ داخل المجموعات الاجتماعية ، فالجزبان يدون اهتماماً بالغاً بحجم

أسرة كل منهم ، ويحاولون أن يفعلوا شيئا حيال هذا . وعندئذ يصعب اقتناع هؤلاء الناس من السلطة العليا أو من خارج المجتمع بأن تنظيم النسل فى صالحهم هم غير ذى موضوع .

وتعمل الصينيين لتفضيلهم عددا أقل من الأطفال مازال لغزا . انهم يقولون انه من أجل الصين ، فإذا كررنا وقتنا وجهدا أكثر لإبنائنا فسنعطى للصين أقل ، وإذا كان لدينا صينيون كثيرون فقد تعجز الصين عن العناية بكل منهم . ويمكن لنا أن نتعلم درسين هامين من تجربة الصين هذه :

اولهما ان المطالبة بتنظيم النسل يجب ان تصدر من داخل المجتمع بانضباط اجتماعى متكامل لا من خارجه عن طريق دواع للخير . وعنصر الرعاية بولد الولاء والثقة . وفى حالة الصينيين نرى ان مركز الولاء والسلطة قد يكون هو الكميون أو حتى الأمة بأكملها ، وقد يكون أيضا الكيبوتز ، القرية التعاونية أو وحدة العمل التى تتحمل المسؤولية الكاملة للأفراد ، فتوفر لهم احتياجاتهم الحالية والمستقبلية ، وفى الوقت نفسه هى التى تقرر ما هى هذه الحاجات وما ينبى أن تكون عليه .

وثانيهما أن التركيز على أن تنظيم النسل كعلاج للفقر امر غير مقنع ، فالمشكلة هنا ليست كثرة عدد الأفراد ، بل هى عدد الفقراء ، ومع ذلك فإن النمو السريع للسكان يمكن أن يعد معوقا للعمل الاجتماعى الذى يستهدف القضاء على الفقر . وهذا يعنى أن العمل الاجتماعى يجب أن يأتى أولا . وإذا حاولنا أن نقضى على الفقر ووجدنا أن تنظيم النسل امر حتمى يدعم الجهود فسوف يفهم الناس ذلك ويقتبلونه . ولكن إذا لم تبد أى اهتمام مسألة الفقر هذه فانهم سوف يبرزون فى موضوع تنظيم النسل خداعا .

وبناء على ذلك فالأسرة المنظمة قد تحد قبولها اجتماعيا كعمل ثانوى ضئيل للفقراء ، أما العمل الطلىعى فيجب أن يكون هو التحسينات التكنولوجية التى تزيد الإنتاج دون الإطاحة بالعمل ، أو إعادة توزيع الموارد عن طريق الإصلاح الزراعى ، أو تبادل الفائض من المهارات الفنية والقوى العاملة لمواجهة النقص ، وتجميع الموارد الصغيرة جدا لتستخدم فى الإنتاج بواسطة الأفراد ، وهناك شرط هام للنجاح ، هو إعادة بناء المجتمع على أساس يجرى العائلة من وظيفتها كوحدة للإنتاج والدفاع . عندئذ لا تكون روابط الدم روابط عاطفية بحتة ، ولا تكون القرابة هى أساس الملكية العامة . أما إذا كان المجتمع خاملا هامدا ، لا يستطيع أن يقوم بهذه التغيرات ، فإن محاولاته لتنظيم النسل لا تكون الا مجرد حماسة عقيمة لموظفين حكوميين وصديقة صادرة عن عقل ساذج .

تناقص نمو السكان

والسياسة السكانية

مهمة الديموجرافى هى ان يوضح الاختيارات الاجتماعية لا ان يصنعها
(برنارد بيزلسمون) (١)

مقدمة

سوف يقتصر فى هذا المقال على البلاد المتقدمة التى تعرضت حديثا لنقص فى نمو السكان . فى التاريخ الديموجرافى للعالم المتقدم أصبح العقد السابع من القرن الحالى نقطة تحول هامة ، يمثل ما كان العقد الرابع . ففى العقد الرابع توقف التناقص فى معدلات المواليد ، وسط كساد اقتصادى عنيف ، وحدث الارتفاع فى الخصوبة ، المترتب على ذلك ، فى الوقت الذى اتخذ فيه أول تدابير مبدئية للأمن الاجتماعى ، وادعوا فى الحقيقة أنها نتائج ترتبت على هذه التدابير .

وعادت معدلات المواليد . فهبطت فى منتصف العقد السابع الى مستويات منخفضة جدا ، وسط ثراء ورخاء متزايدين

كيف يمكن تفسير هذا ؟

(١) الدراسات السكانية المجلد ٢٥ ، العدد الثانى من ١٨٢ .

بقلم : هـ . جـ . هـيرين

محاضر في علم السكان بجامعة أوترخت الحكومية في الأراضي المنخفضة . وكان من قبل مشرفا على معهد البحث الاجتماعي التابع لجامعة أنتويرب في جاكارتا . ومن مؤلفاته : المهاجرة في أنتويرب (١٩٦٧) الأسر في حالة النمو (بالاشتراك مع هـ . جـ . مورز) (١٩٦٨) ، من الزواج في الأراضي المنخفضة (١٩٧٣) :

ترجمة : الدكتور راشد البراوي

كان أستاذا مساعدا في كلية التجارة بجامعة القاهرة ، وعين عضوا متفرغا بالمجلس الدائم لتتبية الانتاج القومي ، ورئيسا لمجلس ادارة البنك الصناعي وعضوا منتدبا لادارته . من مؤلفاته : مشكلات القارة الأفريقية السياسية والاقتصادية ، حرب البترول في العالم ، اقتصاديات العالم العربي من المحيط الى الخليج ، العلاقات السياسية الدولية . كما ترجم عشرات من الكتب منها : رأس المال لكارل ماركس . وعشرة اقتصاديين عظام لجوزيف صوبيجر .

هل هناك ارتباط بين تجربة العقد الرابع والتجربة في العقد السابع ؟ وبوجه خاص ، هل ثمة حاجة الى تدابير من السياسة ، حتى يتسنى وقف الاتجاه نحو التناقص أو التجميل به ؟ أو هل يمكن أن نترك معدل المواليد يثبت نفسه في نهاية الأمر ، وفي أي مستوى يمكن أن يحدث هذا ؟

سوف يحاول هذا المقال الإجابة على بعض هذه الأسئلة ، وأن تكون الإجابة تجريبية نوعا . وسوف نحاول أن نفصل هذا بأن نحلل بعض التفاسير النظرية للاتجاهات السكانية في القرن الحالي ، وأن نتقدم من عندنا بتفسير افتراضي لهيكل الخصوبة .

هبوط الخصوبة في العقد الرابع

استمرت عملية تناقص الخصوبة ، دون توقف تقريبا ، في جميع البلاد المتقدمة تقريبا ، خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن . كان الديموجرافيين ، فضلا عن الساسة ، قد أصبحوا على اقتناع بأن انخفاضاً في السكان كان وشيك الوقوع . هذا الخوف لم يقتصر على البلاد الفاشية . لقد تنبأت التقديرات السكانية في المملكة المتحدة بتناقص عدد السكان الى ربع حجمه الحالي خلال قرن . وسادت أفكار مشابهة في بلاد أخرى . ووفر الديموجرافيون الأداة التي

تبين حل يمكن أن يجد مجتمع نفسه في الأجل الطويل بالمعدل الصافي للتوالد .
أما أن هذا المؤشر كاد محوطا بقيود تحد منه ، ولا يمكن استخدامه عندما يسر
التطور في اتجاه واحد ، فلم يتحقق في ذلك الوقت . وعلى ذلك كان من المحتم
انقضاء بعض الوقت قبل أن يدركوا أنه قد حدث اتجاه صعودي في الخصوبة في
العالم الغربي ، وأن الاتجاه النزولي في الخصوبة كان قد توقف مؤقتا . لكن قبل
أن ندرس الفترة التالية من ازدياد الخصوبة ربما يكون من الحكمة أن نتوقف من
أجل نأمل نظري . هل هناك تفسير نظري متاح يفسر تناقص الخصوبة ، وهو
العملية التي بدأت في معظم البلاد الغربية في نهاية القرن التاسع عشر ، واستمرت
دون توقف تقريبا ، حتى منتصف العقد الرابع من القرن الحالي ؟ وهل يمكن
تطبيق هذه النظرية على تجديد تناقص الخصوبة في العقد السابع ؟ مثل هذه النظرية
التي تحاول تفسير تطور الخصوبة والوفيات في الأجل الطويل متاحة لنا في الواقع ،
وتعرف باسم نظرية الانتقال .

نظرية الانتقال

ليس ثمة حاجة هنا الى التوسع في شرح نظرية الانتقال . فقد طلع بها في
أبسط صورة لها وارين تومسون ، واكتسبت اسمها من فرنك نوتشتاين في عام
١٩٤٥ . وفي صيغتها الحديثة يمكن أن توصف على النحو التالي : يمر كل مجتمع
في تطوره الكمي للمواليد والوفيات بعدد من المراحل ، أولاها مرحلة ازدياد الوفيات
وارتفاع الخصوبة ، وفي الثانية تتناقص الوفيات وتزداد الخصوبة ، أما المرحلة
النهائية ففيها تنخفض الوفيات والخصوبة . وفي نهاية المرحلة الأخيرة تتوافق
معدلات كل من المواليد والوفيات ، ويقترب معدل النمو من الصفر . ان الذي
يؤدي الى الانخفاض في الخصوبة طبقا لهذه النظرية هو انخفاض الوفيات ،
وخاصة وفيات الأطفال . فيترتب على التحسن في المعرفة الطبية والتكنيك الصحي
أن يزيد عدد الأطفال الذين يبقون على قيد الحياة في مرحلة الطفولة المبكرة ، وبدا
لا تكون الأسرة الكبيرة لازمة حتى يعيش عدد قليل من الأطفال . وثمة شرط ضروري
لهذا ، بالإضافة الى توافر مستوى معين من الرخاء ، هو اتجاه معقول وحديث
ازاء الحياة والمرض والموت . ونظرا لأنه يمكن توقع حدوث هذا الاتجاه في صفوف
الطبقات العليا أولا ، بدلا من حدوثه في صفوف الطبقات الدنيا ، ويكون أوسع
انتشارا في المدن منه في الريف ، فيمكن الافتراض بأن الانتقال سوف ينتشر من
الطبقات العليا الى الدنيا ، ومن المدن الى المناطق الريفية .

ليس من المهم في هذه المرحلة أن تكون نظرية الانتقال تستاهل او لا تستاهل
اسم « نظرية » أو أنها ليست سوى وصف يضيف طابع التعميم على الواقع .
كذلك لن نبحث أيمن تطبيق النظرية على العالم النامي أم لا . المهم بالنسبة لنا
هنا هو مرحلة الانتقال النهائية ، أي مرحلة تناقص الخصوبة ، وبوجه خاص
مسألة انتشار هذا الانخفاض .

الموضوع الذى سوف أحاول هنا توضيحه هو العلاقة بين الانتقال الديموجرافى والبنيان الاجتماعى ، وبوجه أخص العلاقة بين الخصوبة والحالة الاجتماعية .

لقد أصبحت صور أخرى من تفاوت الخصوبة ، من قبيل الصور المرتبطة بالدين أو بالواقع الجغرافى ، أقل مدعاة للاهتمام فى السنوات القلائل الأخيرة . مثال ذلك أن فرق الخصوبة بين الكاثوليك والبروتستنت فى الأراضى الواطئة كاد يختفى منذ عام ١٩٦٥ . وينطبق هذا على اختلاف الخصوبة بين الأقاليم الناطقة بالفرنسية والأقاليم التى تتحدث بالفلمنكية فى بلجيكا .

عند نظر الحالة الاجتماعية الاقتصادية نتناول مفهومًا معقدًا يشمل الدخل والتعليم والحرفة وغير ذلك مما يرتبط بهذا من خاصيات اجتماعية وثقافية . طبقًا لنظرية الانتقال بدأت معدلات المواليد تنخفض أولاً فى صفوف الطبقات الاجتماعية العليا . وكان هذا بمعنى أن الفروق فى الخصوبة حسب الحالة الاجتماعية ، وهى فروق كانت صغيرة جدًا حتى ذلك الحين ، بدأت تزداد . هذه الظاهرة اجتذبت اهتمامًا بالغًا فى حينها ، وسببت ضروبًا من القلق بشأن قلة عدد الأطفال عند المثقفين ، وهو قلق وجد فيما بعد أنه لا يقوم على أى أساس .

إن الفرض الذى كان يذهب إلى أنه « كلما ارتفع الإنسان فى السلم الاجتماعى قل عدد الأطفال » كان ينطوى على ارتباط سالب بين الخصوبة والحالة الاجتماعية . هذا الارتباط كان بديهيًا لزمان هوبل ، بحيث نظروا بعين الريبة إلى أول الدلالات على التغير . ففى لحظة معلومة لا يمكن أن نستنتجها من بيانات التعداد ، إلا بطريقة غير مباشرة ، بدأت مستويات الخصوبة تتجه إلى التقارب . وأول دلالة على ازدياد الخصوبة فى صفوف الطبقات الاجتماعية العليا رجدها أرمين بالنسبة إلى مدينة ستوكهولم فى سنة ١٩٣٠ . ولوحظ هذا منذ ذلك الحين فى بلاد أخرى . هذا الاتجاه الصعودى فى الخصوبة أدى إلى ظهور ما يدعى المنحنى ذا الشعبتين ، وفيه نجد أعلى مستويات الخصوبة فى صفوف أعلى الطبقات الاجتماعية ، وفى صفوف أدناها أيضًا . ومن ثم تقوم نظريتي على أن الارتباط السالب فى سبيله إلى أن يتغير إلى ارتباط موجب . ولبنّا نجد الدلالات على ارتباط موجب فحسب ولكننا نجد أيضًا تسوية للفروق فى الخصوبة . فى بداية فترة الانتقال تكون الفروق بين الحدود القصوى أكبر بكثير منها فى المراحل المتأخرة . لكن ينبغي أن تؤكد أنه لم يتم الوصول بعد إلى ارتباط موجب تمامًا فى معظم البلاد .

لقد قام كلايد كيزر بفحص الفروق فى الخصوبة تبعًا للحرفة أو المهنة فى الولايات المتحدة من عام ١٨٨٥ إلى عام ١٩٦٥ ، فوجد زيادة فى هذه الفروق فى الفترة من ١٨٨٥ إلى ١٩٢٠ ، ولم يجد تغييرًا بالنسبة للفترة من ١٩٢٠ إلى ١٩٥٠ . وعقبها انكماش حاد فى الفروق نتيجة لازدياد الخصوبة عند الطبقات الاجتماعية العليا . وكانت الفروق عن الفترة السابقة على عام ١٨٨٥ ، حين لم يكن الانتقال قد بدأ بعد ، صغيرة بشكل لافت للنظر .

ان الدراسات المشهورة عن « نمو الأسرة الأمريكية » التي أجرتها جامعة برنستون وجدت بالفعل ارتباطا سالباً بين عدد الاطفال المتوقع والحالة الاجتماعية في المسح الذي تم في عام ١٩٥٥ وعام ١٩٦٠ . لكن في عام ١٩٦٥ بدأ عدد الاطفال المتوقع يزيد زيادة طفيفة عند الطبقات الاجتماعية الاقتصادية العليا . وفي عام ١٩٦٧ وجدت ماريا دافيدسون ارتباطاً موجباً بين الدخل وعدد الاطفال ، وذلك على أساس بيانات مستقاة من « المسح الأمريكي للفرص الاقتصادية » ولكن هذا الارتباط لم يستمر بالنسبة للدخل والعدد المتوقع للاطفال .

وفي « عرض نويا الاسر » البريطاني وجدت مير وولف ارتباطاً سالباً بين الحالة الاجتماعية الاقتصادية وعدد الاطفال المتوقع ، وذلك بالنسبة للزيجات التي تمت قبل عام ١٩٤٥ . وكان الارتباط موجباً في حالة الزيجات التي تمت بعد عام ١٩٦٥ .

وفي السويد ووست ايفا برنهاردت العلاقة بين الحالة الاجتماعية الاقتصادية والخصوبة . وكانت النتيجة التي توصلت اليها هي ان السويد في طريقها الى ارتباط موجب ، ولكن الطبقات الدنيا لم تنجح بعد في تحديد عدد اطفالها بثلاثة أو أقل ، وبالنسبة للمستقبل ترى تجانساً أكبر في السلوك تجاه التوالد ، بمعنى أن كل شخص سوف ينجب اما طفلين أو ثلاثة اطفال تقريباً ، ولكن في صفوف الطبقات الاجتماعية العليا سوف يزيد عدد الاسر التي تضم الواحدة منها أكثر من ثلاثة اطفال .

وفي بلجيكا اثبت البحث الذي أجرى على المستوى القومي عن خصوبة الزواج في سنة ١٩٦٦ أن البلد كان ينتقل من ارتباط سالب الى ارتباط موجب . وفي القلاندرز كان اتجاه العلاقة بين حجم الأسرة المتوقع والحالة الاجتماعية موجباً أكثر منه في الوالون حيث ساد الارتباط السالب .

العقد الرابع من القرن الحالي

لنرجع الى العقد الرابع . وبالنسبة الى كافة البلاد المتقدمة تقريباً كما يبين الجدول رقم (١) العقد الرابع كانت الفترة التي انتهى فيها التناقص في الخصوبة . ففي عام ١٩٣٣ توقف في إنجلترا واسكتلندا وفنلندا والولايات المتحدة في وقت واحد . وفي ظرف أربع سنوات فقط حدث هذا الحدو في جميع البلاد الغربية تقريباً ، باستثناء فرنسا وأيرلندا . وفي منتصف أخطر كساد اقتصادي عرفه العالم الغربي بدأت معدلات المواليد في الارتفاع ، بغض النظر عن البنيان السياسي للبلاد المعنية وبغض النظر عن سياستها الاقتصادية ، وبغض النظر عن سياستها السكانية . لم تحلل أسباب هذه الزيادة في الخصوبة ، التي تعنى ركوداً في مجرى الانتقال الديموجرافي ، تحليلاً كافياً .

قد نستشعر ما يفرضه هذا الارتفاع في الخصوبة بازدياد عدد الاطفال عند الطبقات الاجتماعية العليا . ولكن صفر هذه الطبقات النسبي في المجتمع

الكلى يجعل من غير المرجح أن يكون ازدياد حجم اسراتهم قد أسهم في هذه العملية اسهاما له شأنه . بالعكس كانت الطبقات الاجتماعية الدنيا هي التي توقفت فيها مؤقتا عملية تناقص الخصوبة . ومن المهم أن نلاحظ أن هذا حدث قبل تقرير علاوات الاولاد والتخفيضات الضريبية وغير ذلك من التدابير المتصلة برفاهية الأسرة في معظم البلاد المعنية . وعلى ذلك ففي رأيي أن مما يحتمل الجدل الى حد كبير انه هل لهذه التدابير أى تأثير حقيقى من ناحية زيادة المواليد .

الجدول (١) أدنى معدلات للمواليد (فى الألف) فى العقد الرابع وفى الوقت الحالى فى بعض بلاد متقدمة مختارة

البلد	أدنى معدل للمواليد فى العقد الرابع		أحدث معدل للمواليد	
	السنة	معدل المواليد	السنة	معدل المواليد
الأراضي الواطئة	١٩٣٧	١٩ر٨	١٩٧٣	١٤ر٧ (١)
ارلندة	١٩٤١	١٩ر٠	١٩٧٢	٢٢ر٤
المسانيا	١٩٣٣	١٨ر٣	١٩٧٢	١١ر٣ (١)
انجلترا	١٩٣٦	١٥ر٤	١٩٧٣	١٤ر٥ (٢)
لجيبسكا	١٩٣٣	١٥ر٥	١٩٧٢	١٣ر٨
تشيكوسلوفاكيا	١٩٣٦	١٦ر٣	١٩٧٢	١٦ر٥
الدنمرك	١٩٣٧	١٧ر٧	١٩٧٢	١٥ر٨
السويد	١٩٣٥	١٣ر٧	١٠٧٢	١٣ر٨
سويسرا	١٩٣٤	١٤ر٩	١٩٧٢	١٤ر٤
فرنسا	١٩٣٧	١٣ر١	١٩٧٢	١٦ر٩
فلندا	١٩٤١	١٨ر٤	١٩٧٢	١٢ر٧
كندا	١٩٣٧	٢٠ر٠	١٩٧٢	١٥ر٢
البروج	١٩٣٧	١٤ر٣	١٩٧٢	١٦ر٦
النمسا	١٩٣٥	١٢ر٨	١٩٧٢	١٣ر٨
الولايات المتحدة	١٩٣٧	١٦ر٦	١٩٧٢	١٥ر٦

ملاحظة : عدل ترتيب البلاد الواردة بالجدول ، حسب حروف الأبجدية العربية (المترجم)

١ - بالنسبة لسنة ١٩٧٢ جمهورية ألمانيا الاتحادية

٢ - مبنى على الأرقام الخاصة بالنصف الأول من ١٩٧٣

المراجع : بالنسبة للعقد الرابع
Donald J. Bogue, Principles of Demography مدينة نيويورك ، وايل ، ١٩٦٩ ، ص ٧٣ - ٥ ،
Reference Bureau Inc. أحدث معدل للمواليد : واشنطن ، ١٩٧٣ .

من الحقائق القليلة جدا المعروفة عن العقد الرابع ازدياد حالات الزواج . فقد قدر فان دن برينك ان الزيادة في الزيجات بالأراضي الواطئة في الفترة من ١٩٢٨ الى ١٩٤٨ كانت ٥٦ في المئة فقط ، وتعزى الى الزيادة في خصوبة الزواج . اما النسبة الباقية فراجعة الى ازدياد الزواج والى التغييرات في التركيب العمرى . وفى نهاية العقد الرابع دخلت في سوق الزواج الاجيال التى ولدت في ١٩١٩ - ١٩٢٠ مما ادى الى زيادة في حالات الزواج .

هذه الزيادة في المواليد عرقلت دراساتها ، الى حد كبير بالطبع ، الحرب العالمية الثانية وماتخلف عنها من آثار . فقد ادى نشوب الحرب عام ١٩٣٩ الى زيادة في حالات الزواج ، في حين ان انتهاء الحرب عقبته في معظم البلاد زيادة كبيرة في عدد الاطفال . لكن ظل مستوى الخصوبة اعلى منه في فترة ما قبل الحرب بالنسبة لعدد من البلاد ، حتى فوق مستوى العشرين فى الالف . ولم يحدث اتجاه نزولى جديد فى الخصوبة الا فى منتصف العقد السابع ، وهو الاتجاه الذى استمر حتى اليوم .

ما الذى تعنيه ، بالنسبة لنظرية الانتقال ، فترة التوقف هذه التى استمرت ثلاثين عاما تقريبا (من منتصف العقد الرابع حتى منتصف العقد السابع) ؟ حاولت هذه النظرية ان تفسر عملية تناقص الخصوبة ، وهى العملية التى بدأت في نهاية القرن التاسع عشر في معظم البلاد الغربية . وتوقف هذا التناقص لا يستقيم مع النظرية ، ولكن استثنائه بعد منتصف العقد السابع يتفق معها .

للإجابة على هذا السؤال يكون من الضروري ان نعود فنتعمق في بحث الفروض النظرية التى تقوم عليها نظرية الانتقال . ومن هذه الناحية مالت آراء الديموجرافيين وعلماء الاجتماع للاختلاف الشديد .

في الدراسة السوسولوجية للخصوبة يمكن ان نميز اسلوبين : فمن جهة هناك الاسلوب السوسولوجى الواسع ، ويهتم بالمعايير والقيم ، ومن جهة أخرى هناك الاسلوب السوسولوجى الضيق ، ويهتم بالأسرة الفردية . ليس من اللازم ان يتعارض أحد الاسلوبين مع الآخر ، ولكن الذى يفتقر اليه هو الصلات التى تربط بينهما . هذه الصلات جرى البحث عنها في أجهزة الرقابة الاجتماعية ، ونظم الاتصال . والشبكات الاجتماعية .

ومن الواضح ان تلك المعايير والقيم التى تفرض القيود الاجتماعية الالتزام بها هي وحدها ذات الأهمية من وجهة نظر علم الاجتماع . مثال ذلك ان أجهزة الرقابة التى كانت تمارسها الكنائس بالنسبة لاتباعها ، والمتعلقة بالتوالد ، كانت أجهزة فعالة جدا . ولعل اختفاء أنظمة مثل الاعتراف قد أسهم في الانخفاض الحديث الذى طرأ على الخصوبة عند الكاثوليك . ومن المهم ان نسأل هل استطاعت أجهزة أخرى للرقابة الاجتماعية ان تملأ هذه الثغرة . ومن هذه الناحية يمكن ان نفكر في نظم الاتصال بالجماهير . فالمعروف ان لهذه النظم وظيفة دينامية في المجتمع

الحديث ، فهي تؤدي دورا مهما في نشر الافكار الجديدة والتغيرات في الانظمة التي تتضمن المعايير والقيم . ومضمون «الرسائل» التي تنتشر بهذه الطريقة يكون غالبا ضد الخصوبة ولا يكون مشجعا لها . ويمكن ان تصل الى الفرد مؤثرات مهمة على مسلك الزواج من النسل ، عن طريق الشبكات الاجتماعية واشباه المجموعات التي تنتمي اليها كل أسرة تقريبا . ولم تتم بعد دراسة تأثير هذه الشبكات واشباه المجموعات على الخصوبة ، لكننا يمكن ان تشكل وسيطا هاما في نشر افكار واتجاهات وعادات جديدة خاصة بالتكاثر . ويمكن ان نجد بعض الدلالات على هذه المؤثرات في الاساحات التي نشرت .

وثمة حلقة هامة في المستوى الصغير ، هي الطبيب ، وخاصة طبيب العائلة . ان دور طبيب العائلة في نشر اتجاه أكثر رشدا نحو منع الحمل قد تأكد في عدد من الدراسات . فالأطباء الأسر اهتمام متزايد ومعرفة متزايدة بالوسائل المختلفة لتنظيم النسل . وكان ظهور وسائل جديدة لمنع الحمل ومؤكدة الى درجة عالية . خلال السنوات العشر الاخيرة . عاملا مشجعا من هذه الناحية . وفي رأيي ان تفسير النقص في الخصوبة لا ينبغي البحث عنه في اكتشاف وسائل جديدة لمنع الحمل . فالأهم من الوسائل الدافع على استخدامها . ويمكن ان يكون تأثير الطبيب اداة في اتخاذ القرار بقبول وسيلة معينة لمنع الحمل . اني انحي جانبا ، وعن عمد ، مشكلة الأثر الديموجرافي للجهاز ، اذ يبدو ان الدراسات الحديثة في الأراضي الواطئة تدل على أنه قد بولغ في تقدير اثره الديموجرافي .

وختاما يمكن القول بأن الاجهزة التي تؤثر في القرارات التي تتخذها الاسر الفردية يمكن ان تصل اليهم عن طريق عدد من المسالك المختلفة . واذ نعود الى الفرض الذي قدمناه ، المتعلق بتأثير الحالة الاجتماعية الاقتصادية على الخصوبة ، ينشأ السؤال : كيف يتحقق هذا التأثير ؟ أي من المتغيرات الوسيطة (بالمعنى الذي يقصده ديفيز وبليك ، يمكن ان يتأثر على نحو مباشر بالحالة الاجتماعية الاقتصادية ؟ من أحد عشر متغيرا وسيطا ميز هذان المؤلفان ثلاثة على الأقل يمكن ان تؤثر فيها الحالة بشكل مباشر : العمر عند الزواج ، منع الحمل ، الاجهاض ومع ذلك فالحالة الاجتماعية الاقتصادية يمكن ايضا ان تؤثر بطريق غير مباشر في هذه المتغيرات ، بأن تؤثر في الدافع على ان تكون الأسرة صغيرة . ومن هذه الناحية يمكن ان نفكر في الاسكان وتشغيل المتزوجات .

بقدر مايتعلق الأمر بتأثير الحالة الاجتماعية الاقتصادية على العمر عند الزواج وعن طريق هذا على الخصوبة أثبت بميس أنه بالنسبة للزيجات الصغيرة جدا (عمر الزوجة اقل من ١٩ سنة) هناك ارتباط سالب بين الحالة والخصوبة ، في حين أنه بالنسبة للزيجات التي تتم في سن متأخرة يكون الارتباط موجبا . ووجدت دراسات أخرى أن نساء الطبقات الاجتماعية العليا يتزوجن في العادة في سن متأخرة ، وهو ما يعني أنه لا يتوافر لهن الوقت الكافي كي يصلن الى ما يروونه العدد المثالي للأطفال ، هذا الارتباط لا يحسب امكان اختيار التوالد ، اذ في المادة تعقد وتقرقر

زيجات في سن صغيرة جدا لأن الفتاة حامل . وثمة دلالات على أن هذا أكثر حدوثا في صفوف نساء الطبقة الدنيا . هنا نحتاج الى بعض الحذر ، اذ لا تزال معرفتنا بالعوامل التي تؤثر في الدافع على الزواج ناقصة .

ان معرفتنا بالعلاقة بين الحالة الاجتماعية ومنع الحمل اكثر . فالبينات المستقاة من الابحاث في الاراضي الواطئة تدل على أن معرفة الطبقات الاجتماعية الدنيا بشئون الجنس اقل ، وكثيرا ما تلقى عندها اعتراضات اساسية على تنظيم النسل ، وتقلل في الحقيقة من استخدام وسائل منع الحمل ، وتعتبر الانجاب هدف الزواج .

وفيما يتعلق بالاسكان جرى الافتراض غالبا بأن لسوء موقف الاسكان تأثيرا يحد من حجم الأسرة . ويوجه خاص سري الظن بأن بناء شقق تتكون الواحدة منها من اربع حجرات يشجع على تكوين الأسرة ذات الطفلين . هذا الفرض لم تثبته الابحاث . فالكس لا يمكن أن يعزى أكبر عدد اطفال الطبقات الاجتماعية العليا الى كون ظروف اسكانها افضل .

والمشهور أن العاملات من النساء المتزوجات ينجبن اطفالا اقل من اللاتي يقين في البيت . هذه الحقيقة لا تكفي وحدها لأن نستخلص منها أية نتيجة . فأولا العلاقة السببية غير واضحة ، فهل تسعى النساء وراء عمل مربح خارج بيوتهن لأن عدد أطفالهن اقل ، أم أن عدد أطفالهن اقل لأنهن يشتغلن ؟ الحقيقة أنه حتى هذه الصياغة في التعبير هي تبسيط لمسألة معقدة . علينا في الواقع الاجتماعي أن نبحث عن علاقة داخلية بين العوامل التالية : تعليم النساء وحرفن ، ووسائلهن لمنع الحمل ، وفوق كل شيء الدافع لهن على العمل أو البقاء مشغولات . ان لوضع المرأة الحرفي علاقة وثيقة بحالتها الاجتماعية الاقتصادية وب حالة زوجها . وعلاوة على هذا فالراجع ان الدافع على العمل ليس واحدا عند الطبقات العليا والدنيا . ولهذا ليس من الضروري أن تكون النتائج المترتبة على اشتغالهن ، بالنسبة لحجم أسرتهن ، متشابهة . هنا ميدان هام للبحث الاجتماعي الاقتصادي والبحث الاجتماعي الديموجرافي .

ويبدو واضحا أن تأثير الحالة الاجتماعية على الخصوبة يفرضه جهاز معقد . ليست المسألة مسألة دخل فحسب (هل في وسعنا انجاب طفل آخر ؟) ، بل ليست مسألة معرفة بوسائل منع الحمل أو الفترة على التحرر من صور معينة من الرقابة الاجتماعية .

ان المنهج الاقتصادي في دراسة حجم الأسرة وقرارات نمو الأسرة ، على أساس ما يقال له تحليل التكلفة والمنفعة ، يسير قدما عند رجال الاقتصاد . انه يبدأ من تكاليف طفل بالقياس الى ما يمكن أن يوفره هذا الطفل من أشباع غير مادي الى درجة هائلة ونظرا لأن الدخل عامل هام في هذا الشكل من التحليل فانا تكاد نصل دائما

الى ارتباط موجب بين الدخل وعسدد الأطفال . وأحيانا يؤخذ فى الاعتبار عامل الذوق الذى يبين وجود ارتباط بالحالة الاجتماعية الاقتصادية أيضا . فإذا كان عامل التكلفة بصدد أن يصبح أكثر أهمية فعندئذ سوف يتم الإسراع بظهور ارتباط موجب .

تطور الخصوبة فى المستقبل

هذه الملاحظة تعود بنا الى تطور الخصوبة فى الوقت الحاضر وفى المستقبل . رأينا أن هناك دلائل كافية لافتراض أن عملية الانتقال الديموجرافى تقترب من نهايتها . فالاختلافات فى الخصوبة ، حسب الدين والأقليم والحالة الاجتماعية بل المعايير اللغوية آخذة فى الزوال السريع نوعا .

ومن هذه الناحية قد يحسن أن نسأل متى يتم الانتقال . هذا لا يشكل مشكلة بالنسبة للديموجرافى التحليلى . فطبقا لنظرية الانتقال يتم الوصول الى النقطة التى عندها نصل الى الظروف المناسبة لمجتمع ثابت ، وبعبارة أخرى الظروف التى تتساوى فيها الخصوبة مع الوفيات . لكن هذه النقطة غير ذات أهمية بالنسبة للديموجرافى الاجتماعى ، لا لسبب إلا لأن الأسر الفردية لا تكون على وعى بها . بالنسبة للديموجرافى الاجتماعى لا توجد اعتراضات على اعتبار أن تناقصا جديدا فى الخصوبة ، حتى دون مستوى الوفيات ، هو مرحلة الانتقال النهائية . أن الانتقال يتم عندما يتم الوصول الى ارتباط موجب تماما بين الخصوبة والحالة الاجتماعية ، فى أى مستوى كان ، واذ ينقل الى المستوى الفردى فان الانتقال يتحقق عندما يمكن عزو الفوارق فى الخصوبة الى رغبات الأسر الفردية . وهذا موقف لم نبلغه بعد . بل هناك يثور السؤال هل تبقى فى المؤخرة مجموعات ترغب فى تنظيم خصوبتها لصالحها هى . وندع جانبا المشكلات التى تمثلها المجموعات السكانية الخارجية ، مثل العمال الأجانب ، والمهاجرين الوافدين من وراء البحار ، الخ .

إذا كان الاتجاه هو حقا نحو ارتباط موجب بين الحالة الاجتماعية والخصوبة فسوف تكون لهذا عواقب مهمة بالنسبة لمستوى المواليد . فالطبقات الاجتماعية العليا أقل عددا بكثير من الوسطى والدنيا ، وعلاوة على هذا فالمجموعات التى جرى العرف بأن يكون مستوى الخصوبة فيها مرتفعا ، مثل الشعوب المستتلة بالزراعة ، لا تشكل أقلية صغيرة ومتناقضة فى البلاد المتقدمة . وحتى إذا لم تقبل مجموعات اجتماعية معينة شكلا ما من تقييد خصوبتها فسوف يصبح عدد أطفال الطبقات الوسطى والدنيا من الصغر بحيث تكون النتيجة الصافية انخفاضا بالغا فى المواليد .

يعرف كل ديموجرافى أن من الخطر للغاية بناء التنبؤات على أمثال هذه الأنواع من الاستدلال المنطقى المجرد . فالتركيب العمرى لمعظم الشعوب النامية ، مع التركيز

الشديد في فئات الأعمار الصغيرة ، قد يضمن في الأجل القصير زيادة مؤقتة في المواليد . أما في الأجل الطويل فقد آتينا بنقص مستمر في الخصوبة . وهذا يمكن أن يؤدي في النهاية ، الى مجتمع ثابت أو حتى أخذ في التناقص .

وهنا يثور السؤال : هل يجوز توقع ارتفاع في هذا الاتجاه في الأجل الطويل . في رأيي أن هذا يمكن أن يكون هو الحال . وهذا الرأي مبني على مفهوم التحرك النزولي للقيم الاجتماعية والثقافية في التركيب الطبقي . والقيم المتعلقة بالخصوبة يمكن أن تتبع مثل هذه الحركة النزولية . فاذا اكتسب العدد الكبير من الأطفال في صفوف الطبقات الاجتماعية العليا وظيفة باعتبارها رمزا للمركز فعندئذ يمكن أن تنطلق الى هذه الطبقات الاجتماعية الدنيا وتأخذ به . وتكون النتيجة عصرا جديدا تماما بعد مرحلة الانتقال . ولا يبدو من المحتمل أن يقع مثل هذا التطور في السنوات العشر التالية . علينا أن نستعد لاستمرار الاتجاه المتناقص بالنسبة للعقد التالي .

هذا لا يعني أن السكان سوف يتناقصون جميعا على الفور . فهذا فهم خاطيء مشترك لعملية النمو الديموجرافي . فبسبب ارتفاع معدلات المواليد في العقد السادس تكاد نجد عند جميع الشعوب المتقدمة تريبا عمريا يكفل استمرار معدلات زواج عالية ، ومن ثم استمرار زيادة سكانية . وعلى ذلك ففي الأجل القصير سوف تواصل الشعوب المتقدمة النمو . هذا التناقض بين اتجاه معدلات المواليد الى التناقص من جهة ، واستمرار نمو السكان من جهة أخرى ، هو الذي يمكن تفسيره للجمهور العادي .

النتائج بالنسبة للسياسة السكانية

ما نتائج الاتجاه الذي وصفته الآن بالنسبة للسياسة السكانية ؟ أود أن أبدا من دعوى أن كل سياسة سكانية يجب أن تبني على حقائق ، فضلا عن نوع ما من نظرية تفسيرية . فاذا لم نقم السياسة السكانية الا على افضلية بلوغ هدف ديموجرافي خاص معين ، مثل مجتمع متوقف أو يسير في طريق النمو ، فأننا نتعرض لخطر السباحة ضد التيار . وهذا يعني أن كل نوع من السياسة السكانية يجب أن يرتبط بالحركات والاتجاهات الديموجرافية القائمة ، بدلا من أن يحاول السير على خلاف هذه الاتجاهات .

وتختلف ردود الفعل ازاء الاتجاه الحالي لتناقص الخصوبة اختلافا شديدا عنها في العقد الرابع عندما ساد التشاؤم على نطاق واسع ، وكاد الهدف من السياسات السكانية يقتصر على تحقيق زيادة في الخصوبة . ويبدو أن العكس هو الحال في أيامنا هذه ، ففي بلاد عدة شكلت لجان رسمية لشتون السكان لكي تدرس هل من المرغوب فيه حدوث زيادة جديدة في السكان ، وتبدى المشورة في هذا الشأن . وانتهت لجان الولايات المتحدة والأراضي الواطنة الى أنها تؤيد بقوة وقف نمو السكان في أقصر وقت ممكن . ويظهر في بلاد أخرى بعض تردد وميل للانتظار ومراقبة الاتجاه الحالي .

رأينا الآن أن الاتجاه الحالي هو نحو استمرار تناقص الخصوبة في العقد التالي على الأقل . أما عند أى مستوى سوف تثبت معدلات المواليد في النهاية فأمر غير مؤكد ، ولكن يكاد يكون من المحقق أنها ستكون أوفى بكثير منها في العقد الرابع . والتفسير النظري لهذا الاتجاه يمكن أن نلقاه الى حد ما في ظهور ارتباط موجب بين الخصوبة والحالة الاجتماعية . فإذا رفض هذا التفسير كان معنى هذا أن العمليات الديموجرافية لم تتأثر الى حد كبير بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية ، مثل المهنة والتعليم ، الدخل ، والطبقة الاجتماعية . وهو يعنى فضلا عن هذا ان للسلوك الديموجرافي حركة معينة خاصة به ، يمكن أن ندعوها استقلال السلوك الديموجرافي وواضح انه سيكون من الصعب للغاية اقامة أى نوع من السياسة السكانية على أساس هذه الدعوى .

هنا يستطيع الديموجرافي المحترف أن يتقدم بالمساعدة . واعتقد مع بيرلسون أن مهمة الديموجرافي مثلثة : (ا) أن يتعرف على المشكلات بطريقة صحيحة ، (ب) أن يطلبها تحليلا علميا ، (ج) أن يركز الاهتمام على القيم الانسانية الأساسية ذات الأهمية . ولقد ركز المقال الحالي اهتمامه على المهمتين الأولى والثانية . ولكن المهمة الأخيرة هي الخيط الذى يربط بين نظرية السكان والسياسة السكانية .

تنسيق البيانات

الخاصة بعبادات البشرية

من الواضح ان البيانات الخاصة بعبادات البشر تحت ظروف تنوعها ووفرتها وتناثر مصادرها انما تتطلب ادخالها ضمن برامج الآلات الحاسبة • فمثلا عدد ما يعرض في المتاحف من موضوعات عادات البشر ، قد يصل الى الملايين بل عشرات الملايين ، في حين تتراكم بقدر أعظم بكثير الصور الفوتوغرافية والأشكال المرسومة ، والخرائط المساحية والجغرافية والاشربة المسجلة ، أما بالنسبة لما تم طبعه من المواد المخصصة للثقافة العالمية فان مجموع حجمها يبلغ من الكبر الحد الذي يتعذر معه عمل أية محاولة للامام بها بالطرق التقليدية العادية • ومع ذلك فان ادخال عينات عادات الاجناس ضمن برامج الآلات الحاسبة ما زال من العمليات القليلة • كما ان النتائج التي تم التوصل اليها معرضة للنقاش من وجهتي نظر مختلفتين :-

الاولى : وجهة نظر علماء طبائع الاجناس الذين لا يؤمنون بالفائدة التي تعود علينا من جراء استخدام وسائل التبسيط والتسهيل ، والثانية هي وجهة نظر علماء الرياضة الذين يجدون غاية موادهم فقط في حالات تلائم بياناتها عمليات التحليل الرياضي وسوف نمطى ثلاثة أمثلة توضح تلك العقبات ، وهي تنتمي الى ثلاث وسائل من طرق عمل البحث في مجال علم طبائع الاجناس :-

بقلم : جاف كوينينير

أستاذ الفلسفة في معهد الدراسات العليا بتونس من ١٩٥٤ -
١٩٥٩ ثم التحق بالمركز القومي للأبحاث العلمية ، ومنذ
١٩٦٨ أصبح مديرا لمعهد الأنتولوجيا الفرنسي ، والمتحف
القومي للفنون والآثار الشمسية له أبحاث ومؤلفات
عدة .

ترجمة : الدكتور محمد جمال الدين الفندي

رئيس قسم الطبقة الفلكية بكلية العلوم بجامعة القاهرة ،
حائز على جائزة الدولة . له مؤلفات وأبحاث عديدة بالمرية
والانجليزية

(أ) القائمون بعمليات جرد عادات البشر ، والآثار المميزة المتخلفة من نشاط البشر
في مجال الثقافة .

(ب) التعرف على الانماط الرئيسية ومدى اتصالها بالميزات الثقافية في عالم المعرفة .

(ج) المقارنة بين الحالات المنطقية والحقيقية التي تعمل فيها مجموعات الفصائل والقواعد
والاوضاع .

استخدامات عمليات جرد موضوعات طبائع الاجناس :

من أجل جرد المجموعات ، سبق أن أدخلت عمليات فحص البيانات في مجال
علوم الآثار قبل إدخالها في مجال علم طبائع البشر . فعل أية حال يبدو من النظرة
الاولى أن مجموعات عادات الاجناس والآثار تلائم نفس النوع من عمليات فحص
البيانات . ففي كلتا الحالتين ، يلزم أولا أن نصف الأشياء من حيث أبعادها وحدودها ،
ومناطق تواجدها والوسائل التي بها أمكن الحصول عليها ، والمواد التي تتكون منها ،
والطرق الفنية المتبعة في صنعها وتشكيلها واستخدامها ككل . وفي كلتا الحالتين
أيضا قد تبلغ هذه المتغيرات الوصفية أي درجة مطلوبة من درجات التعقيد فمثلا قد

لا يقتصر في وصف المواد على خواصها الكيفية كما تبدو من الرصد المباشر ، بل تضاف اليها الخواص الطبيعية والكيميائية التي يتوصل اليها بواسطة التحليل . ومن الممكن كذلك في كلتا الحالتين أن يعمل ازدواج من وصف المواد مع الوثائق والمستندات المتعلقة بها : تمثيل الشيء بالنقوش عن طريق الحفر أو على القيسفساء ، أو التصوير على الجدران أو بعمل الصور المصغرة كما على المطبوعات كذلك ، والصور الفوتوغرافية أو الأفلام التي تؤخذ لموضوعات النصوص والتسجيلات وكذلك كما في المذكرات والمفكرات والاختبارات الشخصية والاستعلامات . ولذلك عندما يراد جمع بيانات عن أى موضوع يجب أن تضاف الى أوصافه المعلومات الخاصة به والتي تمدنا بالقرائن اللازمة لظهور أهميته . والفروق من حيث طريقة العثور على تلك المواد ، سواء بالحفر والتنقيب أو بالجمع المباشر ، لا تظهر في الاصل انها تتضمن أى تباين من حيث الوصف .

وعندما نعمن النظر أكثر وأكثر ، على أية حال ، يصبح من الواضح ان محاولة وضع وصف مجموعات طبائع الاجناس في نفس الخط مع مجموعات الآثار انما يتضمن احتمال فقد فوائد المعايير والتقنين وهي ، امكان الاسترجاع أو الاسترداد بواسطة لغة من لغات المستندات . وكل ما يناسب - فقط ما يناسب - من البيانات . وفي الحقيقة تحتاج ممارسة علم عادات الاجناس وعلم الآثار الى نوع من الحياد أو الانحراف يدخل على الوصف . ففي حالة التنقيب بالحفر تكون الابعاد والحدود والمواد والزخرفة عبارة عن متغيرات معروفة القيم بينما تكون الطريقة التي اتبعت في الصناعة ووسيلة الاستعمال عبارة عن متغيرات مجهولة . وتبعا لذلك تكون الابحاث التالية منصبة على تحليل مجموعة البيانات المعروفة من أجل استنتاج البيانات المجهولة ، مبتدئين أولا بالانقار المحسوسة والصفات الكيميائية الطبيعية لنصل من الصليب مثلا ، أو قطعة من الحجر المصنع ، أو القماش ، ثم ثانيا بطرق الشم ووسائل التقليل واستعمال النار ، والغزل والصباغة والنسيج . ومن اللازم في مثل هذه الظروف أن تفصل كل من البيانات المرصودة والبيانات المستنتجة وأن تجمع على انفراد . وفي حالة مجموعة طبائع الاجناس يكون المنطق هو العكس . فالوحدة المتماشكة الصلبة ، ومصدر المعلومات الاساسى ، ليس هو الشيء الذى يدخل ضمن مجموعة الاشياء ولكن هو الحصىلة ذات - المفزى الذى يكون قرين الشيء ، وتسلسل العمليات التى تنجم عنه . وفي الحقيقة انما تقوم ممارسة جمع اخلاق الاجناس على أساس أن يدرك المرء لأول وهله أسماء وتفسيرات النظم والطقوس والمعتقدات والعادات . ولذلك فان المتغيرات التى تصف طرق الصناعة ووسائل الاستخدام تعرف وترصد تحت نفس حالات المتغيرات التى تصف الابعاد والحدود والمواد والاشكال . وتنشابه البيانات فلسفيا ، ويمكن مقارنتها ومتابعتها في نفس الوقت .

وفي الحال يسلمنا هذا التباين الاول الى تباين آخر يتصل بموضوعات الوصف . ففي ممارسة الآثار يكون الشيء ، وهو المصدر الرئيسى الذى يرجع اليه على الدوام ، عظيم الاهمية ، ومن اللازم اذن أن تجدد دائما البنود التى تصف الشيء نفسه ،

ونتيجة التحليل التقليدي للمركبات خلال مجموعة مركبة من مميزات أساسية • ومن ناحية أخرى نجد انه في ممارسة علم طبائع الاجناس لا يكون الشيء هو الاساس بل ما يقال عنه ويثير اهميته • وعلى ذلك يجب أن تكون الموضوعات الوصفية هي التي توضح طريقة الفكر المحلى ، كما يلزم أن تنتمي المميزات الى القيم التي قدرها ذلك الفكر • ومن الضروري أن تنبثق الانواع من تشابك الخواص باعتبارها ذات قيمة في الفكر والادراك المحلى : ففي الحالة الاولى تستنتج تقسيمات الفكر المحلى ، ولا تغطي • وفي الثانية ، هي لا تغطي فحسب ، كما يعطى الشيء نفسه ، بل انها تحدد أيضا ، نظرا لأنه على هذه التقسيمات تعتمد الابعاد والمادة والشكل عن طريق اساليب الصناعة وطرق الاستخدام •

وليس ثمة سبيل الى الوقوع في الخطأ • فان الفرق بين هذين النوعين من الوصف انما يكون بدرجة أقل من محتواها أكثر من مضمون الفرض النهائي الذي يحدد احدهما وتقههما ، بسبب عدم عظم أهميتها اذا ما استعملنا تعبير ماكس وير كالمعتاد •

وكثيرا ما يقارب نشاط علم طبائع الاجناس بالنسبة الى محتواه ، نشاط علم الآثار - فكم مجموعة من مجموعات علم الآثار تصحبها وثائق تتيح فرصة وصفها في إطار طريقته التفكير المحلى ؟ وكـم هناك من الاشياء ما يجمع على التو ، بينما غابت عن حاملها كافة المعلومات المتعلقة بها ، وحتى جهلوا طريقة استخدامها أو أسمائها ؟ فهل بعد ذلك يختلف سلب مستودعات المتاحف والمصانع والمخازن عن حفر وتنقيب الخرائب وما في باطن الارض اختلافا جوهريا ؟ وعلى العكس من ذلك ليست الدفاتر والتسجيلات والصور المصغرة والفيديسكوب التي يمكن أن يعثر عليها عالم الآثار أحيانا بوفرة وغزارة بحيث تملء بثروة من المعلومات التي يسوقها القدر ، أفلا يكون وصف علم طبائع الاجناس للاشياء التي تقب عنها في قالب طريقة الفكر المحلى أمرا ممكنا ؟ وعلى ذلك اذا ما اختلفت الاوصاف بدرجة أقل من حيث التوافق وتباين المعلومات التي تشير اليها بالنسبة الى التقنين المنطقي للبيانات الخاصة بها ، سوف يتم الاتفاق على وجوب استخدام كلمة (اثنوجرافيا) أو علم طبائع البشر بالمقارنة مع علم الآثار من أجل الوصف الذي يقسم خصائص الشيء الى قسمين منفصلين ، وذلك فيماذا كانت تلك الخصائص وضماها الراصد لأغراض التحليل ، أو فرضها العميل من أجل التسمية والتمييز أو الصناعة لأغراض الاستخدام • ومن ثم يمكن أن نتصور ونبدل الجهد من أجل نشوء ثلاثة أنواع لاستخدام الآلات الحاسبة في مجال جرد المجموعات الخاصة بعلم طبائع البشر •

تدبير المجموعات :-

ما هي الاشياء المحفوظة ؟ وكيف أمكن الحصول عليها ؟ وبأي ثمن وعلى أية حال ؟ ومن أي شخص ، ومن أي صورة ؟ وما هي الحالة التي تم حفظها عليها ، وما

وزنها ؟ والحيز الذي تشغله ؟ وأين حفظت ، ولأي شخص تنتمي ؟ وهل عرضت ، ورسمت لها الاشكال وصورت فوتوغرافيا وحللت ؟ وجعلت معروفة بصفة عامة ؟ لا داعي لطالة هذه القائمة من الاسئلة لكي تبين أن تدبير مجموعات طباع البشر مثله مثل تدبير أى شيء مخزون ، هو مجرد سؤال تفاؤلى يعتمد على معايير مختلفة : حجم الفراغ المتاح ، والعناية المطلوبة ، ومعدل الدوران ، وتكاليف الحفظ . وخير سبيل من أجل الوصف هو عمل التفرقة الواضحة بين تلك العوامل التي تتعلق بالتدبير ، والتي يجب أن تظهر ضمن قائمة بنسوده ، وتلك التي تتعلق بموضوع الاختراع الاثنولوجي الذي يجب أن يؤيد ويؤكد المعايير المستقلة .

وعن طريق تعريف المساحة التي يرجع اليها في البطاقات الوصفية والملفات ، يصبح من الممكن أن نرسم ، بطريقة آلية ، ونعد الجداول المطلوبة ، ونمضي قدما الى مرحلة ادخالها في الآلة الحاسبة لانتاج كافة ما يطلبه التدبير .

— بحث سندي أو دليلي —

في حالة المجموعات ، مثل مجموعات طبائع البشر ، التي تتضمن ملايين الوحدات تكون آلية الاستمرار في العمل من أجل التعرف على مواد الموضوعات وتبويبها من أعظم ما ينتظره الناس من أجل استخدام البيانات والانتفاع بها ، وفي نفس الوقت هي من أعظم المسائل صعوبة ومشقة من حيث التنفيذ . وهي في الحقيقة تفرض مقدما احلال اللغة الطبيعية التي تكتب بها بطاقات الوصف والجرد بلفة سندي موحدة ، ومن ثم تراكم المعاجم التي تغطي معاني الكلمات . عندما تكون الوحدات المحتفظ بها عبارة عن نباتات أو حيوانات تصبح المسألة سهلة : تحدد ذاتها بنظام من التقسيم يوافق عليه كل العلماء ، أو على الأقل يمكن العلماء بصفة عامة من التعرف على الطريق السليم بثقة تامة . أما في مجموعات أخلاق البشر فلا تستخدم نفس الطريقة . وبحق كيف يمكن التعرف على إحدى الفقرات بلفة الثقافة التي انتجتها ؟ في هذه الحالة تكون أية مقارنة مستحيلة ، ما لم يرجع الى آلاف القواميس ، وباسمها بلفة متخذة كمرجع ؟ ولكن كم من الأشياء المخيلة يمكن أن تكون مجردة من أى اسم على الإطلاق في مثل هذه اللغة ، اذا ما كانت الانجليزية أو الفرنسية أو الروسية ؟ وأكثر من ذلك كيف يمكن أن يستدل على المواد ؟ وبأى مفردات ذات لفة وبأى آراء — هل بلفة السكان الاصليين أم بلفة المرجح أم بلفة تنتمي الى نوع ما من أنواع التقسيم العالمي ؟ ويمكن تتبع خط سير التقدم في بحث الوثائق بسهولة وأول مراحل هذا الخط هي تراكم المعاجم بانتظام تلك التي تعرف تلقائيا وسائل الاتصال بين اللغات الطبيعية ولغات المراجع ولغة الدليل . وتتقدم التطبيقات في هذا المجال وهي تهدف للوصول الى تجميعات آلية من الفهارس (الكتالوجات) وملحقاتها .

التحليل :-

مهما يكن من شيء لا يزيد البحث عن الوثائق شيئا عن عملية ابتدائية بحال من الاحوال ، تجري لمجرد ترتيب البيانات التي يرجى تحليلها . وما من شك ان تحديد المتغيرات الوصفية انما يعتمد على الاختبارات النظرية التي تتحكم في التعرف على نوع البلاد الاصلية ولكن جدول الانواع هذا قد يظل ، في مجال اثوثيق ، ملخصا موجزا . ولهذا يلزم التمييز بين نوعين من انواع تطبيق التحليل المضني بمجموعات طباع البشر . يتعلق أحدهما بالتحليل الداخلي ، أو تحليل البيانات التي تميز الاشياء ذاتها، والنوع الآخر يتعلق بالتحليل الخارجي ، أو تحليل مصفوفات البيانات التي تتصل بالمتغيرات الخارجية ، مثل تلك التي تدل على الموقع الجغرافي وتاريخ التسجيل ونظام اللغة التي تنتمي اليها مجموعة الاستدلالات ، والنظام الاجتماعي . ومن اللازم أن يبدأ العمل في هذا المجال من الصفر ، وليس ذلك لان مجموعات البيانات تكون غير لائقة الاستعمال في مسائل دراسة الطباع ، ولكن بسبب عسبم موافقة المواد ونقص النظريات .

تطبيقات الدراسات الثقافية المتضاربة :-

اننا نستطيع أن ندرك دنيا الثقافات من خلال الاشياء التي تكون النتاج الاساسي للنشاط البشري ، ولكن ادراكها يمكن أن يحقق عن طريق المعرفة الخاصة اللائقة . وفي نهاية القرن التاسع عشر راح هربرت سبنسر يكتسب الموافقة على رأيه القائل بأن مجرد مجموعة متراكمة ضخمة من البيانات على هيئة مراجع مستمدة من مصادر علم الطبائع والعادات قد تمكن العلماء من صياغة واختبار .

ومنذ عام ١٨٨٩ ، كان تيلر يضع الاسس من أجل التغيير الى التغيير المنهجي الذي قصد به جعل الدراسات المقارنة أمرا يمكن أن تسلم به المراكز العلمية ، وهي التي تجعل المقارنة تحمل على ارتباط الخصائص والصفات المرصودة في نفس الثقافات ، لا على الحالات المعزولة من القرينة الثقافية . وظل الامر على هذا الحال حتى عام ١٩٣٧ حين اكتمل هذا التغيير ، وذلك بفضل أعمال ج.ب مردوك الذي مهدت أبحاثه المنشورة الطريق الى واحدة من أهم طرق التطبيقات الخاصة بتنسيق البيانات في مجال علم الطبائع البشر . وهي تعريف وترجمة أنماط الارتباطات المرصودة بين الخصائص الثقافية .

الاتجاهات النظرية والتطبيقات العلمية :-

من أجل عمل تنسيق مقارن للبيانات أو الارصاد الخاصة بعادات وطباع البشر، يمكن استخدام خمس طرق فنية مستمدة من نفس الاسس النظرية وهذه الطرق هي :-

١ - نظام للحفظ والتبويب واسترجاع بيانات الطباع :-

والفكرة المتضمنة ، والمستنتجة تبعا لهربرت سبنسر، هي ان المراجع المستخلصة من المصادر الانوجرافية يجب أن تحفظ ، وتفهرس وتبويب بحيث يمكن أن يشر عليها أى اثنولوجرافى عندما يتطلع الى اثبات صحة فروضه وملفات مساحة العلاقات الانسانية ، التي تكون مصرفا ضخما للبيانات الانوجرافية ، انما تحتوى على خصائص انوجرافية مختلفة مختارة تبعا للثقافة وتبعا للموضوع ، ومدونة بحذر على الشفرة طبقا لشبكة عالمية .

٢ - استخدام طرق الكم من أجل اختبار صحة الفروض القائلة بان هناك انماطا في الارتباطات المشاهدة بين الخصائص الثقافية :-

فمثلا يستفيد مردوك من قياسات احصائية للمعنويات وذلك فى بنائه الاجتماعى (١٩٤٩) وفى كتابه وعينة انوجرافية عالمية (١٩٥٧) ، لكي يختبر صحة فروضه ، مستخدما معامل بيل ، ومعامل مربع تشى ، ومن ثم محركا سلسلة طويلة من العمليات، بعضها كان يمكن أن يجرى بطريقة تنسيق البيانات وحدها .

٣ - تعريف متناسق للوحدات الثقافية من أجل مقارنتها :-

القبيلة أو المجموعة ، المدينة أو الامبراطورية ، الدولة أو القرية أو الاتحاد ؟ والولايات متعددة الرصد ، الا انها تختلف الى حد كبير من حيث الاتساع وطبيعة النظام الاجتماعى ، بحيث لا يمكن مقارنتها بمعنى الكلمة . ولو ان النقاش على الاساس النظرى المعتمد على تعريف وحدات ، الرصد يظل مفتوحا ، الا ان هناك حلا قائما على مجرد المشاهدة يسمح بتطور مثالى للدراسات الثقافية المتضاربة : الاختبار بصرف النظر عن شكل النظام السياسى ، والمجتمعات المحلية التى تم التعرف عليها بدقة فى المكان والزمان ، وتلك التى درست دراسة وافية تبعا للاصول الانثولوجية .

٤ - طريقة مصممة للتأكد من استقلال الوحدات الثقافية لمقارنتها :-

وان معارضة جالتون لاعمال تيلور ، كما هو معروف تماما تلخص فى انه لا يوجد ما يمكن أن يستنتج من تعداد الحوادث ، ما لم يثبت تماما انه لا وجود لوحدين ثقافيتين مرصودتين على هيئة مثالين لنموذج أصلى واحد . ودفع مردوك وفيما بعد نارول ابهامهما الى ابعاد أكثر من ذلك من أجل تجنب مثل تلك الازدواجيات ، ومن أجل العثور على حلول تجريبية لمسألة جالتون .

٥ - طريقة لجمع عينات الوحدات الثقافية المختارة :

وفى الحقيقة من اللازم لكي نحصل على عينات مثالية لكافة الثقافات ، أن نقسم العالم الى مناطق رئيسية ، ومن ثم تقسم كل منطقة الى مساحات ، مع أخذ الحذر

الشديد عند توزيع وحدات الارصاد في تلك المساحات . ومنذ نشر البناء الاجتماعى تحسنت طرق الجمع كما زادت مقادير العمليات الاحصائية . وعلى أية حال لم يتم حتى الآن الوصول الى حل نظرى مقنع بالنسبة الى مسألة تخطيط وترتيب الثقافات ، بحيث لا يمكن أن تشيد العينات المستخرجة من عالم الثقافات وتبنى بطريقة تقبل الخطأ والصواب ، ولكن فقط عن طريق اختبارات مقبولة عقلا .

انماط النتائج :-

تأخذ النتائج الرئيسية التى استخلصت من تطبيق هذه الطرق عدة اشكال يسمح كل منها باستخدام البيانات المجموعة .

١ - يبين نوع من انواع النتائج كيف توزع الخصائص الثقافية المرصودة لعينة ما تبعا للمنطقة والمساحة فمثلا ، « حصيلة » من ثمرات هذا العمل يمكن قراءتها مباشرة كما يمكن الحصول عليها بسهولة عن طريق فرز ما يميظ اللثام بأن وحدة الزواج تميز ٢٤ فى المائة من مجتمعات العالم ، وزواج المرأة بأكثر من رجل واحد يمثل ١٪ ، وتعدد الزوجات يمثل ٧٥٪ . وان تعدد الزوجات بصفة عامة ظاهرة تسود على الاخص فى افريقيا . ووحدة الزواج فى بلاد البحر الابيض المتوسط ، وتعدد الزوجات داخل نطاق محدود فى جزر الباسفيك وتعدد الزواج الجماعى فى أمريكا الشمالية .

٢ - وهناك نوع آخر من الاستدلال مما يمكن الحصول عليه أيضا عن طريق الفرز بصورة يمكن قراءتها مباشرة ، وهذا النوع يلقي الضوء على مدى امتداد الارتباط الموجود بين الخصائص الثقافية . فمثلا وضع الفرض الذى صاغه شيدر بأن هناك ارتباطا بين زواج الاقارب والضعف مع وجود بعض المميزات القيمة ، بالجدول رقم (٢) ويمكن أن يرى من ذلك أن زواج اولاد الحال أو العم المتقابلين بأقارب الام يتصل بشدة بالضعف من جانب الاب ، بينما الحالة العكسية وهى زواج اولاد العم أو الحال المتقابلين بأقارب الاب وضعف الام لا تتجلى معها الظاهرة بوضوح .

٣ - فى الطريقة الفنية التى ابتدعها مردوك نجلده يعالج كل متغير وصفى كعمود اعتبارى «لفظى» ويكون كل عمود عددا معيناً - من ٥ الى ١٤ - من الاوضاع والقاعدة أن يعتبر كل وضعا مصطلحا . وأن التحليل المضمنى لمصفوفات البيانات التى على غرار تلك الواردة بكتاب « عينة اثنولوجية عالمية » الذى يشتمل على ٣٠ متغيرا و ٦٥ وحدة من الارصاد ليتضمن التفاصيل الفنية ، موضعا بموضع ، للعلاقات القائمة بين المتغيرات . وكان من بين أول الاستخدامات الهامة لتنسيق البيانات فى مجال الاثنوجرافيا ذلك التركيب الآلى الذى شيدته كولت وهابنشتين لمجموعة من الجداول تمكن من تحديد صلاحية الروابط القائمة بين اوضاع المتغيرات .

٤ - وفى كتاب « عينة اثنوجرافية عالمية » حدد مردوك عدد المتغيرات الوصفية

التي تمثل بنود معلومات الثقافة الى ١٥ زوجا . والسؤال الذي ينشأ في الحال هو ماذا كانت هذه المتغيرات الثلاثين يمكن أن تصاد في مجموعات . ولقد نجمت عن ذلك سلسلة من العمليات أدى بعضها الى استخدامات هائلة في مجال تنسيق البيانات المصممة لاستنتاج العوامل المتضمنة للمتغيرات والتي نفسها تبعا لعلاقاتها بعضها ببعض .

٥ - وأخيرا ، انبثقت عن مصفوفات البيانات طرق تتبع نموذج مردوك أدت الى استخدامات تقليدية ، وعلى الاخص الى تطبيق التحليل الديني السامي ، وفي هذه الحالة أصبحت آلية طريقة السير في العمل شيئا مباشرا ، نظرا لانها تنجز ببساطة ، عن طريق تمثيل البرامج الناشئة في مجال علم النفس الاجتماعي مع تنسيق المسائل الانثوجرافية .

جدول (١) التغيرات الاقليمية في حالات تعدد الزوجات

نوع الزواج	افريقيا البحر المتوسط	شرق اوراسيا	جزر الباسفيك الشمالية	أمريكا الجنوبية	أمريكا المجموع
وحدة الزواج	٨	٤٣	٣٤	٢٣	١٩
تعدد الزوجات	١٢	١٧	٣٦	٤٣	٣٢
تعدد الزوجات المحدود	١٦	١٧	٣٦	٤٣	٣٢
تعدد الزوجات العام	٩٢	١٧	٤١	٢٩	٢١

الارقام التي بين الاقواس تدل على تعدد الزوجات الجماعي

جدول (٢) يبين العلاقة بين زواج الاقارب والانحدار

زواج اولاد العم والخال	زواج اولاد العم	زواج اولاد الخال	زواج اولاد الاب	زواج اولاد الام	زواج متماثل	زواج مشروع	زواج غير مشروع	لا توجد بيانات خاصة	المجموع
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٨	٥	٢	١	١٦	٤٩	٨٨	٤٥	٢٧٧	٧٧
٧	٥	٣٤	٣	٤٩	٨٨	٤٥	٢٧٧	٧٧	٥٦٤
٢١	٤	٤٥	١٨	٨٨	٤٥	٢٧٧	٧٧	٥٦٤	٨٤
٢	٠	١٣	٣٠	٤٥	٢٧٧	٧٧	٥٦٤	٨٤	٢٩
٣٣	١٤	١٠٩	١٢١	٢٧٧	٧٧	٥٦٤	٨٤	٢٩	٢٤٧
١٣	١	٣٢	٣١	٧٧	٥٦٤	٨٤	٢٩	٢٤٧	٢٠٤
٨٤	٢٩	٢٤٧	٢٠٤	٥٦٤	٨٤	٢٩	٢٤٧	٢٠٤	٥٦٤

التطورات الحديثة :-

أن مجال وحدود النتائج التي على غرار تلك المذكورة أعلاه من اللازم فرضها في ضوء، أحدث التطورات المتصلة بمسائل عمليات الجمع والتنسيق والوضع على الشفرة وتركيب المتغيرات .

ومنذ أن تم نشر كتاب « بناء المجتمع » استمر مردوك يعمل بصفة مستمرة على عينته . ولم تعد حدود طرق الحساب التي نشأت عنها حرفة مضنية ومعقدة تماثل حرفة ترجمة كتاب « عينة اثنوجرافية عالمية » عقبة لممارسة عينات أكثر تعقيدا ، تتضمن عددا أكبر من المتغيرات . وفي مجال الاثنولوجيا يبني مردوك بالتدريج المصور الاثنوجرافي . ومرة أخرى يأخذ في الاعتبار مسألة تعريف المساحات الثقافية ، وأخيرا يقترح عينة قياسية من أجل المسح الثقافي المتقابل ، الذي يتضمن ٨٦٢ ثقافة يميزها ٨٩ متغيرا « وصفيا » يليق لكافة طرق التنسيق الآلية . وأكثر من ذلك تبين المقارنة المنتظمة للنتائج المستخرجة من سبع عينات مختلفة ، أن التباين يكون مقبولا بمجرد الوصول الى قدر معين . وعلى ذلك فإن طريقة التنسيق الآلية لبيانات الاثنوجرافيا لأغراض المسح الثقافي المتقابل لا تحد أساسا التركيبات العجيبة التي لا مفر منها للعينات .

ومن ناحية أخرى فإن التحديدات الناجمة عن طرق الوضع على الشفرة تنجم عنها اضطرابات أكثر . وبطبيعة الحال هناك تقدم في توصيف مادة الاثنوجرافيا من كتابه « عينة اثنوجرافية عالمية » الى كتاب «الملخص الاثنوجرافي» . ومع ذلك تظل مشكلة الوضع على الشفرة على حالها . وعندما يتم وصف أى مجتمع بأنه مجتمع وحدة الزواج، أو متعدد الأزواج ، أو متعدد الزوجات ، فما هو اللفظ الذي يؤخذ من أجل الإشارة الى ذلك ؟ وإذا ما كان الناس يمارسون هذه الصفات محليا ، مثل ما قد يستنتج من معدلات ازواج المسجلة ، فما هي القيمة التي يمكن أن تلصق بمثل تلك النسبة المثوية التي على غرار ٢٠ أو ٥ ؟ هل هذه هي القاعدة المحلية ؟ ولكن في كم من المجتمعات ، يتساءل المرء هل هناك معيار واحد ؟ ومن ثم فأي معيار اذن يمكن أن يستخدم في الحكم على توزيع صفة ما ؟ وفي هذا المجال لا يمكن توقع أية معونة عن طريق تنسيق البيانات ، حيث انه يتحكم في نوعية النتائج ونوعية البيانات التي تقضم المجموعة .

وأخيرا ، ان اعظم الاستخدامات تعقيدا في مجال بيانات المصفوفات المتقنة على أساس كتاب «عينة اثنوجرافية عالمية» وكتاب «الملخص الاثنوجرافي» أو كتاب «عينة اثنوجرافية عالمية قياسية» انما تتحكم فيها المبادئ الوصفية المستخدمة . وعلى أية حال فإن الخصائص الثقافية التي تبني على أساس هذه البنود لا يكون لها نفس الوزن ولا نفس الهام في كل الثقافات . ومن الواضح أن موافقة معرفة أنواع النبات والطبقات

الشعبية انما تختلف تبعاً لما اذا كانت وحدة الرصد هي جزيرة مرجان في المحيط الهادى . أو قرية في الهند ، أو قبيلة أفريقية ، أو أئينا القرن الرابع . ولذلك ليس في وسع المرء الا أن يتعجب ويتساءل اذا كانت نهاية التقدم التي وصل اليها تنسيق البيانات تلك النهاية التي تسمح بعمل تحليل منتظم لمصفوفات البيانات ، ليس من اللازم أن تقود الى اظهار ما ليس له معنى ما لم تخف بين طياتها مراجعة جذرية للاتجاهات التي أخذتها الدراسات الثقافية المتقابلة .

استخدام دراسة تركيب وعمل المجموعات . . .

ان استخدامات تنسيق البيانات في مجال دراسة تركيب وعمل المجموعات ، على الرغم من اختلافها اختلافاً كبيراً في مراميها ، فقد بدأت تجد لها أساساً في الانثروبولوجيا خصوصاً في ظل نظرية القرابة أو النسب . ومن بين المسائل التي تضمنتها تلك النظرية والتي تم بحثها وتمحيصها جيداً ، وما زالت أكثر المسائل صعوبة وأشدّها مراساً ، هي مسألة تحديد المدى الذي تتأثر به معدلات الزواج المسجلة بين مختلف الدرجات من الأقارب ، تمثل تلك التغيرات التي على غرار عدد الأشخاص الذين يكونون السكان المعينين ، أو التكوين العائلي ، وقواعد السكن الزوجي أو ، لكى نستخدم السؤال في الحالة التي نشأت عنها أكبر الاستعمالات اتقناً ، وهو هل البيانات المجموعة بالطرق التجريبية تؤيد الفروض القائلة بأن زواج الأقارب بأولاد العم أو الخال التماثلين هو فقط مجرد ظاهرة خارجية تتصل بميل عام تجاه الزواج الداخلي ضمن مجموعة الأقارب ؟ ألا يمكن تفسير هذا التفضيل بالذات تفسيراً جزئياً على أنه ظاهرة خارجية ناجمة عن زواج الأقارب داخل العائلات ؟ وهذا ، على أية حال هو عين ما أظهره ج.ب. جيلبرت وى ١٠٠٠ هامل فى مقال هام نشر فى « الانثروبولوجيست الامريكية » .

نموذج مظهرى للزواج المتقابل لأولاد العم -

٧٨

عمد المؤرخون أولاً الى بناء نموذج مظهرى وبرنامج (١) هـ . ١٠٠ ب.ف) لتشغيله . ولهذا افترضوا الصفات الآتية للبشر :-

- ١ - يقسم الناس الى ٤ أو ٦ أو ٨ مجموعات .
- ٢ - يعرف العدد الكلى للأفراد الذين تحت عمر الأربعين فى كل المجموعات مجتمعة على النحو الآتى : ١٢٠ ، ٢٤٠ ، ٣٦٠ .
- ٣ - يتبع السكن المحلى للأب .
- ٤ - يحرم زواج الرجل من الام ، الابنة ، الاخت ، الحالة ، أو العمه ، وابنة الاخ أو الاخت .

٥ - يعنى زواج الاقارب احتمال عمل مجموعة يربط بينها زواج ذوى القربى ويختلف هذا الاحتمال من الصفر الى الواحد .

٦ - ينجب كل زوج على وجه التقريب ثلاثة أطفال فى المتوسط ، الا أن عدد الاطفال المولودة من امرأة بالذات يتناسب عكسيا مع سنها عند الزواج .

٧ - على وجه التقريب ثلث الاطفال الذين يولدون لا يظلون على قيد الحياة حتى ينجبوا ! .

٨ - تقسم حقبة حياة كل فرد على النحو الآتى : من الميلاد الى سن ١٥ سنة يكون الفرد قاصرا غير لائق للزواج ، ومن عمر ١٥ الى ٣٠ سنة يصبح الفرد لائقا للزواج ، ويحدث الانجاب من سن الزواج الى الفترة التى يبلغ فيها عمر الزوجة ٤٠ سنة .

٩ - توزع فروق السن بين الرجل وامرأته توزيعا طبيعيا تقريبا على نحو نبأين بين أفراد أبناء العم أو الحال ، حيث يبلغ متوسطه الصفر وانحرافه القياسي ١٤ سنة .

١٠ - يتم اختيار الزوجات بحيث يكون الزوجان متقاربين فى السن نسبيا .

١١ - لا (يموت) أحد مجازا ، ويبدو أن معدلات الوفاة انما ترتبط بعدم القدرة على الزواج والمشاركة فى الانجاب .

وان حلقة البرنامج المدونة فى بـ الجول والمنجزة على أبم ٧٠٩٠ هى عبارة عن قائمة مكونة من ١٠٠٠٠ كلمة ، تصف كل كلمة منها فردا . والبرامج التى دونها مستقلة نسبيا . ولذلك يمكن أن تبدل فمثلا : من الممكن تفسير بعض خواص نماذج المجموعة ، مثل قواعد السكن ، ومعدلات الانجاب والحالات التى تتحكم فى استقرار السكان . وبالإضافة الى عدد من النتائج الوسيطة ، استخلصت نسخ مطبوعة لكل مستوى من مستويات احتمال الزواج داخل العائلة (صفر الى واحد بخطوات مدى كل منها ١٠) وللمجموع كلى بلغ ١٠٠٠ زوجة مدى الخطوة منها ١٠٠ لكل مستوى ، وعدد الزوجات مع أولاد العم أو العمه المتماثلين (ف٠ ل٠ د) ، وأولاد العم أو العمه المتقابلين (ف٠ ز٠ د) وأولاد الحال أو الحالة المتقابلين (م٠ ب٠ د) وأولاد الحال أو الحالة المتماثلين (م٠ ز٠ د) مع عموم أولاد العم أو الحال المتقابلين وعموم أولاد العم أو الحال المتماثلين ، مع كل أولاد العم أو العمه ، ومع سائر أولاد الحال أو الحالة ، ومجموع زوجات إبنكار أولاد العم أو الحال . وعلى ذلك صار من الممكن قياس آثار معدل التغيرات التى تحدث فى مجموعة النموذج .

نموذج منطقي - رياضي لزواج أولاد العم (أو العمّة) المتماثلين

مهما يكن من شيء ، فإن القيم التي تم الحصول عليها من خلال عملية النموذج المجازي يمكن مقارنتها مع تلك القيم التي استخرجت تبعا لأنواع الزيجات المختلفة ومن خلال تشييد نموذج منطقي رياضي .

إذا كانت بـ د هي احتمال انجاز نوع معين من الزواج ، وإذا كانت بـ تعني احتمال عمل زواج داخل العائلة ، وكانت بـر (ف بـ د / داخلي) تعني احتمال زواج شخص ما من ف بـ د مع العلم أن هذا الشخص يتزوج من داخل قريته بالذات ، ينتج أن تعريف احتمال زواج هذا الشخص من فبـ د هو احتمال زواجه من داخل قريته بالذات مضروباً في احتمال اختياره فبـ د زوجة له ، وبفرض أنه يتزوج فعلاً من داخل قريته بالذات ، بالإضافة إلى احتمال أنه يتزوج من خارج قريته مضروباً في احتمال أنه سوف يختار فبـ د زوجة أو شريكة وبفرض أنه يتزوج فعلاً خارج قريته بالذات فإن :-

$$\begin{aligned}
 \text{بـ د فبـ د} &= \text{بـ د} \times \text{الشخص يتزوج داخلياً} \\
 \times \text{بـ د} &= \text{الشخص يتزوج فبـ د} \div \text{الشخص يتزوج داخلياً} \\
 + \text{بـ د} &= \text{الشخص يتزوج من الخارج} \\
 \times \text{بـ د} &= \text{الشخص يتزوج فبـ د} \div \text{الشخص يتزوج من الخارج} \\
 = \text{بـ د (بـ د)} &= (\text{فبـ د} \div \text{الداخل}) \\
 \div \text{بـ د (بـ د)} &= (\text{فبـ د} \div \text{الخارج})
 \end{aligned}$$

ونظراً لأنه تحت ظروف الموضع الأبوي ، تكون فبـ د دائماً في قرية الشخص بالذات ، نجد أن الحد الأخير في هذه المعادلة يساوي الصفر ، ويمكن حذف كل حاصل الضرب الذي إلى يمين علامة الجمع . وعلى هذا النحو لا يهمننا سوى :

$$\text{بـ د (بـ د فبـ د} \div \text{الداخل)}$$

ولما كانت قيمة بـ تعين لكل حالة لا يعنيها كذلك إلا أن نأخذ في الاعتبار

$$\text{بـ د (فبـ د} \div \text{الداخل)}$$

وهذا الحد مركب ويتوقف على توقع أن (أ) للشخص والدا ، (ب) وأبو الشخص له أخ أو شقيق ، (ج) فبـ الشخص متزوج ، (د) فبـ الشخص المتزوج له أطفال ،

(ي) تتضمن الاطفال عددا من البنات بحيث ان فبـد يوجد ، كما ان (ف) للشخص يتزوج فبـد ، مع العلم انه يتزوج داخل قريته بالذات . ولما كانت لكل من انسيائه من الرجال فرصة متساوية لانجاب ابنة واحدة على الاقل ، فان حل المسألة هو تقدير الجزء الخاص بمدى امكان تواجد هؤلاء الانسياء الذين هم اخوة أو أشقاء والد هذا الشخص . ونظرا لأن عدد الاطفال في كل عائلة ليس له رابط ، فننـ والد الشخص ربما جاء في الغالب من عائلة كبيرة نسبيا ، أكثر من أن تكون صغيرة نسبيا . وعلى ذلك فمن اللازم أن نحسب العدد المتوقع لـخوة الاب ونحدد من بينها العدد الذي سوف يتزوج من الذكور ، ومن ثم الانسياء الممكن تواجدهم . ونحسب هذه الأعداد بفرض ان عدد الاطفال لكل عائلة يوزع تبعا لتوزيع بواسون بحيث يكون المتوسط هو ٣ .

وأكثر من ذلك ، اذا كان العدد الكلي للزواج التي تم قرانها (ومن ثم عدد الرجال المتزوجين) في القرية ولهم اطفال هو (ر) ، فان احتمال أن يتزوج أي فرد ابنة زوج معين بالذات هو $\frac{1}{r}$. ولكن لما كان هذا الشخص لا يسمح له بالزواج من أخته ، فان هذا الاحتمال يصبح $\frac{1}{r-1}$ ولكي نقدر أو نحسب احتمال زوجة ر-١ من فبـد نجد انه من اللازم أن نضرب هذه النسبة في العدد المتوقع لمجموع فب . ونظرا لأنه تحت حالات النموذج يكون هذا العدد هو الواحد الصحيح فان احتمال الزواج مع فبـد (نسبة عدد مجموع فب الى عدد الانسياء الممكن وجودهم هو بكل بساطة $\frac{1}{r-1}$. وتحت ظروف الحياة الحقيقية ، على أية حال ، تتدخل صعوبات أخرى . فالافراد فب ليست أعمارهم واحدة . ونلاحظ آثار هذه الحقيقة في التغير القياسي لفروق السن بين الفرد واولاد عمه ، وقد سجل ذلك في النموذج المجازي على انه يساوي ١٤ ، بينما سجل التغير القياسي لفروق السن بين الشخص وزوجته على انه نحو ٦ فقط . ويدل اختبار النتائج المجازية على أن معامل التصحيح اللاتقة هو نحو ٤٠ ، بحيث أن احتمال الزواج من فبـد . بفرض أن الشخص يتزوج في داخل قريته بالذات اما يمثل أحسن تمثيل فانه :

$$\left\{ \text{ف ر د} \div \text{الداخل} \right\} \times \frac{1}{1-r} \times \left(\frac{1}{1-r} \right) \times \text{ب ر}$$

وبطبيعة الحال يجب أن يضرب ذلك الاحتمال في احتمال ان الشخص سوف في واقع الامر يجرى زواجا داخليا (ب) بحيث يصير احتمال الزواج من فبـد تحت ظروف النموذج هو

$$\text{ب ر} \times \left\{ \text{ف ب د} \right\} \times \frac{4-r}{1-r}$$

ويمكن الحصول على احتمالات الزواج من تلك الانواع الاخرى لاجنبى العم الاول بنفس الطريقة اذا ما ادخلنا حسابات أكثر تعقيدا :-

$$\begin{aligned} & \text{ب ر} \left\{ \text{ف ز د} \right\} \times 0.4 \left(\frac{\text{ب}^2}{1-\text{و}} + \frac{\text{ب}^2(\text{ب}-1)}{(1-\text{و})\text{ر}} \right) \\ & \text{ب ر} \left\{ \text{م ب د} \right\} \times 0.4 \left(\frac{\text{ب}^2}{1-\text{و}} + \frac{\text{ب}^2(\text{ب}-1)}{(1-\text{و})\text{ر}} \right) \\ & \text{ب ر} \left\{ \text{م ز د} \right\} \times 0.4 \left(\frac{\text{ب}^2}{1-\text{و}} + \frac{\text{ب}^2(\text{ب}-1)}{(1-\text{و})\text{ر}} \right) \\ & + \frac{0.4(\text{ب}-1)}{(1-\text{و})\text{ر}} + \frac{0.4(\text{ب}-1)^2}{1-\text{و}} \end{aligned}$$

حيث تدل و على عدد القرى

وقد عملت مقارنة تفصيلية بين النتائج التى تم الحصول عليها بالنموذج المجازى والنتائج التى تم الحصول عليها بالنموذج المنطقى - الرياضى واعطت بعض الفروقات القليلة . وهذا أمر يلفت الانتظار بفرض ان النموذج المجازى أكثر قربا للواقع ، على الرغم من ان التقديرات التى يعطيها النموذج المجازى أو التظاهرى هى ، بصفة عامة أقل من تلك التى يعطيها النموذج المنطقى الرياضى .

النموذج المجازى ، والنموذج الرياضى والتوزيعات المرصودة

الى أى مدى يفسر هذان النموذجان التوزيعات المشاهدة ؟ تبلغ المعدلات المرصودة لزيجات فب د ضمن متوسطات الشرق الادنى نحو ٩ - ١٢ فى المائة (أيو ب ١٩٥٩) . والقيم التى تم تقديرها بالنموذجين ، بالأبعاد التى أوضحناها ، هى فقط ٤ - ٥ فى المائة . فكيف يمكن تفسير هذا اللبس ؟

أولا يمكن عمل هذا التفسير فى ضوء ان طريقة الارتباط العائلى انما تفضل الزواج من داخل العائلة ، وهذا هو الحال حتى فى المجموعات التى تتعصب للاب . او على الاخص التى تكون فيها فب د عاملة .

وثانيا ان قيم (ر) كانت عالية جدا ، اما نظرا لان المساحة التى يختار منها الشخص زوجته قد تكون ذات تقسيمات أدق ، أو لان التحديدات التى على غرار

الثروة ، والمستوى الاجتماعي والمشاهدات أو الصدقات ، قد تعمل على تقليل قيمة (ر) وتركيز الزوجات في (ر) ، وعلى ذلك تزيد من معدل زيجات فهد . وان نقص بيانات الاثنوجرافيا التي يعتمد بها والتي تخص الشرق الأدنى على أية حال تحول دون الحصول على أى استنتاج . كما ان مجال التطبيق محدود في هذه الحالة ، وليس السبب في ذلك المعالجة النظرية التي تحدد اختيار تفهم المجموعات ولكن السبب هو تكييف البيانات من أجل التغلب على تعقيدات مجموعة المشكلات .

ولقد افردت ثلاثة تطبيقات ادخال بيانات الاثنوجرافيا على الحاسب الالكتروني (برمجتها) وذلك من أجل الاعتبار السابق ، وهي ترتيب واعداد سجلات المجموعات، ثم التعرف على انماط خصائص الثقافة ، ثم تحليل تركيب وعمل المجموعات . وقد تضاف بعض الامثلة الاخرى لتبين الطريقة التي بها تنسق الطبقات ، وكيف يتم تحليل دورات العمل ، ثم كيف يعاد بناء « التسلسل » . وكلها انما تستند الى حقيقة انه على الرغم من ان عمليات تنسيق البيانات حتى الآن نادرة ، فان السبب هو عدم صلاحية السير في العمليات أكثر من أن يكون السبب هو عدم دقة البيانات . والتقدم في الميدان النظري هو وحده الذي يمكن أن يحقق مطلب الحصول على البيانات المجموعة بدقة . وفي الاثنولوجيا نجد أن تقدم التطبيقات يعتمد على التطور في قلب الموضوع لا في حواشيه ، ولكن يعتمد على تحسين في المستويات التي تتفق مع صياغة النظريات ...

وبين الشعوب
السلافية الجنوبية

عوامل بناء الأمر في البلقان

إذا كانت أوروبا بهذا الأمم بالمعنى الحديث للكلمة فإن بلاد البلقان كانت من ذلك الجزء من أوروبا الذي تمت فيه هذه العملية ببطء وبغير انتظام . وذلك إذا قورنت بغيرها . وتم ذلك في ظل ظروف معقدة يمكن ادراكها . وعلى ذلك فإنه يوجد العديد من قصور المعرفة بالنسبة للعملية التاريخية المعقدة في بناء أمة البلقان - التي أدت دورها للنهائية حتى الحرب العالمية الثانية - من حيث أنها لم نزل مكانة ملائمة في الأبحاث العلمية الواسعة والواعية ، فلم تكن على الأقل في مركز تحسد عليه بالنسبة لدراسات علم السياسة وعلم الاجتماع المعاصر .

وفي السنوات الحديثة تستأثر الظاهرة القومية من كافة جوانبها باهتمام العاملين بالأبحاث العلمية ، وأصبحت الجهود العلمية تتركز في أخذ منهاج يقوم على التنوع في الدراسة . ويمكن ادراك هذا بالنظر إلى مكانة الأمم ، والمجالات المتنوعة التي تنبرها دراسة بناء الأمم وتطورها . والدراسة الحديثة في هذا المجال قد تناولها «كارك دوتش» في كتابه «القومية والاتصال الاجتماعي» بعمق

أقام : ناجدان باسيك

أستاذ العلوم السياسية ومدير معهد العلوم الاجتماعية في جامعة بلغراد . ورئيس تحرير المجلة النظرية «الاشتراكية» .
وفي عام ١٩٧٠ انتخب عضوا في اللجنة التنفيذية لرابطة العلوم السياسية الدولية . وله مؤلفات عديدة منها ثلاثة باللغة الصربية الكرواتية هي الطليقات والسياسة (١٩٨٨) ، والبناء السياسي لمجتمع يدير نفسه بنفسه (١٩٧٠) ، والادارة الذاتية كجزء لا يتجزأ من النظام السياسي عام (١٩٧٠) .

ترجمة : الدكتور أحمد رشيد

أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة .

منسق في مجموعتين من الاتجاهات : تناول في أحدهما حالات معينة لبناء الأمة بالنسبة للحكومات الأكثر قدما في أوروبا وفي أجزاء أخرى من العالم . وتتناول المجموعة الثانية مشاكل الأمم والقومية فيما يسمى بالأمم الحديثة التي نشأت في أفريقيا وآسيا مع انهيار الإمبراطوريات الاستعمارية . ومن الملاحظ - وبحق - أن هذه الدراسات لم يرتبط بعضها مع بعض بقدر كاف بالقوانين العامة والشائمة عن عملية بناء الأمم كظاهرة علمية عامة . إلا أن الظروف والعوامل المشتركة في تكوين الأمم التقليدية في أوروبا لم تعتمد على نتائجها دراسات بناء الأمم في ظل الظروف الجديدة بالنسبة للحكومات الحديثة . وقد يكون مرجع ذلك الظروف الواضحة التفاوت بالنسبة للعمليات التاريخية : كذلك الفترات الطويلة من الزمن التي يمكن أن تكون قد عاقت البحث العلمي عن معرفة ماهو عام وشائع ومفيد بالنسبة لتلك الدراسات . ولكن مازالت الدراسات المقارنة في حاجة الى مايربط التجارب التاريخية في تكوين الأمم السياسية في أوروبا خلال تحولها من النظام الإقطاعي الى النظام الرأسمالي ، مع تجارب الأمم الحديثة الموجودة في الحقبة المعاصرة . وربما تكشف الأبحاث في المستقبل أن تجربة الشعوب البلقانية تمثل تلك الرابطة المفقودة . وبمعنى آخر ربما يتضح أن بناء الأمة في الشعوب البلقانية وما له من سمات قد ظهر في بناء الأمم الأوروبية

فى بداية العصر الحديث ، وان هذا البناء يسرى الآن فى الدول النامية . ومع ذلك فنظرا الى ندرة الأبحاث الاجتماعية والسياسية المنظمة ، ونظرا الى قدرات الكاتب المحدودة ، فان هذا المقال عن بناء الأمة فى الشعوب البلقانية - وخصوصا الشعوب السلافية الجنوبية - هو بالضرورة متواضع جدا فى مجاله ، سواء بالنسبة لمعمق البحث او بالنسبة لتطبيق النتائج العلمية والطرق الحديثة (شكلا وموضوعا) او بالنسبة لمعمومية النتائج .

اما بالنسبة للفرض من هذا المقال فاننا نعتقد انه يكشف عن عدد كبير من العوامل الفعالة المؤثرة على بناء الأمة طبقا لامكانيات البحث العلمى . وكذلك تقويم هذه العوامل فى تكوين الأمم اليوغسلافية وفى تنمية العلاقات بين دول البلقان عموما . ومن المعروف بداهة أن هذا يمكن أن يؤدي الى تقوية الفكر العلمى ، ويصلح كمقدمة عامة لمناقشة ودراسة كثير من المسائل المتعلقة بظاهرة القومية وبناء الأمم ، ومع ذلك يجب ملاحظة أن خلق الدول وبناء الشعوب فى البلقان لم يتم بصورة واحدة ، وحتى الطريق الى ذلك لم يكن موحدًا . ومع هذا فان انشاء النظم الحكومية - وخصوصا أثناء فترة النظام القبلى البدائى المتدهور - كان يثير الطريق الى الحضارة . كما أن استمرار سلطة الحكومة وبقائها فى اقليم معين أدى دورا مهما . استثنائيا فى خلق الشعور الوطنى بالنسبة للسلالات المتتابعة بصفة عامة . كما أدى ذلك أيضا الى التكامل بين الناس والشعوب وامتصاص عناصر الخلاف القبلى ، وذلك كله ساعد فى تكوين الأمة .

وانقبائل اليوغسلافية استقرت فى شبه جزيرة البلقان فى القرون الخامس والسادس والسابع الميلاديه وكونت حكومات مستقلة فى الفترة بين القرن الثامن والقرن الثالث عشر فى ظل الامبراطورية البيزنطية . ومن الواضح انه نتيجة لهذا تكونت مجالس الطبقات ، وانتشرت نماذج صغيرة للحكومات فى كافة الانحاء ، وظهرت ، ثم انهارت ، ثم ظهرت مرة أخرى .

وخلال هذا التعاقب اكتسبت قوة فوق أراضيها الفسيحة المأهولة بالسكان الذين عاشوا فى ظل التنظيم القبلى وكانوا حتى ذلك الوقت لا يملكون الشعور القومى ويختلفون فى السحنات واللامح . والإقليم المتمتع بالحكم الذاتى - حتى بعد تكوين الحكومة المستقلة التى ضمت المستوطنين السلافيين - قد احتفظ بظل الامبراطورية البيزنطية حتى بعد انهيارها النهائى ، ولم يتحد سلطانها الذى ظل فترة طويلة ممثلا فى نماذج معينة من الوجود السياسى والايدولوجى والثقافى .

ان كثرة المراكز الحكومية المتنافسة للحركات القومية ، بالإضافة الى تعدد وتنوع الوعى القومى ، والمبررات المفتعلة التى لا تنتهى من الدول المجاورة (خصوصا الحكومات الأقدم والأعرق اقتصاديا) لغزو المنطقة واخضاعها ، مع وجود قطاعات كبيرة من الحكومات القبلية ، كل هذا أوجد طابعا خاصا أثناء العصور الوسطى لهذه المنطقة . ذلك الطابع هو الذى جعل هذه المنطقة - سواء فى الماضى البعيد أو

«الغريب - ميدانا لوجود التفورات والتجديدات السياسية والاحتكاك الوطنى والقبلى والامتزاج بين هذا كله . ومن هنا أخذت اللغة الإنجليزية كلمة «بلقان» واشتقت عنها وكونت الفعل (يبلقن) ، ومعناه وفقا لقاموس اكسفورد « المختصر » القيام بتقسيم الاقليم الكامل الى اأم صغيرة متصارعة .

ان اساس وجود الأمم الصغيرة فى البلقان هو وجود صلة بين بعض القبائل المتصلة سلاليا ولكنها غير متكافئة وغير متساوية فى هيكلها الاجتماعى والاقتصادى . وكان هذا هو الوضع بالنسبة لتكوين اأم السلافيين الجنوبيين فى العصور الوسطى - الذين تطوروا فيما بعد فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين - كأأم متقدمة . ان كل امة من اأم البلقان المعروفة اليوم كانت تعمل بطرق خاصة لتنمية «الشاعر الشعبية» والوطنية المستقلة الخاصة بها وتكوين الحكومات الفردية . وبالمقياس الدقيق أوجد هذا اعتزازا وطنيا خاصا بكل امة من هذه الأمم . وظهر هذا كصفة متبادلة ومشاركة ، ولهذا ظهر ذلك الاعتزاز والاستقلال كعامل محدد مهم ومستمر فى تاريخهم السياسى .

بعد استقرار البلقانيين رأت القبائل السلافية فى الألب الشرقية والسلافيون المقدونيون فى وادى نهر «الفاردار» وحول بحيرات «برسان» و «كريد» أن النجاح المحدود فى تكوين اأم مستقلة يرجع الى ظروف يندر استمرارها ، لان الوجود القريب لحكومات كبيرة وقوية - مثل الامبراطورية الرومانية الغربية والحكومات الألمانية الاقطاعية الاولى والقريبة من السلافيين والامبراطورية البيزنطية القريبة من المقدونيين - جعل من الصعب جدا على هذه القبائل أن تخلق حكومات مستقلة وان تظهر لها كياناتها القومية والمنفصلة . لذلك ظهرت الاتحادات والاحلاف القبلية وظهر صغالبه كارثيا المستقلون فى القرن الثانى والنصف الاول من القرن التاسع ، وكذلك امبراطورية «صمويل» فى مقدونيا فى اوائل القرن الحادى عشر . الا أن تلك التجمعات كانت فى وضع لايسمح لها بالحفاظ على تماسكها طويلا . ومع ذلك فان الكروانيين والصرب والبلغاريين كونوا حكوماتهم الاقطاعية فى العصور الوسطى التى تمتعت بحق الاعتراف الدولى بها .

كذلك فان دولة كرواتيا التى استمرت من القرن التاسع الى نهاية القرن الحادى عشر قد أوجدت تقليدا مهما لحالات كثيرة لها اهمية بين الكروانيين . فخلال هذه الفترة لم تكن كرواتيا تضم جزءا كبيرا من «دلماسيا» فقط ولكنها كانت تضم أيضا كل «البوسنة» و اجزاء أخرى من شبه جزيرة البلقان .

وعندما فقد الكرواتيون استقلالهم فى ١١٠٢ دخلوا فى حكومة اتحادية مع المجر لها طابع خاص مستقل ولها كيائها القانونى . وكان هذا الوضع معترفا به ويمتضى المعاهدة بينهما .

وبعد الاندماج بين قبائل الهون والآفار الذين قهروا القبائل السلافية في شبه جزيرة البلقان الشرقية كون البلغار يون مبكرا دولة قوية في القرن التاسع قادرة على إلحاق الهزائم وفرض الضرائب على البيزنطيين ، والانتشار لتغطية جزء كبير من شبه جزيرة البلقان - وفي عهد الامبراطور « سيمون » لم تكن بلغاريا قد وصلت الى تطويق اراضي مقدونيا والصرب فقط ولكنها طوقت كذلك اجزاء كبيرة من البوسنة .

تكونت حكومة الصرب القوية والمستقلة في نهاية القرن الثاني عشر وبداية القرن الثالث عشر في عهد اسرة نيحانجيك . وبلغ نهاية التوسع لها اخذ شكل امبراطورية «الدوشاي» تلك الدولة التي غطت جزءا كبيرا من شبه جزيرة البلقان. وسميت رسميا امبراطورية الصرب والبلغار والاغريق . ولقد قوت هذه الدولة المستقلة الحركة القومية بين الشعوب السلافية الجنوبية التي توقفت طويلا بسبب الغارات التركية عليهم في القرن الرابع عشر ، وكذلك بسبب دعم قوة المجر والنمسا في الاقاليم الغربية للبلقان والبندقية على ساحل الادرياتيک .

ان دراسة تاريخ الحكومات في البلقان في العصور الوسطى لها أهمية بسبب تأثير ذلك على التطور والنزاع الوطني في هذه البلاد وتكوين الشعور القومي وازدهار الامال القومية لدى دول البلقان المختلفة . ان المناطق التي كانت تتقدم وطنيا ببطء كذلك عملية الامتزاج بين القبائل والسلالات المختلفة ، تمثل فصلا في معركة تكوين الامم . وقد عاق الاحتلال التركي عملية بناء الامم في البلقان حتى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، وتصرف على اساس تحول الاقاليم الخاصة له الى الاتجاه الشرقي بصورة واضحة وعلى اساس ان يلقى وجودها الذاتي . ورغم ذلك فقد تحررت الامم البلقانية الصغيرة نوعا ما من تسلط التركي كالصرب وبلغاريا وكرواتيا واليونان ، ولقد حاول الاتراك توسيع نفوذهم للحصول على مقدونيا منبع الاضطرابات في البلقان ، وفي الوقت نفسه وجدت منافسة بين الصرب والكرواتيين حول «البوسنة» ، ولكن في صورة تختلف قليلا عن الصورة السابقة .

ان مثل هذه القوى الكبرى نسبيا في البلقان انغمست في كفاح مرير لثرت تركيا . وفي ظل هذه الظروف كان لاى تغيير في الحدود او ضم بعض الاقاليم المنحررة من تركيا تأثير حاسم في التوجيه القومي النهائي للسكان في هذه الاقاليم . وعلى هذا نجد ان توسع حكومة الصرب في اواخر القرن التاسع عشر لمساحات طويلة من نهر «مورافا» الجنوبي ، ساعد على تحديد الصفة القومية للأقاليم فيما يختص بالنواحي اللغوية والجنسية للناس في هذه المناطق . وكان النظام الثقافي والدعاية القومية المنظمة ادوات هامة للانتصار الوطني . وبشيء من الدقة نقرر ان الامم البلقانية التي تكونت خلال هذه الحقبة هي الصرب وبلغاريا واليونان .

وكان صراع الصرب والبلغار واليونان من أجل مقدونيا حادا بصفة خاصة ،

ومع ذلك فإن العمل على وجود التماسك الداخلى ونوعه بين المقدونيين ونهوضهم الوطنى ادى بالطبع الى التدرج والرقى لدرجة أنهم فى النهاية تطلعون الى زعامة الدول الثلاث المتقدمة . وقد كان الهدف الأخير هو الإنتهاء من معركة التحرير الوطنى خلال الحرب العالمية الثانية . على أنه فى العقد الرابع بين التحرر من الأتراك وظهور جمهورية اتحادية جديدة فى يوغوسلافيا كان المقدونيون قد قاسوا أكثر من بقية الأقاليم حول انكار وجودهم وانضمامهم الى حكومة يوغوسلافيا الجديدة ، حيث كانت مقدونيا تعد من بلاد الصرب الجنوبية .

ان تكوين دولة «الجبل الأسود» كان أيضا مهما للغاية ، وكانت قبائل الجبل الأسود جزءا من أمة الصرب فى العصور الوسطى . ولقد كان من تقاليد الصرب ومعتقداتهم التمسك بالنظام الملكى والإمبراطورى ، ولكن عندما هزموا فى موقعة «كوزفو» رجعوا الى الشكل القبلى الخالص . وبعد انهيار دولة الصرب ووجود تركيا فى البلقان واجهت هذه القبائل مصائر تاريخية مختلفة عزلتهم عن الجزء الآخر من دولة الصرب خلال عدة قرون ، وكانت لهم معارك مستمرة ضد الأتراك والبنادقة وقامت الحكومة المستقلة فى هذه القبائل والعائلة الملكية بتكوين دولة «الجبل الأسود» المستقلة ، وبالرغم من تدهور الصرب فان هذه القبائل خلقت وطورت الوعى الوطنى المستقل ، وأخذت مكانها كدولة مستقلة داخل المجتمع اليوغوسلافى المتحد من أمم تلك القبائل وأمثالها ، وتعتبر قبائل الجبل الأسود من الجمهوريات الست المكونة له .

وتوجد درجة عالية من التشابه فى السلالة واللغة بين الشعوب السلافية الجنوبية ، وكان هذا العامل له دور تاريخى كبير فى بناء أمتهم . ولكن كان له فى الوقت نفسه دور مناقض من حيث بناء الدولة فى البلقان ككل . هذا التشابه والأشتراك التاريخى المتماثل تماما ، والمصالح المشتركة فى المعارك لحماية الاستقلال الوطنى ، والحق فى التطور غير المقيد ضد التهديد المستمر من العدو الخارجى ، كل هذا أعطى السلافيين الجنوبيين حافزا للكفاح والعمل معا من أجل الوحدة الوطنية ، وكان ذلك أيضا بمثابة وقود وغذاء لفكرة الطموح الى الزعامة ، ووجود ميرال لدى مجموعات وطنية وقبلية معينة فى انشاء علاقات مع الآخرين .

وفى القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، وخلال عصر النهضة الوطنية ومعارك الاستقلال الوطنى ، أظهرت الشعوب اليوغوسلافية رغبة فى الارتباط القوى والوحدة فى ظل حكومة واحدة ، ومع ذلك فمنذ البداية بدأت الآراء تتناكس حول صورة الاتحاد المناسبة فى يوغوسلافيا ، وما هى الوظائف الشائعة والعامة لحكومة الاتحاد التى يجب أن تنجزها ، وظهرت القومية اليوغوسلافية فى صور مختلفة بين جميع الشعوب السلافية عند تفسير وتوضيح المسؤولين السياسيين عن الجماعات المختلفة للشعوب السلافية ، وظهرت اختلافات كاملة فى المصانئ ، وصراعات حول مفهوم الوحدة . إلا أن هذا الصراع كان حول كيفية هذه الوحدة

لا حول المبدأ ، وكان الاتجاه العام هو هل تكون وحدة ادارية مع الاحتفاظ لكل
بشخصيتها المستقلة الخاصة ، أم يكون الاتجاه نحو الاندماج الكامل الادارى
والسياسى .

وكان مايسمى بالحركة الاليرية فى العقد الرابع من القرن الماضى انعكاسا
للرغبة فى الاتحاد من جانب الشعوب اليوغوسلافية ، فقد انبثقت هذه الحركة من
مقاومة المجرين ، وفرض اللغة المجرية على الكرواتيين . هذه الحركة الادبية
والثقافية والسياسية سعت لتوحيد الشعوب اليوغوسلافية أولا ثقافيا وبعد ذلك
سياسيا . ومن نقاط الضعف التى صاحبت هذه الحركة انها اعتقدت ضرورة ظهور
شخصية الأمم اليوغوسلافية المختلفة ، وعلى ذلك فانها لم تقابل بالرضا الا من
جانب طبقة صغيرة نسبية من المثقفين فى كرواتيا ، وكان انتشارها ضعيفا بين
الشعوب اليوغوسلافية الاخرى ولم يتبعها الا قليلون .

ولم تلق هذه الحركة فى سلوفانيا قبولا واسما بسبب تركها استخدام لغة
هذه البلاد ، واستعملت اللغة الادبية للكرواتيين فى الصرب . وعلى ذلك فان الحركة
الوغبية العامة حول مضمون هذه الحركة فى سلوفانيا كانت تعنى النزول عن
شخصيتها القومية .

وفى الصرب ايضا - حيث نالت استقلالها القومى من خلال ثوراتها العامة فى
بداية القرن التاسع عشر - لم تكن فكرة هذه الحركة مقبولة او جذابة ، وكذلك لم
تكن شائعة .

وفى منتصف القرن التاسع عشر أصبحت الطبقة المتوسطة (البرجوازية) تدين
بفكرة خالق الصرب الكبرى ، وكان هذا الحلم والتصور بداية الاعداد لنقطة
التجمع لوحدة كل الشعوب السلافية الجنوبية ، وكانت الحرية القومية للأراضي
السلافية الجنوبية بمثابة تعويض من الامبراطورية التى انهارت ، وضم كل دول
يوغوسلافيا الى بلاد الصرب .

وكانت هناك أفكار مختلفة تماما حول اتحاد السلافيين الجنوبيين وأسم
البلقان يعتقدونها وروجها الاشتراكيون فى الصرب بواسطة «سفيتوزر نازوكوف»
مؤسس الحركة الاشتراكية والحزب الاشتراكي . لقد طالب بالتفريق بين الحرية
وبين الاتحاد لدول البلقان ، وفى مقابل فكرة الصرب الكبرى نادى بفكرة اتحاد
فيدرالى لدول البلقان على قدم المساواة .

وعندما انهارت امبراطورية المجر وتكونت دولة للشعوب السلافية الجنوبية
بصورة نهائية كان التماثل والتشابه الاصلى ووجود التماسك بين هذه الشعوب
ينكشف بين الطبقات الوسيطى فى الصرب ليفرض الشكل الموحد لدولة تحمل اسما

ثلاثة (الصرب • والكروات • والسلوفان) • وبالتأمل فى العلاقات السلافية واللغوية فان حكام يوغوسلافيا فيما قبل الحرب فرضوا على الآخرين فكرة يوغسلافيا التامة راقضين وجود الدول المنفصلة داخل اطار يوغسلافيا والتوصل من ذلك الى انعدام الشخصية الوطنية والاعتراف بالوحدة ، وكان الصربيون والكرواتيون والسلوفان باعتبارهم قبائل أو أقساما من الامة يتكرون الوجود الوطنى لكل من المقدونيين وسكان الجبل الأسود ، وبالطبع عندما تكونت الدولة المشتركة ، وخلال فترة تنظيمها ، تطورت القوى السياسية الاشتراكية التى مضت وقوت فكرة خلق المجتمع المتحالف لدول يوغسلافيا الثلاث . ومع ذلك وبالرغم من ارتفاع نسبة التأييد السياسى لذلك وتوافر كل الحقائق لها فان برجوازية الصرب كانت فى مركز قوى تسيطر على الجيش والأداة الحكومية ، مما جعل هذه القوى السياسية الاشتراكية فى مركز ضعيف .

ومع ذلك فمن المهم أن نلاحظ بالنسبة لمفاهيم القومية والمشكلة الوطنية وتنظيم الحكومة العامة أنه لم يوجد تصور واضح لذلك بالنسبة للحركة العمالية ولا بالنسبة للحزب الشيوعى المكون حديثا . وفى المؤتمرات الأولى للحزب الشيوعى سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٠ بنى الحزب فكرة يوغوسلافيا كدولة عامة تحت أسماء ثلاثة .

وفىما بعد ، عندما أثارت زعامة الصرب الكبرى القلق على نطاق واسع بين الشعوب السلافية التى تميل الى الاستقلال الذاتى ، بنى الحزب الشيوعى سنة ١٩٢٨ تحت تأثير الدولية الثالثة مفهوما متطرفا آخر يقضى بتقسيم يوغسلافيا الى ثلاث دول وطنية مستقلة منفصلة .

وفى العقد الرابع فقط استطاع الحزب الشيوعى أن يصل الى تفسير واضح لموضوع المشكلة القومية فى يوغسلافيا على أساس تكوين يوغسلافيا من المجتمع الموحد الذى يضم أمما متكافئة . وكانت هذه الفكرة سببا فى تغذية الثورة وحرب التحرير الوطنى . لقد كانت الثورة وحرب التحرير الوطنى سببا فى اظهار رغبة الناس فى العدالة والحربة وكسب الاستقلال تحت القيادة السياسية الموحدة ، كما أنها أوجدت قوى ثورية أصلية ، وخلقت الاحساس بالتحرك على أسس تعاون القوى التقدمية من كل الشعوب اليوغسلافية ، فى حرب التحرير الوطنى تحت زعامة محددة ، وهى زعامة الحزب الشيوعى ، حيث كان هو الحزب الوحيد الذى يملك تصورا واضحا وتقدما عن المشكلة القومية فى يوغوسلافيا وكيفية حلها .

وعلى ذلك فانه فى معظم الساعات الحرجة فى حياة الشعب اليوغوسلافى ، وعندما انتهى به قدره الى معاناة الهزيمة ، اظهر بالدليل أن التشابه السلافى والاتصال بين اليوغوسلافين يجب أن يكون جزءا مهما فى خلق الحكومة الموحدة. ولكن عندما لا تأخذ الحكومة الاطار المناسب للوحدة التى تحافظ على كيان الأمم المختلفة فانها لاتصلح كوسيلة سياسية للدفاع عن الحرية والاستقلال والعدالة

بالنسبة لكل المجتمع . وعندما انتشرت هذه الحالة في البلقان ظهرت أهمية العوامل القبلية والأمية في تكوين مفاهيم محدودة للأمة في البلقان وبين الشعوب اليوغسلافية . وكان هذا يمثل حقيقة واضحة حيث خسر اليوغسلافيون استقلالهم من قبل ولادة قرون ، وخضعوا للتسلط الخارجي ، وتعرضوا لفقد جنسيتهم . ورغم ذلك وفي ظل هذه الظروف كان الأدب الشعبي (الفولكلور) وكذلك الرقص الشعبي والفناء وسائل مهمة في انتشار الوعي القومي من جيل إلى جيل . وبما أن التقاليد القومية يمكن الحفاظ عليها وتنميتها عن طريق الأساطير والعادات فإن الفولكلور كان له دوره ، ويلاحظ ذلك مثلاً في القصيدة الشعبية البطولية المنتشرة بين أبناء الصرب . والقصيدة الشعبية الصربية تصالح لتنفيذ القرون القادمة . وكان الجيلار المغنون الشعبيون برباباتهم نماذج فنية تحكي أساطير القومية الصربية التي تشيد بهذه القومية . ولقد انتشرت بين السلافيين الجنوبيين الشاعر القومية التي تسببت في انتشار الأدب الوطني واللغة الوطنية ، ونتجت النهضة الوطنية بين السلافيين عن طريق إعادة تكوين الثقافة السلافية بواسطة العالم المشهور «ريموزترمار» المقاتل الفيور عن لغة السلاف ومدارسهم ، وكذلك ساعد كتاب السلاف الرئيسيون ابتداء من الشاعر «فرانك بريزون» إلى «إيفان كاتكر» في تكوين الثقافات القومية .

وبالنسبة لكرواتيا فإن الثقافة الوطنية قد أدت رسالتها الوطنية عن طريق «افجيت سونا» وغيره من الكتاب المشهورين في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، وخاصة آداب المصور الوسطى التي ازدهرت في «دالماسيا» ، وكان أكبر شاعر وطني هو «نيجوس» حامل لواء الوعي القومي للصرب والجبل الأسود .

وخلال تلك الفترة وفي مقابلة ذلك أدت إرساليات الكنيسة الشرقية دوراً مهماً في عملية التكامل الوطني المعقدة وتنمية العلاقات القومية بين السلافيين الجنوبيين وفي البلقان عموماً .

وفي البداية كان عمل الكنيستين المسيحتين في بيزنطة وفي روما أن تقودا عمليات نشر المسيحية بين شعوب البلقان ، ولقد حاولت إمبراطورية روما أن تنشر نفوذها الأيديولوجي والسياسي خلال انتشار الدين المسيحي ، وكان هذا هو الدافع الأساسي لإرسال المبشرين الذين كانوا يعملون على تحقيق التأثير السياسي العام ، ولذلك أدوا دوراً سياسياً له أهميته كمنصرين للمنظمات السياسية الشائنة في بيزنطة . بين السلاف . وأصبحت الكنيسة بسرعة بمثابة حلقة وصل بين المجتمعات السابقة في الحضارة كروما وبين المجتمعات القبلية في البلقان ، وكان لانتشار النظام الكنسي بين القبائل السلافية آثار هامة على العائلات القديمة والعلاقات القبلية ، فقد أدى إلى التحالف مع العناصر القوية في النظام الإقطاعي . وذلك مهد الطريق لخلق التنظيم الكنسي القوي والسلطة الأخلاقية والسياسية للكنيسة . وكان تأثيرها الأيديولوجي الضخم بمثابة دعامة قوية لممارك الحكومة

الاقطاعية المكونة حشدنا من أجل الاعتراف الدولى بها وبانسانها . ومن هذا الراوية أدت الكنيسة الى تقوية حركات استقلال الأمم البلقانية وظهور الشخصية المستقلة للأمم المختلفة في البلقان وبين الشعوب السلافية الجنوبية . فقد كانت المعارك المستمرة بين السلوفان والكرواتيين لتأكيد وتقوية الاستقلال نمتد على العلاقات مع الكنيسة الكاثوليكية وتنظيمها الدولى القوى . ولهذا الاعتبار كان نترينج «زفونيم» مثلاً ملكاً للكرواتيين في القرن الحادى عشر حيث تسلم التاج من يد سفير البابا ، وكان لذلك اثر كبير جداً في الاعتراف الدولى باستقلال دولة الكرواتيين .

الا أنه يجب ملاحظة أن الكنيسة لم تكن عاملاً في الوحدة والتكامل القومى وحسب ، ولكنها كانت أيضاً عاملاً مباشراً ومؤثراً في التفرقة الوطنية ، وسبباً في الصدام والاحتكاك الوطنى . فيجب أن لانسى أن البلقان كانت وسط صراعات دينية متعددة ، بين الكنيسة الأرثوذكسية والكنيسة الكاثوليكية ، وبين المسيحية والإسلام ، وامتد هذا الصراع قروناً عديدة في شبه جزيرة البلقان . وكان الانعكاس السياسى والأيدىولوجى لهذه الظاهرة قوياً ومتشعباً ، وكانت له أهميته المحسوبة في تنمية العلاقات الوطنية بين الشعوب السلافية وفى البلقان كذلك . وقد قوت الكنيسة الكاثوليكية مركزها بين السلوفان والكرواتيين ، وكذلك قوت الكنيسة الأرثوذكسية مركزها بين الصرب والبلغار والمقدونيين ، وكان ذلك يعنى اختلافاً في الأوليات والأيدىولوجيات والتأثيرات الثقافية التى تركت أثراً عميقاً في الثقافة وفى تكوين العقلية والوعى الوطنى بين مختلف الأمم والمجموعات العرقية ، وخصوصاً أولئك الذين اندمجوا واختلطوا بمفهوم الاختلاط الدينى .

ومع ذلك فإن الباحث يلاحظ أنه فى البلاد التى يمتزج فيها الصرب والكروات والمسلمون كانوا يندمجون معاً رغم اختلاف معتقداتهم ، وكانت يساعدهم على ذلك اللغة الشائعة بينهم والتاريخ الواحد والتشابه السلالى بينهم . إلا أن الدين بقى فترة طويلة في تاريخ الأمم البلقانية يمثل بصفة مستمرة السمة الأساسية للوحدة الوطنية ، ولذلك وجد اتجاه عام للوحدة والاتصال الدينى بجانب الوحدة الوطنية .

وفى مواقف تاريخية معينة كان الدين أساساً مهما لتكوين تجمعات متجانسة . متعددة ومفضلة ، والدليل الواضح على ذلك وضع المسلمين اليوم في القطر الأوسط فى يوغوسلافيا وخصوصاً فى «البوسنة» و«سانجاك» حيث المسلمون سلافيون من سلالة الملاك الإقطاعيين فى «بوسنيا» فى العصور الوسطى الذين اعتنقوا الإسلام أثناء الغزوات التركية . ولغة المسلمين هى لغة الصرب والكرواتيين ، ومع ذلك فإنه خلال الحكم التركى كان المسلم يتنمى بمركز اجتماعى ممتاز ، وكان المسلمون يعترفون بالسلطة والسيادة التركية ، وكان لهم بطبيعة الحال اتصال بالطبقات الحاكمة فى الامبراطورية التركية ، وظلوا قروناً عديدة يعتنقون الثقافة

الشرقية التركية والعربية . كل هذا أدى - الى وقت طويل - الى تمييز المسلمين وجعلهم طبقة اجتماعية ذات سمات خاصة (*) .

والمشكلة الأخرى التي تستحق دراسة خاصة هي دور الكنيسة في حفظ الوعي الوطني خلال قرون طويلة من التسلط الخارجي ، وكان هذا الدور مهما جدا خصوصا بين السلافيين الجنوبيين الذين كانوا تحت السيادة التركية . ولقد رجد المسيحيون الخاضعون سياسيا وجدوا في الكنيسة ممثلهم وحاميهم الوحيد ، وكانت الحقوق التي منحها الامبراطورية العثمانية للكنيسة المسيحية على اقاليمها تتضمن درجة معينة من السلطة الشرعية على الرعايا ، ومن ذلك الحق في تأسيس المدارس وتنمية اشكال معينة من النشاط التعليمي ، وعلى ذلك فان تنظيم الكنيسة كان في ظل ظروف تاريخية معينة يحل محل التنظيم الحكومي . وفي البداية فقدت الكنائس الارثوذكسية في بلغاريا والصرب استقلالها بالنسبة للبلقان ، اذ كانت تابعة للكنيسة اليونانية ، ولهذا كان استقلال كنيسة الصرب في القرن السادس عشر يدل على واقعة هي الأولى من نوعها بالنسبة لاهيبتها الوطنية .

وبعد ذلك في القرن التاسع عشر عندما شنت كل من بلغاريا واليونان والصرب الحرب على مقدونيا كانت الكنيسة أداة ووسيلة لتأكيد الزعامة الوطنية ، وتنويع الخلافات بين اليونانيين والكنيسة الوطنية الجديدة . اما في الصرب وعندما تم التحرر من الحكم التركي بواسطة الثورات المتتالية في بداية القرن التاسع عشر فانهم أبسوا كنيسة خاصة بهم . ولقد تصور البعض - ومنهم «سنوجنوفاكوف» على سبيل المثال - ان هذا الاتجاه ضار ، واعتبروا أنه من الحكمة رافطة لوضع السياسة الوطنية أن تبقى علاقات الكنيسة تابعة ومرتبطة مع الكنيسة اليونانية .

وفي الأراضى التي كان تأثير الكنيسة الكاثوليكية متسلطا عليها مثل كرواتيا كان نشاط الكنيسة أحيانا إيجابيا وأحيانا أخرى سلبيا ، فمن ناحية كانت عاملا في خلق وتقوية الشعور الوطنى . ومن ناحية أخرى كانت تمثل أساسا قويا للتسلط الخارجى والتأثير الثقافى الأجنبى . وكانت الكنيسة الكاثوليكية ترغب أحيانا في تقوية نفوذها بين الناس ، فظهرت أحيانا بمشاركة الناس في احساساتهم الوطنية وخصوصا بالنسبة للغة ، فالسمة العامة لمعركة الكيان الوطنى في كرواتيا وسلوفانيا انها في الحقيقة كانت معركة سيادة اللغة الوطنية قبل اللغة اللاتينية . ولقد حظيت هذه المعركة بتأييد قسم كبير من رجال الدين الكاثوليك وخصوصا صفار خدم الكنيسة كالأسقف «جرجيوزننسكى» الذى قاد معركة اللغة في القرن العاشر وحرص على استخدام حروف هجاء «جلاجولنك» ، ومهد الطريق للأسقف «ستروسير» في منتصف القرن التاسع الذى كان أحد الأبطال الكبار في الفكر اليوغسلافى ومؤسس الأكاديمية اليوغوسلافية للفنون والعلوم في «زغرب» .

(*) يتناول المؤلف في تحليله على المؤسسات الدينية بطريقة يعبر بها عن المنهج المادى الذى يعتمد عليه في دراسته ويغلط المؤلف بين الاسلام كقيمة دينية وبين القومية او الوطنية (الترجمة)

وفي القرن التاسع عشر عندما بدأ العمل المركز والقوى لخلق الشعور الوطني اظهرت المنافسة بين التنظيمات الكنسية الكبرى كالارثوذكس والكاثوليك العديد من العوائق لتكوين دولة موحدة من السلاف الجنوبيين والمختلفين في الدين ، وعرقلت الانضمام لحكومة موحدة . وعلى ذلك فان الدين والكنيسة عملا على وجود تنظيمات منقولة من الخارج وغير متلائمة وتخالف العوامل الاجتماعية المتجانسة التي لها اعتبارها الاساسي ، بالإضافة الى ماأدت اليه من التعصب والتطاحن . وفي بداية الحرب العالمية الثانية كانت يوغوسلافيا نموذجاً يوضح كيف أن تأثير الكنيسة هو العامل الذي أدى الى إثارة المعارك الوطنية والاحتكاك بين الوطنيين . وبهذا المفهوم فان الكنائس أشعلت المعارك الداخلية ، ولذلك فان الحكومة الجديدة في يوغوسلافيا التي ظهرت من خلال معارك التحرير والثورات الوطنية التي رفعت شعار الحرب بين الجميع ونادت بالوحدة بين الأمم في يوغوسلافيا تعتبر اهم العوامل للاستغزاز واشغال معارك بين الاخوة في يوغوسلافيا فان هذا أدى الى نتائج مؤلمة ، التي ساعدت على الوحدة السياسية ، وذلك بالطبع كان مدخلا للتسامح الديني والفصل الدقيق للكنيسة عن الحكومة . وبعد الحرب حيث بذلت محاولات وخصوصاً لوجود التعصب والعنصرية والدينية .

وخلال فترة طويلة نسبياً من التاريخ في القرون العديدة الماضية كانت جميع امم يوغوسلافيا وكل السلافان في البلقان محرومين من الاستقلال السياسي ، وظلوا يعيشون تحت السيادة الخارجية والحكم الخارجي . وبما أن الاشتغال بالسياسة كان ثانوياً لأن البلاد كانت غير مستقلة فان هذا بالتحديد كان عاملاً مهماً في البطالة العمل لبناء الأمة في دول البلقان . ولقد بذلت الحكومات التي كانت لها سيادة على بلاد البلقان في فترات التاريخ المختلفة جهوداً كبرى لتخنيق الوعي القومي وتكسر روح المقاومة الشعبية بين اليوغوسلافين . فقد وجدت سياسة مقصودة تتبع لعدة قرون في البلقان بواسطة القوى الأجنبية تهدف الى تقوية الانقسامات بين الأمم واستمرار المشاجرات والنزاع ، وكان المبدأ الاستعماري السائد في أوروبا وفي كل مكان مبدأ «فرق تسد» مطبقاً بصفة منتظمة وبجحاح في البلقان . ومن ناحية أخرى استغزت تلك المحاولات المقاومة المنظمة التي انطلقت بدون نهاية من قوة المصادر الاجتماعية والطبقية . والواقع أن الطبقة الحاكمة الأجنبية أو تلك التي تعاونت معها كلياً كانت بعيدة في كل من المنشأ واللغة عن المجتمع . وكان الكبت الوطني والاجتماعي عاملاً مساعداً للثورة ضد الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي ، ولذا ظهرت ملامح التمرد الوطني والمعارك الوطنية ضد التسلط الأجنبي وضد الطبقة الدخيلة من المستغلين .

وكانت ثورات الريف في كرواتيا وسلوفانيا وحروب الفلاحين في القرن السادس عشر والقرن السابع عشر وفيما بعد إشارة للوطنية الواضحة . وهذا التمرد من جانب الفلاح المهضوم كان موجهاً ضد السادة الأجانب وضد النبلاء النمساويين والمجرين وملاك الأراضي ، وكانت حرب المصارات من جانب

«الهايدكس» و «الاشكس» في الصرب وكرواتيا ومقدونيا تتميز بالشاعر الوطنية التي تشعلها .

يجب ان نعرف ان البلقان ظلت لعدة قرون محل اهتمام القوى الكبرى بما في ذلك النمسا والمجر وروسيا حيث التقوا وتصارعوا حول ما يسمى بالارث التركي (تركيا كتركة يجب اقتسامها) .وانشغلت كل القوى الكبرى بهذا النزاع ، وقد اثرت هذه السعة الأخرى على الحركة الوطنية في البلقان ، فقد بحثت الشعوب البلقانية عن الانتصار بين الشعوب الكبرى ، ومع ذلك فقد أصبحوا بمثابة آلات لسياسات هذه القوى الكبرى لعدة قرون ، وخصوصا في القرن التاسع عشر وحتى القرن العشرين عندما اشتدت المنافسة بين الدول الاستعمارية الكبرى ، وتفسر ميزان القوى الى درجة عظيمة . وايضا عندما اتضح ان انهيار السلطة التركية في بلاد البلقان هو موضوع الساعة ، وأصبح من نصيب البلقانيين ان توجد مساومة في الخارج تتعلق بهم بين القوى الكبرى التي جلست للتفاوض حول مصير البلقان ابتداء من «الحلف المقدس» الى «اجتماع برلين» الى «مؤتمر بالتا» حيث احتسبت انصبة القوى الكبرى في البلقان بنسب مئوية . وكان وضع بلاد البلقان يمكن تلك القوى من ان تنال أغراضها بوضوح ، فقد كان لتقسيم الشعوب البلقانية سياسيا ووطنيا دور هام وحيوي في تنمية مطامع هذه القوى الخارجية .

وبهذا الخصوص فان الظروف التاريخية المحيطة بالبلقان تظهر لها صور مماثلة في الأمم والحكومات المستقلة التي تكونت في أجزاء أخرى من العالم المتخلف اقتصاديا وفي القارات التي لم تعرف التقدم الاجتماعي الاقتصادي الا في فترة متأخرة .

في كل من بلاد البلقان كانت القوى الكبرى في العالم تخلق مجموعاتا السياسية المتعاطفة معها ، وكانت سياسات هذه الدول تصطبغ بعضها مع بعض مما وصل احيانا الى حد الحرب ، ولهذا السبب كانت فكرة تقوية العلاقات الوطنية في البلقان عن طريق الاشكال المختلفة للجمعيات والاتحادات التي كانت تجد لها انصارا بين معظم القوى الاجتماعية المتقدمة من السكان تدخل بدورها في احتكاك وتصادم بعضها مع بعض ، وكان مصدر ذلك الاحتكاك من الخارج ، وكان قويا جدا لرغبة القوى الخارجية في انتشاره لخدمة أغراضها . وقد وجدت أسبابا ووسائل عدة لدى القوى الأوروبية الكبرى لاستغلال وتوسيع رقعة الخلاف بين شعوب البلقان، ونتيجة لهذا فان المعارك الشائعة الناجحة التي خاضتها البلقان ضد الأعداء في الخارج كانت تنتهي في الغالب بالتصادم داخل القوى البلقانية ، كما حدث في الحروب البلقانية في ١٩١٢ و ١٩١٣ .

ولقد اظهرت الحرب العالمية الثانية تحولا تاريخيا يشير الى هذا المعنى ، من مقارمة سياسة التمعصب الوطنى الذى ساد بواسطة أعضاء المحتلين الفاشست ،

والنحول من ذلك الى حرب التحرير الشاملة ، وكانت السياسة القائمة على هذا وهي التضامن تحقق استمالة كبيرة للجماهير ، مما ادى في النهاية الى الانتصار النهائي ضد سياسة التفرقة والمشاخات بين الشعوب السلافية في البلقان .

ومن الملاحظ كذلك ان التخلف الاقتصادى والاجتماعى في البلقان بالمقارنة مع دول أوروبا يساعد على وجود خلفية مشتركة للعمل على بناء الأمة . فكل دول البلقان التى كانت تحت الاحتلال التركى والمجر والنمسا والبندقية كانت تمثل أمما متخلفة وتابعة تفلح الأرض فقط لمساعدة جيش الاقطاع الكبير والامبراطوريات التجارية في تركيا والمجر والنمسا والبندقية . ان نظام التسلط السياسى الأجنبى عاق عملية التنمية الاقتصادية العادية في دول البلقان ومنع ظهور اقتصاد وطنى متقدم . والدول البلقانية التى كانت تحت الاحتلال التركى توقفت عن التنمية نتيجة للتدمير المنتشر والحروب المستمرة بدون سبب ، ونظم الاقتصاد المتخلف الموضوع على اساس الخطط الحربية والاقطاعية . ان عدم الأمان السياسى وخطوط الاتصال المتخلفة والعلاقات الاقتصادية المتخلفة التى قامت على اساس من السلب والنهب قد ابعدت كل احتمال للرفاهية الاقتصادية وتنمية الأنشطة والتجارة .

ونتيجة لهذا كان الهيكل الاقتصادى مؤسسا على نظام تعاونى عائلى قبلى، وعلى نظام المقايضة في عمليات البيع والشراء ، ووجدت مساحات كبيرة تعيش في عزلة عن الآخرين .

ان الهيكل الطبقي والاجتماعى المتميز بالفقر والصور القبلية المتخلفة كانت ملائمة للانتاج الزراعى والاقتصاد التبادلى (نظام المقايضة) . وكان اعضاء الطبقة الحاكمة المتنوعون الى الجمهور المحلى قلة ، وكانوا معزولين أيضا او غير موجودين سياسيا على الإطلاق . وبمقياس الضخامة والحجم كان السكان قليلين ، وكانت توجد قطاعات كبيرة وجاهلة من الفلاحين ، كما كانت توجد طبقات خاصة من سادة الاراضى والبرجوازية التجارية وموظفى الحكومة وكانوا في الغالب من الاجانب ولقد عاق هذا عملية التنمية الاقتصادية وماترتب على ذلك من التمييز الطبقي والاجتماعى . كما كان معظم سكان المدن في الصرب وبلغاريا ومقدونيا يتكلمون لغات خاصة لهم وهى لغة اجدادهم وكانهم ليسوا جزءا من الأمة بالنسبة للاقليم الذى يعيشون فيه . ومعظم الحضريين كانوا يتكونون من الأتراك واليونانيين واليهود بجوار بعض الاجانب الموجودين في قطاع الزراعة . وعلى سبيل المثال كانت المدن التى سلبها الفلاحون الصربيون الناثرون خلال الثورة الأولى (١٨٠٤ - ١٨١٣) في الحقيقة أجنبية في سكانها . وخلال هذه الثورة كان يوجد متعلم واحد بين كل ألف من السكان ، وكان أحد أول اميرين صربيين أميا . ولذلك اندلعت الثورة ، وقادتها مجموعات صغيرة في البداية ، ولكنها احدثت أثرها بين الفلاحين .

ومن ثم فانه حتى بعد انتهاء الحكم التركي كان مستحيلا تكوين مراكز حضرية لتكون في الوقت نفسه مراكز للتجمع والتكامل . وكان الوضع يختلف نوعا ما في الاراضي الواقعة تحت سلطان المجر والنمسا ، فقد ادخلت النمسا نظم الادارة الحديثة ومهدت الطرق واقامت خطوط السكك الحديدية وانشأت مكاتب البريد ونماذج الاتصال الأخرى ، ولكن كان كل هذا لتحقيق أهداف الاستعمار والتوسع في هذه الاقاليم ، وتحويلها الى مزارع ومصادر للمواد الخام التي يستفيد منها رأس المال الصناعي والتجاري المتجمع في «فيينا» و «بودابست» ، والدليل على ذلك وجود سياسة متكاملة لانشاء خطوط الاتصال التي تميزت بحقيقة هامة هي منع الاتصال المباشر بين المدن والاقاليم في الدولة ، في حين تقدمت وسائل الاتصال مع المراكز الصناعية والسياسية الموجودة في ممالك النمسا والمجر ، أي خارج الدولة .

ولهذا حدث في داخل الاقاليم الوطنية ادماج بين السلافين المحيطين باقاليم النشاط الاقتصادي تلقائيا ، وتكونوا صناعيا ، وعزلوا عن الاقاليم الأخرى بالحواجز السياسية وعوائق الاتصال . ونلاحظ كذلك ان توزيع الثروة الاقتصادية كان غير مناسب نهائيا للعالم الوطني ، فقد كانت الأرض وكل المصادر الأخرى للثروة الاقتصادية والثروة في أيدي الأجانب .

وفي البلاد التي كانت تحت الحكم النمساوي والمجري كانت الطبقة الوسطى محدودة العدد ، وكانت لاتتمتع باستقلالها الاقتصادي والسياسي الى حد كبير . ففي «زغرب» التي كانت تعتبر مركزا حضريا قويا منذ العصور الوسطى اقتصاديا وثقافيا كانت الفنون المرحبة تلقن بالألمانية حتى قرب نهاية القرن التاسع عشر .

وكانت الطبقة الوسطى غير معترف بدورها في معركة الحقوق الوطنية والحريّة الوطنية ، وكانت مفككة ، وتعيش في خوف من التطرف السياسي ، ولذلك كانت مستعدة دائما للتفاوض مع السلطات الحكومية المهيمنة من الخارج .

وبعد زوال الاحتلال السياسي الأجنبي مرت جميع مدن البلقان بلا استثناء بفترة التحول السريع الاستثنائي ، وهذا التحول السريع الذي لم يدرس بقدر كاف يدل على ان درجة من النضج والوعي الوطني قد تحققت عندما أصبحت الظروف السياسية ملائمة لهذا النضج الذي لابد ان يحدث آثاره الكاملة في الاقتصاد وفي السياسة وفي الثقافة .

ويمكن ان نستخلصه من ذلك التاريخ هو ان تقسيم الاقتصاد الوطني وربطه بالمراكز الأجنبية الاقتصادية والسياسية كان سببا في وجود العديد من المشاكل للدولة يوغوسلافيا التي تكونت ، كما اثر على العلاقات مع الدول الأخرى ، فقد

تكونت في البلقان الأقاليم التي تعيش في ظل ظروف الاقتصاد البدائي وفي عزلة عن الآخرين .

وفي الوقت نفسه تميزت أوروبا بوجود الاقتصاد الرأسمالي المتقدم جدا والحكومات القومية القوية المكونة من زمن طويل ، في حين أن الجزء الأكبر من شبه جزيرة البلقان الذي كان تحت الاحتلال التركي ظل عند مستوى اقتصاد المقايضة والمبادلة .

وفي المناطق التي عاشت في ظل احتلال امبراطورية النمسا والمجر لم توجد مراكز صناعية على نطاق واسع في مكان ما بالشكل الموجود الآن (*) ، فقد قامت في هذه المناطق تجمعات صناعية ضئيلة النطاق ، صناعات بيئية تعتمد على المواد الخام المتوفرة بكثرة في تلك المناطق ، ولكنها كانت تعتمد اقتصاديا على تركيز رأس المال الذي يوجد خارج الاقليم الوطني ، وكانت هذه الصناعات والوحدات الانتاجية بمثابة فروع للمشاريع والمصالح المالية والصناعية في «فيينا» و «بودابست» وفي مجال الزراعة كان يوجد نظام نصف اقطاعي ونصف رأسمالي (بين مرحلة الاقطاع ومرحلة الرأسمالية) حيث كان ملاك الاراضي من الاجانب الذين يفرضون سيطرتهم على تلك المناطق ، وكان المستوى العام للتنمية الاقتصادية في تلك الاقاليم من البلقان منخفضا . ولهذا فان الاندماج في كيانات اقتصادية واجتماعية جديدة في دولة يوغسلافيا المكونة حديثا هو عملية بالغة التعقد للغاية ، فما زال الماضي الطويل وما فيه من تناقضات لم تجد الحل الكامل الى هذا التاريخ يعطى تأثيراته الخطيرة .

ان الهيكل الوطني المعقد والمشاكل الاقتصادية عامة ترتبط بنواح واعتبارات وطنية وسياسية ، ولهذا فمن المهم بالنسبة للحكومات المتحدة مثل يوغوسلافيا أن تتأكد من أن الحقائق المتناقضة بين الاقاليم النامية والمتخلفة في الدولة لا تؤدي الى وجود منازعات نتيجة لعدم العدالة والمساواة الاقتصادية ، ويجب على كل دولة أن لا تنتظر للنواحي السياسية في تكوين الحكومة المتحدة فقط ، بل تنظر كذلك للنواحي الاقتصادية .

والسياسة الاقتصادية - بناء على ذلك - يجب أن تعمل على تحقيق هدفين: الأول هو أنه يجب أن تتحقق من أن التكامل الاقتصادي الشامل والسريع يمكن قيامه على أساس أن يكون للمبادرة دورها في المجال التجاري والنقدي ، ويؤدي ذلك الى تجميع رأس المال وتنمية المشروعات التي تدار بنفسها مع وجود حرية لتسويق السلع . والثاني هو أن السياسة الاقتصادية والنظام الاقتصادي يجب أن يشتمل على مقاييس ووسائل لضمان التقدم السريع بالنسبة للأقاليم المتخلفة

(*) بعد تكوين دولة يوغسلافيا (المترجم)

اقتصاديا في الدولة ، وذلك لكي تضيق الفجوة الموجودة بين الأجزاء المتقدمة والأجزاء الأقل تقدما بالنسبة لمستوى التنمية الاقتصادية .

ومن الأفضل للمجتمعات التي تعمل على الوحدة في حياتها السياسية والاقتصادية ان تتبع الطريق الديمقراطي ، وذلك ضروري جدا لتطوير التكامل الاقتصادي والسياسي بسرعة وبلا تعقيدات في المدى الطويل . رتجميع الأجزاء المختلفة من الدولة في كل اقتصادي واحد ومتكامل يضمن وجود أساس للمساواة والعدالة ، والمستويات المتشابهة للتنمية في كل الأجزاء .

ان معظم المشاكل الوطنية عادة تتحول وتنتقل من النواحي السياسية والثقافية الى المجالات الاقتصادية . ان التحول السياسي والاقتصادي الجوهري قد نشأ في فترة الحرب العالمية الثانية ، وخصوصا أثناء الأحداث الخاصة بمعارك التحرير الوطني والثورة الاشتراكية ، التي أعطت العلاقات القومية بعدا جديدا وملامح جديدة . ولقد أثبت اشتراك كل شعوب يوغوسلافيا في حرب التحرير الوطني اتجاههم التاريخي نحو مجتمع الدولة الموحدة وضمان تكاملهم الوطني لوجود التشابه بينهم .

وفي يوغوسلافيا الجديدة نجد تطورا وتنمية لخطوط الاتحاد ، وذلك بتأكيد المساواة الوطنية الكاملة ، ولهذا الاعتبار فان كل الإجراءات الممكنة قد تم اتخاذها لضمان هذه المساواة في التطبيق الاقتصادي والسياسي والثقافي .

ولقد أدخلت التجارب والتطبيقات السياسية والاقتصادية المختلفة في الاعتبار عند صياغة واعداد المضمون الكامل والواضح للمبادئ التي تستخدم في التنمية . وان لوجود البرلمان المركزي دورا معروفا في هذا المضمار حيث لا يمكن لأي قانون ان يطبق دون ان ينال موافقة المجلس الذي يتكون من عدد من النواب مساو لمثله في كل جمهورية ، كما ان مبدأ المفاوضة والمداولة والإنفاق في التصويت هو الأساس في حل المشاكل الداخلية وتحديد وظيفة الحكومة الاتحادية . وتناقش اختصاصاتها بصراحة بعد عرضها على المجلس وعلى الجمهوريات .

رجاء في الدستور عدم وجود لغة واحدة للدولة ، وتقرير المساواة الراضحة والقانونية بين كل اللغات وامكانية استخدامها في الاتصالات العامة والخاصة . ومع ذلك فان المعايير القانونية والسياسية والحلول القياسية وكذلك التطبيق السياسي الملائم ، كل هذا لم يستطع كما هو واضح من التجربة ان يحل مشكلة العلاقات القومية فورا وبالنسبة للجميع .

ان تخفيف القيود والسلطات المركزية بالنسبة للكثير من الأمور الاقتصادية والسياسية والأيدولوجية وتنمية الإدارة الذاتية وظهورها كإطار عام ونظام شامل للتنظيم الاشتراكي ، كل هذا ساعد على خلق إمكانيات الوضوح الكامل وتأكيد الاعتبارات الوطنية الخاصة .

وعلى ذلك فان هذا الاتجاه قد اكتسب بعدا جديدا ومضمونا يتخطى النقطة التي بدأ منها ، مادام الهدف العام وهو المساواة الرسمية والقانونية التسامة بين الجمهوريات مضمون التحقيق ويحول دون وجود التمييز الوطنى داخل الدولة .

ويعمل المجتمع على أن يبنى حياته معتمدا بنسبة قليلة على الحكومة المركزية وبنسبة اكبر على الاعتبارات الذاتية وحرية قوى الشعب المتحالفة .

ان وجود هذه الظاهرة فى المصانع والجمعيات فى شكل الادارة الذاتية قد واجه بعض المشاكل فى دائرة العلاقات الوطنية الداخلية ، واستنزمت هذه المشاكل البحث عن حلول مناسبة لها . ونحن ربما نذكر - كأمثلة لهذه المشاكل - العلاقات بين اقتصاد القومى ككل وبين الاقتصاديات الوطنية المختلفة باعتبارها كيانات منظمة سياسيا على نطاق ضيق داخل النطاق العام للدولة ، وبالإضافة الى هذا توجد العلاقة بين الاقتصاديات المتقدمة والأقل تقدما ، والعلاقة بين الاقتصاديات الصغيرة والكبيرة ، والعلاقات بين الاقتصاديات المضاربة فى القدم التاريخي والأحدث منها التى حرمت من النظام الحكومى المستقل ، ولكنها استطاعت أن تبنى قيادات مستقلة مبكرا ، وعلى هذا الأساس طورت وقوت مطالب السيادة الوطنية والسلطة المحلية .

وبالنسبة للمجتمع الذى أصبح يزداد ديمقراطية فان من الحقائق الهامة بالنسبة له وجود امكانية لحرية التمييز وطلب وعرض الرغبات ألتبانية وحل المشاكل الوطنية ، وذلك يعنى التطوير والتنسيق بين كافة العلاقات ، وعلى أساس الحرية سوف تتحقق المساواة الكاملة فى الغالب وباستمرار .

ولايمكن حل المشاكل بسرعة وبالكامل ، ولكن يمكن البدء فى حلها باتباع الطريق الديمقراطى . ومع أخذ كل ماسبق فى الاعتبار يمكننا أن نقول ان التجربة اليوغسلافية يمكن أن تصلح كأساس للتجارب الأولية بالنسبة لفروض ونظريات تكوين الأمم الحديثة وخاصة بالنسبة للوعى الوطنى المستنير ، وتقوية الوجدان والعواطف الوطنية الخاصة .

ولقد سبق تقديم هذا المقال بواسطة أوتوباور «المهتم بالدراسات النظرية الاشتراكية فى النمسا فى مقاله المعروف «الاشتراكية والمشكلة القومية» ، حيث نم عرض الملامح العامة للتجربة اليوغسلافية وقياس مدى اعتبارها صالحة لتفسير تجارب تاريخية أخرى . كما تعرض «كارل دويتش» لهذه التحليلات فى كتابه «القومية والاتصالات الاجتماعية» حيث ركز اهتمامه على دور الحكومة فى تقوية الروابط القومية .

ان ما يحدث فى أجزاء كثيرة من عالم اليوم يؤكد أن التقدم الاجتماعى لا يصعب مع الاختلافات داخل الأمة الواحدة ، بل ان التقدم الاجتماعى يساعد على تنمية القوميات المختلفة واثبات ذاتها داخل الأمة الواحدة .

المؤتمرات الدولية القادمة

١٩٧٥

١٦ - ٦ أبريل الاتحاد الدولي للسلطات المحلية : المؤتمر العالمي الثاني والمئتين *

طهران

IULA, 45 Wassenaarseweg, The Hague (Netherlands).

١٦ - ١٩ اتحاد سكان أمريكا اجتماع سنوي

PAA, P.O. Box 14182, Benj. Franklin Station,
Washington, D.C. 20044 (United States).

٢٠ يولية - ١٠ أغسطس المجلس العالمي للكنائس : الاجتماع الخامس

World Council of Churches, 150, Route de Ferney

1211 Geneva 20 (Switzerland).

جاكارتا

١٨ - ٣٠ أغسطس الاتحاد العلمي لدول المحيط الهادئ : المؤتمر العلمي الثالث عشر

فانكوفر : الموضوع : مستقبل الانسان في دول المحيط الهادئ (

Thirteenth Pacific Science Congress,

University of British Columbia, Vancouver 8 (Canada).

٢٥ - ٢٨ أغسطس الاتحاد الأمريكي لعلم الاجتماع : الاجتماع السنوي

سان فرانسيسكو

1001 Connecticut Avenue, N.W., Washington,

D.C. 20036 (United States).

المركز القومي للبحث الاجتماعي : ندوة دلفي عن المعلوم الاجتماعية

مبمشير

(الموضوع : تحول جمعيات الريف والمدن في دول البلقان والبحر المتوسط)

دلفي

National Centre of Social Research, 1 Sophocleous Street,
Athens 122 (Greece).

جمعية الاقتصاد القياسي : مؤتمر

ديسمبر

الولايات المتحدة

Econometric Society,

P.O.Box 1264, Yale Station, New Haven,
Connecticut 06520 (United States).

الاتحاد الدولي لعلم النفس : المؤتمر الدولي الحادي عشر

فرنسا

Mme H. Gratiot-Alphandery, Laboratoire de Psychologie,
Université de Paris, 28, Rue Serpente, 75006 Paris (France).

جمعية الاقتصاد القياسي : مؤتمر

ديسمبر

الولايات المتحدة

P.O.Box 1264, Yale Station, New Haven,
Connecticut (United States).

ومطبوعات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

السكان ، الصحة ، البيئة •

السكان :

Study on interrelationship of status of women and Family Planning
(UN/E/CN.6/575 and A Add) 1973.

تخطيط الأسرة ، وقدرة النساء على ضبط حجم الأسرة ومعدلات الإنجاب • نتائج تعليم المرأة •
والتوظيف • اتجاهات نمو السكان والتوزيع ، طبيعة ومجال تخطيط الأسرة في الوقت الحاضر •

الصحة :

The work of the World Health Organization 1973
Official Records No. 213.SP.

التقرير السنوي لمدير عام منظمة الصحة العالمية المقدم لجمعية هذه المنظمة وللأمم المتحدة ، ويتضمن
عرضاً عاماً ، والإقليم وثبت بالمشروعات •

Psychiatry and primary medical care.
(WHO/EURO 5427I.) 1973.

تقرير مقدم للمكتب الإقليمي لأوروبا ، التابع لمنظمة الصحة العالمية ، أعدته مجموعة عاملة عن
العلاج النفسي في التطبيق العام • ليسييو ، أوصلو •

The role of psychology in mental health services.
(WHO/EURO 5428I), 1973.

تقرير أعدته للمكتب الإقليمي لأوروبا التابع لمنظمة الصحة العالمية ، مجموعة عاملة في كراكاو •

Existing patterns of services for alcoholism and drug dependence
(WHO/EURO 5437 IV), 1973.

تقرير أعدته الدكتورة لوسي د• أوزارين تحت مياشرة المكتب الإقليمي لأوروبا التابع لمنظمة الصحة
العالمية ، ويشمل مسحاً عاماً للخدمات الموجودة ، وتقارير الدول عن الخدمات الخاصة بالاعتماد على
المشروبات الروحية والمخدرات •

البيئة :

The environment program
(UNEP/GC/14 and 2 add).

• تقرير المدير التنفيذي لبرنامج البيئة التابع للأمم المتحدة - يناير ١٩٧٤ .

Final Act of the International Conference on Marine Pollution, 1973.

العمل النهائي للمؤتمر الذي دعت اليه المنظمة البحرية الاستشارية للحكومات • البروتوكول ،
والمؤتمر الدول لبحر التلوث من السفن ، مع ٢٦ قرارا •

Working environment : atmospheric pollution, noise and vibration
(ILO/GB/191/2/1, Appendix III), 1973.

تقرير منظمة العمل الدولية ، يصف تحسين بيئة العمل بواسطة القوانين والتنظيمات ، والأداء ،
السلامة والعمل لتحسينها •

الاقتصاديات :

التنمية الاقتصادية :

Studies on development problems in selected countries of the Middle East
(UN/ST/UNESOB, Sales No. E 72.II.C.1), 1973.

دراسات نشرها المكتب الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في بيروت عن : هيكل السوق
العربية المشتركة ، وتخطيط قطاع التجارة الخارجية بالعراق ، ومشكلات ومفاهيم سياسة التحول الى
حياة المدن بالشرق الأوسط ، تنمية مراكز الحضر ، مع ملحق عن تقدم القطاعات ، ومؤشرات التنمية •

Quantification of scientific and technological activities
(UN/E/C.8/18), 1973.

تقرير مجموعة الخبراء الحكوميين المشتركة ، اغراض القياس الكمي ، تصنيف الأنشطة ، القياس
الكمي والتصنيف ، تصنيف الأنشطة البديلة لتنمية الاستراتيجية الدولية ، والقياس الكمي كأساس
للتعاون •

Outflow of trained personnel from developing to developed countries
(UN/E/C.8/21), 1974.

السمات الاساسية لتدفق المهاجرين ، اسباب وتقنيات التدفق ونتائجه ، المجموعات النوعية من
المهاجرين ، معالم لبرنامج العمل ، ملحق يحتوي على سيرة جداول اجمالية •

Industrialization and development : Progress and problems in developing countries
(UN/E/AC.54/L.62), 1973.

هدف التحول الصناعي ، نشاط صناعة السلع والنمو الاقتصادي ، الالامط الصناعية وبراعة
التخطيط ، العمل في تصنيع الانتاج ، متضمنات الاتجاهات الملائمة •

International co-operation for industrialization : Towards a new international division
of labour
(UN/E/AC.54/L.63), 1974.

كتيب أعدته منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة عن اجراءات هادفة لتحسين التعاون
الصناعي من خلال التعاون والمساعدة ، وتعزيز أنواع جديدة من هذا التعاون •

The economic integration of developing countries and the function of joint industrial
planning, by Germanico Salgado
(UN/E/AC.54/L.64), 1974.

التكامل الاقتصادي بالدول النامية والسياسة الصناعية في الدول المتقدمة ، والوسائل والنماذج
في ما يتعلق بالدول النامية ، والتخطيط المشترك في اتفاقية قرطاجنة .

The planning of industry in the European socialist countries.
Conclusions for developing countries, by V.N. Kirichenko
(UN/E/AC.54/L.65).

الاحوال الاجتماعية الاقتصادية ، وخصائص السياسة الإنشائية ، السياسة الوظيفية ، وتدريب
الموظفين ، والتعاون الاقتصادي بين الدول الاشتراكية

Planning for industrial progress :
Goals and policies of developing countries for the 1970 s
(UN/E/AC.54/L.67), 1974.

كتيب عن أهداف وسياسات تصنيع الانتاج ، والصادرات المصنعة ، العمل في التصنيع .
Survey of economic conditions in Africa 1972. Part 1
(UN/E/CN.14/595-E.74.II.K.1).

مسح للظروف الاقتصادية في افريقيا سنة ١٩٧٢ * جزء اول
Problems of development and planning in the least developed among the developing
countries
(UN/ST/TAO/SER.C/149), 1973.

حلقة دراسية اقليمية مشتركة عن تخطيط التنمية ، اديس ابابا من ٦ - ١٧ ديسمبر ١٩٧١
خصائص التنفيذ ونموه ، القدرة على القيام بمجهود اكبر في التنمية ، تخطيط التعليم والتدريب ،
الاقتصادي التعاوني الاقليمي ، المساعدة الفنية ودور الحكومات .
Intra-regional trade projections, effective projection, and income distribution. Vol. 1, 1973
(Development programming realization series No. 9)
(E/CN.11/1048-E.73.II.F.18).

اللجنة الاقتصادية لاسيا والشرق الأدنى . تصورات التجارة اقليمية المشتركة ، والتغير
الاساسي الفئال ، وتوزيع الدخل .
First biennial review of African performance — second United Nations Development
Decade
(UN/E/CN.14/600), 1973.

التقدم الاجتماعي والاقتصادي في ١٩٧١ - ٧٢. البيئة الافريقية الخارجية والتعاون الدولي ، مشكلات
الدول الأقل تقدماً والتي لا تطل على البحار ، التكامل الاقتصادي والتعاون .
Guidelines for project evaluation
(UNIDO/ID/SER.H/2 ; E.72.II.B.66), 1973.

منهجية تحليل الاتفاق والمساندة من الناحية القومية ، وتطبيق المنهجية على مستوى المشروع
ومستوى التخطيط الايجابي .
Report of the interregional meeting of experts on the integration of women in development
(UN/ST/SOA/120-E.73.IV.12), 1973.

دور النساء في الجهليات الريفية ، عمل النساء مع مسئوليات الأسرة ، التعليم للمشاركة في الحياة
الاقتصادية وعملية التنمية ، الاستراتيجيات الوطنية لتحسين التكامل وأنشطة الأمم المتحدة ، مع ملحق
برنامج اللجنة الاقتصادية لافريقيا للسنوات الخمس (١٩٧٢ - ١٩٧٦) عن إسهام الفتيات والنساء في
التنمية قبل وإثناء التدريب الوطني .

Report of the ninth group of experts on programming techniques
(UN/E/CN.11/L.394).

تقرير مجموعة خبراء اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى عن النمو ، معدلات النمو الملائم في دول آسيا والشرق الأوسط ، المنهجية وبحوث الدول وتحليل القيام بالتصدير .

الإحصاءات :

Yearbook of national accounts statics 1972-1974. In three volumes (UN/E/CN.II/L.396).

• كتاب سنوي يمالج المجلدان ١ و ٢ منه ، دولة قائمة بذاتها ، ويضم المصالحات جداول دولية والإحصاءات الأساسية واستخدامها كؤشرات للتنمية في أقاليم اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى. تغير المواقف إزاء مشكلات التنمية ، دراسات قطرية. مسائل مطلقة ومتخصصة .

Statistical programmes for the use of developing countries in economic and social development

(UN/E/CN.II/ASTAT/Conf. 12/L.15), 1973.

برامج إحصائية وضمتها لجنة آسيا والشرق الأقصى الاقتصادية لفائدة الدول النامية إحصاءيا واجتماعيا .

Statistical training programme in 'Africa'. — Programme de formation statistique en Afrique (E/CN.14/CAS.8/11), 1973.

• برنامج للتدريب الإحصائي في إفريقيا بالانجليزية والفرنسية .

التجارة :

Trade and development policies in 1970 s. (TD/B/429/Rev. 1 — E. 73.II.D.14), 1973.

تقرير المؤتمر العام للأمم المتحدة عن التجارة والتنمية ، للمعرض الأول وتقوم استخدام استراتيجيات التنمية الدولية : "التجارة الاقتصادية الحديثة الدول النامية ، سياسة التفضيلات ، الهيكل التأسيسي للعلاقات الاقتصادية الدولية .

UNCTAD — Third session — Santiago de Chile — Report and Annexes, Vol. 1 (Sales No. E.II.D.4), 1973.

• تقرير المؤتمر الذي عقد في جنيف من ١٣ أبريل إلى ٢٢ مايو ١٩٧٣ .

Current problems of economic integration.

State trading and regional economic integration among developing countries

(TD/B/436 — E.73.II.D.17).

The distribution benefits and costs in integration among developing countries

(TD/B/394 — E.73.II.D.12), 1973.

تقرير لمجموعة من الخبراء مع دراسة قام بها المستشار ادوارد لورنزو ويمالج التقرير المشكلات الراهنة للتكامل الاقتصادي وتوزيع المنافع والفوائد بين الدول النامية .

Compilation of bibliographies on international trade law

(UN/A/CN.9/L.25), 1973.

تجميع البيبليوغرافيات الخاصة بالقانون التجاري

الوارد الطبيعية ، وللود الخام والحلقة

Committee for co-ordination of joint prospecting for mineral resources
in South Pacific offshore areas

(UN/E/CN.11/L. 380 and Corr.), October 1973.

تقرير للجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى عن اجتماعها من ٢٩ أغسطس الى ٦ سبتمبر ١٩٧٣
وينتضمن بنوع خاص حالة مشروعات المسح في المنطقة بحثاً عن الموارد المعدنية بعيداً عن الشاطئ .

Committee for co-ordination of joint prospecting for mineral resources
(UN/E/CN.11/L.383), December 1973.

تقرير الدورة العاشرة للجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى . بحوث ، احتمالات وجود
الهيدروكربون ، والتصدير بعيد عن الشاطئ والرواسب ، وبرنامج المسح المتناسق .

Report of resources on water resources management
(UN/E/CN.11/L.381).

تقرير الحلقة الدراسية للجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى التي ترعاها الاراضي المنخفضة، يصف
النظم المائية والادارة وتقنيات التخطيط والجوانب البيئية والسرعة لادارة الموارد المائية .

Report of final meeting of expert group on rubber, convened by Association of Natural
Rubber producing countries
(UN/E/CN.11/L.391), 1974.

تقرير مجموعة الخبراء لاتحاد الدول المنتجة للمطاط الطبيعي بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لآسيا
والشرق الأقصى، التمييز والتسويق، المخزون المالي، ثمن المطاط الطبيعي ، وأهميته للتجارة العالمية ،
توصيات عامة .

Manpower and training requirements for the development of petroleum industry in Africa
in the 1970 s

(UN/E/CN.14/EP/53), 1973.

موقف القوة البشرية ، فرص التدريب على الوظيفة ، موجز عام عن تدريب القوة البشرية على
صناعة البترول .

الزراعة :

The state of food and agriculture 1973

(FAO/PP/E1900/E/11/73/1-6400), 1973.

ينتضمن هذا العرض السنوي للموقف المالي الراهن بالنسبة للطعام والزراعة ، جزءاً خاصاً في
هذا المجلد عن العمل الزراعي في الدول النامية مع ٣٠ من الجداول الإحصائية .

Review of FAO field programmes 1972-1973

FAO/WM/E.1091/E), 1973.

الاتجاهات الجارية ووجهة النظر، تقويم البرامج الميدانية ، أنشطة استثمار المونة في برامج منظمة
الاغذية والزراعة .

International agricultural adjustment

(FAO/C73/15), 1973.

الموقف الراهن سوء التوافق • طرق التوافق • مع ملحق عن الخطط الملغية وآخر اخصائي
Agricultural adjustment in developed countries
(FAO/C/73/16), 1973.

كتاب أعدته منظمة الاغذية والزراعة بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا بإدارة المستشار بول لامارتين ييتس • قطاع المزارع • التوافق الوطنى للمعرض والطلب • الحجم العالمى لمشكلة التوافق • مع سبعة رسوم بيانية وجداول احصائية •

المجتمع وظروف المعيشة والعمل ، والسياسة الاجتماعية :

التقدم الاجتماعى :

Report of the Ad Hoc Expert Group on the Role of Housing
in Promoting Social Integration
(UN/ST/ECA/192.E.74.IV.1).

تقرير لجنة الخبراء المتقدمة فى استكهم من ٨ - ١٣ مايو ١٩٧٢ فيما يتعلق بالاسكان ودوره فى تعزيز التكامل الاجتماعى ، ويضم دراسات للحالات الاهتمام الدولى لاستخدام الاسكان كمصدر للتكامل الاجتماعى : الولايات المتحدة ، بولند ، كامبالا ، اليابان ، ايرلند ، الارجتين والسويد •

Integration of housing into national development plans. A systems approach
(UN/ST/ECA/185.E.73.IV.18), 1973.

مسح موجز لطرق سياسة الاسكان على أساس منطقي لمحاكاة نموذج لسياسة سكنية تقوم على بيانات لمتنظف نموذجى دولى •

المشكلات الاجتماعية :

Drought in Ethiopia. Relief and rehabilitation assistance for children and mothers
(E/ICER/L.1292), 1973.

وصف اعدته صندوق رعاية الطفولة التابع للأمم المتحدة بمناسبة الضرورة الملحة الحاضرة لمساعدة الأطفال والامهات بالجيشة مع خريطة للجيشة وأخرى للصومال ، وثلاثة جداول •

التوظيف :

ILO activities of special interest in relation to employment of women
(UN/E/CN.6/579), 1973.

انشطة ذات أهمية خاصة، لمنظمة العمل الدولية، فيما يتعلق بتوظيف النساء •

السياسة الاجتماعية :

In-depth review of management development programme
(ILO/GB.191/PFA/8/5), 1973.

الإدارة فى عالم متغير ومساعدة منظمة العمل الدولية ، والمشكلات والأفراض والمقترحات •

Human resources development : Vocational guidance and vocational training
(ILO report VIII, 1 and 2), 1974.

يضم الجزء الاول ، المايير الصالية وتنمية الموارد البشرية، الإرشاد المهني والتدريب، والتدريب على الحرف الريفية، العمل النوعى والبحث • ويحتوى الجزء الثانى على اجابات الحكومات ، والتعليقات •

Status of rural women, especially agricultural workers.
(UN/E/CN.6/583 and All. 1-2), 1973.

الطرق والوسائل التي يمكن بها مساعدة النساء في المناطق الريفية لتحقيق أقصى جهدهن .
الملحق الاول : مساعدة منظمة الممسل الدولية في مشكلات التنمية ويشمل ضمان اسهام النساء في
التنمية الريفية . ويتضمن الثاني : مساعدة منظمة الاغذية والزراعة في الوضع الاجتماعي ، والوسائل
الخطيرة التي تحتاج الى تغيير .

Legal capacity of married women : Capacity to engage in independent work
(UN/E/CN.6/584), 1973.

مسألة الخدمات التي تؤديها النساء المتزوجات بدون تمويض مالي ، قدرة الزوجة على القيام بعمل
مستقل وتدير مكانها من عملها المستقل .

**Question of the elderly and the aged : conditions, needs and services, and suggested
guidelines for national policies and international action**
(UN/A/9126), 1973.

مفهوم وتعريف ، والمسمات السكانية ، والاتجاهات ، والتغيرات الاساسية ، والظروف
والاحتاجات ، والخدمات المنظمة ، والارشادات المقترحة لتقديم السياسات الوطنية والممسل الدول من ٩
جداول احصائية .

**Report of the regional workshop on effective antipoverty strategies jointly sponsored by
ECAFE and Friedrich-Ebert-Stiftung**
(UN/E/CN.11/L.395), 1974.

حلقة دراسية عقدت في بانجكوك من ١٢ - ٢١ ديسمبر ١٩٧٣ . الموقف الراهن في الدول الاسيوية،
التنمية الريفية لسفائر الفلاحين ، سمات السكان ، استراتيجيات المدينة ، استثمار الموارد البشرية .
القرارات والتوصيات .

مسائل قانونية وسياسية

حقوق الإنسان والمجابه

حقوق الإنسان ، التفرقة العنصرية :

The impact of scientific and technological developments on economic, social and cultural
(UN/E/CN.4/1144), 1973.

تقرير لليونسكو عن المشكلات التي في مايتصل بحماية حقوق الاونسان في مجال التقدم العلمي والفني
في نطاق اختصاص المنظمة .

**Seminar on the study of new ways and means for protecting human rights with special
attention to the problems and needs of Africa**

(UN/ST/TAO/HR/48, Dar Es Salam, 23 October—5 November 1973).

دراسة لمشكلات ذات أهمية خاصة للدول الافريقية ، وتدابير تتصل بالنساء على التصعب
العنصري ، قوانين واجراءات لضمان حقوق الانسان واحترامها . مجالات لنشاط الامم المتحدة في المستقبل
في مجال حقوق الانسان .

International instruments and national standards relating to status of women
(UN/E/CN.6/571 and Add. 1-2), 1973.

تقرير عن اعلان ١٩٦٧ الخاص بالقضاء على التحيز ضد النساء . شهرة الاعلان ، اجراءات
عامة وتعليمية ، الحقوق المدنية والسياسية . جداول لحقوق النساء السياسية .

Implementation by states of United Nations resolutions on apartheid in South Africa
(UN/A/9168), 1973.

العلاقات السياسية والدبلوماسية وإيغرها مع جنوب افريقيا ، نقض الحجر على الأسلحة ، التعاون الاقتصادي في ما يتعلق بالتجارة والاستثمار والأعمال المصرفية ، وخطوط الملاحة الجوية والبحرية والهجرة. التعاون الثقافي والتعليمي والرياضي ، أعمال البر والمساعدة التعليمية وغيرها للمضطهدين بجنوب افريقيا، النشاط في ما يتعلق بالسجونيين السياسيين. جداول للعلاقات الرسمية ، والتجساسة والقروض والهجرة والمساعدات الاختيارية .

Uses of electronics which may affect the rights of the person and the limits which should be placed on such uses in a democratic society
(UN/E/CN.4/1142 and Add. 1-2).

أجهزة تسجيل البيانات الشخصية في الحاسبات الالكترونية الصفات المميزة . الاستخدامات النافعة. التهديدات والمشكلات ، أنواع الوقاية الموجودة والمقترحة ، المايير الدولية المقترحة استخدام الآلة الحاسبة في أوضاع السياسة وعمليات الادارة . الاوتوماتيكية الكهربائية . تأثير تقنيات الاتصالات الالكترونية على حقوق الانسان .

Interim report of the ad hoc working group of experts prepared in accordance with resolution 19 (XXIX) of the Commission on Human Rights
(UN/E/CN.4/1135).

كانت مجموعة من الخبراء قد عينت لمراقبة وفحص تطورات أبعد مدى في ما يتعلق بالتمييز المنصري والتجز في ناميبيا ، وروديسيا الجنوبية وأنجولا وموزمبيق ، وغينيا بيساو ، فدرست بنوع خاص موقف جنوب افريقيا والدول السالفة الذكر .

السلام :

Report of the Security Council. Report of the Secretary-General under General Assembly Resolution XXVII.
(UN/A/9143), 1973.

تقريران لمجلس الامن والسكترتير العام للجمعية العمومية بضمان اجابات الحكومات على المقترحات المتعلقة بطرق ووسائل تعزيز فعالية مجلس الامن.

القانون الدول

Yearbook of the International Law Commission
(A/CN.4/SER.A/1971/Add. 1, Part - E. 72.V.6, Part 1).

كتاب يضم تقارير مختلفة عن : العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية ، وتماقب الحكومات ، ومسئولية الدولة .

Existing rules of international law concerning the prohibition or restrictions of use of specific weapons
(UN/A/9215, Vol. 1), 1973.

مقتطفات من المعاهدات ، الحظر أو القيود ذات الطبيعة العامة في ما يتعلق بأسلحة خاصة ، واستخدام الأسلحة ، ممارسة الدولة ، وتصنيف الأسلحة وفقا لطبيعتها وتأثيرها .

Protection of women and children in emergency and armed conflict in struggle for peace, self-determination, national liberation and independence
(UN/E/CN.6/586), 1973.

حماية النساء والاطفال في ظل قانون انساني دول ، والمسائل المتعلقة به ، والحاصلات الطارئة والكفاح المسلح . معلومات من هيئات الامم المتحدة، والحكومات والمنظمات غير الحكومية عن حالتها في مواقف خاصة : ملحق يضم بروتوكولات مساعدات جنيف والصليب الاحمر .

Report of the United Nations Committee on the peaceful use of sea-bed and ocean floor beyond the limits of national jurisdiction.

تقرير من خمسة مجلدات يضم خلفية تاريخية وعمل ثلاث لجان قرعية عام ١٩٧٢ ، ويمالج النظام الدولي لقاع البحار والمحيطات ، والمياه الاقليمية ، والمحافظة على البيئة البحرية . ونصوص مواد ومساعدة تمهيدية ، ومناطق الاتفاق والاختلاف . العمل الذي يجب استخدامه استعدادا لمؤتمر ١٩٧٥ عن القانون والبحر .

التربية ، العلم ، العلوم الاجتماعية الاعلام

التربية :

Curriculum planning and some current health problems, by Warren H. Southworth. (UNESCO/Educational Studies and Documents, 13).

التربية فيما يتعلق بالسكان والتلوث والامن والمخدرات ، والمرض التناسلي ، والصحة العقلية .

ALSED, directory of specialists and research institutions (UNESCO/Educational Studies and Documents, 14).

كتيب بلغتين يشمل دراسات في علم الانسان، اللغة في تطور العلم .

The training of functions (literacy personnel, a practical guide — a method of training for development, 1973.

دليل المدرس للعاملين في تعليم القراءة والكتابة والمرين الكبار والمشتغلين في البرامج المدلية لمحو الامية بالعدل النامية ، تطوير المنهج ، والتجديد ، وطرق التدريب .

العلم :

New UNESCO source book for science teaching, 1973.

دليل المدرس في تدريس العلم وفق منهج المدرسة الابتدائية ، والمنهج الاعدادي ، تجارب تتصل بالعلوم الطبيعية ، وعلم الحياة وعلم الارض والفلك والفضاء ، اجراءات الامن ومعدات المعامل .

National science policies in Africa. (UNESCO science policy studies and documents, 31).

كتاب بلغتين عن سياسات العلم القومي في افريقيا ، الموقف الراهن والتوقع مستقبلا .

Science policy in Latin America. (UNESCO science policy studies and documents, 29).

سياسة العلم وادارة البحث في امريكا اللاتينية، دور التعليم العالي، تأثير التقدم الاجتماعي والاقتصادي والتكامل في العلم والتكنولوجيا .

Study on UNESCO activities of special interest to women (UN/B/CN.6/580), 1973.

التعليم القومي . دراسات وبحث . مشروعات تجريبية . التدريب . المجالات الخاصة بتعليم

النساء

العلوم الاجتماعية :

Two studies on ethnic group relations in Africa:

Senegal, and United Republic of Tanzania (UNESCO), 1974.

كتاب يتضمن مقابلات مع مجموعات مختلفة من الأعراق البشرية في كل من السنغال وتنزانيا ،
واحاديث عن العلاقات بين المجموعات العرقية بينها .

The UNESCO educational simulation model (ESM)

Reports and papers in the social sciences 29.

كتيب يصف نموذج المحاكاة ، والتطبيقات من البيانات ، وتطبيق الآلة الحاسبة .

الاعلام :

United Nations : UNESCO African Regional Seminar on Satellite Broadcasting Systems

for Education and Development, Addis Ababa

(UN/A/AC.105/120), 1973.

مؤتمر عقد في اديس أبابا من ٢٢ - ٣١ أكتوبر عن اتصال الأقمار الصناعية وامكان تطبيقاتها في
الاعلام والتعليم والثقافة والتنمية ، وموجز عن أجهزة اتصالات الفضاء ، التجربة الافريقية الحديثة في
استخدام التلفزيون في التعليم ، احتمالات انشاء نظام اذاعي اقليمي بالقمر الصناعي لافريقيا .

Influence of mass communication media on the formation of a new attitude towards the
role of women in present day society

(UN/E/CN.6/581).

وظائف وتأثير وسائل الاتصال الجماهيرية - مدى تعزيز صورة النساء المتقولة بواسطة الوسائل
الجماهيرية للمساواة بين الرجال والنساء . اجراءات واقتراحات : وسائل الاعلام أداة للتغير الاجتماعي .

Mass media in an African context : an evaluation of Senegal pilot project.

(UNESCO, Reports and papers on mass communication, 29) 1974.

اذاعة التلفزيون والقيم والراديو للمشروع الرائد ، تلفزيون افريقي. راديو للشعب .

ثبت

المقال وكاتبه	العنوان الافرنجي واسم الكاتب	العدد والتاريخ
نظرات في الاجهاض الصناعى بقلم الدكتورة سيرجت كور	Attitudes toward induced abortion by Surjit Kaur	مجلد ٢٦ العدد الثانى ١٩٧٤
تنظيم الأسرة فى عالم غير منظم بقلم : وجيه الدين أحمد	Planned parenthood in an unplanned world by Wajihuddin Ahmed	مجلد ٢٦ العدد الثانى ١٩٧٤
تناقص نمو السكان والسياسة السكانية بقلم : هـ . جـ . هيرين	Declining population growth and population policy by H. J. Heeren	مجلد ٢٦ العدد الثانى ١٩٧٤
تنسيق البيانات الخاصة بعدادات البشرية بقلم : جان كوينينير	The processing of ethnographic data by Jean Cuisenier	مجلد ٢٣ العدد الثانى ١٩٧١
عوامل فى بناء الأمم فى البلقان وبين الشعوب السلافية الجنوبية بقلم : ناجدان باسيك	Factors in the formation of nations in the Balkans and among the South Slavs by Najdam Pasic	مجلد ٢٣ العدد الثالث ١٩٧١

مطالع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٥/٤٧٣

مركز دراسات اليونسكو مجلة مجلة اليونسكو

يقدم مجموعة من المجلات الدولية بأقلام كتابت
مختصة وأجائزة دارسيت .
ويقدم بافتارها ونقلا إلى العربية نخبة من
من الدراسات العربية ، تصبح إضافة إلى المكتبة العربية
تأهم في إثراء الفكر العربي ، وتمكين من ملامحة
البحث في قضايا العصر .

تعد وشهريا

مجلة مجلة اليونسكو

يلاير / أبريل / يوليو / أكتوبر

المجلة الدولية للدراسات
مستقبل العربية

فبراير / مايو / أغسطس / نوفمبر

مجلة اليونسكو للمكتبات
مجلة الدراسات والبحوث

مارس / يونيو / سبتمبر / ديسمبر

المجلة والمجموعات

مجموعة من المجلات تصدرها هيئة اليونسكو بلغات
الدولية ، وتصدر طبعا في العربية بالانفتاح مع التمية القومية
للونسكو ، وبموازاة الشعب القومية العربية ، ووزارة
الثقافة والإعلام جمهورية مصر العربية .

الثن ١٥ قرشا

المجلة الدولية للعالم الاجتماعي



سلوك دولي لسياسة السكان

العدد الثامن = السنة الخامسة
يناير - تموز ١٩٧٥

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو

ومركز مطبوعات اليونسكو

المعد العشرون
٥ يونيو ١٩٧٥
٥ تموز ١٩٧٥

محتويات العدد

- تزايد السكان في صلته بالبيئة واحتمالاتها
بقلم : بريان جونسون
ترجمة : أسعد حليم
- مكونات مسلك دولي لسياسة السكان
بقلم : ميلوس مكيورا
ترجمة : الدكتور كمال المنوفى
- العلوم الاجتماعية والبيولوجية، نظرية المعرفة
بقلم : فلاديمير . ف مشغنييرادز
ترجمة : الدكتور إبراهيم بسيونى عميرة
- الفروق بين أجناس البشر
من زاوية العوامل الوراثية للسكان
بقلم : س . د . جايابكار
ترجمة : الدكتور محمود حامد شوكت
- اتجاهات علم القانون في المجر
بقلم : زولتان بيتيرى
ترجمة : حسين أحمد أمين

المجلة الدولية

للعلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو

ومركز مطبوعات اليونسكو

١ - شارع طلعت حرب

اليلون ٢٢٤٠٢

ميدان التحرير بالقاهرة

رئيس التحرير : عبد المنعم الصاوى

د . مصطفى كمال طلبه

د . السيد محمود الشنيطى

د . عبد الفتاح اسماعيل

عشمان نوبيه

محمود فتواد عمران

الإشراف الفنى : عبد السلام الشريف

المشكلة السكانية

ان مشكلة السكان لم تعد مشكلة دولة دون دولة • والتكاثر السكاني قد صار سمة من سمات العصر ، يهدد سكان العالم جميعه بالخطر •

والظاهر القريبة بالنسبة للتكاثر السكاني هي أن هذا العالم الذي نعيش فيه قد أصبح مهددا بازدياد في ناحية يصل الى درجة الاختناق ، وتدخل في ناحية أخرى يكاد يهدد البشرية كلها بالضمور في ملاحقة متطلبات الانسانية من انتاج •

من هنا يصبح الامر محتاجا الى نوع من السلوك الدولى ، أو الأخلاق الدولية التى تجعل من خريطة العالم كلا متناسقا ، قادرا على التعاون ، فى سبيل مستقبل أكثر أمنا ، وأكثر رخاء • وقبل هذا كله أكثر قدرة على مواجهة مشكلاته •

وسلام العالم

لكن ذلك يحتاج ، أول ما يحتاج اليه ، الى نظرة عالمية للمشكلة
بعميدا عن عوامل التوتر ، وبعيدا عن النظرة الانانية التي لا تستهدف
الا المصلحة المباشرة والسريمة لمنطقة دون منطقة أو لدولة دون أخرى .

ويوم تسود العالم روح التأخى ، ويشعر أن المناطق التي تعاني
من قصور الايدي العاملة عن ملاحقة حاجات البشر من الانتاج ، يوم
يشعر العالم بهذا التأخى ، ويغير من سياسة القوى العاملة فيه ، بحيث
يمكن أن تنتقل هذه القوى من المناطق المزدحمة الى المناطق التي تعاني
من القلة السكانية ،

بل يوم تحدث هذا الهجرة بأسلوب انساني منظم ، لا غازية ،
ولا مستعمرة ، ولا بقصد فرض ارادة القادمين ، بكل ما لهم من قدرات،

على الآخرين المحتاجين الى جهودهم ، والى قواهم ، والى تفوقهم
بالعلم والتجربة ،

عندئذ يكون هذا العالم قد قطع مرحلة جديدة فى مجال
التطور الخلقى المنزه عن النفاية •

كذلك فان العكس صحيح • ان المناطق ذات القلة السكانية
محتاجة الى العناصر الوافدة اليها بالخبرة والعلم والتجربة ، وسيظل
الأمر محتاجا الى قدر كبير من الملائمة بين هذه العناصر وحاجة المجتمع
الى جهودها • وبدون الملائمة المطلوبة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا
فان الأمر يمثل خطرا محققا لا جدال فيه •

ان السلوك الانساني على مستوى العالم كله سيكون محتاجا الى
ان ينظم نفسه تنظيما يؤدي الى استقراره •

وهنا فان خريطة الدنيا ستتغير •

سيزول الحقد الذى يشعر به المحتاجون نحو الذين حققوا التقدم
والرفاهية •

وستخف حدة التوتر التى نشأت من خلال تعقيدات سكانية غير
متناسبة الاوضاع ولا الحدود •

وسيصبح عالمنا أقدر ً على التفاهم والفهم وتقدير الظروف
الموضوعية التي يمر بها ، وتخطى العقبات التي تعترض طريقه .

أما أن يظل هذا العالم يعاني ضيقا هنا ورخاء هناك .

وأما أن تظل المناطق ذات الحاجة تواجه حاجات أشد ، في حين
أن المناطق ذات الرخاء تحقق رخاء أكبر ، فإن الذي سيدفع ثمن ذلك
جميعه هو السلام على أرضنا .

وأظن أننا قد وصلنا إلى تجاوز النظرة الاقليمية بصسورة
أو بأخرى . بل قد نكون كذلك تجاوزنا النظريات التي تحكم مجتمعاتنا
إلى تطلع نحو مستقبل الانسان ، وحقه في سلام دائم وعادل ، لا تهدده
الحاجة .

إن الدراسات السكانية ، وقد نبهت الناس إلى هذه الحقيقة ،
تطالب هذا العالم بأن يكون أكثر تقديرا لمشكلاته ، حتى لا يقع في
محظورات جديدة ، قد تكون في نهايته .

وإذا كانت روح الحرب قد سيطرت على عالم الأمس بالأطماع فإن
الأمل أن تسري روح السلام بالعدل والرحمة بين البشر .

عبد النعم الصاوي

تزايد السكان

في صلته بالبيئة
واحتمالاتها

النتائج الإجمالية

مزاياها وعيوبها

تضاعف سكان العالم مرتين منذ بداية القرن التاسع عشر ، في حين أنهم لم يبلغوا عددهم في ذلك التاريخ إلا خلال جميع العصور التي مروا بها منذ بدء وجودهم . ولا شك في أن هذه الزيادة المذهلة منظر التاريخ كانت بين الأسباب التي أدت إلى مشاكل تلوث البيئة ونضوب الموارد .

تلك حقيقة لا ينكرها أحد من المهتمين بالموضوع ، وهي ليست قضية مثارة اليوم . غير أنه لم يوجه حتى الآن القدر الكافي من الاهتمام للعلاقة بين تزايد السكان وما تتعرض له البيئة من فساد وتدهور ، في حين درست باهتمام عوامل أخرى كنوع التنمية ومداهها (ويشمل ذلك توزيع السكان) أو نوع التكنولوجيا أو الاستهلاك بالنسبة لكل فرد .

إن هذه الندوة في أبحاث بعينها تكشف عن حقيقة هامة بشأن الدراسات الحالية حول « البيئة » بوصفها مسألة موحدة متكاملة ، والاتجاه إلى النظر للعوامل

بقلم : بيريان جونسون

نائب رئيس « معهد دراسات التنظيم الدولي » والاستاذ
« بمعهد دراسات التنمية » بجامعة هاسكس • قضى سنوات
طويلة في العمل بهيئة الأمم المتحدة • من مؤلفاته : « سياسة
التقود » (١٩٧٠) ، « نظام الأمم المتحدة والبيئة البشرية »
(١٩٧١) ، « النظام المتعدد الأطراف : هل تقترب من حدود
نظام كوني ؟ » (١٩٧٣) ، « قانون البحار » (١٩٧٣) بالاشتراك
مع اليزابيث يانج • وهو مساعد رئيس تحرير مجلة « ذي
ايكولوجيست » • ويشترك في الاشراف على « مؤسسة البيئة »
التي أنشئت حديثا •

ترجمة : أسعد حليم

مرافق عام الشؤون الفنية بهيئة الكتاب • من مؤلفاته « قضية
السودان » (١٩٤٥) ، ومن ترجماته « جنوب السودان »
(١٩٧١) •

المختلفة وتأثير كل منها في الآخر نظرة اجمالية كلية ، فلم تجر دراسات منهجية
للمقارنة بين تجربة المناطق الجغرافية المختلفة ، مما أدى الى أن أصبح مدى تأثير
تزايد السكان في الطبيعة أو في فساد البيئة في مجتمع محدد موضع خلاف بسبب
قلة البيانات وقيامها على أسس اجمالية كلية .

وهناك مجالان للالتباس بصفة خاصة في الخلاف القائم حول العلاقة بين
السكان والبيئة .

اولهما : ان المسائل المتصلة بزيادة السكان كثيرا ما تختلط بالمسائل المتصلة
بتوزيع السكان ، وخاصة ما ارتبط منها بنشأة المدن ونموها . وقد يكون من
الصعب التمييز بين هذين العاملين ، لكن لابد من محاولة ذلك اذا أردنا أن نعرف
مدى أهمية برامج تحديد النسل .

أما المجال الثاني للالتباس فيرجع الى أن كثيرا من الكتاب الذين يتحدثون عن
اثر تزايد السكان على حالة البيئة يعتمدون في كتاباتهم وتحليلهم على البيانات
المتوفرة عن تجربة الولايات المتحدة ، بما يفترض ضمنا أن هناك قدرا من التشابه
والتقارب بين هذه التجربة وبين جميع المجتمعات الفنية (بل المجتمعات قاطبة

دون تمييز بين الفنية والفقيرة) ، في حين أن النموذج المبني على التجربة الامريكية لا يمثل بطبيعة الحال جميع الدول ولا حتى الدول الفنية في مجموعها . فاذا اخذنا النموذج نفسه وطبقناه على الدول النامية - اى جعلنا منه نموذجا عاما - فان الفوارق بينه وبين الحقائق الواقعة التى يواجهها واضعو السياسة في زمان بعينه أو مكان بعينه تزداد اتساعا .

يقول بعض انصار هذه النظرة الكلية الاجمالية انه لما كانت المجتمعات المتقدمة صناعيا هى المسؤولة عن الجانب الأكبر من تلوث البيئة ، وهى المسؤولة عن أكثر من ثلاثة أرباع الاستهلاك السنوى للموارد فى العالم كله ، فان تزايد سكانها رغم ضآلته النسبية (٠.٧٪ فى المتوسط) يحدث أثرا كبيرا فى البيئة ، وبالتالى فى احتمالات التطور على مستوى الكرة الأرضية بأسرها بما يتجاوز الأثر الذى يحدثه تزايد السكان فى العالم الثالث الذى يبلغ معدله السنوى ٢.٤٪ .

ان هذا النموذج وان بدأ مقتضاها بفالى فى التيسيط ، وهو يشير مجموعة من المسائل التى نحاول أن نعالجها فى هذا البحث . لكننا نستطيع أن نقرر منذ البداية أنه مع زيادة معلوماتنا عن العلاقة بين حجم السكان وتزايدهم وبين الموارد الطبيعية وغيرها من عناصر البيئة فان محور اهتمامنا فى المستقبل ينبغى أن ينتقل من الصورة الكلية رغم تشوشها الى الدراسات الاقليمية والمحلية ، كما ينبغى أن نركز اهتماما على التكامل بين دراسة العلاقة بين تزايد السكان وبين الأثر الاجمالى للبيئة فى حالات بعينها : بلاد محددة بل اقاليم محددة (وسنعود الى هذه النقطة فيما بعد بوصفها من أهم التوصيات التى نخرج بها من هذا البحث) .

فهذه الدراسات اذا أجريت على نطاق يقرب من الشمول يمكن أن تبرز كثيرا من التأثيرات المتبادلة التى قد لا تثير الانتباه الآن ، كما قد تنبه الى التباين المحتمل بين ما هو متوقع وما هو مطلوب مما يمكن أن يفسر بذور المشاكل والصراعات فى المستقبل . ومن الواضح أنه بات من الضرورى وجود نظام مناسب للاندثار المبكر لمثل هذه الصراعات المحتملة فى المستقبل حتى يمكن الحياة أن تستمر فى عالم الاسلحة النووية الذى يندفع فى سباق محموم نحو التوسع المادى غير المحدود .

العلاقة بين الموارد وتزايد السكان

قد لا تكون هناك مسألة ينقسم حولها المختصون بقدر ما ينقسمون حول ما اذا كان تزايد سكان العالم يوشك أن يصطدم بالحدود المادية الضيقة للأرض . وليس فى وسعنا أن نورد حجج الجانبين ونناقشها بالتفصيل فى مثل هذه الدراسة التى تتناول موضوعا واسعا . لكننا قد نستطيع أن نحدد بعض جوانب القصور الظاهرة فى كل من وجهتى النظر .

ظهر مجالان أساسيان للخلاف عند مناقشة أثر السكان فى توفر الموارد : اولهما خلاف على التعريف : ماذا يقصد بكلمة الموارد ؟ وثانيهما : هل من الصواب أو الواقعية أن نعتمد على طريقة استخدام الموارد - اى على التنمية وفقا لهذا التخطيط أو ذاك - لتتولى هى الحد من تزايد السكان ؟

ما هي الموارد ؟

لما لم يكن هناك تعريف محدد ومتعارف عليه للموارد ، فقد وقع انصار كل من الرايين في قدر من التبسيط المبالغ فيه ، اذ اتجه الخبراء من المتخصصين في العلوم الطبيعية الى التوسع في معنى الموارد ، بما يتضمنه هذا المعنى من ندرة وقيمة ، بحيث يشمل عناصر كالهواء والماء لم يكن يشملها الاستخدام التقليدي المألوف . كما ادخلوا فيها صفات نوعية كالهدهد وجمال المنظر وبعض السمات التي يتعلم قياسها كالقيمة الحضارية : وهي جميعا اشياء كان الخبراء في الموارد الطبيعية يستبعدونها من حسابهم عموما حتى وقت قريب . غير ان هذه الدراسة نفسها اتجهت عند تحديدها للموارد التقليدية (وخاصة المعدنية) الى تضيق التعريف ، فهي رغم ادراكها للعوامل الاقتصادية التي تؤثر في ندرة الموارد (نظام الاسعار ، واستخدام التكنولوجيا لاكتشاف موارد جديدة واستخدامات جديدة ومواد بدلية) ساعدت في تجسيم صورة « الكوكب الذي يأكل ذاته » واعطت انطباعا مبالغا فيه بشأن قرب نضوب عدد من المواد الهامة وفي مقدمتها المعادن ، مما سيؤدي على الأرجح الى توقف النمو الاقتصادي .

اما المتخصصون في الهندسة والرياضيات ، وخاصة علماء الاقتصاد والاجتماع ، فيميلون الى التجمع في مدرسة فكرية مقابلة تحاول تصحيح هذا الانطباع . وتحرص ، على ابراز ضعف اساسي في الرأي القائل بندرة الموارد الطبيعية . اذ تؤكد هذه المدرسة ان الموارد ليست اشياء بقدر ما هي معرفة طريقة استخدام الاشياء . ويضربون مثالا الفهم الذي لم يكن ينظر اليه كأحد الموارد منذ قرون معدودة ، والتترول الذي لم يكن يستخدم منذ ١٥٠ عاما الا للاغراض الطبية والسحرية .

ان هذه النظرة الأخرى الى الموارد تثير مسألة التكنولوجيا برمتها ، بقدراتها وحدودها .

وبكفي في هذا المقال ان نشير الى التضارب بين نظرة المتخصصين في العلوم الطبيعية من جانب ونظرة المشتغلين بالرياضيات وعلوم الاجتماع من جانب آخر بشأن قدرة التكنولوجيا على توسيع الحدود الفيزيائية للعالم أو تقييدها . زيهتم الفريق الأول بدراسة الاثر المتبادل بين التنمية والبيئة الطبيعية مع العناية بالعوامل ذات المدى الطويل (ولا يستبعد أي تأثير لها مهما يكن صغيرا) . أما الفريق الآخر فيركز اهتمامه على التنبؤ القصير المدى ، مع الميل في أغلب الاحيان لنسيان العلاقات المتبادلة والمتغيرات التي يتعدى تحديدها كميما والتي يعتقد هذا الفريق انها ليست أساسية في التنبؤات القصيرة المدى أو المحدودة المجال .

ويتجه علماء الاجتماع أيضا الى النظر الى التغيرات التي تطرأ على البيئة نظرة متفائلة ، اذ التكنولوجيا يمكن أن توفر الزفر اللازم لامتصاص التكيف الاجتماعي للواقع البيولوجي ، ويستبعدون ما يحذر منه علماء البيئة من أخطار وما يقابله على فكرهم

من سطحة بشأن قدرة المؤسسات الاجتماعية على تبنى البرامج الجبرية لتغيير السلوك بصورة متكاملة بل قلب هذا السلوك رأسا على عقب . وقد قال أحد علماء الاجتماع :

« اننا نحن علماء الاجتماع نهتم بالجانب الاجتماعي وبالبناء الاقتصادي وبالسيااسة والحرية والتماسك الاجتماعي فهذا ما يعنينا قبل غيره . وهو ما يعنى علماء البيئة اقل من غيره . وتقولون انتم ان المحيط الحيوى جهاز حساس وانه يثير قلقكم وينبغى الحذر من تغييره ، أما نحن فنهتم بطبيعة هذا التغيير وأثره فى المجتمع » .

وهذه قضية ينبغى للمفكرين السياسيين والاداريين من غير ذوى التعصب المهني أن يحسموها وأن يقرروا أولية أى العنصرين على الآخر .

وإذا كان يبدو منطقيا أن الضرورات البيئية تكون لها الأولوية عندما نتحدث عن صحة الجماعات ، بل عن استمرار وجودها ، فينبغى أيضا أن نراعى الحقيقة الاجتماعية القائلة بأن البرامج المتعجلة لاجداث تغييرات جوهرية تحوى كفاءة عامة بدور انتكاسها ، مما يؤدي فى الواقع الى تأجيل الاصلاح او تعطيله .

وقد ظهر فى الآونة الأخيرة كتابان تناولوا الحجج المؤيدة والمعارضة للنظرء الراديكالية الى العلاقة بين السكان والموارد والبيئة ، وخاصة فيما يتعلق بدور التكنولوجيا وقدرتها أو عدم قدرتها على التغلب على القيود المادية للنمو ، ومن المسلم به من جانب واضعى النماذج الدينامية أن كلا من العوامل الاربعة الرئيسية التى تحد من القدرة على النمو (الرصيد المحدود من الموارد الطبيعية ، والقدرة المحدودة للغلاف الجوى على امتصاص مواد التلوث ، والرقعة المحدودة للأرض الزراعية ، والنانج المحدود من المواد الغذائية من كل بلدان) يمكن التغلب عليها إذا افترضنا انه يمكن توفير القدر الكافى من رأس المال والطاقة والعمل والأرض والمواد والوقت ووجهت هذه العناصر جميعا لحل مسألة واحدة من تلك المسائل . لكنهم يعترفون بأنه سيكون من الضروري معالجة عدد من تلك المسائل فى وقت واحد . ويسلمون بأن السمات المشتركة لمودجهم (التزايد حسب متوالية هندسية ، والقيود المادية ، وتأخر عمليات الكيف ، وعدم الاستقرار الداخلى) لن تتأثر بالقوة الدافعة الى الاستقرار ، وهى ذات شعب ثلاث : نظام الاسعار ، والتكنولوجيا ، والنظام الدينامى للقيمة ، الا اذا استخدمت هذه القوى الثلاث استخداما واعيا ومتناسقا للتغلب على تزايد السكان والتراكم الرأسمالى والتلوث التى تتزايد جميعها وفقا لمتوالية هندسية .

ويبدو من بعض الملاحظات التى يثيرها عدد من معارضى نظرية النماذج الدينامية أنهم لم يفهموا عمل النماذج الدينامية المنهجية ولا افتراضاتها ولا حدود جدواها . يظهر ذلك من الانتقادات الموجهة الى النموذج المبني على الافتراضات المستخدمة فى النماذج الخطية ذات المنشأ الاقتصادى القياسى . لكن من الواضح أيضا انه اذا أثر المرء أن يكون أكثر تفاؤلا بشأن دور التكنولوجيا والوارد ، فان حساسية النموذج تبلغ حدا يؤدي الى تأجيل الانهيار الى غير ما نهاية (وذلك فى افتراض تزايد القدرة على حل المشاكل وفقا لمتوالية هندسية) ، أو تأجيله الى فترة من الزمن تسمح بالتقدم بجفر أو بالتدريج نحو مسألة تغيير اتجاه السكان

أجماً من الزيادة الى الاستقرار . غير أن انتقادات بعض المنتقدين تبدو غير متماسكة منطقياً فيما يتصل بتقديم مفهوم « الوضع المتطرف » لدى دعاة النموذج الدينامي المنهجي (وهو الوضع الذي يصل فيه التطور الى نقطة الازدحام ويصبح السير نحو الكارثة أمراً حتمياً) ، فكما أوضح أنصار النموذج الدينامي المنهجي يبدو أن هؤلاء المعارضين يوافقون على أن تزايد السكان وفساد البيئة وبعض أشكال التنمية المادية تشكل أخطاراً تهدد مستقبل البشرية . إلا أنهم في تأكيدهم للثقة الكاملة بفاعلية الاستجابات الاجتماعية والتكنولوجية للإنسان يميلون بالتحديد الى إنكار نذر الخطر التي ينبغي أن تحرك تلك الاستجابات .

ومن الناحية الأخرى ، ورغم بعض التحفظات الهامة بشأن نوعية المدخلات المتصلة بالوقائع في « نموذج العالم الثالث » وعدم شموله للاعتبارات المتعلقة بالنظم الاجتماعية ، لا يسع المرء إلا أن يدخل في اعتباره مقدار « التأخير في التغذية المرتدة » الملاحظ في الحياة الواقعية الناشئة عن المصالح السياسية والاقتصادية التي تقف في طريق التغيير ، ومقدار ما تضعف مستحدثات التكنولوجيا من قدرة الأرض على إعالة البشر - رغم عملها من جانب آخر على زيادة هذه القدرة - والبراهين التي تبين أنه من الأرجح أن أكثر نظم القيم الاجتماعية سوف تستمر في السماح بتزايد السكان والتنمية المادية حتى تظهر أدلة محلية تؤكد أن هذه الزيادة وهذه التنمية لا يمكن أن يستمررا .

يزيد من أثر هذه الاعتبارات أن كثيراً من خبراء الموارد لا يراعون الآثار الجانبية لمشاكل البيئة المتصلة باستخدام الموارد . فهم لا يراعون مثلاً المخاطر البيولوجية الناشئة عن زيادة الاعتماد على الدورات الزراعية المبسطة ، ولا الآثار الجانبية لاستخراج الخامات الرديئة للمعادن ، كتلوث الهواء والماء ، وعدم استغلال الأراضي الخصبة ، وفساد المناظر الطبيعية . فكم من خبراء الموارد من يتحدثون مثلاً عن الآثار الجانبية المؤدية الى التلوث والناجمة عن ازدياد حجم الطاقة اللازمة لاستخراج كل طن من المعادن ، وكم منهم من يشير الى الاعتداء الواسع النطاق على أراضي الزهدة والترويح الذي يصحب استخراج البترول من الطين الصفحي من « جبال روكي » ، وكم منهم من يشير الى التكلفة الاجتماعية والبيئية للحصول على المياه اللازمة لاستخراج البترول من مكائن الطين الصفحي التي تقع في مناطق الجفاف . ان التكلفة البيئية للطاقة اللازمة لاستخراج مثل هذه الموارد مازالت غير مدروسة ، وكذلك لم تدرس المخاطر الحقيقية - ومن بينها انتشار البلوتونيوم - المتصلة بالاعتماد الكبير على المفاعلات الذرية لإنتاج الطاقة الكهربائية .

وكذلك يقع من ينظرون الى توفر الموارد نظرة متفائلة ، بمعنى أن الجو والمحيطات ستكون قادرة على امتصاص التلوث ، فيما يسمى «أكذوبة التخفيف» : أي تصور أن المواد المؤدية الى التلوث تتوزع توزيعاً متساوياً على الحجم الكلي للبحار أو للغلاف الجوي .

فالواقع ان الناس يميلون الى الهجرة الى المدن . وتقع كثير من المدن على شاطئ البحر او المحيط او البحيرات ، حيث يؤدي التلوث الناتج عنها الى تدمير الحياة في البحار ، وهي الحياة التي يتجمع الجانب الاكبر منها في المياه القريبة من الشواطئ . بل ان المتفائلين الذين يؤكدون امكان التخفيف من اثر تزايد السكان في البيئة عن طريق اعادة توزيع المراكز الحضرية ينسون ان المدن الشاطئية تستخدم مياه الشواطئ لتخفيف الحرارة لديها . وليست هناك مياه كافية في الداخل لاداء هذه العملية ، كما ان الهواء لا يعد أداة تبريد صالحة . وقد تكون ضرورة التواجد بالقرب من شاطئ البحر من العوامل التي تحد في المستقبل من حرية توزيع السكان .

ومن الظواهر الأخرى التي لا تحظى باهتمام كاف من أصحاب النظرة المتفائلة بشأن قدرة البيئة على تحمل عوامل التلوث ما يسمى «الآثر الحدي» . فهم ينسون أن زيادة بسيطة في أحد عناصر التلوث يمكن أن تحدث أثرا كبيرا (مثل جعل مياه إحدى البحيرات الداخلية غير مناسبة للحياة) ، وقد يكون هذا الأثر غير قابل للإصلاح . وتدعم الأمثلة العديدة لهذا التفاضل من جانب أصحاب النظرة المتفائلة بشأن التهرين من خطر التلوث رأى من يحذرون من أن هذا الخطر قد يصل الى حد يؤدي الى الكارثة بصورة لا يمكن اصلاحها .

التكنولوجيا

هل هي مورد للبعض أم للجميع

لقد تحدثنا عن الموارد بمعناها الواسع ، ولكن يثار السؤال : هل يمكن أن ننظر الى التكنولوجيا كمورد غير محدود يخدم جميع الأغراض ويحقق مطالب الحياة ويتزايد وفقا لمنوالية هندسية ؟

لقد أنتجت التكنولوجيا حتى الآن منتجات طبية ومنتجات سبئية . وقد تفاضل الناس عن كثير من السيئات ، كالدخان المتصاعد من مداخن المصانع ، اذ قارنوا بينها وبين الطيبات فكانت النتيجة ايجابية لفترة طويلة على الأقل . ولكن مع زيادة الاعتماد في المستقبل على تدابير أكثر تعقدا وشعولا من صنع الانسان هل يكون من الممكن أن نعتد دائما على الاشكال الجديدة من التكنولوجيا ؟ هل نعرف عندئذ ، بل هل نحن نعرف الآن ، مدى الضرر او الخسر الذي قد ينجم عن تدخلنا في ماجريات الطبيعة ؟

من هذه الصعوبة في مواجهة الطابع ذي الحدين للكثير من اشكال التكنولوجيا تظهر صعوبتان أخريان : الأولى أن ما يعد موردا لواحد من الناس كثيرا ما يكون خطرا على آخر . ويمكن ان نقول ان كلا من هذين الفريقين من الناس يتكاثرو وفقا لمنوالية هندسية . والثانية انه اذا صح ان الموارد ليست أشياء بل هي افكار ، فكيف يمكن لحركة السوق أن تؤدي الى تبادل هذه الافكار ونقلها - في صورة

بحوث وجهود للتنمية - الى دول العالم الثالث التي لا يمثل انفاقها اليوم مجتمعة أكثر من ١٪ من مجموع ما ينفق من أموال على البحث العلمى والتنمية ؟

وكما يعتقد المتفائلون أن فوائد التكنولوجيا الحديثة تمتد الى انحاء العالم ، وانها سوف تتركز على دول العالم الثالث التي تحتاج اليها أكثر من غيرها ، فانهم متفائلون ايضا من الناحية السياسية . وذلك لانهم يبنون تقديراتهم على الاتجاهات القائمة اليوم غير أن نظام السوق ونظريات المنافسة الكاملة لا تتطابق الا بين قوى متكافئة . لكن عدم التكافؤ في الموارد على نطاق العالم وما يصحبه من عدم التكافؤ في القدرة على التفاوض والمساومة بين الأغنياء والفقراء يزداد وضوحا يوما بعد يوم ، فهل يكون علماء البيئة على حق في استبعادهم لاثر التقدم التكنولوجى عند دراستهم لزيادة السكان ؟

اننا هنا بازاء طريق جديد مازال مظلما وان كان البعض يتبين خلاله مجموعة من الأشباح . قد تكون هناك أشكال من التكنولوجيا لا يستطيع أحد من المتفائلين أو المتشائمين أن يحدد مداها بدقة ، ستكتشف أو يعاد اكتشافها ، لا تتطلب مستوى عاليا من الانفاق على البحث والتنمية . بل قد ثبت ان هذا الانفاق لا يصلح كميزان لقياس المقدرة على حل المشاكل لأكثر مما كان « الناتج القومى الكلى » معيارا مناسباً للتنمية الاجتماعية الاقتصادية .

وهناك مدخل بديل لمعالجة المشكلة لم يوجه اليه الاهتمام الكافى حتى اليوم ، يهتم بالأشكال من التكنولوجيا التي تلأثم الاحتياجات الأساسية للدول النامية (والدول المتقدمة ايضا) . ويبدو أن التنبؤات في هذا المجال ينبغي أن تخضع لتعديلات جوهرية . بيد أنه لا بد من توكيد أن إعادة توجيه التكنولوجيا يرتبط ارتباطا وثيقا بالتغيرات الرئيسية في البيئة الاجتماعية الاقتصادية الأساسية للمجتمع . لكن الدراسات التي تربط بين التغيير التكنولوجى والمؤسسات الاجتماعية الجديدة ما زالت فى بدايتها نظرا للنقص الحالى فى البيانات المقارنة . ويزيد من صعوبة الأمر ان إحدى الحضارات قد تتسامح مع مشكلة بعينها تراها حضارة أخرى مشكلة جوهرية . لكن يبدو من المرجح بوجه عام انه اذا أمكن تعبئة القدر اللازم من الجهود للإصلاح الاجتماعى ، وكذلك لأشكال التكنولوجيا التي لا تحدث تأثيرا كبيرا فى البيئة ، فان العقل البشرى يمكن أن يحقق فى مجالات التكنيك ذات الحساسية للأوضاع المتغيرة انجازات كبيرة فى مجال الهندسة الاجتماعية البيئية ، تتجاوز أروع ما وصلت اليه التكنولوجيا المعاصرة التي تتصف رغم روعتها بعظم تأثيرها فى البيئة .

مخاطر الاعتماد على الانتقال الديموجرافى

يتفق جميع الباحثين أو أغلبهم فى أنه ينبغي الحد من معدل زيادة السكان ، وان تقترب هذه الزيادة من التوازن خلال القرن القادم . فهل يمكن أن يتحقق ذلك .

كما يزعم البعض عن طريق التنمية الصناعية للموارد على نطاق العالم بأسره ؟ يتركز الخلاف الرئيسي هنا في مسألتين : الأولى هي إلى أي حد يمكن الاعتماد على ما يسمى بالانتقال الديموجرافي ؟ وقد أصبح من الحقائق الثابتة منذ سنوات أن جميع الدول النامية تعرضت لانخفاض كبير في معدل خصوبة سكانها ، بل أن بعض الدول النامية اقتربت في السنوات الأخيرة من حالة الثبات وهي الدول التي تحققت فيها مجموعة من معايير التنمية (انتشار المدن ، والتصنيع ، وارتفاع نسبة التعليم ، الخ) . والسؤال هو : إلى أي وقت يستمر هذا الاتجاه وإلى أي البلاد سيمتد ؟

ومن المؤسف أنه رغم وجود علاقة عامة واضحة بين الدخل لكل فرد من السكان والخصوبة فإن الأدلة لا تبين بوضوح متى يحدث الانتقال الديموجرافي وكيف يحدث . وقد حدث تاريخيا في عدد من مقاطعات فرنسا أن انخفضت الخصوبة في أواخر القرن الثامن عشر بعد فترة قصيرة بلغت فيها هذه الخصوبة أوجها . لكن فرنسا لم تكن لفت في ذلك الحين السمات التي ترتبط عادة الانتقال إلى انخفاض الخصوبة مثل حجم العمالة وزيادة التعليم والهجرة إلى المدن ، في حين حققت المملكة المتحدة هذه السمات قبل فرنسا بأمد طويل ، لكن معدل الخصوبة فيها لم يبدأ في التناقص إلا بعد انقضاء نصف قرن من الزمان .

وشهدت اسبانيا وبلغاريا وبلاد أوروبا الجنوبية والشرقية جميعا انخفاضا ظاهرا في معدل الخصوبة في السنوات الأولى من القرن الحالي حين كانت نسبة وفيات الأطفال لا تزال مرتفعة . وحدث الانخفاض في كثير من الحالات في نسبة الخصوبة في الريف في الوقت نفسه وبالقدر نفسه الذي حدث في المدن . ويلخص أحد كبار الديموجرافيين الأمريكيين الخبرة التاريخية لأوروبا بقوله أنه ليس في الإحصاءات المتوفرة عن أوروبا إلا القليل مما يؤكد وجود علاقة بين بداية انخفاض الخصوبة وأي مستوى محدد للتنمية الاقتصادية أو الاجتماعية .

وهكذا نجد أنه وإن كان انخفاض الخصوبة يرتبط بمستوى الدخل (سواء نظرنا إليه في توزيعه الفردي أو الاجتماعي) وبدرجة التحضر وانتشار التعليم والتصنيع فإن سجل الماضي يجعل من التنبؤ بشأن توقيت انخفاض الخصوبة في العالم الثالث أمرا أقل ما يوصف به أنه محفوف بالشكوك . وقد يكون التوقيت بالغ الأهمية إذا أدخلنا في اعتبارنا القيود البيئية التي أدركناها حديثا . هذا إلى أن الأدلة التي نملكها والتي تربط بين الانخفاض المستمر في معدلات المواليد وازدياد الرخاء مازالت حتى الآن غير مؤكدة .

فالانخفاض الحالي في معدلات الخصوبة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وبلجيكا قد يكون نتيجة لحركة قوى أخرى . ولم يكن انخفاض الخصوبة في اليابان الصناعية في السنوات التالية للحرب نتيجة للرخاء الاقتصادي بل استجابة لمجموعة من العوامل جمعت بين الزيادة الهائلة في المواليد بعد الحرب مباشرة والمناسبات الاقتصادية الحادة والإجماع السائد بين اليابانيين على أن بلادهم تشكو من فيض

السكان بالقياس الى الموارد . وقد تكون هناك اليوم مجموعات مختلفة من عوامل انخفاض الخصوبة تحدث اثرها في المجتمعات الصناعية . فبعض الأمريكيين يحدون من عدد أفراد أسرهم لا بسبب ما يوفره المجتمع الفنى من طبيقات بل بسبب ما يصحبه من سيئات كالجريمة وادمان المخدرات والخوف من تسمم البيئة في المستقبل ، في حين يعتمد آخرون ، وخاصة من الفئات الفقيرة ، الى الحد من المواليد لأسباب تقليدية مثل رفع المستوى الصحى للأسرة او توسيع آفاق التنمية أمامها . اما المشكلة الرئيسية الثانية المتصلة بالاعتماد على التوسع في استهلاك الموارد كوسيلة للحد من السكان فتنشأ عن الفترة الزمنية التي لا بد ان تنقضى بين البدء في تطبيق تنظيم الأسرة وبين وصول عدد السكان الى التوازن فإذا كان الاعتماد كلياً في إعادة توجيه الزيادة السكانية على « العوامل الاجتماعية » (أى ان تكون المسألة برمتها شخصية واختيارية) تكون هناك بطبيعة الحال فجوتان زمنيتان : الزمر الذى يمر بين انخفاض معدل الوفيات وزيادة الرخاء والأمن الاجتماعى الخ ، والوقت الذى ينقضى حتى يصبح من نتائج عاداتهم بهذه العوامل آباء . ويبدو أن بعض كبار المدافعين عن سياسة « دع الامور تجري فى أعنتها » والاعتماد على الانتقال الديموجرافى لا يتبينون مدى الزمن اللازم لحدوث التفريجات الديموجرافية . وقصد قدر أنه اذا تمكنت الدول النامية من الوصول في سنة ٢٠٠٠ الى معدل من الخصوبة يؤدي الى ثبات عدد سكانها فان عدد السكان في أى دولة من هذه الدول سيكون قد بلغ ضعف ما هو عليه حالياً مرتين ونصفاً .

اما اذا اخذنا بالتقدير الأكثر واقعية والذى قدمه روبرت مكنمارا في سنة ١٩٧١ فان الدول النامية قد تصل الى هذا المعدل في سنة ٢٠٤٠ أى أن عدد سكانها سيكون قد بلغ قبل أن تكف عن الزيادة ١٣٩٠٠ مليون ، أى نحو أربعة أضعاف سكان العالم اليوم .

السكان والبيئة الاجتماعية

من الواضح أن العالم يستطيع أن يطعم عدداً من « الأجساد الدافئة » أكثر مما يستطيع أن يعول من الكائنات البشرية ذات المستوى الرفيع . غير أن مفهوم الموارد عندما يستخدم في المناقشة في صلته بحجم السكان يكون استخدامه غالباً بمعناه الضيق الذى لا يتجاوز الموارد المادية اللازمة لاستمرار الحياة .

مفهوم الموارد في الاعطاء المختلفة للتنمية

ان المسألة التى تثار هنا بوجه عام هى : حياة من أى نوع ، ومن أى مستوى ؟ والذين يعتقدون أن الانتقال الديموجرافى سيحدث نتيجة للتنمية قلما يحددون نوع التنمية الذى يتحدثون عنه .

وأصبح من المسلم به بشكل متزايد أنه اذا بقيت المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والعلاقات الحالية قائمة في المستقبل فان الميزات الاقتصادية

الاجتماعية للتنمية لن تبلغ ابدا الاقلية الساحقة من السكان في كثير من البلاد مهما يكن معدل زيادة الانتاج القومى او زيادة السكان . ولكن اذا افترضنا حدوث تغيير في البنية وفي العادات الاجتماعية والاقتصادية السائدة فان التنمية وفقا لاساليب اقتصادية واجتماعية تختلف كثيرا عما هو سائد اليوم قد تكون ممكنة على نطاق يسمح بحدوث الانتقالات الديموجرافية في مختلف انحاء العالم الثالث . كما ان مثل هذا التغيير الاجتماعى الجذرى قد يجعل من الممكن - وربما من الضروري - التخلي عن اساليب المعالجة التكنولوجية الحاضرة او عن الاولويات الحالية ، وقد تصبح التحولات التكنولوجية حتمية في جميع البلاد في المدى الطويل اذا اريد منع حدوث كوارث بيئية .

ان البنية الاجتماعية الاقتصادية لكل بلد علاقة جوهرية بنوع التكنولوجيا المستخدم فيه . وستكون هذه العلاقة من العوامل الحاسمة في تحديد الموارد التى يحتاج اليها اى بلد في المدى الطويل لامالة الحجم المناسب من السكان . ولم يوجه بعد الاهتمام الكافى لمسألة كيف تؤثر هذه القوى احداها في الأخرى ، وما مقدار تأثير كل منها في الأوضاع المتباعدة للبلاد المختلفة . وينبغى أن تتكامل دراسة هذه العلاقات في برامج تشمل السكان والموارد تقوم بها المؤسسات الوطنية أو الوكالات الدولية .

اهمال البعد النفسى

اشار عدد من الكتاب الى خطر آخر ينطوى عليه موقف التبسيط الذى يركز اهتمامه على الموارد المادية في دراسة العلاقة بين السكان والبيئة فعمليات التكيف الفسيولوجية والسيكولوجية للانسان لها كما للتكنولوجيا آثارها الجانبية التى يميل الى انكارها من يركزون اهتمامهم على توفير الموارد المادية او على قدرة الانسان على التكيف . وقد يتبين أن الفكرة القائلة بأن الانسان يمكن أن يستمر في تغيير حياته وبيئته عن طريق التكنولوجيا والتجديدات الاجتماعية دون ما خطر والى غير ما نهاية هى بدورها أسطورة أخرى . وقد كتب أحد علماء البيولوجيا يقول أن لجوء الانسان الى احداث التعديلات البيولوجية والاجتماعية الثقافية خضوعا للأشكال المختلفة من الضغوط والظروف غير الملائمة قد يكون خطرا على سلامة الجنس البشرى ومستقبله . ويقول هذا الباحث ان المعنى الدقيق لكلمة «التكيف» لا تنطبق على الانسان كيفما اتفق ، فالقوى الاجتماعية الثقافية تتضاغر الآن لتشره لدى الانسان أجهزة التكيف التطورى التى تعمل فى بقية المملكة الحيوانية .

ومن هنا فان قدرة الجنس البشرى على التكاثر وغزو مناطق جديدة في ظل ظروف متنوعة الى اقصى حد ، في البلاد الغنية والفقيرة على السواء ، لا يعنى الانتصار البيولوجى للتكيف الداروينى الذى كان يمكن ان يعنيه بالنسبة لأحد الأنواع الحيوانية ، فالانسان قادر على أن يتحمل تلوث البيئة وفيض المؤثرات البيئية والتزام الاجتماعى والتنافس وغير ذلك من مظاهر الحياة التكنولوجية

والحضرية ، لكن ذلك يتم في كثير من الاحوال خلال عمليات عضوية وعقلية قد تؤدي الى امراض مزمنة تفسد حياة المرء في رجولته وشيخوخته حتى في اكثر البلاد رخاء . وقد لا يكون لغياب اسباب الراحة واستبعاد المؤثرات التي تطور الانسان نتيجة لها واصبح هو هذا الكائن البيولوجي والعقلي اثر ضار « ظاهر » في التكوين المادي للانسان او في قدرته على التصرف كجزء من الآلة الاقتصادية او التكنولوجية ، غير أن ذلك كله يمكن أن ينتهي - وكثيرا ما ينتهي - بازدياد فقر الحياة ، والافتقار المتزايد الى الصفات المرتبطة بالانسانية ، وكذلك ضعف الصحة الجسدية والعقلية .

ان الانسان يحتفظ بقلوبته على الابداع وعلى صحة جسده بالاستجابة للمؤثرات المختلفة . ومن هنا فان البيئة المنوعة والمتغيرة الى حد ما تساعد في التنمية الانسانية ، بل ان للتنوع اهميته الكبرى . ومن ثم ينبغي ان ننتبه الى التقديرات المتصلة بقدرة الكرة الأرضية على تحمل اعداد بعينها من البشر ، وهي تقديرات تكون في الغالب تبسيطا جسيما للنظم البيئية ، وتستبعد من حسابها الانواع الاخرى التي تنافس الانسان في الموارد الغذائية . وقد نبه احد الكتاب بعبارة محكمة الى الخطر الذي ينطوي عليه تركيز الانسان اهتمامه على ذاته ، اذ قال : « انه يستحيل تحديد البيئة المثلى للانسان اذا كان المرء لا يفكر الا في الانسان وحده » . ويميل الاختصاصيون الذين يدرسون مسائل السكان والموارد المادية الى اهمال جانب آخر هو ان البيئة الاجتماعية للانسان لا تنفصل عن بيئته المادية فمبدأ تقسيم العمل الذي استندت اليه قدرة الانسان غير العادية في التنظيم الاجتماعي يتعرض للأخطار نفسها التي تؤدي اليها اشكال التكنولوجيا المعقدة - مثل تكنولوجيا الثورة الخضراء - التي تؤدي الى توفير « السكفاية » (في بعض التقديرات) عن طريق تبسيط النظم البيئية . فالتاريخ يبين ان بعض المجتمعات التي كانت تتصف بالكفاية في وقت من الاوقات لانها كانت تتسم بالتخصص الزائد لم تلبث أن تدهورت عندما تغيرت الظروف . ان المجتمع ذا التخصص الرفيع كالفرد ذي التخصص الضيق قلما ما يكون قادرا على التكيف .

غير انه من المهم أن نؤكد هنا مرة أخرى الخطر الذي تنطوي عليه أي محاولة للتراجع المفاجيء عن مفاهيم التقدم التي أكدتها القرون . فالمجتمع الانساني لا يغير معتقداته بسهولة . وقد يكون علماء الاجتماع على حق عندما يؤكدون أن أي محاولة كهذه تؤدي بالضرورة الى اثاره مشاعر عدمية واثارة الاخساس بأن التجربة البشرية قد بلغت نهايتها .

العلاقة بين السكان والموارد والبيئة في الدول القنية والفقيرة :

ان وجود منافق مخطلة السكان في عالم لا يستطيع في تقدير بعض الخبراء أن يستمر لدى غير محدود في اعالة اكثر من ١٠٠٠ مليون انسان يعيشون في ظل المستوى الاستهلاكي للموارد السائد في سنة ١٩٧٠ في الولايات المتحدة هو مسألة تثير اعقد القضايا السياسية المتصلة بالعلاقات بين السكان والموارد والبيئة .

ما هو البلد المخلخل السكان :

هل يمكن أن تستمر فكرة وجود بعض البلاد المخلخلة السكان ، بمعنى نها تحتاج الى عدد أكبر من الناس لاستثمار مواردها ، في عالم ان لم يكن قد اكتظ بالسكان كما يعتقد الكثيرون فسوف يبلغ هذا الحد قبل أن يكون هناك أساس واقعي للأمل في الاحتفاظ بعدد السكان على ما هو عليه ؟ من المؤسف ان الحل البديل لتشجيع زيادة الخصوبة في المناطق القليلة السكان ، وهو انتقال السكان الى حيث توجد الموارد ، تحول دون حائل سياسية كبيرة .

وقد يكون في الوسع اللجوء الى هذا الحل ، وهو يطبق بالفعل ، داخل حدود البلد الواحد عن طريق الاصلاح الزراعي ومشروعات التعمير والاسكان وغيرها من التدابير الاجتماعية والسياسية التي قد يختلف حولها الرأي لكنها ليست مستحيلة التنفيذ . غير ان تطبيقها على نطاق دولي لايمكن أن يكون مرا يعتمد عليه الا في حدود هامشية . فقد يرحب بلد متقدم قليل السكان بعدد من الوافدين اليه بشرط أن يملكو مهارات تخدم سكانه الأصليين ، لكن مثل هذا البلد يتعرض لتهمة اجتماعية عنيفة اذا انتقل للاقامة فيه بضعة ملايين من احدى الدول الأقل تقدما . بيد أن مثل هذه الهجرات - أو الحروب المدمرة لمنعها ، والتي يمكن أن تؤدي أيضا الى حل معادلة العلاقة بين السكان والموارد لصالح الموارد - تبدو حتمية عند نقطة معينة مالم تطبق برامج للحد من السكان على نطاق واسع وما لم تجر في الوقت نفسه اعادة لتوزيع الموارد الكامنة في المناطق المخلخلة السكان أو الموارد المدخرة من الماضي في شكل رأس مال (وهو يتضمن المهارة التكنولوجية والمعرفة) .

اما مفهوم اكتظاظ السكان في البلاد التي تضم مناطق واسعة ما زالت قليلة السكان فقد يحتاج الى دراسة أو حتى في عجالة عامة كهذه . وما زال من المؤلف أن يقال ان هناك عددا من البلاد وخاصة في أمريكا اللاتينية وإفريقيا تملك موارد طبيعية ضخمة بالقياس الى عدد سكانها ، وأن تلك الموارد لم تستثمر بعد ، وبالتالي فإن أبناءها يستفيدون بوجه عام من اطراد زيادة السكان . لكن هذه الحقيقة الناقصة تطوى على خطر كبير . وكان يمكن لهذا القول أن يصدق لو أن كل بلد بشكل وحدة منعزلة تبدأ اليوم من الصفر وليس عليها إلا أن توائم بين احتياجاتها من رؤوس الأموال والمهارات والموارد ومطالب البيئة في علاقتها بحجم السكان . لكن تلك بطبيعة الحال نظرة مغالية في التبسيط لأي بلد سواء كان متقدما أو غير متقدم . ومثل هذا التفكير يقع فيما يسمى « أكذوبة هولندية » ، اذ يقال ان هولندا تعول قدرا من السكان تبلغ كثافته خمسة أضعاف الكثافة السكانية في الولايات المتحدة ، وبالتالي لا يمكن أن تكون الولايات المتحدة مكتظة بالسكان (ويرجع الخطأ هنا الى استبعاد ما تستهلكه هولندا من موارد تقع فيما وراء البحار وما يؤدي اليه ذلك من آثار بيئية بعيدة المدى) . ويمكن أن تقلب هذه المناظرة المنطقية فنقول : ان استراليا حققت مستوى الحياة المرتفع فيها بمجرد استخدام رأس المال

والتكنولوجيا اللذين يملكهما العدد القليل من سكانها المهاجرين في استثمار مواردها الطبيعية الهائلة . ولما كانت مثل هذه البلاد قادرة على استيراد رأس المال في صورة أو أخرى بمعدل أعلى من قدرتها على استيراد البشر فسوف يستمر الكثيرون في وصفها بأنها مخلخة السكان .

ان الأسباب التي تدفع بعض البلاد الى وصف نفسها بأنها مخلخة السكان يمكن ان تلخص آخر الأمر في سببين : الأول : انها لا تجد سبيلا للحصول على كفايتها من رأس المال والتكنولوجيا من الخارج بما يتيح لسكانها المحدودين استثمار مواردها مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بالمستوى المعقول من الاستثمار الاجتماعي ثم يرتبط السبب الثاني بهذا السبب ارتباطا وثيقا ، وهو يظهر عندما تكون لدى الحكومات اتجاهات عدوانية تجاه موارد جيرانها ، او عندما لا تكون لديها الثقة في قيام علاقات حسن جوار تستند الى السلام والمحافظة على النظام العالمي . اما الرأي القائل بأن البلاد التي تنمو بسرعة بحيث لا تستطيع اشباع مطالب (ولا احتياجات) ابنائها الراضين في بلوغ مستوى معيشة أفضل يمكن أن تكافأ بعد بضع عشرات من السنين بنفوذ سياسي عالمي غير متوقع فهو رأى قد يكون صحيحا الى حد ما في عالم اقل اكتظاظا بالسكان واقل استهلاكاً للموارد واقل امتثاقا للسلاح ، واذا لم تكن اشد اسلحته دمارا مركزة بين ابدي الدول الفنية وحدها . غير أن القوة الاقتصادية المتوقعة لأكثر الدول تقديما - حتى اذا افترضنا أن « الناتج القومي العام » بالنسبة للفرد فيها يمكن أن يرتفع بنسبة كبيرة دون الحد من عدد السكان .- يمكن ان تحول دونها مع الأسف قيود التجارة أو عدم توفر الطلب على منتجاتها .

العلاقة بين السكان والبيئة في البلاد الأقل تطورا

سيكون لمفهوم العدد الأمثل لزيادة السكان في معظم البلاد النامية ، وخاصة البلاد التي لا تأمل في الحصول على قدر كبير من رأس المال من الخارج ، أهمية أكبر من الحجم الكلي للسكان . أما العلاقة التي لها أهمية مباشرة في تلك البلاد الفقيرة فهي نسبة رأس المال الى السكان محسوبة لكل فرد . فاذا زاد عدد الأفراد بمعدل أكبر من زيادة رأس المال فسيظهر اتجاه لانخفاض مستوى المعيشة مهما تكن الميزات التي قد تجنيها الأجيال المقبلة اذا تحسنت النسبة بين رأس المال والسكان، وذلك في المدى القصير أو المتوسط على الأقل ، اذ أن « نسبة الإعالة » - أي عدد الأطفال والعجائز والعجائز الذين ينبغي أن يعولهم كل مئة من السكان العاملين - سوف تحدث بالضرورة تأثيرا معاكسا على مستوى المعيشة في حين تستمر الحاجة الى رأس المال الخارجى لتوفير السكن والرعاية الصحية للاهالي الذين يمكن أن يصبحوا منتجين . غير أن الدراسة البيئية المدققة في مثل هذه البلاد يمكن أن تكشف ايضا عن ضرورة الاهتمام بتحديد الحجم الكلي الأمثل للسكان في وقت اقرب مما يظن الساسة . فاقتصاديات المناطق الحارة اقتصاديات هشّة واقل قابلية للاستثمار من أجل الحصول على الغذاء والمنتجات الطبيعية بالقياس الى

الأراضي المنتجة للقمح التي استصلحها الإنسان في المناطق المعتدلة . وكذلك يمكن أن يؤدي التغير الطويل الأمد في ظروف الطقس في المناطق الشحيحة المياه إلى انحسار الزراعة البشرية من المناطق التي تعتمد على الأراضي الرى لامالة سكانها الحاليين رغم قلة عددهم .

ما الأهمية الخاصة للبعد الاجتماعي للموارد (الحاجة إلى الفراغ وتغير المناظر والتنوع الاجتماعي) بالنسبة لقضايا تزايد السكان في العالم الثالث ؟ أن معدل تركيز السكان في المدن في معظم الدول النامية يسبق معدل زيادة السكان (بالمعدلات الجارية) سيتضاعف سكان المدن في العالم الثالث خلال الفترة بين سنة ١٩٦٠ وسنة ١٩٨٠ . فهل يعني ذلك أن مسألة توزيع السكان أكثر إلحاحا من مسألة زيادة السكان ؟ هناك خلاف حول هذه المسألة ، لكن قد يكون من المتعذر إيجاد جواب لها ، وقد لا تكون هناك ضرورة لمتابعة الاهتمام بها ، لأنه يبدو أن كلتا المسألتين يحلها حل واحد : هو التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتوازنة . وهناك من الأدلة ما يبين أن الحد من السكان سيحدث بمعدل أسرع في المجتمعات الحضرية (بل قد بدأ الانخفاض في خصوبة السكان يظهر في هونغ كونج وسنغافورة قبل البدء في تنكيد المشروعات الواسعة لتنظيم الأسرة) ، لكن ذلك لا يحدث إلا إذا وجدت سببة مرتفعة من الألام بالقراءة والكتابة ودرجة من الرعاية الطبية المنظمة .

وقد تكون هناك خطورة في أن يظن بعض قادة الدول النامية أن الحد من تزايد السكان يمكن أن يكون بدلا عن بلل أكبر الجهود للتنمية في مجالات التعليم والصحة والزراعة والصناعة وغيرها ، كما قد يرى هؤلاء القادة أن الحد من السكان بديل للإصلاح الاجتماعي . وربما كان الهيكل الاجتماعي بما يصحبه من ركائز ثقافية هو أهم أسباب سوء توزيع السكان . ويؤدي الهيكل الاجتماعي القائم إلى عرقلة التنمية المتوازنة والانفاق الاجتماعي المتوازن وتقبل وسائل منع الحمل وهو أحد المؤثرات الرئيسية في معدل زيادة السكان . ففي أمريكا اللاتينية حيث يملك أقل من ٥٪ من الناس ٩٥٪ من الأراضي الزراعية وفي بعض أنحاء آسيا الجنوبية يملك ١٢٪ من سكان الريف نصف الأراضي الزراعية يصحب الزيادة السريعة في العدد سوء توزيع حاد للسكان . وفي مثل هذه الظروف الاجتماعية تكون هجرة سكان الريف بصورة جماعية إلى الأحياء الفقيرة في المدن ظاهرة بديهية ويتجلى سوء التوزيع في كثير من البلاد في أن كثيرا من المناطق الزراعية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية تشكو من النقص الشديد في الأيدي العاملة .

وقد قال بعض الاقتصاديين المتخصصين في مسائل التنمية أن قوة العمل قد تصبح من العناصر القادرة ، ولا يقل عنها ندرة غير الماء ، فالفلاح يواجه ضغطا شديدا في وقت البذار ، وتكون حاجته إلى اليد العاملة أكثر من حاجته إلى الأرض .

البلاد المتقدمة صناعيا

اقتنع عدد من البلاد المتقدمة صناعيا وذات الكثافة السكانية العالية في السنوات الأخيرة بأنه ليس ثمة ميزة مؤكدة لزيادة عدد سكانها ، وقد شكلت في

الولايات المتحدة « لجنة للدراسة تزايد السكان والمستقبل الأمريكي » وقدمت تقريرها في سنة ١٩٧٢ ، وقد أوصت فيه بأن تعمل الولايات المتحدة على بقاء عدد سكانها في مستواه الحالي . أما في المملكة المتحدة فإن « اللجنة الملكية لشئون السكان » رأت منذ سنة ١٩٤٩ أنه يحسن بالأسرة الإنجليزية أن لا تنجب أكثر من طفلين اثنين . غير أننا إذا استبعدنا التقبل المتساهل « الأيرية هولندية » بشأن العلاقة بين حجم السكان وتزايدهم وبين مساحة الأرض نجد أن عددا يدعو للدهشة من المراقبين يلاحظ مثلا أن استراليا - وهي بلاد يبلغ متوسط الكثافة السكانية فيها أربعة أشخاص في الميل المربع - تعاني من مشاكل لتلوث البيئة في مدهنها الكبرى أشبه بما تعاني منه البلاد ذات الكثافة العالية مثل الملة المتحدة ، مما يوحي بأن الأهمية الأولى هي لتخصر توزيع السكان فهو العنصر الحاسم فيما يصيب البيئة من دمار ، وأن السياسات التي توضع لإعادة توزيع السكان أيسر تطبيقا من سياسة الحد من السكان كما أنها بديل لها حتى بالنسبة للمستقبل البعيد .

وقد تؤدي إعادة توزيع السكان في البلاد الصناعية الى تخفيف المشاكل ذات المدى القصير كالازدحام والتلوث . غير أن من يوجهون جل اهتمامهم الى مشكلة إعادة التوزيع لا ينتبهون الى الصعوبات التي ينطوي عليها هذا المسلك من حيث ما يتطلبه من تعديلات هيكلية في المجالات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية . كذلك يتجاهل الباحثون الذين يسعون لحل مشاكل الضغط السكاني عن طريق إعادة التوزيع مشكلة الأراضي الزراعية التي تزداد أهمية باستمرار ، والتي يكون من الضروري التضحية بها في كثير من الأحيان لإعادة اسكان أبناء المدن . كما يهملون قضايا أكبر أهمية مثل استهلاك الموارد المالية وما يصحبه من آثار إيكولوجية .

التركيب الديموجرافي ، والطلب ، والهجرة

وحتى البلاد الصناعية التي انتشرت فيها فكرة المحافظة على المستوى الحالي للسكان ما زال يخامرها القلق بشأن ما يحدهه الانتقال السريع الى نظام الأسرة ذات الطفلين من اثر على التركيب الديموجرافي . كتب أحد الديموجرافيين يتحدث عن التركود الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يمكن أن ينشأ في بلد له صورة ديموجرافية أشبه بالمنتجع الصحي ، بلد يؤدي فيه انخفاض عدد الأطفال على المدى الطويل الى زيادة الأعباء الاجتماعية على فئة من السكان تتناقص باستمرار . غير أن المتخصص في علوم السكان الذي قام بأوفى دراسة في الآثار الاجتماعية للمسالك المختلفة المؤدية الى ثبات عدد السكان ، ينتهي الى القول بأن التركيب العمري لسكان المناطق الأكثر تطورا أصبح تركيبا يفلب عليه تقدم العمر . وحتى اذا حدث انخفاض سريع في نسبة الخصوبة فإنه لن يحدث تغيير هام في التركيب العمري حتى نهاية القرن العشرين على الأقل . ومن المتوقع أن يستمر اتجاه سكان المناطق المتطورة نحو تقدم العمر ، وأن يتحقق الوصول الى ثبات عدد السكان في منتصف القرن القادم . وفي مثل هذا التركيب العمري الثابت (الذي ينشأ عن انخفاض الوفيات وانخفاض الخصوبة) نجد أن كل فئة عمرية تتألف من خمس سنوات

نضم نحو ٦٣٪ من مجموع السكان حتى سن الخمسين ، ثم تنخفض النسبة المثوية لكل فئة بالتدرج بعد ذلك . والتغيير الرئيسى الذى يحدثه هذا التوزيع العمرى الثابت هو انخفاض نسبة من تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة وزيادة نسبة من تزيد أعمارهم عن ٥٠ سنة وتبقى نسبة الفئة العمرية بين ٢٥ و ٥٠ سنة كما هى الآن .

وما زالت هناك حجتان أخريان تقومان ضد الإلحاح فى المطالبة بالحد من زيادة السكان فى الدول المتقدمة ، وكلاهما تنكر العلاقة بين زيادة السكان والبيئة . يقول الاعتراض الأول الذى يأتى من جانب علماء الاقتصاد ان زيادة السكان تشكل عسرا أساسيا فى زيادة الطلب بوجه عام ، وان زيادة السكان تسمح بتطبيق اقتصاديات الإنتاج الكبير وخفض التكلفة النسبية لوحدة المنتجات . ويقولون أيضا ان زيادة السكان تقلل من نقص الأيدى العاملة وتؤدى الى زيادة حجم الإنتاج . والصعوبة فى هذه النقطة - أى الرغبة فى التغلب على ندرة العمل - أنها تعرض لمساءلة توفر الأيدى العاملة فى الدول الغنية عرضا خاطئا . ففى كثير من بلاد الغرب الصناعية ووفرة من الأيدى العاملة بالقياس الى رأس المال ، مما يتضح من وجود قدر دائم من البطالة . أما العنصر النادر فقد يكون أنواعا خاصا من المهارة أو الاستثمارات الرأسمالية اللازمة لإعادة تدريب العمال . وقد يكون أهم من ذلك فى تأييد هذه الحجة ما يسود من عدم استعداد لدفع أجور مناسبة للأعمال الصغيرة . ومن هنا ظهر البديل فى شكل استيراد الأيدى العاملة الرخيصة من الخارج . وذلك بالإضافة الى أن الأيدى العاملة المهاجرة لها جاذبيتها ، لأنها عنصر من عناصر الإنتاج شديد المرونة ، اذ يمكن اعادته الى موطنه الأصلية فى أوقات الكساد الاقتصادى . ولعمل هذين العنصرين - عدم الاستعداد لدفع أجر العمل غير المنتج اقتصاديا ، ورغبة أصحاب الأعمال فى توفر المرونة فى المعروض من قوة العمل - يفسران جانب الطلب فى مسألة الهجرة الى أوروبا الغربية ، اذ أن ١٥٪ من مجموع قوة العمل الموجودة فى تلك المنطقة الآن مهاجرة اليها من الخارج . وهى مسألة تثير بطبيعة الحال كثيرا من الحساسيات السياسية ، فالشعار القائل « مزيد من الأيدى العاملة يعنى مزيدا من الرخاء » تحول فى التطبيق الى شعار آخر يقول « ينبغى أن يزيد المعروض من قوة العمل عن المطلوب منها » . ولكن اذا أردنا أن ندرس هذا الفرض الكلاسيكى الجديد القائل بأن زيادة الأيدى العاملة تعنى زيادة الرخاء فينبغى أن ندرس أيضا القول المعاكس : ان نقص الأيدى العاملة يعنى ارتفاع الأجور .

أما القول بأن زيادة السكان تعد عسرا هاما فى زيادة الطلب بوجه عام فيمكن الرد عليه بطبيعة الحال باستخدام التدابير التى أشار بها « كينز » لزيادة الطلب ، كما انه يتعارض تعارضا مباشرا مع الحجة الأخرى التى تحاول أن تقلل من أهمية تزايد السكان بوصفه من العوامل التى تؤدى الى زيادة التلوث وانتشاره .

زيادة السكان ، والاستهلاك بالنسبة للفرد ، والبيئة

كشف أحد الإحصائيين عن حدوث زيادة تبلغ ٢٠٠٪ أو أكثر في مجموعة كبيرة من مواد التلوث ، مما يعد مؤشرا دافعا على التأثير البيئي في الولايات المتحدة خلال الفترة من سنة ١٩٤٦ الى سنة ١٩٦٩ التي زاد خلالها السكان بنسبة ٤٢٪ فحسب . ودلالة هذه المفارقة الإحصائية أن وسائل التكنولوجيا المنتجة للتلوث (كما أنتج أيضا الوفرة والرخاء بدرجة لم يحددها الباحث) مسئولة عن أربعة أخماس التلوث . أما السكان فمستولون عن الخمس الباقي فقط . وكان يمكن أن يكون هذا القول صحيحا إذا كان تأثيرا السكان منفصلا عن تأثير وسائل التكنولوجيا بحيث يمكن الاكتفاء بإضافة أحدهما الى الآخر ، غير أن ذلك يبدو بسيطا زائفا وخطرا للعلاقة المتبادلة بين العناصر المختلفة التي تتألف منها البيئة . أن هذا التحليل يتجاهل دور الوفرة كمقابل للتلوث - في التأثير على البيئة ، أي أنه يتجاهل دراسة حجم السلع المستهلكة كمقابل لنوعياتها . ويؤخذ من هذا التحليل أن التلوث زاد في أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية بنسبة تتراوح بين أربعة أضعاف وعشرة أضعاف زيادة السكان ، وذلك بسبب الزيادة الهائلة في استخدام السلع ذات الأثر الكبير في تلوث البيئة ، مثل زجاجات المشروبات التي لا تستخدم غير مرة واحدة ، والخيوط الصناعية التي لم تكن معروفة منذ ربع قرن مضى . ولا مفر من أن تؤدي المقارنة بين هذه العناصر وغيرها ، على أساس الزيادة في النسبة المئوية لا الكميات الفعلية الى صورة خاطئة . فهذا التحليل يكشف عن اتجاه معاكس لما صادفناه من قبل عند حديثنا عن توفر المواد ، إذ تواجه هنا الاعتماد على الحلول التكنولوجية بدلا من الحلول الاجتماعية والسياسية ، وهي أصعب تنفيذا . وهي في حالتنا رفض الجمع بين الوسيطين معا : تصحيح أشكال التكنولوجيا الخاطئة ، والاهتمام اللازم بالجوانب المتصلة بالاستهلاك وبزيادة السكان .

الخلاصة والنتيجة

أيا ما كانت الأولوية التي تولى لبرامج الحد من زيادة السكان - ضمن الحدود الممكنة واقعيًا - فإن الفرق في عدد البشر لن يكون كبيرا طوال السنوات العشرين أو الثلاثين القادمة . ويرى كثيرون ممن يملكون توجيه السياسة أن الأثر المبدئي الضئيل للسياسات المتصلة بالسكان يبرر إعادها من مواقع الأولوية الأولى . ويعزز هذا الرأي لدى الدول النامية القول بأن الحد من السكان لا يبدو ممكنا بالوسائل الاختيارية الا اذا سبقه إنشاء هيكل أساسي وسياسي مناسب يعزز توكيد أن سوء توزيع السكان هو المسئول عن كثير من المشاكل التي تنسب عادة الى زيادتهم وأن كان من غير المؤكد أن معالجة مسائل توزيع السكان أسير من معالجة زيادة السكان ، وذلك بالإضافة الى ميل من يؤكدون عنصر توزيع السكان الى تجاهل العلاقة بين توزيع السكان وزيادتهم . وأخيرا يلقى هذا الرأي تأييدا من جانب من يتجاهلون الآثار المتضاعفة لتأثير السكان على البيئة ذات التكنولوجيا الخاطئة

والازدهار الزائف وأولئك الذين يقللون من أهمية نزوب الموارد ومآخذ من تخريب لها نتيجة للزيادات السابقة التي طرأت على السكان . وكذلك يقول المعارضون لاعفاء أهمية أكبر للبرامج السكانية (وخاصة في الدول النامية) أن لهذه البرامج بالفعل أولوية كافية ، غير أن الأمر ليس كذلك في الواقع . فمآزلنا بعيدين عن خطر المبالغة في أهمية مسألة السكان وخاصة في ضوء الحدود الأيكولوجية التي لم ندرکها إلا حديثا . ومآزلت المبالغ التي ينفقها العالم على البحوث المتصلة بمنع الحمل مثلا لاتبلغ سدس ماينفقه على بحوث السرطان .

ومن الجانب الآخر فان من يريدون إبراز برامج السكان على حساب الأولويات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى يكشفون عن عدم ادراك للجوانب الاقتصادية والاجتماعية لزيادة السكان . ولايقل هذا المسلك ضررا عن الانتقاص من أولوية برامج السكان بدعوى أنها استثمار لايتأى بعائد إلا بعد وقت طويل جدا . وقد أثبتت التجربة حتى الآن في البلاد الأقل تطورا أن الطريق الوحيد للمعالجة المجدية لبرامج السكان (غير المعالجة الإجبارية) هو التصدي للنهوض بمجموعة كاملة من خطوات التنمية الاجتماعية الاقتصادية ومن بينها المساعدة في تنظيم الأسرة .

ويبدو من الواضح في الدول المتقدمة أيضا أن الاهتمام بزيادة السكان دون إشارة إلى الاستهلاك الاتلافي وإلى التكنولوجيا الخاطئة لاؤدى إلى تحقيق الأهداف البيئية ، أما العناصر التي تنفق عليها الآن مبالغ كبيرة ينبغي انقاصها في المستقبل في كل من مجموعة الدول فهى العناصر المتصلة بالاستهلاك الاتلافي للموارد الذى يتمثل في نفقات الفئات الاجتماعية الممتازة و في صنع الأسلحة .

ضرورة إجراء بحوث خاصة بكل بلد تتناول السكان والموارد والبيئة

أشرنا من قبل عند دراسة عيوب الطريقة الإجمالية الكلية إلى أنه يصعب في ضوءها تحديد الأولوية التي ينبغي أن تكون لبرامج السكان في بلد بعينه أو منطقة بعينها . وقد أدت النماذج الكلية المبسطة التي توفرت حتى الآن دورها في مناقشة تحديد «القدر اللازم من أى شيء ومن أجل كم من الناس» ، إذ دعت للتفكير الملح المؤروب بما أثبتته من نقص مؤسف في البيانات . لكن مسألة تحديد النسبة الملائمة بين السكان والموارد ينبغي أن تعالج الآن على أساس قومى أو إقليمي غير كلى ، وينبغي ادخال مزيد من الدقة والوضوح على النماذج الكلية والنماذج التي تتناول نصف مساحة العالم تقريبا والتي تنصف بالإبهام والاكتفاء بالخطوط العامة وحدها، وينبغي أن تربط هذه النماذج بالسياسات القومية في ضوء الأهداف المحددة للرءاء القومى والأمن الأيكولوجى . ولأشك في أن مثل هذه النماذج للعلاقة بين السكان والموارد والبيئة ، التي تعنى بالأوضاع القومية أو الإقليمية ، سوف تدخل تعديلا كبيرا على الصورة القائمة الآن . لكننا لانعرف بعد هل هذه النماذج ستصور عالما يتمتع بموارد أكبر من الموارد الحالية نتيجة لتقدم التكنولوجيا أم لا . لكن الأمر المتيقن أن مثل هذا التحليل والمسح للموارد سيؤدى إلى توكيد العلاقات المتبادلة

بين الأمم ، كما سيؤكد الاخطار التى ينطوى عليها أى اتجاه لتشجيع زيادة السكان من أجل تحقيق أهداف سياسية . وقد يشجع المسئولين عن السياسة ، بل الجماهير ، على الفصل فى تفكيرهم بين الاهداف السياسية وبين العمل على زيادة السكان أو إعادة توزيعهم فى مناطق محددة كوسيلة لاستخدام الموارد الطبيعية فى متفقة بمعناها استخداما أفضل .

وأخيرا فإن دراسة العلاقة بين السكان والموارد والبيئة فى كل بلد على حدة وعلى مستوى العالم سوف تمكن واضعى خطط التنمية من ربط تقديراتهم المجردة للعلاقات بين الإنسان والأرض ومستوى استهلاك البروتين وسلامة النظم الإيكولوجية الخ بدوافع الأفراد ووجهات نظرهم . فمسألة السكان إنما تعنى فى آخر الأمر انجاب الأطفال . وقد تكون هذه أكثر تجارب الإنسان خصوصية وأحسنها جزاء . وينبغى لمن يضعون خطط التنمية أن لا يكتفوا بوضع النماذج الكلية أو القومية ، بل عليهم أن يراعوا أيضا التصورات الفكرية والتقديرية الذهنية التى تشكل النماذج التى قام الآباء على أساسها - بقدر ما يكون تصرفهم قائما على الاختيار - باختيار حجم أسرهم فبتكرار واستكمال هذا القدر الهائل من النماذج التى يتصورها كل والدين للمستقبل يمكن وضع تقدير أسلم لمعدل سكان الكرة الأرضية .

والعنصر الرئيسى الذى يستطيع أن يساعد الآباء فى تحديد هذه النماذج هو الحكومات . لكن هناك أيضا دور حيوى يمكن أن تؤديه المنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية كاليونسكو فى العمل من أجل التربية التى يتوقف عليها إلى أبعد حد نجاح البرامج الموضوعة للحد الاختيارى من زيادة السكان . كما يمكن أن تقدم هذه الوكالات مساعدات تقنية هامة عند وضع الدراسات الخاصة بأى مشروع قومى لتحديد العلاقة بين السكان والموارد والبيئة . وأخيرا فإن تجميع نتائج ماوصل إليه الدراسات المحلية والإقليمية سيكون تحديا أساسيا للمنظمات الدولية .

مكتونات

مسلك دولى لسياسة السكان

من المشكلات الدقيقة التى تواجهها العلوم الاجتماعية اليوم مشكلة اتجاهات السكان ، مستقبلا وقدرة المجتمعات على تنظيمها . وبرغم أن مثل هذه المسألة من الموضوعات القديمة التى مازالت موضع نقاش فإنها قد اكتسبت أهمية خاصة لأربعة أسباب على الأقل . السبب الأول هو نمو سكان العالم بحيث قد يصل عددهم الى ٦٥٠٠ مليون نسمة فى عام ٢٠٠٠ ، و ١١٢٠٠ مليون نسمة بعد ذلك بخمسين عاما . أما السبب الثانى فهو تشابك العلاقات بين التغيرات السكانية والنمو الاقتصادى والاجتماعى . ويختص السبب الثالث ببعض الأسئلة الأساسية التى تثار حول كل من مكونات واتجاهات السياسات السكانية ومدى فاعليتها . يرتعلق السبب الرابع ببعض الاهتمامات العالمية بمشكلة السكان ، واحتمال الوصول الى اتفاق حول معالجة تلك المشكلة الهامة ، التى ، وإن كانت مشكلة قومية ، تعتبر أيضا عالمية بالطبيعة .

ومن سوء الحظ أن المعلومات والبيانات المتاحة عن كل العوامل المرتبطة بهذه المشكلة تعتبر محدودة ، مما يجعل الأساس العلمى لكل من المناقشة الفنية وصنع السياسة أساسا مهزوزا . ومع ذلك فإن المشكلة من الأهمية والالاحاح بحيث تحتاج الى تبصر وقرارات سياسية قبل أن تتاح التحليلات التى تعد ضرورية فى نظر أى متخصص مدقق . فنحن فى موقف غريب حيث لا نستطيع عملية صنع السياسة

بقلم : ميلوس ماكيورا

اقتصادي وديمقراطي • يعمل مستشارا علميا في المعهد الاقتصادي ببلغراد • سبق له أن تولى عددا من المناصب الأكاديمية والرسمية ، من بينها إدارة قسم السكان التابع للأمم المتحدة ، والمعهد الإحصائي الفيدرالي • ومركز البحوث الديمغرافية في بلغراد • وهو عضو في جمعيات علمية عديدة • وله مؤلفات عدة باللغة الصربية الكرواتية ، ونشرت له الدوريات اليوغوسلافية والاجنبية العديد من المقالات عن المسائل السكانية •

ترجمة : الدكتور كمال المنوفي

مدرس مساعد العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة • نشر دراستين : احدهما بعنوان « الدبلوماسية الهندية وأزمة الشرق الأوسط » ، والاخرى بعنوان « التنشئة السياسية في الفقه السياسي المعاصر » • وله عديد من المقالات التي تعالج الشؤون الدولية •

ان تنتظر الى حين توافر كافة الادلة اللازمة • ولهذا ينبغي ان نعتمد على افضل المعارف المتاحة باستمرار مع تكميلها بالايحاء والبصرة ابتغاء بدء التغييرات التي يمكن أن تؤدي الى تحسينات جذرية • ومع أن الموقف غريب فان له سوابقه ، فقد عرف التاريخ الحديث الكثير من الاصلاحات الكبرى والتغييرات الثورية التي بدأت في ظل ظروف كانت المعرفة فيها اقل مما هي في حالتنا هذه ، وبرغم ذلك اثبتت انها مثمرة وناجحة •

- ١ -

ليس هذا موضع مناقشة الاسهامات النسبية لكل من العلم والايحاء في عملية صنع السياسة • وبدلا من ذلك فاننا سنركز اهتمامنا على الظروف القومية والدولية التي تنعق في ظلها السياسة السكانية ، ثم على الايدولوجية الدولية التي تساهم في تشكيل العالم الحديث برغم ما يكتنفها من ضعف وعدم اتساق •

لقد اظهر مؤسسو الأمم المتحدة قدرا كبيرا من بعد النظر باعلان تصميمهم على حفظ السلام مع تصميمهم على تأكيد الثقة من جديد في كرامة الانسان وقيمته ، وفي

الحقوق المتكافئة للرجل والمرأة ، ولألم صغيرها وكبيرها ، ثم على تحقيق التقدم الاجتماعي ومستويات معيشية أفضل في إطار حرية أكبر . ومن الحقائق التاريخية البعيدة الأثر بروز نحو ٨٠ سبعين دولة جديدة ذات سيادة ، وانضمامها جميعا إلى عضوية المنظمة الدولية ، مع تعديل الهياكل الاجتماعية والسياسية تعديلًا جوهريًا . وفي مجتمع يقسمه الصراع الأيديولوجي والتفاوت الاقتصادي أكرهت عملية صنع السياسة - على المستوى الدولي - على الاعتراف للدول الأخذة في النمو بمطالبها المشروعة من أجل التنمية والتقدم . ولا تتعلق هذه العملية ببقاء العالم بحسب ، وإنما تكشف كذلك عن نقطة معظم أعضاء المجتمع الدولي .

إن الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البلاد الأخذة في النمو قد انتقلت - فيما يتعلق بالنقاش وصنع السياسة - من المستوى القومي إلى المستوى الدولي . وهكذا ظهرت أفكار جديدة وقيم ومعايير دولية للسلوك لتصبح بمثابة المقومات الأساسية لـ «دبلوماسية دولية» أن لم تكن بمثابة الخطوط العريضة لعمل دولي مركز . وتحول كل من مفهوم التنمية الاقتصادية الفاضل في العقد السادس ومفهوم عقد الأمم المتحدة الأول للتنمية إلى استراتيجية دولية للتنمية في العقد الثامن . وتم وضع مبادئ الإصلاحات الكبرى لتوجيه السياسات القومية في مسائل مثل التنمية والتخطيط وحقوق الإنسان والصحة والتعليم والتوظيف ، واستصلاح الأراضي والتنمية الزراعية ، وشؤون العمران والتصنيع والعلم والتكنولوجيا . واتسم هذا التطور بتزايد الاعتراف بالتداخل بين التقدم الاقتصادي والاجتماعي وبين تغيير النظم ، فضلا عن تزايد احترام السيادة القومية في صنع السياسة .

وحقيقة الأمر أن ميلاد الأفكار والمبادئ ، وحتى تبني السياسات ، قد سبق التطبيق والتنفيذ إلى حد كبير . وبينما كانت تنمية الدول المتخلفة اقتصاديا تعد - بحق - هدفا نبيلًا بعيد المدى فإن القوى الاقتصادية الأساسية لم يكن يسيرا عليها تدعيم هذا الهدف ، ناهيك عن المشكلات ذات الصلة السياسية الأشد تعقداً . ولم تعمل التجارة الدولية ، والنحويلات الرأسمالية المباشرة ، وتمويل الهيئات الدولية ، أو السياسات التي تبنتها الدول الصناعية ، لصالح الإسراع بنمو الدول الأخذة في النمو . وفي الأواخر العقد السابع تولدت مشاعر الإحباط والاستياء ، وعقبتهما - لفترة قصيرة - آمال وتوقعات متزايدة ، ثم انتهت بحالة اضطراب فكري في أوائل العقد الثامن .

وعلى ضوء هذه الخلفية ينبغي أن تفحص مشكلة السكان ، وأن تقوم إمكانية الأخذ بسياسة ملائمة . فمع مطلع العقد السادس تبنت الهند وباكستان والصين سياسات قومية ترمي إلى التخفيف من النمو السكاني ، كما بذلت عدة محاولات لتوسيع برنامج الأمم المتحدة للسكان . ولكن مشكلة السكان لم يعترف بها دوليًا إلا في ١٩٦٦ حينما أصطلحت الجمعية العامة قراءها الشهير من السكان والتنمية .

وبدا النقاش الدولي بخلاف إيديولوجى كان من شأنه جعل عملية صنع القرار ، فى إطار جمود النظام الدولي ، أمرا عسير المثال . وتحسن الموقف بعد ١٩٦٦ على نحو و- منه تقريبا ، للأمم المتحدة عن الخصوبة والتنمية ، اذ جاء فيه «أن التغير الذى شهدته السنوات الاخيرة - اتجاه واهتمام كثير من الحكومات والمنظمات الدولية يعد أمرا حسنا . ومع ذلك ، ونظرا لصحبة...» كالات المرتبطة بالسياسة السكانية . فان البداية التى تمت متواضعة والوقت محدود .

كذلك تبدو السنوات الأخيرة أكثر السنوات اثمارا فيما يتعلق بالنقاش السكانى الدولي ، ووضع السياسات المختلفة . فهناك تقدم ملحوظ على مستوى صنع السياسة السكانية القومية . ويذكر «دورلى نورتمان» أنه من بين تسع وخمسين دولة أخذت فى النمو ثبتت فى ١٩٧٢ سياسة رسمية سواء لتخفيض معدل الخصوبة أو لتعزيز الاسرة لاسباب غير سكانية اثنتى عشرة دولة أخذت بتلك السياسات قبل ١٩٦٦ ، وأربعا وعشرين دولة أخذت بها فيما بين ١٩٦٦ و ١٩٦٨ ، وثلاثا وعشرين دولة أخذت بها فيما بين ١٩٦٩ و ١٩٧٢ . وعدلت نحو من خمس عشرة دولة متقدمة اقتصاديا سياساتها المتعلقة بالنمو السكانى . كما وضعت عدة دول ترتيبات واتفاقات ثنائية لتنظيم الهجرة الدولية وحقوق المهاجرين . كذلك اتسمت بشكل ملموس برامج المساعدة المالية والفنية والحكومية الثنائية ، ثم برامج كل من الاتحاد الدولي للأبوة المخططة والمؤسسات القومية والوكالات غير الحكومية .

ومن ناحية أخرى حدثت تطورات لها قيمتها على المستوى الدولي تؤكد ، فى التحليل النهائى ، دور الأمم المتحدة فى المسائل السكانية الدولية . ومنذ ١٩٦٥ أصدرت الأجهزة العاملة للمنظمات الدولية عددا من القرارات الهامة التى قضت بتوسيع بنى تمويل برامجها السكانية . وكان على كل من النقاش السياسى وعملية صنع القرار أن يستجيبا لتباين الظروف الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية فى العالم . ومع ذلك فقد ساهما - وهو اسهام له مغزاه - فى خلق إطار دولى مقبول يمكن فى ظله تعزيز السياسات السكانية والعمل الدولى فى هذا المضمار . وأكثر أهمية من ذلك قيام يوثانت فى ١٩٦٧ بأشياء صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، وهو الصندوق الذى وضع فى النهاية ، وبعد خمس سنوات من النمو المستمر ، تحت سلطة الجمعية العامة . ويتوازى مع هذا فى أهميته ، من ناحية صنع السياسة ، البدار فى ١٩٧١ الى المناقشات الدولية حول الجوانب العالمية لسياسات السكان ، وهى السياسات التى اعتبرها مؤتمر السكان العالمى المنعقد فى ١٩٧٤ عناصر للحركة نحو خطة عمل دولية للسكان .

- ٢ -

يتعذر علينا فى هذا المقام أن نستعرض بإيجاز التطور الفكرى المعقد ، والآراء المتبادلة ، والبحوث الدقيقة ، والصراعات العاطفية التى تطورت من خلالها تدريجيا

المساك الدولية لمشكلات وسياسات السكان . اذ شاركت فيها أطراف كثيرة تمثل اهتمامات وأيديولوجيات متباينة ، وتحدث نيابة عن مدارس فكرية معينة ، وحكومات ومجموعات قومية أو دولية ، ولاتبرز حقائق العالم المتنوعة فحسب ، بل تبرز أيضا اختلافات في تفسير تلك الحقائق . وثائق الأمم المتحدة ، وهي تأسست في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، كانت تهدف إلى تجميع آراء دول العالم في تحويل جوهر قضية السكان .

وليس لأحد أن يستغرب الأهمية الكبرى الواضحة لمجموعة المبادئ التي يمكن الرجوع إليها فيما يختص بسياسات السكان . فقد تطورت هذه المبادئ تدريجيا ، كما أنها تمثل الفهم السائد لما يجب أن يتضمنه المسلك الدولي لسياسات السكان . ومن البجلي أن الاعتراف بسيادة الدول في وضع وتشجيع سياسات السكانية مبدأ دولي أساسي ، وإن كان له معنيان إضافيان ، فهو من ناحية أداة تدحض الافتراضات التي تقترح وجوب وقف المساعدة الاقتصادية على تبني إجراءات فعالة لإبطاء معدل النمو السكاني ، وهو من ناحية أخرى يشير إلى مشاركة الدول طوعا في أي برنامج سكاني دولي .

وعلى العموم تفهم سياسة السكان على أنها جزء لا يتجزأ من سياسة التنمية القومية ، ويبرز هذا المبدأ فكرة تعدد الجوانب بالنسبة لأهداف وتدابير سياسات السكان ، ثم المسلك المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فضلا عن الحالة الراهنة للنظرية . وقد أصدرت الجمعية العامة بياناً شاملاً عن ذلك حينما عبرت عن اعتقادها في أن المشكلات الديمغرافية تستدعي وضع العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية والصحية في منظورها الصحيح . كما أن تقدير حقوق الإنسان ، لا سيما حق الوالدين في تحديد عدد الأطفال وتباعد فترات الميلاد ، مبدأ سام تأكد في قرار الجمعية العامة لعام ١٩٦٦ ، وفي وثائق أخرى . كذلك فإن لحقوق الإنسان الأخرى المعلنة دوليا تأثيرا ضمينا على سياسات السكان ، في حين تعدد الأسباب الانسانية من بين الاعتبارات التي صدر على أساسها قرار الجمعية العامة لعام ١٩٦٢ .

ويعد التضامن الدولي مبدأ لسياسات السكان ، وذلك بمدى تناوله للتعاون الدولي الذي اتسع الآن (بفضل نمو صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية) . ويشمل صفوف المساعدة في مسائل السكان . والواقع أن هذا الجانب من جوانب التضامن الدولي في غاية الأهمية ، نظرا لحاجة بلاد كثيرة إلى الموارد الخارجية . أما الجانب الآخر للتضامن الذي قد يؤثر على جوهر سياسة السكان ، ومن ثم على سيادة القرار الوطني نفسه ، فلم يقيض له بعد أن يرقى إلى مصاف الاهتمام الرسمي . وقد اعترف فريق من خبراء الأمم المتحدة بالحاجة المتزايدة إلى نظرة عالمية لمشكلة النمو السكاني ، والآثار الدولية للسياسات القومية . فالعالم يبدو على شفا مرحلة تستوجب لاتقويم القرارات الفردية في إطار المصلحة القومية فحسب .

وانما تستوجب كذلك القرارات القومية في اطار مصلحة المجتمع العالمى . وعلى اية حال ، وطبقا للتفكير السائد ، ينبغي ان يتوافق أى مسلك لسياسات السكان مع القرارات القومية ، وهو مايعنى تأكيد افتراضنا السابق أن السيادة هى المبدأ الرئيسى المتفق عليه .

ويشير المبدأ الأخير ، الذى لم ينل الأولوية العليا وان ورد ذكره في معظم الوثائق الدولية ، الى الأساس العلمى للسياسات المتعلقة بالتنمية والسكان . اذ ان توفير البحوث والإحصاءات الديمغرافية كان دائما مطلبيا مقبولا ، ولكن ملاءمتها للسياسة السكانية لم ينوه اليها جزئيا الا في أوائل العقد السابع . وفي ١٩٦٥ أشارت منظمة الصحة العالمية الى أن المعرفة العلمية المتعلقة ببيولوجيا التكاثر الإنسانى والجوانب الطبية لضبط الخصوبة غير كافية ، وطالبت بإجراء المزيد من البحوث .

وهناك تساؤل آخر ذو أهمية ارتكازية . وهو المتعلق بنطاق سياسة السكان . وفي العقد الرابع من القرن الحالى تركز النقاش بخصوص سياسة السكان في أوروبا حول كيفية مقاومة الخصوبة المنخفضة . أما السياسات السكانية للدول الإخاء في النمو ، التى انتهجتها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، فتركز اهتمامها على تنظيم الأسرة ، وتخفيض معدل النمو السكانى ، مع اعتبار تخفيض معدل الوفيات مسألة تتصل بالسياسة الصحية . وينصرف عدد من التعريفات الى تحديد سياسة السكان بأنها سياسة ترمى الى تخفيف النمو السكانى ، في حين تتضمن تعريفات أخرى الهجرة ومعدل الوفيات .

فعلى سبيل المثال ينظر «جلاس» الى الخصوبة والزواج على انهما في غاية الأهمية بالنسبة للمملكة المتحدة مادامت هذه العوامل تؤثر على كل من الزيادة الطبيعية في المدى القصير ، ومعدل النمو في المدى البعيد ، ثم المستوى المطلق الذى يجنح السكان عنده الى الاستقرار في حالة كون معدل النمو مساويا للصفر . وينبه «سمولفيتش» الى أن كل البلدان الاشتراكية تهدف الى استقلال كامل ورشيد لوارد العمل ، ثم الى ترشيد النمو السكانى عن طريق تخفيض معدل الوفيات ، وزيادة الخصوبة في حالة انخفاضها ، أو تخفيفها في حالة ارتفاعها . ويرى «سافى» أن الأهداف المباشرة لأي سياسة سكانية تتمثل في :

١ - تقليل معدل الوفيات الى أدنى حد ممكن .

٢ - تخفيف الخصوبة الزائدة .

٣ - توجيه الهجرة طبقا للمصلحة العامة .

أما الأهداف غير المباشرة فتتمثل في :

١ - ضمان تنمية مرضية وإيجاد ظروف ملائمة للطبقات المحرومة .

وفي دراسة عن البلدان النامية يتناول «بيرلسون» السياسات الحكومية الرامية مباشرة الى التأثير في الاحداث الديمغرافية ، التي وضعت لاعتبارات غير ديمغرافية ، ثم السياسات التي تخلص من مضمون ديمغرافي واضح ، ولكن لها آثارها الديمغرافية الهامة ، فعلية كانت أو صورية . وتم تحديد المتغيرات الديمغرافية في قائمة على الوجه الآتي : حجم السكان ، ومعدل التغير السكاني (المواليد والوفيات والهجرة) ، والتوزيع الداخلي للسكان ، ثم هيكل أو تكوين السكان .

وبالنظر الى التباين الديمغرافي في العالم ، وتنوع الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يحيا ويتكاثر في ظلها الناس ، ثم اختلاف الثقافات والتطلعات القومية ، يبدو ان المفهوم الأوسع للسياسة السكانية اكثر نفعا للاهداف الدولية من المفهوم الضيق . وبالنسبة لكثير من الدول الآخذة في النمو يعد رفع متوسط العمر المتوقع قضية اساسية ، في حين يعتبر نمو العمران أو الهجرة الخارجية على جانب كبير من الاهمية في نظر دول أخرى . ومن ناحية أخرى قد لا يكون اتساع العمران ورفع متوسط عمر الانسان مشكلات محورية في بعض البلاد النامية ، في حين ان الخصوبة قد تكون كذلك ، مثلما هو حال الدول الآخذة في النمو . ولهذا يمكن ان تتبع نصيحة فريق خبراء الأمم المتحدة ، ونصف أى سياسة سكانية بأنها : مجموعة اجراءات يتخذها المجتمع أو الحكومة بهدف المساعدة على :

(١) انجاز الاهداف الانسانية والاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية وغير ذلك من الاهداف الجماعية .

(ب) التأثير على المتغيرات الديمغرافية الاساسية وبالتحديد : حجم ونمو السكان ، التوزيع الاقليمي للسكان قوميا ودوليا ، الخصائص الديمغرافية للسكان مثل بنيانهم العمري والجنسى ، وحجم الأسرة ، الخ . وكما أشار فريق الخبراء فان المتغيرات الوسيطة تشتمل على معدلات الخصوبة والوفيات والهجرة الداخلية والهجرة الدولية . وتتميز السياسة السكانية بطبيعتها المزدوجة : اذ بينما ترمي الى استخدام المتغيرات الديمغرافية تتجه أيضا الى تكييف السلوك الفردي المناسب من الوجهة الديمغرافية . فالتحكم في معدل الخصوبة والوفيات والهجرة لا يمكن أن يتم الا عن طريق الناس ، وهو مايفترض سلفا اتجاهات انسانية حقيقية ورشيدة . وهكذا ثمة تناقض واضح بين المستوى الكلى والمستوى الجزئى ، وهو تناقض ليس حقيقيا في الواقع ، ولكنه - برغم ذلك - يثير العديد من المشكلات .

- ٣ -

من وجهة النظر القومية والدولية تبدو السياسات المتعلقة بالظروف الصحية وتخفيض معدل الوفيات أقل اثارا للخلاف والجدل نظرا للقيمة العالمية المعلقة على

الحياة الإنسانية . وفي تلك المجتمعات التي لا يتجاوز معدل وفيات الأطفال بها ١٥ في الألف ، ويزيد متوسط العمر عن ٧٠ عاما ، فإن مسائل السياسة الأساسية هي الأسباب الحديثة للوفاة (مثل أمراض الأوعية الدموية ، والسرطان ، والحوادث ، الخ) ، وارتفاع معدل وفيات الذكور في بعض حلقات العمر الحرجة ، ثم بقاء الوظائف النفسية والاجتماعية . وبين هذه المجتمعات وتلك التي تتميز بارتفاع معدل الوفيات الى اقصاه يوجد مدى من المواقف التي تستحق اهتماما خاصا ، سواء فيما يتعلق بالفوارق العمرية والجنسية أو فيما يتعلق بأسباب الأمراض . الا أنه في معظم الدول الأخذة في النمو ما يزال ارتفاع معدل الوفيات مشكلة كبرى من النواحي الانسانية والاقتصادية والاجتماعية . وفي أمريكا اللاتينية نرى أنه من بين ثلاثين دولة واقليميا يقل متوسط العمر في ست منها عن ٥٥ عاما ، ومن بين سبع وثلاثين دولة واقليميا في آسيا يسود هذا المتوسط في عشرين منها ، أما في افريقيا فانه يسود في ست وأربعين دولة من بين ثمان وأربعين دولة .

ومع أخذ التكوين العمري في الاعتبار فإن معدلات الوفيات المبدئية تنخفض في أمريكا اللاتينية وفي بعض الاقطار الآسيوية . اما بقية دول آسيا وافريقيا فيتراوح فيها بين ١٥ و ٢٥ في الألف ، مع بعض حالات استثنائية تتراوح بين ٢٨ و ٣٠ في الألف ، ويرتفع معدل وفيات الأطفال بدرجة مخيفة ، حيث يتراوح بين ١٢٠ و ٢٠٠ في الألف ، وربما اكثر من ذلك . وهذا ما يستدعي سياسات ترمي الى انقاذ حياة هؤلاء الأطفال .

وبينما تثير الهجرة الداخلية مشكلات خطيرة ، سواء في المجتمعات التي يرتفع فيها مستوى العمران أو تلك التي ينخفض فيها مستوى العمران مع اقترانه بارتفاع النمو السكاني الحضري ، فانها تبدو محايدة من وجهة النظر الدولية . وعلى أية حال ليس هذا صحيحا بسبب ارتباط العمران السريع بزيادة سريعة في السكان الريفيين في أغلبية تلك المجتمعات التي تسود فيها معدلات عالية من النمو السكاني . وفي المناطق الأخذة في النمو كان متوسط النمو السنوي لكل من السكان الحضريين والسكان الريفيين فيما بين ١٩٥٠ و ١٩٧٠ حوالي ٤٥٪ و ١٧٪ على التوالي . الا أن الزيادة المطلقة في سكان المناطق الحضرية كانت ٣٧٠ مليون نسمة ، وكانت في المناطق الريفية ٥٥٠ مليون نسمة تقريبا . وتكمن خلف الموقف العالمي مجموعة ظروف معينة ينبغي على السياسة السكانية أن تتناولها بشكل !و بآخر .

وس وجهة نظر السياسة السكانية توجد - على الأقل - أربعة أنظمة للهجرة الدولية بالإضافة الى ماتخلقه الحروب ، وهي : سياسات الهجرة الاختيارية التي يطبقها بلدان الهجرة التقليدية بهدف ضبط بنين المهاجرين فيما وراء البحار ، وحركات العمال الحرة داخل السوق المشتركة الرامية الى حفز التكامل الاقتصادي لأوروبا الغربية ، والهجرة المؤقتة فيما بين الدول الأوروبية التي تنظمها ترتيبات واتفاقيات ثنائية ، وأخيرا الهجرة التقليدية في بعض أجزاء آسيا وافريقيا . ومع

ان الآثار الديمغرافية للهجرة الحديثة غامضة بعض الشيء فانها تبدو محدودة الاعمية بالنسبة للبلدان الاسيوية التي تكتظ بالسكان وترتفع فيها الكثافة السكانية ، كما يصعب التنبؤ بتطورها . وتبدو المشكلة بأكملها في حاجة الى مزيد من الدراسة لفحص العلاقات الدقيقة بين حركات البشر وحركات رأس المال ، وتأكيد الاسهام النسبي للهجرة بالنسبة للدول المرسله والدول المستقبلة ، فضلا عن آثارها الدولية .

وليس من شك في ان القضية المحورية للسياسة السكانية هي الخصوبة ، او بالأحرى نسبة المواليد الى مجموع السكان ، التي تعد في الظروف الراهنة هي العنصر الديناميكي للزيادة الطبيعية . وتتفاوت مستويات نسبة المواليد بشكل مثير : ففي جنوب وجنوب شرق آسيا يزيد معدل المواليد عن ٤٤ في الألف ، وفي أمريكا اللاتينية يزيد عن ٣٨ في الألف ، ويبلغ في شرق آسيا ٣٢ في الألف ، أما في أوروبا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة فانه يتراوح بين ١٨ و ١٩ في الألف . وفي ثلاث وعشرين دولة آسيوية وثلاث وثلاثين دولة افريقية وعشر دول أمريكية لاتينية يبلغ معدل التكاثر الاجمالي ٣ في الألف او يزيد ، وفي أوروبا توجد اثنتا عشرة دولة يتراوح هذا المعدل فيها بين ١ في الألف و ١.٢ في الألف .

ومع اخذ معدل الوفيات في الاعتبار فان المعدل السنوي للزيادة الطبيعية يبلغ حوالي ٢.٨٪ في جنوب وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ، وحوالي ٢.٦٪ في افريقيا ، وأكثر من ١٪ في الاتحاد السوفيتي وأقل من ١٪ في أوروبا والولايات المتحدة .

وتخلق مواقف الحكومات مزيدا من التعقد . اذ تبدو بعض الحكومات قانعة بمعدل الخصوبة الراهن ، سواء كان منخفضا او مرتفعا . وترمي كل السياسات التي تتبناها الدول الاخلة في النمو - على اسس ديمغرافية - الى تخفيض معدل الخصوبة بمعدل نمو السكان . وتعتبر بعض الحكومات ان نقص معدل الخصوبة دور تدخل من جانبها أمر يبعث على الرضى ، وذلك بغض النظر عن المعدل الراهن للخصوبة . وتميل بعض الدول التي ينخفض فيها معدل الخصوبة بشكل متطرف الى تحبيل معدل الخصوبة المرتفع . وأخيرا توجد أيضا حكومات لاتعير اتجاهات السكان اهتماما ملحوظا .

ان العرض الموجز للسياسات المتبعة في كل من الدول النامية والاخذة في النمو يمكن ان يساعدنا على فهم القضايا التي أثيرنا على ذكرها . فعلى سبيل المثال صرح مراقب الصين الشعبية في اجتماع لجنة الأمم المتحدة للسكان بما يلي : « تتبع الصين سياسة تنمية اقتصادها القومي بأسلوب مخطط ، بما في ذلك سياسة النمو السكاني المخطط . اتنا لاتقبل الفوضى لا في الانتاج المادى ولا في التكاثر البشرى . وعلى الانسان ان يسطر على نفسه وعلى الطبيعة . وتتوقع الهند تخفيض معدل مواليدها من ٣٩

في الألف في ١٩٦٨ الى ٢٥ في الألف في ١٩٨٠/١٩٨١ ، وسنغافورة من ٣٢ في الألف في ١٩٦٤ الى ٢٠ في الألف في نهاية العقد السابع (ومن الناحية الفعلية بلغ هذا المعدل ٢٢ في الألف في ١٩٧٠) ، وجامايكا من ٣٤٢ في الألف في ١٩٦٨ الى ٢٥ في الألف في ١٩٧٦ . وتهدف موريشيوس الى تخفيض معدل التكاثر الاجمالي من ١٩٦٢ في الألف في ١٩٦٩ الى ١٢ في الألف في ١٩٨٠ و ١٩٨٥ ، وتونس من ٤ في الألف في ١٠٧١ الى ١٢ في الألف في عام ٢٠٠٠ . وتقترح الخطط الإيرانية تخفيض معدل الزيادة الطبيعية من ٣٢٪ الى ١٪ على مدى عشرين عاما ، وتايلاند من ٣٪ الى ٢٥٪ على مدى خمس سنوات ، وتتوقع بوتسوانا معدلا للنمو في ١٩٨٠/١٩٧٠ لا يتجاوز ٢٥٪ . وبينما يتفاوت - بدرجة كبيرة - كل من وقت البداية ، وانحدار الانخفاض ، والمعدلات المتوقعة ، فلاشك في وجود اتجاه نحو معدل خصوبة منخفض وزيادة طبيعية .

والظاهر انه بين الدول الاكثر تقدما يوجد الكثير من الاختلافات الملمنة في المواقف والسياسات . فقد خُصص فريق من العلماء بعد مناقشة المشكلة السكانية في الدول الغربية الى أن «الابطاء الراهن للنمو السكاني في الدول المتقدمة له من المزايا اكثر مما له من المساويء . وعلى الحكومات والافراد ان ترحب وتشجع الاتجاهات الحالية» . كما انتهت لجنة أمريكية الى مايلي : «ان المزيد من النمو السكاني في الولايات المتحدة لن يولد فوائد ذات قيمة . ولكن التثبيت التدريجي لهذا النمو يسكر أن يساهم - بشكل هام - في زيادة مقدرة الدولة على حل مشكلاتها» . و المثل اقترحت مجموعة عمل بريطانية مايلي : «ورغم ذلك يقودنا تحليلنا الى نتيجة تؤداهنا ان بريطانيا يمكن ان تتحسن في المستقبل مع ثبات السكان لا مع زيادتهم» . ومن الناحية الأخرى تجنب الدول التي تعاني من انخفاض معدل الخصوبة الى رفعه . فعلى سبيل المثال يعمل الحزب والدولة في لغاريا على خلق أفضل الظروف لرفع معدل المواليد ، وتثبيته عند مستوى يطابق مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي هناك . وفي تشيكوسلوفاكيا صرح وزير العمل والشؤون الاجتماعية بضرورة خلق الظروف التي تكفل تجنب نقص السكان بعد ١٩٨٠ ، وهو ما يقتضي رفع زيادة عدد الأطفال في الأسر من ١٩٩ - وهي النسبة الحالية - الى ٢٥٠ .

واذا كان من السابق لأوانه أن نخلص الى نتيجة نهائية فيمكننا - مع ذلك - أن نعترف أننا ازاء موقف معين حيث تبدو الخصوبة المنخفضة هدفا عاما لأغلبية الدول . وما يستدعي الاهتمام الاسلوب القريب للاقترب من هذا الهدف العام ، فمن ناحية توجد دول نامية ذات خصوبة عالية تشهد تخفيضاً في الخصوبة ، ومن ناحية أخرى توجد دول منخفضة الخصوبة بشكل حاد تسعى للتغلب على ازدهار خصوبتها ، في حين تقع بين المجموعتين دول متقدمة اقتصاديا تنخفض خصوبتها دون مغالة ولا تعترض على مزيد من النقص في هذه الخصوبة . وبطبيعة الحال فان الموقف اكثر تعقدا مما يبدو نظرا لتباين الظروف القومية والمطامح والابدولوجيات وعملية صنع السياسة نفسها ،

ينبغي علينا - وقد أتينا الآن الى المسائل الدولية - ان نعترف بالتدويل السريع لكثير من جوانب عملية صنع السياسة السكانية . وتعد الزيادة في عدد الحكومات التي تميل - بأسلوب أو آخر - الى ضبط اتجاهات السكان ، ثم في عدد الدول المستعدة لمعالجة المشكلة دوليا ، عنصران هاما في التطور وان لم تكن سمتيه الأساسية . وأكثر من ذلك أهمية ادراك الدول الجديدة ان تنظيم الظاهرة الديمغرافية يعود بالنفع على الفرد والمجتمع ، ثم اعتراف الدول المتقدمة اقتصاديا بمشاكلها السكانية مؤخرا . ويبدو ذلك عاملا له ثقله في تدويل عملية صنع السياسة السكانية التي يمكن أن تؤثر في المدى البعيد على سياسات دولية أخرى .

وثمة عامل آخر لا ينبغي تجاهله ، وهو التقاء مصلحة الدول على ضبط اتجاهات السكان العالمية ، والواقع ان المفهوم الذي يأخذ العالم كوحدة سكانية واحدة يكتنفه الغموض ، كما أنه مشر للاعتراضات . وعلى أية حال تشير الاعتراضات البعيدة المدى أيضا الى عالمية المضلة السكانية في الفاظ أخرى ، مثل : التنمية ، والتوظيف ، والتعليم ، والغذاء ، بل حتى الأمن الدولي . وهكذا يبدو ان هناك - مع بعض الاستثناءات - التقاء في المصالح بخصوص الاتجاهات الكبرى للسياسات السكانية القومية . ومن بين الجوانب الهامة للتدويل دور الأمم المتحدة باعتبارها منبرا دوليا للنقاش وصنع السياسة ، فضلا عن كونها وسيلة للعمل المعزز دوليا . وفي حين يمرقل أداء المنظمة الدولية في مجالات حيوية مثل صيانة السلم والتنمية وأنها - مع ذلك - تسدى خدمات جليلة للمجتمع الدولي . ويبدو المناخ الذي تهيئه للسياسة السكانية أمرا لا غنى عنه .

وعلى أية حال توجد قوى عديدة تعمل ضد التوصل الى مسلك عالمي لحل مشكلة السكان ، اذ يبدو ان بعض الدول النامية - على الاقل - توازر ضبط السكان أكثر من مؤازرتها للتطور الاقتصادي والاجتماعي في الدول المتقدمة . وتؤدي الزيادات الملحوظة في الموارد من أجل تنظيم الأسرة مقارنة بالمخصصات المتواضعة للتنمية الى زرع بذور الشك وعدم الثقة . وتسود الاهداف المتعلقة بضبط النمو السكاني في استراتيجيات التنمية الدولية المناخ العام في الأمم المتحدة .

ولعل الصعوبات التي تواجهها عديد من الدول النامية اثناء تنفيذ خططها التنموية تحول اهتمام الحكومات الى المشكلات الاقتصادية تاركة حيزا محدودا لبرامج تحسين الموقف الديمغرافي . كما ان برامج تنظيم الأسرة تنفذ تحت وطأة نقص التمويل ، بل ان الحكومات الملتزمة بضبط الخصوبة تخفض الموارد اذا ماواجهتها ازمتات اقتصادية حادة . كذلك ظواهر عدم الاستقرار الدولي ، والتوترات المحلية أو الإقليمية ، ثم الحروب ، تؤثر سلبا على بنى السياسات السكانية .

وتعد الايديولوجية القومية متغيراً آخر يعمل ضد السياسات السكانية ، لاسيما تلك السياسات الرامية الى تنظيم الخصوبة . فالقومية - وقد استمدت الهامتها من العقيدة البورجوازية في القرن التاسع عشر ورات في التوسع الديمغرافي ركيزة القوة والعظمة القومية - تميل الى تجاهل متطلبات الحياة الحديثة ، معطية الأولوية للكم السكاني على الكيف . وليس مصادفة ان تلة الايديولوجيات ، وهي تتمتع لموازرة مجموعات دينية معينة تؤمن بقواعد بالية جامدة وتعارض المفهوم الحديث لتنظيم الأسرة .

وفي ظل هذه الظروف المتناقضة لابد أن يشهد العقد الثامن حلاً للمشكلات الأساسية المتعلقة بالسياسة السكانية . ومن سوء الطالع ان أى سياسة بعيدة المدى لابد أن تعتمد على اعتبارات المدى القصير ، ولكن ما يبعث على الأمل هو ان الأمم المتحدة قررت - برغم مشكلاتها - ادراج المسألة في جدول أعمالها لعام ١٩٧٤ .

العلوم

الاجتماعية والبيولوجية ونظرية المعرفة

يوسم تطور المعرفة العلمية المعاصرة ، قبل كل شيء ، بنزعتين مختلفتين ومتناقضتين وتميزتين احدهما عن الاخرى ، وهما مع ذلك نزعتان متاخلتان . هاتان النزعتان هما التمايز والتكامل .

وقد شاهدنا ، في أقل من ربع قرن ، انشقاق كثير من الفروع الجديدة من المعرفة العلمية كالسبرناتيقا ، ونظرية المعلومات ، وعلم البيئة ، وقياس العلاقات الاجتماعية ، واللغويات الرياضية ، والقياسات الاقتصادية ، وغيرها ، وهذا بالإضافة الى الفيزياء الحيوية ، والكيمياء الحيوية ، والفيزياء الارضية ، وغيرها من الفروع التي أصبحت تقليدية . ويمكن للمرء أن يتبين بسهولة هذه النزعة في الميدان الواحد من ميادين المعرفة كعلم الاجتماع (في تخطيط الاسرة والتحضر أو تنمية المناطق الريفية ، وعلم الاجتماع الطبى ، والعمل ، ووقت الفراغ ، والصناعة ، وغيرها) .

بقلم : قلاذيمير ف. مشقنييراز

مدير القسم العول لتنمية العلوم الاجتماعية التابع لقسم العلوم الاجتماعية باليونيسكو منذ ١٩٧٢ • كان سكرتيرا علميا لمعهد الفلسفة في اكاديمية العلوم بالاتحاد السوفيتي، ورئيسا لقسم تاريخ الفلسفة وعلم الاجتماع في الغرب • له كتب عديدة منها : «المعنى الفلسفي لدلالة الحقيقة» (١٩٥٢) ، و «فلسفة الوضعية الجديدة» (١٩٥٨) ، و «الفلسفة وعلم الاجتماع في كندا» (١٩٦٦) ، و «دور الايديولوجية في حياة المجتمع» (١٩٦٩) ، وكلها باللغة الروسية • ونشر مقالات باللغة الانجليزية عن علم الاجتماع في الاتحاد السوفيتي (مجلة ديوجين) ، وعن الايديولوجية والفلسفة •

ترجمة : الدكتور ابراهيم يسوي عميره

استاذ طرق تدريس العلوم المساعد بكلية التربية بالبحرين • حصل من كلية التربية بجامعة عين شمس على بكالوريوس العلوم والدبلوم الخاصة في التربية وعلم النفس وحصل من كلية المعلمين بجامعة كولومبيا بنيويورك على الماجستير في التربية وعلى الدكتوراه • اشترك في تأليف مرجع عن تدريس العلوم والتربية العلمية ، ونشر العديد من الدراسات والمقالات في المجلات المتخصصة ، واشترك في ترجمة كتاب «العلم والتكنولوجيا في الدول النامية» وكتاب «مناهج البحث التربوي» •

وقد وصل هنا التفاعل المتسلسل للتمايز في المعرفة الى النقطة التي يكاد يكون ممكنا فيها الاشارة الى علم معين ، على أن بحوثه يحددها نطاق مادة معرفية معينة • ويبدو أنه قد أصبح من المستحيل تعريف التخصص الدقيق بما أصبح نعوتا وصفية ، متعددة الابعاد ، واسعة جدا ، كعالم احياء ، وعالم اجتماع ، ورجل اقتصاد وعالم تاريخ ، الخ • فكلهم قد أصبحوا أعضاء في ثقافة علمية مشتركة • وكل منهم محتاج الى أن تعرف هويته بما هو أكثر دقة ، بسبب التجزئة غير العادية في البحث التخصصي ، وبالتالي بسبب تنوع المتخصصين •

ومع هذا فمن الملامح اللافتة للنظر في التمايز أنه يرتبط دائما (صراحة أو تلميحاً) بالنزعة المضادة لتكامل المعرفة العلمية • وتنبثق النظريات الجديدة اما عند الحدو المشتركة للعلوم (البيولوجيا والكيمياء ، الرياضيات والمنطق ،

الرياضيات وعلم الاجتماع ، الخ) - وقد أصبح هذا شائعا جدا - واما باستخدام آخر الانجازات والاكتشافات في العلوم المتقاربة ، ولو بصورة مغايرة كثيرا او قليلا ، لتلائم الاحتياجات العلمية الجديدة . ويبدو التكامل في كلتا الحالتين تأليفا جديدا للمعرفة ، وتعميما للألوان المتعددة من طرق تكوين المفاهيم ، والمداخل المنهجية . ويشرى هذا كثيرا الطرق العامة للتفكير العلمى في الوقت الذى يزيد فيه من ثراء علم المعرفة (نظرية المعرفة ، وعلم العلم) ، كما يشجع أيضا الحاجة الموضوعية للبحث المشترك بين العلوم المختلفة . وبشكل التمايز والتكامل وجهين لعملية واحدة للتنمية في العلم المعاصر ، هى جوهر العلم نفسه . ويوضح هذا أن الرأى الذى يقول بأن أى علم ينبغي أن تكون له حدود محددة تماما قد أصبح عنيقا ، وأن التصنيف التقليدى للعلوم في حاجة الى تعديل كبير . ومع انه يبدو أن المزيد من التمايز في المعرفة سيؤدى الى تخصصات أضيق فلا يمكن هنا اقامة الدليل عليه الا بصعوبة . والتمايز جانب واحد فقط من العملية ، ولا يمكن فهمه صحيحا معزولا عن التكامل ، في الوقت الذى لاينبغى فيه المبالغة في تقدير أى منهما ، أو التقليل من شأنه . ولا يحتاج اخصائى اليوم فقط الى عمق في المعرفة فحسب ، ولكنه يحتاج ايضا الى سعة المعرفة .

ويبدو أن التطور المأمول أكثر من غيره في الوقت الحاضر في المعرفة العلمية هو عند الحدود الفاصلة بين الفروع المختلفة ، وهذا هو السبب في أن البحث المشترك بين فروع العلوم المختلفة قد أصبح حاجة أساسية في حياتنا المعاصرة . وقد انعكس هذا ، سواء أدركتناه ادراكا واعيا أم لا ، على انتشار البحث المشترك في كل المجموعات العلمية في العالم اجمع . ويصعب نوعا تصميم مقياس لتحديد الأولويات في هذا النوع من البحث ، سواء كان من يقوم به علماء الاجتماع أو العلماء الطبيعيون ، وسواء كان هذا في ميدان الإنسانية أو كما يحدث عادة بواسطة علماء اجتماع أو علماء طبيعيين مجتمعين . وبالرغم من الصعوبات فيمكن للمرء التسليم بأن هذا التعاون له مغزى هام . فكلما حدث تطور في العلوم الطبيعية والتكنولوجية حصلنا على نتائج عملية ، وبالتالي كان التأثير أكبر على الحياة الاجتماعية ، وعلى الإنسانية كلها والعلماء جزء منها ولايمكنهم التفاضى عن مصيرها . وقد قوى الاثر الاجتماعى للعلوم الاجتماعية والطبيعية كثيرا ، وأصبح الآن واضحا أن العلماء أصبحوا مهتمين اهتماما عميقا بالتضمنيات الاجتماعية لاكتشافاتهم وانجازاتهم التى أصبحت الآن في الغالب جزءا لا يتجزأ من أبحاثهم . ويستغرق هذا الآن البيولوجيين وعلماء الوراثة أكثر من غيرهم . ولقد أصبح تطبيع العلوم الطبيعية تطبيعا اجتماعيا من الشواغل القوية المعاصرة . ويوضح هذا أنه لايمكن المبالغة في أهمية البحث المشترك بين العلوم الطبيعية والاجتماعية ، ولا المبالغة في أهمية مابينها من تعاون .

ويبدو أن هناك اختلافا طفيفا بين المبرأتين : «البيولوجيا والعلوم الاجتماعية» وبين «العلوم الاجتماعية والبيولوجيا» . ومن جهتي فأنتى أفضل الترتيب الثانى الذى يفسر مأسأوله أمن العناية بنقط تقابل العلوم الاجتماعية والبيولوجية . ويمكن الحكم على مغزى نقاط التقابل هذه من زوايا متعددة ، تاريخية ، وأساسية ، وبنائية

تركيبية ، ووظيفية ، الخ . وسنولى هنا افضلية الى الفكرة التى تأخذ فى الاعتبار أن كلا من العلوم الاجتماعية والبيولوجية ينبغى أن تجعل من الكائن البشرى موضع الاهتمام . ومع هذا فقد تتساءل هنا هل الإنسان ظاهرة اجتماعية أو حيوية أو حيوية اجتماعية ؟ هل الإنسان الذى تدرسه العلوم الاجتماعية هو الذى تدرسه للبيولوجيا ؟ فإذا كان هو هو فهل هناك حاجة لهذه الكثرة من النماذج لدراسة هذا الشيء الواحد ، مهما كان عقده ؟ وإذا كانت العلوم المختلفة تدرس الشيء الواحد من وجهات نظر مختلفة فهل يوجد بها حشو ولفو ؟ وهل يمكن أن تختلف العلوم بعضها عن بعض تبعا «لوجهة النظر» التى تتبناها (والتي تبدو ذاتية الى حد ما) ، أم أن التمايز ينبغى أن يقوم على أسس أكثر صلابة وحجية ؟

الإنسان : كائن اجتماعي

الاجتماعي والبيولوجي : تكييف الإنسان ، وتكيفه

لا يعرف بالضبط متى وأين ظهر الكائن البشرى . فالبعض يرى أن هذا قد حدث منذ زمن يتراوح بين ٢٥٠.٠٠٠ و ٤٠٠.٠٠٠ سنة مضت ، ويرى آخرون أن هذا قد حدث منذ زمن يتراوح بين ٤٠.٠٠٠ و ٥٠.٠٠٠ سنة فقط . أما ما هو مؤكد فهو أن الإنسان حصيلة عملية تطور طويلة جدا (وهذا هو السبب في استحالة تحديد تاريخ ميلاد الإنسان «الذى يمكن أن يكون قد استغرق آلاف القرون» . ولقد كانت التغيرات البيولوجية التى حدثت للإنسان بعد ظهوره تافهة بالمقارنة بالتغيرات التى حدثت في تطوره الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي والعلمي والتكنولوجي . لماذا سبق تاريخ الإنسان تطوره البيولوجي ؟

حقيقة أن الإنسان يحمل الى حد ما طابع أصوله ، فهو يرتبط ارتباطا وثيقا بتاريخ أصل الحياة كله . فهو كجسم حى خاضع للقوانين البيولوجية . فوراثة مرموزة في جزيئات الحامض النووي ، وتطوره من بويضة مملحة حتى يصبح فردا معيننا من الوجهة البيولوجية له برنامج موضوع ويمكن أن يعدد المرء العوامل الأخرى التى تدعم دلالة العامل البيولوجي . فمن المهم جدا دراسة المشكلات الوراثية ، العامة والجزيئية ، كما ينبغى دراسة وراثيات الخلية والوراثيات الخاصة بالإنسان، ككائن حى ، ومجتمع ، ويمكن أن يجد المرء مناطق في الوراثة السلوكية ، يمكن بها تفسير الاختلافات الوراثية في المحددات السيكلوجية للسلوك ، ويمكن أن يكون كل هذا في غاية الأهمية لاعداد الإنسان للحياة تحت ظروف متغيرة ، كما في الكواكب الأخرى ، أو في أعماق البحار والمحيطات وما يشابهها .

ومع هذا فلا ينبغى المبالغة في دلالة العامل البيولوجي ، مهما كانت أهميته .

ويرى تاريخ العلم والفكر العلمى على هذا ، فإن أفضل الطرق للتقليل من أهمية أى مفهوم أو نظرية ذات قيمة ، هو بالمبالغة فيها ، وبالإدعاءات العريضة ، دون داع ، عن قدرتها التطبيقية . ولا يمكن للمرء فهم حقيقة الظواهر الاجتماعية باستخدام النظريات والظواهر البيولوجية بتطبيق تقسيمات العلوم الاجتماعية . فالمدخل البيولوجي للظواهر الاجتماعية ، أو بتعبير آخر «بيلجة» هذه الظواهر ،

فد يبدو عقيما كعقم المدخل الاجتماعي للظواهر البيولوجية . او تطيعها بالطابع الاجتماعي ، وقد لا يؤدي مفهوم الدستور الوراثي لفهم النظام وتناسق التطور الاجتماعي الى نتائج افضل ، مما يؤدي اليه مفهوم «الانسلخ» في حل مشكلات البيولوجيا الجزئية .

وقد استغرقت عملية الوصول الى الجنس الانساني من عشرة ملايين الى خمسة عشر مليونا من السنين ، وكانت قفزة كبيرة في تطور الحياة ، غيرت كثيرا من الاشياء ، وتولدت عنها قواعد وقوانين جديدة . ولكن الانتقاء الطبيعي فقد حديثا اهميته كعامل من عوامل تكوين الجنس او النوع . واستبدلت القوانين والقواعد القديمة في الحياة البشرية تدريجا بأخرى جديدة . وبدلا من ان يتأقلم الانسان معها بدأ الانسان في تغيير واقلمة البيئة لتلائم احتياجاته ، وقد تمخض هذا التغيير الكيفي عن ازاحة القواعد البيولوجية عن مركز السيادة ، لتحل محلها سيادة القواعد الاجتماعية . وكان الدور الحاسم للنشاطات الاجتماعية ، الواعية ، والعمل الخلاق ، واستبدل بنمط تجمعي عشوائي للحياة تنظيم اجتماعي . استبدلت بالفرائز التجمعية القدرة على التفكير المجرد .

وبصبح الرجل انسانا أصيلا عندما يخلق أدوات ووسائل الانتاج . ويتوقف عن تقييد نفسه بالأدوات التي توجد جاهزة في الطبيعة (كالحجارة والعصى الخ) لقضاء حاجاته ، وقد استغرق الرجل البدائي وقتا طويلا قبل التوقف عن تقييد نفسه بالاشياء والمنتجات والطعام الجاهز في الطبيعة ، فقد صنع الرجل البدائي كثير من الحيوانات ، وجوده عندما بدأ ينتج الوسائل لصناعة هذا الوجود . ويصبح الانسان انسانا عندما يوسط انتاجه بين الطبيعة الخام واحتياجاته الخاصة ، وتوجيه عملية الانتاج نحو اقلمة البيئة الطبيعية للاحتياجات البشرية ، وجعل الطبيعة « انسانية » . ويمكن اعتبار الانتاج نوعا من العناصر الضرورية المتوسطة بين الطبيعة والمجتمع ، ولكن لا ينبغي فهمه على انه شيء خارج المجتمع او عنصرا « ثالثا » . وقد خلق الانسان أدوات ووسائل العمل منذ البدايات الاولى كامتدادات لقدراته الجسمية الخاصة . ثم استخدمها بعد هذا في اداء بعض وظائف النشاط العقلي (الحاسبات الالكترونية مثلا) . ولهذه العناصر المتوسطة طبيعة خاصة ، وهي تربط حقيقة بين الجانبين (الطبيعة والمجتمع) ولكنها لا تفصل بينهما .

ومع التفكير الانساني نشأ الكلام للابانة عن هذه الافكار ، ثم ظهرت الفنون والعلوم كنتائج للقدرة الابتكارية الروحية للانسان . وعندما أصبح الانسان راعيا بنفسه وبالعالم خلق حياته الخاصة وتاريخه ، وهذا الخلق هو العمل الاجتماعي ، واذا كانت تحكم سلوك الحيوانات قوالب خاصة بكل نوع ، تحددها الجينات ، فان سلوك الانسان يحدده ويتحكم فيه الوعي والتفكير وتركيب النظام الاجتماعي الذي يعيش فيه ، بالرغم من وعيه بهذه الحقيقة ، وما يظنه في نفسه .

وهكذا ترتفع أصول الانسان الى الظواهر وضوابط جديدة من الناحية النوعية ، في الوقت الذي تتحكم فيه هذه الظواهر والضوابط في هذه الأصول . وهذه الظواهر

الجديدة اجتماعية ولا يمكن فهمها من « الخارج » ، ولكنها تفهم من الداخل فقط ، ويتطلب هذا مفاهيم ومداخل وطرقا جديدة .

ولا تحمل الجينات رموز النمو الروحي والعقلي ، وبعبارة أخرى لا تحمل الجينات ولا يمكن أن تحمل رموز النشاطات الأساسية للإنسان ، وكل نشاطات عمله المحددة اجتماعيا وكذلك عملية الخلق المادى والروحي للمدنية ، كما أن هذه النشاطات لا يمكن أن تكون عوامل للتطور البيولوجى ، وتبقى بعيدة من دينية البيولوجيا ، التى هى بدورها من اكتشافات الإنسان . وينعكس التطور الروحي والثقافى وينفرد فى صور متعددة من الوجدان الاجتماعى كالعلم والفن والأخلاقيات والدين الخ . ولكل منها خواص معينة تتفتح وفقا لها ، وتوجد طرق متعددة ينقل بها كل جيل خبرته للجيل التالى . ومن هذه الطرق : التربية ، والتقاليد ، والعادات ، والنظم القيمية ، الخ . وقد خلق الإنسان أيضا طرقا جديدة غير موروثة ، اجتماعية وثقافية ، لنقل المعلومات والخبرة ، وهذا هو النظام غير الوراثى الذى تقوم فيه القدرة على التفكير المجرد ، التفكير التصورى ، بدور حاسم ، خاصة فى الحصول على المعلومات وتخزينها ونقلها . وهذا هو السبب فى أن الأقلعة البيولوجية لا تقوم بأى دور هام فى تطور المجتمع . ومع أن الإنسان كجسم حى يبقى نظاما بيولوجيا فإن فكرة « النوع » بمعناها الضيق لا تكاد تنطبق عليه ، فيمكن أن يعيش البشر فى البيئة الثقافية التى يخلقونها بأنفسهم فى أى مكان على الأرض ، وتقوم المخالطة الاجتماعية توليد سلالات متكاملة تامة .

وهكذا يمكن القول بأن البرنامج الوراثى هو الأساس والقوة الكامنة لتطوير الصفات الإنسانية فقط ، فالإنسان ليس حاصل تطور بيولوجى ، ولكنه نتيجة تطور اجتماعى . ولو لم توجد فى تاريخه غير القوانين والقواعد البيولوجية لما ظهر الإنسان اطلاقا ، ويعنى هذا من جهة أخرى أن البيولوجيا لا يمكن اعتبارها مسئولة عن الأمراض الاجتماعية .

الإنسان والمجتمع

يبدو أنه من المعقول بالنسبة لأغراض البحث تقسيم تاريخ العالم الى ثلاث فترات عريضة ، هى : الفترة ما قبل البيولوجية والفترة البيولوجية ، والفترة الاجتماعية ، ويمكن تقسيم كل من هذه الفترات الى فترات أصغر . والمهم أن كلا من هذه الفترات لها مستواها الطبيعى الخاص من التنظيم ، الذى يمكن التعبير عنه رياضيا ، خلال طرق اضافية متراكمة ، غير خطية ، تظهر أن بعض الدوال (د) لجموع معين أكبر من الدوال المجمعة للأجزاء التى تتكون منها د (س، ص) < ، د (س) + (ص) . ويعنى هذا أن كل مستوى جديد له ملامح جديدة من الناحية النوعية . وجوهر تحليل النظم الذى سنتحدث عنه فيما بعد هو أن أى جزء من النظام ينبغى النظر اليه من حيث علاقته الوثيقة بالأجزاء الأخرى . وفهم النظام على أنه نوع من التركيب له خصائص ، ولا يمكن اختزاله الى العناصر المكونة له ، تلك العناصر التى تكون فى بعض الأحيان نتائج تفاعلات فرعية داخل النظام ، أو نتاج تجمع

وحدات الخواص المتعددة .-

وليس هذا مكان الاستطراد في الحديث عن خواص كل من فترات تاريخنا . وسأقصر حديثي على تأكيد أن كلا من هذه الفترات كان لها ومازال لها ضوابطها التي تسمح لنا بأن نميز بينها . وهذه ينبغي اعتبارها ضوابط النظام ، وقوانين أو ضوابط التفاعل ، والعلاقات المتبادلة بين عناصر النظام هي نفسها الخاصة بالنظام الذي تنتمي إليه هذه العناصر . ويمكن بالتأكيد اعتبار كل عنصر بذاته نظاما ، وفي الوقت الذي هو فيه عنصر من عناصر النظام الأكبر يكون أيضا نظاما يضم المكونات الداخلة فيه .

وبهذا المعنى يمكن اعتبار العالم كما يمكن اعتبار جزء من أجزائه نظاما لا متناهيا من الأنظمة . هذا إذا سلمنا بأن العالم الموضوعي يتكون لا من أنظمة فقط ولكن كذلك من أشياء حقيقية ، هي نفسها أنظمة . وكلما كان النظام شاملا كانت ضوابطه جامعة وأكثر عمومية ، والمكس صحيح . ويختص كل علم (أو مجموعة من العلوم) بدراسة نظام معين ، ويعبر عن مدخل للدراسة هذا النظام يتناسب مع الخصائص الموضوعية لهذه الأنظمة ، ولاحتياجات البحث في جزء معين من الحقيقة .

وتقوم العلوم الاجتماعية بدراسة المجتمعات البشرية (وليس كائنات بشريا معينا) كأنظمة . وتاريخ الإنسان هو في الوقت نفسه تاريخ المجتمع ، ولم يكن من الممكن أن يتطور الإنتاج ، والتفكير التصوري ، والحديث الواقع ، الخ ، إلا بواسطة كائن اجتماعي . والمجتمع نظام يتصل فيه كل فرد (عضو) بالأعضاء الآخرين في المجتمع . وضوابط وقوانين التفاعل هي على وجه الدقة اجتماعية . وإذا عزلنا الكائنات البشرية عن مثل هذه العلاقات الاجتماعية فانها تفقد خصائصها البشرية . ولكن فرد بالتأكيد احتياجاته واهتماماته الخاصة ، التي لا تجد لها تعبيرا في العلاقات الاجتماعية . إلا أنها اجتماعية دائما ، لأنه نفسه ظاهرة اجتماعية . ولا يمكن للفرد في العادة أن تكون له اهتمامات لا تتأثر ولو إلى حد ما بالحقيقة الاجتماعية التي يعيش فيها ، ولا يعني هذا أن كل أعضاء مجتمع ما يجب أن ينصرفوا وفقا للمعايير السائدة . إلا أنه سواء كان الفرد يوافق على المعايير السائدة أو لا يوافق عليها فانه يظل متأثرا بالعلاقات الاجتماعية ، فجوهر الإنسان هو المجموع الكلي للعلاقات الاجتماعية . وفي هذا يقول ماركس منتقدا المدخل الأنثروبولوجي المطلق الذي سار عليه فيرباخ أن جوهر الإنسان ليس هو التجريد الكامن في كل فرد على حدة . ولكنه في حقيقته هو جملة العلاقات الاجتماعية . ولا يطبق ماركس هذا على الإنسان ، ولكنه يطبقه على جوهر البشرية . وهذا أمر بالغ الحرج ، ذلك لأن الإنسان ، رغم أنه كائن اجتماعي ، ويفصح جوهره الاجتماعي عن نفسه في كل مناسبة ، له أيضا علاقات غير العلاقات الاجتماعية . فلا يمكن للإنسان في علاقته بالطبيعة مثلا أن يهرب من جوهره . ولكن هذه علاقة تختلف عن العلاقة الاجتماعية .

ويمكن القول بأنه رغم أن المجتمع يتكون من كائنات بشرية ، وأنه بدون هذه

الكائنات لا يكون هناك مجتمع ، فان أعضاء المجتمع هم كذلك رقيقة من وظائف المجتمع . وبمعنى هذا انه لكي تغير مجتمعا ينبغي للمرء أن يفعل أكثر من مجرد تغيير أعضائه كأفراد . فما يجب تغييره هو المجتمع ، هو التركيب والتنظيم الاجتماعي ، حتى يمكن أن يتغير الإنسان .

وقد يكون هذا المدخل مفيدا أيضا في فهم الوظائف الأساسية والخطوط العامة لتطور الظواهر والمؤسسات الاجتماعية الأخرى ، كالعلم ، والسياسة ، والاقتصاديات ، والتكنولوجيا ، الخ . ولا نكاد نجد من يمارى في أن العلم مثلا مؤسسة اجتماعية . ومع هذا فانه رغم أن العلم له منطقه الخاص فيما يتعلق بالتطور ، وهو مستقل نسبيا ، فهو دائما موجه توجيها اجتماعيا ، فلا يمكن لفرد الاجتماعى الذى يمدده بالدعم ولكى يغير المرء اتجاه التطور العلمى يجب أن يغير التركيب أو جماعة تغيير اتجاه التطور العلمى اذا لم يكن هذا التغيير مطلوبا من جانب النظام الاجتماعى الذى يمدده بالدعم . ولكى يغير المرء اتجاه التطور العلمى يجب أن يغير التركيب الاجتماعى ، أو يكتب آثاره ، لأن تطور العلم ، وكذلك التكنولوجيا ، وظيفة من وظائف المنطق الموضوعى لتركييب اجتماعى معين ، لا للأعضاء الافراد . ويجب أن يعيز المرء بين « أزمة العلم » و « أزمة المجتمع » ، فآزمة المجتمع هى الأكثر شيوعا ، وغالبا تكون هى التى تتحكم فى أزمة العلم .

اللغة والفكر والوراثة

للوعى الإنسانى ، وكذلك اللغة ، قوانين تطورها الخاصة . ومع هذا فان أسسها البيولوجية ، والسيكولوجية العصبية ، توجد فى الملامح الفيزيائية والتركيبية والكيميائية للمخ التى تنعكس بدورها على البرنامج الوراثى ، وربما كان المخ أكثر ما فى الطبيعة تعقدا . ويكفينا القول بأنه يتكون من حوالى مئة بليون نيرون (خلية عصبية ، وخلايا غراء عصبى تزيد عددا عن النيرونات بنسبة ١ : ١٠ . ودراسة الشبكة العصبية ككل ، ودراسة الكيفية التى تعمل بها النيرونات المفردة ذات أهمية بالغة ، لأنه عن طريق هذه الدراسة يمكن الحصول على معلومات غاية الأهمية لعلم وظائف الأعضاء ، وعلم النفس ، الخ . كما يمكن استخدام هذه المعلومات لصالح الجنس البشرى للتغلب على الفصام العقى (شيزوفرينيا) ، والاكتئاب ، ومرض باركينسون ، وغيرها من الأمراض ومن المسلم به أن الوظيفة الأساسية للمخ هى التفكير ، ولكن هل هذا صحيح ؟

التفكير وظيفة اجتماعية ، ووجود المخ شرط ضرورى للتفكير ، ولكنه ليس كافيا وحده . وينبغى تأكيد أن المخ المنزل ليس هو الذى يفكر ، ولكنها الشخصية البشرية هى التى تستخدم أرقى عضو فيها فى وظيفة التفكير . والمخ البشرى هو فقط الذى يمكنه أن يفكر فى نفسه ، وهو يفكر فى نفسه ، مفكرا فى نفسه ، مثله فى هذا مثل الصور التى تتكرر الى مالا نهاية فى حجرة مرايا . ولم يكن من الممكن للتفكير المجرد أن يتطور اذا لم يكن الإنسان قد استطاع أن يقوم بتخزين نتائج النشاط العقلى وثبت هذه النتائج . ويرتبط التفكير ارتباطا عضويا باللغة وقد قام كلاهما بدور هام فى تطور الإنسان والمجتمع ، لا لأنهما كانا مجرد أدوات (مثل

المرآة (لعكس الحقيقة ، ولكن لانهما ساعدا في تحويل الحقيقة ، وتنظيم الطاقة الاجتماعية ، وربط جهود أعضاء المجتمع . ويوجه المخ الإنسانى نشاطات الإنسان ، وهو قوة قادرة على إعادة تشكيل البيئة الطبيعية والاجتماعية . وقد أكد لينين هذه الوظيفة قائلا ان « وعى الانسان لا يعكس العالم الطبيعى فقط ، ولكنه يخلقه كذلك » .

والفكر واللغة ، اللذان يستبدلان بالأشياء والوقائع الرموز (الكلمات في الاتصالات من الانجازات البشرية الهامة ، وربما كانا أرقى انجازات النشاط العقلي الاجتماعية للإنسان . ويوجد الآن أكثر من ٢٥٠٠ لغة حية ، وقد بذل العديد من المحاولات لاكتشاف أساس اللغة التى هى أساس الاتصال ، ويبدو ان نظرية القواعد التى تحكم تنوع القوالب اللغوية التى اقترحها شومسكى تبشر بالخير ، وقد أصبح واضحا انه لا توجد حقيقة ما تسمى لغة بدائية ذات قواعد بدائية .

ومعروف جيدا الآن ان الصيغ اللغوية ليست وراثية . فالخ الإنسانى معد وراثيا للاتصال مع الآخرين مستخدما لغة رمزية . اما أى لغة يستخدم فان هذا يتوقف على البيئة والتربية . ولا توجد قدرات وراثية ترتبط بمفردات أو صيغ لغوية معينة .

وقد تطور كل من المجتمع والوعى واللغات في وقت واحد ، معتمدا بعضها على بعض . واللغات ذات البنية المركبة غير مرموزة في الجينات ، كما أن الجينات لا تتحكم في تنوع اللغات وتطورها . فالذى ينقل أى لغة ليس هو الجينات ، ولكنه هو الناس ، الكائنات الاجتماعية .

منهجية البحث

عدم قابلية اختزال الطرق العلمية

أصبح من المألوف القول بأن علما ما لا ينبغي اختزاله الى علم آخر ، وأن الظواهر الاجتماعية ينبغي تفسيرها بواسطة العلوم الاجتماعية ، لا بعلوم أخرى . ومن جهة أخرى يبدو من المستحيل في التسلسل الهرمى للعلوم ، وخاصة اليوم . عزل أى فرع من فروع العلم عن النظام الكلى للمعرفة العلمية . فاستقلال أى علم هو استقلال نسبي ، وتبدو الصلة بين العلوم مطلقة ، ولو أن طبيعة وتركيب هذه الصلة تتغير من حالة لأخرى .

وقد شرح ف . جاكوب جوهر هذا النوع من الصلة في العلوم الطبيعية : وخاصة بين البيولوجيا والفيزياء ، شرحا جيدا بقوله « لا يمكن اختزال البيولوجيا إلى فيزياء ، كما أنها لا يمكن الاستغناء عنها .

وتتكون أعلى مستويات الترتيب للكواذر من الكواذر الثقافية والاجتماعية ، التى تعمل كما يقول جاكوب وفقا لمبادئ غير معروفة للمستويات الأدنى ، فاذا ما اقتربت من الإنسان قل تأثير البيولوجيا بمثل الطريقة التى يقل فيها تأثير الفيزياء عند تطبيقها في دراسة الخلية . وبمثلئ اذا لم يكن من الممكن دراسة الإنسان

ومجتمعاته ، باختزالها الى بيولوجيا ، فاننا لا نستغنى عن البيولوجيا في هذه الدراسة ، كما لا يمكن للبيولوجيا ان تستغنى عن الفيزياء . وبعبارة أخرى هي ، كما كان من الممكن ان يقول هيجل ، « عملية نقض عن طريق الحفظ والصيانة » . ومن السهل الآن تأكيد ان العلوم الاجتماعية لا ينبغي اختزالها الى بيولوجيا . ويبدو ان الأكثر أهمية (وصعوبة) هو شرح الطبيعة الخاصة للبعد الاجتماعي ، أى بيان انه ليس بيولوجيا ، ولا أنثروبولوجيا ، ولا فيزيائيا ، ولا فسيولوجيا ، ولا حتى سيكولوجيا . ولكنه على وجه أدق اجتماعى تماما ، مع افتراض ان العوامل الأخرى مجرد مصاحبات تخلق ظروفا لظهور البعد الاجتماعى . ويبدو في هذا الإطار ان الفكرة التى عبر عنها الأكاديمى السوفيتى أنوخين الذى قدم نظرية النظم الوظيفية ملائمة جدا ، فنجد مقارنته بين تركيب الأفعال السلوكية والأفعال الذكوية في الطبيعة والمجتمع كتب قائلا : « في الأفعال الاجتماعية المعقدة يكون لمحتوى هذا التركيب دلالة نوعية مختلفة ، فالمحتوى هو النشاط الإنسانى الدامى لكائن بشرى » .

وينبغى ان تكون الاداة المنهجية الأساسية هنا هي المدخل النظامى التركيبى الوظيفى التاريخى ، الذى يعنى بالنسبة الى المدخل الشامل العام . او المدخل الديالكتيكى الجدلى اللفظى) . ويمكننا ان نتفق الى حد ما مع بيرتالانى في فهم النظام كتركيب من عناصر يتفاعل بعضها مع بعض ، ولو اننى افضل اضافة مكونات أخرى لجعل التعريف أكثر تحديدا ، ويمكن ان يكون هذا التعريف كما يلى :

النظام هو وحدة دينمية كاملة من العناصر (الأشياء) ، ينتج التفاعل بينها خواص متكاملة جديدة ، غير قابلة للاختزال لمكوناتها المنفصلة ، وفضلا عن هذا فالنظام نشيط ، ويؤثر على الأجزاء الداخلة فيه ، التى لا يمكن فهمها فهما صحيحا الا خلال مدخل للنظم .

ويفصح النظام عن طريقة ادائه داخليا وخارجيا خلال التغير والتطور المطردين فيه . والمعالم الثابتة للنظام نسبية . فحركته وتغيره وتطوره مطلقة . فما هو المصدر الذى يجعل النظام يؤدي وظيفته ؟ وما طبيعة هذا المصدر ؟

قد يبدو ان العلاقات الداخلية المتبادلة ، والتفاعلات بين عناصر نظام ما ، هي علاقات موضوعية طبيعتها ، وهى التى تكون قوته الدينامية الرئيسية . وواضح انه في كل نظام تنبثق دائما عناصر جديدة ، وتظهر بالتالى صلات وروابط جديدة ، في حين تختفى عناصر وروابط أخرى . ويحدث كل تغيير تأثيرا في النظام . ولكن كل تراكم كمي لا يؤدي الى تغيير في النظم . ويسمح كل نظام ، مفتوح ومن بما فيه الكفاية ، ببعض التغيرات الكمية في حدود لا تؤدي الى تحولات أساسية . والذي تسمح بالتمييز بين النظم المختلفة هو الشخصية الثابتة نسبيا لى نظام وصلابته ، وتصوره الذاتى . ومع هذا فاذا تعدت التغيرات الكمية حدا معينا فان النظام يفقد تماسكه ، الذى هو وجهه البارز وهيئته الأساسية ، أو يحول نفسه الى نظام آخر ، أو ينهار . وليست العلاقات الداخلية بين عناصر النظام متنامية فقط (بمعنى النظام كعامل مكمل) ، ولكنها في كثير من الحالات أيضا متناقضة (النظام كوحدة

كاملة) . وينشأ هذا عن الصدام بين العناصر المتضاربة وما يطرأ على أهميتها من تغير .

وإذا افردنا عناصر وكيونات النظام ، وفصلناها بعضها عن بعض ، لأغراض البحث ، واعتبرنا كلاهما مستقلا عن الآخر ، فاننا بذلك نفصل عن الشيء بعض خصائصه الأساسية ، ونفحصه منفصلا عن وظائفه ، لأن الوظائف تسفر عن نفسها تماما في العلاقات المتبادلة . ولا يمكن تجنب هذا في أى تحليل ، لأن هذا من طبيعته . ولا ضرر فيه إذا اعتبرناه خطوة مبدئية ، مبدئية فقط ، في البحث ، وينبغي بعد هذا أن نعيد الأجزاء التي فصلناها ، وندخلها في الوحدة النظامية . وبذلك نعيد إليها ما بينها من علاقات متبادلة بينها وبين غيرها من العناصر . ويتيح هذا فرص الحصول من طريق التكوين على المعرفة الشاملة الحقيقية (لا الخادعة) للوحدة الكاملة ، تعميدها ، وإدائها لوظائفها ، وتناقضاتها ، والعلاقات المتبادلة بين العناصر والديناميات المتعددة في الواقع .

ونترصد نتيجة لهذا إلى فهم أكثر عمقا للعناصر المنفردة ، مفتوحة من وجهة نظر الوحدة النظامية . ويصبح لدينا نوع أرقى من الوحدة ، محطلة ومؤلفة ، ليست هي ببساطة الوحدة التي يظنها السواد من الناس أو وحدة الأجزاء المختلفة ، ولكنها بالتحديد فهم علمي لوحدة ، ولتكمال الأجزاء المتصددة ، التي يرتبط بعضها مع بعض بضوابط داخلية مسينة (قد لا يميزها السواد من الناس) من قوانين ، ونوعات ، وقوى دافعة ، نحو المزيد من التغير والتطور .

الملاحظ والمحظوظ

يبين تاريخ الفكر العلمي انه لا يمكن فصل التحليل المنهجي عن العلم نفسه ، ومفاهيمه الخاصة ، فهما مترابطان عضويا ، ويمكن فهم أى طريقة منهجية كجزء متكامل من البحث ، وكشرط له . ويمكن القول بأن الإدراك الذاتي للعلم ينبع باستمرار تطوره ، وهذه عملية معرفة بالعملية المستخدمة في المعرفة . والتحليل الناقد للمبادئ التي انطلقت منها المعرفة العلمية يتخذ مكانه في تركيب العلم التطور حديثا . وهكذا نواجه نوعا من النقد العلمي الذاتي يقودنا إلى تحسين وأنضاج النظرية نفسها ، وكذلك طرق التحليل والتركيب ، ونماذج تكوين المفاهيم .

وليست المعرفة العلمية كانعكاس للحقيقة (الاجتماعية والبيولوجية) سالبة ، فهي تدرس وتطور نفسها ، وتؤثر على مادتها ، وقد يسبب هذا بعض الصعوبات في تشكيل عملية الانعكاس ، ذات الأهمية الخاصة في البيولوجيا ، عند التجريب في الحياة بمستوياتها المختلفة (الأصفر من الذرة مثلا) ، وعند استخدام العلوم المختلفة كالكيمياء .

ويمكن في الفيزياء الكلاسيكية ، وخاصة في الميكانيكا ، أن نتجاهل التفاعل المتبادل بين الأشياء وأدوات القياس التي استخدمها الباحث ، وأن نقوم بالتعويض عن انحرافاتهما . أما في ميكانيكا الكم فإن هذا النوع من التفاعل يصبح في غاية

الأهمية ، حيث يصبح وجهها أساسيا لموضوع البحث ، وقد يبدو أن الموضوع يخلق في التجربة في البحوث البيولوجية في الوقت الحاضر، بمعنى خلق «حقيقة بيولوجية» جديدة ، تتصل بنشاطات الباحث . ويمكن أن يقال هذا عن « الحقيقة الفيزيائية » ، وعن « الحقيقة الرياضية » .

وحتى لا ترتكب أخطاء منهجية في البحث ينبغي اعتبار أى موضوع للبحوث. كنظام الو كمنصر ، في إطار علاقته الخاصة بغيره من الموضوعات . وتصبح الموضوعات الأخيرة شرطا للإدراك العلمى للموضوع الأول . ويمكن أن يكون الباحث مدركا وواعيا بوظائفه الخاصة إذا اخذ في اعتباره الكامل الارتباطات مع المواضيع الأخرى (حيث أنه هو نفسه قوة نشيطة خلافة) في أطوار النتائج الموضوعية لنشاطاته الخاصة .

وتعنى المعرفة المخلقة بطريق نظامى ، ضمنا ، قدرة الباحث على اعتبار نفسه موضوعا ، حتى يمكنه تفسير أى عناصر ذاتية من خلال النظرة التى يسقطها على الموضوع الذى يدرسه . ويحدث هذا في كل ميادين العلاقات الموضوعية للحقيقة النظامية . وكلما زاد تعمقنا في سبرغور الشيء أصبحت المعرفة أكثر موضوعية ، وارتفع الإدراك الذاتى مستوى ودرجة . ويتيح هذا للباحث فهما واقعيا لمكانه من التنظيم الموضوعى للحقيقة ، وهذا هو السبب في أنه أصبح في غاية الأهمية التمييز بين موضوعية الظاهرة وذاتية المدخل الخلاق للراستها . ويتيح هذا التمييز مدخلا ظاهريا للدراسة ، ويجعله ممكنا . وفضلا عن هذا يساعد المدخل النظامى على صحيح استخدام المصطلحات ، والأفكار العلمية الفاعمة . وذلك بتحديد نظام معين للحساب لا يسمح بغير استخدام نموذج خاص . كما يتيح لنا تحديد ميدان البحث تحديدا واضحا يساعدنا على أن نسبر اغواره . وقد يتناقض هذا مع ما يسمى الفطرة السليمة ، أو رأى السواد من الناس ، ولكن هذا امر طبيعى .

البلية الناشئة عن الرأى البلاء

والقوالب الجامدة لفئة الصادية

تختزل الفطرة السليمة العالم أجمع الى مجرد تجميع للبيانات الحاسوبية ، ويبدو أنه من الصعب ، ان لم يكن من المستحيل ، نقل فكرة أنه ينبغي على المرء أن يكون قادرا لا على النظرة الى الشيء فقط بل على التمييز ايضا بين الأشياء . وكل شيء بالنسبة للفطرة السليمة واضح دائما ، فهي ترى وتشم وتسمع كل شيء ، ولا تقف امام الفطرة السليمة أى مشكلة حقيقية . أما الفكر العلمى فعلى العكس من هذا لا شيء واضح له تمام الوضوح ، لا توجد بالنسبة له مواقف غير مشكلة ، وهو بطبيعته ابحث دائما ، وأى كشف جديد يوسع ويعمق من ميدان البحث .

والنظرة الفطرية السليمة في غاية المحافظة ، وهى لهذا متسرعة جدا في عمم تعميمات متمجبة ، ويعنى كل اكتشاف على النسبة لها نهاية العالم ، لأنه يحطم مفاهيم الحياة اليومية التى تتقبلها وترضى عنها . وهكذا يمكن للمرء أن يقول

بطريقة ما ان الفكر العلمى يبدأ من النقطة التى تنتهى عندها الفطرة السليمة وحس
التقدير . لأن قوانين وضوابط العلم مخبئة فى أعماق الظواهر ، أما لو كانت على
السطح فان العلم يصبح عندئذ غير ضرورى . والخطر الحقيقى لا يكون الا عندما
تستسلم الفطرة السليمة لسيطرة العلم .

وتحدد موضوعات البحث فى العلوم المختلفة انظمة الحساب فيها ، ويمكن أن
تبرر فقط ما بين العلوم من تمايز على أساس التمييز بين موضوعات بحثها .

ولا تكون هذه الحقيقة البسيطة فى متناول الفطرة السليمة غالبا ، فالفطرة
السليمة لا تفهم مثلا انه اذا كان الانسان موضوع بحث علوم مختلفة فان هذا ينبغي
ان يعنى تحديدا ان احد العلوم يدرس الانسان ككائن اجتماعى ، أو كمضو فى
مجتمع ، فى حين يدرسه علم آخر كجسم حى ، ويدرسه علم ثالث كعنصر فى الجنس
الكل ، الخ . والانسان فى كل من هذه الحالات الثلاث مختلف عنه فى الاخرى ويمكن
دوم وظيفته فى كل منها بانظمة حسابية مختلفة ، وبمساعدة مجموعات مختلفة من
الأفكار والمفاهيم .

ومن الأركان الأساسية للفطرة السليمة « العلمية » تشربها غير الناقدة للغة
العادية الذى يؤدي بها الى فقدانها لاطار مرجعى معين . ويكاد يكون من غيرالضرورى
تحليل مشكلة التناقضات المتعلقة بدلالات الألفاظ . والعلاقات المتبادلة بين اللغات
العلمية واللغات العادية . ولو ان المرء يمكنه أن يدلى بملاحظة أساسية تتعلق
بالفروق بين لغة العلم التى تستخدم مصطلحات واللغة العادية التى تستخدم كلمات
ومع أن كل لغة للعلم (الرياضيات ، البيولوجيا ، المنطق الرمزى ، الكيمياء ، علم
الاجتماع ، الفلسفة الاقتصاد السياسى ، الخ) تركز على اللغة العادية فان
المصطلحات تتميز عن الكلمات بأن لها معنى دقيقا واحدا ، أو على الأقل ينبغي أن
يكون لها دائما معنى دقيق واضح . فالمصطلح المتعدد الأبعاد مناقض لنفسه ،
ولا يمكن أن يرتبط بمفهوم محدد (فكرة) . ولا يمكن تحديد اتجاه الاستدلال
العلمى (المناقشة) .

ولكن التفكير العلمى لا يوجد وحده . فالتفكير غير العلمى عملية عقلية ايضا ،
وله مكانة ، وتنشأ المشكلة الحقيقية عندما ينقل النمط العادى من التفكير القائم
على اللغات العادية الى العلم ، الذى لا يعمل الا باستخدام اللغات الخاصة بالفروع
المختلفة من المعرفة المنظمة ، ويستخدم اسلوبا للتفكير موجهها بصورة واضحة
صارمة .

ويمكن أن يؤدي التبادل التام والخلط بين الاطارات المرجعية المختلفة الى
سوء التأويل وسوء الفهم ، ولا يكون هذا الخلط واضحا دائما ، لأن اللغة ترتبط
ارتباطا وثيقا بالفكر . ويكفى هنا القول بأنه حتى الظواهر غير المنطقية تماما
كالاحلام تتخذ عند اعادة سردھا صيغة منطقية تماما ، وتسلسلا محكما . فضلا
عن هذا لبست اللغة وحدها وسيلة للتعبير عن الفكر ، بل هى ايضا ممثلة للأفكار
بصورة غير عادية . ويمكن أن تؤدي القوالب اللغوية الجامدة الى قوالب عقلية

جامعة ، تعوق الخلق ، وتشجع على اساليب الفهم الجامدة .

وهكذا قد تكون هناك صعوبات من نوعين ، اولهما تحويل معايير استخدام اللغة العادية ومعايير المنطق الفطرى الى منطق علمى ، وثانيهما الخلط بين الاطارات المرجعية لميادين المعرفة المنظمة المختلفة . وكلاهما يضع عقبات فى طريق تطور الفكر العلمى وفهم الحقيقة ، طبيعية كانت او اجتماعية . وقد نتجاهل أحيانا بسبب هذا الخلط الحقائق البسيطة ، فمثلا اصطلاح « الجنس » هو اصطلاح أنثروبولوجى محض ولا علاقة له بعلم السياسة ، فى حين ان اصطلاح « التعصب العنصرى » مفهوم سياسى محض ولا علاقة له بالأنثروبولوجيا او البيولوجيا او الوراثة . وقد يصبح من السهل علينا للدرجة غير قابلة للتصديق نسب ولصق صفات بشرية محضة للحيوانات ، فتتكم مثلا عن « الفران الفنية » و « الفران النابذة » و « عدوانية الفقاريات » و « ذكاء الفران » الخ . وسأترك جانبا الخلط الأكثر صقلا الذى يقع فيه العلماء عند استخدامهم لاصطلاحات مثل « فطرى » و « غريزى » و « مكتسب » وغيرها من مجموعة الاصطلاحات القريبة لنقل المعنى الواحد دون تعريفات منطقية محددة تحديدا واضحا . والفكر وتعبيراته الرمزية سواء فى اللغة العلمية او فى اللغة العادية لهما قصورهما الذاتى ، الذى ينبغى اخذه فى الحسبان فى البحث العلمى ، وخاصة عند الحاجة الى تبنى مداخل معقدة (ولكن ليست مربكة) للحقيقة . كما يظهر الآن ان له ضرورة حيوية فى الأغلبية العظمى من الحالات ، وينبغى أن يتبع كل اكتشاف مهم جديد وكل وجهة نظر جديدة بابتكارات حاسمة فى الاصطلاحات الفنية ، بمجموعات جديدة من المفاهيم العلمية ذات الدلالات اللغوية المحددة تحديدا دقيقا .

نحو علم للانسان

ان تأكيدنا ضرورة اتخاذ مدخل مركب للدراسة مشكلة الانسان يعنى ان الطرق والمفاهيم الكائنة ، وكذلك اللغة العلمية المعاصرة ، ليست ملائمة . وهكذا اما ان تخلق فرعا جديدا من المعرفة العلمية او نتوسع فى أحد الفروع القديمة . والرأى عندى اننا نحتاج الى اتخاذ مدخل أكثر تفقدا للدراسة الانسان أكثر مما تتيحه البيولوجيا وحدها . او تتيحه علم الاجتماع ، والآنثروبولوجيا ، وعلم الديموجرافيا الخ ، منفصلة بعضها عن بعض . ولقد كانت هناك عدة محاولات لبناء مثل هذا المدخل . وقد أدخل بعض العلماء ، من امثال عالم البيولوجيا السوفيتى وعالم الوراثة الأكاديمى ن . دوبينين وحدات مفاهيمية جديدة مثل « البيولوجية الاجتماعية » و « الوراثة الاجتماعية » الخ . ويسمى علماء آخرون للبحث عن طرق جديدة وعلوم جديدة واعتقد أن هذه النزعات ليست اصطناعية اطلاقا ، بل تملئها ضرورة تنمية واتقان فهمنا للانسان . وقد يتطلب هذا أنواعا جديدة من التخصص ، وتغييرات فى العملية التربوية . ويزداد تقديرى لأهمية هذا فى كل مرة أقرأ فيها كتابا او بحثا كتبها علماء طليغة معينون ، حينما أجد أن الاستدلال العقل الذى يستخدمونه فيما يتعلق بالظواهر والعلوم الاجتماعية ليس من القوة كما

ينبغي ان يكون ولا تدعنه مناقشة جيدة . ويمكن ان يقال هذا ايضا عن العلماء الاجتماعيين فى مجالتهم للظواهر الطبيعية .

وهكذا اعتقد ان هذا الاتجاه فى البحث نحو علم للانسان سيكون اتجاها مشرا وهاما . وسيكون طريقا للتعاون المثمر بين العلماء الطبيعين والاجتماعيين . ومثل هذا العلم ، سواء كان جديدا تماما او امتدادا للعلوم التقليدية المنظمة ، ينبغي ان يكون له « نظامه الحسابى » ، اى نظام من المفاهيم الجديدة والأفكار والتصنيفات . وطريقة متقنة للبحث ينبغي ان تشمل الأدوات والاكتشافات . فى العلوم الانسانية والاجتماعية والطبيعية ، ويكون نوعا من التركيب القادر على اتخاذ مدخل معقد شامل لدراسة الانسان ، وليزود المجتمعات بأفضل توقعات النمو المرتكزة على أساس علمى .

المسئولية الاجتماعية للعلماء

تجمع لدينا . وستتجمع مستقبلا ، المزيد من الاكتشافات العلمية ، التى قد تكون لها خطورتها الكامنة . ومع هذا فمن المنطقي ان نفترض انه يمكننا اكتشاف طرق لتجنب هذه المخاطر . ولم تكن لنحيا اذا لم تكن قد استطعنا زيادة التحكم فى البيئة . والمجتمعات قادرة على استجماع المصادر الضرورية للحفاظ على تكاملها . ولكى نستطيع هذا ينبغي ان يطبق المجهود العلمى الذى عنى حتى الآن بمتابعة الحرب والصراع فى مجالات السلم والتعاون والتوافق ، الدولى وخاصة بالنسبة للتعايش السلمى بين الدول ذات النظم الاجتماعية والسياسية المختلفة .

وتثير الاكتشافات العلمية المعاصرة الكثير من المشكلات الخلقية والاجتماعية التى ينبغي حلها بمساعدة العلوم الاجتماعية . ولا ينبغي النظر الى العلاقات المتبادلة بين العلوم الاجتماعية والطبيعية على انها تتخذ اتجاها واحدا من العلوم الطبيعية الى العلوم الاجتماعية . فنبغى ان نتذكر ان اثر العلوم الاجتماعية ودورها يتزايدان بسرعة .

وتتبع فكرة المسئولية الاجتماعية من العلوم الاجتماعية . وهكذا ينبغي ان يؤخذ اثر العلوم الاجتماعية على العلوم الطبيعية فى الحسبان عند دراسة تطور العلوم الطبيعية والتكنولوجية ، والتطبيقات العملية لمكتشفاتها ، والوظائف الضابطة للمجتمعات . وهذا ميدان مهم ايضا للتعاون بين علماء الاجتماع والعلماء الطبيعيين .

ولقد نوقش بتوسع فى الاجتماع الأخير لعلماء الوراثة فى بيركلى مشكلات الهندسة الوراثية مع نسبة الذكاء والتوالد عن طريق التهجين . وقد ثبت علميا ان تقديرات نسب الذكاء لا تركز على أساس متين بما فيه الكفاية ، وأنه لا يمكن تطبيق معاملها فى حل المشكلات الاجتماعية الرئيسية . وكان الكثير من رجال البيولوجيا الأفذاذ راغبين عن تقبل فكرة ان السبب فى نسبة ذكاء مجموعة معينة

ورائى ، وليس اجتماعيا ، ولم تقدم ورايات المجتمعات اى معايير حقيقية لتحديد مستويات النمو العقلى فى المجتمعات .

وإذا أمكن استخدام جراحة الجينات للتخلص من الأمراض الوراثية فلن يعترض احد على هذا ، ولكنها اذا استخدمت فى التكاثر عن طريق التهجين فان هذا سيكون له اثره على مستقبل الجنس البشرى ، فينبغى الرجوع الى فكرة المسؤولية الاجتماعية للعلماء ، والمعايير الضابطة للمجتمعات ، ومع أنه يوجد امام التكاثر بالتهجين شوط بعيد قبل أن تتمكن بواسطته من انتاج الافراد المرغوب فيهم وراثيا فان أسئلة ينبغى اثارها الآن بشأن تجريب هذا النوع من البحوث على المجتمعات الانسانية ، وماذا تكون نتائج الانسانية والخلقية ؟

انى لا أعرف هل المجتمع الذى يتكون كله من عباقرة هو المجتمع المثالى . ربما كان هذا امرا راجعا الى الذوق والمزاج ، ولكنى افضل المجتمعات والأسر غير المتجانسة وراثيا وجسمانيا وعقليا .

ينبغى ان تتاح لكل عضو فى المجتمع حرية اختيار طريقة حياته ، وتخصصه ، وطريقة تفكيره وهواياته ، ولكن المهم هو أن النظم الاجتماعية للمجتمعات المعاصرة ، وكذلك المعرفة الضرورية ، شرطان لتوفير مثل هذه الحرية للفرد . وينبغى أن تنتشر المعرفة العلمية بين اكبر عدد من الناس ، وتصبح شعبية ، وذلك من خلال النشاطات الاجتماعية والعلمية الخلاقة ، الواعية . ومن ثم نرفع مستوى الوعى الذى ينبغى أن يتبع بطبيعته انتشار التربية والتعليم . ويبدو أن هذا واحد من انبل اهداف التعاون بين علماء الاجتماع والعلماء الطبيعيين الذين يقدرون تماما مسؤولياتهم الاجتماعية .

الفروع

بين أجناس البشر من زاوية العوامل الوراثية للسكان

التصنيف فرع من فروع الدراسة في كل علم من العلوم ، وقد شغل بال العلماء في علم الاحياء منذ أقدم العصور . واحتل العالم «ليناوس» مكانة مرموقة في تاريخ هذا العلم حين وضع نظاما متسلسلا متدرجا للتصنيف على أساس فكري . وما التصنيف بقاية في ذاته ، ولكنه نقطة ابتداء ، وهكذا كان تصنيف ليناوس ، فأهميته تعود الى ما وضع من أساس سليم استندت اليه نظريات التطور فيما بعد ، أما العلامة البارزة التالية الكبرى في ميدان علم الاحياء ففي النظرية التي وضعها داروين ووالاس عن التطور والاختيار الطبيعي ، والتي قدمت وجهة نظر جديدة عن الكائنات الحية وما بينها من علاقات ، وأدت الى ظهور الفكرة المستحدثة عن الانواع البيولوجية كوحداث متطورة ، دائمة التغير ، دائمة التجاوب فيما بينها . وقد حلت هذه الفكرة محل المراكات القديمة التي اعتبرت الانواع وحدات ثابتة راسخة غير متصلة الحلقات . وبينما تناولت المفاهيم القديمة الشكل العام والنماذج الشخصية ، وأقامت تصنيفها على معالم الشكل العام وعلم وظائف الاعضاء ، تقوم المفاهيم الحديثة على الوظيفة . وتنظر بعين الاعتبار الى خصائص أخرى مثل السلوك وعلم الوراثة ، بصفة خاصة ، وتعرف الانواع على أساس الاختصاص بين الافراد المنتجين لمجموعات سكانية مختلفة ، وفيما يلي تعريفان للأنواع من مصدرين مختصين :

بقلم : س. د. جايلكار

كان مديرا لمعمل العوامل الوراثية والبيولوجيا الاحصائية في بهوبانسودر ، اريسا (الهند) ، وذلك قبل أن يصبح باحثا في معمل العوامل الوراثية الكيماوية الحيوية المتطورة لـ مركز الأبحاث القومية للإيطلال في بانبا ، وهو من محرري مجلة الوراثة ، وله عديد من المقالات في الموضوعات البيولوجية . والدكتوراه في اللغويات .

ترجمة : الدكتور محمود حامد شوكت

عميد كلية التربية بالمثيا . حاصل على الدكتوراه في الآداب والدكتوراه في اللغويات

(أ) ماير ١٩٤٠ : « تتكون الانواع من مجموعات سكانية طبيعية قابلة للتناسل وتحيا بمعزل عن المجموعات الأخرى » .

(ب) دوبر هافسكي ١٩٥٠ : « تتكون الانواع من أكبر المجموعات التي يتبادل أفرادها التناسل والأخصاب في اطار مشترك من الجينات » .

ولم يطرأ تغيير جوهري على هذين التعريفين منذ وضعهما . والتعريفان متشابهان ، ويشتركان في جزء هام ، فالانواع تتكون من مجموعات سكانية قادرة على تبادل الجينات فيما بينها . ولينتمي فردان لنوع واحد لا يكفي أن يتزاوجا ويتناسلا ، وانما ينبغي على السلالة أن تنجب كذلك ، وهكذا تتجلى معالم تعريف النوع ، وان تعذر التطبيق في الطبيعة أحيانا .

أما مصطلحا «الجنس» و «النوع» فيعيبهما أنهما شكليان ، فقد فسرت كلمة «الجنس» تفسيرات مختلفة ، وكان معنى «الجنس الجغرافي» فرعا للنوع أحيانا ، ومع هذا ففي كثير من النظم وأقسام الانواع ، وفي مضمار الحياة اليومية ، قد تعنى كلمة «الجنس» بين العامة : السكان ، أو المجموعات السكانية التي تنتمي لنوع معروف (ماير

١٩٦٣) . وكثيرا ما تستعصى كلمة «جنس» على التعريف لعدم الالتسام الكافي بعلم الوراثة ، ولكن الموقف أخذ في التحسن الوئيد ، ففي تعريف مستحدث لهذا المصطلح يتكون «الجنس» من مجموعة سكانية يتناسل أفرادها ويمتازون بتكرار سمات موروثية بين السكان (جولد سبي ١٩٧١) . وكلما زاد عدد السمات الموروثة الواضحة أمكن تعريف كلمة «الجنس» . ولسوء الحظ هناك حالات حضارية وسياسية تزيد الامر تعقيدا عند تحديد الاجناس الخاصة بالنوع البشرى .

وقد تعدد أنماط السكان في علم الاحياء . والمجموعة المثالية للسكان هي المجموعة السكانية المغلقة ، التى لا تتعرض لتبادل الجينات من الخارج ، وانما نسمح بتبادل الجينات بين افرادها فى اطار المجموعة السكانية تبادلا حرا ، وقد يقد الى مجموعة سكانية أو يخرج منها انسياب منتظم من الجينات بالاتصال بمجموعات سكانية أخرى ، وقد يكون التبادل كبيرا ، وبعبارة أخرى يتزاوج الافراد كلما تقاربوا من الناحية الجغرافية ولم يتباعدوا . وقد استنبط ماير (١٩٦٣) ثلاثة عناصر فى كيان المجموعة السكانية :

(أ) التنوع الناتج ، لمجموعة أو مجموعات متجاورة من السكان التى تختلف من الناحية الجغرافية .

(ب) العزلة الجغرافية ، لمجموعة معزولة من السكان لا تتبادل الجينات على الإطلاق مع مجموعات سكانية أخرى ، أو تتبادلها فى نطاق محدود جدا .

(ج) مناطق التهجين ، وهى مناطق تلتقى فيها فروع الانواع وتؤدى الى ظهور مجموعات سكانية هجين ، ولفهم طبيعة التنوع الكائن داخل هذه المجموعات وفيما بيننا لا بد من الالتام بطرق من علم الوراثة والسكان (علم الوراثة السكانية)

فما هو علم الوراثة السكانية ؟ انه علم يقوم على دراسة ما بين جينات الافراد فى مجتمع سكاني واحد من تنوع فى نطاق المكان والزمان ، كما يقوم على دراسة اسباب هذا التنوع ويبين معامل التغير فى علم الوراثة السكانية نسبة تردد الجينات، فمثلا تضبط فصيلة الدم لأب وفقا للكروموسومات المتشابهة فى مجال واحد ، ووسيلة التحديد دقيقة ، فاذا ظهرت مجموعات معينة من فصائل الدم بتردد معين فى مجموعة من السكان أمكن أن تحدد نسبة تردد الكروموسومات المتشابهة المتنوعة أو الجينات المختلفة بشئ من الدقة فى هذه المجموعة من السكان . واذا انتقلنا الى مجموعة سكانية أخرى ، يقل أو يزيد ارتباطها بالمجموعة الاولى ، نجد أن تردد الجينات قد اختلف فيما بينهما ، وعلى أساس هذا الاختلاف بين تردد الجينات نستطيع أن نرصد مقدار الاختلاف بين هذه المجموعات السكانية .

وسوف يختلف معامل تردد السمات فى هذه المجموعات السكانية لأسباب وراثية لها خصائصها ، ومنها فصيلة «م.ن» وغيرها من فصائل الدم الأخرى ، ومعامل

التغير الخاص بالانزيمات ، وعلى الألوان ، والأمراض المختلفة ، وغير ذلك ، حيث يمكن قياس درجة تردد الجينات ، ومنها ما لا يزال كله أو بعضه مجهولا ، أما لتعدد مراكزه أو لاختلاف بيناته ، ومن هذا طول القامة واختلاف الوزن ولون البشرة وشكل الجسم وما الى ذلك . وفي الامكان قياس ما بين المجموعات السكانية من اختلاف باحصاء مدى تردد معامل التغير وتوزيعه ، ويعتمد على مصادر الجينات ونوعها ، مما له مدلول وراثي . وهناك بالطبع خصائص وراثية أخرى لم يتح للعلم بعد أن يدرس فصائلها وينظمها .

ومن الممكن أن تستغل الاختلافات المستنبطة من خصائص الجينات في مجموعات السكان لتحقيق هدفين علميين . أولهما : يقوم على تحديد معامل التردد الخاص بمواقع الجينات المتعددة ، ثم تصنيف المجموعات السكانية على هذا الاساس تشابها واختلافا . وهناك من الوسائل ما يستخدم لقياس الجينات ورصدها في أشجار لبنين الاء ول والفروع وما بينها من علاقات في المجموعات السكانية . وثانيهما : أنه من الممكن أن يستنبط المرء ما بين معامل التردد في الجينات وما بين العوامل الكامنة في البيئة التي نشأت فيها المجموعات السكانية من اتصال . وقد ينتهي هذا الامر بوضع فروض تفسر التغيرات ، وقد لا تعود التغيرات الى أسباب وانما قد تكون عرضية (بل هناك مدرسة في علم الوراثة السكاني ترى أن معظم هذه التغيرات عرضية) . وإذا كان حجم المجموعة السكانية صغيرا لفترة ما ، نتيجة لظهور جيل صغير الحجم فقد تنشأ تغيرات عشوائية ، تصادفها عند دراسة عينات مختلفة ، وقد يستمر هذا الوضع اذا ظل حجم المجموعة صغيرا . أما الامر الثاني فقد ينفصل جزء صغير من المجموعة الأصلية ليستقر بعيدا عنه وينجب ، حينئذ قد تنفصل الجينات بناء على اختلاف العينات ، وقد تنجم هذه الاختلافات عن التكيف ، اذ تتكيف المجموعة السكانية من الناحية الوراثة مع ما يكتنفها من ملاسبات ، أما الاختلافات التي تنتج عن عوامل عرضية (مثل الانسياب الوراثي العشوائي) فتعرف باختلافات عدم التكيف ، على أنه ليس من الميسور على الدوام تمييز الاختلافات التي تعود الى التكيف من عدمه .

وقد تحدث تغيرات ناشئة عن انعدام التكيف في مجموعة سكانية بطريقة أخرى ، بسبب التسلسل الافقي للجينات في مجموعات الكروموسوم ، فاذا ما ارتبط زوج من الجينات في كروموسوم تحدث تغيرات في مدى تردد الكروموسومات المتشابهة المختلفة في هذه المراكز بالتأثير والتأثر ، ومن ثم قد تحدث تغيرات خاصة بالتكيف في مركز ما ، وتتبعها تغيرات تحدث في مركز آخر ، ولو كان المركز الآخر محابدا ، أي أن ما به من كروموسومات متشابهة لا تتحاذ لاتجاه معين ، حينئذ تعتبر هذه التغيرات غير معتمدة على التكيف .

ومن الممكن إيجاد معامل ارتباط بين السمات لأسباب كيميائية حيوية ، أو لأسباب تتصل بالشكل العام . أما على المستوى الكيميائي الحيوي ، فإن الجين يحدث

فى البروتين تجاوبا كيميائيا حيويا بعمدة وسائل ، لذا ينجم عن التغيير الذى يحدث فى الجين الواحدة تغييرات مختلفة فى الخصائص والسمات ، ففى فصيلة ذبابة الندى (وروسوفيل) يوجد معامل تغير تبدو آثاره فى قصر الاجنحة لتعجز الحشرة عن الطيران، والجين آثاره من نواح أخرى ، فى قرون التوازن ، وبعض الشعيرات ، وشكل الجهاز التناسلى ، ومجموعات البويضات فى المبايض ، الخ ، أما من الناحية الفسيولوجية فقد يؤدى تغير خاصة من الخصائص الى تغيير نواح فسيولوجية للفرد ، فحدث آثار ثانوية . فمعامل التغيير الخاص بتجعيد الريش فى الدواجن له أثر فى هيئة الريش، أى فى التجميد . وحيث تظهر هذه الخاصية الشاذة فى الريش تحدث صعوبات تتصل بالانضباط الحرارى ، وتبعاً لذلك يزداد حجم القلب والطحال والحويصلة والقانصة والبنكرياس والقعد المجاورة للعد الكلوية والكلىة .

ومجمل القول فى الدور الذى يقوم به علم الوراثة السكانية أنه تدرس أنماط معامل الاختلاف بأساليب رياضية ، وعلمنا الآن أن نلقى نظرة على ما وصفه ماير من عوامل تدخل فى تركيب المجموعات السكانية لنوع ما على ضوء ما استحدثه علم الوراثة السكاني عن نوع من أنواع الحيوان أولا وبصفة عامة ، ثم عن النوع البشرى الذى تلزمه دراسة منفصلة نظرا لتطوره البيولوجى الخاص به ، بالإضافة الى تطوره الحضارى ، وما يملك من وسائل فريدة تمكنه من التكيف ببيئته ، بما يستغل من طاقة مدخرة يحقق بها ما يشاء من أهداف .

التنوع المستحدث

إذا ما استمر انتشار السكان بصورة مطردة فى منطقة جغرافية ظهر التركيب الوراثى للمجموعات التى تعيش فى أطرافها مختلفاً من عدة نواح ، أما لتأثير البيئة الخاصة فى أقصى الاطراف وأما لتكيف هذه المجموعات الصغيرة معها ، ولما لحدوث الاختلاف لأسباب عشوائية . وقد يستمر التغيير لقلة التناسل (وانتقال الجين) فى المناطق النائية . ولو ظل انتشار السكان فى هذه المنطقة على حاله لتغيرت الجينات بالتدريج . ويطلق على هذا النوع من التغيير « التغيير الناشئ » ، ومن الامثلة الكثيرة لذلك تلك الحيوانات ذات الدم الدافئ التى تشغل نطاقاً واسعاً من خطوط العرض ، فكلما انتقلت واحدة منها الى منطقة أكثر برودة زاد حجم جسمها ، مما يعنى ارتفاع درجة حرارتها وتمويضها لما فقدته .

كذلك يمكن ملاحظة هذا التنوع المستحدث فى الانسان حينما تشغل جماعاته مساحات شاسعة من الارض الحالية من الحواثل الجغرافية كسلاسل الجبال . وعلى سبيل المثال هناك بعض الاختلافات الوراثية بين سكان شمال ايطاليا وسكان جنوبها، كما توجد نظائرها بين السويديين والبلجيكين . وقد تبدو هذه الفروض ضئيلة اذا قورنت بتلك الخصائص الثانوية التى تميز السويدي عن القزم الافريقى ، أو فرداً فى

جنوب إيطاليا عن فرد من قبائل النور الرحل من الايطاليين ، وفي جميع هذه الحالات علينا أن نتذكر أن هذه الاختلافات واحدة في طبيعتها ، وأنها لا تختلف فيما بينها الا في الدرجة .

الجماعات البشرية المعزولة في بيئة جغرافية

من المنتظر أن تختلف الجماعات السكانية التي انتمت الى نوع ما ثم تناسلت بمعزل عن اصل هذا النوع ، وهناك على الاقل أسباب ثلاثة لحدوث هذا الاختلاف :

(أ) قد يكون تكوين الجينات الخاص بالجماعة المنفصلة مختلفا اختلافا كبيرا عن الاصل السكاني الذي انحدر منه .

(ب) قد تتراكم الاختلافات العشوائية في قلب التجمع السكاني الجديد نتيجة لطفرات مستقلة مستمرة ، دون تأثير طارئ من الخارج .

(ج) من المرجح أن تحدث اختلافات وراثية بالاختيار الطبيعي ، فتختلف المجموعات السكانية في عزلتها اختلافات خاصة بالبيئة ، ولو استمرت هذه العزلة تتحول المجموعة السكانية الى نوع جديد .

وهناك امثلة عدة لجماعات معزولة في عالم الحيوان ، ومن أكثرها ذيوغا مجموعات تعيش في الجزر ومجموعات تعيش في القارة - فسحلية الحائط الاوربية العادية (الكرتامبوراليس) قد نشرت أكثر من خمسين سلالة في مجتمعات جزر الباليارونيوسا، ولم يبق منها منتشرا في شبه جزيرة أيبيريا غير ثلاث فقط . ويعود هذا حتما الى طرق التنوع المذكورة . وفي حالات عدة تتشابه مجموعات الجزر ، ومع أنها مشتقة من مجموعة الارض الاصلية ثم اختلفت عنها ، ما يشير الى ما للعامل الثالث من أهمية .

كذلك الشأن في عالم الانسان ، اذ تعددت الصور السكانية له الى عهد قريب ، ثم أخذت الفروق في الزوال ، اما للتزاوج أو لتبادل الحضارة ، واما لاختفاء الاوطان الاساسية لأسباب سياسية . وقد درست الجوانب الوراثية لبعض هذه الجماعات مما يكشف عن تغييرات في الكروموسومات التي لم تظهر في مجتمع سكاني آخر في كثير من الحالات .

وهناك عدا هذا نمط آخر من المجتمع السكاني المنعزل والمختلف بسبب الهرم الاجتماعي البشري ، ويبدو في المجتمعات السكانية المتجاورة التي لا تتصاهر لأسباب دينية أو اقتصادية أو لأسباب أخرى . وفي الولايات المتحدة الامريكية مجتمعات دينية كثيرة هاجرت من أوروبا منذ قرنين أو ثلاثة ، وظلت محتفظة بوحدةها من ناحية التناسل ، وكذلك شأن طائفة البارسييس في الهند ، تلك الطائفة التي هاجرت اليها

فى القرن السابع تقريبا ، وظلت الى وقت قريب منفصلة عن المجتمع دينيا واجتماعيا . وفى البرازيل أيضا جماعة معزولة من اليابانيين ، وربما وجد غيرها من الجماعات المعزولة تعيش هناك . وهناك قوافل الفجر فى شتى أنحاء أوربا ، وأفرادها منشابهون فيما بينهم من ناحية الوراثة ، ولكنهم يختلفون كثيرا عن السكان المحليين .

كذلك الحال فى عالم الانسان : لا يوجد للنوع كيان واحد ، وانما له كيانات متعددة او «أجناس» . وقد اختلفت الآراء حول تقسيم نوعه بدقة ، نظرا لتحركة الضخم ، حتى قبل عهد اختراع الآلات التى تعمل بالبخار . فقديما رحل الهنود الأمريكيون عبر مساحات مترامية الاطراف من مكان ما فى آسيا الوسطى ، وعبر مضائق بيرنج ، واخترقوا أمريكا الشمالية والوسطى والمجنوبية ، وقد أدت قدرة الانسان على الهجرة الى صور من الاختلاط والتدرج والتداخل بين مجموعاته المختلفة . كما أنه لا ظل للشك فى وجود مجموعات كبرى من البشر عاشت سسلاتها معزولة بعضها عن البعض ، مثل المجموعات السكانية الافريقية والاوربية والآسيوية (المفولية) والاسترالية التى عاشت سسلاتها . فى عزلة بعضها عن بعض الى عهد قريب ، ويبدو للاختلافات الجينية فيما بينها أنها عاشت هكذا عهدا طويلا (حوالى ١٠٠٠٠ جيل) ، أو لعشرات الآلاف من السنين ، أو بنسبة واحد الى مئة ألف من عمر الارض على وجه التقريب) . ويقوم علماء الانثروبولوجيا بتحديد مجموعات أخرى كسكان شبه القارة الهندى وكأنها أجناس منفصلة ، وسواء اعتبرت المجموعة السكانية جنسا أو جزءا من جنس أو مجموعة معزولة من جنس فذلك أمر لا يهم ، والمهم عند تصنيف المجموعة السكانية فى اطار التطور أن نضع مقياسا للتمييز الوراثى ، هو البعد الوراثى فيما بينها ، الذى يقيس الى حد ما مدى العزلة .

والواقع أن تقسيم النوع وتكوين الجنس البشرى قضية بالغة التعقد ، لما للبشر من تاريخ متداخل ، يشمل الهجرات الكبرى ، والفتوح والغزوات ، وما يتبع ذلك من تزاوج بين مجموعتين ، ثم الرق ، والنظام الاجتماعى ، والدين ، الخ .

مناطق التهجين

يبدو التهجين الواضح فى أنواع الحيوان بين نوعين أو سسلتين فى صورة مجموعات سكانية مختلفة لها درجات من الامتزاج . ويتوسط معامل التردد فى مناطق التهجين طرفى النوعين من الناحية الوراثية كما هو متوقع ، وتبعاً لاتساع المدى يكون ما يتبع ذلك من تنوع متدرجا أو حادا . ومن أنسب الامثلة لمنطقة مهجنة ما يتوسط منطقة غراب الكاريون والغراب ذى العرف فى أوربا ، فى حين تشمل منطقة التهجين أسكتلندة والدانمرك وألمانيا والنمسا ، ممتدة عبر جبال الألب الى البحر الابيض بالقرب من الحدود الفرنسية الإيطالية . وفى هذا النطاق توجد نماذج متشابهة ، أما فى المناطق الاخرى فيندر وجود نماذج لها خصائص النوعين .

وتختلف طبيعة مناطق التهجين البشرى عن مناطق الحيوان ، ومن الامثلة البارزة لمناطق التهجين وجود سلالتين فى الولايات المتحدة ، الفاصل بينهما اجتماعى لا جغرافى ، فقد جلب العبيد من افريقيا بأعداد كبيرة ، وحدث تزاوج بين المستعمرين البيض وبين السود من سلالة العبيد ، وقد حالت حوائل اجتماعية دون اباحة التزاوج بين المجموعات السكانية ، الا أن قدرا من انسياب الجينات بين المجموعات قد حدث ، وأدى وجود تعريف منحاز غير بيولوجى لآى تهجين بينهما الى ظهور كلمة « زنجى » . وقد يعود قدر كبير من جينات الأمريكى الاسود الى بعض أسلافه من البيض ، وقد تفاوتت نسبة تردد الجينات البيضاء فى زنوج أمريكا بسبب تنوع السكان البيض وجيناتهم ، وغموض أصل السود . وقد جانب بعض هذه التقديرات الصواب ، أما التقديرات التقريبية التى اتفقت عليها آراء علماء الوراثة عن نسبة الجينات البيضاء فى المجتمع الأمريكى الاسود وفقا لمعامل تردد الجينات فتصل الى ٣٠٪ تبعا للمنطقة موضع البحث فى الولايات المتحدة . وهناك حالات مشابهة فى أجزاء أخرى من العالم ، وفى بعض الاحوال أحدثت موجات من الغزو التزاوج كما فى شبه القارة الهندية مثلا ، وهى منطقة تهجين بالغة التداخل ، امتزجت فيها السلالات بالسكان ، ولسوء الحظ لا نعرف عن أصولها الا قليلا ، فيما عدا ما يتصل بالمستعمرين من الاوربيين . وهناك صور من التزاوج المتداخل فى عدد كبير من دول أمريكا الجنوبية والوسطى وبين المجموعات البيضاء من السكان فى الولايات المتحدة .

وخلاصة القول فى موضوع الاجناس والنوع : أن الاجناس تتكون من مجموعات سكانية تعيش فى عزلة جغرافية بلا حواجز تناسلية ، أى أن أعضاء كل جنس ينسلون . وهم قادرون على التناسل المشترك ، وبين هذه المجموعات تنوع جغرافى . وكلما أمكن اتصال مجموعتين اتصالا جغرافيا تظهر مجموعة سكانية تضم خصائص وراثية خاصة بالسلف فى المجموعتين معا .

وبين الامور الهامة فى هذه المرحلة أن نتحدث عن التنوع السالف الذكر . فالى القرن الماضى دل التنوع البيولوجى على الشكل العام وعلى تركيب الجسم ، ومنذ ذلك الوقت اكتشفت اختلافات كيميائية حيوية أخرى ، اولها وجود فصائل الدم ، ثم وجود أنواع عدة من فصائل البروتين المختلفة . وقد درست فى الانسان وفى الحيوانات الاخرى ، ويمكن دراستها بسهولة وفقا لخصائصها الحيوية الجسمية ، أو المقاومة للجينات . أما الاختلافات فى البيئة الخارجية وان كانت طبيعتها وراثية فتعتمد على عدد من الجينات المتفاعلة ، وعلى الاختلافات فى البيئة . والفروق الجينية الدقيقة بين الافراد أو مجموعات الافراد لا تستشف من الاختلافات المشاهدة فحسب . أما الاختلافات البروتينية فبسيطة فى جيناتها ، وأما الاختلافات بين فردين فيمكن أن ننسبها مباشرة الى الاختلافات بين الكروموسومات المتشابهة التى يحملها الفردان فى مركز جينى معين . كذلك يمكن قياس الاختلافات بين السكان على ضوء الاختلافات الخاصة بمعامل التردد الجينى فى المركز الخاص ، وهذا أمر هام ، فمهما كانت طبيعة

الاختبار أو سريان الجينات العشوائي فالأثر النهائي يتحدد في وعاء الجينات • وبعض هذه الجينات يدرس بوسائل كيميائية حيوية أو حيوية طبيعية ، دون أن يكون لذلك صلة بالصورة الخارجية ، أو بمقاييس فسيولوجية منظرية ، في صورة اختلاف فرعي يوجه عملية الاختبار •

وكما سلف القول ليست كل الاختلافات الجينية بين مجموعات السكان قابلة للتكيف ، فهل نستطيع تحديد التغيير الذي لا يتكيف ؟ اننا نعجز اليوم عن ذلك في معظم الاحوال ، وهذه قضية أساسية من قضايا علم الوراثة السكاني اليوم • وكما هو الحال في كثير من ميادين العلم للحوار وجهان :

(أ) لا بد من ظهور تباين معين بين مجموعتين من السكان بسبب البيئة ، ويفسر على أساس اختلافات في البيئة أدت الى ظهور اختلاف بين المجموعتين ، ويعتبر الاختلاف غير قائم على أسباب من التكيف •

(ب) لا بد من إثبات حياد تأثير الاختلافات الجينية ، والا كانت هذه الاختلافات اختيارية ، وكل اختلاف جيني يحدث تغييرا للنوع ، فمعامل تردده قابل للتغير بالتكيف • وفي معظم الاحوال تتوسط الإجابة على السؤال هذين الطرفين •

أما عن الاختلافات الخاصة بالشكل الخارجي فاننا نعلم أن بعضها ناتج عن التكيف ، وفي الحالات التي يمكن تفسير الاختلافات فيها على أساس تأثير البيئة هناك استثناءات لا تفسر لتثبت قاعدة ما • أما خصائص الهيئة الخارجية التي استعملت علماء الانثروبولوجيا الطبيعية فهي أكثرها وضوحا من طول القامة أو الوزن ، أو شكل الجسم • أولون البشرة ، أو ملامح الوجه ، أو خصائص الشعر ، إلخ • ومن الأمثلة المعروفة من المعالم الخارجية للشكل القابلة للتكيف شكل الجسم • ومن المقرر في فسيولوجيا الحيوان كقاعدة عامة أن الجماعات التي تعيش في المناطق المناخية الأكثر برودة لها أجساد يزيد مسطحها حجما وكتلة ، إذ أن الكفاءة في اداء الوظائف الحيوية تتوقف على الخاصية الأولى ، وفي حين يتوقف فقدان الحرارة من الجسم على الخاصية الثانية • وهذا الحكم سليم الى حد كبير ، وانما هناك عوامل أخرى تؤدي دورها ، فهناك من البشر من يعيش في الغابات الاستوائية من قصار القامة ، وهذا أمر غير عرضي • أي أن هناك عوامل عدة تتكاتف لتحدث تأثيرا ما على الجسم الذي يتكيف مع بيئته • وعلاوة على هذا هناك خصائص للهيئة ذات مرونة ، تستجيب للظروف ومتغيراتها • فاليابانيون الذين يعيشون في الولايات المتحدة أطول قامة ممن نشأوا في اليابان ، وهذا فارق غير وراثي ، فالكيان الوراثي الواحد يختلف باستجابته في البيئات المختلفة ، وفي هذه الحالة يكون تبعاً لنوع الغذاء المعتاد في البلدين • والسكان الذين يعيشون في المرتفعات حيث البرودة الشديدة ، وفي الصحاري ، وفي غيرها من البيئات المتطرفة ، يتكيفون لأسباب المعيشة بصورة أو بآخرى • وبعض هذا التكيف

سلوكي ، كما في ملابس أهل الصحراء مثلا ، وبعضه وراثي يمثل انتقبا ل بعض
الخصائص الفسيولوجية المشتركة أو المرونة في استجابة السلالة . وقد درست
خصائص التكيف البشري دراسة مستفيضة في برنامج التكيف البشري في البرنامج
العالمى البيولوجى .

وهناك صورة أخرى للتنوع تتجاوز التنوع الفردى الى تحديد الفروق الواضحة
بين السكان ، وفي مجال السلوك ، ولا ندرى الا القليل عن الوراثة والسلوك في الكائن
الحى . بله الانسان ، وهناك سببان رئيسيان يعللان عدم ظهور هذه الدراسة الى
اليوم : (أ) انها دراسة ذات طبيعة كمية ، ولم تتوفر بعد وسائل كافية للتحليل
الاحصائى بناء على هذا القدر اليسير من البيانات المتوفرة الآن . (ب) أنها نعتمد
اعتمادا كبيرا على التنشئة والبيئة عموما ، ومن المتعذر فصل أثر الوراثة بطريق
الأبوين عن الأثر الناتج عن تربيتهما للابن .

وهناك خاصيتان بشريتان احتدم الجدل حولهما في الأيام الأخيرة ، هما لون
البشرة وعلاقته بالذكاء . فلنتحدث عنهما بصفة خاصة . يتميز لون البشرة ببعض
الاختلاف والتنوع في المجموعات البشرية ، ولكن هذه الاختلافات يمكن تجاوزها اذا
قورنت بالاختلافات الكائنة بين المجموعات السكانية . وهناك ارتباط كبير بين لون
البشرة وبين البيئة ، فمن يعيشون في خطوط عرض دنيا أدكن في لون بشرتهم ممن
يعيشون في مناطق ذات مناخ أكثر اعتدالا ، ومجموعات السكان الافريقية والاسرائلية
داكنة البشرة ، مما يدل على وجود معامل ارتباط قائم على الاختيار الطبيعي للون البشرة ،
ثم وضعت فروض تفسر طريقة الاختيار : وأول الفروض أن البشرة الداكنة تحمى من
أشعة الشمس فوق البنفسجية لضوء الشمس ، وثانيهما أنها تنظم كمية ما يمتص من
فيتامين د من الأشعة فوق البنفسجية . وإذا زاد أو قل ما يمتص من فيتامين د عن
الحد اللازم قد يحدث ذلك أضرارا . وهناك فروض أخرى . ومهما كان للتفسيرات
من شأن فلم يكن للشعوب المنغولية بشرة داكنة ، ولهذا تفسير بسيط ، فقد تكونت
لديهم طبقة قرنية جلدية للوقاية (لرنر ١٩٦٨) . وهناك فروق في لون البشرة في
مناطق أوروبا المختلفة ، فمن يعيش في خطوط عرض دنيا أدكن بشرة ممن يعيش في
خطوط عرض شمالى هذه الخطوط . وقد يعانى السويدي من حروق شمسية أكثر
من الصقل . والنتيجة المحتملة أن اختلاف لون الجلد من اختلاف التكيف . ولم تدرس
بعد العوامل الوراثية الخاصة بلون البشرة ، ولا شك أنها مرتبطة بعدد كبير من المراكز
الوراثية ، وتبلغ خمسة أو أكثر على أساس وجود تهجين في مراكز الجينات ، أى أن
هناك معامل تردد في هذه المراكز يتوسط مراكز الجيلين السابقين من السكان .

أما الذكاء فمقياسه يقوم على قياس معامل الذكاء ، ويقدر وفقا لاختيار القدرات
العقلية بأجراء سلسلة من الاختبارات ، ثم جمع النتائج بمعامل واحد ، يقارن بنظامه
في المجموعة العامة ، مع مراعاة اتحاد الأعمار للحكم على الطفل بالذكاء من عدمه وقياس

مدى ذكائه . وتتصل هذه الخاصية بقياس معامل الذكاء بالقدرات المدرسية الخاصة ببعض من أطفال أوروبا وأمريكا . وقد رأينا ما في النوع الفرعي البيولوجي البسيط من نقد في نواحي الطول والوزن ، من حيث الأسباب الوراثية ، لذا علينا بالبيئة والحذر عند استعمال معامل الذكاء كأداة فرعية في الدراسات الخاصة بالوراثة . ومع هذا فقد ثبت أن في معامل الذكاء عنصرا وراثيا ، ويلزم بعد ذلك تحديد تلك الاختبارات ذات العناصر الوراثية العالية التي يسهل تحليلها وراثيا . أما الاختبارات التي درست نتائجها فهي الاختبارات الخاصة بالقدرة على تحديد المسافات ، وقد ربط به الباحثون عاملا جنسيا (بوك وكولاكو سكي ١٩٧٣ وهارتليج ١٩٧٠) . وتمثل هذه القدرات الخاصة الصالحة للتحليل الوراثي عاملا أكثر ملاءمة من معامل الذكاء . ولو حالقنا الحظ لامكننا أن نحدد جانب الوراثة في هذه القدرات بشئ من التفصيل : ومن المرجح أن هذه القدرات الخاصة أكثر المتغيرات تعرضا للاختيار والتكيف للبيئات التي نشأت فيها ، إذا استمر بعضها في جنسنا . فمن الواضح أن القدرات اللازمة للحياة في الغابات مختلفة عن القدرات اللازمة للحياة في مناطق المراعي . وتختلف الجماعات البشرية في القدرات اللازمة لها وفقا لمتطلبات بيئاتها المختلفة .

ومن الواضح أن مجموعات السكان تختلف في لون البشرة وفي القدرات العقلية ، فهل هناك ارتباط بين هذه القدرات وبين لون البشرة ؟ لم تظهر بعد أية أدلة على هذا ، ولعل الارتباط لا يوجد ، لأن البشرة الداكنة مشاعة بين مجموعات سكانية متباينة ، في بيئات متباينة . ومن الخطأ أن نتحدث عن معامل ارتباط بين لون البشرة وطول اللقمة ، فما أعظم الفارق بين أقزام ميبوتي والواتوتسي .

ولقد انحدر زنوج أمريكا من بلاد المبيد الذين نقلوا الى الولايات المتحدة ومن المهاجرين البيض الذين نزحوا من أوروبا ، وليس من الواضح تحديد منطقة جلب هؤلاء المبيد . وإن كان من المؤكد أن بعضهم قد جلب من غرب أفريقيا . ويحتوي الزنوج من السكان اليوم على حوالي ٣٠٪ من الجينات من أصل أوروبي ، وعلى أكثر من ٧٠٪ من الجينات من أصل أفريقي . وما تعرضوا له من ضغوط هنا يختلف عن الضغوط في أفريقيا ، ولا تختلف هذه كثيرا عما تعرضوا له منها في أوروبا ، واستغرق هذا الاختيار ما يقرب من عشرين جيلا ، وهو وقت قصير في عمر التطور .

ومن الحقائق المقررة أن زنوج أمريكا لم يظهروا كفاءة في اختبارات معامل الذكاء ، وإن برعوا في بعض أنواع من الرياضة . ويفسر البعض الظاهرة الأولى بأن ذكاء الزنوج منخفض لدرجة كبيرة ، ولكن من الممكن وضع اختبارات يتفوق فيها السود على البيض ، ومصد الخطأ يكمن في القفز بنتائج خاصة بمعامل الذكاء لتحويلها الى نتائج عامة في مجال التطبيق المتصل بالفروق بين الأجناس ، وليس لذلك ما يبرره ، وخلاصة مطبق هذا الاستنتاج ما على :

(أ) معامل الذكاء يقوم بقياس مقدار الذكاء .

(ب) ذوو البشرة الدلكة لهم معامل ذكاء منخفض .

(ج) يعتبر الزوج ذوى ذكاء منخفض . وهناك خطأ فى كل من هذه الخطوات الثلاث :

فأولا : معامل الذكاء لا يقيس الذكاء ان كان من الممكن قياس فكرة كفكرة الذكاء، وانما يشكل معامل الذكاء مجموع التقديرات الخاصة ببعض القدرات العقلية المختارة فى حضارة خاصة فى اطار خاص حول القدرة المدرسية .

وثانيا : لابد من اثبات المقارنات الموضوعية التى تدل على الانجاز المتفوق للبيض دون السود وفقا لنشأة واحدة . ان عدد العوامل الاجتماعية التى تؤثر فى قياس معامل الذكاء آخذة فى الازدياد ، وقد بين كاتز (١٩٦٨) مثلا كيف تتأثر اختيارات الذكاء بلون بشرة من يوجه الاختبار وبما يقال للتحنين سلفا عن قدراتهم العقلية ومدى صلاحيتهم .

وثالثا : لو كنا نقيس شيئا معيناً لقدرة عقلية عامة ، ووجدنا بين البيض والسود من النشأة الواحدة تفاوتاً ، فماذا بعد ؟ من غير المحتمل أن لون البشرة وحده له أثر فى ذلك ، اذ لا توجد عوامل مشتركة أخرى تربط الصفات السطحية والصفات السلوكية ، وكل ما يمكن أن يقال أن هناك اختلافات فى الهيئة وفى السلوك بين المجموعات السكانية ، يعود بعضها الى أسباب تتعلق بالوراثة ويعود بعضها الى أسباب تتعلق بالبيئة . أما أن نقيم مبرراً علمياً للمتفوق المنصرى بناء على هذا النحو من التمايز فأمر غير موضوعى ، وأما أن نرسم سياسة تعليمية وفقاً له فحماقة خالصة ، وهذا أقل ما يوصف به ، ان ذلك أمر بالغ الخطورة .

إختصاصات

علم القانون في المجر

تدرس العلوم القانونية في ظل النظرة الاشتراكية للعلوم الاجتماعية ، نظرا للعلاقة الوثيقة التي لا تنفصم بين الظواهر المرتبطة بكل من الدولة والقانون باعتبارها تكون فرعا واحدا من فروع الدراسة بحمل اسم العلوم القانونية والادارية . وليس ثمة فصل شكلي يفصل بين العلوم القانونية والسياسية ، ومع ذلك ففي نطاق العلوم القانونية والادارية المدمجة يمكن تبين استقلال نسبي لكل من هذه الدراسات ، غير أن هذا لم يؤد في المجر الى فصل الميدانين أحدهما عن الآخر لا في مجال البحث العلمي ولا في المقررات الجامعية . وقد بذلت مؤخرا محاولات في الفقه المجرى لاجراء دراسة أكثر دقة للمسائل المتعلقة بنظرية الدولة (وهي مستقلة نسبيا) من ناحية ، والنظرية القانونية من ناحية أخرى ، وهو ما أثار بطبيعة الحال مشكلات متكررة تتعلق بالنظم والمنهج . وقد غدا من موضوعات الساعة مناقشة القضايا التي يثيرها موضوع احتمال وجود علم سياسة اشتراكي دون أن تؤدي هذه المناقشة الى الاعتراف الجازم بوجوده كعلم مستقل أو الى الاعتراف بأن وجود هذا العلم ضروري . وقد بدأ ظهور بحوث مشابهة في دول اشتراكية أخرى .

ولنا أن نفترض أن اتجاهات أخرى ستظهر داخل اطار ذلك العلم الموحد .

بقلم : زولتان بيتيرى

استاذ بجامعة يودابست ، ومدير أبحاث بمعهد العلوم
القانونية والسياسية التابع لأكاديمية العلوم المجرية .
مشر عددا من المقالات حول مشكلات قانونية مختلفة باللغات
الاطالية والالمانية والفرنسية والمجرية .

ترجمة : حسين أحمد أمين

نائب مدير مركز الامم المتحدة للاعلام ، والسخرير الاول
بوزارة الخارجية . عمل مديما بالاذاعة المصرية ، ثم مديما
بالاذاعة البريطانية ، فملحقا بالسفارة المصرية بكندا ،
فسكرتيرا ثانيا بالسفارة المصرية في موسكو . له عدة مقالات
وأبحاث في مجالات ادبية وفنية مختلفة .

الذى يشمل الدراسات القانونية والإدارية ، فى دراسة المشكلات الناتجة عن نظرية
الدولة والقانون وهى النظرية التى يمكن اعتبارها مستقلة استقلالاً نسبياً .

وتشكل ظاهرة الدولة والقانون باعتبارها ظاهرة اجتماعية الموضوع الرئيسى
فى البحث فى العلوم القانونية والإدارية ، وتشمل الدراسات نظمها وجوانبها
الايديولوجية . فاما من الوجهة النظرية التى ترى علاقة لا تنفصم بين الظواهر المتعلقة
بالدولة وتلك المتعلقة بالقانون فان النصوص القانونية التى تسنها الدولة هى وحدها
التي تعتبرها العلوم القانونية والإدارية الاشتراكية قانونا ، فى حين لا يعترف بوجود
قواعد مستقلة عن الدولة تندرج تحت « القانون الطبيعى » ولا بطابعها القانونى .
ويتصدى الفقه المجرى لمشكلة المبادئ الأساسية التى تؤثر فى التطور القانونى
ولكنها منفصلة عنه ، ولها مقام أسمى ، بتفسير المبادئ الأساسية للقانون ، بما فى
ذلك الاقتصاد والمبادئ الاجتماعية والسياسية وغيرها التى نجدها أيضا فى التشريع
يقدر أو آخر . وكان المفهوم الذى أخذ به أن مبادئ العدالة التى تعكسها القوانين
التشريعية تحدها الظروف الاقتصادية فى مجتمع ما ، ومن ثم فهى تخضع للتفسير على
مر التاريخ . ولهذا السبب فانه لا التقويمات المحددة ولا تلك التى يمكن استنتاجها

من القواعد الأساسية تعتبر ثابتة لا تتغير . أما المهمة التي تواجهنا الآن فهي تحديد الأسس العلمية والموضوعية للتقويم الذي يظهره القانون الاشتراكي .

ونتيجة لنقطة البداية الأيديولوجية هذه نجد أن المهمة الأساسية هي كيف يكيف المجتمع والاقتصاد الظواهر المرتبطة بالدولة والقانون ، وكيف تؤثر هذه على الحياة الاجتماعية . وداخل هذه الأطار نجد طلائع البحث العلمي مهمة بطريقة التأثير في التطور الاجتماعي عن طريق الوسائل المتوفرة لدى الدولة والقانون .

فأما عن أصل وطبيعة الظواهر المتصلة بالدولة والقانون. فإن نقطة البداية هنا هي الماركسية اللينينة . ففي تقويم شكل الدولة أو النظام القانوني نجد علاقات الانتاج السائدة هي التي تعتبر عاملا محددا . أما العوامل الأخرى مثل الأخلاق والدين والعرف والعادات وغيرها من العناصر الأيديولوجية فهي ، مع عدم إهمالها ، لا تعتبر بديهيات ، وإنما هي عناصر تكيف اجتماعيا وتخضع دائما لعلاقات الانتاج السائدة . ولم تبذل حتى الآن سوى جهود مشتتة لدراسة وظيفة وتأثير هذه العوامل في المجر ، عدا الاعتراف بنظريات عامة معينة والأشارة إليها . ومع ذلك فانه بالنظر الى أن تطور الوعي الاجتماعي يعتبر شرطا أساسيا للتغير الاشتراكي للمجتمع فإن المهام المتصلة بالوعي ، سياسية أو قانونية أصبحت مؤخرا هي موضوع الساعة ، سواء فيما يتعلق بالبحوث الخاصة بالجوانب النظرية الشاملة أو الاحتمالات العلمية . والواضح أن ما يسمى بالاتجاه الاجتماعي أى تطبيق الأساليب المنطقية الاجتماعية يمكن أن يؤدي دورا هاما هنا .

وقد كان الهدف من أول جهد من هذا النوع في المجر هو التعرف على مدى معرفة المواطنين بالقانون . ويمكن افتراض أن نجاح هذه الحطة سيشجع على بذل على بذل جهود مماثلة في المستقبل .

وينظر الى الدولة والقانون على أنهما يخدمان أغراضا اجتماعية يمكن تحديدها موضوعيا . ومن ثم فإن الظواهر المتصلة بالدولة والقانون تدرس بفرض تحديد مدى مساهمتها في مثل هذه الأغراض الاجتماعية . والواضح أن تغيير المجتمع - كهدف - يتطلب جهودا مشتركة في كافة العلوم الاجتماعية ، غير أن هذا لم يظهر حتى الآن بدرجة كبيرة في المجر ، رغم توفر قدر من المعلومات عن الاتجاهات الرئيسية وتطور القانون والدولة وتطور بعض فروع القانون .

وهناك مهمة أكثر تحديدا ، تمارس بشكل يومي تقريبا ، هي تحديد الشكل المناسب لإصدار التشريع وتفسير القانون . وغنى عن البيان أن نشر البحوث ونتائج ما يسمى بالبحوث الأساسية هو الذي يتطوّر على أهمية كبرى من الناحية العلمية . غير أنه فيما يتعلق بسن القوانين وممارسة الفقه يأتي العون الأكبر من الناحية العملية من جمع البيانات ومن الدراسات القانونية المقارنة ومن جمع الوثائق والمراجع الخ .

هذه النشاطات التي لا يمكن وصفها الا بالتأنيء بدأت تكتسب أهمية متزايدة في السنوات الماضية ، كما تزداد قوة الاتجاه نحو تأكيد المهام ذات الأثر في الحياة العلمية . وبالتالي فإنه بالرغم من ظهور عدد من الدراسات الهامة الشارحة لبعض المسائل النظرية الأساسية لا ينبغي اغفال تلك الكتابات التي تزودنا بمعلومات أكثر جدة ، وهي لذلك تنشر في شكل أقل جاذبية (وغالبا تكون مكتوبة على الآلات الناسخة) .

وللديالكتيكية المادية - باعتبارها منهجا فلسفيا شاملا - دور أساسي في البحوث الاجتماعية المجرية ، وفقا للموقف الأيديولوجي الماركسي اللينيني .

ويلاحظ أن المناهج في العلوم القانونية والإدارية تحكمها الظواهر المتصلة بالدولة والقانون التي تنعكس في أشكال سياسية وقانونية معينة . وقد انشغل علم الدولة والقانون في المجر الى وقت قريب بالتصدي للمشاكل المنهجية الناجمة عن الأنماط القانونية (باعتبار أن لها الأسبقية ، مع اغفال يكاد يكون تاما لغيرها من المشاكل) ، وهو ما كان يعني أن المناهج المنطقية القانونية أصبحت ذات أهمية كبيرة ، وبالأخص أن نوعا من الدوجما طيحية القانونية قد ساد .

وإذ تخلفت العلوم القانونية والإدارية بصدد كشف الحقائق الاجتماعية المحددة وإدماجها في نظرية عامة ، فقد زاد مؤخرات تأكيد الحاجة الى دراسة أعمق للعرف الاجتماعي ، أو بعبارة أدق العرف الاجتماعي كما تكيفه الدولة والقانون ، وهو ما يتفق مع زيادة الاهتمام بالاتجاه الاجتماعي . وتواجه العلوم القانونية والإدارية في الوقت الحاضر بمهمة منهجية مزدوجة هي توسيع وتحسين الوسائل الفقهية والتقليدية التي لا غنى عنها أبدا في حل المشكلات المتصلة بالنظم القانونية ، والسعى وراء استخدام أكبر لأدوات البحث الاجتماعي لالتقاء الضوء على المضمون الاجتماعي للقانون . وقد بذلت مؤخرأ عدة محاولات لتبني هذه الاتجاه ، وينتظر أن تبدل في سبيل هذا الاتجاه أيضا محاولات أخرى .

أما من حيث تبني وتطبيق الوسائل المستخدمة في العلوم الطبيعية فإننا نجد أن البحث في مرحلة أقل تقدما . ولا يمكن القول بأكثر من أن الاحتياجات قد عبر عنها حتى الآن بعبارات عامة نوعا ما ، وإن لم تتخذ غير الخطوات الأولى في سبيل استخدام الاحصاءات والرياضيات والسيبرنطيقا ، كما أبدت تحفظات بشأن هذا العلم الأخير من حيث إمكان تطبيقه . وحيث أن النظرة الاشتراكية للعلوم الاجتماعية تأخذ بوجود علاقات متبادلة ووثيقة بين فروع الدراسة بسبب اتحاد موضوعات البحث وبسبب الأسس الأيديولوجية المشتركة ، ومنهج الديالكتيكية المادية المطبق في كل ميدان ، فإنه كثيرا ما يؤكد أن البحث ينبغي أن يكون متعدد الجوانب ، وأن تقوم الفروع المختلفة بتبادل ثماره فيما بينها واستخدامها . غير أن هذه الطبيعة المركبة للبحث لم تظهر في السنوات الأخيرة الا على نطاق محدود جدا ، ولم تستخدم

الا نتائج جزئية معينة وعلى نحو مشتمت ، فى حين لم ينهض تقريبا بحث مشترك واحد . وربما كان ذلك راجعا الى أن المشكلات الفعلية التى تظهر أثناء التطور الاجتماعى لا تمس فروع الدراسة المختلفة من العلوم الاجتماعية بدرجة واحدة . ولذلك فإن دراستها على نحو أعمق يتطلب مزيدا من الجهد تارة من هذا الفرع وتارة من ذاك . وهو ما لا يمكن التوفيق بينه دائما وبين المهام والأهداف العملية التى تحدد لفروع العلم على أساس أهداف المدى القصير فى معظم الأحوال . وقد ساد فى العلوم القانونية والادارية مفهوم واضح التحيز فى تفسير الطبيعة المركبة للبحث يؤكد تلك المسائل المتصلة بالفلسفة (خاصة المادية التاريخية) والتاريخ وذلك الجزء من الاقتصاد السياسى الذى يتناول بأكبر درجة من الشمول تطور الاقتصاد الاشتراكى . على أنه قد ظهر مؤخرا اتجاه ان لم يكن يشكك فى أهمية هذه الموضوعات المذكورة حالا فإنه يعطى أهمية خاصة للعلاقة بين العلوم القانونية والادارية وبين غيرها من العلوم الاجتماعية ، ويستهدف أساسا تركيز الاهتمام على الظواهر الاجتماعية الأقل شمولاً . أو على شكل التنظيم الاجتماعى ، أو على علم الاجرام أو بناء الدولة الخ .

تاريخ القانون .

لا يمكن الفصل بين تاريخ القانون وتاريخ الظواهر المتصلة بالدولة ، ولذا فإن البحث فى هذا الميدان يتم كجزء من نظام واحد متكامل ، وهو تاريخ الدولة والقانون . ويهدف الى دراسة أنماط الدولة والقانون المصنفة بحسب أنواع علاقات الانتاج . ويرتبط على ذلك أن تكون الدراسة محدودة بدراسة تطور التشريع ولا تعتمد على تاريخ أية قوانين « طبيعية » يزعم القائلون بها أنها مستقلة عن النظم التشريعية المختلفة .

والقول بأن القانون يكيفه المجتمع والاقتصاد (أى علاقات الانتاج) نظرية أساسية فى التشريع الاشتراكى ، وهو يفسر الأهمية المعطاة لدراسة العوامل الاجتماعية فى فهم التطور التاريخى للظواهر المتصلة بالدولة والقانون . وحيث ان هذا يميز أيضا علم التاريخ الاشتراكى فان هذين الفرعين يتفقان فى الاتجاه .

ولهذا السبب يعتمد على البحث التاريخى العام فى دراسة العوامل الاجتماعية . وعلاوة على ذلك نجد أنه عند دراسة النظم التاريخية السائدة تبدل محاولات لتكوين نظرة شاملة عن الدولة والقانون فى عصور مختلفة ، وتقويمها التقويم المناسب ، والاهتمام بتطور فروع القانون المختلفة وإبرز الدروس والاطرادات النظرية التى يمكن استقاؤها .

وبالنظر الى الدور المركزى الذى تقوم به الدولة والقانون فى الحياة الاجتماعية فإن اشكال التاريخ المختلفة تحدد كثيرا من مميزات « الحضارات » أو المذنيات ، ولذا فإنه ليس من قبيل المصادفة أن يحصل الباحثون فى هذا الموضوع على معلومات ذات قيمة أساسية عن حقبة عديدة فى التاريخ الجرى .

وبينما يكون تاريخ نظم الدولة والقانون فرعاً مستقلاً فإن دراسة التطور التاريخي للمبادئ أو النظريات المتعلقة بالدولة تكون فرعاً دراسياً آخر يدعى تاريخ النظريات السياسية والقانونية والواقع أن الوضع المستقل لهذا الفرع هو موضع شك بل موضع اعتراض من البعض ، وكان القبول الذي لاقاه حتى الآن قائماً على أسس عملية أكثر منه بسبب مزاياه التعليمية . والغالب أن يصنف تاريخ المبادئ في باب الفلسفة ، ويشكل في مناهج كليات الحقوق جزءاً من النظريات الاشتراكية للدولة والقانون ، فهو إذن فرع ذو طابع نظري وتاريخي معاً . وهذا هو السبب في أن البحث في تاريخ المبادئ قد نهض به في الأغلب باحثون في تاريخ الدولة والقانون . وقد نتج عن ذلك بعض المؤلفات القيمة على المستوى الدولي ، خاصة فيما يتعلق بتقويم الاتجاهات السياسية والقانونية الحديثة ونقدها .

فأما المحاولات التي تهدف إلى تقسيم تاريخ الدولة والقانون (والتاريخ العام كذلك) إلى حقبة فتحكمها مبادئ المادية الجدلية والتاريخ الخاصة بالأطوار الرئيسية لتطور قوى الانتاج وعلاقات الانتاج . وعلى هذا الأساس يمكن إيضاح وشرح تاريخنا ، كما يمكن إلقاء الضوء على تاريخ الدولة والقانون المجريين ، وكذلك على تلك الفترات التي تعتبر جزءاً من التقاليد التقدمية التي لا يزال لها مغزاهما من وجهة النظر الوطنية (مثل عصر الإصلاح أو جمهورية المجالس) .

وتجرى الآن بحوث واسعة النطاق على مستوى دولي منسق حول العقود الأخيرة من تاريخ أسرة هابسبورج التي كان لها أثر خطير في تاريخ حوض نهر الدانوب ، وذلك بقصد تقويم جوانب كثيرة من تطور الدولة والقانون فيما يسمى بعصر الازدواج .

أما بالنسبة لما تتضمنه دراسة تاريخ الدولة والقانون في المجر من فائدة ومغزى لعصرنا الراهن فيمكن في دراسة التراث التقدمي واستيفاء دروسه . وحيث إن هذا يشمل المحاولة التي بذلت عام ١٩١٩ لتأسيس دولة ونظام قانوني ذي طابع اشتراكي فليس من قبيل المصادفة أن تبذل جهود مستمرة لشرح جوانب كثيرة لجمهورية المجالس .

القانون والمجتمع :

إن خطورة دور القانون في تنظيم الاقتصاد الاشتراكي وتطويره أمر لا ريب فيه ، إذ أن التغيير الواعي للبناء الاقتصادي يتوقف أساساً على تدخل الدولة باستخدام جهاز القانون . ومع هذا فإن الدور الذي يؤديه علم الدولة والقانون ، من الناحية العملية ، في هذا الصدد ، ليس بهذه الوضوح . هذا على الرغم من الاعتراف بهذا الدور كمبدأ عام . وقد عاق تقدم العلم في المجر بدرجة كبيرة كما عاق اتساع دائرة تأثيره تخلف البحث عن الأحداث في كثير من الأحيان . ولذا فكتيراً ما كان يتأخر

نشر نتائج الابحاث التي تأتي كشرح أو تدليل لما تم حدوثه فعلا . وكان من نتيجة ذلك أنه لم تحدث على نحو مرض المساهمة الايجابية التي كان من الممكن توقعها من محاولات البحث العلمي ، كما جاء تأثيرها في مجرى الاحداث محدودا .

وإذا لم تساهم نتائج الابحاث الا بطريق غير مباشر في السياسة الاجتماعية (عن طريق سن القوانين وبحوث الفقهاء أساسا) فقد ضيقت الفرصة المتاحة أمام البحث العلمي ، ومن ناحية أخرى اثبتت الملاحظة أن مطبق القانون لا يتأثرون كثيرا بما ينشر من بحوث .

وقد بذلت مؤخرا جهود تأخذ هذه الصعوبات بعين الاعتبار من أجل التأثير في سن القوانين وعمل الهيئات القضائية ، في مراحلها الأولية بقدر الإمكان ، وذلك عن طريق التشجيع على وضع أبحاث محددة تصاغ في أكثر الأشكال قابلية لأن يتمثلها ممارسو المهنة . وقد ظهرت في السنوات الأخيرة بعض الثمرات ، كتلك الخاصة بالجوانب القانونية لنظام الادارة الاقتصادية الجديد ، الخ .

وقد خفت نتيجة لذلك التفرقة الجامدة بين ما يسمى البحث الأساسي للمشكلات والعلاقات الشاملة والبحث التطبيقي الأكثر اتصالا بالحياة العملية . والواقع أن شرح المسائل النظرية المسائر لتقدم البحث في الوظائف الاجتماعية للقانون يتوقف على زيادة استغلال الفرص التي تهيئها الممارسة . وعلاوة على ذلك تقدم نتائج البحث الآن بدرجة أو أخرى نفعا مباشرا لممارسي المهنة بحيث تلاحظ مزيدا من التكامل بين البحث الأساسي أو النظري والبحث التطبيقي .

ويعتبر دور القانون في توسيع نطاق الديمقراطية موضوع اهتمام دائم . ويتخذ البحث نقطة بداية له هي أن الوظيفة التنظيمية للقانون تظهر في أميز أشكالها في الدساتير التي تحدد اطار الحياة السياسية لمجتمع ما . وهو بذلك يتركز أساسا حول الموضوعات المتصلة بالتفسير البورجوازي والاشتراكي للدستورية ، والتعديلات النظرية الناتجة عن الخبرة المكتسبة في التطور الدستوري وتحديد أبعاد التطور الدستوري الاشتراكي وتحديد أبعاد التطور المستمر . وحيث أنه في المجر - كما في معظم البلاد الاشتراكية - أصبحت المسائل المتعلقة بالدستور محل اهتمام كبير في السنوات القليلة الماضية فقد يكون للبحث تأثير في التطور طويل المدى للآطار الدستوري . وقد يبدو من نتائج البحوث التي أجريت حتى الآن أن وضع المبادئ الدستورية لا ينبغي أن تفرضه دائما متطلبات الدولة ، والواجب أن يهتم الدستور بدرجة تحديد أكثر بتحديد المهام والأهداف الكبرى للمجتمع ، وكذا الوسائل الأساسية لتحقيقها . وينطبق هذا بنحو أخص على الأنماط والوسائل المتعلقة بالمشاركة المباشرة الواسعة النطاق من جانب المواطنين في ممارسة السلطة . والدراسة التاريخية المقارنة للتطور الدستوري الاشتراكي ، والعناصر التقدمية الكامنة في الأشكال المختلفة للفكرة الدستورية ، والتقاليد المساعدة على التطور الاشتراكي ،

تشكل الى حد ما المتطلبات الاولى للبحث في هذا الميدان أو عوامل مساعدة عليه .

وهناك مجموعة أخرى من المشكلات المتصلة بتوسيع نطاق الديمقراطية ، وهي تتعلق بالضمانات الدستورية ، والتطبيق الصارم لسيادة القانون فيما وراء هذه الضمانات . وقد كانت الدراسات السابقة في الفقه المجري أكثر اهتماما بصياغة المبادئ والمتطلبات العامة ، أما مؤخرا فإن الاتجاه نحو الاهتمام بأمور التشريع ، ودراسة المشكلات النظرية والعملية المتصلة بنظم قانونية معينة ، قد باتت لها الصدارة على نحو متزايد ، كنتيجة منطقية لتوسيع نطاق الديمقراطية ، بعد أن أصبحت هذه المشكلة موضوع الساعة بالنسبة لتطور الدولة والقانون .

ويتحدد دور القانون في الشؤون الدولية في عصرنا هذا بالحاجة الى التعايش السلمى بين الدول ذات الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة . ومن ثمة فإن موضوعات البحث الرئيسية تهتم من جانب بالاطار التنظيمى الشامل والعالمى للتعايش السلمى (الأمم المتحدة) ، ومن جانب آخر بدراسة أشكال أخرى للتعاون أكثر واقعية وتحديدا ويتحقق شطر كبير من العمل في هذا الميدان في مجال القانون المقارن أو توحيد القانون وهناك اتجاه أساسى آخر هو دراسة المبادئ العامة للقانون الناتجة عن التعاون بين الدول وأنماطها التنظيمية . وقد زاد تأكيد أهمية الدراسة المتعددة الأبعاد للعلاقات بين الدول الاشتراكية استجابة للمتطلبات العملية ، وقام تعاون دولى بين رجال القانون في الدول الاشتراكية الأوروبية لمتابعة التطورات في هذا المجال .

القانون والانسان

لا تجرى في المجر أبحاث خاصة بعلم الانسان الاجتماعى أو القانونى . فهى فروع ليس لها غير جذور هزيلة في هذه الدولة ، ولا يعترف الآن بأهميتها الا في بعض النشاطات المتعلقة بفروع معينة من القانون . فالباحثون في القانون الجنائى مثلا يستفيدون وهم بصدد دراسة جرائم الأحداث في العالم بقدر من الانثروبولوجيا القانونية .

وقد اختير عدد من المشكلات التى ظهرت مؤخرا بصدد احترام الشخصية الانسانية كموضوع دراسة ينهض بها الفقه المجري . فهناك مشاريع دراسة بدأ العمل فيها في القانونين المدنى والجنائى حول مشكلات تتصل بتطور علم الطب ومسائل معينة من القانون المدنى ، وهى مشكلات نشأت نتيجة المنجزات التكنولوجية الحديثة .

وقد كانت حقوق الانسان (أو حقوق المواطنين) من المبادئ التى ارتاد فيها الفقه المجري آفاقا جديدة . فالمجر هى أول دولة اشتراكية يتصدى فيها فقه القانون لجوهر حقوق المواطنين في ظل الاشتراكية على نحو شامل ، ويلتصم الطريق نحو تعميم النتائج

التي وصل اليها تحليل التنظيمات الاشتراكية التي لها مساس بهذا الموضوع وتطورها ونقطة البدء الأيديولوجية هي - كما كانت دائما - رفض التفسير الذي يقدمه القانون الطبيعي ، والأخذ بتفسير وضعى لهذه الحقوق الناشئة عن النظم القانونية للدول محل البحث . ولذا فانه لا يكتفى بحصر هذه الحقوق وضمانها فى نطاق الضمانات المادية والاجتماعية (كما كانت الحال خلال المرحلة الأولى للدولة والقانون الاشتراكيين) وانما يتعين توسيع هذه الحقوق لتشمل مجالات جديدة ، وهذا ما يجرى تاييده الآن . وقد أوضحت الخبرة أن الأساس الاجتماعى لحماية حقوق المواطنين وحرانيتهم يتسع نتيجة للتوسع فى هذه الحقوق وضماناتها . وليست تقوية الضمانات المادية وتأكيد أهمية عناصر النظام الاشتراكي التي تشكل المتطلبات الأساسية لممارسة حقوق المواطنين متناقضة مع خلق ضمانات قانونية مفصلة الى أقصى حد ممكن ، وتقنينها الدستوري . ونحن نجد فى المرحلة الراهنة للمجتمع الاشتراكي أن استقلال الفرد واحترام حريته فى الرأى والمبادرة يحتلان مكانا تزداد أهميته بين الأهداف الاجتماعية ، التي لا بد أن تحدد المجالات الخاصة لعمل كل من الفرد والحكومة والمجتمع .

القانون المقارن

إن الاعتراف بالقانون المقارن ودراسته أمران جديان على المجر ، لا بمعنى أن تطبيقات المنهج المقارن كانت تغفل تماما فى الكتابات القانونية السابقة (فالاستخدام الناتج لهذا المنهج قد عززته الدراسات العديدة التي نشرت فى السنوات الماضية) ، وانما بمعنى أن التعصب ضد فكرة القانون المقارن ، وبالأخص التعصب ضد السياسة العملية الكامنة فى هذا الاتجاه ، لم تخف حدته الا مؤخرا . وقد كررت المؤلفات القانونية الاشتراكية الإشارة الى أن دراسة القانون المقارن كانت لأسباب تاريخية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمعلومات المتاحة عن النظم القانونية للدول الرأسمالية المتقدمة وبانتشار هذه النظم وبالعامل على توحيد للنظم القانونية مبنى على قبول الحلول القانونية الرأسمالية . ولهذا يمكن القول أن ما أثاره القانونيون الاشتراكيون من شك فى صلاحيته لم يكن بلا أساس .

فاما عن استطاعة القانون المقارن ، رغم هذا ، أن يحتل مكانا فى الدول الاشتراكية فمرجعها الى أسباب عملية . وبالرغم من انجازات ليست بالتافهة فى هذا الميدان ما يزال العديد من التحفظات يثار من حيث المبدأ حول مدى استقلال القانون المقارن عن بقية فروع القانون من ناحية وحول امكان تطبيق المنهج المقارن واطراد صلاحية هذا التطبيق من ناحية أخرى . والواقع أن المذهب الذى تأخذ به النظرية الاشتراكية، ومؤداه أن الأنماط المختلفة للقانون انما تعكس أنماطا متميزة من العلاقات الاجتماعية، لا يكاد يكون من الممكن التوفيق بينه وبين القول باستقلال ذلك الفرع المسمى بالقانون المقارن . فان نظر الى المقارنة باعتبارها محض منهج ثارت الصعوبات عند تطبيقها على

النظم أو المؤسسات القانونية للدول ذات الأسس الاجتماعية المختلفة . وقد سبقت الإشارة الى انه يمكن كمبدأ عام القول بأن المقارنة القانونية الشكلية التي تقتضى الاعتبارات الاقتصادية الاجتماعية تحمل أخطارا معينة . ولا ينتظر ظهور نتائج نافعة نفعا مباشرا عن تطبيق المنهج المقارن الا بعد دراسة النظم والمؤسسات القانونية المشابهة رغم عدم المنازعة فى جدوى الدروس المبدئية التي يمكن الخروج بها من مقارنة الأنماط القانونية المختلفة .

ولقد أصبح من المعترف به فى المجر اليوم الرأى القائل بأن مقارنة أو تطبيق المنهج المقارن وسيلة مفيدة بل وسيلة لا غنى عنها للوصول الى معرفة اكمل للظواهر المتصلة بالدولة والقانون . فعلى كل رجل قانون ذى اهتمامات علمية أن يأخذ بدرجة من المنهج المقارن . غير أنه لا غنى عن تحليل عناصر الواقع الاجتماعى الكامن خلف الأشكال القانونية ، ولا غنى عن دراسة النظم القانونية فى إطارها الاقتصادى والاجتماعى ، متى أريد للمقارنة أن تأتى بشمار ذات قيمة عملية حقيقية .

وتقتضى الأغراض العملية بالتمييز بين المقارنات للنظم والمؤسسات القانونية ذات الأنماط المتشابهة أو المختلفة . والواقع أن النظم القانونية للدول ذات الهياكل الاقتصادية والاجتماعية المتباينة لا تكاد تظهر غير أوجه شبه شكلية . فان كان المرء لن يكتفى بالاعتبارات الشكلية وحدها اذ أن المقارنة ستوضح أوجه الاختلاف أكثر مما توضح أوجه الشبه . فالفائدة العملية فى هذه الحالة ستكون هى إتاحة الفرصة للتعرف على آراء الجانب الآخر .

غير أنه عند مقارنة النظم والمؤسسات القانونية المتشابهة النمط قد يكون الاقدام عليها من قبيل الدعوة لتوحيد القوانين ، أو لأغراض عملية أخرى .

ورغم أن توحيد القوانين للدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة يثير صعوبات كبيرة فان دور القانون المقارن لا يكاد يمكن التشكك فيه من أجل تحقيق بعض الأهداف المشتركة . والواقع أن القانونيين فى كافة أنحاء العالم ملزمون اليوم بالتصدي لمشكلات عديدة ناجمة عن التوسع فى العلاقات الاقتصادية والثقافية وغيرها بين الدول ، على أساس افتراض التعايش السلمى بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة . والقانون من أكثر الوسائل أهمية لحل هذه المشكلات ومقارنة مختلف الحلول القانونية المتبناة . كذلك فان تحديد عناصر المشاكل المشتركة يساهم فى اكتشاف بعض الأساليب القانونية المناسبة ، ويقوى كذلك من الفهم المتبادل . وبهذا قد يمكن للقانون المقارن أن يصبح مطلبا مشتركا . ومعتبرا مشتركا للتعبير عن جهود القانونيين المشتغلين بالنظرية والتطبيق على السواء .

ويسمى الفقه المجرى للتعاون مع الحركة الدولية للقانون المقارن على الأسس النظرية العامة التي حددها فى هذا المقال . ويدل على ذلك من ناحية الجهود التي تبذل لحل المشكلات النظرية الناجمة عن مقارنة القوانين ، كما يدل عليه الجهود المبذولة لخدمة أغراض أضيق نطاقا عن طريق تقديم حلول خاصة لبعض المشكلات القانونية وتقديم الأدوات القانونية المستخدمة فى المجر ودراستها دراسة مقارنة .

المؤتمرات الدولية القادمة

- ١٩٧٥
٢٠ يولييه - ١٠ أغسطس
جائزتا
- الجلس الدول للكنائس : الاجتماع الخامس .
World Council of Churches, 150, Route de Ferney,
1211 Geneva 20 (Switzerland).
- المؤتمر الدول للمعلوم التاريخية
المجلس
سان فرانسيسكو ، البرازيل
- Professor Michel Mollet, La Sorbonne,
1, Rue Bausset, 75015, Paris (France).
- ١٨ - ٢٠ أغسطس
الاتحاد العلمى للمحيط الهادى : المؤتمر الثالث عشر للاتحاد العلمى للمحيط
الهادى * الموضوع : مستقبل الجنس البشرى فى المحيط الهادى *
PSA, 13th Pacific Science, Congress, University of British Colombia,
Vancouver 8 (Canada).
- ٢٠ - ٢٥ أغسطس
جمعية الاقتصاد القياسى : المؤتمر العالمى الثالث
تورنتو
- Econometric Society, Box 1262, Yale Station, New Haven,
Connecticut 06520 (United States).
- ٢٥ - ٢٨ أغسطس
الاتحاد الامريكى لعلم النفس : الاجتماع السنوى
سان فرانسيسكو
- ASA, 1001 Connecticut Ave., N. W. Washington,
D.C. 20036 (United States).
- ٢٠ أغسطس - ٣ سبتمبر
الاتحاد الامريكى لعلم النفس : الاجتماع السنوى
شيكاغو
- APA, T. G. Driscoll, Jr., Masters Drive, Potomac,
Maryland 20854 (United States).
- سبتمبر
المركز القومى للبحث الاجتماعى : ندوة دلفى التى تجتمع كل عامين ، للمعلوم الاجتماعية :
- دلفوس
الموضوع : التحولات فى المجتمعات الريفية والحضرية فى البلدان ودول البحر الابيض المتوسط .
National Centre of Social Research, 1 Sophocleous Street,
Athens 122 (Greece).
- سبتمبر
الجلس الدول للرفاعية الاجتماعية : المؤتمر الاقليمى لاسيا وغربى المحيط الهادى

هونغ كونج

Mrs. Shirley Hung, Hong Kong Committee, ICSW, Anne Black
Red Cross Building, Harcourt Road, P.O. Box 474, Hong Kong.

اتحاد النساء الدول للسلام والحرية : مؤتمر المنظمات غير الحكومية عن
العمال المهاجرين •
جنيف

(NGO Conference on Migrant Workers), 1 Rue de Varembe, 1211,
Geneva 20 (Switzerland).

اتحاد أمريكا الشمالية لشركات الكحول والمخدرات : الاجتماع المستوى
كوبيك
١٤ - ١٨ سبتمبر

Mr. A. H. Hewlett, 1130, 17th St., N.W., Washington,
D.C. 20036 (United States).

المؤتمر الدول الاول عن علم العلاقات بين الكائنات البشرية والبيئة
فيينا
١٥ - ١٩ سبتمبر

Helmut Fuchs, Executive Committee, Karlspatz 13,
1-1040 Vienna (Austria).

الاتحاد النمساوي الديمقراطي الدول
اكتوبر

WIDF, Unter den Linden 13, 108 Berlin (German Democratic Republic).

جمعيات علم الاجتماع المتحالفة : اجتماع
٣ - ٤ اكتوبر
دالاس

Mr. Admin, Director, ASSA c/o American Economic Association,
1313, 21st S. Nashville, Tennessee, 37212 (United States).

الاتحاد الدول للصحة العقلية : اجتماع
الموضوع : الثقافة في تضارب ، الصحة العقلية في عالم متغير •
٨ - ١٣ اكتوبر
سيدني

WFME, c/o Royal Edinburgh Hospital, Department of Psychiatry,
Morningside Park, Edinburgh 10 (United Kingdom).

جمعية القياس الاقتصادي : مؤتمر
ديسمبر

Econometric Society, P.O. Box 1264, Yale Station, New Haven,
Connecticut 06520 (United States).

الولايات المتحدة

اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة
المجموعة العاملة في النظام المتكامل لخصائص السكان والقوى العاملة
والشؤون الاجتماعية •
١٩٧٦

بانجكوك

ESCAP, Sala Santitham, Bangkok 2 (Thailand).

مؤتمر فان كل - ستيفنتج العالمي الثاني •

٥ - ٧ ابريل

الموضوع : وقت الفراغ والترفيه في المجتمع الصناعي ٢٠٠٠

بروكسل

Van Cle-Stichting, Grote Markt 9, B. C...
Antwerpen (Belgium).

الاتحاد الدولي للعلاج النفسي الجماعي : المؤتمر الدولي السادس *

١٧ - ١٩ يولييه

نيس

Dr. Samuel Hadden, President, IAGP, 946 Remington Road,
Waynnewood, Pennsylvania 19096 (United States).

الاتحاد الدولي لعلوم النفس : المؤتمر الدولي لعلوم النفس

٢٠ - ٢٧ يولييه

باريس

Mr. Gratiot-Alphandery, Institut du Psychologie, 28, Rue Serpente,
75006, Paris (France).

جمعية القياس الاقتصادي : مؤتمر

ديسمبر

الولايات المتحدة

P.O. Box 1264, Yale Station, New Haven,
Connecticut 06520, (United States).

المطبوعات الحديثة

يمكن اتياع المطبوعات من مستودعات الكتب بالامم المتحدة ومطبوعات وكالاتها المتخصصة ويمكن التشار بشان المطبوعات والوثائق من مراكز استعلامات الامم المتحدة أو المكتبات الرئيسية أو مراكز الوثائق التابعة لكل المنظمات المذكورة •

السكان : الصحة ، الطعام ، البيئة :

السكان :

Demographic Yearbook 1972/Annuaire démographique 1972-1973.
(Sales No. UN/E/F.73.XIII.1; UN/ST/STAT/SER.R/1.), 2nd issue).

الموضوع الخامس « احصاءات التعداد السكاني »

Population change and economic and social development
(UN/E/CONF. 60/4).

تأثيرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الاتجاهات السكانية • النتيجة وما تتضمنه منه

الاتجاهات ، مع 8 قوائم احصائية • مارس ١٩٧٤ •

Population and the family
(UN/E/CONF. 6).

الاسرة والجمع ، بعض نظرات تاريخية ، العائلات في بعض المجتمعات والسياسات المعاصرة • تكوين الاسرة والسياسات في المذول الصناعية ، وفي المجتمعات الانتقالية ، والمجتمعات التقليدية ، والاسرة •

مع ٣ ملحقات : (مارس ١٩٧٤)

Report on the second inquiry among governments on population and development (UN/E/CN.9/303).

تقرير عن الموقف السكاني ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مفاهيم وأغراض السياسة السكانية ، حالة الاحصاءات السكانية ، البحث والتدريب ، المساعدة الدولية مع ملحقين (فبراير ١٩٧٤) .

Report of the Symposium on Population and Development (UN/E/CONF. 60/CBP/1).

تقرير عن تأثيرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية على اتجاهات السكان والنمو السكاني والتأثير في التنمية الاقتصادية والموارد الطبيعية ، والطعام والزراعة والصحة والتعليم والتوظيف ، والتفاوت الاجتماعي .

ندوة القاهرة من ٤ - ١٤ يوتية ١٩٧٣ (١٤ مارس ١٩٧٤) .

Report of the Symposium on Population and Family (UN/E/CONF. 60/CBP/2).

تقرير عن العوامل المؤثرة في مدار العائلة ، التمدين والهجرة الداخلية ، التغير الذي يحدث في مدار الأسرة فيما يتصل بمدار الحياة العائلية وسلوك الانجاب ، والسياسات الجماهيرية نحو الأسرة ، والمعاني التي يتضمنها البحث .

ندوة هونولولو من ٦ - ١٥ أغسطس ١٩٧٣ (مارس ١٩٧٤)

Report of the Symposium on Population, Resources and environment (UN/E/CONF. 60/CBP/3 and 3 annexes).

تقرير عن الموارد والبيئة ، السكان والمستوطنات البشرية ، تأثير التجديد التكنولوجي والتحول على السكان ، وعرض ناقد لنماذج من الموارد والسكان والبيئة ، متضمنات البحث .

ندوة ستكهلم من ٢٦ سبتمبر - ٥ أكتوبر ١٩٧٣

Report of Population and Human Rights (UN/E/CONF. 60/CBP/4).

تقرير عن المنغبرات السكانية وحقوق الانسان ، متضمنات الاتجاهات السكانية لصياغة وممارسة حقوق الانسان ، ادوار الجماعة والدولة والمؤسسات الاخرى والمنظمات الدولية .

ندوة أمستردام من ٢٩ - ٢٩ يناير (مارس ١٩٧٤)

Women's Right and Fertility (UN/E/CONF. 60/CBP/5).

حق المرأة في تحديد عدد الاطفال ، وفترات الانجاب ، والحق في التعليم والمسل ، والزواج والاسرة ، والمشاركة في الحياة العامة واتخاذ القرارات ، المركز الاجتماعي للنساء والتغيرات السكانية . مارس ١٩٧٤ .

Population and development in perspective : Population trends and modern economic growth — notes towards a historical perspective (UN/E/CONF. 60/CBP/7), by Simon Kuznets.

كتيب عن العلاقات المتبادلة بين اتجاهات السكان والنمو الاقتصادي الحديث : المشكلات الراهنة .
مارس ١٩٧٤ .

Population policy and the family : The Latin American case
(UN/E/CONF. 60/CBP/9).

دراسة أعدها المركز الأمريكي اللاتيني عن السكان . المفاهيم الاساسية ، عوامل السلوك
التوالدي ، المحيط الاجتماعي . الخطوط الكبرى للتغير الاجتماعي بأمريكا اللاتينية ، تفاير الأصول
التكويني . القطاعات الرئيسية للتغير السكاني والسياسات السكانية بها .

مارس ١٩٧٤

The management problem in family planning programmes
(UN/E/CONF. 60/CBP/12).

كتيب عن مشكلة التخطيط في برامج الاسرة ، اعد البنك الدولي . الادارة وتقييم أدائها . تجربة
البنك الدولي . مارس ١٩٧٤

Family planning programmes and fertility in the countries of ECAFE region
(UN/CONF. 60/CBP/13).

أعدت هذا الكتيب سكرتيرية اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى . سياسات تخطيط الاسرة
واهدافها ، نماذج من البرنامج وانجازها ، تأثير البرنامج على التوالد . مع ملحقات تضم بيانات
احصائية عن تنظيم البرنامج ، وعدد الموافقين عليها ومعدلات الموافقين على برامج تخطيط الاسرة ، ومعدلات
الاستمرار في استخدام وسائل تخطيط الاسرة . مارس ١٩٧٤ .

Fertility trends in the world
(UN/E/CONF. 60/CBP/16).

كتيب عن اتجاهات الانجاب في آسيا وأمريكا اللاتينية واقليم الكاريبي وإفريقيا، والاطاليم المتقدمة.
مع جدول بسيط لمعدلات الانجاب من ١٩٥٠ - ١٩٧٠ .

World population and food supplies : Looking ahead
(UN/E/CONF. 60/CBP/19).

تقرير أعده ليستر . ر . براون . الموارد النادرة، قيود انتاج البروتين واكتاف البيئة الحيوية لاقتصاد
الطعام العالمي ، استنزاف الاحتياطي العالمي ، اقتراحات لنظام عالمي للاحتياطي ، تقييد الاغذية بين الدول
الوافرة الانتاج ، امكانية الزراعة في الدول الاقل انتاجا ، مع ثلاثة جداول احصائية . مارس ١٩٧٤ .

Research needed in the field of population
(UN/E/CONF. 60/CBP/28).

البيانات المطلوبة في البلاد النامية ، الوفيات والمواليد ، وتخطيط الاسرة ، وتقييم البرامج ،
والتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ابريل ١٩٧٤ .

Nutrition mother's health and fertility : The effects of child-bearing on health and nutrition
(UN/E/CONF. 60/BP/4).

العلاقة الاساسية بين التغذية والصحة والانجاب، مارس ١٩٧٤ .

Population and labour. International Labour Office.

يضم هذا الكتاب الذى أصدره المكتب الدولى للعمل ، نظرة شاملة لمادة القراء وغير المتخصصين حول تأثير ونتائج النمو السريع للسكان ، مع اشارة خاصة الى التدريب والمهارة ورقابية العمال في الدول النامية ، مع رسوم بيانية وخرائط وصور . وقد أعد بمساعدة المونة المالية من صندوق الانشطة السكانية التابع للأمم المتحدة .

Population and Education (UN/E/CONF. 60/CBP/20).

تقرير أعدته اليونسكو عن التعليم اليوم وغدا- تأثير الديناميات السكانية على التعليم ، وتأثير التعليم على الديناميات السكانية - تعليم السكان ، ودور التعاون الدولى - ابريل ١٩٧٤ .

Family planning in the education of nurses and mid-wives. (Public health papers No. 53).

كتيب عن طريقة الفريق للخدمات الصحية للعائلة ، ووظائف التوزيع وهبة التوليد ، التعليم والتدريب ، مع قائمة بالمراجع . أصدرته منظمة الصحة العالمية .

الصحة :

The international pilot study of schizophrenia.

دراسة دولية رائدة عن انفصام الشخصية :

المجلد الاول من تقرير منظمة الصحة العالمية الذى يعرض نتائج التقييم للمظهر الاول من دراسة رائدة في الطب النفسى فيما وراء الثقافة ، وقد اجريت على اكثر من ١٢٠٠ مريض في تسع دول . وستنشر في المجلد الثانى نتائج متابعة الحالة لمدة عامين بعد التقييم - جنيف ١٩٧٣ .

Modern management methods and the organization of health services. (Public health papers No. 55).

تقرير عن وثافة الصحة بين تكنولوجيا الادارة الحديثة وتوزيع الخدمات الصحية ، والمشكلات التى تواجهها الدول - نشرته منظمة الصحة العالمية .

Food-borne diseases : Methods of sampling and examination in surveillance programmes. (Technical report series WHO No. 543).

تقرير لمنظمة الصحة العالمية عن الاطعمة الحاملة للأمراض وطرق أخذ العينات في برنامج الاشراف (مع قائمة بالمراجع) - ١٩٧٤

National health planning (WHO/AFRO technical papers No. 7, Brazzaville, WHO Regional Office for Africa).

مكانه. الصحة العامة في اقتصاد الدول الافريقية. ومبادئ وطرق تقييم الصحة القومية في اقتصاد الدول الافريقية ، مبادئ وطرق تقييم الصحة القومية .

الطعام :

Preliminary assessment of the world food situation, present and future (UN/E/CONF. 65/Prep/6).

تقرير أعدته منظمة الزراعة والغذاء يتفحص من موجزا وكشوفنا أساسية : مركز الغذاء الراهن وأبعاد

وأسباب الجوع وسوء التغذية • ضخامة مشكلة الطعام في المستقبل وطرق الحل المستطاعة • إبريل ١٩٧٤ •

البيئة :

Report of the United Nations Conference on the Human environment
(UN/A/CONF. 48/14/Rev. I-E.13.11.A.14).

تقرير يشمل بيان مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في استكهولم من ٥ - ١٦ يولية سنة ١٩٧٢ عن البيئة البشرية ، على القرارات التي اتخذت وتقارير اللجان (نوفمبر ١٩٧٢) •

A survey of meteorological and hydrological data available in six Sahelian countries of West Africa, by E. G. Davy. A survey of studies in meteorology and hydrology in Sudano-Sahelian zone of West Africa.
(WMO/OMM No. 379).

تقرير لمنظمة الارصاد العالمية عن عمليتي مسح للارصاد الجوية . والمياه في منطقة السواحلية السودانية ، في غرب افريقيا ، بناء على التماس من الحكومات المعنية للمساعدة في صياغة خطط على المدى المتوسط والمدى الطويل لتخفيف نتائج الجفاف في فولتا العليا ، ومال ، وموريتانيا والنيجر والسنتغال وتشاد • ١٩٧٤

An introduction to agrotopoclimatology, by L. B. Mac-Hatti and F. Schnelle
(Technical note No. 133).

نمهد لعلم الارصاد الزراعي ، نشرته منظمة الارصاد العالمية . ويتألف من عناصر علم المناخ في المرتفعات ، وعمليات للمسح الزراعي المناخي ، وأداة من عمليات المسح •

اقتصاديات :

احصائيات

Statistical yearbook for Asia and the Far East
(E/CN.11/1069. E. 73.11.F.8).

كتاب احصائي سنوي عن آسيا والشرق الاقصى يلتفتين (١٩٧٢)

Statistical Yearbook — Economic Commission for Africa
(074.42, Addis Ababa).

الجزء الاول من كتاب الاحصائي السنوي عن شمال افريقيا - صندور يلتفتين ، ويشمل جداول احصائية لجميع القطاعات الاقتصادية في الجزائر ومصر وليبيا والمغرب والسودان وتونس • (١٩٧٣)

World health statistics annual, Vol. III. Health personnel and hospital establishments

يقدم هذا المجلد الذي أصدرته منظمة الصحة العالمية في لثتين ، بيانات احصائية عن ميسوعة موظفي الصحة لكل دولة وتنسبهم الى السكان ، والأطباء في كل مجال وتعداد الأطباء من ١٩٦٥ - ١٩٧٠ ، والمستشفيات والألادة منها مع ملحقات وخريطين • (١٩٧٤)

التنمية الاقتصادية

Studies on development problems in countries of Western Asia (UN/E/532).

موجز للتقرير الاساسي الصادر عام ١٩٧٤ ، ويضم أربع مقالات : عرض وتقييم لاجتعال النمو الشامل ، وخطط وسياسات التنمية في مختلف دول غرب آسيا ، والتعاون الاقتصادي والجهود المتكاملة ، التركيب الاقتصادي ، التجارة الخارجية ومطالب رأس المال في الجمهورية العربية اليمنية في العقد الثاني للتنمية التابع للأمم المتحدة ، عرض وتقييم للتقدم في الإسكان ، والبناء والتخطيط في اللجنة الاقتصادية لاقليم غرب آسيا .

The impact of multinational corporations on the development process and on international relations (UN/E/5500 and 2 Add).

يضم الجزء الاول تقرير مجموعة من الاشخاص البارزين الذين عينتهم الأمم المتحدة لدراسة دور التعاون بين عديد من الأمم في التنمية والعلاقات الدولية - (١٩٧٤)

Study on the establishment of a fund in favour of the land-locked developing countries (UN/E/5501).

دراسة عن برنامج واسع للعمل ، لمساعدة الدول النامية التي لاسواحل لها للتغلب على عوائقها الخاصة التي ترجع الى موقعها الجغرافي ، وبخاصة انشاء صندوق خاص لتمويل نفقات النقل الاضافية في مثل هذه الدول مع ١١ حالة احصائية . من اعداد سكرتارية مؤتمر الأمم المتحدة عن التجارة والتنمية (مايو ١٩٧٤) .

Regional plan of action for the application of science and technology to development in the Middle East (UN/ST/UNSOB/II; E. 74.II.A.2).

السياسات والمؤسسات المصنوعة بالعلم والتكنولوجيا ، وتطبيقها على الموارد الطبيعية والتنمية الزراعية والصناعية ، وتنمية الريفي والانتاج الطعام والتغذية وقطاع الصحة . من اعداد المكتب الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في بيروت (مارس ١٩٧٤) .

Debt problems in the context of development (UN.E.74.II.D.9).

مشكلات الدين في سياق التنمية :

الدين والاستعانة في التمويل الثنائية ، ويضم ملحقا احصائيا يحترى على ستة جداول .

The promotion of balanced rural and urban development.

تقرير مأخوذ من مكتب منظمة العمل الدولية الى المؤتمر الافريقي الاقليمي الرابع في نيروبي (نوفمبر ديسمبر ١٩٧٣) : للاقتصاد الريفي ، البؤلة الريفية - المدنية ، وتخطيط التنمية الاقليمية ، القطاع الريفي ، الزراعة ، الاسسة الريفية غير القطاعية ، العوامل الاساسية ، التعليم والتدريب في المناطق الريفية ، احوال المعيشة والعمل . منظمة العمل الدولية وقرارات مقترحة .

General discussions of international, economic and social policy, including regional and sectoral developments. Economic trends in Latin America (UN/E/5517).

بحث عام في السياسة الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، والممالك الاسامية ، والقطاعات الرئيسية للاتاج وتوسيع التجارة الخارجية وتقييم شروط التجارة والاسعار الداخلية ، مع ستة جداول احصائية . (مايو ١٩٧٤) *

Additional external capital requirements of developing countries.

تقرير مؤقت من اعداد البنك الدولي للتعمير والتنمية عن تأثير تغيرات اسعار البترول وغيره من السلع على النمو الاموال للسلول النامية : عملية النسوية الطويلة المدى ، ١٩٧٦ - ٨٠ . المشكلة المباشرة ١٩٧٤ - ٧٥ ، التقنيات المالية ودور البنك ، مع جداول احصائية عن المخزون المالي من النفط ، واسعار السلع ، وارتفاع رأس المال الرسمي ، المخدرات والواردات لأربعين دولة نامية ، تقديرات ميزان عجز المدفوعات لعامي ١٩٧٤ - ١٩٧٥ * (مارس ١٩٧٤)

التعاون الاقتصادي والصناعي والزراعي

Analytical report on industrial co-operation among ECE countries (UN/E/ECE/844/Rev. 1 ; E.73.II E.II).

تقرير تحليل أعدته لجنة الاقتصاد لاوربا ، التابعة لهيئة الأمم المتحدة ، عن نمو التعاون الصناعي ، والاموال التي يعتمد عليها هذا النمو ، ومشاكل تنمية التعاون الصناعي الى مدى أبعاد * مع ملحق عن التركيبات الاقتصادية المتغيرة ، وتأثيرها على التعاون بين انشرق والغرب (نوفمبر ١٩٧٣)

Report of working group on Carter of economic rights and duties of states (UN/TD/B/AC. 12/3).

تقرير الدورة الثالثة للمجموعة العاملة : التوسع في مشروع الصك النهائي ، الذي أعده مؤتمر الأمم المتحدة عن التجارة والتنمية (مارس ١٩٧٤) *

Report interregional seminar on urban land policies and land-use control measures (UN/ST/TAO/SER. C/148).

تقرير الحلقة الدراسية التي عقدت في مدريد (من ١ - ١٣ نوفمبر ١٩٧١) * التحضر وتأثيره على تنمية الارض ، الاعتراف والتنمية المخططة لارض المدن - (نوفمبر ١٩٧١) *

التجارة :

United Nations Conference on Trade and Development.

تقرير عن الدورة الثالثة لمؤتمر الأمم المتحدة عن التجارة والتنمية المتقد في سبتياجو (شيل) * من ١٣ أبريل الى ٢١ مايو ١٩٧٢ * وقد صدرت منه المجلدات التالية :

المجلد الثاني : عن تجارة السلع المصنوعة *

المجلد الثالث : عن النقل البحري والتأمين والتكنولوجيا والسياحة *

المجلد الرابع : عرض عام وقضايا خاصة : السياسة العامة للتنمية ، السلع الاولى ، السلع المصنعة ، ونصف المصنعة ، التكامل الاقتصادي ، والتعاون بين الدول النامية ، وادائها تقدماء . والدول الخلفة *

Intraregional trade projections, effective protection income distribution. (Deve-

lopment programming technique series No. 9, Vol. II)
(E. 73.II.F.12 ; E/CN.II/1048).

دراسات في طرق الحماية الفعالة والنجاسة الإقليمية المتبادلة • تقرير موجز عن الدراسات التي أجريت في كل من سيلان وإيران وجمهورية كوريا. وماليزيا والفلبين مع عدد كبير من الجداول الإحصائية عن كل دولة •

Study of the problems of raw materials and development. Evaluation of basic commodity prices since 1950.
(UN/A/9544 and 3 Add.).

أهمية السلع الأساسية في عالم التجارة في عام ١٩٧٠ ، التأثير الافتراضي لحركات أسعار السلع على عالم التجارة ، تقييم أسعار المواد منذ ١٩٥٤ • مع ٤١ قائمة إحصائية •

الموارد الطبيعية ، المواد الخام ، الطاقة •

Natural resources of humid tropical Asia, UNESCO.

مجموعة من ١٩ دراسة أجريت بين ١٩٧٠ و ١٩٧٢ لمحاولة تلخيص المعرفة الراهنة بالأحوال والموارد الطبيعية في آسيا المدارية •

Study of the problems of raw materials and development
(UN/A/9556, Parts 1 and 2).

تقرير اللجنة لنفس الموضوع المقدم للجمعية العمومية للأمم المتحدة في الدورة الخاصة من الانعقاد السادس • إعلان تأسيس نظام اقتصادي دولي • برنامج عمل : المشكلات الأساسية ، نظام دول للنقد وتمويل تنمية الدول النامية ، التحول الصناعي ، نقل التكنولوجيا ، تعزيز التعاون بين الدول النامية ، معونة الدول في فرض سيادتها المستمرة على الموارد الطبيعية • برنامج خاص يشمل الإجراءات الضرورية لتخفيف من متاعب الدول النامية •

Petroleum in the 1970s
(UN/ST/ECA/179 ; E. 74.II.A.1).

تقرير في نفس الموضوع لهيئة الخبراء عن احتمالات الطلب والعرض للبترول الخام والمنتجات (٩ - ١٨ مارس ١٩٧١) • طلب وعرض البترول - نفقات الإنتاج وأسعار البترول ، مركز البترول وتوقعات الدول النامية مع ٢٧ جدول إحصائي •

Second United Nations desalinated plant operation survey
(UN/ST/ECA/171 ; E. 73.II.A.10).

المسح الثاني الذي أجرته الأمم المتحدة على الرقم القياسي التقدمي للتنمية الاقتصادية والغنية للنباتات المزيلة للملوحة للتربة •

Economic implications of sea-bed mineral development in the international area
(UN/A/CONF. 62/25).

عرض لنشاط التعدين في قاع البحر • الأثر المحتمل للتقدم في التنمية القومية لموارد القاع • مع ١٣ قائمة إحصائية و ١٠ أشكال •

المجتمع واحوال العيشة والعمل ، والسياسة الاجتماعية .

التنمية الاجتماعية

Human dignity, economic growth and social justice in a changing Africa. An ILO agenda for Africa.

تقرير منظمة العمل الدولية المقدم الى المؤتمر الافريقي الاقليمي الرابع في نيروبي (نوفمبر الى ديسمبر ١٩٧٣) : افريقيا المتغيرة : كرامة الانسان ، النمو الاقتصادي ، العدالة الاجتماعية . اسهام منظمة العمل الدولية .

Financing rural housing : Selected policies and techniques for developing countries
(UN/ST/ESA/1 ; E74.IV.2).

سياسة الاسكان ومشكلات التمويل في قطاع الريف في دولة نامية ، مطالب رأس المال ، الطرق الدولية لتمويل الاسكان الريفي . (فبراير ١٩٧٤)

السياسة الاجتماعية

Distribution policies in long-term development planning
(ECE/EC.AD/6 ; E.73.II. E.16).

اغراض السياسة الاجتماعية باوروبا ووسائلها: طبيعتها ، والاياد والتقييم الحديث للسياسة الاجتماعية (الورقة الخلفية) . سمات السياسة الاجتماعية الخاصة لتوزيع الدخل : السويد ، فرنسا ، المجر ، الاتحاد السوفيتي ، النمسا ، الاتحاد الدولي للضمان الاجتماعي . ويشتمل على بعض الوثائق التي قدمها المستشارون الاقتصاديون الكبار الى حكومات اللجنة الاقتصادية لاوروبا (جنيف من ٥ - ٩ مارس ١٩٧٣) ، مع خرائط وجداول .

Approaches and methods used in long-term social planning and policy-making
(3 ; E. 73.II. E. 7).

تقرير قدمته اللجنة الاقتصادية لاوروبا ، التابعة للامم المتحدة عن قرارات الحلقة الدراسية التي عقدت من ٣ - ١٠ مايو في (Ark-et-Senans) بفرنسا . مع مجموعة من أوراق العمل التي قدمت للحلقة الدراسية .

المشكلات الاجتماعية

Planning and organization of geriatric services
(Technical report series No. 548).

تقرير فني عن الكبار من السكان ، مناطق المشكلة الكبرى من الاشخاص الكبار والمسنين . المشكلات في الدول النامية ، برامج الشيخوخة ، القوة البشرية ، التدريب والتعليم ، والبحث .

مشكلات العمل وظروفه

Organizations of rural workers and their role in economic and social development. International Labour Office.

يتألف هذا التقرير ، الذي قدمته منظمة العمل الدولية الى مؤتمر المنظمة عام ١٩٧٤ ، من مجلدين

يعالج الاول المشكلات الملحة لعمال الريف ، ومنظمات عمال الريف ، والمعوقات التي تمنع التنظيم المناسب لعمال الريف ، وهي تصنع برنامجا أساسيا في المجالات القانونية والتعليمية * ويشتمل المجلد الثاني على اجابات الحكومات على الاستفتاء * (١٩٧٤)

Employment, status and conditions of non-national workers in Africa (ILO).

مجال وسماحة هجرة العمال بين الدول الاريقية * السياسات والتطبيقات ، والاجراءات الادارية بالنسبة لتوظيف الاфриقيين غير الوطنيين ، ظروف العمل والحياة ، الضمان الاجتماعي ، استخدام اللاجئين * (منظمة العمل الدولية ١٩٧٤) *

Sharing in development. A programme of employment, equity and growth for the Philippines (ILO), 1974.

تقرير عن خطة تخطيط شاملة للعمالة أرسلت الى الفلبين قامت بها منظمة العمل الدولية كجزء من برنامج العمل الدولي التابع لها ، ووضعت خطة تنمية طويلة الامد ، تؤدي الى مستويات عالية من العمل المنتج وتحافظ عليها ، وطرق لتقوية الانظمة الحكومية. (أعدته فريق من الخبراء بقيادة الاستاذ جوستاف راني من مركز النمو الاقتصادي بجامعة ييل) * ويشتمل على عشرين ورقة فنية خاصة ، أعدتها البعثة *

Calcutta. Its urban development and employment prospects (ILO).

الوضع الاقتصادي ، الهجرة ، العمالة والبطالة، التأثير الاقتصادي للتنمية المدنية الاساسية ، مشكلة العمالة وموقفها * مع اربعة ملاحق وثلاث خرائط (١٩٧٤) *

Collective bargaining in industrialised market economies (ILO).

دراسة مقارنة للطرق والتطبيقات ، اصل وطبيعة الصفقات الجماعية ، تكوين الاطراف ، الاجراءات والانظمة ، تكوين الصفقة ، دور الدولة * الاتجاهات الحديثة في دول مختارة *

المسائل القانونية والادارية

القانون الدولي

National legislation and treaties relating to law of the sea.

(United Nations Series)

(ST/LEG/SER.B/16 ; E/F.74.V.2).

التشريع الوطني والمعاهدات المتعلقة بالقانون البحري *

صدر بلقن في ابريل ١٩٧٤

الادارة العامة

Organization, management and supervision of public enterprises in developing countries

(UN/ST/TAO/M.65 ; E.74.II.H.1).

دراسة للمشروعات العامة والتنمية الاقتصادية . تنظيم مسترعية المشروع العام ، الادارة ، التقييم ، والاصلاح * مارس ١٩٧٤ *

New approaches to personnel policy for development. Personnel administration for state building.
(UN/ST/TAO/M. 66; E.74.II.H.1).

• طرق جديدة لسياسة الموظفين للتنمية • ادارة موظفين لبناء الدولة • مع المراجع (مارس ١٩٧٤) •

Proceeding of interregional seminar on organization and administration of development planning agencies
(UN/ST/TAO/M. 64; E. 74.II.H.2).

الجزء الاول من التقارير ، عن الحلقة الدراسية التى عقدت فى كيب (١ - ٢٥ اكتوبر ١٩٧٢) ، مع ثمان اوراق فنية عامة • ديناميات تخطيط التنمية، عرض للمطالب الادارية لتخطيط التنمية ، تحليل نواحي العجز العامة ، توحيد الاجراءات للاصلاح ، اعداد الخطوط العريضة •

• التعليم ، العلم ، والعلوم الاجتماعية والاعلام •

التعليم :

Education in a rural environment. (Education and rural development series, 2).
UNESCO.

نبدأ بالقاء نظرة شاملة على مشكلات التنمية الريفية والتعليم ، وتهدف هذه الدراسة الى انتزاع دروس مما يفلح ، فى محاولة لتحديد الخطوط الرئيسية التى يجب أن توجه اليها البرامج التعليمية (يونسكو ، مايو ١٩٧٤) •

The planning of medical education programmes. Report of WHO Expert Committee (WHO technical report series No. 547).

تقرير لمنظمة الصحة العالمية عن توحيد العوامل التى تؤثر فى سياسة التعليم (الطبى ، دور خريجي مدرسة الطب ، وصياغة سياستها ، توصيات بشأن التعليم الطبى •

منظمة الصحة العالمية ١٩٧٤

The young child : Approaches to action in developing countries.

تقرير أعده المركز الدولى للطفولة ، لصندوق رعاية الطفولة التابع للامم المتحدة ، ويتناول طبيعة المشكلة طرق السياسة والعمل ، امكانيات تنمية الخدمات أو البرامج • سياسة المساعدة من صندوق رعاية الطفولة • ويشرح التقرير العناصر الاساسية التى يجب أن تدرسها الدول فى اقامة سياسات للطفل الصغير فى المواقف التالية • وبه ملحقان يشمل الملحق الاول مراجع مختارة ، والثانى مذكرة عن حالات ريفية •

Building new educational strategies to serve rural children and youth. UNICEF
(E/ICEF/L.1304).

مسودة التقرير الثانى الذى أعده دراسة بحث أعده لصندوق رعاية الطفولة ، المجلس الدولى للتنمية التعليمية • وهو بحث عن خطط جديدة ، وعن طرق للتعليم الاساسى العام ، والتعليم لكسب العيش ، ولتحسين حياة الاسرة والجماعة ، وتخطيط وادارة البرامج الخاصة وبناء خطط تعليمية جديدة للريف • (فبراير ١٩٧٤) •

العلم :

Science and technology policies information exchange system. (UNESCO science policy studies and documents, No. 33).

أعد هذا التقرير مجموعة من المستشارين بالاشتراك مع الدكتور هـ. كويلانز . ويتناول هدف الدراسة العملية وهو تحديد الإطار الإداري والعنى والقانونى والمالى لإقامة علم دول ومسياسات تكنولوجية. ونظام لتبادل المعلومات .

Report of working group on remote sensing of the earth by satellites on the work of its third session
(UN/A/AC.105/125).

تقرير عن تدب مجموعة عمل ومصطلحات فنية . دسم مكان الاستشعار اليميد بالأرض من الفضاء . أجهزة مديلة . تقسم العوامل الفنية المتعلقة بالعدلة واستخدام أجهزة الاستشعار عن بعد . جوانب قانونية (مارس ١٩٧٤) .

العلوم الاجتماعية :

Social science organization and policy (UNESCO).

المسح الاول لنظام علم الاجتماع والسياسة فى ست دول مختارة من الاعضاء : هي بلجيكا وشيل ومصر والمجر ونيجييا وسري لانكا ، مع مقدمة بقلم أ. ب. تشيرنز (١٩٧٤)

Report of interregional seminar on problems of early school leavers
(ESA/OTC/SEM/741 ; E.IV.5).

تقرير عن الحلقة الإقليمية المشتركة بين الأمم المتحدة والمجلس الدنمركى لتنمية التعاون الدولى (هولت . الدانيمرك من ١ - ١٤ مايو) . مع تمثيل منظمة الزراعة والطعام واليونسكو . عن مدى وحجم مشكلات الانقطاع المبكر عن المدرسة ، طبيعة ونتائج هذه الظاهرة . والاسباب والمبررات . الاجراءات الى يجب اتخاذها (١) : للبيئة الريفية (٢) : للبيئة المدنية .

الاتصال :

Reports UN panel meeting on satellite broadcasting systems, for education
(UN/A/AC.105/128).

تقارير عن تطبيق برامج الفضاء فى دول مختلفة . للإذاعة التعليمية بالدول النامية . تحليل نفقات الأجهزة . التكنولوجيا ، التعاون الدولى . نظر (طوبو من ٢٦ فبراير - ٧ مارس ١٩٧٤) ١٩٧٤

International Book Year 1972 and Second United Nations Development Decade
(UN/E/5468).

تقرير أعدته اليونسكو عن دلالة الكتاب السنوى وهدفه . اغراض خطة الكتاب السنوى العالمى : (أ)

اغراض محلية ووطنية (ب) اغراض إقليمية ومناطق فرعية ، (ج) اغراض دولية .
Television traffic — a one-way street. A survey and analysis of international flow of television programme material.

(Reports and papers on mass communication, No. 70).

قائمة دولية عن تكوين البرنامج التليفزيونى ونفق مواد البرامج التليفزيونية بين الدول . تحليل ومناقشة : مقالات للنمو عن الموضوع الذى استمر فى «مابيرى» . قننلة من ٢١ - ١٣ مايو . بقلم كارل نوردمسترنج . وتيو فاريى . ابريل ١٩٧٤ (اليونسكو) .

شبه

- | المقال وكاتبه | العنوان الأجنبي واسم الكاتب | العدد وتاريخه |
|--|--|----------------------------------|
| ● تزايد السكان في صلته بالبيئة واحتمالاتها
بقلم : بريان جونسون | Population growth and environmental expectations
by
Brian Johnson | المجلد : ٢٦
العدد الثاني ١٩٧٤ |
| ● مكونات مسلك دولي لسياسة السكان
بقلم : ميلوس ماكورا | Components of an international approach to population policy
by
Milos Macura | المجلد : ٢٦
العدد الثاني ١٩٧٤ |
| ● العلوم الاجتماعية والبيولوجية ونظرية المعرفة
بقلم : فلاديمير ن. مشفيرادز | Epistemological aspects of the social and biological sciences
by
Vladimir V. Mahvenieradze | المجلد : ٢٦
العدد الرابع ١٩٧٤ |
| ● الفروق بين أجناس البشر من زاوية العوامل الوراثية للسكان
بقلم : س. د. د. جاياكار | Racial differences in man : a population geneticist's view
by
S. S. Jayakar | المجلد : ٢٦
العدد الرابع ١٩٧٤ |
| ● اتجاهات علم القانون في المجر
بقلم : زولتان بيتري | Hungary
by
Zoltan Peteri | المجلد : ٢٢
العدد الرابع ١٩٧٠ |

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب
رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٧٥/٤٧٣

يقدم مجموعة من المجلات الدولية بأقل من كتاب
مخصصة وأساندة وأرسلت .
ويتم باختيارها ونقلها إلى العربية مخصصة
من الأساندة العربية ، تصبح إضافة إلى المكتبة العربية
تساهم في إثراء الفكر العربي ، وتمكين من متابعة
البحث في قضايا العصر .

تصدر شهرياً

يناير / أبريل / يوليو / أكتوبر

فبراير / مايو / أغسطس / نوفمبر

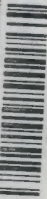
مارس / يونيو / سبتمبر / ديسمبر

مجموعة من المجلات تصدرها هيئة اليونسكو بلغة
الدولية ، وتصدر طبعا في العربية بالانفتاح مع الشعب القومية
للونسكو ، ومما في الشعب القومية العربية ، ووزارة
الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية .

الثن ١٥ قرشاً



Bibliotheca Alexandrina



0536419